


مركز دراسات الوحدة العربية

علي القادري

تفكيك الاشتراكيّة العربيّة

تفكيك
الاشتراكيّة
العربيّة



علي القادري

تفكيك
الاشتراكيّة العربيّة

ترجمة : فكتور سحّاب



الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

القادري، علي

تفكيك الاشتراكية العربية/علي القادري؛ ترجمة فكتور سحاب

416 ص.

ببليوغرافية: 385 - 406

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-889-3

1. قانون القيمة. 2. التنمية - البلدان العربية. 3. الاشتراكية. 4. النيوليبرالية.

5. الاقتصاد السياسي. 6. الاشتراكية العربية. 7. التنمية الاقتصادية.

أ. العنوان. ب. سحاب، فكتور (المترجم).

330.9174927

العنوان الأصلي بالإنكليزية

The Unmaking of Arab Socialism

Ali Kadri

(London; New York: Anthem Press, 2016)

مركز دراسات الوحدة العربية

Email: info@caus.org.lb

http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، كانون الثاني/يناير 2020

المحتويات

قائمة الجداول

تمهيد

كُتِبَ هذا النص ليطوِّر أعمالي حول المقارنة التاريخية للتنمية العربية، ما قبل المرحلة النيوليبرالية وما بعدها. النص بنيوي. بالطبع، كل مفهوم هو بنية في ذاته. فكل جزءٍ من كل، هو كلٌّ في ذاته. لكن هذا ما لا أعنيه ببنيوي. القصد هنا أن البنية هي التاريخ والتاريخ هذا قوة صماء يترنح الكل تحت ثقله. التاريخ مفهوم بنيوي وبنية؛ هو موضوعي وغير مُشخصن يصنع الخيارات التي تملي الضرورات. يصنع دولاً يغزوها، يضع لها دساتير طائفية، ثم يجر الناس كالقطعان إلى صناديق الاقتراع لتنتخبه بالضرورة التي تُطرح وهماً كبدائل، لكنها الضرورة التي فرضت على الجماهير.

والتاريخ هذا هو مجمل العلاقات الاجتماعية المتداخلة بعضها في بعض والتي تكون حركته بالتناقض، أي إنه الصراع الطبقي. والطبقة هنا ليست مسطحاً هندسياً على علاقة بمسطح آخر يمكن استدراكه توبولوجياً. الطبقة فئة فلسفية وعلاقة بذاتها وبغيرها، وهي كذلك موضوعية وغير مشخصنة. وبغير مشخصنة أنا لا أختزل الفردية، إنما أردُّها إلى أصلها الاجتماعي وأراها موسَّطة بعملية استغراب عن الذات تتبلور بعلاقة لامورفولوجية تشترك مع علاقات أخرى حقيقية لكنها مُجردة وموضوعية، وهذه العلاقات أو الطبقات هي التاريخ، البنية القاهرة والمُستغرَبة في آن واحد.

كما كان التاريخ صراعاً طبقياً، أي تناقض علاقات، كان الصراع الطبقي تاريخاً. وفي مجمل هذه العلاقات المتداخلة والمتناقضة بعضها مع بعض يصبح التاريخ ما فوق مُحدَّد (Overdetermined)، أي أن كل علاقة تتغير وتغيِّر في كلٍ متغير. وبما أن غرض البحث

اجتماعي يكون للمستقبل دور في تَسبُب الحاضر فتصبح السببية كذلك ما فوق محددةٍ. أمام هذه الصورة للتاريخ يضعف المنطق الرسمي والتحليلي، أي ذلك الذي يفصل طبقة عن أخرى ذهنياً من أجل التوضيح، ولا يقدر أن يَسبر قوانين التطور. وأمام هذه الصورة أيضاً يتقزَّم دور الفاعل الطبقي لارتباطه ببنية تحددها مُجمل العلاقات الطبقية في زمن محفوف باللايقين. لذا ينتقل دور الفاعل إلى البنية الكلية، أي تلك السيرورة التي إذا ما استمرت أو تقاطعت لا تنفي إرثها كلياً. ثقلُ هذه البنية التاريخية يُمكن تصوره من زاوية فلَّاح مُعدم في بيت طيني تكلفته لا تتجاوز حفنة من الدولارات، تسقط عليه من السماء قنبلة ذكية أمريكية تكلف الملايين. وبالرغم من عدم عقلانية الحالة لأول وهلة، فإن التاريخ، ذلك اللامشخصن والموضوعي، له عقل وعقلاني. لهذا التاريخ في كل حقبة لبَّه أو حمضه النووي وتلك القوانين التي تُجدد حركته. ولكل حقبةٍ ظواهرها، والظاهرة الأهم في زمننا هي التسليع؛ فكيف نقرأ نظرياً تطور المجتمع من تطور القوانين داخل السلعة؟

كل سلعة رأس مال ولكل سلعة قيمة. كل سلعة مستَلبه وموضوعية، ولكل سلعة دورتها الحياتية. كل سلعة تتوسع من ذاتها بتناقضاتها الداخلية. تلك التناقضات هي القوانين التي تُحدد تطور السلعة أو علاقة القيمة. وعلاقة القيمة هذه لها قانونها الذي ينبع جدلياً من ذاتها ويخدم وظيفياً توسعها. كلما ضعُفت الناحية الاستعمالية أمام الناحية التبادلية للقيم، ضَعُفَ العمل أمام صاحب العمل، أي كلما ضَعُفَ العام أمام الخاص، فيتقمص التاريخ دور السلعة المستلبة. في أقصى حال، حينما تصبح العمالة سلعة، أي حينما تندمج قوة العمل والعامل في تماثل تام، تصبح السلعة تلك الحركة غير المشخصنة والموضوعية هي التاريخ. وللسلع التي تساوت بالتاريخ؛ لأنها المحرك الرئيسي فيه، عقل مستمد في قانون تطورها، ألا وهو التوسع بأي ثمن. فالسلعة - التاريخ ليس لها أخلاق ولا جماليات؛ فهي عديمة الأنسنة، أي أنها ليست بإنسان. ومن البديهي، لا يمكن ترجي إنسانيه مما هو ليس بإنسان؛ قِسْ على ذلك الصهيونية التي لا يمكن أن تؤنسن.

بالرغم من أقصوية هذه الحالة التجريدية، يقف العالم آنياً، وفي غياب أيديولوجيا بديلة، وكأنه عبد للسلعة. فبيئياً يتطلب إنتاج السلع استهلاك الطبيعة بأبخس الأثمان، واجتماعياً يتطلب إنتاج السلع إعادة إنتاج الإنسان بأبخس الأجور. وإذا ولفنا بين الطبيعة والإنسان في عملية الإنتاج نجد أنفسنا أمام عملية إنتاج تستهلك الإنسان والبيئة على حدٍ سواء، وبالذات البيئة التي تعيد إنتاج الإنسان بدورة انحدارية من دون قاع. والأزمة الوجودية اليوم ما هي إلا الدليل على الأنتروبيا السلبية (التدهور) للمنظومة الاجتماعية الحالية والإثبات المبرم على أن السلع تتحكم في مصير البشر. هذه الظاهرة تشكل حالة

فريدة من التاريخ. فلأول مرة يكون الإنسان مسلوخاً عن تقرير مصيره، أي محكوماً بتطور السلعة بهذا المقياس أو لهذه الدرجة.

لقد أثبت التاريخ السلعة/البنية صلابةً وعدمَ ليونةٍ لا مثيل لها. ذهبت هباءً نضالات الشعوب، وأصاب جلجامش حينما أوعز أن كل ما فعله الإنسان رغم تعداده للأيام كان قبض ريح - لكن الواقع أصعب من قبضةِ رياح؛ فحتى الرياح سُمِّمت. والبنية هذه هي البنية الأيديولوجية، تلك التي تزن أطناناً على كتاف البشر، هذا الإرث الفكري المتحول لتسويغ تطور السلعة من ذاتها يتخذ أشكالاً مختلفة، فهو يستقي من التراث ليخدم مصالح في الحاضر ويستقي من العلوم ليخدم مصالح في الحاضر أيضاً. في عالم تحكم فيه السلعة، يُسلَّع البشر والإنتاج المعرفي. فلإنتاج سلعة تباع بسعر ما في لحظةٍ ما، دورتها تهلك الإنسان والبيئة في زمن إنتاجها وبعد استهلاكها وتكلف الناس رزقهم وحيواتهم، كان لا بد لعملية إنتاجها من أن تنتج الإنسان المُسطح الذي يستهلك نفسه بالاستهلاك. ربما كانت لهذه القاعدة الهدرية والانحدارية استثناءات هنا وهناك، لكن كلياً، والحقيقة في الكل، الانحدار من جراء الأنتروبيا المرتفعة مُحكَم. كمُّ الهدر البيئي بما في ذلك الإفراغ السكاني الكوني، أي الانتقاص من متوسط الحياة، إن بالحروب أو بالتقشف، يزيد أضعافاً على كم الثراء المنُتج منذ خمسة قرون في ظل حكم العلاقة الرأسمالية. كل هذا الهدر وكل هذه الأنتروبيا المرتفعة علاقات إنتاج ومنتج. وكلما سُلبت القيمة بالنقد تكونن العالم وتجانس وزادت بذلك حدّية الإفراط (Overdetermined) بالتحديد السمة الرئيسية للتاريخ. أي كلما أصبحت الإجراءات المنطقية الرسمية والتحاليل غير قادرة حتى على استدراك قوانين التحول المتموضعة في الموألة، بما في ذلك ازدراء الموألة للإنتاج والاتكالية على تسييل القيمة، وبما في ذلك الهدر البيئي والحياتي من أجل تفعيل فائض القيمة. وبما أن النوع الاجتماعي الحاكم، أي رأس المال، يتموأل تصبح دورة القيمة هذه دورة هدرية بأولوية تاريخية. إن هذا بالذات هو الفارق بين الماركسية الغربية والفكر العالم الثالثي: لم تكن، ولا يمكن أن تكون، الرأسمالية كحقبة تاريخية تقدمية ليس فقط بسبب مجازر الإبادة منذ القرن السادس عشر إنما بسبب ما بعد الحدث، ألا وهو الأزمة الوجودية التي نعيشها اليوم.

التراكم الهدري يمثل الفئه الرئيسية أو المُقرِّرة في التراكم الرأسمالي لكل هدر بيئي أو بشري استُدخِل في عملية الإنتاج الاجتماعية والمُوسَّط في سعر حددته سوقٌ تبادلية ممثلة هي الأخرى بقوى اجتماعية كذلك. تخضع عملية الإنتاج الاجتماعي هذه للزمن المجرد أو الاجتماعي، أي الزمن الحقيقي الذي يكثف العمل الاجتماعي الضروري،

القيمـة البحتـة، فـي الزمـن الكرونولوجـي إخضاعـاً لهـذا الأخيـر، أي الزمـن الكرونولوجـي، مـن أجـل تكثيـف إنتـاج فائـض القيمـة. التحكـم فـي الزمـن هـو الزمـن الاجتماعـي، أي الزمـن الحقيقـي، الـذي يكثِّـف العمـل الاجتماعـي الضـروري، القيمـة البحتـة، فـي الزمـن الكرونولوجـي، إخضاعـاً لهـذا الأخيـر مـن أجـل تكثيـف إنتـاج فائـض القيمـة. التحكـم فـي الزمـن الاجتماعـي، أي الزمـن الحقيقـي، هـو، كمـا ذكـرت سـابقاً، تلـك القـوة التاريخيـة التـي تؤلـب الخيـارات التاريخيـة لتضـع الضـرورات؛ فمثـلاً إذا اسـتلبت وسـائل إنتـاج السـلع مـن جانـب الطبقـة الإمبرياليـة، «الخيـار التاريخـي»، يُضطَـر الفـرد إلـى بيـع طاقـة عملـه، «العمـل بالأجـر الضـروري». كل سـلعة مُنتجـة تحتـوي علـى سـموم وتنتـج سـموماً. فهـي تسـتهلك المهـدور وتنتجـه فـي زمـن دورتهـا الاجتماعـي. زمـن دورتهـا الاقتصـادي أو الحسـابي هـو زمـن مغلـوط؛ لأنهـا عندمـا تبـاع فـي لحظـة معينـة بسـعر معيـن، يُخفـى فـي هـذه اللحظـة الكرونولوجيـة الزمـن الاجتماعـي وكل علاقـات الإنتـاج وعمليـات الإنتـاج التـي تسـبق وتلحـق دورة السـلعة الاقتصاديـة - السياسـية. وبقـدر مـا يهبـط السـعر الآنـي فـي تلـك اللحظـة تحـت جوهـر القيمـة ترتفـع القيـم المُدخلـة والمُخرجـة فـي صناعـة السـلعة. هـذه كذلـك ليسـت علاقـة زمنيـة كرونولوجيـة؛ علاقـة السـعر بالقيمـة علاقـة يحددهـا الزمـن الاجتماعـي بمقـدار المُتبقـي (Residual) مـن قـوة رأس المـال فـي الصـراع الطبقـي. مـن يحكـم الزمـن يحكـم القـدرة علـى إخفـاء المنتـوج الحقيقـي للسـلعة، ألا وهـو السـم أو الهـدر البيئـي: البيئـة هنـا هـي الإنسـان كذلـك، فهـذه بيئـة اجتماعيـة. فالتيـار الغالـب مثـلاً يُسَـمي الهـدرَ المؤثـرَ الخارجـي، رغـم أن هـذا المؤثـر مُدخـل مُسـعَّر ومُخـرج مُسـعَّر، أي أنـه مُكـوّن للقيمـة يُقَـرِرُ الربحيـة مبدئيـاً، أي أن المكـوِّن المحـدِّد لنـوع فائـض القيمـة هـو السـم والهـدر. والقيمـة هـذه فـي مجملهـا هـي ناتـج اجتماعـي يُعيـد إنتـاج المجتمـع. لنقـل فـي هـذا التمهيـد اختصـاراً إن إثبـات هـذه المقولـة واقـع مـا بعـد الحـدث، أي بمـا أننـا أنتجنـا هـدراً بيئيـاً وإنسـانياً كثيـراً فإننـا أعدنـا إنتـاج أنفسـنا بالهـدر. القيمـة هـذه هـي قبيحـة وغيـر أخلاقيـة، كالتاريـخ طبعـاً وكقانـون القيمـة كذلـك، ولنقـل فـي حالـة التسـليع القصـوى يصبـح الهـدر مرادفـاً للقيمـة، تصبـح الطبقـة الحاكمـة طبقـة هـادرة، وتصبـح الطبقـة العاملة طبقة مهدورة.

لو كان جلجامش حياً اليوم لقال يا ليتنا بقينا على قبض ريح، فنحن لوثنا حتى الريح.

أشـد أبعـاد التراكـم بالهـدر وأصفاهـا هـو التراكـم بالعسـكرة، الحالـة التراكميـة التـي تُجسَّـد فـي الحـرب. والحـرب صناعـةٌ منتوجهـا القتـل علـى نطـاق صناعـي. هـي الهـدر الصافـي. ربمـا كانـت للكوكاكـولا بعـض الصفـات الاسـتعمالية رغـم طغيـان السـم فيهـا، لكـن المنتـوج الحربـي هـو المـوات والمـوت: فلا قيمـة اسـتعمالية فـي هـذا إلا إذا قُلِبَـت الآيـة وسـألنا هـل هنـاك

شـريحة اجتماعيـة تسـتهلك المـوت؟ بالطبـع، الشـريحة التـي تنتمـي إليهـا الكوكاكـولا تنتعـش إذا مـا باعـت أكثـر، وكذلـك صناعـة الحـرب، فهـي تنتعـش إذا مـا أنتجـت وباعـت أكثـر. وشـريحة الكـولا هـذه كشـريحة الحـرب، أي أنهمـا علاقتـان فـي كل يتفاضـلان ويتنافيـان مـن خـلال علاقتهمـا بالـكل أي عمليـة الإنتـاج الاجتماعـي. فـإذا مـا عـلا سـعر معـدن التنـك فـي الكونغـو مثـلاً، تدخلت العسـكرة والحـرب لتفسـخ حـق شـعب الكونغـو فـي التحكـم فـي رزقـه كـي تخفـض سـعر مدخولهـا؛ وربمـا إذا زادت الضرائـب التـي تدعـم الانفـاق الحربـي وانخفـض الطلـب علـى الكوكاكـولا، قامـت شـريحة الكوكاكـولا بمعـاداة شـريحة الحـرب، كلاهمـا يهـدد وينتـج سـمّاً لكـن فـي التراتـب ضمـن الـكل «Totality» تبقـى علاقـة أو شـريحة الحـرب هـي الأوليـة. الهـدر والعسـكرة مرتبطـان بالدائـرة الأولـى والأخيـرة مـن دوائـر إعـادة الإنتـاج الاجتماعـي. هنـاك دائـرة إنتـاج وسـائل الإنتـاج والماكينـات، ودائـرة إنتـاج السـلع الاسـتهلاكية، لكنهمـا مرتبطـان بالدائـرة الرئيسـية مـا قبـل الأولـى ومـا بعـد الثانية، وهما إنتاج الإنسان وإنتاج الإنسان المستهلك لذاته.

يملي معدَّل الأرباح في ظل أزمة فائض إنتاج دائمة ضرورة اختزال أو وضع بعض المداخيل والقوى الإنتاجية جانباً أو تحييدها. فالمعامل لا تعمل بنسب كاملة؛ والبطالة مستمرة، في ظل عملية إفراغ أو انتقاص سكاني على الدوام. وبالملاحظة الأخيرة لا نعني فقط قصف الأعمار في الحروب قبل أوانها، إنما نعني أيضاً التدني في متوسط الأعمار الناتج من التقشُّف في زمن يتحدد فيه متوسط الأعمار بالقدرات التقنية المتاحة للإنسانية، لكنها مستلبة بمدى طغيان الفئة الربحية الخاصة على العامة.

عملية غربلة إنتاج وإعادة إنتاج الإنسان تتعلق بالهدر وبالعسكرة والحرب. هي العملية التي تحدد طاقة اليد العاملة الكامنة المتوافرة لرأس المال على الصعيد الكوني، بما في ذلك تلك الطاقات التي سلبت من إرادة الشعوب بهتك دولهم، فسُلِّعوا وأصبحوا مهيئين للاستهلاك سوية مع طاقاتهم للعمل في صناعة الحرب.

وبمـا أن الهـدر يمثـل جوهـر القيمـة وعلاقتهـا، فالعسـكرة، كالهـدر الصافـي، تمثـل الممارسـة المفضَّلـة لقانـون القيمـة التـي مـن خـلال اصطفـاف القـوى المنتجـة فـي الزمـن الاجتماعـي يُوسـط معـدل الأربـاح. منطقيـاً، عندمـا تحكـم السـلع، وتسـلع النـاس، يعلـو معـدل الأربـاح بأكبـر قـدر مـن جـراء اسـتهلاك النـاس أحيـاء كقيمـة مهـدورة. الحـرب بمكننتهـا العاليـة، باسـتغلالها العمـل الحـي لإنتـاج إنسـان ميـت، يكـون الميـت فيهـا مُدخـلاً ومُخرجـاً فـي آن واحـد كثِّفـت سـاعات عملـه مـدى حياتـه فـي لحظـة نفوقـه؛ عندهـا يتماثـل العمـل الحـي والميـت، ونقـف أمـام

لحظة تاريخية فاقت قدرة التحليل الرسمي على الفهم. فبدلاً من أن يعطي هذا الإنسان ساعات عمله على مدى سنين، فهو يعطيها في ساعات أو أسابيع، ألا وهي متوسط العمر في الخندق أو تحت القصف. الإنسان هو هنا المُنتج والمُدخل سواسية.

هذا منطقياً، أما تاريخياً فالتأرجح ما بين نفوق الإنسان بصناعة الهدر الصافي، أي الحرب، تعيقه قدرة الطبقة العاملة على ردع السلعة التي تقمَّصت روح الطبقة الحاكمة، في زمن الأزمة الأيديولوجية الاشتراكية، المنطق الذي يحكم تطور السلعة من ذاتها والتسليع يتعاظم، وهذا يدعو مثلاً إلى الحديث عن خطر الحرب النووية، رغم أن الانحدار الأنتروبي والأزمة الوجودية الحالية هي نوع من إفناء الذات بوتيرة أدنى من وتيرة الحرب النووية.

لفهم المسألة إذاً، أي مسألة التراكم بالهدر، توجَّب استعمال قانون التطابق ما بين التاريخي والمنطقي أو فهم البرهة التاريخية وموازين القوى. في هذه المرحلة تشكل الطبقات العاملة العربية إحدى أضعف الحلقات الاجتماعية. فهي مستلبة الأمن في بلدان مستلبة السيادة. وهذا الاستلاب من الذات الكلية (الدولة) هو انتزاع للإرادة الجماعية، أي استعباد جماعي ومرتبة عالية من التسليع بالجملة. الأزمة لم تبارح ابداً التراكم الرأسمالي، وكما كانت العبودية عمود التراكم البدائي، أي الاستعباد أو الاستغلال التجاري في القرن السادس عشر، اتسعت واتخذت أشكالاً جديدة آخرها تدمير الدول أو المنصات السياسية التي من خلالها يطرح المجتمع إرادته في عمليات التفاوض والتبادل الدولي. فإذا ما دُمرت الدولة أو أُضعفت من خلال تفتيت طبقاتها العاملة ومؤسساتها نضجت حينذاك ظروف مؤاتية لعملية الاستغلال التجاري. والاستغلال التجاري ينسب إلى فئة التجار في البرلمان البريطاني في القرن السادس عشر التي طالبت بزيادة العبودية في أفريقيا كي تدعم إنتاج القطن والسكر والتبغ وغيرها من المنتجات ما تحت الاستوائية. والاستغلال التجاري يجسد أعلى وتائر فائض القيمة، لأنه بسلبه الإرادة الجماعية، يُسلِّع الإنسان ويستهلكه في الإنتاج بأقل تكلفة وبمدى حياة أقصر. واستلاب الدولة أو إبعادها من إرادة الشعوب المضطهدة هو استلاب للإرادة الجماعية وتسليع جماعي يرمي إلى السوق بكل ما كان مملوكاً للشعوب كي يُستغل بأبخس الأثمان. نظرياً هذا تحول من الخاص إلى العام، الديناميك المتعلق بالتراكم البدائي، لكن على مستوى أعظم كي يردف أزمة رأس المال المتفاقمة على الدوام. وأعمق عمليات الاستغلال التجاري هي تلك المتصلة بالحروب التي، كما ذكرت، تستغل حيوات الناس كمُدخل ومُخرج في آن واحد. أي بما أن العمل الحي هو الوحيد المنتج لفائض القيمة والعمل الميت، أي القيمة المستخرجة من المكننة أو المواد الأولية هي فقط تعطي أو تنقل ما فيها من قيمة إلى السلعة، وبما أن

الإنسان في الحرب هو في آن واحد عمل حي وعمل ميت، الأخير بموته كمُنتج في عملية العسكرة التراكمية، تصبح وتيرة الاستغلال التجاري في الحرب وفائض القيمة المترتب عليها أعلى درجات فائض القيمة، التي من خلال ترابطها العضوي مع عملية الإنتاج الاجتماعي الكوني، تحفز أعلى نسب الربحية الخاصة. ويقولها ماركس في صريح العبارة في مجلده الثالث من **رأس المال**، بما أن ظروف الإنتاج وهي ظروف حياة العامل، فالتقليل من ظروف حياة العامل هي الطريقة التي تُرفع بها معدلات الأرباح (ماركس 1893). الهدر والعسكرة والحرب هي أكثر الطرق نجاعة في التقليل من شروط الحياة لأنها طبيعياً تقضي على الحياة من خلال استعمالها بالنشاط الهدري.

وفي عملية اجتماعية إنتاجية علاقاتها عضوية، يأتي الانقضاض على الشعوب العربية كإعادة ترتيب للاستغلال التجاري الذي يحفز الربحية الخاصة بتفريغ سكاني يتمثل بمتوسط حياة أدنى مما هو محدد تاريخياً ضمن المعطيات التقنية المتاحة. حرب الوجود هي إذاً للأمة العربية حالة وجودية فعلية منوطة بالبقاء الفيزيولوجي كما الثقافي. إذاً الشعوب العربية مطلوبة كمُدخل ومُخرج بحيواتها في عملية تراكم هدرية، وهي باستهلاك حيواتها تدعم مستوى الأرباح الدولي والريع الإمبريالي. وللتذكير، كل المداخيل في ظل رأس المال هي ريوع والموت البشري والهدر البيئي هما قيمة. وعلاقة قيمة يتبعان قانون القيمة.

هذا طرح أنتولوجي لا يوارب؛ الواقع كما هو مُفَّسر بالقوى التاريخية التي توسط المُعطى لنا مباشرة في الظاهرة «Immediacy». فائض القيمة الهدري الصرف، الإفراغ السكاني، يفرض الحرب لزيادة الإفراغ السكاني والأرباح. بديهياً الحروب مدرَّة للأرباح، فالحرب الإمبريالية تحرك تريليونات الدولارات في سندات خزينة أمريكية تكفل مردودها القيم المنتجة بساعات العمل الضروري، بما في ذلك القيم الهدرية، وكل ذلك في زمن مجرد أو اجتماعي. فائض المال الاحتكاري يلوذ بسندات الخزينة ويحرك آلية الحروب من أجل ذلك. لكن تكاليف أو أرباح الحرب هي السعر الآني كذلك، أي هذا السعر الذي يخفي خلفه علاقات قيمة وهدر ممتدة ما قبل شن الحروب وما بعدها. وهي تلك العلاقات بمرارتها التي بالقدر الذي تقلل ظروف المعيشة إلى حدها الأدنى، أي بتقليل العيش كلياً، تقلل حصة العمل الضروري وتزيد حصة العمل الفائض، وبهذا تزيد الأرباح.

الشعوب العربية بكل بساطة مُدخل بحيواتها في عملية الإنتاج الكوني المترابطة عضوياً. أنتولوجياً لا مفر من هذا. وكلما ابتعدت الشعوب من خيار حرب الشعب، الخيار الوحيد للبقاء، هلكت في هذه الدورة الهدرية التي تهلك البنية المادية، والمباني والمعامل،

والبشـر بمـا فـي ذلـك إرثهـم الحضـاري وحتـى طبقاتهـم الكومبرادوريـة التـي سـهلت أصـلاً عمليـة التبديد. بتعبير مجازي، الإمبريالية تحفز ربحيتها باستهلاك الحجر والبشر.

لا مجال للتشاطر والالتفاف هنا، فالسلعة الحاكمة لا ترحم، إنها تتطور بالتناقض الثلاثي، أي حمضها النووي، وتناقض القيمة أو العمل الضروري مع القيمة الاستعمالية الذي يوسط القيمة التبادلية، ومن ثم تناقض القيمة التبادلية، الخاص، مع الاستعمالية، العام، الذي يتطلب العنف حتماً. وبما أن التناقض يتراكم بالتحول من مجردٍ نقدي، أي السلعة الكونية، إلى تناقضات الموألة التي تحتَكر العمل الضروري في المستقبل، يصبح المستقبل مرهوناً بالعنف، ولأن العنف بحد ذاته عملية إنتاجية هدرية ذات فائض قيمة، مبني على إلغاء الذات، (De-Subjectification) في الاستعباد والموت، يُحبذ عقل السلعة الحاكمة العنف. العنف عملية إنتاج ملاصقة للإمبريالية في زمن الاحتكار والموألة كما هو الرابط الرئيسي في إعادة الإنتاج السكاني بما في ذلك التوازن بين العمل الحي الكامن والعمل الميت المُشترك في عملية الإنتاج - توسع المكننة يحدد التوسع السكاني أو فائض العمالة. من دون إعادة صياغة البنية المادية المنتجة والاجتماعية، بما في ذلك المرونة على التكيف في وجه الهجمة، لن يكون للأمة العربية وجود. والمعضلة الأساسية هنا هي الأيديولوجيا التي تتحكم بأنماط التفكير، فالطبقات العاملة العربية كما غيرها استبطنت الفكر الإمبريالي للتعامل مع الفكر الإمبريالي.

والفكـر الإمبريالـي هـذا هـو منظومـة الأفـكار السـائدة، الفكـر الغالـب، الأيديولوجيـا، تلـك المناظيـر التـي تقلـب الواقـع راسـاً علـى عقـب خدمـة لمصالـح الريـع الإمبريالـي. والمناظيـر هـذه مفاهيـم تنبعـث إمـا مـن مـدارس ميتافيزيقيـة تلـوذ بالرسـم المنطقـي لتفسـير صيـرورة الأمـور، وإمـا مـن مـدارس تجريبيـة تبنـي مفاهيمهـا مـن اقتبـاس واقـع دائـم التحـول، فَتُحَـول هـي إلـى عدميـة معرفيـة؛ نريـد أن نعـرف كل شـيء فلا نعـرف شـيئاً. كل مصـادر بعـث المعرفـة، أي أدوات الأيديولوجيـا، تركـز علـى أكثـر مـن التكـرار لتغييـب الواقـع، فهـي أساسـاً تركـز علـى قوانيـن الاسـتيعاب الفكـري الـذي يشـوِّه الإدراك والنقـد علـى كل المسـتويات. فالـكل مثـلاً يريـد حـلاً لقضيـة فلسـطين رغـم أن مفهـوم الحـل هـذا هلامـي لا وجـود لـه فـي التاريـخ وفـي أي حالـة اجتماعيـة. والـكل كذلـك يظـن أن معـدل أربـاح رأس المـال يصعـد إذا مـا صعـدت الأجـور، رغـم أن ديناميـة الربحيـة تملـي علـى المنظومـة الاجتماعيـة اختـزال الطاقـة الإنتاجيـة والبشـر. أكثـر مـن 900 مليـون ضحيـة منـذ القـرن السـادس عشـر، وإبـادة للأسـس البيئيـة المنتجـة للحيـاة، ومـا زال هنـاك مـن يقـول إن التكنولوجيـا والرأسـمالية والخصخصـة سـتنقذنا. هـذا التماثـل مـع مـا لا يملكـه العامـل كالطائفـة، ورأس المـال النقـدي، والتكنولوجيـا، كل هـذه

المشيئات التي تساوت بالطبقة المستلبة شوشت استدراك الصيرورة، أو ما يحدث على الدوام. منذ الاستيطان الصهيوني في أواخر القرن التاسع عشر والوطن العربي يتدحرج إلى الأسفل، فلماذا لا تُقبس حالة التدحرج كحل لتناقضات تاريخية ملازمة للإمبريالية بهجومها على الشعوب. إدراك القوانين التي تبني الظاهرة هي ما يتوجب سبره. إذاً البنية العربية الأيديولوجية والمادية على حد سواء متهتكة، حالها حال العالم في ظل خسوف الأيديولوجيا الاجتماعية. لكن هذا ليس قدر الشعوب، فقلما يتمدد المنطقي بالممارسة من دون منافاة ما هو تاريخي. الشعوب لا ترضخ لمنطق السلعة والتسليع مهما طالت.

هذا الكتاب يسلط الضوء على ممارسات اشتراكية غيرت التركيب البنيوي، لكنها لم تدم. من الصعب تفسير عدم الاستدامة في الاشتراكية العربية لأن الإخفاق الاجتماعي الأيديولوجي كان كونياً. لكن إذا ما أردنا أن ندل على علاقة سببية محددة في تقهقر الاشتراكية العربية فإننا نضع الإصبع على التحول الطبقي الذي تناسى حرب الشعب أو التحول البنيوي الذي نتج من اصطفاف قوة موازية للإمبريالية، وبخاصة للسلعة المصنَّمة والحاكمة في آن معاً.

في الزمن الغابر عندما كانت أثينا تحتل الجزر الأيونية اصطدمت بجزيرة ميلوس، فقال الميلوسيون لماذا تلتقي مصلحتنا في أن نُستعبَد من جانبكم وأن تستعبدونا. ردّ الأثينيون لإنكم إذا استسلمتم تنجون ونحن نستفيد لأننا لم ندمركم. لكن في زمن أزمة فائض القيمة التي تحيد الناس والطاقات إلى أجل غير مسمًّى، تدمير المقهور عملية إنتاج مربحة تصطف في الزمن الاجتماعي مع تراكمات أخرى تبني الأرضية لعملية التراكم. وبما أن الإنسان حجر الأساس في الإنتاج والاستهلاك، هو أول الدورة الاقتصادية، الفاعل في صيرورتها، ومبتغاها الذي يجمع في ذاته الأجر غير الكافي للاستهلاك لمُنتج زاد على الحد في الإنتاج إلى درجة تحتم اندثار الإنسان؛ في هذه الدينامية أو قوانين الدفع الذاتي يتكون الفائض من تقليل نسبة العمل الضروري بما في ذلك تدني متوسط الحياة، أي ما يتوجب لإعادة إنتاج الإنسان الاجتماعي أو الطبقة العاملة بالنسبة إلى العمل الفائض كي يعلو معدل الربح. فهذه دينامية عالية الأنتروبيا، أي تُخِرج من منظومة أكثر مما يستثمر فيها، لأن المؤشرات الاسترجاعية «Feedback Loops» تصدرها السلعة الموسَّطة من ذاتها. وللتنويه، السلعة هذه هي برهة من تطور رأس المال بتناقض علاقات القيمة أي تنافر القيمة الاستعمالية الاجتماعية مع القيمة الخاصة التبادلية التي تفرض العنف. فالعنف الاجتماعي، بالذات الحروب الإمبريالية، هو صورة مكبرة عن العنف الميكروكوزمي في باطن السلعة أو الحمض النووي لبنية إنتاج عضوية - اجتماعية.

يوازي هذا التناقض أو يهذبه قدرة الطبقة العاملة على ردع بنية رأس المال التي تستمد ديمومتها بالعنف، وعنف الطبقة العاملة هو حرب القوى الشعبية المتراصة رغم الفوارق الهويتاية. بكلام آخر، الطبقة فوق الهوية، وتغليب الكيمياء على الخيمياء، هذا كفيل بردع رأس المال، فبرغم الارتدادات الحقيقية والمؤلمة لرأس المال، يبقى هذا الأخير خيالياً مبنياً على انقسامات الشعوب. إعلاء الاصطفاف الطبقي يولد العنف الثوري، نظرياً وزمنياً، فهذان متلازمان.

لكن ليس كل عنف اجتماعي ثورياً، فأسباب الثورات كثيرة وتسم كل البنى الاجتماعية المفقَّرة منها والثرية، معظم الثورات مرتبط أولياً بأزمة الطبقة الحاكمة أكثر من أزمة الطبقة المحكومة. الثورة تغيير في موازين الصراع الطبقي يعكس اتجاه البنية، وهذه الحركة تستمد من الأيديولوجياً البديلة، التي كما هو شائع تترنح في أزمة لم تعرفها الإنسانية منذ القرن التاسع عشر. لا تنجح الثورات في غياب الأيديولوجيا البديلة. إذا ما أخذنا في الحسبان قدرة الأيديولوجيا السائدة على تحريك فئات من الشعب من أجل تحذير رأس المال بثورات ملونة أو قدرات رأس المال الحيثية على تحريك الشارع كما حدث في الانقلاب على مُصدق، فإن بإمكاننا أن نضع الأمور في الربيع العربي ضمن سياقها التاريخي، أي الحركات المجذرة لسلطة رأس المال. ومقياس هذا الانتكاس هو التهلهل البنيوي الناتج من فقدان الطبقة العاملة حقها في الناتج الاجتماعي، أي فقدان أمنها وفقدان أمن الطبقة العاملة في كيانات مستهدفة في الهدر المعُسكر، بما في ذلك كل شرائحها الطبقية، بما في ذلك الكومبرادور، روحياً ومادياً، وفقدان قدراتها في حرب الشعب والسيادة، التي تختزل في عملية استبعاد جماعي للشعوب تبخسُ الشعوب ومواردها في عملية متكاملة عضوياً من خلال سلب إرادتها بتدمير دولها، وهذا تقليل من العمل الضروري الكوني. وبما أن الهدر والحرب عملية إنتاج في ذاتها مترابطة مع عملية الاستعباد الجماعي، تصبح حركة التاريخ عالية الأنتروبيا. حالنا حال الأزمة الوجودية.

أخيراً، هذا الكتاب يتعلق بعلم الاقتصاد السياسي المتبع للمنهج البنيوي. عندما أذكر حقبة ذلك الرئيس العربي أو ذاك، نحن نتكلم على الحقبة لا على شخص. الشخص ممكن أن يكون جيداً ويريد الخير لشعبه، لكن دراسة الشخص تخص علم النفس. نحن نريد أن نقيِّم البنى المؤسسية والأيديولوجية التي رسخت أو لم ترسخ قدرات حرب الشعب.

المقدّمة

من الاشتراكيّة العربيّة إلى النيوليبراليّة: الأبعاد السياسيّة لصناعة البؤس

عند كتابة هذه المقدمة، مطلع عام 2016، كانت أغنى أقطار الأرض، دول الخليج، تقصف اليمن، الذي هو ربما أفقر بلاد الدنيا قاطبة. تسود ظروف سوء التغذية والنزاع، في معظم الأقطار العربيّة اليوم، أو قد يتضافر الأمران معاً. لكن الأمور لم تكن دوماً سيّئة إلى هذا الحد، إذ كما هي الحال في كثير من بلدان العالم النامي، كانت السنوات التي أعقبت الحصول على الاستقلال مباشرةً تمثّل زمان ولادة الأمل والرخاء النسبي. لكن الإمبرياليّة لا تخلد إلى السُّبات في الوقت الذي يتطوّر العالم الثالث، فما إن كانت تتاح لها الفرصة، حتى كانت تتدخل بمساعدة الطبقات المتحالفة معها من أجل تحطيم المنجزات العربيّة ما بعد الاستقلال. وقد فعلت الإمبرياليّة ذلك بكل الطرائق؛ لقد خلّفت هزيمتان كبريان للعرب على يد إسرائيل وما أعقبهما من خسارة أراضٍ في حربي 1967 و1973، وكثير من الحروب بعدهما، أكثر من مجرد تدمير ممتلكات وأرواح بشريّة؛ لقد خسر الوطن العربيّ عقيدة المقاومة لديه، العروبة، والاشتراكيّة المرتبطة بها. هذا الكتاب هو محاولة متواضعة لفهم ما الذي جعل التنمية العربيّة تنحدر من ذروتها في أوْج الاشتراكيّة العربيّة إلى الأحوال البائسة الراهنة.

إن مواجهة هذه الهزيمة، والانهزاميّة العقائديّة، تتطلب إحداث تحوّل راسخ في روحية الجماهير، وتحويل الطبقة العاملة إلى طبقة بروليتاريّة. وهي تتطلب أناساً يعتنقون عقيدة يُفترض تفعيلُها بسياسات معيّنة، لتخصيص نصيب متزايد من الثروة من أجل تحقيق أمان الطبقات العاملة؛ إلا أن الأمان المعاشي، الذي يتولّد، بالأحرى، من الكفاح ضد الإمبرياليّة، بالنظر إلى أن المستوى الأعلى للأجور في الدول الأرستقراطية نتاجاً للريع

الإمبريالـي لطالمـا صنـع المرتزقـة الإمبرياليّيـن الذيـن نهبـوا العالـم النامـي. ولا ريـب فـي أن جميـع الأيديولوجيّات تمثل أنظمة فكريّة تتشكل وفق ظروف الصراع الطبقيّ.

ترى النظريّة الثوريّة أن الأيديولوجيا السائدة، بما فيها أيديولوجيتها هي، تتضمن انحيازاً في إدراك المسارات الحقيقيّة للأمور. أما الأيديولوجيّات الرأسماليّة فهي قول اجتماعيّ فاصل معدّ سلفاً من أجل تطويع اليد العاملة، أو هي مجموعة افتراضات غير ممتحَنة تتأسّس عليها النظريّة بُغية تعزيز سطوة رأس المال. إن استخلاص رموز إيجابية من أيديولوجيا سلبية، يستلزم أكثر من مجرد تطبيق ما يسمّى معيار ديبورد حيث ما هو حقيقي هو لحظة من لحظات ما هو زائف[1] . أما في الممارسة الثوريّة فما هو حقيقي ليس لحظة مما هو زائف بأي حال، فالحقيقي ما هو إلا اللحظة التي تقرر محتواه بالذات، أو أن الحقيقي هو بمنزلة حال الصيرورة في سياق الكفاح المستمر المضاد للإمبرياليّة والعمل من أجل التنمية المتواصلة.

إن الإجماع على دلالات تحوُّل الأيديولوجيا إلى استدارة سياسيّة ترجع إلى آلاف مضت من السنين. وهناك دليل على ذلك في الأشعار التالية:

إن أنوناكي السماء
جعل الإيغيغي[*] تتحمّل أعباء الشّغل...
وكانت هذه تعدّ الأعوام التي تحمّلت فيها الأعباء
طول 3600 سنة تحمّلت الإسراف
في العمل الشاق، ليـلاً ونهاراً
وقد تألّمت وتبادلت الملامة
وعكَفت على طبقات الأرض المحفورة قائلة: فلنواجه أقدارنا
وليخلّصنا المليك من هذا العمل الشاق.
حينذاك نهض كينغو[**] ورفع عقيرته وتكلّم إلى الآلهة السفلى إخوته (الإيغيغي)
الآن هبّوا إلى النِزال (الإله أتراخاسيس[***]، القرن الثامن عشر قبل الميلاد).

(1) Guy Debord, The Society of the Spectacle (New York: Zone Books, 1994 [1967]).

(*) الآلهة السفلى المسخَّرة للعمل الشاق عند السومريّين (المترجم).

(**) إله متمرّد.

(***) كان بمنزلة «نوحٍ» عند البابليين (المترجم) مقتبسة بواسطة: Wilfred G. Lambert, Alan R. Millard and Miguel Civil, Atra-Hasis: The Babylonian Story of the Flood (Winona Lake, IN: Eisenbrauns, 1999).

لقد استغرق الأمر من الإيغيغي 3600 سنة من أجل أن تنهض من كبوتها وتفوز بحربها، وأن تخلد إلى الأعمال بِتَرَوٍ. بيد أن مع وصول عمليّة الإنتاج إلى حد الاعتماد على الدورة العالية للقيمة التبادلية التي تقتضي «ذوبان المكان في الزمان»[2] صارت تحوّلات العقيدة والانتفاضات الثوريّة أكثر حدوثاً. ومع نمو وتيرة الانتشار في المجتمع عبر المكان والتواصل، أصبح الناس يغيّرون وجهات نظرهم، على غير المتوقَّع منهم، وغدت النظريّة قوة ماديّة حالما تستولي على الجماهير، لكن كل هذا في غياب النظرية الثورية[3]. إن الممارسة التي تنطوي على إدراك ضرورة التغيير، والتشارك في ما يُنتَج اجتماعيّاً، بدلاً من «خَوْصَصَته»، هي أيضاً ممارسة لحريّة الفرد على طريق الانعتاق. وإن المضامين الأخلاقية لمثل هذه العمليّة الأيديولوجيّة يمكن تلخيصها في مجموعة من السياسات المنافية لمفهوم «التملّك الخاص»[4].

بالمعنى الماركسيّ، تكون خبرة الجماهير في سياق الصراع الطبقيّ هي التي تشكّل وعيها. والتجربة الحديثة للطبقات العاملة العربيّة في العصر النيوليبراليّ هي بمنزلة صيغة قصوى جامعة لأطراف الحرب والفقر والتخلف. إن اجتماع الصراعات المسلّحة مع الليبراليّة الجديدة قد أدّى إلى تفكّك منظمات الطبقات العاملة وشوّه شعاراتها وولّد نوعاً من قنوط عام دفع بكتلة معتبرة من جماهير الطبقة العاملة إلى فخ القدريّة الرجعيّة. ولكن فيما يتعلق بالماركسيّة، التغيير هو الثابت الوحيد، والحرب الطبقيّة لا تهدأ أبداً. إنها في حالة نزاع دائم بالنظريّة وبالممارسة.

لقد مرّ الوطن العربي، الواقع تحت ضغط هجوم إمبرياليّ مُمَنهج، بتجربة استثنائية، حلّ فيها سلاح النقد محل نقد السلاح (على حد تعبير ماركس)[5]. وإن ممارسة النظريّة الثوريّة في الحرب، وبخاصّة حرب الأفكار، هي التي تعيد الصراع الطبقيّ في مساره التحريري.

---

(2) Karl Marx, «Grandrisse: Notebook V,» translated by Martin Nicholaus (Penguin Publications, 1973), <https://www.marxists.org/archive/marx/works/1857/grundrisse/ch10.htm>.

(3) Karl Marx, «The German Ideology,» (1844), <https://www.marxists.org/archive/marx/works/1845/german-ideology/ch01a.htm>.

(4) Willis H. Truitt, Marxist Ethics: A Short Exposition (New York: International Publishers, 2005).

التملك الخاص يختلف عن الملكية الفردية - الملكية الخاصة عادة ما تهتك حقوق الفرد من التملك من أجل قضاء حاجاته.

(5) Marx, «The German Ideology,» (1844).

إن مستقبل الصراع الطبقيّ في الوطن العربيّ آخذ، أكثر من أي وقت مضى، في التشكل على هيئة كفاح مسلح. وإن المرء ليشعر بالألم في غمرة إدراكه أن ذلك يحتاج إلى ألّا يؤخَّر إلى حين التقدم على طريق الأيديولوجيا الاشتراكيّة الأمميّة؛ بَيْد أن هذا بعيد جداً من واقع الأمور. في هذه المرحلة من التاريخ، تتزايد بصورة جوهريّة معدّلات الوفيات المبكرة العربيّة بفعل الجوع والمرض والحرب. وإن حالة الوعي السائدة المرافقة لحالة الحرب، وبروز اقتصاد الحرب في عدد من البلدان العربيّة، وما يرتبط بذلك من معاناة فقراء الحرب من الطبقة العاملة، كل هذا سيطيل، على ما يبدو، أمد الصراعات المحليّة والسياسات المؤدية إلى القنوط[6]. وشيئاً فشيئاً تكتسي ظواهر حياة الناس تفسيرات دينيّة، وتتغلغل أوهام اللاعقلانيّة الثيوقراطيّة وتعود القهقرى بكل مظاهر التطوّر الاجتماعيّ. وربما هناك ملايين الأمثلة التي تشير إلى ظاهرة انحسار الرموز والممارسات الثوريّة في الصراع الطبقيّ، ولكن قد يستحق مثالٌ أن نذكره هنا. فقد سئلت نائبة عراقيّة عما دفعها إلى العمل لكسب مقعد في الجمعيّة الوطنيّة التي استحدثها بول بريمر، فأجابت بقولها: «إنني في الحقيقة لا يمكنني أن أهتم بالتمثيل البرلماني، ولكن زوجي حدّثني في شأن السعي إلى الحصول على مقعد في البرلمان وفق الدستور الذي وضعته الولايات المتحدة، والذي نصّ على وجود مقاعد ممثِّلة للمرأة وفق نظام الحصّة (الكوتا) - لذا فإنني إنما أفعل ذلك من أجل زوجي؛ ولكن في ما عدا ذلك، دور المرأة هو الذي تؤديه في منزلها مع أولادها».

إن الـدول اللاعلمانيـة أو تلـك التـي أنشـأتها الإمبرياليّـة والتـي يكـون التمثيـل الاجتماعـيّ والقانونـي فيهـا عبـر الهويـة الطائفيّـة، علـى عكـس مفهـوم مواطَنَـة الطبقـة العاملـة، هـذه الـدول

(6) توضع في متناول اقتصاد الحرب الموارد الحقيقية والمالية اللازمة لتقديم خدمة معينة تمثّل الحصيلة للحرب وتوازنات القوى المرتبطة بها. ونجد في اقتصاد الحرب أيضاً طبقة حاكمة تمثل خلاصة العلاقة المتبادلة بين الفصائل المتحاربة، وتقوم بالاستيلاء على فائض الإنتاج عبر عملية نهب الاقتصاد الوطني لمصلحة الإمبريالية ولإخضاع العمال الجنود، والعمال من فقراء الحرب الموظفين في الحرب أو المجهود الحربي. ويُؤَسَّس لتضامن جماعة العمال فقراء الحرب من حول شكل ما لسياسات الهوية التي تتكفل صراحةً بإخفاء الروابط المشتركة للطبقة. وبرغم أن كل فئة محاربة من فئات برجوازيّة الحرب تتنافس مع غيرها من أجل النقود والموارد الحقيقية فإن المنافسة تنتهي بأن تنخرط في عملية للدوْلرة وتقلّص ثروات وموارد الاقتصاد الوطني.

وفي عملية الحرب، إن إعادة إنتاج برجوازية الحرب المتضمنة للدوْلرة والتدمير ونزح موارد وثروات العالم الثالث، ومن ثم بالتحديد استئصال القوة الأيديولوجيّة للطبقة العاملة، تجعل الطرف الكاسب الرئيسي هو رأس المال الماليّ البرجوازيّ المتسَيِّد على الجميع من خلال الممارسة الاستعماريّة. إن تحولات برجوازية الدولة الوطنية، منذ زمن الاشتراكيّة العربيّة، إلى طبقة تجارية برجوازية مرتبطة بالتحالف مع الإمبريالية، وأخيراً إلى برجوازية حرب تستنفد حيوات وقوة عمل طبقتها العاملة بالذات - كل ذلك يمثل حلقات متتابعة في سلسلة التنازلات لمصلحة تقوية الإمبريالية.

ليـس في مُكْنتهـا أن تمارس دور التوسّـط في التناقضـات الاجتماعيّة، وإنمـا تصير ميداناً لحروب يَسـهُل إشعالها - فهي ليست بالفاعل التاريخي!

وتتضاعـف أهميـة هـذا الموضـوع في حالـة إحدى مناطـق العالـم النامي، وهـي المنطقـة العربيّة، التي تتعرّض لفعل هجومي إمبرياليّ مستمر.

إن الغايـة الإمبرياليّـة مـن وضـع المجتمع العربـيّ على سـكّة التدمير الذاتـي هي سـهلة بمقدار ما تُضعـف الإمبرياليـة الكيانـات العربيـة وتسـهِّل تحويـل الأمـوال إلـى الطبقة العاملـة وفق حـدود الهوية لشـراء الذمـم. أو تطبيـق الجانب المظلم مـن نظريّة دراكـر للإدارة وفـق الأهداف (خلـق حوافز لعملاء مـن أجـل الانخراط إرادياً في عمليّـة التدمير الذاتـي)[7]. وبـأي مقياس، فـإن العيش على الخـط القيمي المرتكـز علـى حـدود الهوية فـي دولة لا تملك فرض السـيطرة علـى إقليمهـا، يصبح عُرْضـة بصفة دائمة للنزاع داخل الطبقة العاملة نفسها.

إن فضْلـة البتـرودولارات أو مجـرد فُتـات ما يبقى فـي الوطن العربي بعـد أن يذهـب النصيب الأكبر مـن ثـروة نفط الخليج لتدويـره في أسـواق المال الدوليّـة، توصِل إلى ظاهـرة التخلّف الروحي المتجسّـد في الإسـلام السياسـي الـذي ترعاه أمريـكا. على عكس هـذه الحقبة الأخيـرة، فإن الوطن العربي قد شـهد مـا بيـن عامـي 1950 و1980 نمـواً وتطـوّراً اجتماعيـاً أسـرع وأقـوى، علـى الرغـم مـن انخفـاض إيـرادات النفـط. هـذا التفـارُق فـي الأداء، بين ذلـك الماضـي القريـب والحاضـر الماثل، يتطلب تفسـيراً مسـتقيماً خاليـاً مـن هلوسـات مفاهيم الحريـات والخيـارات الفردانيّة. فلا معنـىً للحديث عن خيـارات فرديّة حين يكـون هنـاك فـي الغالـب خيـارٌ واحـد، تقدّمـه الطبقـة ذات السـطوة التاريخيّـة إلـى السـواد الأعظـم الاجتماعيّ.

هـذا الكتـاب هـو محاولة لفهـم هذه الموضوعـات المعقّـدة من دون الرجـوع إلى تلك الشـعوذات الأيديولوجيّـة. ومـن الواضـح أنـه لا يمكـن للمـرء أن يغطـي كل المجـالات المتصلـة بموضوع الدراسـة، ولكـن في العمـل الحالي سـوف أركّز علـى مفهوم الاشـتراكيّة العربيّـة بصفة عامـة، وتجاربهـا التطبيقيّة فـي ثـلاث دول عربيّـة - العـراق وسـورية ومصـر - وعلـى موضوعيْـن للتحـوّل المعاكـس فـي ظـل النيوليبراليّـة: خلـق كتلـة ضخمـة مـن قـوة العمـل الفائضـة نتيجـةً لعمليّـة الإفقـار فـي قلـب المنطقة، واسـتمرار حالـة الحـرب المتواصلـة فـي الوطن العربـيّ. وفي النهايـة آمـل أن أحدّد وأصـف كيف أصبح الوطن العربيّ مرتبطاً بالاقتصاد العالمي.

---

(7) Peter F. Drucker, Managing for Results (New York: Harper and Row, 1964).

أولاً: نظرة شاملة إلى الوطن العربيّ

بعدما كان الوطـن العربـيّ مجموعـة مجتمعـات مُنصفـة نسـبياً، أصبـح الآن يتّسـم بعـدم مسـاواة حـادٍ فـي الدخـل (تقريبـاً أكبـر معـدّل لامسـاواة، بحسـب داتـا تكسـاس لعـدم المسـاواة فـي الدخـل Texas Income Inequality Database - 2012). فقـد هـزّت عـدّة هزائم عسـكريّة هـذه المجتمعات، وحوّلـت البرجوازيّـة القوميّـة العربيّـة الحاكمـة إلـى طبقـة كومبرادوريّـة - تجاريّـة مرتبطـة تمامـاً بـرأس المـال الدولـيّ. وبيـن عامـي 1970 و2010، هبطـت نسـبة التصنيـع فـي سـورية، ومصـر، والجزائـر، والعـراق، مـن 19 إلـى 5، ومـن 21 إلـى 15، ومـن 10 إلـى 2، ومـن 12 إلـى 4 فـي المئـة علـى التوالـي[8]. ومـع تحـوُّل الأسـاس المـادي الـذي ينتـج الثـروة للطبقـة الحاكمـة مـن الصناعـة الوطنيّـة، إلـى الحيـز المالـي الدولـيّ الـذي يسـيطر عليـه الـدولار، واجـه التكامـل الاجتماعـي، الوطنـي والإقليمـي، مصاعـب لا يمكـن تذليلهـا. فطبقـات التجـار العربيّـة - التـي فرّخـت مثـل العفـن السـامّ، علـى ظهـر الهزيمـة العسـكريّة والانهزاميّـة العقائديّـة الاشـتراكيّة، ومـن جـرّاء أجهـزة الدولـة - وضعـت سياسـات انفتـاح عملـت بمنزلـة قنـوات لاغتصـاب الثـروة الوطنيّـة؛ فالقسـم الأكبـر مـن مداخيـل النفـط الإقليميّـة، ولا سـيّما فـي الخليـج، تطيـر إلـى الخـارج فـي سـندات الخزينـة الأمريكيّـة، وفـي إسـراف اسـتهلاكي وإنفـاق عسـكري وأمنـي لحمايـة النظـام (الدفـاع وحـده يبتلـع نسـبة مـن الناتـج المحلـي الإجمالـي تسـاوي ضعفـي نسـبة معدّلهـا فـي العالـم، بحسـب البنـك الدولـيّ، بينمـا تحتـل المعونـة العسـكريّة الأمريكيـة للمنطقـة العربيّـة المرتبـة العليـا). فـي عـام 2004، قـدّرت الشـركة العربيّـة لضمـان الاسـتثمار (IAIGC) الموجـودات العربيّـة فـي الخـارج بــ 1.4 تريليـون دولار. وهـذا يبـدو تقديـراً فجّـاً فـي ضآلتـه. ففـي العـام نفسـه، قـدّر اتحـاد المصـارف العربيّـة هـذه الموجـودات بــ 21 تريليـون دولار[9]. كذلـك ثمـة فـروق بينيّـة إقليميّـة صارخـة؛ فعلـى عكـس دول الخليـج الغنيّـة، اليمـن والسـودان والصومـال وموريتانيـا هـي مـن أفقـر الـدول فـي العالـم. وفـي الوقـت الـذي لا تجـد العائـلات العاملـة فـي مصـر والمغـرب نفسـها فـي صـراع مريـر مـن أجـل العيـش فهـي تنفـق 60 فـي المئـة مـن دخلهـا فـي شـراء الطعـام[10]. أمـا دول الخليـج فهـي علـى النقيـض مـن ذلـك، إذ لديهـا مواطنـون يكسـبون بعـض أعلـى المداخيـل فـي العالـم. ويمثـل

---

(8) The United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), (various years).

(9) الصناديق العربيّة تستثمر 21 تريليون دولار في الخارج: <http://www.albawaba.com/business/arab- funds-invest-21-trillion-abroad> (viewed 9 October 2015).

(10) World Bank, Middle East and North Africa Region, Assessment of the Local Manufacturing Potential for Concentrated Solar Power (CSP) Projects (Washington DC: The World Bank, 2011).

سكان دول الاقتصادات الغنية في الخليج نحو 5 في المئة من مجموع سكان الوطن العربيّ (يبلغ عدد مواطني دول الخليج نحو 20 مليوناً) بينما يكسبون 1.6 في المئة من مداخيل العالم[11]. في البلدان العربية الأقل حظوة بالنفط، فيكسب نحو 350 مواطن عربيّ 0.9 في المئة من مداخيل العالم، منها 0.3 في المئة هي حصة العمال تقريباً من مداخيل العالم[12]. وهذا الرقم أعلى قليلاً فقط من الرقم في منطقة جنوب الصحراء الأفريقية. وفي الخليج، يتركّز التصنيع على مشتقات النفط الباهظة والتكلفة والقليلة التشغيل، أو على مرافق لا تُبدي إلا القليل من الصلة التكنولوجية ببنية الثقافة الصناعية. وحين تحد الطبقة التجارية الحاكمة من توسيع الصناعة الحديثة والحيز المساعد على التنشئة الاجتماعية للعمال، فهي تساهم في كبح إنتاج المعرفة التي تولّد التنمية في المجتمع.

معظم البلدان العربيّة هي بلدان مصدِّرة للنفط، وتسعِّر نفطها بالدولار. وهي تربط سعر عملاتها الوطنيّة أيضاً بالدولار، على الرغم من أن معظم تجارتها الخارجية تتّجه إلى خارج منطقة الدولار (الصين وأوروبا). وفي البلدان التي تربط سعر عملتها بسعر الدولار، تصبح السياسة النقدية عديمة التأثير؛ ولأن معظمها لا تستطيع أن تصدّر ما يكفي من نفط لجني عملة أجنبيّة ودفع ثمن المستورَدات، فعلى سياستها النقدية (وفق منطق التقشُّف النيوليبراليّ) أن تنكمش - إلا في حال دول الخليج، بالطبع. لا لأن نسب التبادل النقدي والفائدة لا تتكيّف لمُعايَرَة طلب المدّخرات أو حسابات التجارة؛ بل الأحرى، لأن ربط سعر العملة بالدولار، في إطار سوق رأسمالية مفتوحة، يُسلِّم السياسة النقديّة للبلد الشريك الأقوى، صاحب العملة التي ترتبط بها عملات الآخرين - في هذه الحالة هو الولايات المتحدة. كذلك، باستثناء الخليج، تعاني البلدان العربيّة ضيقاً في ميزان المدفوعات، فتمارس سياسة نقدية تضخميّة في سوق رأسمالية مفتوحة، تؤدّي إلى دولرة عمليّة للعملة الوطنيّة. لقد كان تأثير تقلّبات الدولار في مستوى الأسعار المحليّة سلبياً، كما حدث بارتفاع أسعار الغذاء عام 2008، على نحو أدى إلى موت بعض الواقفين في صفوف طلب الخبز في مصر[13].

ليس قياس البطالة أمراً سهلاً، في البلدان العربيّة الأقل تطوراً، أو التي تشهد حرباً. ولكن حيثما أمكن قياس البطالة، بلغت النسبة الرسمية في حدود 10 في المئة. وفي

(11) World Development Indicators (Washington, DC: The World Bank, 2012).

(12) Ibid.

(13) Michael Slackman, «Bread, the (Subsidised) Stuff of Life in Egypt,» The New York Times, 16/1/2008, <https://www.nytimes.com/2008/01/16/world/africa/16iht-bread.4.9271958.html>. (viewed 2 July 2014).

الواقع، مع انتشار الفقر المدقع (أقل من دولارين للفرد في اليوم) بنسبة تفوق 50 في المئة[14]، فنسبة البطالة الحقيقيّة كذلك قريبة من 50 في المئة. والأشخاص الذين يحتالون على العيش دون المستوى الذي يوفّر البقاء هم في حال عمالة غير حقيقية ولا يمكن أن نصنّفهم على أنهم يعملون. وبغض النظر عن شرعة حقوق الإنسان التي تنص على حق العمل، فإدراج هؤلاء في عداد من يعملون يتناقض مع بند العمل اللائق الذي تنادي به منظمة العمل الدوليّة. في بعض بلدان الخليج، تصل نسبة البطالة إلى 20 في المئة، لكن بفضل حالة الثراء، لا تعاني هذه البلدان ظروف فقرٍ مشابهة لما يسود في بلدان أخرى. ومع هذا، يلاحظ المرء أن نحو 20 مليون عامل أجنبي في الخليج يعملون في وظائف محليّة. ومع العرض المطّاط للعمال الآسيويين المحرومين الحقوق، يُستَخدَم منهم المزيد بفعل تجارة تحفّزها الأرباح، لأن الاستثمار في العمالة المحليّة أقل مكسباً، عند طبقة التجار الحاكمين: فلا هم يعتمدون على مهارات صناعيّة لدى اليد العاملة، ولا على مكوِّن الطلبِ الداخلي لأجورٍ منوطة بإنتاجية ترتفع. إن التكامل بين العمالة والصناعة، الذي يستطيع أن يعزّز تطوّراً تدفعه عوامل زيادة الإنتاجيّة، هو أساسي في بناء القدرات الأمنيّة، وهو لذلك يمثّل تهديداً للهيمنة التي تقودها الولايات المتحدة. لذلك يُهَندِس التجار الكومبرادور، وسادتهم في السياسة النيوليبراليّة، عدم التطابق الضروري، بين رأس المال واليد العاملة، في كل مرحلة من مراحل الإنتاج. وكثير من العمال الفائقي المهارة يهاجرون، بينما يتنافس العمال الأجانب مع اليد العاملة الوطنية غير الماهرة على وظائف ضئيلة الرواتب. وكثيراً ما يُبدي نمو الإنتاجية علامات سلبيّة (المؤشرات الأساسيّة لسوق اليد العاملة)[15]. ومع أن في إمكان المرء أن يطرح مقولة أن نمو الإنتاجيّة هبط نتيجةً أثر الاستبدال (استخدام رأس المال لعمالة أرخص)، فالسبب الأساسي هو في تضافر بطء نمو التقانة المصنوعة محلياً، مع طبقة حاكمة لا التزام تبديه لرسملة الاقتصاد الوطني.

وفي الوقت الذي تُفكِّك بلدان الوطن العربيّ التصنيع، وتُبَطّئ وتيرة خلق الوظائف اللائقة، فطبيعي أن يتضخّم رقم وظائف قطاع الخدمات الزهيدة الأجر. ببساطة، لا يملك الوافدون الجدد إلى سوق العمل، أو المفصولون من أعمالهم، من مصادر الدخل سوى العمل غير الرسمي الزهيد الأجر إلى حد الفقر. أما قطاع النفط ذي رأس المال الكثيف، فأنشأ القليل من الوظائف مقابلة بحجم رأسماله، أما التوسُّع في إنشاء الوظائف اللائقة

(14) Arab Monetary Fund, Joint Arab Economic Report (Cairo: Arab Monetary Fund; League of Arab States, 2011).

(15) Key Indicators of the Labour Market [KILM] (2014).

فـي البـدء، فقد حـدث في القطـاع العام - لكن فقـط في البـدء، لأن أجور القطـاع العام هبطـت في ما بعـد، وقادت مسـيرة تقليـص الأجور فـي الاقتصـاد[16]. هذه العوامـل معاً - تفكيـك التصنيـع، والتوظيف بأجـور عنـد حد الفقـر، وتقلُّـص وتيرة إنشـاء الوظائـف اللائقـة - أدت إلى بطالـة هائلة (مقيسـة بالحد الأدنـى من مسـتوى الدخـل اللائـق). ونتج من جـرّاء وضع سـقفٍ لتدفّـق الموارد نحـو الطبقـة العاملة، واسـتحداث حدود دسـتوريّة تقـدّس انقسـام الطبقة العاملة وفـق الهويّـة، وتضييق الحيّـز الاجتماعي أو السـاحات الصناعيـة البديلـة التـي توحِّد مواقـع اليد العاملـة، أن أدت كل هـذه العوامل إلى انقسـامات في الطبقة العاملة حجبت تطوير وعي طبقيّ ثوري - ارتداداً على انحسار الوعي الكوني.

مـع صعـود رأس المـال الكومبـرادوري التجـاري إلـى السـلطة فـي البلـدان العربيّـة - تدرّجـاً، بـدءاً بمصـر التـي جنحـت إلـى الجانـب الأمريكـي الإمبريالـي، بعـد اتفاقـات كامـب دايفيـد عـام 1978 - اسـتُخدِمَت مداخيـل النفـط عمـداً لبـث الانقسـام فـي المجتمعـات. إضافـة إلـى هـذا، وإلـى جانـب أن تعميـق التفرقـة فـي الطبقـة العاملـة هـو شـرط مسـبق للحـرب الداخليـة - التفرقـة فـي الطبقـة العاملـة ربمـا تُشـبِه قليـلاً، أو ربمـا لا تُشـبِه أبـداً، العمليّـة اللاسياسـيّة التـي تسـمَّى «تجزئـة سـوق اليـد العاملـة» فـي التيـار الأساسـي - بالتضافـر مـع اللّايَقيـن، فهـو يعـزز المداخيـل القصيـرة الأجـل فـي كل القطاعـات. وفـي نظـر الأطـراف الاقتصاديـة التـي تمتلـك الثـروة الماليـة، يصبـح الحاضـر أكثـر قيمـة مـن المسـتقبل. وفـوق أي شـيء، يُحـدِّدُ اللايقيـن الجيوسياسـي وتهديـد الحـرب، مـع الهشاشـة المؤسّسـيّة، اتجاهـات التفضيـل لـدى المسـتثمر، فـي الأوقـات الانتقاليـة (أي هـل يعتقـد المسـتثمرون أنهـم يجنـون مـالاً أكثـر أو أقل فـي المسـتقبل؟). هكـذا ينصـرف الاسـتثمار إلـى العمليـات الماليـة، أو إلـى المشـاريع العاجلـة التنفيـذ أو إلـى تسـييل الثـروة الوطنيـة بمـا فيهـا الثـروة الإنسـانية وإخراجهـا مـن الوطـن. لكـن، قـرار الـرد الفـردي ليـس هـو المهـم فـي الاسـتثمار، بـل السـياق الجيوسياسـي العـام. إن التفكيـك فـي كل مـن الوعـي وفـي الحـدود الفاصلـة المرتبطـة بالنزاعـات، إضافـة إلـى الانقسـام المتزايـد العمـق فـي الدخـل والتفـاوت الريفـي - الحَضَـري، تغـذّي أيضـاً نـزاع الهويـات. وتصبـح قـدرة الطبقـة العاملـة علـى تحويـل مسـار رأس المـال فـي مصلحتهـا، مُقصـاة ومدمَّـرة مـن فعـل السياسـات الطائفيّـة أو القبليـة، أي تتغلـب الخيميـاء علـى الكيميـاء. وتصبـح سياسـات الطبقـة العاملـة هزيمـةً ذاتيـةَ الهـدف، إذ تأخـذ دورةُ العنـف فـي داخـل الطبقـة العاملـة ومـا يتأتّـى مـن إضعـاف الدولـة، فـي ترجيـح كفّـة الإمبرياليـة التـي تقودهـا الولايـات المتحـدة وطبقـة حلفائهـا

(16) United Nations, Survey of Economic and Social Developments in Western Asia (Beirut: ESCWA, 2006).

الإقليميين. وفي نظر رأس المال التجاري - الكومبرادوري، التوزيع الأكثر عدالة في شكل الدخل المفترَض، وفرض ضريبة على الأرباح (بدلاً من الشكل السائد من الضرائب غير المباشرة) وزيادة الاهتمام بالتطوير الإقليمي، من خلال تعزيز قوة الطلب، كل هذه من المحرّمات. وتعيد طبقة التجار إنتاج نفسها، من خلال تجارة خالية من الإنتاج الصناعي الوطني. ويتحوّل العقد الاجتماعي الذي يرعى الفروق الطبقيّة الوطنيّة، من عقد بين الطبقات الوطنيّة الحاكمة وتلك المحكومة، إلى عقد بين رأس المال الدوليّ والطبقة التجارية العربيّة الحاكمة. وفي دورة القيم في داخل ثلاثي الدولة ورأس المال واليد العاملة، يصبح الغرض السياسي للعقد الاجتماعي الخارجي الجديد هو تقليص تكلفة إعادة الإنتاج الاجتماعي للطبقة العاملة، بوسائل مصادرة الأملاك العامة والفردية، وتدمير الخدمات العامة، وزيادة البطالة.

يتضح لدى إعادة الاعتبار، أن الانقسام بين العلمانية القومية العربيّة والنظم الملكية والإسلامية عكست صورة الانشطار الأمريكي - السوفياتي، في أثناء الحرب الباردة، وهو لا يزال يمثّل أساس الجدال بين «حقوق الطبقة العاملة في مقابل الإحسان إلى الطبقة العاملة». إن دول الخليج، التي يستند أمنها وسيادتها إلى حماية أمريكية إمبرياليّة، تشيع وتموّل الإسلام السياسي المنادي بالأسواق الحرة، أو العقائد والحركات السلفيّة: وتمويلها الجهاديين الأفغان هو واقعة تاريخيّة واحدة. وبعد احتلال العراق، وصعود الميليشيات التي يدعمها الشيعة، رسملَت الإمبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على هذه المذهبيّة من أجل إيقاد نزاعات إقليميّة لا تنتهي، ترعاها وتموّلها الأيديولوجيا الوهّابيّة المُستحدثة أمريكياً، فهذه الوهابية لا صلة لها بتلك التاريخية، كما أن التشيُّع الآن لا علاقة له إلا ظاهرياً أو لفظياً وهذه الألفاظ ترمز في ظل رأس المال إلى حيثية التموقع الطبقي. والغنائم الحقيقيّة التي تُنهَب من جرّاء اجتياح العراق، هي القوة الكونية التي يستجمعها رأس المال الذي تقوده الولايات المتحدة من تغذية الانقسام السني - الشيعي، ورفع نبرة المخاوف من الإرهاب في العالم لتحويل الهيمنة إلى أيدي أجهزة الأمن التابعة لرأس المال، وما ينتهي إليه الأمر من عسكرة، وللتذكير العسكرة هي أهم قاعدة تراكمية لرأس المال.

على امتداد الوطن العربيّ، أضعف تصاعد الظلاميّة ونزاع الهويّات، أسس الدولة بوصفها الطرف الأساسي الذي يستطيع أن يفاوض في شأن موقع الطبقة العاملة في الاقتصاد العالمي. ونظراً إلى انحدار الأيديولوجيا الاشتراكيّة، وإلى أن قسماً كبيراً من الطبقة العاملة يصارع في فقره من أجل العيش، فإن تمويل الاضطراب لا يحتاج إلا إلى مبالغ زهيدة من مداخيل بترودولار الخليج. وفي منطقة استراتيجيّة مثل الوطن العربيّ،

تتضاءل اعتبارات التكلفة الاقتصادية القصيرة الأجل، أمام الاعتبارات السياسية. ومع ذلك، فالحجم الإجمالي لتدفقات البترودولار من الخليج إلى المركز (وهي في المرتبة الثانية، بعد تدفقات شرق آسيا) ذات شأن كبير في أسواق المال الغربيّة. إن أموال بلدان الخليج السياديّة تتجاوز قدرة شيوخ البلاد على السيطرة عليها (لا إدارتها فقط)، والأمر الإمبريالي الذي يفرض وقف التطوير الصناعي العربيّ، يضمن أن هذه الأموال ستبقى تحويلات بلا جدوى، أو شيكاتٍ لا تُقبَض قيمتها.

لقد كان شأن نموذج الكسب من دون عمل في الخليج، من جراء الإثبات الاستعراضي، أنه عطّل حالات الاقتصاد العربيّة المجتهدة والمنتظمة في السبعينيّات، وأحبط حوافز العمل. وقد شَوّهت عوائد النفط في البلدان غير الخليجيّة نظم صرف العملة، وكانت لها أعراض شبيهة بالمرض المسمّى المرض الهولندي(*) في الصناعة الوطنيّة، ولا سيّما في حالات الاقتصاد المحميّ، مثل اقتصاد سورية ومصر. إلا أن هذه العوائد لم تقع خارج مدار مكوِّن الريوع الجيوسياسيّة المزعزِعة للاستقرار، بالتدخّل الإمبريالي؛ فقد جاءت مرتبطةً بالسمّ الأيديولوجي الذي جاء به إسلام سياسي قادته قوى الاستعمار والولايات المتحدة. مع ذلك، إن تدفقات رؤوس الأموال من معظم البلدان العربيّة (غير بلدان الخليج) لا تُذكَر بالقياس العالمي. ويعاني معظم الدول العربيّة باستثناء دول الخليج، متاعب في ميزان مدفوعاتها. ولا تقاس هذه التدفقات من غير بلدان الخليج، وفقاً لقيمتها المالية، بل وفقاً لقيمتها الحقيقية الأكثر فاعلية من المال أو لأثرها في هزّ استقرار الدول الوطنيّة، وفي النتيجة، تدعيم موقع الإمبرياليّة التي تقودها الولايات المتحدة، إقليمياً وعالمياً.

حين هبط سعر النفط في بداية عام 1981، وظل منخفضاً حتى عام 2002، لم تتمكن الدولة ذات أكبر اقتصاد في الخليج - السعوديّة - من البقاء على مستويات العيش السابقة فيها، كما فعلت الدول الخليجيّة الأخرى، الأصغر حجماً، والأعلى دخلاً للفرد فيها. هبط دخل الفرد السعودي من نحو 18000 دولار بالأسعار الثابتة عام 1981، إلى نحو 8000 دولار عام 2000 [17]. وفي أواخر التسعينيّات، كان السعوديون قد اقترضوا أكثر من 200 مليار دولار، في قروض قصيرة الأجل، وبفوائد عالية، من أجل تغطية العجز

(*) مرض الاقتصاد الذي يتطوّر فيه قطاعُ النفط فيزيد الريوع ويرفع العملة الوطنية فينحسِرُ التصدير وينكمش الاقتصاد الصناعي، فيؤدي إلى انكماش قطاعٍ اقتصادي آخر (المترجم).

(17) World Development Indicators (various years).

المالي[18]. وفي عام 2003، أشارت تقارير الفقر من السعوديّة، إلى أن نحو 25 في المئة من المواطنين يعيشون تحت عتبة الفقر الوطنية[19]. وفي عام 2003، وازن ارتفاع سعر النفط الاقتصاد السعودي؛ لكن في ظل رزمة السياسة النيوليبراليّة، تنامت القوة المنوطة بأطراف القطاع الخاص، وامتصّت مزيداً من الموارد من درب الطبقة العاملة. ولكن قد يعجّل هبوط أسعار النفط بدءاً من كانون الثاني/يناير 2015 في حدوث هبوط آخر، أشد خطورة، في مستوى العيش[20].

في أوائل الثمانينيّات، بدأ العمل بالسياسة النيوليبراليّة تحت عنوان **الانفتاح**. وكانت هزيمتان عسكريتان كبيرتان، عامي 1967 و1973، قد سعّرتا التوتر الاجتماعي الوطني والمخاطر وأغرتا المستثمرين بالانكفاء إلى مواقع الأمان في أسواق الدولار الأمريكي. ومثلما يحدث عادة في مراحل «التصحيح البنيوي»، المرعي إمبريالياً ألغى صناع السياسة القيود على التجارة والحسابات الرأسمالية. وبدأت الصناعة الوطنية في التقلّص بسبب

(18) World Development Indicators (2002).

(19) Rosie Bsheer, «Poverty in the Oil Kingdom: An Introduction,» Jadaliyya (30 September 2010), <http://www.jadaliyya.com/pages/index/202/poverty-in-the-oil-kingdom_ an- introduction-> (viewed 12 March 2014).

انظر أيضاً: «في بلاد الثراء والنفط: ربع السعوديين تحت خط الفقر،» 3 كانون الثاني/يناير 2013، <http://middle-east- online. com/?id=146523 (viewed 6 April 2015).

(20) لم يكن يصعب توقُّع أن اتجاه الاقتصاد الإقليمي الشامل يسير نحو الانهيار. فقد أنذرت المقاطع التالية من **تقرير فريق التحليل الاقتصادي** (Economic Analysis) في مكتب غرب آسيا من الهبوط أو التحوّل العنيف:

«لكن بعد هبوط أسعار النفط بثلاث سنوات فقط، في زمن الازدهار النفطي الأول، هبط دخل الفرد بشدة ولجأت بعض الدول إلى اقتراض قصير الأجل من المصارف الخاصة بفوائد مرتفعة من أجل إصلاح عجزها المالي. وأكثر من ذلك، في وقت لاحق، دخلت عوامل المضاربة في تركيبة نسبة كبيرة من سعر النفط. فإذا استمرت ضغوط المضاربة، فإن هبوطاً آخر قد يحدث، لكن هذه المرة بنسبة أكبر». انظر: United Nations, Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region 2007-2008.

«لكن لا بد من النظر في العواقب الكاملة للحرب في العراق، وجمود عمليّة السلام. علاوة على هذا، كالمعتاد، يهدد استمرار عدم الأمان في الشرق الأوسط مناطق أوسع من هذه المنطقة وحدها، ويرفع تعرفة التأمين من الاضطراب، للدول الأعضاء. فإذا تعثر سعر النفط المتذبذب بشدة، وعندما يتعثر، فإن كل نمط التنمية القائم أساساً على مداخيل النفط سيُكبَح». انظر: United Nations, Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region 2004-2005.

«إن الاحتمال بأن المتغيّرات الاقتصادية الشاملة والديمغرافية الكبرى، سوف تتصادم حتماً، يعني أن ثمة مجالاً ضيقاً للنقاش في ما إذا كان التغيير يمكن تجنّبه أم لا. إن تعاظم اختلال الموازين في الاقتصاد الإقليمي الذي لا ينمو بوتيرة متناسبة مع متطلبات التحوّل الديمغرافي، يعني أن التغيير لا يمكن معايرته من حيث الدرجة، إلا إذا وجد النظام فرصة في هبوط مدخول النفط الثقيل» انظر: United Nations, Analysis of Performances and Assessment of Growth and Productivity in the ESCWA, 2003.

قلـة الاسـتثمار وزيـادة المنافسـة من صناعـة أجنبية ذات مقاييـس أو سِـعَة كبيرة. في المعـدّل، هبطت نسـب النمـو الاقتصـادي للجميـع، لكن هبطـت أكثر فـي الخليج. لقـد أدى اجتمـاع عوامـل تقلّص دخل القطـاع العـام، وانخفـاض الاسـتثمار العـام، وذوْي الصناعـات الوطنيـة، إلـى خفـض وتيـرة خلـق فـرص عمـل، مـع أن نسـب النمـو الديمغرافـي لليـد العاملة لم تكـن مرتفعـة مثلما كانـت في مراحـل ما بعد الاسـتقلال. علـى النقيـض، بلـغ معـدل نمـو عـدد السـكان، فـي البلـدان الاشـتراكيّة العربيّـة، منـذ نهاية الخمسـينيات، أعلـى مسـتوى لـه بنسـبة 2.5 فـي المئـة، وكانت نسـب خلـق فـرص العمل توازي نسـب نمـو اليـد العاملـة[21]. وتشـاء سـخرية المفارقـة، أن النيوليبراليّين يَنحون باللوم في مسـألة ارتفاع نسـب البطالـة، علـى التطـور الديمغرافـي وعناصـر العرض (كمـا في التعليـم غير الملائـم)، على الرغـم من أن الضغـط السـكّاني تناقـص بالتـدرّج، منـذ التسـعينيّات، كمـا أدّى الانكمـاش الـدوري الـذي فرضـه النيوليبراليّـون منـذ الثمانينيـات، إلـى سـحق مسـارٍ إنتاجـي فعّـال فـي السـابق، كان خلـق فـرص العمل فيه مناسباً للنمو الديمغرافي.

كانـت نسـب النمـاء الاقتصـادي فـي المعـدّل أعلـى، فـي دول **الاقتصـاد الموجَّـه** فـي السـتينيّات والسـبعينيّات[22]. كذلـك كانت نسـب البطالـة أقل. وفـي العقدين من السـنين، بين القفزتيـن النفطيتين الأولـى والثانيـة مـا بيـن 1980 و2000، عانى الوطـن العربي أعلى نسـب البطالـة، وأوطأ معـدّلات النمو الحقيقـي للفـرد، وأوسـع ثغـرة فـي توزيـع الدخـل فـي داخـل البـلاد وعبـر الحـدود الإقليميّـة[23]. ومـع انخفـاض عوائـد النفـط تقلّـص تمويـل البنيـة الاجتماعيّـة، مسـبِّباً تقلّصـاً مماثـلاً فـي جـودة الخدمـات العامّـة. وفـي شـأن البنيـة الاقتصاديّة، كانت نسـب الاسـتثمار عام 2002 هـي الأقل فـي كل المناطق، إذ بلغـت 16 فـي المئـة مـن الدخـل القومـي[24]. وظلـت التجـارة العربيّـة البينيّـة ضعيفـة، بيـن 7 و8 في المئـة، مـع تحويل جزء كبيـر من مدّخـرات الخليج الفائضة إلـى الخـارج[25]. ومع انكماش الاسـتثمار في

---

(21) Arab Monetary Fund, Joint Arab Economic Report (Cairo: Arab Monetary Fund; League of Arab States, 2005).

(22) World Development Indicators (various years).

كل الدول العربيّة اعتمدت درجة عالية من الاقتصاد الموجَّه، أو تدخّل الدولة في اقتصادها. وكانت الاشتراكيّة العربيّة تمثّل درجة أعلى من التوجيه الاقتصادي، مقترن بالتوزيع المسبق والتأميم وتحويل الموجودات إلى المجتمع والقطاعات الأساسيّة في الاقتصاد.

(23) United Nations, Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region 2004-2005 (New York: United Nations, 2005).

(24) World Development Indicators (2002).

(25) United Nations, Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region 2007-2008 (New York: United Nations, 2008).

المصانع والمعدّات، ومع الإفراغ من رأس المال (بعبارة أخرى تقليص تكوين رأس المال التقني) أكثر من عقدين من السنوات (1980 - 2000) حقّق الوطن العربي الرقم العالمي القياسي في سوء الأداء. وكما يتبيّن في السنوات السابقة لكارثة الربيع العربيّ الاجتماعيّة، حين حدثت قفزة النفط عام 2003، كانت سياسة الأسواق الحرة قد سبق لها أن شوّهت آليات توزيع الموارد، وأدى معظم النمو إلى نتائج معاكسة للتطوير. عام 2003، كانت السعوديّة تحتاج إلى بيع برميل النفط بـ 18 دولاراً، من أجل تعديل موازنتها[26]. وفي عام 2015، كان 100 دولار مطلوباً لسعر البرميل، من أجل أن يغطي السعوديون نفقات الحكومة[27]. وتشير التقديرات التقريبية إلى أن السعوديّة ستنفق مدّخراتها المالية في غضون عشر سنوات، إذا ظل سعر برميل النفط ثابتاً في حدود 50 دولاراً أمريكياً. إن مضاعفة دولة ما اعتمادها على عوائد النفط خمسة أضعاف، في مدى عقد من السنين، لهو دليل قاطع على فشلها الذريع على المستوى الصناعي والتنموي.

ويمكن مدن الملح في الخليج[28]، وهي مدن شُيِّدَت بالقليل من الاعتبار لحفظ الطاقة، يمكن هذه المدن أن تكون صروحاً للنمط المتدنّي للإنتاج مقابلة بنسبة الاستثمار الرأسمالي، وهو نمط استنسخته بقية الدول العربيّة فأصبحت وكأنها كثبان رمال لا تطعم ولا تُغْنِي عن جوع. أما التقانة المستوردة، فلا هي اندمجت في الصناعة المحليّة، ولا عمّقت سلسلة إنتاج القيمة[29]. إن اجتماع التراجع الثقافي المرتبط بانخساف المعرفة المرتهنة بتطور الصناعة الوطنيّة، مع البطالة في غياب بدائل اشتراكيّة أيديولوجيّة، قد سهّل نمو القدريّة الروحيّة التي تأتت أصلاً من صعود الأيديولوجيا الإمبريالية المترابطة مع صعود أمريكا وتسيد أيديولوجيتها، أي أن القوة الفعلية للإمبريالية هي التي منها تُستمدُ قوتها الأيديولوجية. ومع تزايد تلاحم رأس المال عبر الحدود (العولمة من خلال المَوألة (Financialisation))، وتنامي فاعليّة تنظيمه من خلال المؤسّسات المالية الدوليّة، مَزَّقت الظاهرة الثقافية القديمة - الجديدة، ظاهرةُ الإسلام السياسي، ثم السلفي - مع بدء مجيء الدعم الاستعماريّ لتشييء الأشكال المبنيّة من الهويات في الدول - مزّقت

---

(26) United Nations, Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region 2004-2005

(27) Conn Hallinan, «The Saudis Are Stumbling: They May Take the Middle East with Them,» Foreign Policy in Focus (11 November 2015), <http://fpif.org/the-saudis-are-stumbling-they-maytake-the-middle-east-with-them/>

(28) «مدن الملح»، كما جاء في العنوان الذي استخدمه الروائي السعودي عبد الرحمن منيف في روايته المعروفة.

(29) Signe Krogstrup and Linda Matar, «Foreign Direct Investment, Absorptive Capacity and Growth in the Arab World,» The Graduate Institute of International Studies Working Paper, no. 2 (2005).

الطبقـات العاملـة. والشـقاق الذي حـدث في الوعـي - بين ما يتعيّـن على الطبقـة العاملة مـن أجل أن تحظـى بحصـة أكبـر مـن النتـاج الاجتماعـي، والأفـكار الوهميّـة التـي تقـدّس الملكيـة الخاصـة وانتـزاع المكتسبات الاجتماعية، كأمور مخوَّلة - هذا الشقاق ازداد اتساعاً.

في الستينيّات والسبعينيّات، موّلت عوائد النفط البنية التحتية الاجتماعيّة والإنتاجيّة، من خلال نسبة أكبر من الاستثمار العام. ومنذ عام 2002، دعم ارتفاع عوائد النفط نشاط المضاربة في أسواق أسهم ضعيفة التنظيم نمت عدة أضعاف في السنوات العشر[30]. كان النمو المجوَّف يعني أن النسبة الرسميّة للبطالة في البلدان العربيّة هبطت بنسبة 3 في المئة مقابل نحو 50 في المئة من النمو بين عامي 2002 و2011 [31]. وتشير المقارنة بين نظم الاقتصاد الموجَّه ونظم «السوق الحرة» إلى أن الفارق يكمن في تقليص دور العوامل الوطنيّة في التنمية، وانخفاض معدل الاستثمار العام الذي نتج منه. ومع انخفاض وتيرة الاستثمار العام، فشل الاستثمار الخاص في ملء الفراغ الناشئ. ولما كانت عوامل التنمية الوطنية السابقة - العسكر بالتحالف مع قطاعات واسعة من الطبقة المهنية العاملة والنُّخَب الإداريّة - قد تداخلت مع أسواق المال الدوليّة، ظهرت طبقة لم تكن وظيفتها التصنيع والاتجار في داخل المنطقة، بل تفكيك الدولة وتسييل ثروتها على نحو متدرّج. هذه الطبقة (المتشكلة حديثاً من التجار/الكومبرادور) أصبحت بالفعل جزءاً من الطبقة الماليّة الدوليّة، مع أنها شريك خاضع في العلاقة الإمبرياليّة، وهي علاقة (بين الكومبرادور والإمبرياليين) ليست الحرب فيها عمليّة مكسب فقط، بل هي أيضاً شرط لوجودها نفسه، كرأس مال. والوطن العربي حالة فريدة؛ فالوتيرة العالية من النزاعات في منطقة استراتيجيّة كهذه، تحوِّل الحرب - من - أجل - الحرب إلى غاية ووسيلة للتراكم في الحقل الأكبر دولياً للتراكم ألا وهو العسكرة (Militarism). فالحروب العربيّة والحرب الاقتصادية المرهونة بها، لها ارتباط بالإمبريالية، أكثر من ارتباطها ببيع التمر وشرائه، أو تجارة السيارات وما إلى ذلك، لجزء من الطبقة العاملة العالميّة، أي الطبقة العاملة العربية التي لا يزيد دخلها على ثلث(3\1)في المئة من الدخل العالمي. والتراكم بحروب العدوان، والحروب الإمبريالية التي تجرّد الأمم من استقلالها ومواردها، بدل تحقيق السوق، أي بيع وشراء السلع الاستهلاكية، هي النمط الذي يُدرَج فيه الوطن العربي من

(30) World Development Indicators (various years).

(31) Ibid.

بالعودة إلى قانون أوكون (Okun) التجريبي وفي حالات النمو الإنتاجي، يهبط معدل البطالة بنسبة واحد بالمئة مع زيادة ثلاثة بالمئة في معدلات الإنتاج.

الاقتصاد العالمي. وعواقب الحرب على المال، وإعادة تموضع القوة الإمبريالية، والريوع الإمبريالية، كما سنرى في ما بعد، تستدعي نزع قوة الطبقات العاملة العربيّة في دولها وتدمير أو تقليص دولها.

لقد شهد الوطن العربيّ كله تقلّصاً في حصة الفرد من الإنتاج، وتدهورت الكميّة والنوعيّة في حزمة الاستهلاك لدى الطبقة العاملة، بالنسبة إلى المستوى التاريخي المحدّد المطلوب لإعادة إنتاج هذه الطبقة. وأصبحت الطبقات الحاكمة في الوطن العربي مرتبطة تماماً برأس المال العالمي، كشركاء خاضعين يرغبون في إشعال النيران في أوطانهم، بينما تتدولر ثرواتهم. إن هذا التحالف الطبقيّ مع الإمبريالية هو نوع من موت الخلايا المنظَّم (Apoptosis)، حيث تقتل طبقة رأس المال الدوليّة المتحدة جزءاً من نفسها، ذلك الكومبرادور العربي، للاحتفاظ بقوتها. وتترك الخسائر العربيّة في الحروب المتلاحقة، وميزان القوى العسكريّة المختل بقوة لغير مصلحة شعوبها، تترك للطبقات العاملة مجالاً ضيقاً حتى تمارس فيه حقوقها المدنيّة والوطنيّة. هذه الفروق الفاحشة الكميّة والنوعيّة التي تباعد الوطن العربي عن طريق التنمية في بقية العالم، أخذت أخيراً تميّز الطريقة التي يُدمج فيها الوطن العربي بالاقتصاد العالمي. لم تنشأ هذه الفروق من منهج التشييء أو التَمدِيَة (Reification)[*] (الكلمة هي التي وصف بها جورج لوكاش هذه العملية، التي أطلقها ماركس في كتابه **رأس المال** المجلد 1، في «فِتيشيَّة (Fetishism) السِلَع وسرّها»)، التي تتّبعها النيوليبراليّة، والتي تبدو فيها العلاقات بين الكائنات البشرية كعلاقات بين أشياء - أي تشييء العمليات الاجتماعيّة[32] . بل إن هذه الفروق تنشأ من فاعل بشري موسط في الزمن التاريخيّ، أو بالأحرى، من التحوّل في البنية الطبقيّة العربيّة. والسياسة هي مجرد أدوات للمصالح الطبقيّة حيث السلعة تتقمص الإنسان وتتحكم من خلال صيرورتها بالطبقة الرأسمالية التي تصبح وكيلة السلعة. ما هي هذه الطبقات الجديدة المُسلَّعة التي حوّلت السياسات، وكيف تدهورت الظروف من جراء ذلك؟

(*) جعل العلاقة المجردة وغير المشخصنة والتاريخية شيئاً ملموساً.

(32) كمرادف لـ «التشييء»، وهو عكس «التشخيص»، التمدية هي تحويل الأملاك، والعلاقات، والعمليات، والأعمال، والمفاهيم... البشرية، إلى أشياء تعمل كأنها أشباه أشخاص، تملك حياتها الخاصة من نفسها. انظر: F. Vandenberghe, «Reification: History of the Concept,» Logos, vol. 14, no. 1 (2001).

انظر أيضاً: Section I «Reification and the Consciousness of the Proletariat,» in: Georg Lukacs, History and Class Consciousness (London: Merlin Press, 1967).

ثانياً: من الاشتراكيّة العربيّة حتى يومنا

يلفت الأنظار حين نقرأ التاريخ الاقتصادي العربيّ، تلك المقولة أن إحلال بدائل الواردات (Import Substitution) في سياسة الاقتصاد الموجّه «قد انتهت مهمتها». السياسة لا تدير الأشياء؛ أما الأشخاص المنظّمون طبقيّاً فهم الذين يديرون الأشياء. وفي سنوات ما بعد الاستقلال، كان يقود التنمية في البلدان العربيّة الاشتراكيّة تحالف بين العسكر والطبقة العاملة. كان العسكر هم الشريك المسيطر في هذه العلاقة، وقد أدوا دوراً تقدمياً باسترضائهم التطلعات الشعبوية إلى توزيع أعدل. وشكل الجيش، وبيروقراطيّة الدولة، وقيادة الطبقة العاملة، طبقةَ برجوازية دولة، مارست ملكية جماعية من خلال الدولة، تتميّز بما سمّاه حسين وعبد الملك **برجوازية الوكالة**[33]. وفي سنوات الاشتراكيّة العربيّة، بقيت العلاقات المسيطرة رأسماليّة، واستمرت السيطرة الاستغلالية على شغل العمال كضرورة من أجل إنتاج القيمة. لكن، بإنشاء حيّز مالي لتوسُّع الاستثمار الصناعي الذي تقوده الدولة، والاستثمار في البنية التحتية الاجتماعية وإحداث إصلاحات زراعيّة واسعة وإجراءات إعادة التوزيع، تفوّق النموذج الاشتراكيّ العربيّ تفوّقاً دراماتيكياً على النموذج النيوليبراليّ الحاضر، في الدينامية الاقتصادية والاجتماعية. لكن مع بداية العمل بالنموذج النيوليبراليّ، أعاد العسكر التموضع حليفاً لطبقة التجار ورأس المال العالمي. وفي المنظومة الخلقية الجديدة «تاق الجنرالات إلى أن يصبحوا تجاراً»، فأضعف هذا جبهة الأمن الوطني إضعافاً شديداً. وحوّلت طبقة الدولة البرجوازية نفسها إلى طبقة كومبرادورية بكل معنى الكلمة. وفي هذا التحالف الجديد للطبقة الحاكمة، لم يعد الجيش الوطني يملك السيطرة؛ وصارت الطبقة العربيّة الحاكمة شريكاً خاضعاً للإمبرالية[34]. منذئذ تفاقمت الظروف الاجتماعيّة في البلدان العربيّة، فأسهمت في إضعاف الأرضية التي تبنى عليها متانة الأمن القومي فكانت هبَّات اجتماعية لكنها في ظل هيمنة الأيديولوجيا النيوليبريالية وغياب البديل الاجتماعي، كانت ثورات ملونة. الثورة هي البديل الأيديولوجي أولاً. وفي النتيجة، انهارت تشكيلات اجتماعية وتداعت دول، وصعد إسلاميون من مشارب مختلفة إلى السلطة، فألبسوا الاستغلال النيوليبراليّ ثوباً إلهياً.

---

(33) Anouar Abdel-Malek, «The Crisis in Nasser's Egypt,» New Left Review, vol. 1, no. 45 (1967), pp. 67-82, and Mahmoud Hussein, La Lutte de Classes en Égypt, 1945 à 1970 (Paris: Maspero, 1971).

(34) للتذكير فإن الطبقة كعلاقة اجتماعية تُحدّدُ في ذاتها وبعلاقاتها بطبقات أو علاقات اجتماعية أخرى كما ورد في كتاب **التنمية الممنوعة**.

لندع جانباً بعض الوقت كارثة النيوليبراليّة التي استحوذت على الكثير من المناقشة ونلخص ما جاء في كتاب **التنمية الممنوعة** عن ماهية الحروب:

تعمل الحروب في الوطن العربي، كأداة تُدفَعُ فيها بالإكراه، كلٌ من الموارد الاجتماعية وغير المموألة (non-monetised) والعمالة، إلى إنتاج القيمة في إطار التراكم الرأسمالي. لقد أدت الحروب على الوطن العربي المهزوم من البدء، عدة وظائف متراكبة:

- إبقاء السيطرة الأمريكية على إمدادات النفط، من خلال الهيمنة العسكريّة.

- تثبيت استقرار نظام مالي يبقى فيه الدولار عملة الاحتياطي العالمي، وواسطة امتلاك الثروة.

- تعزيز العسكرة والأيديولوجيات الدينيّة والقومية المتطرّفة.

- المساعدة على ضغط الأجور نحو الأسفل في العالم.

- محاصرة القوى السيادية الصاعدة والمنافِسة، بواسطة رأس مال تقوده الولايات المتحدة يستحوذ على التقدم التكنولوجي في عسكرته.

يعزز عنف الإمبريالية التوجّه الأيديولوجي الرئيسي عند رأس المال، وهو تحقيق تفسّخ الطبقة العاملة. مادياً، ترخّص حروب الإمبريالية مُدخَلات رأس المال وإمدادات الطبقة العاملة. وحتى اليوم، لا تزال الولايات المتحدة تتولّى السيادة بالوكالة على كل الخليج، عدا إيران، مع أن هناك شرائح في طبقتها الحاكمة تتمنى أن تتشارك مع إمبريالية مستعصية تقودها الولايات المتحدة[35]. هذه السيادة الأمريكية في ذاتها، تتيح للدوائر المالية بقيادة أمريكا، حقوق التسلّط والريوع الإمبرياليّة التي تزيد على تدفق البترودولار، من الوطن العربي، وتمد حدود مصادر دخلها بعيداً خارج حدود الخليج؛ ريع التحكم بالخليج أكبر من ريع نفط الخليج.

إلا أن التيار الاقتصادي المسيطر يفترض أن المكاسب الخاصة في زمن اللاحرب تحافظ على قيمتها، حتى إن الصناعات العسكرية نفسها تستطيع أن تحقق أرباحاً في ظروف السلام. وأبرز مُعلّقي التيار المسيطر يرون أن كثيراً من بلدان العالم الثالث غير مهمّة للغرب من الناحية المالية - فهي أفقر من أن يُتاجَر معها - لذا يمكن للغرب أن يزدهر

(35) الطبقة البرجوازية كعلاقة اجتماعية تعيد إنتاج عملية التراكم الرأسمالي لديها ارتباط أقوى في الدولرة من انحيازها القومي.

مـن دونهـا. غيـر أن كلا الرأييـن فيـه تزويـر للحقائق. فالظـروف الاجتماعيـة البائسـة، في هـذه البلدان، ومنظومـات العمـل المنهكـة، تدعـم ربحيـة رأس المـال بفـوارق فـي الزمـن الاجتماعـي، علـى عكـس الكرونولوجـي. والتحديـد الكامـل لمفاهيـم الأحـداث ليـس مرتبطـاً فقـط بمسـألة أيـن نرسـم المهلـة الزمنيـة للنقـاط التـي تزيـد فيهـا المُدخَـلات المتنوّعـة، مثـل الضمـان الأولـي لحصـول رأس المـال على عمالـة ومـادة أوليـة رخيصـة، الإنتـاج والأربـاح؛ بـل الاعتراف أيضـاً بـأن الحرب عنصـر دائم فـي ظروف رأس المـال العالمـي. الحـرب هـي الصناعـة لحقـل التراكـم بالعسـكرة، والعسـكرة هـذه هـي المدمـاك الأهـم فـي التراكـم الهدري بمـا فيها من إفـراغ سـكاني وخفض للقيمـة المنفقة علـى العمالـة ومصادرة سـلطة العمـل عـدا عن امتصاص السـيولة بسـندات خزينـة أمريكيـة. قد يقول المـرء إن الغرب يسـطيع تدبُّـر أمـره مـن دون اسـتعمار أو تدخـل إمبرياليـي، لكن لـم يكن هناك يـوم مـن دون تدخُّـل إمبريالي. إن هـذه السـيناريوهات مناقضـة للواقـع، ولا تسـمح دراسـة التاريـخ أن نُـدرِج الفرضيـات النظريّـة، إلا حيثما تفيد كأداة إبراز تحليليّة، لتوضيح أمر ما[36].

عمليـة الإنتـاج الرأسـمالي عمليـة تكامليّـة في مجملهـا. وعلى المـرء أن يتحقـق من أجزائهـا بالنظر إلـى الصـورة الكاملـة. في أي كتاب سـنة أولـى تعليم علـم النفس، يقـال إن أعراضـاً من نـوع معيّن من نوبـات انفصـام الشـخصيّة الحـادة، تتضمن عـرض الرؤيـة الجزئيّة. فبـدلاً من رؤيـة الصورة كاملـة بنظرة واحـدة، يـرى المريـض فقـط قطاعـاً منحرفـاً مـن الصـورة. فـإذا كان المريـض ينظـر إلـى لوحـة جسـم بشـري، مثـلاً، فهـو لا يـرى إلا الرجـل أو الرأس، مـع أنه على مسـافة مناسـبة مـن الصورة ليرى الجسـم كامـلاً. وأحـد الأسـباب المتعـددة لهـذا النوع مـن المـرض العقلي، يقـال إنه شـعور الضغينـة. على هذا النمـط نفسـه، التفكير الأوروبـي التمركـز (Eurocentric) (بما في ذلك بعـض أنواع الماركسـيّة) يدّعي أنه لا يسـتطيع أن «يـرى» قيمـة تُسـتخلَص مـن العالـم الثالـث (لأنـه ضئيـل جـداً فـي معيـار السـعر) وفي الوقـت نفسـه يشـطب كثيـراً من مناطـق العالـم وتاريخها مـن الصـورة الإجمالية. غيـر أن القيمـة تتأتّى مـن عمليـة تاريخيّـة جـرى فيهـا انتـزاع ملكيـة الشـعوب لمواردهـا بمـا فـي ذلـك طاقـات عملهـم :(Dispossession)

«مـع الوقـت، السـلعة التـي تعبـر فـي مسـارها عـدداً مـن المفاصـل، فـي السلسـلة العالميـة، حتـى تصـل إلـى بـاب المسـتهلك، لا تكـون قـد جمعـت فقـط مُدخَـلات اليـد العاملـة الزهيـدة الأجـر، بـل تجمـع كذلـك كميـة هائلـة مـن العمالـة غيـر المأجـورة أو التـي تتقاضـى أقـل مـن

(36) Eric J. Hobsbawm, On History (London: Abacus, 1998).

أجرها المناسب، ومن المُدخَلات البيئية. والرأسماليون يستجِرّون فوائض غير مرئيّة من نشاط العمل المنزلي والقطاع غير الرسمي، وهو نشاط ضروري لتوليد السَّعة الإنتاجية والصيانة اللازمة لبقاء كل عامل أجيراً. إن هذا الدفق الخفي (dark) من القيمة يخفض تكاليف الإنتاج التي يتقاضاها عمال بلدان الأطراف، وبالتالي يخفض مستوى الأجر الذي يدفعه الرأسماليون. وهذه القطاعات من العمل المنزلي وغير الرسمي، ليست خارج النظام الرأسمالي، بل هي جزء أصيل من مكوّنات سلاسل إنتاج السلع العالميّة»[37].

في سياق وضع الدول العربيّة (وكذلك أفريقيا)، يمكن المرء أن يضيف أن أكثر قطاعات القيمة هذه خفاءً (darkest) تنتجها الحروب الإمبرياليّة والاستعماريّة. والقيمة المنعكسة في المال تعبّر عن المسارات الاجتماعية والسياسيّة الأشد رسوخاً في عملية الإنتاج. مثلًا، إذا كان محظوراً على العمال أن يتنظّموا، وكانوا يُسجَنون لمحاولتهم زيادة أجورهم، فإن حصتهم من الدخل ستنخفض مع الوقت. على هذا المنوال، حتى تتطور أوروبا نفسها، كان عليها أن تعرقل استقلال العالم الثالث، وتحول دون بناء قدرته على التصنيع. ومثلما يحدث في البلدان التي يكون فيها تمثيل العمال ضعيفاً، كذلك أوروبا الاستعماريّة، وفي ما بعد، أي الإمبريالية، تقلّص تمثيل بلدان العالم الثالث وحصته من الدخل بالقيمة التي تتخذ الشكل النقدي. لا يمكن أن نقارن بين الدخل المالي النهائي، وبين القيمة المنفقة على البشر، لأن هذين فئتان مختلفتان، ذلك أيضاً يعني عدم رؤية تاريخ الاستغلال التجاري[38]. وعلى النسق نفسه بالضبط، كما يكون المريض العقلي

(37) Torkil Lauesen and Zak Cope, «Imperialism and the Transformation of Values into Prices,» Monthly Review, vol. 67, no. 3 (2015), <http://monthlyreview.org/2015/07/01/imperialism-and-the-transformation-of-values-into-prices/#fn15>.

(38) إن زمن القيمة هو الزمن الاجتماعي الذي يحدده رأس المال بهيمنته الحقيقية والأيديولوجية. وهذا الزمن هو ما يُكَثِّفُ ساعات العمل الضروري في الإنتاج لتكثيف الاستغلال وفائض القيمة. فإذا هو زمن منوط بدوره إعادة الحياة للمجتمع. أفضل ما يوضح مفهوم الاستغلال التجاري هو ملاحظة ماركس، حين وصف ولادة الرأسمالية في كتابه **رأس المال:** «العبوديّة المقنَّعة في أجور العمال في أوروبا، كانت تحتاج إلى قاعدتها، وهي العبودية الخالصة في العالم الجديد». انظر: Karl Marx, Capital: A Critique of Political Economy, vol. 1, The Process of Production of Capital (Moscow: Progress Publishers, 1867).

والغرض هو تشييء الإنسان أي التشييء بإلغاء الذات الإنسانية، أي الاستيلاء على الموارد التي استُلبت ملكيتها العامة. وكما هي العبوديّة، تستولي الإمبريالية على الموارد مجاناً؛ وكما لا يستطيع العبيد أن يفاوضوا في شأن أجورهم فيعملون بلا أجر، كذلك تُخضَع البلدان لوضع شبيه بوضع العبد حين تقوَّض إرادتها في حكم ذاتها. وثمة طريقة أخرى لإيضاح الفكرة من خلال علاقات القيمة، وهي القول إن قياس القيمة بالأسعار التي تضعها الإمبريالية، يهمل تماماً كل الموارد المنهوبة والأجور المنخفضة أو غير المدفوعة لعمال العالم الثالث، الذين تكون ظروف الفقر الأشبه بالعبودية لديهم، من نتاج السياسة الاستعماريّة. وعلى غرار ماركس، أضاء سميث على أن الاستغلال المفرط لبلدان الأطراف يشكل العامل الأول بلا منازع الملطِّف لانخفاض معدّل الأرباح، لكنه غيَّب العنف وصناعة القتل من التراكم بالعسكرة، وكذلك غيَّب الزمن الاجتماعي في لحظة البيع والشراء.

انظر: John Smith, Imperialism in the Twenty-First Century: Globalization, super-exploitation, and Capitalism's Final Crisis (New York: Monthly Review Press, 2016).

مفعماً بالكراهيـة، فلا يـرى سـوى جـزء مـن الصـورة الكاملـة، كذلـك يرفـض علـم الاجتمـاع الأوروبـي التمركـز أن ينسـب أي قيمـة ودور حاسـم لإسـهام عمالـة العالـم الثالـث فـي عمليـة الإنتـاج الأساسـية العالميـة. ليسـت المسـألة فقـط قيـاس كـم نقـدّر إسـهام العالـم الثالـث أو مـا إذا كان اليُسـر العالمـيّ ممكنـاً مـن دون حـدوث التعامل الغربـي العنيف مـع العالم الثالـث (في هـذا الكتاب، عبـارة: الغربي، هـي تعبيـر وصـف أيديولوجي، وليسـت وصفـاً جغرافيـاً)؛ اليُسـر هـو نتيجة خطـوة حاسـمة كولونيالية، وحجـر الأسـاس الذي نهـض عليه الغرب هو الاسـتعباد بحسـب تعبيـر ماركس، وهـو الاسـتغلال التجاري المرتهـن بحـروب العـدوان الإمبرياليّـة والاسـتعماريّة؛ وكل مـا شـددت عليـه هنـا هـو أن الاسـتغلال التجاري توسع، أي توسعت العبودية مع اتساع أزمة رأس المال.

فـي نظـامٍ متنـامٍ أُسّـياً (Exponentially)(*) يؤيِّـض (Metabolise) الإنسـانية والطبيعـة بوتائـر متعاظمـة السـرعة، ترتبـط العلاقـاتُ الاجتماعيّـة التـي تحفـز النمـو الاقتصـادي فـي شـكله المالـي، عربـةَ أكثـر العلاقـات الرأسـمالية عدوانيّـة: الإمبرياليّـة. والحـروب، بوصفهـا ممارسـة للعنـف وأحداثـاً كبيـرة تنتـج رمزيّـة السـلطة، هـي الريع بذاتـه والمسـتجلبة للريوع من خـلال سـلطة رأس المال. هـذه الريوع هـي مجمـوع الأربـاح، الاقتصاديّـة والثقافيّـة وغيرها، التـي تجنيهـا الإمبراطوريّـة - ليس فقط باسـتغلال العالـم الثالـث، بـل أيضـاً بوضـع حـدود لتطـوّره. ومـع أن سـمير أميـن يحـاول أن يضـع تقييمـاً كميـاً للريـوع الإمبرياليـة[39]، فهـو يقلـل مـن قـدر قيمتهـا، لأنـه لا يأخـذ فـي حسـبانه اندفاعـة الإمبرياليّـة التاريخيّـة، وبالتالـي، مجمـوع المكاسـب الناتجـة مـن ذلـك كفائض قيمـة تاريخـي كما يرى عبد الملك[40].

يتضمَّن فصل كتاب عبد الملك في موضوع تحديد فائض القيمة التاريخي، ما يلي:

«يُعيّـن فائـض القيمـة التاريخـي نهـب جميـع القـارات الكبـرى، منـذ القـرن الخامـس عشـر وتراكـم ثـروة النهـب هـذه فـي خزائـن مـا كان يومئـذ برجوازيّـة الغـرب الصاعـدة. تكمـن جـذور

(*) أي متعاظم في سرعة النمو (المترجم).

(39) Samir Amin, «The Surplus in Monopoly Capitalism and the Imperialist Rent,» Monthly Review, vol. 64, no. 3 (2012).

(40) فائض القيمة ليس بالقيمة المضافة. فالسابق علاقة اجتماعية لذات بفرض، أما اللاحقة فهي قياس كمي مُسعَّر.

العنف وجذور الحروب العالميّة في عمليّة إعادة الهندسة التاريخيّة للنظام الدوليّ، أي إنشاء هيمنة غربيّة، مؤسّسة على فائض القيمة التاريخي منذ القرن الخامس عشر حتى يومنا. إن تجاهل هذا الأمر عند الأكاديميّين الغربيّين، على نحو مستغرَب، ينظر إلى فائض القيمة الرأسمالي كما لو كان نتاج المرحلة الأخيرة من تاريخ البشريّة، و/أو نتاج المرحلة الأخيرة من صراع الطبقات، التي شرعت فيها البرجوازيّة في استغلال الطبقة العاملة. وفائض القيمة التاريخي لا يقتصر على الاقتصادات، والمواد الأولية، والطاقة، والموارد، والأرض والمكان، وغيرها، بل إنه، فوق كل هذا، أمدّ أوروبا بوسائل ضمان امتلاك الهيمنة العالميّة؛ ففائض القيمة التاريخي يوفر أسساً لقيام الثورة العلميّة والتكنولوجيّة. وهو في جغرافيته السياسية وفّر لأوروبا أدوات السيطرة على العالم عبر الطرق البحريّة، في الوقت الذي كان نشر الأفكار من المركز [الأوروبي] بواسطة تقانة الاتصال، يُملي النظريات والمفاهيم، حتى ينشأ العالم الثالث عليها. وهكذا، فإن الموقف المعياري - الخلقي الذي يحكم به اليسار الليبراليّ الغربي بالقول إن العنف مرض من أمراض النظام، أو إنه عَرَض خارجي المنشأ، يخفي أن السياق التاريخي وسياساته الاستعماريّة كانت من عمل عنف الإمبرياليّة الأوروبيّة، وأن آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينيّة، لا يمكن أن تتطور إلا باتباع التوجّهات التي تقترحها مدارس الفكر الغربية. لقد نُظِرَ إلى الإمبرياليّة، بوصفها عاملاً مركزياً في بنية القوى في الأزمنة الحديثة، في لحظتها المباشرة، لا بوصفها تعبيراً معاصراً لعمليّة تاريخيّة»[41].

لا تزال الولايات المتحدة، مثلاً، تفرض على كثير من دول العالم، ساعات من الدراما التلفزيونية الأمريكية على الإعلام المرئي المحلي أن يبثه، حتى لو على غير رغبة منه. ولا يمكن بسهولة قلب اتجاه الريوع الإمبريالية إلى الاتجاه المعاكس، بمجرد اعتماد سياسة حمائية في العالم الثالث. إن الأمر يحتاج أيضاً إلى قلب الاتجاهات إلى عكسها في المجال الحضاري[42]. وفي أحد مظاهر الريوع الإمبرياليّة، حين تتصعّد النزاعات حول العالم وترتفع رسوم المخاطر بالمبادلات المدولرة، يسرِّع توليد المال المتعلّق بنمو الثروة بالدولار تحقيق المكاسب، وتزداد سرعة تدفقها إلى السوق المالية التي تقودها الولايات المتحدة؛ فالحروب تحفِّز عملية دولرة العالم؛ إنها تصدم وتزيد جانب العرض المالي،

---

(41) Anouar Abdel-Malek, Social Dialectics, vol. 2: Nation and Revolution (New York: SUNY Press, 1981), pp. 71-73.

(42) المصدر نفسه، و Andre Gunder Frank, ReORIENT: Global Economy in the Asian Age (Berkeley, CA; London: University of California Press, 1998).

فتوفر المزيد من الأرصدة للمؤسّسات المالية. ولا يتحقق معظم كسب المال بالنفط أو مبيع الأسلحة فقط؛ بل هو ينتج من استدانة تريليونات الدولارات لتمويل الحروب وبنية القوة التي تعيد إطلاق القيمة إلى الإمبراطورية بالدولرة والتدفقات المالية.

إن مجموع تكلفة حربي العراق وأفغانستان يقرب من ستة تريليونات دولار[43]، تمثّل الجزء الأكبر من مداخيل الطبقة الرأسماليّة التي تقودها الولايات المتحدة. ويتباين تقدير قيمة خدمة دين الحرب، من مجموع الدين الأمريكي، بحسب طريقة الاحتساب. ففورستر وآخرون يقدّرون أن أكثر قليلاً من نصف خدمة دين الحكومة الأمريكية موّل الحروب الماضية[44]، ونحو 60 في المئة من دولارات الضريبة تصب في إنفاق الحكومة الأمريكية المالي الاستنسابي على الأمور العسكريّة الحالية. وفي عام 2007، بلغ الإنفاق العسكري الحقيقي نحو 8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي عام 2015، يقدر ليندورف أن 69 في المئة من كل دولار ضريبي يدعم الإنفاق العسكري[45]. وهو يقول إن الإعلام يقدّم رقماً أقل «بحيلة بارعة، لأنه لا يكتفي بالموازنة الاستنسابيّة، أو يشير إلى أجزاء من الموازنة التي هي خارج موازنة البنتاغون لكنها مع ذلك تتعلق حقيقة بالإنفاق العسكري، ثم يُدرِج في ما بعد مبالغ الإنفاق الهائلة على مكاسب الضمان الاجتماعي والصحي في مجموع إنفاق الموازنة، على الرغم من أن هذه المبالغ المذكورة تموَّل جزئياً وذاتياً بواسطة صندوق ودائع يقرب من 1,7 تريليون دولار، كان قد أُنشئ في السنوات الماضية من ضرائب تُستَقطَع من الرواتب خصيصاً، ويدفعها العمّال على حدة مع أرباب عملهم على مدى سنوات عمل كل شخص»[46]. ومع تعويضه بفضل الثروة المتأتّية من دولرة الاقتصاد العالمي، حين تضاف ديون الحكومة والأفراد والشركات الأمريكية، فإن المجموع في عام 2011 «يزيد في الواقع على 350 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أكثر كثيراً

(43) Linda J. Bilmes, «The Financial Legacy of Iraq and Afghanistan: How Wartime Spending Decisions Will Constrain Future National Security Budgets,» HKS Faculty Research Working Paper Series RWP13-006 (March 2013), <https://research.hks.harvard.edu/publications/getFile.aspx?Id=923>

(44) John Bellamy Foster, Hannah Holleman and Robert W. McChesney, «The U.S. Imperial Triangle and Military Spending,» Monthly Review, vol. 60, no. 5 (October 2008).

(45) Dave Lindorff, «War: Where 69¢ of Each of Your Tax Dollars Goes,» Nation of Change (8 February 2015) (viewed 26 July 2015), <http://www.nationofchange.org/2015/02/08/war-69%C2%A2-tax-dollars-goes/>.

(46) طبقاً لمكتب الموازنة بالكونغرس، تبلغ الموازنة الاستنسابيّة نحو 40 في المئة من مجموع الإنفاق الحكومي: <https://www.cbo.gov/sites/default/files/114th-congress-2015-2016/graphic/51112-discretionaryspending.pdf> (viewed 2 March 2016).

مـن ضعفـي ما كان فـي أوائـل السـبعينيّات»[47]. بلغت السـيولة قبل أزمـة 2007 - 2008 مـن الوفرة أن نفـوذ القـوة المالية أتاح للمضاربيـن أن يقترضوا قرابـة 50 دولاراً مقابل كل دولار فـي المصارف[48]. لقد أُقـرِض المـال مجانـاً تقريبـاً لمسـتثمري الشـركات مـن دون ضمانـة، ومـع ذلـك ألقـي اللـوم بأزمـة 2007 - 2008 علـى عاتـق مالكـي البيـوت المسـاكين. إن خلـق سـيولة مـن المـال بـلا مقابـل مـن أجل إتاحـة نسـب أربـاح ماليـة متعاظمـة، يحتاج إلـى حـروب لاحقة، مـن أجل خلق سـندات خزينـة تمتص الدولارات الخيالية.

ويميـل اقتصـاد المجـال الافتراضـي - أي إذا تخيلنـا الاقتصـاد فـي عالـم الرياضيـات - (حيـن يقترب مـن دورة ثابتـة) إلى تحقيق نسـب نمـو متدنية ثابتـة «steady stale». وقـد تؤدي الصدمـات التي يمثلها التوسّـع المالـي أو النقـدي، أو مكتشـفات تقنيـة جديـدة، إلـى رفـع هـذا الاقتصـاد مـن حـال الهبـوط. كذلـك، مـن بـاب التـرداد، يسـتتبع ارتفـاع معـدل الربـح حصة أكبـر من كعكـة الدخـل لرأس المـال في مقابـل حصة دخـل العمّال، ولا سـيّما حين تتهـاوى قوة اليـد العاملة السياسـيّة. وانخفـاض حصة الأجور تقلّـص الطلـب الاسـتهلاكي والإنتـاج. فـإذا تُركـت معـدلات النمـو لتتوسَّـع بـلا توقّـف، فسـتهبط إلا إذا عولـج العـرض والطلـب فـي آن معـاً، مـن أجـل جعـل حصـة العمـال مـن الدخـل تنمـو بـلا توقـف. إن تحقيـق ذلك لا يسـتدعي فقط إقامة اسـتقرار بيـن القوى السياسـيّة المتعارضـة (رأس المـال مقابل اليد العاملـة) بـل يفـرض أيضـاً خطـة لإدارة المـوارد على طـول سلسـلة العـرض، بوضع أسـعار للإنتـاج تأخذ فـي الحسـبان اختـلال توازنـات الدخـل في داخـل الطبقـة العاملـة، والحاجـة إلى مجتمـع عادل. مثـلاً، ينبغـي أن تفـرض الخطـة، فـي حـال العمـال الزراعييـن المنخفضـي الدخـل، أن يزداد سـعر السـلع التي ينتجونهـا، وأن ترتفـع أجورهـم بنسـبة الأجـور الأعلى فـي الاقتصـاد الوطني. وهـذا يتجاوز بالطبـع إدارة الطلـب فـي المفهـوم الكينـزي؛ إنه تحريـك الأجور فـي اتجـاه مسـاواة البنيـة الضريبيـة المفروضة على الإنتـاج، أو ربمـا حتـى فـي اتجـاه التخطيط. وحتـى ينجح هـذا، لا بد مـن زيادة الأجـور والمسـاواة في دخل إنتاج العمال عبر القطاعات.

لكـن إدارة الطلـب، أو نسـختها الفائقـة فـي التخطيـط، محرَّمـات فـي عقيـدة السـوق الحـرّة (هنـا، المقارنـات نظريـة فقـط؛ عقائديـاً تُعَـدّ إدارة الطلـب إجـراء رأسـمالياً، بينمـا التخطيـط هـو خطـوة نحـو إنهـاء الرأسـماليّة). علـى أي حـال، كلٌّ مـن الخطـط الكينزيـة والسياسـة الاشـتراكيّة

(47) «Deficit and Debts,» in: Neva Goodwin [et al.], Macroeconomics in Context, 2nd ed. (New York: Routledge, 2015), pp. 363-381, <http://www.ase.tufts.edu/gdae/Pubs/te/MAC/2e/MAC_2e_Chapter16.pdf>.

(48) Henry C. K. Liu, «Too Big to Fail versus Moral Hazard,» Asia Times Online, 23/9/2008 <http://www.atimes.com/atimes/Global_Economy/JI23Dj12.html> (viewed 13 October 2013).

باتـت فـي حكم الماضـي أيضاً مـن الناحيـة الأيديولوجيّة، فـي المرحلـة التاريخيّة الحاضـرة؛ فقد فرضت فوضـى السـوق الحـرّة وقبضـة رأس المـال الأيديولوجيّـة تقاسـماً غيـر عـادل إطلاقـاً لحصـص الدخـل، وقضـت علـى حوافـز الطلـب فـي الاقتصـاد واسـتبدلتها بتسـييل المـوارد الوطنيـة بمـا في ذلـك حيوات النـاس. لذلـك، ومـع خفـض نسـب الفائـدة - الذي لـم يعد لـه تأثير مباشـر فـي النمـو نتيجة أزمـة ثقة رافقهـا ضعـف الطلـب والتمويل - صارت الحـرب الإمبرياليّـة أداة الصدم الاسـتراتيجيّة الأولـى، التي أدّى نجاحهـا فـي خفـض قيمة مـوارد البلـدان النامية، إلـى دعـم دورة الأعمـال العالميـة بالقيـادة الأمريكية. تحفـز الحـروب توسـع الأرصـدة والابتـكار التقانـي وإعـادة هيكلـة القـوة وحصـص الدخـل، فتـؤدي إلى رفـع نسـب الأربـاح. وحتى لـو كانـت الحـرب الإمبريالية تخـاض بالوكالـة، وتبدو كأنهـا بلا أثـر مالي في الاقتصـاد، إلا أن خفـض القيـم البشـرية واختـلال تـوازن القـوى فـي العلاقـات الدوليّـة، يعـززان الموقـع الإمبريالي وبالتالي يزيدان الريوع الإمبرياليّة.

لا يسـتطيع المـال وحـده - ومعنـى قيمتـه - أن يفسّـر كيـف جُنِـي هـذا المـال، أو كيـف حدثـت التحـوّلات مـن حالـة إلى أخـرى. ولو كان في إمـكان المال وحـده أن يفسّـر التحـوّلات الاجتماعيّة، لكان العالـم سـهل التفسـير؛ ومـا كان ثمـة حاجـة إلا إلـى محاسـبين، لا علمـاء اجتمـاع. فالمـال تعبيـرٌ وسـيطٌ لعلاقـات إنتـاجٍ وتبـادلٍ اجتماعيّـة أعمـق. وحتـى تتدفـق ريوع المـال إلـى الإمبراطوريّـة، لا بد للطبقـة الحاكمـة وبُناهـا المقـرِّرة أن تعيـد السـلطةُ إنتـاج مثبتـات وضعهـا - بواسـطة الوسـائل العنيفـة وغيـر العنيفـة. ويحتـاج البقاء في المقدمة اسـتخدام القـوة، ولا سـيّما القـوة الأيديولوجيّة. إن القيـادة الأمريكيـة فـي التقسـيم الدولـي للعمـل، التـي تُعـدّ مسـاهمة التقانـة - التـي يُسـتمد جـزء كبيـر منهـا من البحث والتطوير العسـكري - أمـراً جوهرياً فيها، تعنـي أن وكالات رأس المال الرسـمية - أي جميـع المؤسسـات الوطنيـة والدوليـة الفعّالـة تقريبـاً - ستشـجع الحـرب والصناعـات المرتبطـة بهـا، باسـتثناء تلـك الوكالات التـي تقاوم وتتجنّـب الوقوع تحـت هيمنة رأس المـال الأيديولوجيّـة. غالباً مـا يؤطّـر تسـويغ الحـرب بخطـر وجـودي، وبالتالـي بالحاجـة إلى الـرد علـى دولٍ فـي الأطـراف تهـدّد أسـلوب العيـش الأمريكـي[49]. لكـن تحـت غطاء هـذا المنطـق هناك سلسـلة أحـداث تحدّد قيمـة دورة رأس المـال وتدفقاتـه: هـذه الأحـداث تمثّـل مصادقـة القـوى التـي تقودهـا الولايـات المتحـدة علـى

(49) الخطر الوجودي هذا مُستَمدٌ من عقل السلعة التي تُنافي ذاتها لتتوسع ومن ثم تتقمص الطبقة الرأسمالية عقل السلعة فتنطق مثلها بمنطق: أكون أو لا أكون.

عـرض المـال بالدولار وقـدرة هذا العـرض على إنتـاج المعرفـة (التقانـة المُنتَجَـة عسـكرياً)، فتعمل معاً على تموين الثروة الماليّة من خلال الحرب وريوع التقانة.

إذا اعتمـد المـرء علـى الأربـاح المجنيّة في شـكل مال، لتفسـير السـبب الـذي قامت لأجلـه حروب اسـتعمارية أو إمبرياليّـة فـي الوطـن العربـي، أو أفريقيـا، لكانت الأسـباب التـي يجدها المـرء غير ذات بـال. ففـي المراحـل المتأخـرة من عصر الاسـتعمار، صـارت قيمة المـال الذي اسـتُخلِص من زوايـا العالم النامـي الأشـد فقـراً، زهيـدة مقابلـة بمقاديـر الدخـل والتجـارة المتبادلـة فـي داخـل المناطـق الأكثـر تصنيعـاً. والحقيقـة أن المـرء، لـو نظـر إلى المسـاعدات، فقـد تبدو الـدول المتطـوّرة مُحسِـنة على نحو غيـر ضـروري، لشـركائها فـي البلـدان الناميـة. وباسـتثناء بعـض الأعمـال مثـل أعمـال بـاران وأميـن وإيمانويـل وآخريـن، ولا سـيّما عبـد الملـك[50]، حكمـت الأبحـاث الأوروبيّـة التمركـز (Eurocentric) علـى الإمبرياليّـة بمظاهـر سـطحيّة فـي شـأن المـال، واسـتنتجت أن مكاسـب المـال مـن العالـم الثالـث، هي لا تسـتحق الجهـد، ولا تصـح لتسـويغ الحـروب الاسـتعمارية. وعلـى أسـاس هـذه التقديـرات الخاطئـة، يمكـن الطمـع فـي عـزو سـبب الحـرب إلـى رسـالة حضاريّـة. والواقـع أن الاعتقـاد السـاذج أن الغـرب يخـوض الحـرب مـن أجـل تمديـن الآخريـن - ثـم يثابـر علـى ارتـكاب الأخطـاء ذات العواقـب غيـر المقصـودة - قـد يملأ مجلـدات تتحدث عن «سـذاجة» هـذا الغرب: وقد يسـأل أحدهم، متى سـتتوقف الطبقات الحاكمة في الغرب عن أن تكون بمثل هذه الطيبة؟

إضافـة إلـى التوسـط فـي التناقـض بيـن القيمـة الاسـتعمالية والقيمـة التبادليـة، تحـل القيمـة النقديـة سلسـلة مـن علاقـات - تناقضـات التبـادل الاجتماعـي والسياسـي والإنتاجـي، التـي تشـمل الاسـتعمار والقصـف بحثـاً عـن المـواد الخـام وإخضـاع النقابـات ومـا إلـى ذلـك. فـإذا لـم تُلـغَ قـوّة الطبقـة العاملـة السياسـيّة ولـم تُدَمَّـر شـعوب الأطـراف، فلـن يملـك المـال القيمـة التـي يملكهـا فـي الغـرب، فـي مقابـل قيمتـه فـي الوطـن العربـي وأفريقيـا. إن إعـادة الهيكلـة بالحـرب لمنصـات القـوة التـي تعـزّز المبـادلات الماليـة، هـو عمليـة تحويـلٍ تفـرض القيمـة بالقـوّة أو تحـرم المالكيـن مـن أوراق قدرتهـم علـى المفاوضـة. والفكـرة كلهـا القائلـة بقـدرة الغـرب علـى البقـاء فـي عزلـة تجاريّـة عـن البلـدان الأشـد فقـراً، أسـخف مـن أن تناقَـش. هنـاك مثـل يتـردّد قولـه فـي الأسـواق الشـعبية الأسـبوعيّة فـي منطقـة جبـل الشـيخ (جبـل حرمـون) فـي البقـاع، لبنـان،

(50) Paul A. Baran, The Political Economy of Growth (New York: Monthly Review Press, 1957); Arghiri Emmanuel, Unequal Exchange: A Study of the Imperialism of Trade (New York; London: Monthly Review Press, 1972); Samir Amin, Accumulation on a World Scale (New York: Monthly Review Press, 1974 [1957]), and Anouar Abdel-Malek, Peuples d'Afrique (Monte-Carlo: Editions du Cap, 1961).

يقـول: إذا فاوض المرء لشـراء شـيء بسـعر زهيد جـداً، فالأفضل لـه أن يتيقّن مـن أن مالك هذا الشـيء المعـروض للبيـع مـات. إن عمليّـة الحـرب تقـود إلـى إعـادة هيكلـة طبقـة السـلطة، إذ إن علاقـة النزاع الداخلـي بين مختلـف الرأسـماليين الوطنيين، تُشـدِّد قبضة الطبقـات الإمبرياليّـة على المـوارد الوطنية، وهـي لذلـك لا تفتـرق عـن الحاجـة إلـى تدميـر القيمـة وخلـق القيمـة، أي أن كل عمليـة الإنتـاج هـي تحـت سـلطان رأس المـال. والهجمـات الإمبرياليّـة ضروريّـة، فهـي تُوسّـط التناقضـات التـي تتكـون فـي جذور رأس المال العالمي[51].

وتقرّبنـا الميـزة الاسـتراتيجية للمنطقـة العربيّـة، إلـى حالـة تكـون أولويـة السياسـة (أي إخضـاع المسـائل الاقتصاديّـة لتلك السياسـيّة) متحقِّقة فيهـا من أجل توطيـد العلاقة الرأسـماليّة. تتضافر اهداف هيمنـة الإمبرياليّـة علـى النفـط والحرب فـي ما بينها، وتُسـدّد بغـزارة الضربـة تلو الأخرى، على شـعوب العاملـة فـي منطقـة. والحـرب تسـتنزف المـوارد، وخسـارة الحـرب ونتيجـة لاحقـة تعيـد تشـكيل الأيديولوجيا المسـيطرة. وسلسـلة «الهزيمة - التدمير - اسـتلاب الشـعوب» هي شـكل الصلـة بين الحال العربيّـة ورأس المـال الأمريكـي. وهـي تَنتُـج مـن التفـوق العسـكري والهيمنـة الأمريكيـة، وإعـادة شـن حـروب العـدوان، مـن أجـل تقزيـم سـيادة الدولـة - التـي تمثـل بالتوسـط الجدلـي الطبقـة العاملة في الاسـتقلال الوطنـي والسياسـي. وتتبـع الهزيمـةَ المتواصلـة، تهافـتُ الأيديولوجيـا القوميّـة إلـى الأسـفل. وهـذا التهافـت يرافـق تنسـيق الطبقـات الحاكمـة شـروط الاستسـلام، بترويجهـا منطقـاً يسـوِّغ فيـه المجتمع تفكيك نفسه.

وخلافـاً لتفـاؤل باديـو[52] فـي شـأن الأحـداث، الحـروب بوصفهـا أحداثـاً، هـي عمليـة تمزيـق فـي مـا خـص النظـام المسـيطر، فهـي تدمّـر حالـة الوضـع القائـم، وتقضـي علـى البدائـل البنّـاءة. فمِـن شـعب كان، فـي زمـن الاشـتراكيّة العربيّـة، يؤمـن بهويـة عربيّـة مشـترَكة لهـا أهـداف فـي المسـاواة، تتيـح الأيديولوجيـا السـلبية الآن لـدى الجماهيـر العربيّـة - وفـق الصيغـة المتطرفـة فـي نظـرة لاران[53]، التـي هـي نظـرة مشـوّهة للعمليـات الحقيقيّـة التـي تُحَـرِّك لتعمـل فـي سياسـة تجزئـة الهويـات - مـراراً وتكـراراً انتخـاب الطبقـة الحاكمـة نفسـها، تحـت سـيطرة النيوليبراليّـة. وهـذه أكثـر مـن مجـرد قضيـة وعـي مزيّـف يُغـرَس بواسـطة مخـزون الأسـلحة الثقافيّـة فـي

(51) رأس المال ليس الشيء بالمعنى التجريبي ولا رسم الشيء بالمعنى الميتافيزيقي. إنما هو علاقة تناقض بين طبقة رأس المال وطبقة العمل.

(52) Alain Badiou, «The Event, Ceasefire,» (2014), <https://ceasefiremagazine.co.uk/alain-badiouevent/>, (viewed 5 March 2015).

(53) Jorge Larrian, Marxism and Ideology (New York: Humanities Press, 1983).

السياسات الإسلامويّة؛ إنها تحريف لا يُتَصَوَّر للواقع، يختفي فيه العالم الأفضل كبديل، فتُترَك جماهير الناس للتنافس في الحصول على الموارد المحدودة التي تفرضها الإمبرياليّة، أو على الموارد الوافرة لكنها تصبح نادرة من جرّاء سياسات التوزيع الرأسماليّة. في العصر الحاضر، هناك القليل من النقاش الثقافي المُنافي للمنظومة، الذي ينزع الشرعيّة عن تحويلات القيمة بعيداً من يد الطبقة العاملة، أو، يسعى على نحو مشابه إلى رد تعاظم وتيرة الموت من جرّاء الحرب والمرض في العالم الثالث إلى عملية إنتاج ما فوق أيضية. والبدائل المتهاوية في وجه الرأسمالية وخطط عملها، هي بدعة بشعة في التاريخ المعاصر لم يكن الفكر الاشتراكي على هذا السوء منذ القرن التاسع عشر. فعند دخول البلدان العربيّة إلى حال الحرب في النصف الثاني من القرن العشرين، أنفقت ضعفي معدل إنفاق العالم على الدفاع[54]. لكن رفع نسب الإنفاق الدفاعي في ذاته لا يضمن الأمن الوطني؛ فالأهم من ذلك بما لا يقاس، مجموع تضافر البنى الثقافية والإنتاجية التي تلبّي حاجات الطبقة العاملة. حين جرى تسليح الجيش المصري قبل حرب الأيام الستة عام 1967، أعرب السوفيات عن قلقهم من أن كثيراً من الجنود المصريّين كانوا أميّين ولا يمكنهم تشغيل أنظمة سلاحهم. فالأمن، في حد ذاته، هو حالة تنتج من مستوى عيش أفضل، ومن تطوّر ثقافي وصناعي. ولما كانت الأنظمة تضعف بعد الهزيمة، تحيد سياساتها وإنفاقها في الأمن بعيداً من أمان الطبقة العاملة (أي أمن الناس والدولة ككل)[*] وتتجه نحو تثبيت استقرار النظام وأمان الطبقة التي تسيطر على جهاز الدولة. ويقود التغيير في تدفق الموارد إلى إعادة نظرٍ أيديولوجيّة، تكون، كما في أماكن أخرى من العالم، على علاقة بصعود أيديولوجيا النيوليبراليّة، كعقيدة رأسماليّة. عند هذا الملتقى بين الهزائم العسكريّة والليبراليّة، تبدأ الحروب في رفع تكلفة صون أمن الطبقة العاملة. وأول ما وقع من طلاق مع الوضع القومي الأيديولوجي، بات واضحاً مع إصلاحات أنور السادات في مصر، في أيار/مايو 1971، التي أدت في عام 1977 إلى أول تظاهرات شعبيّة معادية للنظام، وهي تظاهرات تُعرَف بـ «ثورة الخبز»[55]. ومنذئذ، أخذت تتردّى الظروف الاجتماعيّة عبر الوطن العربي. ولزيادة الطين بلّة، بينما كانت الأزمة

---

(54) World Development Indicators (various years).

(*) حين يقصد المؤلف بكلمة Security ما يمكن وصفه بالأمن الاقتصادي، سنستخدم كلمة الأمان، تمييزاً عن أمن الشرطة والأمن العسكري (المترجم).

(55) Heba Abdel-Sattar, «36 Years after the «Bread Uprising»: Egypt's Struggle for Social Justice Lives On,» Ahram Online, 18/1/2013, <http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/64/62785/Egypt/Politics-/-years-after-the-Bread-Uprising-Egypts-Struggle-fo.aspx> (viewed 5 November 2015).

تتعمّـق، بـرزت أيديولوجيتهـا النيوليبراليـة لتحتـل مواقـع سياسـية، ولـم يكـن منهـا آنـذاك بديـل. لقـد أضعـف سـوء التوزيـع والحـرب - أو علـى الأقـل خطـر الحـرب المحتّـم - الدولة بوصفهـا عامـل تطوير. فـي هـذا الكتـاب، أتابـع هبوط معـدل التنميـة منـذ أيـام الاشـتراكيّة العربيّـة، وأركـز على أوضـاع ثلاثة بلـدان كانـت اشـتراكيّة: مصـر، وسـورية، والعـراق. وأبـدأ بتحديـد وعـرض تجربـة التنميـة الاشـتراكيّة العربيّـة، حيـال النيوليبراليّـة. ثـم أتحـوّل إلـى نمـاذج تطـوّر معيّنـة في هـذه البلـدان الثلاثـة، وأتفحّص عمليـات هبـوط معـدّلات التنميـة المختلفـة فيهـا. وفي الفصليـن الأخيريـن، ينتقـل التركيز إلـى التحوُّل المنحـرف فـي ظـل النيوليبراليّـة، الـذي نشـأت فيـه جيـوش احتياطـي هائلة مـن اليـد العاملـة، وينتهي بمناقشـة فـي معنـى الاندمـاج في الاقتصـاد العالمـي، عبـر القنـوات المتكاملـة مـن الحـرب والنفـط؛ وحـروب الانتهـاك بوصفهـا شكـلاً من الاسـتغلال التجـاري، تحيل علاقة الشـخص بالشـيء - إلى الشـيء بالشـيء (مـوارد لا مالـك لهـا) ويسـتعبد بـلاداً بأكملهـا وللتنويـه فـإن الحالـة المثلـى لـرأس المـال هـي حالة انصهاره بالسلعة أي أن تصبح الطبقة الحاكمة بأمر السلعة.

الفصل الأول: الاشتراكيّة العربيّة: نظرة استرجاعيّة

قبـل بدايـة مرحلة الثـورة المضـادة الجاريـة الآن، كانت الدولـة العربيّـة النيوليبراليّة تقلّـص الأجور، وتزيـل حمايتهـا للصناعـة الوطنيـة، وتفـرض نسـب مبادلـة عمـلات وفوائـد واحـدة، وتفتح بـاب التجارة وحسـابات رأس المـال اسـتعداداً لتبخيـس سـعر المـوارد الوطنيّة مـن أجل التحويـل إلى الخارج. يرسـم هـذا الفصـل مسـار تحـوُّل طبقـة الدولـة البرجوازيّـة فـي البلـدان العربيّـة الاشـتراكيّة، وبالتحديـد مصر وسورية، إلى طبقة نيوليبرالية كومبرادوريّة.

باسـتثناء العـراق الـذي سـحق مـن الخـارج، بقـوة الاحتـلال الصريـح، شـهد البلـدان الآخـران تـآكلا اجتماعيـاً متدرّجـاً سـهَّل انتفاضات مؤدلجـة بفكر رجعي مـن الداخل. وهـذا الفصل يعيد تقييـم التطور الاجتماعـي والاقتصـادي فـي أيـام الاشـتراكيّة العربيّـة، ويتفحّص كيـف أن طبقـة الدولـة البرجوازيّة، مع نشوء النيوليبرالية، تحوّلت من وصي وطني برجوازيّ إلى برجوازيّة ماليّة دوليّة.

الفصل الثاني: اكتساح السلام في مصر

يبـدأ هـذا الفصـل بفرضيّـة أن مصـر المنزوعـة القـوّة مهمّـة لتحويـلات القيمـة والثـروة إلـى الغـرب مـن أفريقيـا أو الوطـن العربـي. يسـاهم التشـكيل الاجتماعـي المصـري الهـش فـي فيـض

الريـوع الإمبرياليّـة عمـا ينبغـي أن تكـون عليـه، إذ تفيـض هذه الريـوع على ما تسـتوعبه مصـر لتطوير المجـالات الصناعيّـة، التـي إذا مـا تطـورت كان مـن شـأنها أن تمكّـن العمـال فيهـا. ومسـتوى الكفـاف المتدنّـي تاريخيـاً لـدى قطاعـات واسـعة مـن الطبقـة العاملـة أحدثته خسـارة مصـر حربين أساسـيّتين، وتوقيـع اتفاقـات كامـب دايفيـد، واعتماد اقتصـاد ليبرالي بدءاً مـن الثمانينيّـات. لكن بدلاً مـن أن تؤدي مكاسـب مـا بعـد كامـب دايفيد إلـى المزيد مـن التطويـر، انزلقت مصـر نحو مزيد مـن البـؤس؛ فباتّباع سياسـة نيوليبراليّـة، كانـت مصـر تدفـع مـن مواردها ضريبـة للغـازي، بينما كان مـن الممكن لـو أتبعت مصـر خـط المواجهـة أن تدعـم طبقتهـا العاملـة، وبالتالـي، أمنهـا الوطنـي. كان إضعـاف مصـر منهجيـاً وإدخالهـا فـي مـدار الإمبرياليـة التي تقودهـا الولايـات المتحدة جزءاً مـن تحقيـق الإمبرياليّـة وأهدافها الأوسـع في أفريقيا والشـرق الأوسـط. أمـا ترتيبات تثبيت الاسـتقرار الاقتصـادي، كما تقتضيها المسـاعدة الأمريكيـة أو دول الخليـج، فهـي ثانويّة في معيـار الهيمنة الإمبرياليّة الأمريكية الأوسـع نطاقـاً، نظراً إلى الثقل العالم الثالثي لمصر. الخيار الثاني لاسم هذا الفصل كان الدمار الذي خلفه السلام في مصر.

الفصل الثالث: تعذُّر أو استحاله الثورة في سورية

يقيّـم هـذا الفصـل سياسـات التجربـة العربيّـة الاشـتراكيّة ويبحـث فـي تاريـخ الطبقـة الاجتماعيّـة التـي سـاهمت فـي توسـيع الكارثـة الاجتماعيّـة فـي سـورية. وثمـة لعبـة ملامـة أيديولوجيّـة تُشـخِصن بابتـذال العلاقـات الطبقيّـة، مـن أجـل تبرئـة هـذا الجانـب أو ذاك فـي الحـرب. يحـاول هـذا الفصـل أن يُبـدّد التعميـة فـي شـأن هـذه التفسـيرات السـهلة. إن الفاعـل فـي التاريـخ هـو القـوة الاجتماعيّـة التـي تشـكّل العلاقـات الأيديولوجيّـة والاجتماعيّـة لضمـان نتائـج تدعـم مصالـح طبقتهـا والفاعـل الفصـل هـو الإمبرياليـة. ويركّـز الفصل علـى حركـة رأس المال في سـنوات الاشـتراكيّة العربيّـة، ثـم فـي مـا بعد فـي سـنوات النيوليبراليّـة التـي انحرفت بعيـداً مـن الطبقـة العاملة السـوريّة. فـي الحكـم النيوليبرالـي، تخلّى النظام عن الاسـتراتيجية العربيّة الاشـتراكيّة السـابقة، التـي تجمع ما بين التنميـة والأغـراض الأمنيّـة، وفصـل رسـمياً اقتصـاد المقاومة، عن سياسـة المقاومـة، وبدلاً مـن ذلك تابع علـى نحـو مدمِّـر الاسـتيلاء على المـوارد. ومـع هذا التحـوُّل، صـارت الدولـة السـوريّة، على نحـو ثانوي، وسـيلة النظـام السـوري للقمـع والاسـتغلال؛ وهـي وسـيلة للإمبرياليـة في الأسـاس. يجـادل هـذا الفصل مناقضـاً النظـرة القائلـة إن زمـرة صغيـرة فـي دولـة معزولـة نوعـاً مـا، مثـل سـورية، تصنـع التاريـخ. والقـوى الاجتماعيّـة التـي أنتجـت ظـروف التراكـم الأعمـى (المنافسـة علـى المـدى القصيـر، سـعياً في

الربح، من دون الاهتمام بالاستقرار الاجتماعي) حين جمع النظام السوري السلطة السياسيّة والاقتصاديّة، هي الشروط التي تفرضها الإمبرياليّة، التي يمارس النظام على أساسها النشاط الاقتصادي. وفي حين تنحسر الأيديولوجيا الاشتراكيّة، وتتشظّى الطبقة العاملة بوصفها قوة أمميّة، ويواصل رأس المال بقيادة الولايات المتحدة المثول بوصفه الفاعل غير المنازَع للتاريخ. يستنتج هذا الفصل أن ما دام موقع سورية الجيوستراتيجي وكجارة للكيان الصهيوني والمكاسب السياسيّة التي تجنيها القوى الإمبرياليّة تزداد من جراء اتخاذها موطئ قدم هناك، فإنه يستحيل، في الوقت الحاضر، أن تنجح الدولة في بناء رخاء من غير مقاومة شعبية ناضرة، أو أن تنجح أو تتكون ثورة اجتماعيّة ديمقراطيّة. إن ميزان القوى المطبق هو الأولى من خنق سورية والسوريين.

الفصل الرابع: العراق - أمس واليوم

يتفحّص هذا الفصل المُسَبِّب التاريخي لتدمير الدولة العراقيّة. في العقدين بعد عام 1958، حقق العراق تقدماً اجتماعياً واقتصادياً كبيراً. لكن، على الرغم من ارتفاع أسعار النفط منذ غزو عام 2003، تصاعد العنف، والفقر، والبؤس. وأدت أرباح النفط غير المتوقَّعة إلى ترسيخ نمط اجتماعي انقسامي، وُضِع في خدمة رأس المال العالمي. وفي حين كان من المفترض أن يتمرّد الوطن العربي على الذل في سبيل الحريات المدنيّة، أعاق الانقسام الطائفي في العراق عوامل الثورة. وفي الحقيقة، ليس ثمة دولة واحدة حقيقيّة لتُخاضَ الثورة عليها؛ إذ هناك أكثر من «عراق» واحد. لقد أدى قطع الرأس في العراق وزجّ البلاد في البؤس، إلى تقوية الهيمنة الأمريكية على بنية عمليات التراكم العالمية. وهنا أيضاً كانت الإمبريالية الأمريكية هي صانعة الخيارات عندما اختارت الحرب، ثم اختارت الدستور الطائفي، ومن ثم أرسلت الشعب ليعيد انتخاب هيمنتها.

الفصل الخامس: التحوُّل المنحرف

قيل الكثير في شأن الفشل النيوليبرالي الذريع في الوطن العربي، وفي أماكن أخرى. وقد أماط الربيع العربيّ اللثام عن الكارثة. في هذا الفصل، أُعيد تفحُّص عمليّة رأس المال، بالتدقيق في أهم مكوّناتها، أي سيرورة العمل، وعلى الأخص في تصاعدالتشكُل البروليتاري في ظل النظام النيوليبرالي. وأتفحَّص كذلك كيف أن الحروب والسياسات النيوليبراليّة كانت وسيلة لتصديع واسع لقوة العمل، في الوقت الذي كان خلق فرص العمل يتباطأ بوتيرة حادة. تتضافر أعمال إجلاء الفلاحين عن الأرض، وجعلهم فلاحين

بالأجرة، وحرمانهم وسائلهم الخاصة للعيش، تتضافر في عملية تحول اجتماعي (Socialisation) تكثِّف التناقضات في النظام الرأسمالي، فالبلترة هي تكثيف للشكل العام في العمل، أي اتكالية كاملة للعامل على سوق العمل، وعندما يصعد العام فهو يصارع الخاص والمصالح الخاصة. هذا التحويل للطبقة العاملة، رافقه إمعان في خصخصة الإنتاج وتصاعد اللامساواة. وأُبيِّن كيف أن تعاظم العرض في اليد العاملة، وانعدام أمن هذه الطبقة أمران ضروريان لرأس المال المموأل والمتكامل؛ فالوفرة في عديد جيش اليد العاملة تفترض أن فظاعة نظام الأجور المفتقِر إلى تمثيل اليد العاملة، يزيد في عدوانيته حيالها، في عمليّة دائريّة تحدّد البنية العالميّة لرأس المال وسلطته. حين تكون ثمة حاجة إلى كثرة عرض اليد العاملة ورُخص طاقة العمل كسلعة، وحين تحل هذه السلعة أي طاقة العمل المُصَنَّمة في مرتبة أعلى من البشر وتحكمهم، فمن أجل أن يهدر رأس المال هذه السلعة، طاقة العمل، عليه أن يجعل الحياة البشرية غير ذات بال، أكثر مما هي عليه أصلاً.

الفصل السادس: الحرب المتواصلة في الوطن العربي

في الفصل الأخير، ألقي نظرة أقرب على العمليّة الإمبرياليّة في سياق عربيّ. لقد تحوّلت الحروب التي ترعاها الإمبرياليّة في الوطن العربي، المرتبطة بالهيمنة على النفط، إلى هدف في ذاتها. ولكل عمليّة اقتصادية أسس اجتماعيّة وسياسيّة تجعل جني المكاسب بسرعة متعاظمة (أسِّيَّة)، أمراً ممكناً. هذه العلاقات الاجتماعيّة والسياسيّة هي نزع ملكية الطبقة العاملة، وفرض الانضباط والنظام الصارم، اللذان يأخذان على عاتقهما ممارسة النهب الشامل في الوطن العربي وأفريقيا[56]. ولكثافة القمع في هذه النواحي من العالم علاقة بقانون القيمة (التوسُّط في استخدام القِيَم وتبادلها من خلال نُظُم الأسعار المستندة إلى السلطة)، وهي تنشر التشكيلات الاجتماعيّة التي يَسهُل اختراقها. كذلك يؤدّي تبخيس ثمن الموارد البشريّة والطبيعيّة التي تُستخلَص من التشكيلات غير الآمنة، مع طُرُق السيطرة على المناطق الأساسيّة وتدفقات الموارد الاستراتيجيّة، إلى تدعيم

(56) عملية الأشكال المتكرّرة من التراكم البدائيّ، أي التحويل الاجتماعي لليد العاملة، في الأطراف غير الآمنة من الوطن العربيّ، لا تُجلي الفلاحين من الأرض لإعادة استخدامهم في الصناعة، مثلما حدث في إنكلترا؛ فالتراكم البدائيّ في المناطق المشمولة بالحرب، مثل الوطن العربيّ، لا يُفضي إلى نمط الاستغلال في المصانع؛ بل إلى استغلال تجاري. والاستغلال التجاري هذا هو تعميم للعبودية في ظل علاقة رأس المال، وهو ما يزيد من معدلات الاستغلال وذلك لفقدان الذات أو الفاعل الذي يمثل العمل في علاقة القيمة.

الموقع الإمبريالي. وتبدو معدّلات الاستغلال في ذاتها، كأنها لا تساهم كثيراً في خلق القيمة من جانب الإنتاجيّة (فائض القيمة النسبي)، بل إن القيمة الزائدة في ذاتها، لم يكن لها أن تكون، من دون التراكم البدائيّ المتضافر مع الاستغلال التجاري، الذي يستلزم استهلاك العامل مع قوة عمله. ويبدأ استجرار الثروة الاجتماعيّة التاريخيّة، وتراكم فائض القيمة، منذ لحظة بدء إضعاف المستعمَرَة. ولا يتوقّف أبداً سيل القيمة المستقاة من منع التصنيع في المستعمرة، ولا قوة الدفع التي تحققها وتيرة تدمير الثروة في الأطراف، منذ بدء التراكم البدائيّ، ولا متابعة عمليّة جمع الثروة التي لا تقتضي فقط استهلاك اليد العاملة الحيّة في الإنتاج، بل كذلك أن يَفنى بكل معنى الكلمة العاملون الأحياء في المستعمَرات، أو في بلدان الأطراف، حيث تتواصل أشكال التراكم البدائيّ المصمِّمة على الاستغلال التجاري[57]. يُشبِه قياس القيمة بواسطة جمع الأسعار تربيع الدائرة[*]، ولا سيّما في اقتصاد دول الأطراف، حيث تتحدَّد هذه الأسعار بأمر الإمبرياليّة. وبذلك يصبح إنتاج القيمة متأتياً من إفناء البشر، لقاء وتيرة أيضيّة [متحوّلة] من تراكم رأسماليّ يتسارع أُسّياً. من زاوية الاستغلال التجاري، الذي كان أول تجسُّده العبوديّة والإبادة الجماعية، تصبح الحروب في الوطن العربي نتاجاً جانبياً ضرورياً، ضمن ما تنتجه أزمة رأس المال العالمي.

حاشية ملحقة

التنمية التي تقودها الدولة، في مقابل التنمية التي تقودها السوق في النيوليبراليّة، لم تظهر فجأة من حيث لا مكان، على الساحة العالمية في 1980 تقريباً. فجذور تاريخها الحديث نشأت من انحدار المعسكر «الاشتراكيّ» العالمي وأيديولوجيته، وهو انحدار بدأ منذ الانشقاق الصيني - السوفياتي، في أوائل الستينيّات[58]. في ذلك الوقت، تهكّم نيكيتا

---

(57) أنا هنا أنطلق في ظاهرة فائض الإنتاج التي تشكل الأزمة الرئيسية لنظم رأس المال التي تستوجب بدورها إهمال أو هدر الموارد بما في ذلك الإنسان الحي.

(*) squaring the circle، عبارة بالإنكليزية تعني باختصار محاولة حل مسألة يستحيل حلها (المترجم).

(58) تعود فكرة النيوليبراليّة نفسها إلى المدرسة النمسويّة في علم الاقتصاد. وبشّر بها في ما بعد ملتون فريدمان في: Milton Friedman, «Neo-Liberalism and its Prospects,» Farmand (17 February 1951), <https://miltonfriedman.hoover.org/friedman_images/Collections/2016c21/Farmand_02_17_1951.pdf> (viewed 15 March 2016).

ومع أن فريدمان يفترض أن أوائل الخمسينيّات كانت الوقت المناسب لحدوث تحوّل في الأحداث يبدأ معه مليارات البشر بأن يختاروا ما يستهلكون، يسيّرهم في ذلك «نظام أسعار يوزّع الموارد على نحو مُجدٍ»، فإن نهاية الأيديولوجيا الجماعيّة بدأت حين أخذ السوفيات وحركات التحرير الوطني الأخرى يضعون مصالح الطبقة الحاكمة فوق الالتزام الأممي، وبلغت هذه النهاية الذروة مع سقوط الاتحاد السوفياتي. و«الأسعار» التي يتحدّث عنها فريدمان هي نتاج علاقات القوة، التي تريد حرمان الطبقات العاملة من مكاسب أمان العيش، إلا إذا بعثتها القوى التاريخيّة المنتصرة في الشكل لكن ليس بالمضمون، من أجل تلبية مطالبها التاريخيّة المحدّدة.

خروتشيف بالولايات المتحدة، بقوله إن الاتحاد السوفياتي وصل إلى الفضاء الخارجي أولاً، وسيضع قريباً المزيد من النقانق على موائد أوروبا الشرقيّة. وقد جلبت ملاحظة «المزيد من النقانق» السخرية والنقد من جانب الشيوعيّين المتشدّدين. وكان التأكيد الضمني في ملاحظة خروتشيف، عن تحويل الموارد الاستهلاكيّة إلى بلاده، الاتحاد السوفياتي، بدلاً من دعم حركات التحرر الوطنيّ في الخارج؛ السوفيات يريدون أن يشيّدوا «اشتراكيّة» أكثر بحبوحة في بلدانهم وأن يتنافسوا سلمياً مع الولايات المتحدة، من أجل تحسين مستوى العيش. لكن لم يكن الاعتقاد غير السديد بالتنافس السلمي مع الولايات المتحدة، الخيار الذي تبناه بعض أقسام الطبقة السوفياتيّة الحاكمة، ولا كانت التكاليف الباهظة لسباق التسلح العسكري، هي وحدها التي أدت إلى اضمحلال فكرة سيطرة الدولة على الاقتصاد، بل كان ذلك أيضاً بسبب الانشقاق الأيديولوجي الذي قسم معسكر العالم «الاشتراكيّ». فإذا أُلقيت نظرة ارتجاعية، يمكن أن نرى أن تضافر تكاليف الحرب الباردة، والخسارة النسبيّة للقدرة على تسديد الضربة الأولى، وطبقة من الإمبرياليّين الاجتماعيّين تستعير تشبيه النقانق لاكتساب المزيد من الثروة بواسطة الدولة - هذه معاً قادت الاتحاد السوفياتي إلى الإفلاس، ومعه يوتوبيا الاشتراكيّة. أريد أن أقول بحذر شديد، لمعرفتي صعوبة الموضوع، إنه كان لا بد، من أجل ترابط الحجّة، من القول في الأساس، إن التحوُّل من الأسس الأيديولوجيّة لدى الطبقة السوفياتيّة الحاكمة التي تقول بالتزام الأمميّة، إلى التزام تحقيق ازدهارهم على انفراد، هو الذي يوفر تفسيراً للتجربة الاشتراكيّة السوفياتيّة الآفلة. النقانق كانت الخمار الذي من خلفه أهُملت حركات التحرر.

المزيد من النقانق على المائدة، كان يعني أن بعض الحافز من النوع المالي مطلوب لدفع الإنتاجيّة الشخصيّة التي ترفع مستوى العيش في المعسكر السوفياتي. إن الأسطورة الخبيثة هذه، أي حوافز المال الشخصيّة - وهي العمود المركزي في الدعاية لـ «السوق الحرّة» - غذّت التناقضات الطبقيّة السوفياتيّة وصعود النيوليبراليّة، بوصفها أيديولوجية رأس المال الجديدة. وبينما كان دعم تصنيع الصين والعالم النامي، يتراجع بسبب الفكرة النمطيّة القائلة بالتعايش الأمريكي - السوفياتي السلمي، كانت الرأسماليّة، في الخلفيّة، قد بدأت تفترس الاشتراكيّة. في البداية، أنشأت «الاشتراكيّة في بلد واحد» دولة هائلة معادية للإمبرياليّة، استقطبت حركات التحرير الوطني في العالم النامي. كانت عملية

الانصراف إلى الداخل، أي الاشتراكيّة في بلد واحد، قد حظيت بنقد اليسار الأوروبي، لتأخير ذلك الانصراف بزوغ الثورة في أوروبا، لكن هذا الانصراف حظي في ما بعد بإطراء العالم الثالث، لأنه أنشأ كتلة قابلة للعيش معادية للإمبريالية، حازت تحت ظلها الكثير من حركات التحرُّر الوطني الاستقلال.

ومع حدوث الانشقاق مع الصين في أوائل الستينيّات، بدأ السوفيات يحوّلون المزيد من الموارد لأغراض الاستهلاك في زمن السلام، على حساب دعم احتمال قيام المقاومة وتحقيق الحكم الذاتي، في العالم الثالث. على المرء، عَرَضاً، ألا يستخلص نتائج على أساس أن أوروبا كانت أكثر تطوّراً أو أفضل استعداداً من الناحية التقانية، لتصنع التحوُّل إلى الاشتراكيّة، مما كانت روسيا أو كان العالم الثالث الأقل تطوّراً، كما قال دويتشر[59]. تنبعث من هذه المقولات ومن انحراف التمركز الأوروبي (Eurocentric) رائحة شوفينيّة، حتى حين يأتي من الماركسيّة. لقد علّق دويتشر بشوفينية صارخة[60]، وهو يتحدّث عن سرعة «الانزلاق إلى البولشفيّة» في الصين، لأنها تفتقر إلى الميراث الثقافي الأوروبي، أن «البنية البالية في المجتمع الصيني كانت لامنفّذة (Impermeable) للخمائر الأيديولوجيّة الأوروبيّة، والإمبرياليّة الغربيّة كانت عاجزة عن تثمير العقل الصيني بأي فكرة تحريريّة حاسمة». هناك ربما «كتيّب عقل صيني» يقود عمل وزارة الخارجيّة الأمريكية في الصين، وهو منشور مماثل للكتيّب الشهير بعنصريّته «العقل العربيّ»، الذي يدين في عظمته المفهوميّة الفارغة، لدويتشر. إن الفكرة القائلة بأن ثمة مجتمعاً أكثر تقبلاً للاشتراكيّة من مجتمع آخر بسبب مستوى تطوّره التكنولوجي، بغض النظر عن جهل اللحظات الثورية والقائلة بالمساواة في التاريخ الشرقي، وهي فكرة غالباً ما تُدَسّ من باب الرغبة في التغطية تحت عنوان «الطغيان الشرقي»، إنما تُناقِض آراء ماركس؛ فليست صدمة الثروة والتقانة هي التي كانت في ذهن ماركس، بل كان في ذهنه نمط التنظيم الاجتماعي الذي يسيّر إعادة إنتاج المجتمع. ولم يكن التقدّم الرأسمالي الذي يقاس بمقياس تحليلي من نمط أن «أوروبا قتلت مئات ملايين السكان الأصليين، لكن القلة التي بقيت منهم، يمكنهم أن ينعموا بحمّامات الدُّش الكهربائية»، لم يكن هو الأسلوب الذي استخدمه ماركس في مقاربته التاريخيّة. فالرأسماليّة وشكلها الأشد عنفاً، الإمبرياليّة، وُلِدتا في الأزمة، وهما

(59) Isaac Deutscher: «Maoism – Its Origins and Outlook,» in: Isaac Deutscher, Marxism, Wars and Revolutions: Essays from Four Decades (London: Verso, 1964), and The Unfinished Revolution: Russia 1917-1967: The George Macaulay Trevelyan Lectures Delivered in the University of Cambridge, January- March 1967 (Oxford: Oxford University Press, 1967).

(60) Deutscher, Marxism, Wars and Revolutions: Essays from Four Decades.

لا تنشران سوى البؤس بموجب القاعدة المطلقة العامة لتطوّر الرأسمالية، التي تتجاوز الحدود الوطنيّة. لقد أبصر ماركس الهوّة الطبقيّة المتعاظمة في الثروة، بين الدول المستعمِرة وتلك المستعمَرة، واقترح أن الأشكال الجماعيّة (Communal) للتنظيم الاجتماعي (ولا سيّما روسيا) يمكن أن تصبح منصّات مستعدّة لتطوير الاشتراكيّة[61]. ليس مستوى التطوير التقاني في ذاته هو الذي يضمن البناء الاشتراكيّ، بل الإمساك الاجتماعي والشعبي المباشر بوسائل الإنتاج، التي تولّد حضارة المسؤولية الجماعية الاجتماعية.

كثيرة أسباب انهيار الاتحاد السوفياتي، لكن كما في أي نظام يتداعى، كعب أخيل هو الانحدار الأيديولوجي أو انفلات الدولة من قبضة الطبقة الحاكمة. ويُعزَى إلى هذا السقوط اليوم، صعود رأسمالية مطلقة اليد، تحت شعار النيوليبراليّة. في مقابل هذا السياق الأوسع، تتحكّم بدوامة التطور العربيّ الهابطة، الأيديولوجية النيوليبراليّة المسيطرة، التي اختطفت وعي الطبقة العاملة. إن التراجع الأيديولوجي الأممي يعيد إنتاج التطوّر الوطني المتقاعس، ويستحضر أسوأ الرموز والخرافات من التراث الثقافي، كأسلوبٍ ليواجه به المجتمعُ فرص العمل المتناقصة ومستويات العيش المتردّية. طغيان تصور نماذج البديل الاشتراكيّ، كغير جديرة بالاعتماد عليها، وكذلك المؤسّسات العامة والعمالية، وهزيمة اليسار الدوليّ وتهميشه، لا يمكن إلا أن تزيد من التقهقر.

---

(61) Eric J. Hobsbawm, ed., Pre-capitalist Economic Formations (London: Lawrence and Wishart, 1964).

الفصل الأول

الاشتراكية العربيّة: نظرة استرجاعيّة(*)

في السنوات الأولى بعد الاستقلال، اعتمدت البلدان العربيّة الاشتراكية الكبرى، العراق وسورية ومصر، إجراءات إصلاح زراعي كاسحة، وأمّمت الصناعة والمؤسسات الماليّة، ووفرت الضمان الصحي والتعليم للجميع، وفرضت بقوةٍ تشديداً على دورة اغتصاب الموارد[1]. سعت هذه الفئة من البلدان العربية إلى الاكتفاء الذاتي في الإنتاج، واختارت سياسة بدائل الواردات والتصنيع وموّلت استثمارات عامة في الصناعة الثقيلة، بينما كانت تُزامِن بين طلب منتجات الصناعة الثقيلة وبين الكفاءات البشريّة المناسبة. وقد تفوّق النموذج العربي الاشتراكي في الديناميّة الاجتماعيّة والاقتصاديّة على النموذج النيوليبرالي الحالي، الذي بدأ تطبيقه في أوائل الثمانينيّات[2]. في الثقافة الشعبيّة توصَف هذه المرحلة بـ «الزمن الجميل». وعلى الرغم من أن مستويات العيش تُحَدَّد تاريخياً، فإن السنوات 1960 - 1980 تمثل مرحلة كانت البلدان العربيّة تُبدي فيها دينامية أداء في مجال النمو الحقيقي للأجور، وفي التوزيع الأعدل للدخل، وفي تحسّنٍ بمعدل وفيات الأطفال، ومعدل الأعمار، وفي مؤشرات اجتماعيّة أخرى كثيرة. لم تحقق البلدان الاشتراكيّة العربيّة على الخصوص، تفوّقاً على بقية البلدان العربيّة فقط، بل سجّلت كذلك معدّلات نمو

(*) في هذا الفصل أنا لا أستعمل الطبقة الوسطى بالمعنى الكمي. فالطبقة علاقة اجتماعية موسَّطة وموسِّطة. لذا أستعمل مفهوم «الطبقة الموسَّطة» بدلاً من مفهوم «الطبقة الوسطى».

(1) إضافة إلى البلدان الثلاثة المذكورة أعلاه، كانت الجزائر والسودان واليمن الجنوبي وليبيا، اتّبعت أيضاً النموذج العربي الاشتراكي. ولكن للمثال، سأعطي فقط أمثالاً من هذه البلدان الثلاثة وحدها، وفي الفصول التالية، سأتفحّص التطوّرات الأخيرة فيها.

(2) انظر الجداول في نهاية هذا الفصل لمطالعة أرقام النمو الاقتصادي والمؤشرات الاقتصاديّة الأخرى، في البلدان العربية الاشتراكيّة الكبرى: مصر، والعراق، وسورية.

عاليـة فـي المؤشـرات الاجتماعيّـة والاقتصاديّـة مقابلـة ببقيـة بلـدان العالـم. ومع بدايـة الربيـع العربي عـام 2011، شـهدت كل البلـدان العربيـة الاشـتراكية السـابقة تقريبـاً حالـة انهيار، ما عـدا الجزائـر، التي مالـت إلـى مزيد مـن الاعتماد علـى دخل النفـط، بدلاً مـن الاعتماد علـى التطويـر الذاتـي، أي الاقتصاد الـذي ينمـو ويتطـوّر بالاعتماد علـى قدراته الإنتاجيّـة الذاتيّـة. ربما لم يكـن النموذج الاشـتراكي العربي ممتـازاً، لكـن النظـام النيوليبرالـي فـي المقابل جـرّد الطبقـة العاملة مـن مكاسـبها الاجتماعيّة السـابقة، ورفع مستوى القمع.

النتائـج التنمويـة تعتمدُ على التـزام الطبقة الاجتماعيّـة الحاكمة تجنيـد وتحريك المـوارد الحقيقيّة. يتنـاول هـذا الفصـل قضيّة الاشـتراكيّة العربيّـة، ويبحث فـي بنية التشـكُّل الطبقـي الذي يصنـع التنمية، فـي سـنوات ما بعد الاسـتقلال. لقد تولّـى مهمّة العمل من أجـل التنمية فـي مرحلة الاشـتراكيّة العربيّة، طبقـة الضبـاط العسـكريّين وحليفهـا المسـاعد، الشـريحة الموسَّـطة مـا بيـن العمـل ورأس المـال (Intermediate Stratum) - وهـي هيكليـاً تتكـوّن مـن المهنيّين، وأصحـاب رؤوس الأموال الصغيـرة، بما في ذلـك قطاعـات مـن الريفيّيـن الذين يملكون مسـاحة محـدودة مـن الأرض، وهم يؤلِّفـون معـاً برجوازيّة الدولة (بفعل سيطرتهم على موارد الدولة)[3].

فـي العلاقة الاجتماعيّة، تكون الشريحة الموسَّطة محكومة بعلاقتها بالطبقات الأخرى وبمصادرها لإعادة الإنتاج المادي والأيديولوجي. هذه الشريحة هي ليست الطبقة الوسطى (Middle Class) وفق المفهوم الفيبري، أو وفق تصنيف فئات الدخل، بل هي مرتبطة بنمط توفير موجودات رأس المال الإنتاجية وتوزيعها، في أشكالها المختلفة. تكتسب أي طبقة اجتماعيّة تاريخيّاً، في علاقتها بالطبقات الأخرى، الذكريات، والرموز، والمؤسسات، وأشكال التنظيم. وهي تتحدَّد على نحو حاسم، بأشكال سيطرتها على وسائل الإنتاج، وعلاقتها بنظم الملكية. من حيث البنية، لا يشكل رأس المال، صغار الملاكين غير المسيطرين، أو أولئك الذين يحوزون أشكالاً أو مبالغ قليلة من رأس مال الإنتاج. ولا يكفي نظرياً حصر تعريف الطبقة العاملة في عدم توافر المِلكيّة لرؤوس الأموال الإنتاجيّة أو في العمل لحساب رأس المال الذي تملكه الطبقة الرأسماليّة. وليس كافياً أيضاً تصنيف العمال الذين يشتغلون لحسابهم الخاص بامتلاك رأس مال صغير، على أنهم «طبقة عاملة». عملياً يمكن تحديد العمال بعلاقاتهم الخاصّة بأشكال معيّنة من

(3) برجوازية الدولة تختلف من مفهوم رأسمالية الدولة المطاطي كما سأناقش لاحقاً في هذا الفصل. منظومة الأجور، المُسيِّرُ لسيرورة العمل، تشكل أساس علاقة رأس المال في مراحل الاشتراكية الأولى.

رأس المـال. فلنبتعـد قليـلاً مـن النهـج التحليلـي وننظـر إلـى الطبقة علـى أنها علاقـة تاريخيّـة - علاقة لا تحددهـا «الأنـا» المضخّمـة فـي علـم الاجتمـاع المسـيطر الـذي وُضِـعَ فـي إطـار النظـام المشـوَّه أيديولوجيـاً، نظـام الديمقراطيّـة البرجوازيّـة، بـل يحدّدهـا الفاعـل السياسـي الوسـيط الـذي ينشـأ مـن أشـكال منظمـات اجتماعيّـة موروثة، وحالـة اللعب فـي أيديولوجيـا الطبقة العاملـة - تتيح لنـا أن نفهم بمـا فيه الكفايـة، العمليّـة الحقيقيّـة المتمثلة بطبقة موَّسـطة تتجسـد آنياً فـي البرجوازيـة الصغيرة. إن ثقـل التاريـخ لا يمكـن شـطبه؛ وهو ليـس أشـكال المِلكيّة فقـط، بل هـو نظم السـيطرة أيضـاً من خلال الفاعـل السياسـي الوسـيط والأيديولوجيـا، فهي التـي تصنع المظهـر وتطـوّرات الطبقـات الاجتماعية في الأزمان التاريخيّة المتحرّكة.

يركّـز كلٌ مـن بولانتزاس ولابيـكا على صعوبة توفير شـكل تحليلـي - أي بنية - للبرجوازيّـة الصغيرة. ويلاحـظ بولانتـزاس عـدم وجـود خـط حـدود واضحـة بيـن الأشـكال القديمـة والأشـكال الجديـدة للبرجوازيّـة الصغيـرة[4]؛ فعلاقتهـا مـن حيـث البنيـة الناشـئة مـن هـذه الأشـكال، متشـابكة ومعقّـدة. ويفتـرض لابيـكا أن البرجوازيّـة الصغيـرة مفهـوم مطّـاط، يصعـب التحكُّـم فيـه، لكنهـا تبقـى طبقة ذات ملامـح برجوازيّـة محـدودة[5]، تضعهـا فـي مرتبـة مـع الأقـل وعيـاً بالـذات بيـن الطبقـات الأخـرى مـن الطبقـات الاجتماعيّـة العاملـة الأكثـر وضوحـاً فـي تحديدهـا. هـذه الهويّـة المتغيرة فـي هـذا المفهوم، علـى خـلاف البروليتاريـا أو طبقـة الفلاحين الأكثـر ثباتاً، تتذبـذب بين الكلمتيـن اللتين تشـكلان صفتها: صغيـرة، وبرجوازيّـة[6]. إن تمركـز البرجوازيّـة الصغيـرة فـي عـدة مجموعـات اجتماعية مختلفـة، يجعلها المقيـاس الموسَّـط مـن منطلـق جدلـي، كجـزء مـن التناقـض بيـن الطبقـة العاملـة والطبقـة الحاكمـة. يسـتخدم ميّاسـو تعبيـر «الجسـم الاجتماعـي» (corps social)، أي أولئـك الذين ليسـوا مُلّاكاً ذوي شـأن[7]، لكـن خدماتهـم مطلوبـة لـدى رأس المـال ليحكـم. إنهـم فريـق الخدمـة الـذي أنشـئ علـى أنـه عملـيّ لأشكال رأس المال المذكور.

فـي السـياق العربـي، تشـكلت الطبقـات الحديثـة فـي إطـار المسـيرة العرجـاء لتشـكُّل رأس المـال[8]، وتحـت نيـر الاسـتعمار؛ وقـد احتفظـت بكثيـر مـن ملامـح البنيـة الطبقيّـة السـابقة

(4) Nicos Poulantzas, State, Power, Socialism (London: NLB, 1978).

(5) Georges Labica and Gérard Bensussan, Dictionnaire Critique du Marxisme (Paris: Presses Universitaires de France, 1985).

(6) Ibid.

(7) Claude Meillasoux, «Homme et Société: Anthropologie,» dans: Bernard Schlemmer, ed., Terrains et engagements de Claude Meillassoux, broché (Paris: Karthala, 1998).

(8) المسيرة العرجاء لا تعني هنا أن هناك رأسمالية جيدة وأخرى سيئة. رأس المال علاقة اجتماعية متكاملة غير أخلاقية.

للاستعمار. لكن هذا كان في المظهر فقط، لا في الجوهر (الجوهر كفئة جدليّة)، لأن الجوهر يتحدّد بظروف تاريخية في ذاتها، ظروف ماديّة وأيديولوجية تتّسم بها الطبقة[9]. ومع بدء الانفتاح النيوليبرالي بحصاد ضحاياه، ومع تحوّل مكاسب الطبقة الموسَّطة من الاعتماد على الريوع المجنيّة من نمو الإنتاجية الوطنية، إلى الاعتماد على الريوع الجيوسياسيّة، اختفت الطبقة الموسَّطة، أو «الجسم الاجتماعي» القديم (بالنسبة إلى تحديد Meillassour) ويلاحظ صوراني بحصافة، أن هذه الطبقات الوسيطة ما كان يمكن أن تبقى إلا في النظام العربي الاشتراكي، ولكنها في الحقيقة، اختفت حالما انكشف النظام الاقتصادي الوطني على أهواء السوق الدوليّة[10]. ويرسم صوراني الطبقة التي خلفتها، ولأسباب عمليّة جداً تتعلّق باقتباسه في حركة الناشطين في غزّة تحت الاحتلال، بأنها الطبقة البرجوازية الصغيرة الجديدة المركّبة، مع أنها تقوم في نظام اجتماعي التركيبة، على ثلاث درجات: العالية، والوسطى، والمنخفضة - تتدرّج من المهنيّين إلى أصحاب الحوانيت إلى العاملين لحسابهم الخاص في عمل وضيع، وهؤلاء تُعَدّ قوتهم في الدولة غير ذات شأن. يَنتُج هذا التصنيف من معدّلات مكممة، وهو ما يتيح توضيح أسس عمل الناشطين - صوراني ناشط مثقف ثوري وناشط في قطاع غزة المحتل. بالنسبة إليه، نظام البرجوازية الصغيرة الجديد يناسب أكثر لوصف ظروف الإنتاج المتباطئ، في ظل الانفتاح الذي يُعِدُّ كثيرين ممن يعيشون عيش الكفاف، من أجل أن يعملوا لمعيشتهم بوسائل الإنتاج أو كسب الرزق الهزيلة.

يمضي صوراني في رأي لابيكا إلى أقصاه، فيوسّع الحالة المتقلبة لدى طبقة البرجوازيّة الصغيرة، إلى أنها تطوِّر وعيها الخاص بطريقة انعكاسيّة. ولأن طبقة البرجوازيّة الصغيرة تتأرجح بين الطبقتين العاملة والحاكمة، يتأرجح موقعها كثيراً ولم يكن يوماً قادراً على

(9) لا تعني الفئة الجدليّة في الجوهر، سِمَة مولودة في الثقافة عبر التاريخ (هذا تعريف دارج في الوقت الحاضر)، بل هي قانون الحركة في كليتها. فمثلاً، ليست سمة أساسيّة في الإسلام، أن يقمع الحريات المدنيّة، وبالتالي، من أجل أن يتحقق ذلك في الإسلام، لا بد من شكل من التنظيم شبيه بخلافة الدولة الإسلامية داعش. وعدد الأفكار والأشكال في الفكر يساوي العدد اللامتناهي من حالات تلاقي الفكر بالممارسة؛ لكن إحياء فكرة من التاريخ الإسلامي في القرن الحادي والعشرين، يحتاج إلى شكل معاصر من الممارسة الاجتماعيّة لها جذور في تربة حاجات العصر الحاضر. ومع ذلك قد تُطلَق على الأفكار التسميات نفسها، لكن مضمونها التاريخي ومعناها أصبحا شيئاً مختلفاً تماماً. إن التعريف الحالي للجوهريّة (Essentialism)، هو «الماضي حياً في الحاضر». في هذه المفاهيم للجوهريّة، هناك تجاهل تام لثنائيّة زمن تطوّر المفاهيم أو العلاقات الاجتماعيّة التي تقف وراء أشكال التنظيم الاجتماعي، وهو ما يجعلها أميل إلى العنصريّة منها إلى علم الاجتماع.

(10) A. Sourani, «A Reading in the Position of the Petty Bourgeoisie,» (Lecture, Beit Lahm University, 2015).

الوصـول إلـى نضـج وعـي طبقي فـي ذاتـه[11]. بكلمـات أخرى، ثمـة نـوع مثالي مـن الوعي لا يُـدرَك إلا مـن خـلال التصميم علـى الانخراط بنشـاط اجتماعـي مدفوع الأجر نشـاط العمـل المنتج. لكـن الطبقة العاملـة المنتجـة للقيمـة، كونهـا تجمـع كامـل العلاقـات الاجتماعيّة المتعـدّدة، تجسّـد الشـريحة الحرّة التـي تسـتغل نفسـها، وتلـك «العاملة فـي المصانـع». والطبقـة العاملة هـي حالـة عضويّة مـن الكينونة والصيـرورة، التـي تتوسّـط لهـا التطـوّرات فـي تنظيمهـا ووعيهـا. لكـن هـذا الوعـي، يضـرب جـذوره في القـوة التنظيميّة الناشـئة تاريخياً مـن الطبقة العاملـة العالميّة ووزنهـا الأيديولوجي المُقابِـل لأيديولوجيا رأس المـال النيوليبراليـة - وهـي بذلـك أكثـر مـن مجـرد تطـوّر منعـزل فـي ظـروف أيديولوجيّـة وطنيّة. والأسـاس الموضوعـي للقمـع المرتبـط بالاسـتغلال الرأسـمالي، هـو الشـرط الثابـت لبقائـه (ثمـة قمـع واسـتغلال دائمـاً في ظـل رأس المـال)، بينمـا الدائـرة الذاتيّة للتطـور الأيديولوجـي التي غرضهـا المثالي هـو تحقيـق القضاء على نظـام الأجور مشـروطة بالصـراع الطبقي، على الرغـم من كونهـا ضرورية وكون دورهـا تحريريّـاً. لا يمكن هـذه التطـورات الأيديولوجيّة أن تكون متعلّقة بمسـار متصوَّر سـلفاً، خطيّ أو لاخطـي (Linear or Nonlinear)؛ إنهـا اجتماعيّـة - تاريخيّة وهي ليسـت مؤكّدة. خذ، مثـلًا، الأزمة الأخيرة. المـوت والجـوع اللـذان بلغا الذروة وسـاهما فـي اندلاع الثـورات التـي سُـمِّيَت الربيع العربـي، وبالنظر إلـى تسـيد النيوليبراليّـة؛ فالبـؤس العربي لم يُحفـز أياً من السياسـات والإجـراءات التي يمكـن حتى ولو قليـلاً أن تلحق أذى بفظاعة نظام الأجور؛ غاب البديل الأيديولوجي كلياً.

بالعبـارات البنيويّـة، يشـير بتـراس إلـى أن الشـريحة الموسَّـطة تضـم مهنيّيـن مهـرة - مثـل معلّمي المـدارس، وأسـاتذة الجامعـات، والموظفيـن الرسـميّين، والمحاسـبين، والضبـاط العسـكريّين، والأطبـاء، والمهندسـين، والمحاميـن - لا يعتمـد وضعهـم علـى اقتناء أمـلاك وثروة، بـل علـى دُربَتِهم وأدائهـم[12]. والشـريحة الموسَّـطة تعنـي العلاقـة المميزة فـي داخل الطبقـة العاملة، وهـي مختلفة عـن أولئك الأقل حظـوة فـي الطبقة العاملة، على أسـاس الأجـر، والتعليـم، والمهارة، وعلى نحو أكثر حسـماً، على أسـاس درجـة السـيطرة علـى وسـيلة الإنتـاج التـي يَكِلُهـا العسـكريّون إلـى هـذه الشـريحة. ويلاحَـظ فـي سـياق الحـرب، أن مـع ضعـف المؤسسـات الناتـج مـن احتمـال عـدم الأمـان فـي الدولـة، برز العسـكر بوصفهـم اللاعـب الأساسـي علـى السـاحة العربيّـة السياسـيّة. ويمكننـا أن نرصـد بدايـة ظهـور أكثـر

(11) Ibid.

(12) James F. Petras, «State Capitalism and the Third World,» Journal of Contemporary Asia, vol. 6, no. 4 (1976), pp. 432-443.

وضوحاً للبرجوازيّة العربيّة عند بدء التدخّل الأوروبي رغم أن جذورها تعود إلى القرن الخامس عشر. وبالتحديد في أوائل القرن التاسع عشر، مع التغيير النابوليوني لقوانين ملكية الأرض، وتمكين الأفراد الرأسماليّين، لكن النُّطفة التي ولّدت الشريحة الموسَّطة (طبقة برجوازيّة الدولة) رسّخت وجودها حين نمت في أوائل القرن العشرين الصناعة العربيّة، في ظل الصناعة الأوروبيّة والحرب[13]. وتاريخ الدول العربيّة الحديثة، مثل التاريخ الأوروبي في القرنين التاسع عشر والعشرين، هو تاريخ حركات وطنيّة[14]. وإلى جانب الصراع الوطني من أجل التحرير، كان ثمة صراع اجتماعي ضد البرجوازيّة الوطنيّة التي كانت ذيلاً للمصالح الاستعماريّة والصناعة الغربيّة[15].

ولما كانت قدرات البرجوازيّة الوطنيّة ضعيفة (وتفتقر إلى المال ورأس المال الحقيقي)، في زمن الاستقلال، بعد الحرب العالميّة الثانية، تولّت طبقة برجوازيّة الدولة دور الوكيل للبرجوازيّة الوطنيّة[16]. والوقائع التي تروي الجوانب المفصّلة للتماس بين السياسات الوطنيّة ونتائجها التنمويّة، تُظهِر أن العوامل الحاسمة، للنجاح النسبي الذي حققته النظم الاشتراكيّة العربيّة، تنبع من أنها عالجت الهواجس الأمنية والتنمويّة سوية. وبعبارات التعريف، تبقى سياسات التنمية هي آليات توجيه الموارد التي تحوّل مسار الثروة باتجاه الطبقة الاجتماعيّة الحاكمة. والأمن هو المفهوم الشامل الذي يجمع بين الأمان الاجتماعي والأمن الوطني، والقدرة الإنتاجيّة القائمة على المعرفة، بما فيها الصحة والتعليم، مع كون أمن الطبقة العاملة هو العمود الفقري للسيادة الوطنيّة.

في الوطن العربي، السيطرة على النفط، وهي سيطرة تقودها الولايات المتحدة، هي محورية في استمرار عملية التراكم العالميّة. وفي هذا السياق، يصبح الحكم الذاتي، أو السيادي، العربي، في السيطرة على الأرض والموارد والسياسة، الشرط الذي لا بد منه من أجل التنمية، بما في ذلك الصراع ضد تحكم الإمبريالية في الزمن. وبالتالي فإن التنمية المعاكسة، أو التنمية الرثّة (Lumpen Development) كما في تعبير أندريه ج. فرانك التي يعانيها الوطن العربي في العصر النيوليبرالي[17]، يمكن أن تُعزَى أساساً إلى الشروط

---

(13) Anouar Abdel-Malek, Egypt: Military Society; the Army Regime, the Left, and Social Change under Nasser (New York: Vintage Books, 1968).

(14) Maxime Rodinson, Islam and Capitalism (Austin, TX: University of Texas Press, 1978).

(15) Abdel-Malek, Ibid.

(16) أنور عبد الملك، مشرف، **الجيش والحركة الوطنية: مصر، فيتنام، باكستان، إندونيسيا، اليابان، الصين، الكونغو**، ترجمة حسن قبيسي (بيروت: دار ابن خلدون للطباعة، 1971)، وMahmoud Hussein, La Lutte de Classes en Égypt, 1945-1970 (Paris: Maspero, 1971)

(17) Andre Gunder Frank, Lumpenbourgeoisie and Lumpendevelopment: Dependency, Class and Politics in Latin America (New York: Monthly Review Press, 1972), p. 17.

البنيويّـة للاستسـلام للإمبرياليـة. النيوليبراليّـة لـم تنتـهِ مـع بدايـة الربيـع العربـي؛ الأمـر الوحيـد الـذي حـدث، هـو أن فشـل إعـادة التوزيـع أدى إلـى نهـب الموجـودات مـن خـلال سـلطة برجوازيّـة الدولـة، واسـتمرار اعتمـاد سياسـة «السـوق الحـرة» يـدلّ علـى أن الكثيـر مـن نـوازع الانتـزاع [مـن الطبقـات العاملـة] الماضيـة، ستكسـب قـوة اندفـاع، تحـت إدارة الحكومـات المنتخَبـة أو غيـر المنتخَبـة، التـي نشـأت مـن هذا الوضـع[18]. وكمـا في نمـاذج اشـتراكيّة الدولة والاقتصـاد الموجّـه، في أماكـن أخرى من العالـم، حدثـت الاسـتدارة مـن الاشـتراكيّة العربيّـة إلـى النيوليبراليّـة نتيجـة انحسـار الأيديولوجيـا الاشـتراكيّة، الـذي بلـغ ذروتـه مع انهيـار الاتحاد السـوفياتي. ومـع الهزائم العسـكريّة العربيّـة المتلاحقة والغـوص فـي جـو الانهزاميّـة، تطـوّرت الظـروف الأيديولوجيّة لدى طبقـة برجوازيّـة الدولة التي تمسـك بالسـلطة، لتُحـدث الـردّة وتقـود الحملـة علـى أمـن الطبقـة العاملـة. كانـت أسـباب انتهـاء مشـروع الاشـتراكيّة العربيـة، هـي تحـوّل التحالفـات الطبقيّـة التـي هضمـت شـروط الاستسـلام، والتوجّـه الأيديولوجـي العالمـي بعيـداً مـن الاشـتراكية، وليسـت عـدم رضـا الجماهيـر بالإجـراءات الاشـتراكيّة. سـقطت مصـر أولاً، حيـن وقّعـت اتفاقـات كامـب دايفيد؛ ثـم ضعفت سـورية، مـع مرحلتهـا الثانية من الإصـلاح النيوليبرالـي عـام 2000؛ وفـي حـال العـراق، وعلـى الرغم مـن التنـازلات المتعددة التـي قدمها النظـام لتجنُّـب الحـرب، كان التدميـر المتهـوّر والشـامل للكيـان الاجتماعـي ضروريـاً لجنـي الفائدة من ذلـك التحـوّل، بـدلاً مـن الانتقال المتـدرّج إلـى مسـتنقع النيوليبراليّـة الذي انزلقـت إليه الـدول الأخرى، كمـا يتبيّـن فـي هـذه الدراسـة. ومـع الطبقـة الحاكمـة المتحوّلـة، وتفـكّك الفصائـل المنتظمـة تراتبيـاً التـي تنهـب الاقتصـاد الوطنـي، التـي أشـرفت علـى هـذه الكارثـة النيوليبراليّـة الحاليـة، انتهـى فاعـل البرجوازيّـة الوطنيّـة؛ فقـد أصبـح فاعـل حُكـمٍ للوجـه الأكثـر عدوانيّـة مـن الإمبرياليّـة المرتبطـة برأس المـال العالمـي. وكما سـلف، تميّـز مسـار التنمية الاشـتراكية العربيـة في السـتينيّات، بتدخـل قوي من الدولـة، وباسـتثمارها العـام. وحلـت طبقـة برجوازيّـة الدولـة محـل طبقـة رجـال الأعمـال الوطنيّـة، ودعمـت الاسـتثمار فـي الصناعـة والزراعة، وفـي العمـوم، بنت قـدرات إنتاجيّة اسـتُحدِثت على أسـس إعـادة التوزيـع فـي الثـروات. ويُفَسَّـر بروز هـذه الطبقـة، على أنه كان بسـبب غيـاب طبقـة برجوازيّة وطنيّـة، كان يمكنهـا أن تـؤدي دور الفاعـل للتنميـة[19]. وليـس الوطـن العربـي فريـداً فـي ذاتـه؛

(18) سواء بالانتخاب أو بعدمه، السياسات البنيوية لا تتغير لأنها نتاج وموروث لميزان القوى الدولي بين العمل ورأس المال.

(19) Samir Amin, Unequal Development: An Essay on the Social Formations of Peripheral Capitalism (Hassocks: The Harvester Press, 1976), and Petras, «State Capitalism and the Third World».

ففـي معظـم أفريقيـا والشـرق الأوسـط، مهّـدت كارثـة المقـدرات بعـد زوال الاسـتعمار، وعجـز طبقـة رجـال الأعمـال[20] عـن دعـم التنميـة، الطريـق لبـروز طبقـة حاكمـة، مكوّنـة مـن تحالـف العسـكر، مع مـلاّك الأراضـي الصغـار، والطبقـة الوسـطى، أي طبقـة برجوازيّـة الدولـة. وأصبـح هـذا المزيـج مـن التحالفـات التـي يقودها العسـكر، المحرّك لمشـروع التنميـة بعد عصر الاسـتعمار، في عدد مـن البلدان العربيـة الحديثـة الاسـتقلال. ولمزيـد مـن الإيضـاح: فـي كثيـر مـن أنحـاء الوطـن العربـي مباشـرة بعـد الاسـتقلال ورحيـل الاسـتعمار، لم تكـن طبقة رجـال الأعمـال غائبة تماماً. ففي العـراق وسـورية ومصر، قبل الاسـتقلال، سـاهمت قطاعات مـن البرجوازيّة الوطنيـة، ذات الارتبـاط المحدود بالمسـتعمرين، في الصـراع الشـرس المعـادي للاسـتعمار. لكن، مـا إن أُحـرِز الاسـتقلال، أصبحـت الهشاشـة الاجتماعيّة لدى البرجوازيّـة الوطنيّـة واضحـة، ولا سـيّما بعدمـا انقطع حبـل السُـرّة بينها وبيـن المسـتعمرين (من خلال التجـارة). ومن رمـاد الطبقـات القديمة - مثل «الوفـد» في مصر و«الكتلـة الوطنيّة» في سـورية - برزت مجموعـة مـن النظـم العسـكريّة تتبـارى فـي المواقـع الشـعبويّة أو الصادقـة المعاديـة للإمبرياليّـة. وأُخضِعت سياسـياً بعـض دوائر الطبقـات البرجوازيّة القديمة التي أنشـأها الاسـتعمار، فـي عمليّة تقوية الاسـتقلال الوطنـي. وفـي لجّة موجـة المـد المنادية بالمسـاواة والتحـرر الوطنـي، نُبِذَت بـازدراء مظاهر الظلـم الاجتماعـي الاسـتعمارية، واعتمِـدَت إجـراءات للمسـاواة مـن أجل إصلاح مـا كان يُنظَـر إليه على أنه تطور كريه تحت الاستعمار.

سـواء أكانـت البرجوازيّـة طبقـة في ذاتهـا، أم كانـت طبقـة برجوازيّة دولة، فإن القاسـم المشـترك في البرجوازيّـة ينطـوي على جوهر متشـابه لهاتين الطبقتين ألا وهـو البرجوازية. في إطار عربـي يقوده إنتاج النفـط، أو الريع الجيوسياسـي، ونظـراً إلى علاقة التحالـف الطبقي العابـرة للحدود، تكون طبقـة برجوازيّة الدولـة، على نحو فطري، مسـتعدّة للاستسـلام تحت الضغـط الإمبريالي. وهي كطبقـة برجوازيّة يمكنها أن تقـدّم تنـازلات للطبقـات العاملـة، لكنهـا لا تسـتطيع أن توفـر لهـا الحريـات المدنيّـة التـي قد تهـدد رأس المـال، المُحـدَّد هنا كعلاقـة اجتماعية. لقـد رأى بريفرمان سـلفاً المفترق الآتي فـي التنميـة[21]، وحذّر من أن العمـال مـا لـم يشـاركوا سياسـياً فـي صنـع الاشـتراكيّة، أي مـا لـم يسـيطروا علـى العمليّـة السياسـيّة لضمـان الحصـول علـى حصـة متزايـدة مـن فائـض الإنتـاج، فـإن كل عمليـة التوزيـع المتسـاوي التـي

(20) هنا استعير مفهوم طبقة رجال الأعمال «centre precmeur ship» من ماكس فيبر وجوزف شومبيتر اللذين يردان فضائل التطور الرأسمالي إلى روح المخاطرة لدى رجال الأعمال.

(21) Harry Braverman, «The Nasser Revolution,» American Socialist Internet Archive (January 1959), <https://www.marxists.org/history/etol/newspape/amersocialist/amersoc_5901.htm> (viewed 2 July 2014).

تعتمدهـا الاشـتراكيّة العربيّـة، يمكـن بسـهولة أن تنقلـب فـي الاتجـاه المعاكـس[22]. إن القمـع المرافق لسـيرورة العمـل تفتـرض أن التحـول الاجتماعـي والتوزيـع المتسـاوي، يمكـن أن يُعكـس بسـهولة، مـن فـوق ومـن غيـر أن يقـاوَم كثيراً من تحـت، حين تكـون الظـروف التاريخيّة ناضجـة. عندمـا أدت الهزائم العسـكريّة المتلاحقة (حـروب 1948 و1967 و1973 مع إسـرائيل، وغيرها) إلى زرع حالـة من الانهزاميّة فـي شـرائح المجتمع الحاكمة، وبقيـت الطبقة العاملـة ومنظمات المجتمـع المدني أذيـالاً لنظم الحزب الحاكـم، تمكنـت الطبقـة التـي فـي السـلطة بسـهولة أن تنقلـب علـى المكاسـب التـي جنتهـا الطبقـة العاملـة فـي سـنوات الاشـتراكيّة العربيّـة[23] وللتنويه. هذا الحـزب الحاكم هـو الذي فصل نفسـه عضوياً عـن الطبقـة العاملـة بتحـول مـن داخلـه؛ بينمـا تبقـى تعدديـة الأحـزاب فـي نمـط البرجوازيـة الغربية كلها منفصله تماماً عن الطبقة العاملة بسبب استلاب وتشيىء تلك الطبقات الغربية.

وحيـن حدثت الانتفاضـات في عـام 2011، كانت حالة الاكتسـاح الاجتماعي، أي غيـاب الأيديولوجيا الاجتماعيـة البديلـة، مـن السـوء فـي الوطـن العربـي، إلـى حـد أن الجماهيـر التـي تجلـت لهـا صـورة ضعـف الطبقـة الحاكمـة فـي كيـان الدولـة اندفعـت إلـى الشـوارع مـن دون خطـة ثوريّـة، كان هدفهـا الأول تغييـر الحالـة القائمة، لكن بمـاذا؟ هذه كانت ثورات مـن دون حزب طليعي ولا برامـج اجتماعيّة. الجماعـات الوحيـدة التـي كانـت منظّمـة هـي إسـلاميو السـوق الحـرّة الذيـن كانـوا يعملـون أصـلاً في مجتمـع مدنـي يموّلـه الخليـج وتموّله الولايـات المتحـدة. الثورة انقـلاب للمفاهيـم التي يُسـتوعب فيها الواقع وانقلاب في التشكيلة الطبقية. فلا كانت هذه ولا كانت تلك.

إن العلاقـات السياسـية للطبقـات الحاكمـة مـع الإمبرياليـة، إضافـة إلـى هيمنتهـا علـى وسـائل الإنتـاج، بمـا فيهـا الأشـكال غيـر الرسـميّة للسـيطرة علـى الممتلـكات بواسـطة الدولـة، أي الملكيـة بالتحكـم، تُفسِّـرُ سـهولة الانتقـال مـن التحـول الاجتماعـي إلـى الخصخصـة.

(22) يجدر التنويه أن عضوية التلاحم بين الحزب الحاكم والعمال لا تنشأ في الخطابات الرنانة، إنما تستقر في مدى التمثيل السياسي للعمال في السلطة؛ فأي حزب اشتراكي يكون هذا المكوِّن من قيادة أساتذة جامعات ومستشارين.

(23) كانت الفكرة التي أطبقت على الحالة الفكريّة، هي أنه يستحيل تحدّي الإمبريالية المتسلّحة بالأسلحة النوويّة، وبهذا سُوّغت عملية نزع الاشتراكيّة. وسيقت هزيمة الجيوش العربيّة السريعة أمام إسرائيل عامي 1967 و1973، بأنها إثبات لتفوّق السلاح الأمريكي التقليدي. في مناطق استراتيجيّة كهذه، ساهمت الحروب التي حظيت بتغطية إعلاميّة واسعة في تعزيز موقف القوة الأمريكية أمام الاتحاد السوفياتي. وكان أن أدى الأثر الأيديولوجي الناجم عن هذه الهزائم العسكرية الفادحة، إلى تدعيم المكانة الأيديولوجيّة الأمريكية، على نحو عوّضها من تراجعها في أماكن أخرى، وأثبتت تفوّقها الصناعي وفاعليّة نظرية اقتصاد السوق التي تقول بها.

والشـروط الأساسـية الضمنيّـة التغيُّـر الاجتماعـي لـدى الطبقـات الحاكمـة، مـن برجوازيّـة وطنيّـة إلـى وكيلـة لـرأس المـال العالمـي، كانـت نتيجـة للهزيمـة الأيديولوجيّـة والعسـكريّة، التـي شـملت علـى أي حـال، الكثيـر من الحـركات الوطنيّـة الميّالة إلى اليسـار، وبالـذات تلك التـي وضعت عربـة التحرير بعد عربـة الوطنيـة. والانهزاميّـة محـت الصـراع المسـلّح مـن القامـوس الوطنـي، وأحلّـت مكانـه مؤسّسـات تدعـو إلـى «الحلول السـلميّة» فـي الصـراع مـع الإمبرياليّة، ولا سـيّما فـي الصـراع العربي - الإسـرائيلي، متناسـية بذلـك أن العنـف غايـة وأداة للإنتـاج لا يمكـن محـوه فـي علاقـات رأس المـال. فمـا إن توجّـه سياسـات الحلـول الوسـط الاسـتراتيجيّة السياسـيّة، حتـى تكـون الخاتمـة الطبيعيّـة هـي أن تقـع الطبقة الوطنيّـة فـي أحضـان الإمبرياليّـة[24]. ومـرة بعـد أخـرى، وُصِفَـت المقاومـة المسـلّحة فـي مواجهـة عدو أفضـل تسـليحاً، بأنهـا عديمـة الفائـدة. ولزيـادة الطيـن بلّة، وتحـت وطـأة ضربـات رأس المـال الدولي، الـذي يفضّـل تحصيل حصّـة دخل أعلى بواسـطة الاسـتيلاء، صار صعباً علـى تحالف وطنـي للطبقات في الوطـن العربـي أن يحتفـظ باسـتعداده الوطنـي. وشـيئاً فشـيئاً، لكـن طوعـاً أيضـاً، اسـتبطنت الطبقـات العربيّـة الحاكمة شـروط الاستسـلام، كما تمليها مؤسّسـات بريتـون وودز[*]. لقـد أدركـت قدراتها كطبقة برجوازيّـة أخضعهـا رأس المـال العالمـي، فصـارت سـيداً محليـاً عصريـاً تابعـاً للإمبراطوريّـة وصـار كل مفهوم بنته مؤسسات الإمبريالية سلاحاً ضد الشعب.

فـي سـياق استكشـاف موضـوع هـذا الفصـل، سـيتابع البحـث مسـألة تحـوّل البنـى الطبقيّـة والنمط المتبـدّل للاسـتملاك في التشـكيلات المعرّضـة للهجمة الإمبرياليّـة. الموضوع فـي ذاته واسـع، ولن ينصفه فصـل واحـد. إن التراكـم الرأسـمالي فـي سـياق متحـوّل لا يمكـن أن يُقـرأ باسـتخدام إمـا المخطـط النيوكلاسـيكي للعمالـة الطوعيّة وإمـا الإطار الكينـزي للعمالة الكاملـة. كل مفهوم كونته الإمبريالية سـيف علـى رقـاب الجماهير. وفي إطـار أي نوع من الرأسـماليّة - أكانت مفترِسـة أم «طيّعـة» - لا تنطبق نظرية العمالـة الكاملة حتى في سـياق متطوّر، ناهيك بالسـياق النامـي. ومع أن مقاربات جانـب الطلب ضروريّة (كينـز وكالسـيكي) إلا أنهـا هـي أيضـاً غيـر ملائمة، مـع وجود قدرةٍ شـرائية هشّـةٍ فـي العالم النامـي. فما فائـدة الطلـب حيـن تكـون القـدرة الإنتاجيّـة ضئيلـة حتـى لا تسـتطيع تلبيـة هـذا الطلـب؟ لا يقتصـر

---

(24) Andre Gunder Frank, «Crisis of Ideology and Ideology of Crisis,» in: Immanual Wallerstein [et al.], eds., Dynamics of Global Crisis (New York: Monthly Review Press, 1982), pp. 109-165.

(*) نظام مالي وتجاري ونقدي أنشأه الغرب عام 1944، وعلى أساسه قام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (المترجم).

حالتا ليبيا وسورية مختلفتان عن حالتي تونس ومصر، فقد كان للعمل الاستخباري الغربي باع طويلة في برمجة بعض مسارات الانتفاضة. راجع كتابات مايكل تشوسودوفسكي.

تطـوّر التراكـم الرأسـماليّ فقـط على الزيـادة في القيمـة المالية لـدى رأس المـال على مـدى الزمن؛ بل إنـه يسـتند في الأسـاس إلـى العلاقـة الاجتماعيّة التـي تُفضي إلـى قرار بنـاء الإنتـاج الاجتماعـي وإعادة تحريكـه علـى الصعيـد الوطنـي[25]. فـي المفـردات الماركسـيّة، درجـة التنمية هـي درجة الاسـتقلال من عبوديّـة الأجـر، أو «مـدى حسـن أحـوال النـاس» حتـى حيـن لا يكونـون فـي عمـل مأجـور. مـن هنـا، المفتـرض هـو استكشـاف أوليّـة الطبقـة الاجتماعيـة المشـرفة علـى التنميـة أي الـذات أو الفاعـل فـي علاقتـه بالجوهـر. في الوطن العربي الاشـتراكي، حيـث كانت برجوازيّـة الدولة تمثل تحالفـاً بين الطبقة المتوسـطة والعسـكر، شـهدنا أثراً تنموياً ملموسـاً. لكـن، حين أصبح التحالـف قائماً بين العسـكر وطبقة رأسـماليّة تحوّلـت مـن الصناعـة إلـى التجـارة المرتهنـة للخارج، كانـت النتيجـة تقهقـراً لعمليّـة التنمية. والفرضيّـات الأساسـيّة هنـا هـي: (أ) حـدث تغييـر فـي البنيـة الطبقيّة فـي مجموعـة البلدان الاشـتراكيّة العربيّـة، تحـت وطـأة هزائم عربيّـة متلاحقة، صاحبها صعـود الأيديولوجيـا النيوليبراليّة فـي العالم؛ (ب) أنجـزت طبقـة برجوازيّة الدولـة بنيوياً الشـروط للاستسـلام، وخضعت لتحوُّلٍ مـن برجوازيّـة وطنيّة، إلى وكيـل للبرجوازيّـة الماليّـة الدوليّـة؛ (ج) إن مصير التشـكيلات الاجتماعيّـة المتمسّـكة بأيديولوجيا وطنيّة حديثـة، التـي وُضِعَـت في سـياق التراكم بواسـطة حـروب الانتهاك والاسـتغلال التجـاري، هـو أن تُفَكَّك، إذا ظلـت سـطوة الإمبرياليّـة التـي تقودهـا الولايـات المتحـدة علـى حالهـا، فـي دائـرة علاقـات القـوة الدوليّـة. للتذكيـر هنـا، التراكـم الأمريكـي الصنـف يحبِّـذ أولويـة السياسـة، أي تعديـل ميـزان القـوى لمصلحته دوماً بتفكيك الدول.

إن خـط التفكيـر في هـذا الفصل، الذي يرسـم مسـار الطبيعـة المتغيّرة لطبقـة برجوازيّـة الدولة، من وطنيّـة إلـى كومبرادوريّـة، سـيكون كمـا يلي. فـي الآتـي، أتفحّص، في سـياق تنمـوي عربي، مـدى ملاءمة مفهـوم رأسـماليّة الدولـة، والتنميـة التـي تقودها. فـي المقطع المعنـون «طبقـة برجوازيّة الدولـة» أبحث فـي برجوازيّـة الدولـة، وهشاشـتها واسـتعدادها المسـبق للاستسـلام للإمبرياليّـة. أمـا الماضي الاسـتعماري وضعـف طبقـة رجال الأعمـال في الوطـن العربي، فسـيُحَلَّلان في مقطعيـن عنوانهما «النهب الاسـتعماري ومـا بعد»، و«طبقـة برجوازيّة عربيّـة ضعيفة». ولا يمكن مناقشـة تجربـة التنمية العربية هـذه بالتحديد، من دون استكشـاف الدور المسـيطر للعسـكر في السـلطة؛ مـن هنا، سـيناقَش هذا في المقطـع المعنون

(25) إن المفاهيم المنطلقة في عقلنة التاريخ تختلف عن التشيىء التجريبي والرسم الميتافيزيقي، فهي جوهر (Substance) وذات (Subject) معاً لذا لا يفهم ماركس رأس المال كشيء، إنما كعلاقة اجتماعية.

«العسكر في السلطة»، وسيُفَصَّل في شأن صعود العسكر إلى السلطة، وتحوّلهم إلى شطر كومبرادوري من الطبقة الحاكمة، وتقلّبهم الذي أبدوه حين واجهوا الهزائم المتلاحقة. ويتناول مقطع «الاشتراكيّة العربيّة» المنجزات التاريخيّة في التجربة الاشتراكيّة العربيّة، وأسباب انهيارها والهدف في كل هذا هو تقديم الفكرة الرئيسية ألا وهي أن حقل الصراع الطبقي هو حقل الإنتاج الاجتماعي، وفي ذلك يُستهلك الوطن العربي بشراً وشجراً بكل ما فيه وبكل طبقاته.

أولاً: التنمية التي تقودها الدولة

استعمل كاليسكي في تصنيفه الكيانات الاجتماعيّة - السياسيّة، مثل الدول الاشتراكيّة العربيّة، مفهوم «النُظُم الوسيطة»[26]. وهو يصف هذه النُظُم بأنها ليست رأسماليّة بالضبط، لأن النفوذ الخارجي عليها كان محدوداً، ولا هي اشتراكيّة حقاً. وعلى المستوى الدولي، حصلت النظم الوسيطة على أرصدة من المعسكرين الاشتراكي والإمبريالي. وفي حالة نظام مصر عبد الناصر، مثلاً، تكشف محفوظات وزارة الخارجيّة الأمريكيّة بين عامي 1958 و1961، كيف أن عبد الناصر حصل من الولايات المتحدة على صواريخ هوك، إضافة إلى أنه أُغري بالأرصدة الأمريكيّة، في مجهود لإقناعة بعدم إقامة تحالف مع الاتحاد السوفياتي[27]. وقبل هذا عالج غرامشي موضوع التشكيلات الطبقيّة في مجتمعات الأطراف الشرقيّة والجنوبيّة لأوروبا[28]، ولاحظ الصعود الواضح لشريحة موسَّطة، تحتل في مهماتها منتصف الدرب، بين الدولة والعمال، أو سكان الريف. ويمتد طيف واسع من الطبقات الموسَّطة، بين الطبقتين البروليتارية والرأسماليّة، وهي تسعى لأن تكون لها سياستها الخاصة، بأيديولوجيات تؤثّر في شرائح واسعة من البروليتاريا، لكنها تؤثّر على الأخص في الفلاحين والمجتمعات الريفيّة[29]. لقد تشاركت الشرائح الموسَّطة في الوطن العربي مع العسكر في سياق حرب عربيّة - إسرائيليّة، لكنها لم

---

(26) Michał Kalecki, «The Structure of Investment,» in: Michał Kalecki, Selected Chapters on the Economic Growth of the Socialist and the Mixed Economy (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1972), pp. 102-112.

(27) Foreign Relations of the United States, 1958-1960, vol. XII, Near East Region; Iraq; Iran; Arabian Peninsula, Document 210, 1959, <https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1958-60v12/d210> (viewed 11 February 2015).

(28) Antonio Gramsci, Selections from Political Writings (1921-1926), edited by Quintin Hoare (London: Lawrence and Wishart, [1928] 1978).

(29) التوسيط في الجدل هو حال تقلب الواقع بين مفهومين لظاهرتين حقيقيتين، على عكس المنطق الميتافيزيقي الذي ينطلق من رسمين، فالعمل ورأس المال عند ماركس هما الظاهرة التاريخية وليسا برسم منطقي؟

تمتلـك موجـودات ذات شـأن، إلا مـا هـو للاسـتخدام الشـخصي. فالسـلطة التي توافـرت لهذه الشـرائح فـي العصـر العربـي الاشـتراكي، منحها إياهـا العسـكر. ومع كونهـا خاضعـة للعسـكر، إلا أنهـا أصبحت فعــلاً جـزءاً مـن التركيبـة الحاكمـة مـع توسّـع البيروقراطيّـة، وبواسـطة سـيطرتها غيـر المباشـرة علـى الاقتصـاد، مـن خـلال بيروقراطيّـة الدولة. في بدايـة سـنوات النيوليبراليّـة، رفضت قطاعـات متحدّية من هـذه الشـرائح الموسَّـطة التحـوّل النيوليبرالـي، فقمعتهـا بقسـوة الطبقـة الحاكمـة المتحوّلـة حديثـاً. حينئـذ، انفصل العسـكر (تحـت وطـأة النيوليبراليّة) عن الشـريحة الموسَّـطة وتحالفوا مع طبقـة التجار المحليّيـن. وأصبـح هـذا الحلـف شـريكاً ذيليـاً لـرأس المـال العالمـي، فبـدأ بتطبيـق وصفـات التكيُّـف الهيكلي، ثم في ما بعد باعتماد النيوليبراليّة.

فـي داخـل نظـم الشـرائح الموسَّـطة، وهـي مجموعـة صغيـرة مـن الأنظمـة التـي تشـبه إلـى حـد ما النمـوذج السـوفياتي، التـي انتمـت إليهـا الـدول الاشـتراكيّة العربيّـة أيضـاً، سُـمّي هـذا النمـط رأسـماليّة الدولـة[30]. كان هـذا، بقـدر أو بآخـر، نوعـاً مـن الوصف لأي نظام اشـتراكي لا يـزال يسـتخلص فائض قيمة مـن تكثيـف إنتاجية العمـل، لكن يبدي في الوقت نفسـه درجـة أعلى مـن التوزيع العـادل، بنتيجة توزيع الموجـودات، مقابـل النظـام الرأسـمالي الذي يتَّسـم بتدخـل واسـع للدولة. لكن هـذا المفهوم نفسـه، كما تطـوّر ضمـن اتجاهات مختلفة في الماركسـيّة الشـماليّة بعـد الحرب العالميّـة الثانية، ينطـوي على معنى التحقير، الذي يتّسـق مـع الهجمة الأيديولوجيّـة الإمبرياليّة على الاتحاد السـوفياتي[31]. لم تكـن دول نظام رأسـماليّة الدولـة، اشـتراكيّة إلـى هـذا الحـد، حيـن تقـاس علـى الصـورة الطوباويّـة التـي كانت فـي ذهن الاشـتراكيّين الغربيّين. هذا النمط من الفكر يرى أن البولشـفيك (الحزب الشـيوعي في الاتحاد السـوفياتي) كانـوا فـي عـام 1929 قـد سـحقوا ديمقراطيّـة العمـال، أو المضمـون الأصلـي لمجالـس العمـال المسـماة «السـوفيات». تُفهَـم الديمقراطيـة هنـا بالمعنـى الغربـي المجـرَّد للحريـات الفرديّـة (أي الديمقراطيّـة البرجوازيّـة)، وليس بالمعنى المسـتند إلـى الحريّات المدنيّة المكتسـبة بفضل انتصـارات الطبقات العاملة علـى الإمبرياليّـة؛ الحريـة هـي تحـرُّر الطبقـة العاملـة مـن العَـوَز أولاً. إن تعزيـز الخطـوط الدفاعيّـة فـي ظـروف الحرب، يقتضـي تطبيق الحريّة الاجتماعيّـة أو الطبقيّـة، لا الحريّة الفرديّة المجـرَّدة غير الموجودة

---

(30) Petras, «State Capitalism and the Third World».

(31) Peter Binns, «State Capitalism, Marxism and the Modern World,» Education for Socialists, no. 1 (1986); Peter Binns and Duncan Hallas, «The Soviet Union: State Capitalist or Socialist?,» Marxist Internet Archive (1976), <http://www.marxists.org/archive/hallas/works/1976/09/su2.htm> (viewed 2 July 2014), and Tony Cliff, State Capitalism in Russia (London: Pluto Press, [1955] 1974).

أصلاً[32]. وأفضل ما يعبَّر به عن الإنسانويّة الاشتراكيّة، هو بمفهوم الدكتاتوريّة الطبقيّة، لا بمفهوم الحريّة الفرديّة[33]. والمنطق الهلامي يفترض أيضاً في استدارة فرضية للأحداث، أن العمال أنفسهم، لو ظلّوا في السلطة ودعّموا النظام السوفياتي، لكان أمكن تذليل الكثير من المشكلات، على الرغم من المستوى المنخفض من تطوير القوى المنتجة؛ هذا إسقاط من مقولة الماركسيات الغربية لكن لا حاجة بنا إلى الجدل بالافتراض المعاكس للأحداث؛ لكن حين يُعتَمَد الترابط في مقابل التجزيء، فإن الارتكاز في الاتحاد السوفياتي على أشكال صارمة من الحكم، يتطابق مع تراجع القوى الاشتراكيّة، مثلما تحوّلت الديمقراطيّة الاجتماعيّة الغربيّة إلى فاشيّة اجتماعيّة، وهذا تعبير عمّمه براودر[34]. لكن حين نُسقِط الترابط، في شكل تقييمٍ للّحظة التاريخيّة وفي ميزان القوى الموازنة دولياً والمعادية للاتحاد السوفياتي - بما في ذلك الثروة الإمبرياليّة التي تشتري ضمائر طبقتها العاملة، بينما يبقى معظم البشريّة تحت الاستعمار - فسيكون هذا بمنزلة عِلمٍ انتقائي خبيث. كان هذا على الدوام الشغل الشاغل للسواد الأعظم في الماركسية الغربية.

كان الاتحاد السوفياتي معزولاً في وسط عالم رأسمالي معادٍ. ولم يمتلك الوسائل والقدرات لبناء اقتصاد عصري فوري، يستطيع أن يسند أمنه[35]. كان التحديث الصناعي ينصرف إلى الدفاع الذاتي أكثر من انصرافه إلى طبقة عاملة متحوّلة اجتماعياً (بروليتاريا) أكثر تعرُّضاً للتحوّل بحسب القيم الاشتراكيّة من مالكي الأرض الريفيّين. لكن طبقة «مير» التي سبقت العصر السوفياتي (وهي طبقة عمال الفلاحة الجماعيّة غير المالكة للأرض) كانت، في المقابل، مسيطرة في وجه طبقة القلّة المسمّاة «كولاك» (الفلاحون مالكو الأرض)[36]. كان الانتقال إلى اقتصاد حديث (أي بناء أمن وطني) يتطلّب تحويلاً صناعياً ضخماً. في البدء، كانت القيادة السوفياتيّة تؤمن بأن إنجاز البناء الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي سيحتاج إلى انتشار الثورة البروليتاريّة في التكوينات الرأسماليّة الأكثر تقدّماً في

---

(32) الإنسان المجرد ذلك المختزل في تاريخه ومجتمعه لا وجود له إلا في الزمن الحاضر، والحاضر أنتولوجياً غير متوافر. أي أنه ليس موجوداً. الإنسان كائن اجتماعي منتج اجتماعياً وموسّط للعلاقات الاجتماعية.

(33) Louis Althusser, «Part Seven: Marxism and Humanism,» marxists.org (June 1964), <https://www.marxists.org/reference/archive/althusser/1964/marxism-humanism.htm>.

(34) Earl Browder, The Meaning of Social-Fascism (New York: Workers Library Publishers, 1933).

(35) في نظرة بنيوية لتاريخ الاتحاد السوفياتي وهزيمته، يمكن استقراء الهزيمة في الدمار الذي حل به خلال الحرب الكبرى الثانية. لم يكن هتلر المنهزم، فهو مثّل نصر الشرعية الغربية التي تحكم العالم اليوم.

(36) History of the Communist Party of the Soviet Union (CPSU) (New York: International Publishers, 1939).

أوروبا الغربيّة (ولا سيّما ألمانيا)، وأن هذه الثورة ستمدّ روسيا في ما بعد بما تحتاج إليه من شروط تطوير دولة عمال اشتراكيّة. وعلى مدى عدة سنوات، بعد ثورة تشرين الأول/أكتوبر 1917 كانت اللغة السائدة في الكومنترن (الشيوعيّة الدوليّة) هي الألمانيّة، على أمل أن تصبح ألمانيا صاحبة الثورة الاشتراكية التالية. لكن إخماد التحوّل الاشتراكي في غرب أوروبا، بفعل الفاشية الاجتماعيّة (الديمقراطيّة الاجتماعيّة) وتَبَرعُم الفاشيّة، أجبرا الاتحاد السوفياتي على الانكفاء إلى العمل لبناء الاشتراكيّة في بلد واحد. والصدع الحقيقي الذي حدث في داخل الحركة الاشتراكيّة الدولية ليس هو الصدع بين أنصار الثورة المستمرّة وبين الستالينيّة، فالتيار الأول كان هزيلاً بالطاقة التسليحيّة والتنظيميّة، وغير ذي شأن عالميّاً. وعلى الصعيد الأيديولوجي، كانت الماركسيّة الغربيّة تعزف المعزوفة نفسها المعادية للسوفيات، التي كانت تعزفها الديمقراطيّة البرجوازيّة. ومن وراء هذه البروباغندا كانت تختبئ نزعة المركزية الأوروبية الشوفينية في تقييم الحياة البشريّة، التي كانت تجرجر أذيال المعايير الأخلاقية غير الخاضعة للنقاش، التي ترى أن الرأسمالية هي التقدم التاريخي، على الرغم من أعمال الإبادة الجماعيّة الكثيرة التي ارتكبتها في المستعمرات؛ فحياة فرد غربي أثمن من حياة كثير من الأفارقة أو الآسيويّين. ونظريّة القيمة لا تنحصر فقط في فائض المال المستمد من ساعات كد العمّال، بل هي تشمل على الأخص، الحياة البشرية الحقيقيّة، من العالم الثالث، المنتزَعَة بالعنف من أجل إنتاج السلعة، منذ ولادة إنتاج هذه السلعة أي تلك الحيوات المستهلكة في الزمن الاجتماعي الذي يتحكم رأس المال فيه. والانشقاق الحقيقي في الحركات الاشتراكيّة هو الانحراف السوفياتي عن الصين (أوائل الستينيّات)، الذي أضعف حركات التحرير الوطني، وسمح للاستعمار بأن يموضع نفسه جيوستراتيجياً، بالتصالح في ما بين أحلاف الطبقات البرجوازيّة، فأسهم في إضعاف عمليّة بناء اندفاعة القوة لدى كثير من الشعوب في العالم الثالث.

إن عمليات التحول الاجتماعي الواسعة في الأرض الزراعيّة والموارد الاجتماعيّة، التي حدثت في زمن النظم الاشتراكيّة العربيّة، تشبه في الواقع النموذج السوفياتي. غير أن النظم الاشتراكيّة العربيّة لم تستأصل الطبقة البرجوازيّة القديمة، مثلما جرى في النموذجين السوفياتي والصيني. ففي خططها الخمسيّة، لم تكن الأسعار الصناعيّة البينيّة المدخلة في الإنتاج تقوم بالضبط على أساس التكلفة (كما في التسعير الاشتراكي في النظام السوفياتي)، وفي هذه الخطط كان للقطاع الخاص يد في سلسلة الإنتاج، وكان متاحاً رفع السعر [عن مستوى التكلفة] على النحو الذي يحقق أرباحاً، لكن مع سقفٍ للحد

الأقصى. كانت حدود أسعار السلع التي ينتجها القطاع الخاص، تنمّ عن عمق وقوة علاقة هذا القطاع في الاقتصاد المحوَّل اجتماعياً، أو الممتلك من جانب القطاع العام. حتى عام 1980، كانت سقوف السعر هذه تزيد قليلاً فقط على سعر الإنتاج، ووضعت حدوداً لتوسُّع القطاع الخاص. وفي عصر النيوليبراليّة، أزيلت سقوف الأسعار تدرُّجاً، إلا في العراق، الذي كان في حرب، وكان عليه أن يقنّن الغذاء والسلع الأخرى. وكما سيتبيّن في الفصل الثالث، حين حرّر الرئيس السوري بشار الأسد الأسعار، وأزال سقوف الأسعار، سيطر القطاع الخاص تماماً على الاقتصاد السوري بدءاً من عام 2007. وبدأ السادات عمليّة التحويل الليبرالي منذ عام 1980، وكانت عواقب النمو النيوليبرالي كارثة اجتماعيّة، كما سيتبيّن في الفصل الثاني.

إلا أن مفهوم رأسماليّة الدولة في ذاته، يمكن أن يكون تبسيطياً أو نوعاً من مفهوم القياس الموحَّد لكل الأجسام؛ فالاحتمال بعيد أن تتمكن أي دولة من النجاة من نظام رأس المال تماماً في العلاقة الاجتماعيّة، حين تمر في حالة انتقال إلى خارج هذا النظام. فمع أن القضاء على رأس المال، كعلاقة اجتماعيّة، في ظل امتلاك الدولة الموارد الوطنيّة، هو أمر ممكن (فقط حين يكون في سياق التحوّلات البنيويّة في التاريخ)، فليس مرجّحاً أن يحدث هذا على عجل، وفي بلد نامٍ واحد فقط، ولا سيّما إذا كان هذا البلد يتعرّض لعدوان إمبريالي. وهذا أمر يصح حتى إذا كانت الحريات المدنيّة متاحة ومشاركة الطبقة العاملة في المسيرة السياسيّة متحرّرة من هيمنة الدولة نظراً إلى الاختلال في موازين القوى. لقد سعت الهجمات الإمبرياليّة إلى القضاء على النماذج الاشتراكيّة الناجحة، وقد يستلزم عدم التكافؤ المتجذّر في الرأسماليّة حساباً لإعادة التوزيع، يستمر فيه إنتاج فائض القيمة، وتوزيعه غير المتساوي في مراحل التحوّل الاجتماعي الأولى. إن الدفعات المتساوية بين مختلف القطاعات، أو التصنيع السريع الوتيرة، قد ينطويان على توزيع مشوَّه لفائض القيمة، حتى في أجواء ديمقراطية عماليّة أصيلة. وتحقيق الأمان عند بداية نشوء النظام الاشتراكي، وتسوية التطوّر غير المتساوي وسوء التوزيع، يمكن أيضاً أن تستتبع استغلالاً، وحكماً صارماً، وتكرار مشاهد القمع الجديرة بمعاملة رأس المال للعمالة[37]. ويمكن أن

(37) ديمقراطية العمال، في ذاتها، هي تحقيق الطبقة العاملة في دولة تتطوّر في ظروف صراع يحدّ من جموح إعمال قانون القيمة وتَوَسُّطه الأشد عنفاً، أي الهجوم الإمبريالي. حين تسيطر طبقة عاملة واعية لذاتها، على الإنتاج، وإعادة توزيع فائض القيمة، وعلى مسارات إمدادها بالسلع الضروريّة، بما في ذلك بث المعلومات والمهارات نحو المناطق الأقل تطوّراً، فإن هذا يصبح جزءاً من العمليّة الثوريّة، التي هي أيضاً فعل دفاع أيديولوجي عن النفس وعن الذات الطبقية.

تظهـر أعـراض هـذه الاشـتراكيّة المبكرة، وخصوصـاً في تشـكيلات صغيرة ناميـة، غرضهـا أن تدعم الأمان وأن تُصنِّـع فـي الوقـت نفسـه. والوضـع المثالـي الـذي يكـون فيـه وعـي الطبقـة العاملـة مؤسّسـاً على المِلكيّـة العامّـة، ويكـون المجتمـع مسـتبطِناً لهـذا الوعـي، بوصفـه مسـؤولية اجتماعيّـة كاملـة، هو أمر محتمَـل تاريخيـاً[38] يتوقـف علـى عـدد مـن القيـم الثابتـة، أقلّهـا هـو مسـتوى تقـدّم القـوى الإنتاجيّـة وجـدوى توزيـع الأمـلاك الموَجَّـه اجتماعيـاً مـن خـلال التأميـم، لكـن أكثرهـا حسـماً هـو إحـداث قفزة حضاريـة (أي تحـوّل في أسـاس إعـادة إنتـاج المعرفة، على نحـو يدعم الحيـاة من خلال تنظيم الإنسـان والطبيعـة فـي تناغـم موحَّـد)[39]. مـن هنـا، فـإن مسـارعة رأس المـال، بوصفـه علاقـة اجتماعيّـة، إلـى تفكيـك نفسـه حالمـا تتملّـك الدولـة وسـائل الإنتـاج كمـا يتوخـى ماركسـيو الغـرب، هـي افتـراض غيـر منطقـي، ولاتاريخـي حتـى في إطـار ديمقراطيّةِ مشـاركةِ الطبقـة العاملـة. فتفكيك رأس المـال هو عمل يتـولّاه العمـال وحلفاؤهـم الطبقيـون، بتأكيـد الحاجـة الإنسـانيّة الجماعيّـة، وبتوزيـع السـلع والخدمات (توزيـع وقـت العمـل الاجتماعـي والمـوارد الإنتاجيّة) وفقـاً لهـذه الضـرورة. ولا يعني هذا أنه يسـتحيل إحـداث تحـوّلات تاريخيّـة، لأن فكـرة الاسـتحالة فـي ذاتهـا هـي وجـه مـن الفكـرة لا علاقـة لـه بالفاعل الاجتماعـي فـي السـياق التاريخـي، الـذي يكـون فيـه التغييـر حالـةَ صيـرورةٍ، وإلّا: إلى أيـن يمضي علم الاجتماع؟

فـوق هـذا، ليسـت تقاليـد القمـع ورمـوزه ثابتـة، بـل إنهـا تتقولـب تاريخيـاً، وتعمـل، جنبـاً إلـى جنـب، لإحبـاط تقـدم التحـوُّل الاجتماعـي. وقـوة العـادة العنيـدة «عنـد الملاييـن وعشـرات الملاييـن، هـي قـوة هائلـة جـداً»، وهـي أعصـى ألـف مـرة علـى أن تُهـزَم، مـن البرجوازيّـة الكبيـرة المركزيّـة، لأن ملاييـن صغـار الملّاكيـن ينتجـون، مـن خـلال أنشـطتهم المعتـادة، اليوميّـة، غيـر المتوقَّعـة، المحيِّـرة، والمحبِطـة، النتائـج نفسـها التـي تحتـاج إليهـا البرجوازيّـة، والتـي تميـل فـي ظـل خيـارات الفاعـل التاريخـي الأقـوى إلـى إعـادة هـذه البرجوازيـة[40]. بعـد نصـف قـرن تقريبـاً، أصبـح اسـتبطان الحيـاة اليوميّـة الرأسـماليّة بوصفهـا «أيديولوجيـا متجسّـدة»، علـى حـد تعبيـر

(38) العمل الجماعي والتضامني نفسه، الذي يمكن أن يحقق هذا، هو المؤسس للوعي عند الطبقة العاملة - وهو يتكوّن من خلال العمل، ويُفسد دورة القيمة بتأكيد مباشر للحاجات البشرية الجماعيّة. انظر: Rosa Luxembourg, The Accumulation of Capital (1913), <http://www.marxists.org/archivemarxworks/1867-c1/ch30.htm> (viewed 5 July 2012).

(39) Arthur K. Davis, Farewell to Earth: The Selected Writings of Arthur K. Davis (Vermont: Adamant Press, 1993) .

(40) Vladimir Lenin, Left-Wing Communism: An Infantile Disorder, translated by J. Katzer (Moscow: Progress Publishers, [1920] 1964), <https://www.marxists.org/archive/lenin/works/1920/lwc/> (viewed 2 July 2014).

ديبـورد[41]، اسـتيعاباً للفَتَشِـيَّة البرجوازيّـة علـى أنها القناعـة الذاتيّـة المُدرَكَة عقليـاً. والصعوبة هي في أن الأيديولوجيـا البرجوازيّـة لـم تغـرس فقـط صورهـا، وأفكارهـا، ورموزهـا الخاصـة، كأنهـا مـن صنـع الطبقـات العاملـة نفسـها، بـل إنهـا تقدّمـت بالفرضيّـة أيضـاً، وبطريقـة التفكيـر، وبمعاييـر القِيَـم التـي ينبغـي التفكيـر بواسـطتها. لقـد سـيطر التفكيـر علـى نمـط معيّـن، ولم يخـلُ الأمر مـن اسـتعمال عبارة «تغييـر النمـوذج» حين لـم يكن ثمة شـيء يتغيّر، مـا دامت الطبقـة التي في السـلطة باقيـة. ثمة كثير ينبغـي تغييـره، إذا أردنـا أن نتّبـع نصيحـة ماركـس مـن أجـل «تغييـر العالـم»، ولا سـيّما، حيـن صـارت طريقـة العِلـم البرجوازيّـة هـي العِلم الـذي لا غبار عليـه. لذا كمـا ذكرت سـابقاً، الثورة هـي انقلاب في المفاهيم والنضال النظري هو عصب النضال ضد الإمبريالية.

للأسـباب المذكـورة، تنطبـق عبـارة «رأسـماليّة الدولـة» علـى كل دولـة تحـت النظـام الرأسـمالي، وكذلـك كل دولـة فـي مرحلـة التحـوُّل إلـى الاشـتراكيّة؛ مـن هنـا، فـإن معناهـا يُفهَـم فقـط ضمـن بنية معيّنـة، فـي خطـاب ما. لأجل أغـراض هـذا الفصل، الطبقـة التي تملـك وسـائل الإنتاج من خـلال الدولة والتي تتولّى مسؤولية التنمية في مجموعة البلاد الخاضعة، سيشار إليها بعبارة «برجوازيّة الدولة».

إن مسـيرة التحـول الاجتماعـي في حـد ذاتها، هي مضـادة لمنظومـة رأس المال، وهـي عمليّة رفضٍ للـذات بالنسـبة إلـى رأس المـال. والعلاقـات الاجتماعيّـة التـي تُبقـي رأس المـال موحَّـداً كحالـة وجـود اسـتغلالي، تبـدأ فـي التناتـش فـي مـا بينهـا، حالمـا يأخـذ التحـول الاجتماعـي الوطنـي فـي تجسـير طموحـات الطبقـة العاملـة الأمميّـة؛ وإلا فـإن رأس المـال يظـل يسـتغل طبقـة عاملـة ضد طبقـة عاملة أخـرى. فـي المـدى الأقـرب، يمكـن للتحـول الاجتماعـي أن يَهـذّب رأس المـال، لكنـه لا يلغيـه. وتعلّمنـا التجربـة التاريخيّـة أن تأميـم الموجودات، بالتضافـر مع ديمقراطيّـة مركزيّة للطبقة العاملـة، هما خطوة ضروريّـة مـن أجـل نمـو الاشـتراكيّة فـي وسـط بيئـة دوليـة معاديـة. لكـن، فـي داخـل طبقـة البلـدان العربيّـة الاشـتراكية التـي نحـن فـي صددهـا، كانـت التحـولات الاجتماعيـة، بمـا فـي ذلـك تأميـم وسـائل الإنتـاج، غير كاملـة، وتحقيق الطبقـة العاملة في المسـار السياسـي، وتحويلهـا الديمقراطي، كان جزئيـاً. والاشـتراكيّة العربيّـة كانـت، فـي النظـرة الاسـترجاعيّة، رأسـماليّة مـع وقـف التنفيـذ، بدعـم السـوفيات، وكذلـك لأنهـا لم تشـد كفاية آصـرة الجبهة الوطنيّـة في الصـراع المعـادي للإمبرياليّة كانـت اشـتراكية بمـدى تبنيهـا أو عـدم تبنيهـا كحـرب الشـعب. ويبـدو فـي النظـرة الحاضـرة الآن،

(41) Guy Debord, The Society of the Spectacle (New York: Zone Books, 1994 [1967]).

أن الاشـتراكيّة العربيـة كانـت، منـذ ولادتهـا، في طـور سُـبات؛ لقد هُزِمَـت أيديولوجيـا الاشـتراكيّة، وفي النتيجـة لـم يصبـح أداؤهـا الاجتماعـي الأكثـر ديناميّـة موضـعَ سـؤال (ونـادراً مـا نوقِـش أمـره)، لأن الأيديولوجيـا النيوليبراليّـة المنتصرة تقلـب وقائع الماضي والحاضـر. ومع ذلك، كانت الاشـتراكيّة العربيّة مثـالاً أحـدث الإجـراءات الضروريّـة التي كان مـن شـأنها أن تقَـوِّم الكثير من أوضـاع كارثة سـوء التوزيع والتخلّف الموروثة من الحكم الاستعماري.

لقـد اتخـذت بلـدان النظـم الاشـتراكيّة الناميـة، بمـا فيهـا النظـم الاشـتراكيّة العربيّة، ثـلاث خطوات حيويّـة، لتمتيـن أوضاعهـا فـي مرحلـة مـا بعـد حصولهـا علـى الاسـتقلال. الخطـوة الأولـى هـي احتجـاز السياسـة وجعلهـا من اختصـاص الدولـة وحدها، وإشـرافها على المـوارد الطبيعيّـة، لتسـخير الفائض في إعـادة نشـره علـى مشـاريع التنمية الوطنيـة[42]. والخطـوة الثانيـة هي الإصـلاح الزراعي، الـذي قلّص في الوقت نفسـه السـلطة السياسـيّة لدى طبقـة ملّاكـي الأرض التقليديّين. أما الخطـوة الثالثة فهـي التأميم الاقتصـادي للمؤسسـات الماليـة والصناعيّة الكبـرى. وفي العموم، دعمـت هذه النظم اسـتراتيجيّة إحلال بدائـل الـواردات، وراقبت حسـابات رأس المال، واسـتثمرت، علـى نحو مدهـش، في الصناعـة، والصناعة الثقيلـة، والبنيـة التحتيّـة. واعتُمِـد مشـروع تحديـث وطنـي، بتطويـر القـدرة الصناعيّـة، بمـا فـي ذلـك تحديـث أسـاليب الزراعـة. يشـهد علـى مـا سـبق، العـودة السـريعة للطاقـة الكهربائيـة وإعـادة البنـاء الجزئيـة للبنيـة التحتيّة فـي العراق، بواسـطة مهارات هندسـيّة عراقيّة محليّـة - وإنجاز هـذا على الرغم مـن وطـأة الحصـار بعد حـرب الخليج عـام 1991 - وهـي أمور تسـاق إثباتاً للتكافـل بين إنتـاج المعرفة الذي تقوده الدولة، وتطبيقها في الصناعة وفي تطوير ثقافة الصناعة الوطنية.

لقـد أصبحـت الدولـة الاشـتراكيّة العربيّة المالـك الأول لوسـائل الإنتاج والمـوزِّع للإنتـاج الاجتماعي. وكمـا سـبق أن أشـرنا، فـي الدولـة الاشـتراكيّة العربيّـة لـم يحـل القطـاع العـام بالكامـل محـل القطـاع الخـاص. فهـذا الأخيـر اسـتوعب حصـة صغيـرة مـن اليـد العاملـة فـي الخدمـات والأنشـطة التقليديّـة. كانـت ملكيـة الدولـة موجـودة جنباً إلـى جنب مع هـذا القطـاع الخـاص المقيَّد، لكـن مع إعـادة النظر إلـى الـوراء، سـيتم إعادة فتـح الطريـق أمام القطـاع الخاص للتوسـع بعدمـا تحولـت الطبقـة البرجوازية الحكومية في السلطة إلى برجوازية كومبرادورية كاملة.

---

(42) Petras, «State Capitalism and the Third World,» and Samir Amin, «The Arab Nation: Some Conclusions and Problems,» MERIP Reports, vol. 68 (1978), pp. 3-14.

كان التخطيط الاقتصادي والتدخل الحكومي لتحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي، وبخاصة في القطاع الزراعي، هما الوسيلة التي يجب من خلالها التغلب على أحد القيود الملزمة للتخلف - وهو التمويل الضروري من أجل تحريك الموارد الوطنية[43]. ومع نسبة متدنية من الاستيراد، مقابلة بالناتج المحلي الإجمالي، والشروط الميسّرة لخدمة الدين، تحرّكت العملة الوطنيّة من دون ضغوط السوق الماليّة الدوليّة. وكان الحساب الجاري الحقيقي والتوازنات الرأسماليّة موجّهة لتناسب سياسة التصنيع. أُدخلت عدة معدلات للفائدة وأسعار الصرف في اللعبة لتخفيف تأثير نقص النقد الأجنبي في إصدار العملة الوطنية.

كان ذلك حين كانت فكرة السوق الحرة تتراجع بسبب الركود الاقتصادي الكبير في سنة 1929 وأمام صعود الاشتراكيّة وحركات التحرُّر الوطني حول العالم. وكان تهديد «الاشتراكية» السوفياتيّة بوصفها نموذجاً بديلاً للمجتمع، قد ساعد على تمهيد الساحة لهذا التحوّل الأيديولوجي، في اتجاه الاشتراكية في كل مكان تقريباً. وكانت مِلكيّة الدولة وتدخلها الواسع مسوّغاً على أساس عدم ملاءمة آليات السوق وعدم جدواها، والحاجة إلى إشراف اجتماعي على استراتيجيّة الاستثمار، وإعادة توزيعٍ للدخل أكثر عدالة[44]. لكن كل هذا آل إلى التغير، تحت ثقل النيوليبرالية الصاعدة وعدد من الهزائم العربيّة التي انتهت باحتلال العراق، ونهوض «النزعة النقديّة» (Monetarism)[*]، وتَعَمُّق أزمة الأيديولوجيا الاشتراكية إلى حدود الكارثة لدى انهيار الاتحاد السوفياتي. ومنذ عام 1980 تقريباً وما بعده، طغت النيوليبرالية الأمريكيّة - السعوديّة على المرحلة السوفياتيّة - الناصريّة في التاريخ العربي، فبدلاً في إشراف اجتماعي على نوعية وتسعير مدخلات الإنتاج من أجل إعادة إنتاج المجتمع، طُمِسَت وغيِّبت المدخلات البيئية والبشرية في الإنتاج، وهو ما مهّد لربحية عالية على حساب المجتمع.

ثانياً: طبقة برجوازيّة الدولة

مارست طبقة برجوازيّة الدولة، المؤلَّفة من العسكر والشريحة الموسَّطة، إشرافاً بيروقراطياً على الدولة والاقتصاد بوساطة نظام الحزب الحاكم، الذي كانت الكلمة

(43) بناء القدرات الإنتاجية الزراعية يوفر السلع الضرورية بكلفة أقل مما يخفض فاتورة الأجور، ومن ثم تتوافر للدولة موارد مالية أكثر للاستثمار في الصناعة.

(44) Michał Kalecki, Essays on Developing Economies (Hassocks: Harvester Press, 1976).

(*) سياسة التحكم في عرض النقود لتثبيت استقرار الاقتصاد (المترجم).

الأخيـرة فيـه للعسـكر. تتكوّن طبقـة برجوازيّـة الدولة بنيوياً مـن زعماء الحـزب: الرتب العليـا في القوى العسـكريّة، والمسـتويات العليا فـي بيرقراطيّة الدولـة، والمهنيّون مـن الطبقات الوسـطى الذين يقودون منظمـات مجتمـع مدنـي مختلفـة نصيرة للنظـام، مثـل النقابـات والجمعيـات المناديـة بحقـوق المرأة. لكـن الأقـوال المعهـودة في الأبحاث عـن الطبقات فـي الوطن العربـي، تعتمد مقاربة أضيق في تفسـير طبيعـة الحُكـم المطلـق فـي الأنظمـة العربيّـة، بنسـبتها إلـى «العقليّـة الثقافيّـة» عنـد العـرب. إن هذا النمـوذج الثقافـي، الذي هو شـكل خفـيّ للتمييز العنصـري الملازم للممارسـة الإمبرياليّـة، يفترض وجود سـمات اسـتبدادية لا تتبـدّل مـن صلـب الثقافـة العربيّـة. فـي أثنـاء محاضـرة عنوانها «دور المعاهـد الاقتصاديـة فـي تنظيـم الحيـاة الاقتصاديـة للشـرق الأوسـط فـي العصـر الحديـث ومـا قبلـه»[45]، كان متكلّمـان يجريـان مراجعـة، كلٌ على حدة، لـ1500 سـنة في التاريـخ، ليُثبتا أن العالم الغربـي يبدو أكثر اسـتقراراً وأكثـر ديمقراطيّـة مـن الوطـن العربـي خـلال القرون الخمسـة عشـر الماضيـة، قياسـاً إما على الوقـت الـذي يمضيـه الحاكـم فـي الحكـم، وإما علـى عـدد المجالـس المنتخبـة[46]. كيـف يمكـن تخلّفاً مـن نمـط عربي منسـوباً إلى قيـم ثقافيّة لا تتبـدّل وتعـود كل هذه القرون إلـى الوراء ألا يسـتدعي إلى الواقـع العملـي نوعـاً مـن الوصمـة البصريّـة التي يمكـن العربـي أن يوصَـم بهـا؟ ولا يملك المـرء إلا أن يذكّـر القـارئ - ولـو أن هـذا الآن قد يكـون مبالَغاً فـي تأكيده - بـأن كتاب رفاييـل باتاي **العقـل العربي** هـو المخطوطـة المفضّلـة فـي تكويـن فهـم موظفـي وزارة الخارجيّـة الأمريكيّـة للوطـن العربـي، وهـو بالطبـع خلاصـة الموقـف الثقافي الشـبيه بالعنصري مـن الصعب النقاش مـع من يرون الأمـور على هذا النحـو الحـدِّي لكن من السـهل أن نـدرك أن مجتمعـاً غربياً يقبل بهـذه التصانيف هـو مجتمع لا يحكمه مستبدٌ واحد، إنما تطور إلى حدٍ استُنسِخ فيه الاستبداد كي يتحكم في عقول معظم المجتمع.

لكــن فــي التعريفــات التاريخيّــة المتماســكة للطبقــات الاجتماعيّــة، الوطــن العربــي يُبــدي خصوصيّــة بــارزة، ليــس مــن حيــث العلاقــة بالمِلكيّــة فقــط بــل مــن حيــث أشــكالها التنظيميّــة ونزعاتهــا الأيديولوجيّــة أيضــاً، ولا ســيّما فــي العلاقــة بالإمبرياليّــة الماليّــة المعاصــرة. والخصوصيّــة فــي الوطــن العربــي هــي الدولــة المســتقلّة حديثــاً، التــي تعرّضــت للهجمــة الإمبرياليّــة حالمــا أعلنــت اســتقلالها. هــذا التناقــض (الــذي أفضــى إلــى هزيمــة القــوى القوميّــة)

(45) Center for Middle Eastern Studies, Harvard University, «The Role of Economic Institutions in the Organization of Middle Eastern Economic Life in the Modern and Pre-Modern Periods,» (CMES Conference, Harvard, March 2011).

(46) Ibid.

والـذي مـن حوله تقمّصـت شـخصيّةُ البرجوازيّـة الوطنيّة شـخصيّةً معاكسـةً - فأصبحت معاديـة للطبقة الاجتماعيـة الوطنيـة - هو حالـة الصيـرورة التي تظهر لـدى القـراءة الخاطفـة للتاريخ العربـي الحديث. فالولايـات المتحـدة تتحـوّل مـن كونها الشـرّ الأعظـم، وتصبح المثـال الموحـي. إن التقاطع الـذي تواجه عنـده طبقـاتُ الأطـراف الوطنيّـة الإمبرياليـةَ، وهي طبقات يعـاد تعريفها إلـى حد بعيد مـن خلال هذه العلاقـة، يسـتخدم العمـل الدبلوماسـي مـن أجـل تجميـل الاستسـلام، علـى أنـه سـلام وازدهار فـي إطار أسـواق حـرّة. ذكـرت ليندا مطـر فـي عملهـا الميداني، أنهـا حيـن سـألت أحـد النيوليبراليين السـوريين، لمـاذا ألغت سـورية إجـراءات الحماية في وجه الاسـتيراد تمهيـداً للدخول فـي منظمة التجـارة العالميّة (WTO)[47]، فـي الوقـت الـذي تمـارس الولايـات المتحـدة ضدهـا حـق النقـض لمنعهـا من الدخـول إلى المنظمـة، أجـاب أن سـورية تنحـرف اقتصاديـاً نحـو اليميـن بحيـث يمكنهـا لاحقـاً التحـرك سياسـياً إلى اليميـن، الأمـر الـذي يدل علـى دور الكومبـرادور فـي نخر صلابـة الدولة فـي وجـه الهجمـة الإمبريالية، وتكشـف التفاصيل التي تنشـرها ويكيليكس بدورها، في شـأن المعلومـات التي تتلقاهـا وزارة الخارجيّة الأمريكيّـة مـن الوطن العربـي عن المعارضـة، معلومـات عن العلاقـات العضويّة بيـن الدوائـر المختلفة فـي الطبقـات الاجتماعيّـة الرأسـمالية. وفي أي حـال، الأمر الـذي سيُحدّد الموقف الطبقي لـدى جماعة وطنيّـة فـي مقابـل جماعة أخـرى، والمصلحة الوطنية في السـياق العربي بعـد الحقبة الاسـتعماريّة، هو الموقـف مـن الإمبرياليّـة. فالموقف السياسـي لـدى الطبقـات الاجتماعيّـة، «مـع الإمبرياليّـة أو ضدها»، هـو اللحظـة الفاصلـة - أكثر من النزعـة النقابيّـة الضيّقة أو التـزام التصنيـع الوطني - التي ترسـم ملامح موقفهـا السياسـي. ولما كانـت الطبقة الوطنيّـة الحاكمة تتعـرّض باسـتمرار للهجوم، فإنهـا لا تحكم فقط بموجـب علاقتهـا بطبقتهـا العاملة؛ بل إنهـا تحكم أيضاً بموجـب علاقتهـا بالإمبرياليّة، وميـزان القوى مع الأخيرة يبقى المُحدد لميزان التطور.

هــذه الشــريحة الموسَّــطة، هــي قطــاع متميّــز مــن الطبقــة العاملــة، توفّــر أفــراداً للطبقــة الحاكمــة. إنهــا تُعــدّ قــوة مســاعدة فــي حكــم المجتمــع. كان اســتقرار كيــان سياســي عربــي مــا بعــد الحصــول علــى الاســتقلال، يعتمــد جزئيــاً علــى جــدوى هــذه الشــريحة. ويــرى بتــراس أن الشــريحة الموسَّــطة، كطبقــة - شــريحة اجتماعيّــة مســتقلّة ومدركــة - هــي متميّــزة عــن كلٍ مــن عمّــال الأجــر العــادي[48]، وعــن مُــلّاك الأراضــي التقليديّيــن - أي شــريحة متجــذّرة أفقيــاً وعموديــاً ضمــن شــريحة مأجــوري الدخــل المتوســط، ولهــا جــدول أعمالهــا السياســي

(47) Linda Matar, The Political Economy of Investment in Syria (London: Palgrave Macmillan, 2016).

(48) Petras, «State Capitalism and the Third World».

والاقتصادي الخاص بها، ويمتد ترويجها لعلاقات السوق والتنمية الرأسمالية تحت غطاء مشروع توسُّع الدولة وظلها. يساير نموذج بتراس عن كثب كِفاف الطبقة العربيّة الاشتراكيّة الحاكمة، وهي قد ضمت العسكر مع الطبقة الوسطى وأحكمت قبضتها على السلطة بإغراء القوميّة العربية والاشتراكية الشعبوية. لكن التزامها مع الطبقات العاملة الواسعة كان مهزوزاً بالنظر إلى مخزونها الصغير من الثروة، ومحاكاتها الحسودة للبرجوازيّة وفق النظرية الفيبلينية(*) أي أن الاستهلاك الترفي يعزز الاستدراك الاجتماعي، وهو ما يُعزز كذلك تصور الطرف الاجتماعي.

ساهم التحالف بين الشريحة الموسّطة والعسكر في حصول تآكل جزئي لبعض الطبقات التقليديّة (ملاّك الأراضي والبرجوازيّة التي استولدها الاستعمار) وتعزيز مكانة آخرين، مثل الشريحة التي نمت بفعل التعليم العام المجاني، ودعم الحاجات الأساسيّة، والإسكان والعناية الطبيّة[49]. تكوّنت هذه الشريحة الموسَّطة المتنامية من مهنيّين يعملون في أعمال تكنوقراطيّة وفي إدارة برامج الدولة الاجتماعيّة الواسعة. بعد الاستقلال مباشرة، انشلّت البرجوازيّة الوطنيّة سياسياً، إما لأن علاقاتها الوثيقة بالمستعمرين السابقين انقطعت، وإما لأن أزمة ما بعد الاستقلال كانت عميقة جداً، وصار في إمكان برجوازيّة الدولة أن تملأ الفراغ في قوة الطبقة وتعزيز سطوتها البيرقراطيّة من حول مؤسسات الدولة[50]. في علاقات الإنتاج الاجتماعيّة الجديدة هذه، لم تحتفظ برجوازيّة الدولة بعلاقتها بوسائل الإنتاج من خلال الدولة نفسها فقط، بل من خلال ترتيبات التوزيع أيضاً التي سرّعت وتيرة التراكم الرأسمالي. كان هذا هو البُعد المنظَّم من رأس المال في هذه الأنظمة: عمليّة سياسيّة تحمي رأس المال كعلاقة اجتماعيّة والنمو الرأسمالي الذي لا يمكن تجنُّبه لدى طبقة برجوازيّة الدولة. والغرض من تصليب الإشراف على سلطة الدولة هو تحصين ثروة هذه الطبقة الاجتماعيّة الجديدة المتنامية نفسها، وهي ثروة لا تُقاس بكمِ السلع فقط، إنما كذلك بترسيخ أيديولوجيتها وقوتها من خلال الدولة. لقد

(*) نسبة إلى ثورستين فيبلين صاحب نظرية الطبقة المُترفة والحسد الاستهلاكي الذي يهتك بالمجتمعات الرأسمالية.

(49) كان ثمة نمو مهم للتعليم في مصر؛ فزاد عدد التلاميذ في المرحلة الابتدائيّة من 1.4 مليون تلميذ عام 1952 إلى 3.5 مليون عام 1965، في حين زاد عدد طلاب الجامعات من 35,000 عام 1952 إلى 123,000 عام 1969. كذلك ارتفع كثيراً عدد طلاب المدارس التقنيّة العالية التي كانت توفر العاملين في الصناعة، من 1,320 عام 1952 إلى 34,000 عام 1969. انظر: Central Bureau of Statistics Egypt (CBSE), General Indicators, Cairo 1952-1970, pp. 200-204.

(50) Hussein, La Lutte de Classes en Égypt, 1945-1970, and Anouar Abdel-Malek, «The Crisis in Nasser's Egypt,» New Left Review, vol. 1, no. 45 (1967), pp. 67-82.

عـزز التوزيـع الأعـدلُ الطلـبَ، والنمـوَ، ورأسَ المـال المتراكـم. فـي المقابـل أصـدرت الدولـة القوانيـن بالتزامـن مـع وتيرة توسّـع الطبقـة الجديـدة. وفي الظـروف الأكثـر اسـتقراراً، كان يمكن الطبقـةَ العاملة ذات العلاقـة بطبقـة العسـكر المسـيطرة، أن تحتفـظ بتنظيمهـا، وصراعاتهـا التحرريـة وتجاربهـا، التـي ظلـت تؤثـر فـي تماسـك الشـعب العامـل ككل، ومـن ضمنـه الفلاحـون. أمـا فـي ظـروف الحـرب، فقـد تقلّصـت حقـوق العمّـال وحصصهـم للمحافظـة علـى دفـاع وطنـي أشـد صرامـة. وكانـت درجـة إعـادة التوزيـع بالمسـاواة، المتناسـبة مـع اعتبـارات السـلطة الداخليّـة (مطالـب الطبقـة العاملـة) والخارجيّـة (القـوة الإمبرياليّـة)، ترمـي إلـى حمايـة اسـتقرار النظـام. وفـي العصـر العربـي الاشـتراكي، كان الأمـن الوطنـي والأهـداف التنمويـة متداخلـة. والانشـطار الأول بيـن التنميـة والأمن حـدث حيـن وقّعت مصر اتفاقـات كامـب دايفيـد عـام 1978 وانتقلـت إلـى الفلـك الأمريكـي. وكمـا سـيأتي فـي الفصـل التالـي، أضعفـت هـذه الخطـوة ترتيبات الأمـن العربيّـة الضعيفة أصـلاً بسـبب التآمـر الخليجـي، وعرّضت أمان الطبقـة العاملـة للخطـر، وفتحت نافـذة جديدة للتدخـل الإمبريالي في كثيـر من بلـدان أفريقيا والوطن العربي.

في الأسـواق الرأسـمالية المنظَّمة على أسـاس القطاع الخاص، تتوسّـط في عمليّة التراكم الرأسـمالي مؤسسـاتٌ قانونيّـة وسياسـيّة مختلفـة، ينظمها أفرادٌ رأسـماليون يملكون أسـهماً أو صكوك مِلكيّة؛ وعلى العكـس، كان ينظّـم هـذه العمليّـة فـي البلـدان الاشـتراكيّة العربيّـة، ضبـاط فـي الدولـة أو مديـرون يوظفونهـم[51]. ومـع نمـو التناقضات الملازمـة للمجتمع الطبقي، نتيجـةً لتراجع إعادة التوزيع والخسـائر المتلاحقـة فـي الحـرب مـع الإمبرياليّة، حدث صـدام داخلـي بين طبقـة رأسـمالية الدولة التـي امتلكت مـوارد هـذه الدولـة، مـع طبقـة عاملـة تـزداد فـي تحولهـا الاجتماعـي. وقـد تعاظمـت وتيـرة التحـوّل البروليتـاري (مـع تحـوّل اليـد العاملـة اجتماعيـاً)، وفـي السـبعينيّات أخـذت حصّـة الفئـة الموتـورة من الدخـل الوطنـي تـزداد تدرُّجاً بوتائر أسـرع من دخل الشـريحة الواسـعة من الشـعب العامـل[52]. حدثت هـذه الظاهـرة أيضـاً فـي أماكـن أخـرى، إذ لاحـظ كاليسـكي، فـي خصـوص الحالـة العامـة لـدى النظـم الوسـيطة[53]، أن طلبـات العمـل مـن لـدن اليـد العاملـة الحضريّـة الناميـة أحدثـت ضغوطـاً علـى برجوازيّـة الدولـة، وفـي النتيجـة تعاظَـمَ قمـعُ المنظمـات التـي تمثّـل فقـراء الريـف والمـدن.

---

(51) عبد الملك، مشرف، **الجيش والحركة الوطنية: مصر، فيتنام، باكستان، إندونيسيا، اليابان، الصين، الكونغو.**

(52) Fahima Charafeddine, «Approche du Socialisme Arabe en Moyen Orient 1945-1970,» (Thèse de 3ème cycle: Philosophie, Paris 10, 1981).

(53) Kalecki, Essays on Developing Economies.

وبـدأت الفوالـق الطبقيـة فـي الـدول الاشـتراكيّة العربيّـة تـزداد وضوحـاً مـع الوقـت. وفـي السـنوات الأخيـرة مـن عمـر المشـروع الاشـتراكي العربـي، سـمح الحصـول علـى العمـلات الأجنبيّـة مـن دخـل النفـط لقطاعـات مـن المجتمـع بـأن تُظهِـر أمـارات الثـراء، أولاً فـي مصـر، ثـم فـي سـورية. أمـا العـراق فشـكل حالـة خاصـة، إذ كان انهماكـه فـي الصـراع مـع القـوى الخارجيّـة المتكالبـة عليـه، أشـد تأثيـراً مـن الانقسـامات الطبقيّـة. ففـي حكـم صـدّام حسـين، تعاملـت قـوة القانـون بسـرعة مـع تجـار أسـواق العملـة السـوداء. وبعـد الطفـرة الأولـى التـي رافقـت التنميـة التـي تقودهـا برجوازيّـة الدولـة، ظهـرت إجـراءات قمـع للطبقـة العاملـة، ولا سـيّما حيـن أخـذت حمايـة الصناعـة الوطنيّـة تنهـار، مـن جـراء البتـرودولارات المتسـرّبة خفيـةً إلـى السـوق السـوداء مـن دول النفـط. وتبودلـت الـدولارات والبترودينـار فـي السـوق السـوداء، فأتاحـت تعاظـم هـذا التسـرب للثـروة الوطنيـة، حيـن بـدأ المهندسـون العاملـون فـي أشـغالٍ مماثلـة فـي بلدهـم (العربـي الاشـتراكي) وفـي الخليـج، وهـي أشـغال كوفئـت بالبتروعمـلات الخارجيّـة، يكسـبون فـي بلادهـم ثـروة أكبـر بفعـل تحويلهـم أموالهـم مـن الخـارج إلـى داخـل البلـد، وتعاملهـم فـي تبـادل العمـلات الأجنبيّـة[54]. كانـت عمـلات البلـدان الاشـتراكيّة العربيّـة مسـعَّرة بسـعر ثابـت مرتفـع حيـال الـدولار (فـي أجـراءٍ للحمايـة) وكانـت الطبقـة المثريـة حديثـاً والطموحـة تدفـع فـي شـراء الـدولار أضعـاف سـعره الرسـمي (عمليـات اقتصـاد السـوق السـوداء) مُغرِقـةً الاقتصـاد بالعملـة الوطنيّـة، ومُنشِـئةً الضغـط لخفـض العملـة وتضخيـم الأسـعار الوطنيّـة. لـم تكـن الحمايـة التـي يوفّرهـا سـعر المبادلـة النقديّـة الرسـمي، قائمـة علـى أسـاس وضـع سـعر مبادلـةٍ يتسـاوى مـع القيمـة الحقيقيّـة، مـن حيـث قيمـة السـلع المماثلـة التـي تسـتطيع العملـة المحليّـة أن تشـتريها فـي البـلاد، مقابـل مـا يشـتريه الـدولار فـي الولايـات المتحـدة. ليـس المقصـود القـول إن هنـاك مسـتوى حقيقيـاً لسـعر الصـرف، لكـن سـعر الصـرف الرسـمي كان يمثـل موقفـاً تفاوضيـاً، يعيـد موازنـة اختـلال تـوازن القـوى مـع الاسـتعمار. وجزئيـاً، كانـت هـذه القـوة هـي التـي سـعى الاقتصـاد الوطنـي إلـى فرضهـا فـي التجـارة الدوليّـة. ومنـذ التحـوُّل، مـع اتفاقـات كامـب دايفيـد، أدّت ظـروف عـدم اليقيـن المرافقـة لعـدم اليقيـن السياسـي ولكـون المؤسسـات خاويـة مـن تمثيـل الطبقـة العاملـة، إلـى إعـلاء الاسـتفادة القصيـرة الأمـد مـن التجـارة علـى ربحيـة الصناعـة البعيـدة المـدى، وهـي تجـارة آنيـة خاليـة مـن التصنيـع صـارت الشـغل الشـاغل للمسـتثمرين فـي القطـاع الخـاص. الطبقـات الرأسـماليّة والتجاريـة ليسـت مترادفـة؛ فالطبقـة

(54) على عكس تدني شروط المقايضة السلعية التي تتدنى مع الزمن بشكل تدريجي، شروط المقايضة السعرية أكثر خطورة على البلدان النامية لأن سعر صرف الدولار يعكس موازين القوى المختل لمصلحة أمريكا.

التجاريّـة تسـيّر المـال، بـدلاً من تحويلـه إلى عناصـر ماديّة تُسـتخدَم لإنتـاج الثـروة[55]. وأسـلوب عملها هـو توزيـع السـلع، لا إنتاجها وخلـق قيمة جديـدة. والمكاسـب التـي تجنيها العمليّـة التجاريّـة هي في الواقـع نقـل للقيمـة، مـن أعضـاء فـي المجتمـع إلـى التجار من خـلال رفع الأسـعار ومـن ثم إلـى مجال الدولار الأكبر في السوق الدولية.

غيـر أن الموقـف المتهاون فـي النظام العربي الاشـتراكي حيال عمليـات تبادل العملات في السـوق السـوداء، دلَ علـى أن بعـض قطاعات العسـكر وبرجوازيّـة الدولة كانت مسـتفيدة من هذا النشـاط غير الشـرعي. وبسـبب هـذا التواطـؤ الخفـي، انهـارت جـدران نظام سـعر التبـادل المـزدوج (فـي الواقع هو نظـام سـعر متعـدّد، لكـن فلنقل إنـه مزدوج تسهيــلاً للصـورة) التـي كانت تحمـي الموجـودات الوطنيّة مـن أن تبـاع بأسـعار يقرّرها الإمبرياليّـون. كانت بنية سـعر الصرف المـزدوج قد اعتُمِدت لحماية السـلة الاسـتهلاكيّة الوطنيّـة مـن تقلـب العمـلات الأجنبيّـة ولإعـادة التـوازن إلـى الأسـعار المحـدّدة للمنتجات المتباينـة الجـودة، أو للمنتجـات المحليّـة، فـي مقابل السـلع المسـتورَدة. وإلـى جانب ضبط الاسـتيراد، ومـا دام الحصـول علـى الـدولار يكون عبـر الدولة فقـط، كانت أسـعار الصـرف المزدوجة مرتبطـة ببنية رسـوم جمركيّـة رَفعـت علـى نحـو غيـر متناسـب أسـعارَ السـلع المسـتورَدة، مـن أجـل حمايـة الأسـواق الوطنيّـة. كانت أسـعار الصـرف المزدوجـة تعالج بنية قوة غيـر متكافئة، باقيـة من أيام الاسـتعمار، حين كانـت القوة المسـتعمِرة تسـعّر العمـلات الوطنيّة بأسـعار متدنّية، لاسـتخلاص أكثر ما أمكـن من اقتصاد الـدول المحتلّـة، بعملـة المسـتعمِر الخاصـة. وتحمّلـت نقابـات العمّـال والقطاعـات الأقـل حظـوة مـن الطبقـة العاملـة أسـوأ نتائـج الهجمـة علـى العملـة، حيـن انحرفـت عُصبـة الشـريحة الموسّـطة صـوب اليميـن السياسـي، سـعياً للحصـول على البتـرودولار، وحين بـدأت التحالفـات الطبقيّة تتبـدّل. لكن لا بد مـن وقفـة تذكيـر هنـا؛ فانحـراف الشـريحة الموسّـطة والعسـكر الحاكمين إلـى اليميـن، سـبقه انحراف مماثـل نحـو اليميـن فـي أنحاء العالـم، فـي الوقت الـذي كانـت الولايـات المتحدة تقـود مسـار التفوق العسـكري، واتفاقـاتُ كامـب دايفيـد تنقل مصر بسـرعة بعيداً مـن ترتيبات الأمـن الجماعـي العربي. قد يقـال إن ظهـور هـذه الفئـة مـن البنـى الاشـتراكية العربيـة هو انتقـال من اسـتغلال إلـى آخر، مـن غير انتقـال جـذري فـي عمليـة اسـتخلاص القيمـة المرافقـة لتراكـم الثـروة[56]. كانـت زيـادة مكننـة الإنتـاج (التصنيـع الاشـتراكي) تعنـي أن الإنتـاج ازداد مقابـل كل عامـل، قياسـاً علـى العصـر الاسـتعماري؛ ومـن

(55) Karl Marx, Capital: A Critique of Political Economy, vol. 1, The Process of Production of Capital (Moscow: Progress Publishers, 1867).

(56) Petras, «State Capitalism and the Third World».

الواضح أن القيمة المضافة المنتَجَة كانت توزَّع بإنصاف أكبر في ظل الإجراءات الاشتراكيّة العربيّة. وكان الاحتفاظ بالموارد في الاقتصاد الوطني أساسياً أيضاً لنجاح الأداء الاشتراكي. مُنعت إعادة توزيع الموارد الوطنيّة للعناصر النقديّة (العمل المأجور) وغير النقديّة، التي تشكّل القيمة (أي ما يحتاج إليه الناس من أجل مستوى معيّن من العيش) من الانتقال إلى المستعمِرين السابقين. ومثلما حدث في أماكن أخرى من العالم النامي، حيث ساد نظام الدورة الكولونيالية لتحويل القيمة - كان نظام التحويل هذا يستولي على الموارد الوطنيّة بأبخس الأثمان أو حتى من دون ثمن - قبل الاستقلال وصعود الاشتراكيّة العربيّة. لقد حدث الانتقال، بعد رحيل الاستعمار، من التشكيل البرجوازي إلى تشكيلٍ تقوده مِلكية الدولة، مع تغيّرات تجميليّة فقط، في المبنى الأساسي للعلاقات الرأسماليّة، التي أهم مكوّناتها علاقة الأجر - العامل، أو امتلاك الطبقة العاملة لإنتاجها. وعلى الخصوص، لم تتجذّر عمليّة سيطرة الطبقة العاملة، التي تتحكم في سيرورة العمل بما في ذلك زمن العمل والإنتاج. واستمر الاستيلاء على فائض القيمة من خلال سيطرة الطبقة الرأسماليّة عبر الدولة، على نحو أقل نزعة إلى النهب الخاص من السيطرة عبر مِلكيّة القطاع الخاص. ويمكن القول إن التصنيع العربي الاشتراكي زاد فائض القيمة نسبياً، بزيادة الإنتاجيّة، وبذلك زاد أيضاً الدخل والثروة. وإلى أن حوّلت برجوازيّة الدولة مسارها، كانت زيادة الأجور وإعادة الاستثمار في البنية التحتية الاجتماعيّة، ولا سيّما في الصحة والتعليم، تعيد تدوير (Recycle) القيمة في خدمات للطبقات العماليّة. ويمكن قياس التغيّر الاجتماعي - وعلى الخصوص القفزة من الاستعمار إلى الاشتراكيّة العربيّة - بواسطة التحسُّن الكامل في ظروف العيش[57].

مع أن حدوث الخروج الأساسي من الماضي الاستعماري ليس أمراً شاذاً، من حيث تحقيق الرفاه، فإن رأس المال، كعلاقة استغلاليّة، ظل قائماً، وهذا أيضاً ليس أمراً شاذاً. الأمر الوثيق الصلة بالموضوع هو أن درجة أعلى من الإنتاجيّة والتوزيع العادل تبعت هذا الخروج من نير الاستعمار. وبمصاحبة ذلك، وعلى الرغم من تقليص مساحة عدم المساواة في الدخل في الدول الاشتراكيّة العربيّة، ظل العمال والفلاحون مشاركين غير فعّالين في النشاط السياسي؛ وكانت مشاركتهم توجَّه من أعلى، بنتيجة الهواجس الأمنيّة الوطنيّة، بدلاً من أن تكون سيطرتهم في الدولة من خلال صراعات سياسية حيّة. لقد خلق

(57) مشكلة التخلف الرئيسية هي ضعف القدرة الإنتاجية. في زمن الاستعمار كانت هناك منشآت صغيرة للتعليم والطبابة عالية الجودة لارتباطها بالغرب. لم تكن لدى المستعمرات قدرة على إنتاج هذه الكفاءات.

الجهـد الحربـي وانعـدام أمن الدولـة ظروفَ رهـاب الاضطهـاد (بارانويـا) في النظام، وسـباقاً مـع الزمن. وهكـذا أدى إعطـاء الأولويـة للأمن العسـكري في الأنظمة الاشـتراكيّة، إلى نسـف الدافع الذي يسـتبطن ثقافـة مقاومـة لدى الطبقـة العاملة. وأنشـأت جماهيـر من العمـال كانـوا محرومين الانتظام المسـتقل، أو الدفـاع عـن مكاسـبهم، حيـن سـيطرت مرحلـة النيوليبراليّـة. لـذا لم تعـرف تجربـة ما بعد الاسـتقلال لـدى هـذه الفئة مـن البلـدان العربيّة تحـوّلاً بنيوياً جذريـاً في العلاقـات الرأسـماليّة بالـذات، بل عرفت انتقـالاً ملائمـاً للعمـال لـم يتحـدَّ رأس المـال كعلاقـة اجتماعيّـة تتحكّـم فـي الإنتـاج. وأكثر مـا يبرز من العمليـة هـذه التـي أبقـت على حكـم رأس المـال، هـو إلغـاء النظـام عملياً تنظيمـات الطبقـة العاملة المسـتقلة، بمسـتوى معيّـن مـن القمـع عَكَـسَ طموحـات قطاعـات مـن برجوازيّـة الدولـة والطبقـات الوسـطى، التـي راهنـت علـى تحقيـق الهزيمة مـن أجل إرخـاء قيود تحويـل القيمـة لمصلحتهـا. بمعنى مـا، الأمـر الذي حـدث هو عكـس انتحـار البرجوازيّـة الصغيرة الـذي وصفه كابـرال عـام 1969، في زمن الانتقـال الاشـتراكي. لقـد لَمَحَ كابرال مشـهداً طبقياً في تشـكيل يتطـوّر، فيه على الخصـوص فلاحون مع طبقـة عمـال صناعييـن ضعيفة، وارتـأى أن هـذا يمثـل برجوازيّة صغيـرة مُهِمّة مـع نخبة ضئيلـة. كذلك لاحـظ أن غضـب الاسـتعمار لا يُبقـي إلا القليـل، وأن الطبقـة البرجوازيّـة الصغيـرة، اسـتناداً إلـى نـوع التجربـة الشـخصيّة مـع القمـع الاسـتعماري، سـتتّجه علـى الأرجـح إلـى المسـار الثـوري[58]؛ لكنـه رَهَـنَ النجـاح الثـوري بانتحـار الطبقـة البرجوازيّـة الصغيـرة، أو بكيفيـة وضعهـا جانبـاً خنوعهـا لـرأس المـال كنتيجـة للإجـراءات الوقائيـة التي تحـد امتيازاتها فـي العصر الثـوري. والمؤسسـات الاجتماعيّـة الجديدة التـي تحمـي البرجوازيّـة الصغيرة مـن إغراءات السـلطة وتقودها إلـى التخلّي عـن مواقـع امتيازها، هي أساسـيّة للديمقراطيّـة المباشـرة[59]. كانـت هناك سـلطة أيديولوجيـا، وضميـر وإرادة، في أيام الاشـتراكيّة العربيّـة، لتطويـق البرجوازيّـة الصغيـرة، لكن لم تكـن هناك من بنـى مؤسسـيّة للديمقراطيّة الاشـتراكيّة الجذريّـة، تُعطِّـل أثـر الجشـع أي تماثـل هـذه الطبقـة مـع السـلعة المتوسـعة مـن ذاتهـا كقيمـة لـدى البرجوازيّة الصغيرة.

يصعـب تقييـم أمـر لـم يحـدث؛ وهـو أنـه كان يمكـن أن تتـاح درجـة أعلـى مـن الحريـات المدنيّـة فـي ظـروف الحـرب؛ فالخسـائر بسـبب الحـرب، وتهديـد الوطـن لـم ينحسـرا يومـاً. وفـي

---

(58) Amilcar Cabral, «Brief Analysis of the Social Structure of Guinea,» marxist.org, 1969, <https://www.marxists.org/subject/africa/cabral/1964/bassg.htm>.

(59) Ibid., Tom Meisenhelder, «Amilcar Cabral's Theory of Class Suicide and Revolutionary Socialism,» Monthly Review, vol. 45, no. 6 (November 1993), <doi:10.14452/mr-045-06-1993-10_4>.

أي حال، بينما كانت التنمية بقيادة الدولة تزيل حالة الاقتصاد البالية هذه في مرحلة ما بعد الاستعمار، تولّت الطبقة المركّبة الحاكمة في البلدان الاشتراكيّة العربيّة الحكم، عند جانب «القطب الإيجابي» من العلاقة الرأسماليّة. وقد رَشَحَ في ما بعد أن تزايد مستوى القمع الذي استهدف النخب المعادية للإمبريالية كان وسيلة مصطنعة اجتماعيّة اقتصاديّة سهّلَت الاستسلام والانتقال إلى النيوليبراليّة.

إن التشديد على اشتراكيّة «عربيّة» تناسب متطلبات الثقافة القوميّة كان الستار الذي أخفت خلفه قطاعات من برجوازيّات الدولة مصالحها الخاصة المتنامية[60]. كان من أوائل الموافقين هو المدافع عن نمط عربي من الاشتراكيّة، القانوني المصري عصمت سيف الدولة. لقد وضع فلسفة مفصّلة لبّها «جدل الإنسان»، كان غرضها مواجهة الأسس غير الروحيّة العقيمة المزعومة في المادية الجدليّة، لتكون أساساً للاشتراكيّة العربيّة. ومع أن مقاربته نسخت مفهوم الروح الهيغلي للتاريخ، كتطور للفكر في مجرى الزمن، فإنه اختصر المادّيّة في استخدامها المبتذل، على أنها حطٌّ من قدر الصفات الإنسانيّة، بواسطة الاستهلاك، لا بواسطة الأسبقية الوجودية للمادة على الروح. في أهم أعماله، **أسس الاشتراكيّة العربيّة**[61]، شدد على تطوير مدوَّنة أخلاقيّة تدعم النمط اليوغسلافي من علاقات العامل بالمالك في وسائل الإنتاج. وأيد الاعتقاد أن العمال المستقلين المشاركين بحرية في عملية صنع القرار السياسي سينخرطون بإبداع في الاشتراكيّة العربيّة. كانت اشتراكيته اشتراكية اختيار، لكنه كان أيضاً بسبب مصداقيته الأكاديمية والثورية من أوائل الذين ثاروا على الانفتاح، فسجنه السادات[62].

كانت الاشتراكيّة العربيّة اشتراكية من دون الماديّة التاريخيّة على النمط السوفياتي - مع الادعاء أنها تتيح مستوى أعلى من الحرية الفردية وحق الملكية الفردية المحدودة (كما حدث في إصلاحات مصر الزراعية التي وزّعت قطعاً صغيرة من الأرض على الفلاحين، في مقابل المِلكيّة الجماعيّة في الاتحاد السوفياتي). في الوضع المثالي، تبتعد هذه التجربة من الاستغلال الرأسمالي. كذلك يُرَدُّ إلى هذا الخلط ما بين الملكية الخاصة والملكية الفردية. تقول شرف الدين إن خصوصية الاشتراكيّة العربيّة كما تصوّرها سيف الدولة يمكن تسويغها، بالنظر إلى مستوى الخراب وحالة الاغتراب في الثقافة الوطنيّة تحت حكم الاستعمار، الذي دفع طبقة المفكرين الوطنيّين إلى رؤية الوصفات الاجتماعية

(60) Charafeddine, «Approche du Socialisme Arabe en Moyen Orient 1945-1970».

(61) عصمت سيف الدولة، **أسس الاشتراكية العربية** (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1965).

(62) Charafeddine, Ibid.

الأجنبيّة، حتى السوفياتية، بارتياب[63]. لكن وبمختصر مفيد، المواقف التي لا تشدد على إلغاء الملكية الخاصة تمثل موقفاً طبقياً ينطوي على مصالح دفينة - إلغاء الملكية الخاصة المنتجة لا يعني إلغاء الملكية الفردية.

ثالثاً: النهب الاستعماري وما بعد

كما في كل بلدان العالم النامي، كان التصنيع العربي محدوداً تحت حكم الاستعمار. المثال المعهود على ذلك ما رواه الدوري عن خنق البريطانيّين صناعة النسيج المصريّة في منتصف القرن التاسع عشر[64]. لا نعني أن النهب الاستعماري يحتاج إلى الكثير من الإثبات؛ فالفصل، بواسطة الحدود الوطنيّة المرسومة حديثاً، بين مدن طرابلس (لبنان) وحلب والموصل (1917)، التي كوّنت في بداية القرن العشرين مهداً جنينياً صناعياً، يؤكد ما يروى عن النزعة الاستعمارية الرافضة للتصنيع. وحتى تُصنَّع أوروبا، كان لا بد لها من أن تحدَّ من تصنيع الأمم الأخرى[65]. وكما كان يحدث عادة تحت نير الاستعمار، لم يرعَ المستعمرون طبقة برجوازيّة مستقلّة. والطبقة البرجوازيّة التي فطموها في السنوات التي تلت مباشرة رحيل الاستعمار، كانت ضعيفة مالياً، وكانت من حيث الموارد الحقيقيّة أو القدرة الإنتاجيّة، عاجزة عن دفع مسيرة التنمية بالمعايير الاقتصاديّة (الحديثة). ومع افتراض أن التنمية مرهونة بالتصنيع، فيستتبع هذا أن على طبقة برجوازية الدولة، غير البرجوازيّة الوطنيّة، التي تهيمن على مقدّرات الدولة، أن تتولّى مسؤوليّة التطوير الصناعي. وحدها موارد الدولة تستطيع أن تستجيب لتحدي إصلاح الخراب الذي أحدثه الاستعمار وخراب ما بعد الاستعمار.

ثمة بعض الفرق بين الوقائع العنيفة في النهب الاستعماري الذي يسبب التخلّف، والنظرية الملائمة لـ «متلازمة النامي المتأخر» (Late-developer Syndrome) حين يبدأ البلد من نقطة ما من التخلُّف الزائف. ويقال إن متلازمة «النامي المتأخر» تلقي بأعباء هائلة على البلدان الحديثة الاستقلال، على النحو الذي يمكِّن من حل المشكلات بنشاط رواد الأعمال الفرديّين، لكن هذه المشكلات لا تختفي[66]. ولكن مفهوم «النامي المتأخر»

(63) Ibid.

(64) عبد العزيز الدوري، **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي** (بيروت: دار الطليعة، 1969).

(65) Arghiri Emmanuel, Unequal Exchange: A Study of the Imperialism of Trade (New York; London: Monthly Review Press, 1972).

(66) Adam Buick and John Crump, State Capitalism: The Wages Systems under New Management (London: Macmillan, 1986).

يبـدو محايـداً مـن حيـث القيمة، ومجـرَّداً من السياسـة؛ كمـا لـو أن البربريّـة الأوروبيّة يجب أن تُنسَـى، لأن الكثيريـن اليـوم يسـتخدمون الهواتـف الجوّالـة، التي هـي نتاج ثـورة صناعيّـة كانت في ذاتهـا نتاجاً للنهـب الاسـتعماري[67]. والنهـب علـى النمـط الاسـتعماري لـم ينتهِ يومـاً في الوطـن العربي، واكتسـبت الهجمـة الإمبرياليـة اندفاعةً بعد انهيار الاتحاد السـوفياتي. لقـد عانى «النامون المتأخـرون» المزعومون حالـة حـرب متواصلـة - وهـي حـرب لم تحبـط فقـط قيـام طبقـة برجوازيّـة صناعيّـة وطنيّة، بـل زادت مخاطـر الاسـتثمار الخـاص أيضاً إلـى حد أنه بات أشـبه بعمل مـن الأعمـال القدريّة العدميـة في المدى الطويـل. ومنـذ الاسـتقلال جعلـت ظـروف عـدم اليقيـن، المرافقـة لسـبيكة مـن المخاطـرة السياسـية والمؤسسـات الخاويـة مـن تمثيـل الطبقـة العاملـة، الكسَـب القصيـر المـدى مـن التجـارة - بعيـداً مـن الصناعـة - العمـلَ الرئيسـي للمسـتثمرين فـي القطـاع الخـاص. كان لا بـد للـدور الصناعـي الـذي تؤديه طبقـة البرجوازيّـة، مـن أن يعطَى لطبقـات اجتماعيّـة أخرى (العسـكريون والشـريحة الموسَّـطة)، كانت أكثر انخراطاً في تراكم رأس المال الصناعي من انخراطها في أعمال التجارة.

لقـد سـعى التحالـف الجديـد بيـن العسـكر والشـريحة الموسَّـطة إلـى تحقيـق التنميـة بوسـائل اجتماعيّـة، تختلـف عـن ريـادة الأعمـال الفرديّـة[68]. وهـذا مهّـد الـدرب لتغيـرات اقتصاديّـة واجتماعيـة وسياسـية أساسـيّة قِيـدَت مـن فـوق، إما من خـلال الدولـة، وإما عبـر التحالف مـع الكتلـة السـوفياتيّة[69]. لكـن لا بـد من العـودة إلـى ترتيـب الأولويـات. لم يكـن فـراغ الواسـطة الـذي خلّفتـه برجوازيّـة أُضعِفَت عمـداً هـو وحـده الذي أتـاح لعامـل التنمية أن يسـتقرّ فـي الدولة ومـن حولها؛ فقـد انهالت علـى الوطن العربـي كـوارث نظّمتهـا الإمبرياليّـة - المشـروع الاسـتيطاني الصهيونـي والتطهيـر العرقـي فـي فلسـطين، وحرب السـويس عام 1956، وسياسـة الإفراغ السـكاني الفرنسـيّة في حرب الاسـتقلال الجزائريّة، وما إليها - سـاهمت فـي نشـوء بيئـة تبحـث عـن قيـادة قوميّـة فـي الطبقـات الاجتماعيّـة الملتزمـة وطنيـاً. وفـي الصـورة الارتجاعيّـة، سـيطرت المخاطـر التـي واجهـت الأمـن الوطنـي ووفـرت حجّـة لتسـتبعد برجوازيّـةُ الدولـة الطبقـةَ العاملـة مـن النشـاط السياسـي، فـي تلـك الحقبـة التاريخيّـة، لكـن حيـن بـدأ الانهيـار

(67) إلغاء التنمية في دول المحيط، إن بالكولونيالية أو بالعنف الإمبريالي، تشكل جزءاً عضوياً من علاقة الفاعل التاريخي التي ترجح التصنيع في المركز الأوروبي: العمل الميت في المركز سببه موت العمال في المحيط.

(68) عبد الملك، **الجيش والحركة الوطنية**.

(69) Petras, «State Capitalism and the Third World,» and Bryan Turner, Capitalism and Class in the Middle East: Theories of Social Change and Economic Development (London: Heinemann Educational Books Ltd., 1984).

الأرضـي النيوليبرالـي، سـمحت سياسـة إبعـاد الطبقـة العاملة مـن التمثيل المباشـر في العمل السياسـي أيضاً لطبقة برجوازيّة الدولة أن تحوّل نفسها بلا مناقشة إلى شريك إمبريالي.

فـي مرحلـة الانتقال مـن التنمية التـي تقودها الدولة إلـى تلك التـي يقودها القطـاع الخاص، حدث ارتفـاع في مؤشـر تفـاوت الدخل (توسـعت هوّة عدم المسـاواة فـي الدخـل)، واعتُمِدَت سياسـة تجارية ملائمـة لمعاييـر منظمـة التجـارة العالميّة للتحـوّل إلـى الليبراليّة، وأُلغي عدد من أسـعار الصـرف الثابتة للعملة، وأُقرّ التحوّل الليبرالي في أسـعار السـلع الأساسـيّة (إلغاء سـقف الأسـعار) ورُبِـط صرف العملات بالـدولار مـع تسـهيل تحويـل رؤوس الأمـوال. تنطوي هـذه الإجـراءات، حين يُنظَـر إليها معاً، على شـرط خسـيس، وهـو: تسـهيل تحويـل القيمـة أو تسـييل الموجودات غيـر النقديّـة والمـوارد المنتجـة للقيمة، إلـى القـوى الاسـتعماريّة السـابقة مـن جديـد. إضافة إلى هـذا، ونتيجـة لتقهقر قـوة الاتحاد السـوفياتي وبالتالـي انهيـاره، صـارت هيمنـة الأيديولوجيـا النيوليبراليّـة بالتـدرّج كاملـة. وانتقلـت طبقـة برجوازيّـة الدولـة، التـي كانـت حامية لعلاقـة رأس المـال الاجتماعية تحت مظهـر الاشـتراكيّة، إلى الرأسـماليّة بكل معنى الكلمة، ولو على مهل كما في سورية، وبعضها على استعجال كما في مصر.

فـي مرحلـة موألـة (Financialisation) الإمبرياليّـة التـي رافقـت الانتقـال النيوليبرالـي وهـي عضويـاً تـزدري الإنتـاج الصناعي، أحدث تفكيـك المفاصل الاجتماعيّة والاقتصادية خراباً شـديداً فـي المجتمعات العربيّـة، نتيجـة البنـى السـلطويّة البالغة الاختلال فـي توازنهـا، واغتصاب المـوارد، فأصاب هـذا الخراب تحالفـات الطبقـة الوطنيّـة وبُناهـا. وعلـى مسـتوى وعـي الطبقـة العاملـة، انتشـر علـى نطـاق واسـع الانقسـام بيـن الحالـة القائمـة مـن فقـر متصاعـد المسـتوى، وبيـن الفهـم التاريخـي لهـذه الحالـة - أي نمـط المعرفـة التي يسـتند إليهـا الناس لفهم أسـباب فقرهـم، ذلـك بـأن الأيديولوجيـا الاجتماعيّة كانت فـي هبـوط ذريـع. وتزامنـت أحوال عيـش الناس، من حيـث قلة الأجـور والخدمـات التي لم توفّر عيشـاً لائقـاً، مـع أوهـام تكيُّـف النـاس لتسـويغ مثل هـذا الفقـر، مـن دون مقاومـة مضـادة للنظام تسـتهدف علاقـات رأس المـال. ونهضـت مـن جديد النزعـات الرأسـماليّة الكامنـة، في التشـكيلة العربيّـة المتحوّلة اجتماعيـاً علـى نحو جزئـي، محرِّضـةً الجانب الخـاص ضد الجانـب الاجتماعـي، وموغلةً فـي التكامل مع رأس المـال العالمـي. لـم تكـن هـذه النتائـج خاصّـة بالوطـن العربـي وحـده، لكنهـا كانـت أشـد إيلامـاً، بسـبب الهزائـم العسـكريّة والأيديولوجيّـة القاسـية التـي انهالـت علـى بلـدان التحـوّل الاجتماعـي فـي الثمانينيات، والتي بلغت من الثقل ما لم تتمكن من احتماله البلدان الصغيرة النامية.

رابعاً: طبقة برجوازيّة عربية ضعيفة

فـي العقديـن اللذين تليـا الحـرب العالمية الثانيـة، كان أكثر من نصف السـكان العـرب يقيمون في الأريـاف، وكانـت العمالـة الصناعيـة غيـر ذي شـأن نسـبياً مـن حيـث العـدد نسـبةً إلـى الطبقـة العاملة ككل[70]. وكانـت طبقـة البرجوازيـة القديمـة المنهمكـة فـي التجـارة، تحـرّك رأس المـال علـى نحـو مركنتيلـي، أي وفـق دورة تولـد المـال بالمـال مـن خـلال التجـارة. وكان المـال يعـود مـالاً مـن دون أن تضـاف القيمـة فـي التصنيـع، وباعتمـاد شـديد علـى المسـتوردات المصنوعـة والمصنوعـات القليلـة المحليّـة. ومالـت ريـادة الأعمـال إلـى التبـادل التجـاري بـدلاً مـن الصناعـة. ويتفـق كل من برغـر وترنر علـى أن ضعـف ريـادة الأعمال نشـأ مـن أن التجـار وصغـار المتاجريـن بالجملة، كانـوا نسـبة كبيرة من الطبقـة[71]. فـوق هـذا، إن العـدد القليـل مـن الصناعييـن خرجـوا من صفـوف الطبقـة التجاريّة نفسـها. وكان معظـم المؤسسـات الصناعيـة قد أنشِـئ بمبـادرة التجـار أو المموّلين، وهـم غالباً تجـار منخرطون فـي التجـارة الخارجيّـة. لم تكـن أي طبقة في القطـاع الخاص تملـك رأس المـال الضروري لأخـذ التنمية علـى عاتقهـا بعـد رحيـل الاسـتعمار[72]. لكـن لم تكـن نفسـيّة رواد الأعمـال في ذاتهـا، هي التـي حالت دون الاسـتثمار؛ بـل هـي الحـرب، أو احتمـال الانقضـاض الإمبريالـي بعـد التمهيـد بالتدخـل - السـيطرة علـى العمليـة السياسـية الوطنيـة. وكانـت الـدول الاشـتراكيّة العربيّـة قـادرة على إعـادة التـوازن لميزان القـوى مـع الإمبرياليـة وعلـى التنميـة، بمقـدار مـا كانـت تبنـي دفاعهـا الذاتي مـن خـلال التحالف مع المعسـكر السـوفياتي، وتعيـد توزيـع المـوارد وطنيـاً وتدعّـم التحالـف الطبقـي الداخلـي بيـن العمـال والفلاحين.

إن الكارثـة الاجتماعيّـة التـي حدثـت فـي الحقبـة النيوليبراليـة، هـي نتيجـة الشـروط الهيكليـة للاستسـلام التـي تمليهـا الإمبرياليّـة مـن خـلال التناغـم بيـن سياسـة البنـك الدولـي وصنـدوق النقـد الدولـي. تجـاوَزَ القمـع والاضطهـاد السياسـي فـي العصـر النيوليبرالـي كل المقاييـس التـي شـهدها العـرب فـي العصـر الاشـتراكي. وعلـى المـرء أن يتذكّـر السـياق التاريخـي قبـل أن

(70) Turner, Ibid.

(71) Ibid., Morroe Berger, «The Middle Class in the Arab World,» in: Walter Z. Laqueur, ed., The Middle East in Transition: Studies in Contemporary History (London: Routledge and Kegan Paul, 1958), pp. 61-71.

(72) Charles Issawi, «The Entrepreneur Class,» in: Sydney N. Fisher, ed., Social Forces in the Middle East (New York: Cornell University Press, 1955), pp. 116-136.

للتذكير - القيمة المضافة تختلف عن فائض القيمة. الأولى مفهوم اقتصادي يعني الترقي في التقنية الإنتاجية من خلال زيادات مطردة من عمليات الإنتاج والثانية هي مفهوم اجتماعي موسط باستهلال ساعات العمل الضروري بالإنتاج.

يحكم على أساس المزاعم النفسية السلوكية، في شأن ما إذا كان ممكناً في سياق عربي قيام رواد أعمال يجازفون في مبادراتهم. والمجازفة في الأعمال أمر يمكن قياسه، لكن عدم اليقين المتعلّق بالعوامل الاجتماعيّة الموضوعية وغير الشخصيّة التي تجعل من الحرب جزءاً من علة وجودها، لا يمكن التنبؤ بها. وفي أي حال، فالتنبؤ هو عمل متهوّر في أحسن الظروف. بكلمات أخرى، نشير إلى قول الفيلسوف الأمريكي المحنّك باروز دانهام[73] في شأن اتخاذ القرار في ظل جو من اللايقين الاجتماعي، إن أي اتفاق بين التنبؤ والنتيجة الفعليّة، أو بين التكهّن والحقيقة إنما هو مصادفة بحتة، ولا سيّما في النظام الموقّت، وعالم المكان والزمان، الذي يمتلئ بالمظالم البشعة، والمِحَن الفظيعة، والضغينة، والقتل، وماكارثي[74]. وقد يضيف المرء أن الوطن العربي يشهد القليل جداً من حقب الهدوء، وهو مليء باحتمالات الحالات التي لا يمكن التنبؤ بها، لذلك لا يحتاج المرء إلى أن يمضي بعيداً في الاتكال على الفلسفة، للقول بصعوبة التنبؤ. وما كان يمكن للتحوّلات الاجتماعيّة والاقتصاديّة البنيويّة الشاملة التي أحدثتها الهزيمة وحروب العدوان الإمبرياليّة، أن تصنع الإطار المستقر نسبياً من أجل تقييم للمستقبل على نمط علم تخمين المخاطر (Actuarial Science).

خامساً: العسكر في السلطة

في البلدان الاشتراكيّة العربيّة الكبرى، برز العسكريّون الذين تدربوا في الزمن الاستعماري، بوصفهم قوة اجتماعيّة بعد رحيل الاستعمار[75]. ونما هؤلاء العسكر بعد الاستقلال، وكان معظمهم يأتون من الشريحة الأقل فقراً، أو صغار الملاكين الريفيين. وبسبب التوتر الذي أحدثته التهديدات الإمبرياليّة، وتأسيس دولة إسرائيل، أدت القوات المسلّحة دوراً سياسياً مركزياً في البلدان العربيّة. وكانت حركات الانقلاب، وإعادة تنظيم المؤسسات العسكريّة أموراً شائعة في سورية بعد الاستعمار، وعلى نحو مماثل في

(73) Barrows Dunham, «Thinkers and Treasurers,» Monthly Review Press, vol. 7, no. 6 (1955).

(74) يأتي دانهام على ذكر ماكارثي في الأصل، لأنه فقد وظيفته في جامعة تمبل عام 1953، لرفضه «تسمية الأسماء» أمام لجنة مجلس النواب الأمريكي لأنشطة الأمم المتحدة - والولايات المتحدة. [ماكارثي هو جوزف ماكارثي (1908 - 1957) الذي كان يلاحق الشيوعيّين وكل التقدميّين الأمريكيّين، وتسمية الأسماء هي الوشاية بهؤلاء أمام اللجنة المذكورة] (المترجم).

(75) Abdel-Malek, Egypt: Military Society; the Army Regime, the Left, and Social Change under Nasser, and Roger Owen, State, Power and Politics in the Making of the Modern Middle East, 3rd ed. (New York; London: Routledge, 2004).

العـراق. ولـم يحـدث مثل هـذه الانقلابات فـي مصر بسـبب شـعبيّة عبد الناصر، لكـن «حركـة أيار/مايو التصحيحيّـة» (1971) التـي قـام بهـا السـادات، كانـت فـي كثيـر مـن عناصرهـا أشـبه بانقـلاب علـى الناصريـة. وأمـا كثـرة حـالات الانقلاب فـي سـورية والعـراق، فيمكن عزوهـا إلى صـراع دولي أشـد على هاتيـن الدولتيـن، وكذلـك إلى عوامـل ذاتية من عـدم الاسـتقرار[76]. ويفترض خوري أن فـي بعض مناطق الأحـداث، كان يبـدو أن العسـكر يعملـون خـارج إطـار العلاقات الطبقيّـة بوصفهم عامـلاً مسـكناً[77]، إذ كانـوا يتدخلـون فـي الأمور المدنيّـة فقط من أجل وضـع الأمور في نصابهـا ثم العودة إلى معسـكراتهم، لكـن لـم يكـن الأمـر كذلك فـي الوطـن العربـي. كمـا أن الفكـرة القائلـة إن أي مجموعـة، بما فـي ذلك العسـكر، قـد تبقى خـارج إطـار العلاقات الطبقيّـة، تزعـم أن الطبقات هـي كيانات جامدة وليسـت هي مجموعـة العلاقـات الاجتماعيّـة التاريخيّـة التي وُلـد فيها النـاس، والتـي يتجاوبون معها من خـلال القوة السياسـيّة المنظّمـة، التـي ينتمـون إليهـا اجتماعيـاً. لقـد امتلكـت القـوات المسـلّحة في الوطـن العربي قـوة سـلطويّة بأمـر القـوى الطبقيّـة المتبدّلـة، ولا سـيّما شـراكة التبعيّـة بيـن البرجوازيّـة الوطنيّـة والاسـتعمار، وليـس على الرغـم من العلاقات الطبقيّـة. العلاقات الطبقيّـة تصنع التاريـخ، وصعود القوات المسـلّحة كان نتيجـة تاريخيّـة. لقـد تدخّلوا مباشـرة في الشـؤون المدنيّة، وفـي مراحل لاحقـة، تحكّموا عمليـاً بالاقتصـاد مـن خـلال الدولـة. وفـي مصـر وسـورية والعـراق، ارتقـى العسـكر بوصفهـم تجسـيداً للفاعـل السياسـي وأداة للحكـم، لكـن درجـة ظهورهـم غالبـاً ما أطلـق عليها اسـم ثورة من فـوق تباينت بحسب استقرار النظام.

مـا إن اتّضـح الأداء التنمـوي المُحبِـط للنظـم الوطنيّـة البرجوازيّـة غيـر العسـكريّة، بعـد رحيـل الاسـتعمار، حتـى تسـلّم العسـكر زمـام القيـادة، فـي الإصـلاح الاجتماعـي - الاقتصـادي «الجـذري»، بواسـطة ثـورة مـن فـوق. ويـرى فاتيكيوتيـس أن الثـورات والانتفاضـات وحـركات التمـرد السياسـيّة التـي شـهدتها منطقـة الشـرق الأوسـط[78]، والتـي كثيـراً مـا يشـار إليهـا علـى أنهـا «ثـورات مـن فـوق» لا يمكـن أن تُعَـدّ ثـورات، فهـي كانـت تمثـل «انشـقاقاً فـي الطبقـة الوسـطى». لكـن إذا كانــت «الثــورة» تفتــرض إحــداث تبــدّل اجتماعــي وسياســي، فــإن هــذه الانقلابــات

(76) Elizabeth Picard, «Arab Military in Politics: From Revolutionary Plot to Authoritarian State,» in: Adeed Dawishi and I. William Zartman, eds., Beyond Coercion: The Durability of the Arab State (New York: Croom Helm, 1988), pp. 116-147.

(77) Fuad Khuri, «The Study of Civil- Military Relations in Modernising Societies in the Middle East: A Critical Assessment,» in: Roman Kolkowicz and Andrzej Korbonski, eds., Soldiers, Peasants and Bureaucrats: Civil- Military Relations in Communist and Modernising Societies (London: George Allen and Unwin, 1982), pp. 9-28.

(78) Panayiotis J. Vatikiotis, Revolutions in the Middle East and Other Case Studies (London: Allen and Unwin, 1972), pp. 12-13.

كانـت ثـورات مهمـة. لقد وسّـع الضباط العسـكريون وعـززوا هيمنتهم، من خـلال الدولة، علـى القاعدة الاجتماعيّـة بانحيازهـم إلـى تطلعات القطاعات الواسـعة مـن الجماهير. لقـد نفّذت الناصريّـة في مصر، والبعثيّـة في سـورية والعـراق، إصلاحات واسـعة لتوزيع الموجـودات، ومشـاريع البنية التحتيـة، وتطوير الصناعـة الثقيلـة، مـن أجـل دعـم تحسـين ظـروف عيـش الشـرائح الدنيـا[79]. إن النحـت السفسـطائي لمفهـوم الثـورة، كالثـورات مـن فوق، تصـور مثالـي أفلاطوني يتـم تفصيل الواقـع على صورتـه، وهو أمر لاهوتـي أكثـر منه علـم اجتمـاع. فـي الواقع ليس هنـاك اتجـاه فوقي وتحتـي. الواقـع هـو كل العلاقات الاجتماعيـة أو الطبقيـة المجـردة والحقيقيـة فـي آن واحـد. والمعنى المـراد من كلمة فوق هو اسـتلاب لسلطة الشعب لكن كانت هذه الثورات استرداد سلطة الشعب.

إن الإجمـاع الواسـع فـي الأدبيّات يعرّف العسـكر علـى أنهم قـوة اجتماعيّـة تقدّميّـة وأداة للتغيير الاجتماعـي والعصرنـة[80]. ويُعتَـرَف للعسـكر بأنهـم لبّـوا جزئيـاً مطالـب الطبقـة العاملـة وقلّصـوا نفوذ الطبقـات التقليديـة فـي النظـام القديـم - أرسـتقراطية الأرض والبرجوازيـة التـي رعاهـا الاسـتعمار. وخلافـاً للطبقـة الحاكمـة القديمـة، التـي كانـت أصولهـا متجـذّرة بقوة فـي الحكـم الإقطاعـي المطلَق، عمـل العسـكر بوصفهـم قـوة ثوريّـة اجتماعيّة فـي الوطـن العربي، تُفعِّـل القوانيـن التي أعـادت صنع أسـس الحقـوق المدنيّـة، بمـا فـي ذلـك حقـوق المـرأة. تنـص المـادة 45 مـن الدسـتور السـوري عـام 1973، الـذي يحاكـي الدسـتورين المصـري والعراقـي، علـى أن: «تكفـل الدولـة للمـرأة جميـع الفـرص التـي تتيـح لها المسـاهمة الفعّالـة والكاملـة فـي الحيـاة السياسـية والاجتماعيـة والثقافيـة والاقتصادية وتعمـل علـى إزالـة القيـود التـي تمنـع تطورهـا ومشـاركتها فـي بنـاء المجتمـع العربي الاشـتراكي»[81]. وتمكـن اسـتباقية القانـون علـى تحفيـز الوضـع الاجتماعـي علـى التقـدم، هـذا على خلاف ما جرى في الدول الملكية مثـلاً.

كانـت أعلـى رتـب ضبـاط الصـف والجنـود تضـم، إلـى حـد بعيـد، مجنّديـن مـن القطاعـات المزدهـرة فـي الطبقـة العاملـة وصغـار مُـلاك الأراضـي الزراعيّـة. وقـد يقـال إن الاسـتناد إلـى صغـار الملاكيـن قـد يُحبِـط التقـدّم الاجتماعـي؛ لكـن الانطلاقـة الأيديولوجيّـة والمُثُـل بعـد

---

(79) Khuri, Ibid.

(80) عبد الملك، مشرف، **الجيش والحركة الوطنية: مصر، فيتنام، باكستان، إندونيسيا، اليابان، الصين، الكونغو**، و Charafeddine, «Approche du Socialisme Arabe en Moyen Orient 1945-1970».

(81) سورية، الدستور المُقَرّ في 13 آذار/مارس 1973، .<http://www.servat.unibe.ch/icl/sy00000_.html> (viewed 7 June 2014)

الاستقلال والتحرير والبرامج الاجتماعيّة المتأثرة بالسوفيات[82]، حالت دون آثار الماضي، أو التقاليد الاجتماعيّة الرجعيّة، وإعاقة التقدّم. وفي مرحلة لاحقة، حين استسلم العسكر للأوامر الإمبرياليّة، لم يكن ذلك نوعاً من ابتعاث نوع من القيم الثقافية الكامنة التي تنبع من مِلكيّة صغيرة تحوّلت لتصبح طبقة كومبرادوريّة؛ بل كان مطاوعة أدت إليها الهزيمة العسكريّة والأيديولوجية. وعلى الرغم من أن الجمود المزعوم (على طريقة برنارد لويس) في الملامح الرجعيّة بين العرب يحتل حيّزاً هائلاً في الخيال الاستعماري - الإمبريالي، فإن هذه المقاربة لا ينبغي أن تؤخَذ في إطار علم الاجتماع فقط، لأن «الخُلُقيّات العابرة للتاريخ» لدى الشعوب تفسّر تقريباً كل ما ينبغي معرفته عنها. والفكرة التجريديّة عن العرب، أي خلوهم من التراتب الطبقي، إذ إنهم نمط في صميمه رجعي، هي فكرة لاتاريخيّة، وسخيفة إلى حد لا يستحق المناقشة - وهي في أي حال تناقض التطورات الحقيقيّة في النُظُم والسلوك الاجتماعي في أثناء حكم الاشتراكيّة العربيّة. ومن أجل تقييم الولاء الطبقي المتحوّل لدى العسكر، يحتاج المرء إلى تفحّص التحالفات الأساسيّة التي عقدتها القوات المسلّحة في حقب تاريخيّة مختلفة. لقد دعم التلاحمُ المتينُ بين العسكر والشريحة الموسَّطة المتنامية حديثاً في مرحلة التحوّل الراديكاليّ الاشتراكي في الستينيات، سيطرةَ القوات المسلّحة على القاعدة الاجتماعيّة[83]. وبدءاً من أوائل الثمانينيّات أدى ضعف الأمن الوطني إلى الضعف على كل مستويات الأمن، بما في ذلك أمان الطبقة العاملة - الذي هو قبل أي شيء، أمان من العَوَز. وفي أوائل الثمانينيّات، بدأ البترودولار يتسرّب إلى بلدان الاشتراكيّة العربيّة ذات الاكتفاء نصف الذاتي، فبدأت تظهر أَمارات الاستهلاك المتباهي. وصارت برجوازيّة الدولة تميل إلى الرأسماليّة بوضوح وأقلعت عن خطابها الشعبوي حيال الطبقة العاملة. عند أول نظرة، يبدو كأن هذا الاستعداد البرجوازي يتحرّك بديناميّة عدم الإنصاف تحت حكم أي نمط تنموي رأسمالي. لكن عند إمعان النظر، يتبيّن أن التغيّر كان بلا أدنى شك، من فعل الانقضاض الإمبريالي العسكري على هذه المنطقة النفطية والاستراتيجية في آن.

في الثمانينيّات كانت مصر قد انتقلت إلى المعسكر الأمريكي، وتُرِكَت سورية وحيدة في مواجهة إسرائيل، بينما كان العراق لتوّه يدخل في حرب أخرى. الواضح أن هذه

(82) التأثر بالسوفيات كان حالة كونية وليست مقتصرة على العرب؛ فحتى البرامج الاجتماعية في الغرب شُغِلت لمنافسة السوفيات.

(83) Jean Leca, «Social Structure and Political Stability: Comparative Evidence from the Algerian, Syrian, and Iraqi Cases,» in: Dawishi and Zartman, eds., Beyond Coercion: The Durability of the Arab State.

المستنقعات، مع مجيء النيوليبرالية، ضغطت على المؤسسات الاشتراكيّة، ووسّعت احتمالات التراكم لدى القطاع الخاص - باعتماد أسرع الطرق إلى تحقيق الأرباح. وضخّمت أدبيات انهزاميّة عند توقيع اتفاقات كامب دايفيد، عيوبَ الاكتفاء الذاتي والاشتراكيّة، وعقلانيّة البرغماتية[84]. ومع مسيرة الترابط الأيديولوجي بين الطبقات الحاكمة والإمبرياليّة، لم يكن ثمة أي رابط بين اللحظة الحاسمة في عمليّة الانتقال، وبين نزوع رأس المال الوطني إلى النمو بزيادة عدم المساواة في الأوضاع، بل كان ثمة رابط فعلي قوي بشروط الاستسلام الضمنيّة للإمبرياليّة. يعود إلى الذهن أن الإمبرياليّة استلحقت المنطقة من خلال الحرب وقنوات النفط، وحدث النمو في ظروف من عدم المساواة المتزايد. وكان الهجوم العنيف من أجل إعادة استعمار المنطقة للاستغلال تجارياً، أو لاكتساب قوة استراتيجيّة، يعني أيضاً أن الإمبرياليّة التي تقودها الولايات المتحدة كان عليها أن تُفقِر الطبقات العربيّة العاملة وتنتزع قوتها. يستدعي نمط استلحاق الوطن العربي، من خلال قنوات متلازمة من النفط والحرب، ربطه بالاقتصاد العالمي بواسطة نموذج من الأعمال التدميريّة وتسييل الموجودات بما في ذلك المورد البشري أو التفكيك لكل الأشكال الشعبية من تنظيم اليد العاملة. وكان جني ريوع إمبرياليّة من الحرب يتطلّب استحداث ظروف اجتماعية أكثر ميلاً إلى الحرب، وتحت ظروف أزمة عالمية متواصلة من الإفراط في إنتاج النفط - كما سيأتي في الفصل السادس - مضت عمليّة سحب الموجودات الوطنيّة العربيّة بما في ذلك آثار وابل الحرب والنيوليبرالية على اختزال الحيوات كمكونات للقيمة.

في العراق، كان الحصار وحال الحرب المتواصلة يستدعيان انخراطاً كثيفاً للدولة في الاقتصاد؛ فقنّن النظام السلع الأساسية ولم يكن يمكنه أن يسير في سياسة نيوليبراليّة، كان شأنها أن تُضعِف الاقتصاد في زمن الحرب. وكان شكل الاشتراكية العربيّة في العراق، وموقف قيادته المستقل بما في ذلك دورانه في الفلك السوفياتي، واحتياطياته الهائلة من النفط، تفترض مسبقاً أن استسلامه لا يمكن أن يحدث إلا بالغزو وإعادة الاستعمار. وفي مرحلة معيّنة قبل حرب الخليج الثالثة عام 2003، اقتربت قيادة العراق من رهن إنتاج نفطه للفرنسيّين والروس، من أجل اجتذابهم إلى جانبها في الحرب، لكن ذلك لم يكن كافياً لردع الولايات المتحدة عن العدوان. وكما سنرى في الفصل الرابع، كانت الولايات المتحدة في أثناء الحرب الباردة تفكّر ملياً في إخضاع العراق، لكن القدرات النووية

(84) بلال الحسن، **ثقافة الاستسلام** (بيروت رياض الريس للكتب والنشر، 2005).

السوفياتية كانت بمنزلة رادع في ذلك الوقت. ففي نظر الإمبرياليّة العراق استراتيجي إلى درجة أنه لا يمكن تركه قائماً؛ وتفكيكه إلى قطاعات متعددة متنافرة والنزاع الداخلي المستمر فيه هما نموذج إمبريالي سوف يكبح السيادة الشعبيّة لسنوات آتية. كان يبدو أن انهيار العراق كدولة، ضروري من أجل ترجيح كفة ميزان القوى في مصلحة الإمبرياليّة المُعَسكَرة. وليس صعود الإرهاب الإسلاموي، والمكافآت العسكريّة - المالية الذي تبعت انهيار العراق، سوى جزء من الصورة الملائمة لإنتاجية القيمة بالعسكرة. إنه لأمرٌ خادع أن نفهم هدف الولايات المتحدة على أنه الرغبة في إقامة وضع اجتماعي مستقر في العراق. فسيل العنف المتواصل يعسكر منطقة الخليج المهمة بالنسبة إلى العالم، ويُفرِغ التشكيل الاجتماعي في العراق حتى لا يعود قادراً على أن يحافظ على بقائه. كل هذه تشكل الأرضية الصلبة لعملية الإنتاج بالعسكرة. بالمعنى الضيق، وبالنظر إلى درجة تمثيل الطبقة العاملة في الدولة، يؤدي سحب موارد العراق وتصديع شعبه، إلى تبخيس ثمن هذه الموارد، وهذا أمر مربح لرأس المال، لأنه يستطيع أن يوفر مُدخَلات أرخص وبيع فائض منتجاته إلى المناطق غير المنتِجة. غير أن تدمير الدولة العراقيّة القائمة على التشكيل الاجتماعي ككيان سياسي قابل للحياة، وصعود إسرائيل بوصفها القوة الإقليميّة العظمى، يقوّيان سطوة المعسكر الإمبريالي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكيّة[85].

ولما كان الشعب العامل يريد أن يستفيد من الانقسامات الرأسماليّة الداخليّة ومن انسحاب رأس المال المستنبِط للقيمة والمُعَسكَر (Militarised) فإن مثل هذا الوضع ينطوي على احتمال التقدّم في حركة الطبقة العاملة الأمميّة. ففي حين كان هناك، كما سلف، قمعٌ سياسي تحت حكم الاشتراكيّة العربيّة، فإن وكالات الاستخبارات في هذه البلدان الثلاثة، أصبحت في أثناء الحقبة النيوليبراليّة أقوى مؤسسة والأداة الأولى للسيطرة الاجتماعيّة. ومع تقلُّص المكاسب الاجتماعيّة، اتخذ قمع النقابات المنظَّمة والتنظيمات الأخرى في المجتمع المدني، أبعاداً جديدة[86]. لكن الفارق المميَّز لقمع النيوليبرالية هو استلاب وتسليع الطبقة العاملة كي تصبح تلك الأجساد التي تستهلك وتُستهلك من دون مساءلة السلطة. وتحوّلت طبقات برجوازيّة الدولة، التي وضعت سقفاً للاستهلاك المتدفق

(85) هنا الهدف من السطوة ليس الشعور بالنشوة المرتبطة بالسلطة فقط. السطوة هي عامل القوة في إعادة تشكيل علاقات الإنتاج، والسطوة كذلك هي العامل المتصل في زعزعة الاستقرار وتسعير الحروب، أي تكثيف عملية الإنتاج بالعسكرة المبنية على استهلاك حياة الإنسان كقيمة.

(86) آدم روبرتس [وآخرون]، **الاحتلال الأمريكي للعراق: صوره ومصائره**، تقديم عبد الإله بلقزيز، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 43 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).

ووجّهت الموارد إلى الاستثمار العام، في الثمانينيات إلى محاكاة أنماط الاستهلاك الغربيّة، وفي الوقت نفسه، زيادة الاعتماد على عنصر الاضطهاد. وللتنويه، الاضطهاد ظاهرة كونية في كل المجتمعات الطبقية، ويتخذ أشكالاً مختلفة مع تنوع أنماط الإنتاج والريوع. فالإنتاج بالعسكرة والريع الإمبريالي يجعل من طبقات العمال الغربية التي تتقمص روح رأس المال عامل اضطهاد لشعوب العالم الثالث؛ أما اضطهاد العالم الثالث فهو فج بمقدار عمق الأزمة. وعادت إلى الظهور أزمة التخلّف ما بعد الاستعمار، التي فاقمتها أزمة توزيع غير عادل، وعولجت جزئياً بفضل الاشتراكيّة العربيّة، لكنها عادت إلى الظهور تحت حكم تحالف الطبقة العسكريّة - النخبويّة الماليّة العالميّة - التجاريّة الناشئة حديثاً. وتسارعت وتيرة عدم عدالة الدخل[87]. في هذا النظام الجديد، ركز العسكر قوة أكبر في أيديهم وصاروا الطرف الوحيد في التنمية (أو بالأحرى في التنمية المعاكسة). والحكم العسكري في مصر منذ الانتفاضة يبقى متماسكاً. لقد ربط أصحاب الرتب العسكريّة العالية أنفسهم على نحو وثيق بالمصالح المنوطة بتجارة اقتصاد كل منهم. وقد فعلوا ذلك ربطاً بنمط تنمية يسيِّره الاستيراد، الذي أزاح من دربه الصناعة الوطنيّة. وعند التقاعد من الجيش كان معهوداً أن يحظى العميد برخصة من الدولة في شأن نتاج ما مستورد، أو في شأن مشروع اقتصادي.

وكان مصير القطاع العام أن يصبح ملكاً خاصاً، إلا أن المعضلة المفصلية كانت وما زالت لا في شكل الملكية، إنما في الفجوات التي تسرب الثروة البشرية والطبيعية والمالية إلى الخارج. وهذه الفجوات هي حسابا رأس المال والتجارة اللذان تفرضهما مؤسسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وهاتان الفجوتان تشكلان أسس السياسة الكلية للدولة، فهما قانونيتان وهما في نفس الوقت قاعدتان لتحويل العام إلى الخاص، أي أنهما عَضُد الفساد.

سادساً: الاشتراكيّة العربية

قاد الاشتراكيةَ العربيّة، كما ذكرنا إلى الآن، تحالفٌ بين العسكر والشريحة الموسّطة. لكن الوصف الرسمي المستعار من التيار الفكري الغالب يفترض أنها كانت حُكماً للطبقة

(87) ثمة فقر شديد في المعلومات من المصادر الرسميّة عن توزيع الدخل. وعلى الرغم من أن أرقام مشروع عدم المساواة في جامعة تكساس ربما لا تمثّل بدقّة صورة عدم عدالة الدخل، فإنني في هذه المعلومات أكتفي باعتماد التغييرات في مسار اتجاه، التي تبدي تزايداً فادحاً في تفاوت الدخل.

الوسـطى، أو طبقـة تعَـد مختلفـةً عـن الطبقـة العاملـة، كمـا فـي الاسـتخدام المزعـوم للعبـارة فـي الولايات المتحدة[88]:

«لا يمكـن مقارنـة طبقـة المالكيـن الوسـطى، مـن حيـث رأس المـال، والمهـارة، والتنظيـم، بالموارد والسـلطة التـي تجندهـا الحكومـات من أجـل التغلب سـريعاً علـى التخلّف الاقتصـادي، ومواكبـة التغيُّر الاجتماعـي فـي الشـرق الأوسـط [...] وحدهـا الطبقـة الجديـدة، التـي تتقاضـى أجـوراً، الملتفّـة حـول محـور مـن السياسـيّين والإداريّيـن السياسـيّين والعسـكريّين، تبـدو قـادرة علـى قيـادة السـعي من أجل مرتبة، وسلطة، وازدهار باستيلائها على جهاز الدولة»[89].

هـذا التمييـز بين الشـرائح فـي الطبقـة العاملة على أسـاس مسـتويات المهـارة ومقاديـر دفع الأجر وأنماطه (شـهرياً أو أسـبوعياً، إزاء الأجرة على السـاعة، مثـلًا) هو منطلِق من تزييف سياسـي؛ فالتقسيم إلـى فئـات لا يوفـر وصفـاً صحيحـاً للطبقـة الاجتماعيّة فـي مقابـل الطبقات الأخـرى، أو، علـى نحو أدق (فـي الإطـار العربـي)، مـن حيـث العلاقـة بالإمبرياليّـة. فهـو يقيـس مـن جانـب واحـد، تَجَسُّـد الطبقـة بقيـاس دخـل مجموعة مـا في وقت معيّـن، إزاء معيـار العلاقـة الاجتماعيـة التاريخيّة التـي تنتج الدخل مـن خـلال عمليّـة التراكـم الرأسـمالي. وهـذا المعيـار المذكـور هـو تعريـف طبقـي. وتعتمـد درجـة التماسـك فـي الطبقـة العاملـة علـى موقفهـا مـن سـلطة رأس المـال الأيديولوجيّـة. وحصة الأجـور، التي هـي حصّـة الطبقـة العاملـة مـن النتـاج الاجتماعـي المقـدَّر بالمـال، تـوزَّع علـى نحـو غيـر متسـاوٍ بين فئـات الطبقـة العاملـة علـى أسـاس عِلـمٍ خاطـئ يقلّـص الإنتاجيـة المنتَجـة جماعيـاً، إلـى جهـد فـردي، ويشـجّع ميـزات التفاضـل مثـل المهـارة، والإنتاجيـة الهامشـيّة، وما إلـى ذلك، كل هـذا وفـق العلاقة مع قـوة رأس المـال. بعبـارة أوسـع، يرفـع رأس المـال ظروفـاً خاصـة سـخيفة مثـل الإنتاجيّـة الفرديّـة، إلـى درجـة الصنميـة، مـع أن الفـرد لا يمكنـه أن يكـون مـن غيـر الظـروف العامـة التـي هـي الإنتاجيّـة الاجتماعيّة.

---

(88) في الواقع، استُخدِمَت العبارة في الإجمال لوصف عامل مستخدَم على نحو مستقر، يمكنه أن يشتري بيتاً وأدوات منزلية. لكن الطبقة هي الموجِّه الحاصل في العلاقة بالطبقات الأخرى التي تعبّر عن تحققها الأشكال التاريخيّة وبُنى القوة التي يتفاعل بواسطتها الناس، التي تعبّر بين وقت وآخر، من خلال سياسة الصراع الطبقي، عن أفقر ظروف العيش، وعن استقرار أو عدم استقرار العمل.

(89) Manfred Halpern, «Middle Eastern Armies and the New Middle Class,» in: John J. Johnson, ed., The Role of the Military in Underdeveloped Countries (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1962), p. 279.

لـم يكـن خطـاب رأس المـال المتفكّر هو الـذي غزا الوطـن العربي؛ وكمـا أناقش في الفصـل الرابع، كسـب القلـوب والعقول لـم يكن يوماً غـرض العـدوان الذي قادتـه الولايـات المتحدة فـي أي مكان من المنطقـة. إنهـا الإمبرياليـة الرعنـاء، القـوة الهائلـة التـي سُـحِقَت بهـا حيـاة العمـال، ودُمِّـرَت قيمتهـم، وفَـرِض خضوعهـم كشـرط لعمليـة الإنتـاج الاجتماعـي علـى الصعيـد الكونـي. إن القواعـد العسـكريّة الأمريكيـة الموزّعـة حـول المـوارد الاسـتراتيجيّة فـي كل أرجـاء العالـم، هـي التجسـيد للطبقـات الماليّة الدوليّـة فـي شـكلها المادي الحالـي في ظل الموألـة، إن كوننة الأسـس الماديـة لإعادة إنتـاج البرجوازية مـن خـلال الدولـرة، لا يمكـن أيَّ بنى طبقيّـة عربيّة بعـد اليـوم، أن يقال عنهـا إنها موجودة خـارج هذه العلاقـة العسـكريّة مـع الإمبرياليّة. في السـتينيّات، مع تراجع الاسـتعمار، كانـت سـطوة الإمبرياليّة على الطبقـات الاجتماعيّـة الوطنيّـة تتهـاوى، وكانت الجبهـات المعادية للإمبرياليّة نشـطة، وتضع اسـتراتيجيّة الطبقـة العاملـة فـوق الهويـات القطاعيّـة الضيّقـة. لكـن، مـع إعـادة الإمبرياليـة تطويـع الـدول العربيّة الحديثـة، طُوِّعَـت كذلـك طبقاتهـا البرجوازيّـة. ومـا إن انهـار المشـروع الاشـتراكي العربي أمـام الهجمة الإمبرياليـة والتفسُّـخ الداخلـي، حتـى أعيـدت إلـى سـابق عهدهـا العلاقـة بيـن الطبقـات البرجوازيّـة «الوطنيّـة» والمسـتعمرين السـابقين - الإمبرياليّيـن. وألقـت أيديولوجيا المنتصـر الإمبريالـي باللوم، في الديـون، وسياسـة بدائـل الواردات، والوهـن من جرّاء الحـرب، على كاهل فشـل الاشـتراكيّة العربيّة. لكن فـي الواقع، تمكَّنت الاشـتراكيّة من التفوق فـي أدائها، على النمـوذج النيوليبرالي، بالديناميـة الاقتصاديّة والإجـراءات الاجتماعيّـة. وكانـت أنـواع العجـز، والتضخُّـم، والبطالـة، كلهـا أدنـى مسـتوى وفـي وضـع مقبـول (انظـر الجـداول في نهاية هـذا الفصل). والأمـر الذي لم يكـن مقبولاً هـو الهزيمـة الأيديولوجيّة والعسـكريّة التـي حوّلـت ولاء البرجوازيّـة، والعسـكر، وقطاعـات مـن الشـريحة الموسّـطة، مـن الـولاء الوطنـي إلـى التطلُّـع الخارجـي. الطبقـة الاجتماعيـة إرث مـادي وأيديولوجـي، وانهيـار إرث الأيديولوجيا الاشتراكية هو السبب والفاعل التاريخي وراء انهيار الاشتراكية العربية.

قـد يكـون مـا سُـمِّي الإحبـاط لـدى «الطبقـة الوسـطى» المتعلّمـة التـي بـرزت بعـد الحقبـة الاسـتعماريّة، هـو الـذي صعَّـد المشـاعر المعاديـة للتغريـب، لكـن الأسـباب الحقيقيّـة فـي الموقـف المعـادي للغـرب أعقـد كثيـراً وهـي متعـدّدة الشـرائح. ولا يمكـن أن تُحصَـر بالمشـاعر المتموّجـة لـدى شـريحة فرعيّـة اجتماعيّـة. فالمواقـف المعاديـة للإمبرياليّـة اكتسـبت اندفاعتهـا رداً علـى الممارسـة الإمبرياليّـة والظـروف المُذِلّـة التـي أنشـأتها القـوى الاسـتعماريّة. لقـد وَسَـمَت قـوى التيـار الصاعـد للأيديولوجيـا الاشـتراكيّة وحـركات التحـرر الوطنـي فـي سـنوات مـا بعـد الحـرب العالميّـة الثانيـة، الصـراع المعـادي للإمبرياليّـة. ومـن جهـة أخـرى، كانـت الطبقـة

البرجوازيّـة العربيّـة المؤلَّفـة من التجـار وكبار بائعي المفـرَّق، متحدة بعمـق مع النظام الرأسـمالي، في المرحلتيـن السـابقة للاسـتعمار واللاحقـة لـه. وكانـت هـذه الطبقـة ذيـــلاً للإمبرياليّـة[90]. إنهـا خدمـت المصالـح الأجنبيّـة بتواطئهـا مـع الغـرب وخنقهـا المـوارد[91]. فـي الحالـة الأعـم، يرى بتـراس أن التوسّـع العالمـي لـرأس المال الإمبريالـي، في التشـكيلات النامية، دمـج البرجوازيّـة الوطنيّة في شـبكاته الدوليّة مـن خـلال التجـارة، والمشـاريع المشـتركة، والبـراءات، والقـروض والأرصـدة[92]. هـذه الروابـط قـوّت الارتهـان فـي اقتصـاد الـدول المضيفـة بـرأس المـال الأجنبـي، بالدعـم المالـي والتقنـي مـا إن تحقّـق الاستقلال.

إضافـة إلـى الموارد الماليـة والماديّة غيـر الكافية، لبنـاء مقدرة إنتاجيـة في المرحلة التـي تلت رحيل الاسـتعمار مباشـرة، فشـلت البرجوازيّة العربيّة أيضاً في اكتسـاب الشـرعيّة. وأدى عدم المسـاواة والتخلّف التنمـوي المسـتمران بعد رحيل الاسـتعمار، إلى تمهيد الطريق إلـى إعفاء قدامى مُـلّاك الأراضي والطبقات الكومبرادوريّـة، مـا إن ضربـت الأيديولوجيـا الاشـتراكيّة جذورها فـي الأرض. ومع توفير الاتحاد السـوفياتي نمـوذج التنميـة التـي تقودهـا الدولـة، أخـذت قـوى التحالـف الجديـد الحاكـم مـن العسـكر والشـريحة الموسّـطة، تحاكـي الاشـتراكية على النمط السـوفياتي. وبينمـا اختلف، في الدرجة والشـكل، تدخّـل الدولة فـي النشـاط السياسـي والاقتصـادي والاجتماعـي، بيـن دولـة وأخـرى، كان الاتجـاه فـي سـنوات مـا بعـد الاسـتقلال ينحـو نحـو توسـيع مِلكيّة الدولـة في الاقتصـاد. وكما يبـدو في جـداول هذا الفصل، شـهد حتى باحثـو التيـار الغالـب، مثـل أندرسـون، بـأن النمـاذج العربيّـة الاشـتراكيّة عملـت محـركاً للتنميـة[93]. و التلفيـق الـذي دار حـول حـالات عجـز الميـزان التجـاري التـي تحبـط تقـدم الاشـتراكية، لـم يكـن يسـتند إلـى الأرقـام كمـا يتبيّـن فـي الجـداول فـي نهايـة هـذا الفصـل. والسـبب الحقيقـي الوحيـد الـذي تُعـزى له الهجمات الأكاديميّة على الإجراءات الاشـتراكيّة، هـو مواصلة إضعاف البلدان العربيّة الاشـتراكيّة لمصلحـة الاسـتراتيجيّة الإمبرياليّـة. لقـد قـادت برجوازيّـة الدولـة عمليّـة التنميـة بالتركيـز علـى التصنيـع والبنيـة التحتيّـة أي رأس المـال الأكثـر إنتاجيـة. وفـي منتصـف السـتينيّات، أحـدث حـزب البعـث فـي سـورية إصلاحـات زراعيّـة واسـعة. وفـي العـراق أمـم حـزب البعـث النفـط فـي السـبعينيّات، وأعـاد

---

(90) Amin, «The Arab Nation: Some Conclusions and Problems».

(91) منير الحمش، **الفكر الاقتصادي في الخطاب السياسي السوري في القرن العشرين** (بيروت: بيسان للنشر، 2004)، ص 40.

(92) Petras, «State Capitalism and the Third World».

(93) Lisa Anderson, «The State in the Middle East and North Africa,» Comparative Politics, vol. 20, no. 1 (October 1987).

توزيـع الأرض ومداخيـل النفط على أسـس أعدل. وفي مصر اسـتحوذت المؤسسـات التـي تملكها الدولة علـى نحـو 60 فـي المئـة مـن القيمـة المضافة فـي الصناعة، أمـا في سـورية فاسـتحوذت علـى نحو 55 فـي المئـة. وكان إنتـاج هـذه الشـركات المقامة حديثـاً يبلغ ما نسـبته 13 في المئـة من الناتـج المحلي الإجمالـي فـي مصـر، و11 فـي المئـة مـن الناتـج المحلـي الإجمالـي فـي سـورية(94). وقـد رافـق هـذه المنجزات إصلاح زراعي، وزيادة للإنتاجية الزراعيّة كبحت جزئياً هجرة الريف إلى المدن(95).

حتـى عـام 2006 كانت سـورية تصدّر الحبـوب العالية الجـودة(96). ومـع كثافة الاسـتثمار الاجتماعي، ارتفعـت مسـتويات العيـش ارتفاعـاً ملحوظـاً(97). كانـت نسـب النمـو الإقليميّـة، وكذلك في بعـض الدول الاشـتراكيّة، قبـل النيوليبراليّـة، أعلـى مقابلـة بالسـنوات الأقـرب فـي حكـم النيوليبراليـة(98). وفـي بيئـة اللايقيـن التـي تلـت الحصـول علـى الاسـتقلال، ضمنـت الدولـة اسـتثمارات بعيـدة المـدى فـي المصانع والمعـدّات. وأقرضـت المصـارف الحكوميّـة الصناعيـة والزراعية المشـاريع الوطنيّة بنسـب امتيـاز طويلة الأمـد. وحمـت قائمـة سـوداء الصناعـة الوطنيّـة مـن المنافسـة الأجنبيّـة. واسـتنهض تضييـق الحسـاب الرأسـمالي وسياسـة تَعـدُّد أسـعار الفائـدة والصرف، المـوارد الوطنيّـة، ووفّر اسـتقراراً في أسـعار الصرف. ورفعـت المعونـات المالية ومراقبة الأسـعار مسـتوى عيش سـكان الأريـاف. وزادت الإصلاحـات الزراعيّة، التي قُلِّصَت مذّاك، إنتاج الأغذية زيادة كبيرة(99)، وهو ما حرَّر يد الدولة للإقراض الصناعي.

---

(94) Alan Richards and John Waterbury, eds., A Political Economy of the Middle East: State, Class, and Economic Development (Boulder, CO: Westview Press, 1990).

(95) ارتأت طبقة برجوازيّة الدولة في النظم الاشتراكيّة العربية أن الأمان الغذائي جزء من الأمن الوطني. وأشادت بمهنة الزراعة واستثمرت بكثافة فيها. بالطبع ظلت الفروق الريفية - الحضرية قائمة، لكن ليس إلى الحد الذي شهده عهد الاستعمار. وحين جاء عصر النيوليبراليّة، هوى الاستثمار في الزراعة، وكذلك الإنتاج الزراعي. وكما سيلي في الفصل الخامس، في ظل الحكم النيوليبرالي، غادر نحو 100 مليون نسمة الريف، إلى المناطق الحضريّة، بين عامي 1980 و2010، لكن ليجدوا أنفسهم في مواجهة الفقر مرة أخرى؛ فكان جمهور انتفاضات «الربيع العربي» عام 2011 مكوّناً على الخصوص من أبناء المهاجرين الريفيّين الذين افتقروا.

(96) Arab Monetary Fund, Joint Arab Economic Report (Cairo: Arab Monetary Fund; League of Arab States, 2007).

(97) Anderson, «The State in the Middle East and North Africa,» and Nazih N. Ayubi, Over-Stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East (London: I. B. Tauris, 1995).

(98) كل المنطقة أيضاً حققت نسباً أعلى قبل النيوليبراليّة؛ فقد بلغت نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي، والناتج المحلي للفرد 7.5 في المئة و4.8 في المئة بين عامي 1964 و1974 على التوالي. ثم هبطت هاتان النسبتان إلى 2.9 في المئة و0.3 في المئة بين عامي 1985 و1995 (البنك الدولي 2009).

(99) Food and Agriculture Organization [FAO], CountrySTAT (various years), <http://www.fao.org/economic/ess/countrystat/en>.

بناء على ما سلف، وخلافاً للتحوُّل الاجتماعي السوفياتي، بقي القطاع الخاص ناشطاً جزئياً في ظل الاشتراكيّة العربيّة. يرى كوبر[100]، مثلاً، أن هناك ميلاً لدى الباحثين إلى تجاهل التأرجح بين القطاعين العام والخاص الذي يميّز ما سمّاه نظم «رأسماليّة الدولة» في المنطقة العربيّة. وهو يستنتج أن نظم رأسمالية الدولة فشلت في تحويل البنية الأساسيّة لمجتمعاتها، إما في اتجاه شكل دينامي رأسمالي، وإما في اتجاه شكل غير رأسمالي؛ من هنا تأرجحت هذه النظم بين خلطات مختلفة من القطاعين العام والخاص، أي بنية مختلَطة أو مشترَكة لم يكن القطاع العام فعّالاً فيها. إضافة إلى هذا، يرى كوبر أن مصر حالة نموذجيّة، حيث «لم يتجنّب إشرافُ الدولة دورَ المِلكيّة الخاصة»[101].

يقول كوبر إن الحوافز على التراكم كانت موجودة وقويّة أيضاً، في كل من القطاع الزراعي، حيث كان الحافز هو الهرب من إشراف الدولة، والقطاعات غير الزراعيّة، حيث بُذِلت جهود لتعظيم مقدرة المرء على الكسب من التنمية الاقتصادية للدولة. المشكلة في هذا الخط العقائدي الذي يصف القطاع العام بعدم الفاعليّة، تكمن في التصنيف غير المتقَن الذي يسم أي شكل من تدخُّل الدولة، بأنه «رأسماليّة دولة»، ثم الزعم أن الكسب الشخصي المحفَّز هو نزعة مولودة من طبيعة البشر تسير في اتجاه معاكس لأي مقدار ضئيل من الاشتراكيّة. كان السعي لتحقيق المصلحة الخاصة مشروطاً بشكل التنظيم الاجتماعي، الذي كان يقوم أساساً على هيمنة رأس المال من خلال الدولة. لذا، فالسعي لتحصيل الريع من حول الدولة ضد مصالح الجمهور، هو نتيجة للقوة الأيديولوجيّة في العلاقة الرأسماليّة. حين كُبِح القطاع العام، الذي يزعمون أنه غير فعّال، تحت ضغط النيوليبراليّة، انهارت كل البنية الاجتماعيّة في هذه البلدان انهياراً فظيعاً. الفاعليّة هي معيار قيمي، له علاقة بمصالح الطبقة. وفي غياب تأمين من البطالة، عمل القطاع العام كوسادة للرفاه، حين انخفضت وتيرة خلق فرص العمل، وتدنَّت كثيراً عن مستوى نمو اليد العاملة. وفي ظل الرأسماليّة، أياً كان شكلها، لن تختفي الحوافز والعادات الخاصة فجأة. والواقع العنيد يبقى أن في المرحلة التي تلت الاستقلال مباشرة، لم يكن أي إطار للحافز الفردي، يحفز القطاع الخاص، يستطيع أن يتولّى مهمة التنمية، نظراً إلى الإضعاف البنيوي من حيث الموارد والمال. بحافز أو بلا حافز، كان القطاع الخاص ضعيفاً، بالقدرة الإنتاجيّة الفعليّة وبالمال، فانعدام التنمية هو انعدام القدرة الإنتاجية أو ضعفها. إضافة إلى هذا،

---

(100) Mark Cooper, «State Capitalism, Class Structure, and Social Transformation in the Third World: The Case of Egypt,» International Journal of Middle East Studies, vol. 15, no. 4 (1983), pp. 451-469.

(101) Ibid., p. 458.

أفضى تسامح الطبقة الكومبرادوريّة مع التدخل الإمبريالي في الشؤون الوطنيّة، إلى تشويه سمعتها وجدارتها في حمل مهمّة التنمية. حين اعتمدت الدول العربية الاشتراكية السابقة النظرية النيوليبرالية في شأن الأسواق الحرّة والاستثمار الذي يقوده القطاع الخاص، مثلما أسلفنا في المقدّمة، هبطت نسبة الاستثمار في العموم من مستواها المرتفع الذي كان يبلغ 30 في المئة عام 1980، إلى منخفَض يبلغ نحو 20 في المئة عام 2010 [102]. أهم من هذا، ساءت جودة الاستثمار من حيث الناتج للفرد (انظر الجداول في نهاية هذا الفصل). إن عدم قدرة المستثمرين من القطاع الخاص على قيادة بناء القدرات لا يُعزى إلى نقص المال فقط، أو إلى اللايقين الجيوسياسي، بل يعزى أيضاً إلى الهدف الإمبريالي الأوسع وهو السيطرة على المنطقة والنفط بنزع القوة من الشعوب وإفقارها، وفي المرحلة الاشتراكيّة، كان القطاع الخاص يمتطي نجاحات نمط تدخل الدولة.

وفي مصر وسورية، ما بقي من القطاع الخاص بعد التحول الاجتماعي الاشتراكي الكثيف، في منتصف الستينيات، نما بالتزامن مع نمو الاستثمار الحكومي. وظل القطاع الخاص حيّاً طفيلياً في كل مراحل المشروع الاشتراكي. وأفسد القطاعُ الخاصَ نفسُه، طبقةَ رأسماليّة الدولة، التي تحوّلت إلى طبقة مالكة جديدة في العصر النيوليبرالي، بثقافة النيوليبراليّة، وأصبح الخميرة التي تسهم في تحويل طبقة رأسمالية الدولة إلى طبقة كومبرادوريّة جديدة. وحقيقةُ أنَّ التحول الاشتراكي العربي لم يكن جذرياً أكثر مما كان، ولا سيّما بإبعاد الطبقة العاملة من المشاركة المباشرة في الحياة السياسيّة، لا تعني أن التجربة التنموية التي قادتها الدولة الاشتراكيّة لم تأتِ بنيوياً وتاريخياً بتحول اجتماعي إيجابي. فالرفاه الذي أنتجه التحول الاجتماعي، ليس كله عصياً على المحو، لكنه حتى اليوم، أثبت صعوبة إمكان محوه تماماً.

أما حالة العراق فهي مختلفة، لأن مداخيل النفط العالية وفرت لدولة التحوّل الاجتماعي قوة رافعة لتمويل الرفاه بالعملة الأجنبيّة. والعراق مختلف أيضاً، في الشكل الذي فُرِضَت فيه شروط إضعافه بالاجتياح العسكري، لا بواسطة نيوليبرالية أدت إلى الفقر أو الحرب، كما حدث في سورية. ويبدو في نظرة ارتجاعيّة، أن الانتقادات ضد النظام التي صدرت من وجهة نظر يساريّة كتلك التي وسمت النظام العراقي بالفاشي، كانت تخفي وراءها دوافع دونية وطبقية محرضة على الهجمة الإمبريالية[103].

---

(102) World Development Indicators (various years).

(103) اللاأخلاقية وفئة القباحة، بحسب تعبير غيورغي لوكاس، تحضر في كل مكان تحت غطاء اقتصاد السوق والرأسمالية. كل شيء هو لاأخلاقي، إلا النضال ضد حكم رأس المال، الذي يُفهَم على أنه المرحلة السياسية من =

إن انتقـاد النظـام من منظور يسـاري غربـي يُبنى علـى إرث معادٍ للشـعوب لدى هذا اليسـار، الذي طالما أوعز للإمبريالية كي تتمادى في تدمير شعوب العالم الثالث.

يـرى الخفاجـي مثــلاً، أن الدولـة «الاشـتراكيّة» في العـراق عـززت القطاع الخـاص وانتقـال الاقتصاد إلـى الدولة الرأسـماليّة[104]. وهو يصـف النمط العراقي للاشـتراكيّة العربيّة في السـبعينيّات والثمانينيّات بأنـه حالـة حضانـة للرأسـماليّة العراقيّـة سـاندت الدولـة تطوّرهـا وأشـرفت عليهـا بطريقـةٍ مراقَبَـة. قـد يكـون الأمـر كذلك في سـورية، لكن في سـياق الدولـة العراقيّـة هذه الملاحظـة في غير محلها، بسـبب اكتسـاح التشـكيل الاجتماعي من جـراء الغزو. كانـت المعارضـة العراقيّة منهمكـة في ولائهـا للإمبرياليّة إلـى درجـة أنهـا في إحـدى الحـالات المذهلـة التي تدعـو إلى السـخرية، عـزَت الفقـر والبـؤس في ظل الحصـار الـذي فرضتـه الولايـات المتحـدة، إلـى سياسـة نظام صـدّام حسـين النقديـة. الحالة التـي كانت فيهـا طبقـة برجوازيّـة الدولـة من قبـل تحكم فيها العراق، ليسـت هـي عراق اليـوم. ومن بـاب الفكاهة نقـول، لـو كان ثمـة حضانـة للقطـاع الخـاص فـي العـراق الاشـتراكي، فإنهـا لم تـؤدِّ إلـى نهـوض الطبقة البرجوازيّـة فـي القطـاع الخاص؛ وبـدلاً من ذلـك فتحت الباب لإعـادة الاسـتعمار وتدميـر المجتمع، فلم يبق لا هذه ولا تلك.

فــي العــراق، لــم تــأتِ شــروط الاستســلام بالتــدرُّج مــن خــلال برامــج تكيــف هيكلــي؛ بــل فُرِضَـت بالبندقيـة وسياسـة بـول بريميـر. لاحـظ يوهـاش أن بريميـر قبـل رحيلـه أصـدر 100 أمـر

= مراحل الجرائم التي ترتكبها إمبريالية تقودها الولايات المتحدة، وهي إمبرياليّة ذات اقتصاد وسياسة «خالية تماماً من الإبداع والقيمة».

تُدرَك الأخلاقيات كحقيقة من الملموس، الذي هو الأيديولوجيا، والأشكال التنظيميّة، وممارسة الطبقة الماليّة الدوليّة وإمبرياليتها. الملموس ليس هو الحدث المشهدي في ظلامات النظام العراقي أو «الصدمة والرعب» في قصف العراق؛ هذا لاحقيقة مزيّفة تستحضر الحدث، بحسب تعبير باديو مرة أخرى. الموقف الأخلاقي هو أن توقف نمو رأس المال، الذي تختلف فرادته قليـلاً عن النازية، كما تمارَس في العالم الثالث. لا تعترف الإمبريالية الحالية بدافع عنصري للحرب؛ لكن تعيد تكوين سطوتها بالقتل من دون تمييز بالرجوع إلى كل أنواع الحجج المناسبة، وفي المقام الأول هنا يكمن درسها الأخلاقي ومبادئ حقوق الإنسان المتولّدة طبقياً. الأخلاقيات توجد في العالم الكوني، الذي تنبثق حقيقته من الحدث الأساسي، وهو الوصف الماركسي «نقط دم من الرأس إلى أخمص القدمين». الأخلاقيات، إذا كان لها أن تتجسّد، باستعمال لغة باديو، ليست مسألة حقوق الإنسان والدرس الأخلاقي، بل مسألة المعركة الأساسية من أجل المساواة بين كل الشعوب ضد قانون الكسب. في الإدراك المؤخَّر، لم يكن أمراً ساذجاً، لكن الشر الأعظم هو شيطنة النظام العراقي لتسويغ الغزو. من حيث نقف، يمكن المرء بسهولة أن يرى أن عزل النظام العراقي والعرض المتغطرس لانتهاكاته على أنها عمل يشبه في فرادته النازيّة، كان بروباغندا على النمط النازي، من أجل تسويغ الغزو الأمريكي وتدعيمه، سبيـلاً رئيسياً للتراكم على المستوى العالمي.

Alain Badiou, Ethics: An Essay on the Understanding of Evil, translated by Peter Hallward (New York: Verso, 2001

(104) Isam al-Khafaji, «State Incubation of Iraqi Capitalism,» Middle East Report, vol. 142 (September-October 1986), pp. 4-9 and 12.

لإعـادة هيكلـة اقتصـاد العـراق دراماتيكيـاً، ليتـلاءم مـع مبادئ السـوق الحـرة، وليـس من عراقـي، حتى المنتخَبيـن لاحقـاً، يسـتطيع إلغاءهـا[105]. لقـد دمّـر بريميـر مـا كان بقـي مـن الصناعـة الوطنيّـة، ومـن الزراعـة، التـي كان القصـف قـد دمّرهـا أصـــلاً. ومعظم اليسـار في العـراق، تعمّـدوا التقليـل من وطأة النيّـات الإمبرياليـة، ولطّفـوا انتقادهـم لهـا ليسـوّغوا الغـزوة الإمبرياليّـة توازيـاً مـع ما فعله خروتشـيف فـي أوائـل السـتينيات حينمـا لعـن سـتالين ومجّـد كينيـدي[106]. الطبقـة الاجتماعيّـة الوطنيّـة فـي المسـتعمرات السـابقة تكـون وطنيّـة بفضـل التحالفـات التـي تعقدها الطبقـة العاملـة، والمسـافة التي تبقيهـا بعيـدة من المركـز الإمبريالي. بحسـب عبـارة ألتوسـير: إن معـاداة الإمبرياليـة لها الأسـبقية على الـكل المُفـرط التحديـد[107]، لأن التناقض الأساسـي هو بين سـلامة الدولـة الوطنيّة في مقابـل الإمبرياليّة التـي تقودهـا الولايـات المتحـدة. إن التقليل من مغـزى الإمبرياليّـة في تدميرهـا العراق، أو - أسـوأ من هـذا - تفسـير كل الهجـوم الأمريكـي علـى العـراق بأنه بسـبب خطأ شـخصي أو خطـأ فـي المعلومات، يقـود مسـار البحث إلـى اللامنطـق. فالظـروف التاريخيّـة التي كانـت وراء هـذا الهجوم تكمـن في أزمة رأس المـال المتعاظمـة التـي تقـود مسـار القـوى نحـو مزيـد مـن التوسّـع الإمبريالـي المـوازي للتراكـم البدائـي ومنـه تكثيـف وتيرة الاسـتغلال التجـاري أو الاسـتعباد الكلي، بما في ذلـك الهيمنة علـى النفط، والاسـتيلاء علـى المـوارد. أما إدانـة حماية القطـاع الخاص فـي العراق فذلـك بعيد من الحقيقـة حتى لو كان جزئيـاً حقيقيـاً، لأن الحقيقـة تكمـن فـي الـكل. فهـذه الإدانـة كذلـك تفتـرض أن المزيد من أشـكال التحـول الاجتماعـي الجذريّـة، كان يمكـن أن تُعفـي العـراق مـن الحـرب وتخرجه مـن خطـة الإمبريالية للهيمنـة علـى النفـط. إن إضعاف رأس المـال العالمـي ليس عمــلاً ذهنياً تحليليّـاً، بل إنه عمـل معارض للنظـم (Anti-Systemic) تضغـط فيـه الصراعـات الطبقيّـة سياسـياً، ولا سـيّما تلـك التـي تنشـأ مـن الصراع ضـد الإمبرياليّـة في بلـدان الأطراف، علـى رأس المال، مـن أجل اعتماد مزيـد من الإصلاحـات والتنازلات لمصلحة الطبقة العاملة في البلاد الأشد فقراً؛ والتركيز هنا هو على أولوية البلاد الأشد فقراً.

---

(105) Antonia Juhasz, «The Handover that Wasn't,» Alternet (2004), <http://www.alternet.org/story/19293/the_handover_that_wasn%27t> (viewed 2 July 2014).

(106) قال عصام الخفاجي، العضو السابق في مجلس إعادة إعمار وتنمية العراق، في شرح قراره الاستقالة «لم أرغب في أن أكون متعاوناً». انظر: Isam al-Khafaji, «I Did Not Want to be a Collaborator,» Guardian, 28/7/2003, <https://www.theguardian.com/world/2003/jul/28/iraq.comment> (viewed 2 July 2014).

(107) المفرط التحديد (Overdetermined Totality) هو المفهوم المرادف للتاريخ الذي لا تنطبق عليه السببية التراتبية ولا التحليل الرسمي.

فـي البلـدان العربيّـة الاشـتراكيّة، حمى الاقتصـاد المتركّز في يـد الدولة، بعـض المواقع التـي يحتلها القطـاع الخـاص. وكان نشـاط هـذا القطـاع ينحصـر فـي تجـارة المفـرّق والبنـاء، لا فـي التصنيع الواسـع النطـاق. وكان إنتاجهـم مدعومـاً مـن الدولـة؛ وأسـعارهم التـي يبيعـون علـى أساسـها للمسـتهلك، كانت تبقـى تحت سـقف معيّـن، من أجـل أن تكـون أرباحهـم معتدلـة. وكانـت الرسـوم الجمركيّة التـي ترمي إلـى حمايـة المؤسسـات العامـة، تحمـي المؤسسـات الخاصـة أيضـاً مـن المنافسـة الخارجيّـة. عقـدت الدولـة عقـود التوريـد والبنـاء مـع القطـاع الخـاص، الـذي كانـت أرباحـه ناشـئة بواسـطة المقاولـة مـن الباطـن. هـذا الأمـر أقـام علاقـات لصاحـب العمـل بالزبـون، بين رسـميي الدولـة ورجـال الأعمـال. لكن بطاطـو يلاحـظ أن قـوة النفـوذ التـي كانـت للقطـاع الخـاص علـى حكومـة صـدّام حسـين، كانـت ضعيفـة[108]. إن المسـألة الخاصـة التـي يمكـن أن تسـاق فـي مصلحـة الأنظمـة الاشـتراكيّة العربيّة، هي فـي درجـة وقوفهـا موقفـاً معاديـاً للإمبرياليّـة، وهـو موقـف كان يقتضـي تعزيـز التماسـك الاجتماعـي الوطنـي، مـن خلال إعـادة التوزيع. كمـا أن الهجمـة الإمبرياليّة على هـذه الدول، بعد الاسـتقلال، كيّفت السياسـات المحليّـة الاقتصاديّة والاجتماعيّة. وإلى أن استسـلمت دول التحوُّل الاجتماعي، أي الاشـتراكية هـذه، كانـت تحـت خطـر الحـرب، أو فـي حالة حـرب، ولمـا كانت أسـعار السـلع الأساسـيّة قـد وصلت إلـى ذروتهـا مـن جـرّاء ندرتهـا في زمـن الصـراع، كان لا بـد مـن أن يرفـع القطاع الخـاص صوتـه لانتقاد عـدم فاعليّـة القطاع العـام، من أجل الحصـول على دور أوسـع في الاقتصاد. واسـتناداً إلى فشـل القطاع الخـاص فـي زمـن الربيـع العربـي، لا فـي عـدم الفاعليـة فـي الجانـب الاجتماعي فقـط، بل فـي طريقة إحداثـه الأسـباب الموضوعيّـة للتفـكك الوطنـي بوجـه خـاص، فإن هذه الـدول ربمـا كانت نظريـاً أفضل حـالاً، لـو اسـتأصلت القطـاع الخاص؛ لكـن في منتهـى الأمر تبقـى ثنائيـة القطاع العـام والقطـاع الخاص ثنائيـة خاطئـة، لأن الطبقـة التـي تحكـم القطاعيـن واحـدة، وكمـا هـو معـروف، إن القطاع الخـاص هو الذي يفسد القطاع العام.

باسـتثناء العـراق، الـذي حطّمـه العـدوان الإمبرياليـي، لـم تـؤدّ بقايـا القطـاع الخـاص فـي الـدول الاشـتراكيّة دور النـواة لقيـام تنميـة أوسـع يقودهـا هـذا القطـاع، فـي مراحـل النيوليبراليّـة اللاحقـة. حتـى إن الطبقـة نفسـها التـي كانـت فـي السـلطة فـي ظـل الاشـتراكية انتقلـت إلـى القطـاع الخـاص وأضفـت صفـة رسـمية علـى سـيطرتها علـى ممتلـكات الدولـة كعنـوان للمرحلـة النيوليبراليـة. وكان النمـو الهائـل فـي الثـروة الخاصّـة لـدى الطبقـات الحاكمـة فـي مصـر

(108) Hanna Batatu, «State and Capitalism in Iraq: A Comment,» Middle East Report, vol. 142 (September-October 1986), pp. 10-12.

وسـورية، فـي مقابل البـؤس، هو شـهادة لا تقبل النقـض على هـذا التحويل للثـروة العامة إلـى المِلكيّة الخاصّـة. وفـي ضـوء الطريقـة التـي انخرطـت بهـا الإمبرياليـة فـي حـروب التدميـر ضـد الـدول ذات السـيادة فـي هـذه المنطقـة، فمـن المحتمل كثيـراً أن يكـون الخضـوع لدكتاتوريـة الإمبريالية فـي حالة مصـر، ثـم في حالـة سـورية لاحقاً، قـد حصـل كإجـراء اسـتباقي أو تأخيـري للعـدوان الإمبراطـوري على أراضيهمـا علـى النحـو الذي حصـل في العـراق. كان الاسـتعماريون من الأسـاس يرعون نـزوع البرجوازيّة إلـى النمـو مـن دون قيود تنظيميّة مـن جانب الدولـة، والتحوّل إلى النمـط التجاري بعيداً مـن التصنيع، تمهيداً لدعم الانقسامات الهوياتية التي تؤدي إلى انهيار الدولة على ذاتها.

وفـي ظل احتمـال العدوان الذي تقـوده الولايات المتحـدة، أطلقـت الإمبرياليّة الانفتـاح النيوليبرالي فـي سـياق مؤسسـي، منحـرف ومعـادٍ للطبقـة العاملـة، بـدلاً مـن القنابـل (كمـا حـدث فـي العـراق). وبالتأكيـد، لا يمكـن عزو تدمير العـراق إلى عناد موقـف قيادته، أو رفضه الاستسـلام جزئياً لشـروط رأس المـال فـي السياسـة النيوليبراليّة؛ إذ لـم يقدَّم جدياً برنامـج للتحـوّل الليبرالي إلى السـلطات العراقيّة من أجـل اعتمـاده. إن تاريـخ العـراق الحديث هـو تاريخ حـروب مسـتمرة، أو إن التاريـخ منح العـراق خياراً وحيـداً، وهـو الحـرب. لقد أتـاح اختلال تـوازن القـوى الإقليميّة وانتهـاء الحـرب البـاردة للإمبرياليّة فرصة لـم يكـن فـي اسـتطاعتها أن تفوّتهـا. فمـن دون إعـادة الاسـتعمار، مـا كان يمكـن للإمبرياليّـة أن ترضـى بـ «نعـم» جوابـاً. وللملاحظـة، منـذ غـزو العـراق عـام 2003 تغيـر ميزان القـوى العالمـي والإقليمـي، بما فـي ذلـك المواقـف الروسـيّة والصينيّة فـي سـورية، وهو مـا لا يجعل من إيـران الخاصـرة الرخـوة اليوم، التـي كان يمثلهـا العـراق آنـذاك. لكـن تدميـر العراق فـي ذاتـه يولّد مزيـداً من القـوى المسـتقوية التي تؤيـد الولايـات المتحـدة. مـن هذا المنطلـق، أي مـن منطلق تماسـك بنيـة إقليميـة معاديـة للإمبريالية، كان تأييـد بعـض القـوى للعـدوان الأمريكـي علـى العـراق سـوء حسـاب تاريخـي. وسـيأتي فـي الفصـل الرابـع، أنـه بالنظـر إلى نمـو رأس المـال الذي تقـوده الإمبرياليـة نمـواً دينامياً، وهـو ما يسـتدعي إعادة هيكلـة القـوة وتثميـر العلاقـات بالاسـتيلاء المتواصـل، كان لا غنـى للإمبرياليّة بقيـادة الولايـات المتحدة عـن تحويل ميـزان القـوى لمصلحتهـا، بتدميرٍ كامـلٍ للتشـكيلة الاجتماعيّـة العراقيّـة. والتدمير المسـتمر الآن فـي سـورية يتبـع منطقـاً مماثـلاً مـن حيـث زيـادة التراكـم بواسـطة النزعـة العسـكريّة وتبخيـس القيمـة فـي التشـكيلات التـي يسـهل اختراقها، التـي تكون فيهـا المجازفـة المحسـوبة منخفضة بالنسـبة إلـى القـوى الإمبرياليّـة بقيـادة الولايـات المتحـدة. وبعبـارة اللهجـة العاميّـة التـي كانـت فـي الماضـي مستخدَمَة في أثناء غزو العراق: تدمير سورية يكلّف أقل من نزهة أو اصطياد سمكة في برميل.

فـي الخمسـينيات، تناول الجدل في شـأن التوزيـع العادل بيـن الدولـة والبرجوازيّة الوطنيّة، مسـألة اللاعدالـة التـي أورثهـا الاسـتعمار. كان علـى الدولـة أن تفـرض بالقـوة العدالـة مـن خلال إجـراءات مثل الإصـلاح الزراعـي، بالنظـر إلـى التفاوت الشـديد فـي التوزيع بعـد مرحلـة الاسـتعمار. لكن الفكـرة التي أُبـرِزَت باعتـزاز فـي الزمـن الاشـتراكي - أي فكـرة أن القطاع الخاص يشـكّل مكوِّنـاً لا بد منه فـي الجبهة الوطنيّـة فـي الصراع ضـد الإمبرياليّة - لـم تؤيّدها الوقائـع. وضعف الرابـط بين التنميـة والأمن في زمن النيوليبراليّـة هـو، بطبيعـة الحـال، دليـل علـى أن السياسـة التـي قادهـا القطـاع الخـاص كانـت فاشـلة. وفيمـا بعـد اسـتخدمت برجوازيّـة الدولـة القطـاعَ الخـاص كصلـة وصـل لنقـل شـروط الاستسـلام إلـى الإمبرياليّـة، وأعادت تشـكيل نفسـها كطبقة رأسـمالية خاصـة بحتة، وشـريك للبرجوازيّـة القديمة. كانت هزيمـة الـدول العربيّة الاشـتراكيّة أمام إسـرائيل وفي حـروب اليمن وظفـار، ذات جوانب متعـدّدة، لكن التراجـع اللاحـق للأيديولوجيـا الاشـتراكيّة وفّـر لبرجوازيّـة الدولـة المسـوّغ لتغييـر اتجاهها. ومـن دون عامـل سـقوط الاتحـاد السـوفياتي، الـذي يشـبه القـوة القدرية، مـا كان للسـهولة التـي جـرت فيها هذه التحـوّلات الاجتماعيّـة وإعـادة الهيكلـة الطبقيّـة التـي أجرتهـا دول الحكـم الطبقـي المطلـق، مـن دون مشـكلات، أو مـا كان يمكـن أن تحـدث من غيـر معارضة فاعلة مـن جانب الطبقـات العاملـة، كما يبدو بوضوح في عملية إدراك متأخر للمسألة.

فـي زمـن الاسـتقلال الأول، كان القطـاع الخـاص غارقـاً فـي أزمـة، وكانـت سـمعته ملطّخـة بوصمـة الـولاء الوطنـي المتقلّـب، وكان واضحـاً تقصيـره البنيـوي، وافتقـاره إلـى الإمكانيـات لاسـتثمار المـوارد الكثيـرة التـي تحتـاج التنمية إليهـا؛ هذا عامل بنيـوي فيزيولوجـي. وفي المرحلـة الاشـتراكيّة العربيّة، لم تكـن العتبـة الفاصلـة فـي مسـار التنمية هي الشـجار السـطحي بين زعمـاء الأحـزاب والتجار، بـل قطعاً الضغـوط الإسـرائيليّة - الأمريكيّـة المشـترَكة، التـي ظلـت ضاغطة بالقـوة العسـكريّة من أجل اسـتنزاف الإمكانيـات مـن الـدول غيـر المنصاعة. ولـو لم تتدخّـل الدولة فـي الاقتصاد، لـكان مشـكوكاً فيه حدوث أي إضافات ذات شأن لتحديث مخزون رأس المال، وما تلاه من تنمية حقيقية.

ليسـت مهمـة سـهلة أن تفصـل مـا بيـن السياسـات ونتائـج التنميـة، بنسـبتها علـى وجـه التخصيـص إمـا إلـى التشـكيلات الطبقيّـة الوطنيّـة الداخليّـة، وإمـا إلـى التدخـل الخارجـي مـن جانـب المعسـكر الإمبريالـي فـي الشـؤون الوطنيّـة. باحثـو التيـار الغالـب يسـتخدمون إطـاراً تحليليـاً مرجعيـاً مشـحوناً بالانحيـاز الأيديولوجـي للنيوليبراليّـة. وهـذا الإطـار يتبنّـى لغـة لـوم القـوى الوطنيّـة للتقصيـر فـي سياسـة التنميـة، مـن أجـل تبرئـة الإمبرياليـة مـن أعمالهـا. والفسـاد

بمعناه الإيتيقي هو النغمة المتكرّرة عند التيار الغالب. لكن التدخل الخارجي في الشؤون الوطنيّة يؤلف جزءاً من البنية الطبقيّة التي تقوم عليها الدولة وسياساتها؛ كما أن الموألة دمجت الأسس المادية للداخل والخارج. ويقتضي الفساد وجود سياق يقود إلى تحويل الموجودات العامة إلى أصحاب المصالح الخاصة - وهو سياق وفّره اعتماد السياسات النيوليبراليّة، ولا سيّما بربط سعر العملة بالدولار في سوق رأس المال والحسابات التجارية المفتوحة، وفي سياقٍ مؤسسي سبق أن اختطفته طبقة برجوازيّة الدولة. إن السؤال عما إذا كانت الكارثة التنمويّة العربيّة هي بسبب العناصر الوطنيّة أو الإمبرياليّة، يُخضِع علم الاجتماع لتفاهةِ تجريبيّةٍ خالصةٍ تشيح النظر عن المصادفة التي هي تعبير نحو الخارج للحتمية في علاقات الطبقات بالسلطة، أو بنزوات الإمبراطوريّة. هذه العلاقة عند تقاطع الحدود، ليست موضوعاً تحليلياً في ذاته؛ إنه عمليّة تاريخيّة، أي أن الخيارات هي الخيارات التاريخية التي تتخذها القوى العظمى. وأياً كان التحالف في الدولة الاشتراكيّة العربيّة، فإنه كان تنموياً أو مضاداً للتنمية، بحسب المسافة التي تفصله عن المركز الإمبريالي الذي تقوده الولايات المتحدة. واستناداً إلى قوة الطبقة العاملة الجاذبة للشرائح الوطنية، تشكل التشكيلات الوطنيّة شروط الجمع بين الصراع ضد الإمبرياليّة ونتائج التنمية بالأشكال الحقيقيّة والأيديولوجيّة. هذه القوة في النهاية، تضمن تدفق الموارد في الاقتصاد الوطني وتُغلق مسارب خروج الموارد أو تنظم إطاراً يَحِدُّ من السلوك الفاسد، الذي هو عمل حقيقي متكامل وليس بإيتيقي متجسدُ في تبخيس ودولرة الموجودات الوطنيّة الماديّة والبشريّة.

يرى الفصل الخاص بنظرية البنيويّة والتبعيّة في أمريكا اللاتينيّة، لسعد - فلحو أن البرجوازيّة الوطنيّة كانت مسؤولة عن نتائج التنمية الهزيلة[109]؛ ومقالته هي أن الخضوع للسوق العالميّة يقضي على مصير الأمم، وأن هذا بالضبط من فِعل الطبقة الوطنيّة التي تتولّى التنمية. لا يعني هذا أن الكثير من اللوم يُلقى على الجانب الوطني في الدول الضعيفة السيادة، ولا سيّما الدول العربيّة، لكن مصير الأمم في عالم يتزايد ترابطاً يبقى مرهوناً بوجود تحالف طبقي معادٍ للإمبرياليّة وبقوة هذا التحالف النسبيّة. وفي الميزان، تقاس طبيعة البرجوازيّة الوطنيّة وسلوكها بنمط ارتباطها برأس المال العالمي، وطريقة استيلائها على الاقتصاد الوطني. إن الطبقة، في علاقاتها التاريخيّة اللاشخصيّة والمعرَّفة

(109) Alfredo Saad-Filho, «The Rise and Decline of Latin American Structuralism and Dependency Theory, in: K. S. Jomo and Erik S. Reinert, The Origin of Development Economics: How Schools of Economic Thought Have Addressed Development (New Delhi: Tulika Books, 2005).

موضوعيـاً، تتجـاوز السـياقَ الوطنـي. وجـذور مصادرهـا الماديـة وإعـادة إنتاجهـا توفّـر الأسـس الموضوعيّـة للمكانـة التـي تحتلهـا الطبقـة الوطنيّـة. ولا شـك فـي أن التوسّـع المنقَّـد بالـدولار، فـي سياق انفتـاح شـامل، والتقشـف النقـدي، والعملـة المرتبطـة بالـدولار، والإمكانيـات المتهاويـة، والتبعيـة المتزايـدة للاسـتيراد، كل هـذه سـتحوّل الطبقـة البرجوازيّـة الوطنيّـة إلـى طبقـة كومبرادوريّـة لا محالـة. لا يمكـن طبقـةً اجتماعيّـة أن تحـدَّد بواسـطة جـواز السـفر الـذي تحملـه. تاريخيـاً، تحـل الطبقـة الاجتماعيّـة محـل الشـكل الحديـث للدولـة الوطنيـة. والبرجوازيّـة تنظـم السـعي للمكسـب مـن خـلال الدولـة، والدولـة ليسـت سـوى وسـيلة لأجـل غايـة. وعامـل التنميـة، وهـو طبقـة اجتماعيّـة لا تحدّدهـا بالضـرورة الإثنيّـة أو لـون البشـرة، بـل علاقتهـا بالاسـتيلاء علـى فائـض القيمـة مـن الإنتـاج الاجتماعـي، هـو فاعـل التاريـخ وموضـوع وعلـم الاجتمـاع. لـذا، فـإن تَوقُّـع أن تقـوم طبقـة وطنيّـة برجوازيّـة فـي تشـكيلات اجتماعيـة مهزومـة بمقاومـة الإمبرياليّـة علـى أسـس وطنيّـة، أو لأنهـا ملتزمـة مـع طبقتهـا الوطنيّـة العاملـة علـى مـدى طويـل اسـتناداً إلـى مشـاعر وطنيّـة، هـو توقُّـعٌ يسـير فـي اتجـاه معاكـس للمنطـق المـادي للإنتـاج الطبقـي الاجتماعـي، ولا سـيّما فـي العصـر الممـوأل الخاضـع للـدولار، أو حيـن تكـون الطبقـة قـد أصبحـت المُعطَـى التاريخـي فـي العلاقـات المتصارعـة، والجهـة التـي تدمّـر قاعدتهـا الوطنيّـة إكرامـاً للإمبرياليّـة. مـن وجهـة نظـر الطبقـات العاملـة العربيـة، التـي أحبطتهـا دولهـا، وأُخضِعَـت لتهديـد القصـف الأمريكـي أو الـذي تحرّضـه الولايـات المتحـدة، يبـدو الوضـع العالمـي الحالـي غيـر قابـل للتغييـر. التغييـر يقـرره الصـراع الطبقـي، أمـا الطبقـة الرأسـماليّة الإمبرياليّـة المنتصـرة بقواعدهـا العسـكريّة المنتشـرة فـي الشـرق الأوسـط، فهـي تشـكل العامـل المقـرّر للـدول العربيّـة. تاريخيـاً، بـاءت الحـركات الغربيّـة المناهضـة للحـرب بالفشـل. فالأرسـتقراطيّة العمّاليّـة الشـمالية وَطَنَـت الصـراع، وهـو فـي حقيقتـه ليـس وطنيـاً بـل هـو أممـي، وسـعت لإنهـاء الحـرب، كمـا لـو أن هـذا وجـه مـن الإحسـان، يقدّمـه الشـمال الثـري إلـى الجنـوب الفقيـر، وليـس ضـرورة تاريخيّـة. لقـد صـار ممكنـاً إنتـاج الثـروة الاجتماعيّـة بوسـائل إنتـاج أكثـر فـي الشـمال، بسـبب اغتصـاب وسـائل الإنتـاج فـي الجنـوب وتدميرهـا. لقـد أضفـى الموقـف الاجتماعـي الديمقراطـي علـى عمليـة إنتـاج الثـروة هويّـة غربيّـة خاصّـة؛ وقطـع الروابـط العضويّـة فـي طبقـة اليـد العاملـة الدوليّـة. إلـى يومنـا، ليـس هنـاك اعتـراف بالفشـل، وفـي ضـوء العلاقـة بيـن النظريـة والممارسـة، نظّـرت الديمقراطيّـة الاجتماعيـة الغربيّـة للموضـوع الخطـأ ابتـداءً مـن تنظيرهـا لعلاقـة القيمـة وقانـون القيمـة وكأنهمـا عامـل تقـدم أنتجـه الغـرب المسـتنير، واتّبعـت النظريّـة الخطـأ. وليـس هنـاك حتـى شـبه اعتـراف بالمسـؤوليّة عـن الإبـادة الجماعيّـة فـي المسـتعمرات، وهـو اعتـراف لـو حصـل فعـلاً لـكان العالـم مختلفـاً تمامـاً. إن هـذه

المقاربـة الأوروبيـة التمركـز (Eurocentric)، التـي لا تـزال قائمـة لـدى الماركسـيّة الغربيّة، تمثّل تشـويهاً لعلاقـات القيمـة التـي تكـون فيهـا الحيـوات الغربيـة أثمـن مـن حيـوات الآخريـن اسـتناداً إلـى معاييـرَ قوميـةٍ لـم ينفك ارتباطهـا بالعنصريّـة. لا يمكن تكويـن فهمٍ لمسـألة القيمـة، لا من خلال منظـور البنية القوميّـة، ولا من خـلال الرؤيّة الفرديّـة المُتَذرية (Atomised)؛ بـل من خلال فهم أن العلاقـات الاجتماعيّة لـدى الطبقـات العاملـة حقيقيّـة وهـي تتجـاوز وهـم الحـدود الوطنيّـة. المناقشـة أعـلاه، اختصـرت أسـباباً كانـت طبقـة برجوازيّـة الدولة، التـي أدت في مرحلة مـا بعد الاسـتعمار دوراً معاديـاً للإمبريالية فـي العصـر الاشـتراكي العربـي، تحوّلـت فيمـا بعـد لتصبـح أكثـر ابتعـاداً مـن قاعدتهـا الاجتماعيـة، فـي عصـر الانفتـاح (أي بعبـارة أدق النيوليبراليّـة) وحليفـاً مقرّبـاً مـن الإمبرياليّـة. والانفتـاح لـم يكـن نموذجـاً نيوليبراليـاً عاديـاً، بـل كان استسـلاماً لـكل الشـروط التـي تفرضهـا مؤسسـات بريتـون وودز. إن فتـح الأسـواق الوطنيّـة أمام الريـوع الجيوسياسـيّة سـوّى بـالأرض الإمكانيـات الوطنيـة الإنتاجيّـة، وألغى نظـام ازدواج أسـعار الصـرف الحمائـي، وفعّـل النمـط السـعودي للكسـب بـلا مجهـود. ورافـق الإدارة الأمريكيـة السـعودية للريـوع الجيوسياسـيّة أيديولوجيـا ظلاميـة (إسـلامويّة)، هـي الآن موصوفـة بأنهـا فـي الجوهر إطـار رأسـمالي للاسـتيلاء علـى المـوارد[110]. ولعبة اللـوم - التي تحـاول أن

---

(110) الاقتصادات الإسلاميّة الحديثة، التي لا تشبه إلا شبهاً سطحياً الممارسة الإسلاميّة السابقة للرأسماليّة، تفوّقت على النيوليبرالية في نزوعها إلى ترك الحبل على غاربه في الاقتصاد. لاحِظ مثلاً تحوير معنى العدالة الإسلاميّة عند الإسلاميّين المعاصرين، لتتّخذ مستويات جديدة كنظام عدالة يساوي الأثر الاجتماعي الهابط [من الطبقات الاجتماعية العليا إلى السفلى - المترجم] في الأسواق النيوليبراليّة:

(أ) العقبات التي تحول دون التجارة غير المقيّدة وتدفق رأس المال الحر وانفتاح السوق تصبح انتهاكاً للعدالة الإسلاميّة. انظر: Muhammad Umer Chapra, Morality and Justice in Islamic Economics and Finance (Cheltenham, UK; Northampton, MA: Edward Elgar Publishing, 2014).

(ب) حركة حرّة للبضائع والأشخاص ورأس المال تسرّع التنمية وتعزز التضامن والتكامل، اللذين هما من أهم أهداف الإسلام. انظر: Muhammad Umer Chapra, «Islamic Economic Thought and the New Global Economy,» Islamic Economic Studies, vol. 9, no. 1 (September 2001), p. 7.

(ج) الوصفة النيوليبراليّة أساسيّة للتنمية، وليس من العدالة (من وجهة نظر إسلاميّة) الوقوف في وجه مثل هذا التطور. إن إسقاط الفكر الإسلامي القديم على العالم المعاصر من غير تعديلات أساسيّة يمكن أن يكون بلا معنى، لأن التسليع (تحويل كل شيء وشخص إلى سلعة) يسيطر في ظل الرأسماليّة، وفي مجال واحد على الأقل، تختلف وسائل الإنتاج اختلافاً جذرياً عن أنماط الإنتاج القديمة، وثمة حاجة إلى فصل الموجودات التي لم تكن موجودة في الأزمنة الإسلاميّة. إن علوم الاقتصاد الإسلاميّة الحديثة، كعلوم الاقتصاد النيوكلاسيكية، تبني خطاً للتاريخ على مجموعة من العلاقات التجارية المتجانسة، المتواصلة عبر الأزمان. والسوق الرأسماليّة الحديثة قلما تشبه السوق الإسلاميّة الماضية. في زمن الخلفاء كانت السوق جانبية جداً وتتضمن سلعاً فاخرة، أو تتبادل بالمقايضة، حتى إذا ما اضطربت السوق، لم يكن يحدث اضطراب كبير في عيش الناس اليومي. على النقيض، في ظل الرأسماليّة، يقرر نشاط السوق معظم نواحي الحياة الاجتماعيّة.

تقـرر إذا كان هـذا التراجـع من ذنـب الوطن العربـي، أو المركز الذي سـبّب كوارث تنمويّـة - هو جدال خـادع؛ فهـو يتجنّب مسـألة أن التراكـم العالمي مرتبـط بالعملية الإنتاجيـة الاجتماعيّة، التـي هي مقيّمة ومموألـة وفـق موازيـن القـوى فـي علاقـات الطبقـات الدوليـة. فلننسـى المعمل الضيـق الأفـق كأرضية للإنتاج، ونحول النظر إلى الصراع الطبقي في الزمن الاجتماعي كحلبة الإنتاج الرئيسية.

تعقيب ختامي

مـن وجهـة نظـر عنصريـة تدعـي الثقافـة، عُـزي التصنيـع والتنميـة المحـدودان فـي العالـم الثالـث إلـى الافتقـار إلـى روح ريـادة الأعمـال، أو «مشـكلة عـدم وجـود طبقـة وسـطى»[111]. لكـن بولانتـزاس لا يعتقـد بهـذه المشـكلة[112]. ويـرى، علـى الرغـم مـن تأديـة الطبقـة الرأسـمالية دوراً مسـيطراً فـي التراكـم الرأسـمالي، أننـا لا نجدهـا فـي فـراغ؛ فـكل طبقـة هـي مجمـل العلاقـات الطبقيـة فـي نظـره. كل النمـط الإنتاجـي، الـذي تكون الدولـة فـي مركـزه، يصنـع العلاقـة الحاسـمة فـي التحـول الاجتماعـي والاقتصـادي. ولا يمكـن بدقّـة تحديـد أو تعريـف الطبقـات الاجتماعيّـة مـن دون تحديـد نمـط الإنتـاج - بولنتـزاس[113]، مسـتلهماً مـن ماركـس 101 [114]. إن نمـط الإنتـاج فـي الوطـن العربـي حـدٌّ، لأن النظـام الرأسـمالي دمـج المنطقـة العربيّـة مـن حيـث الإنتـاج، والتبـادل، والعلاقـات الثقافيّـة، مـن خـلال الاسـتعمار والحـروب واسـتخراج المـواد الخـام[115]. والـروح الرياديـة فـي الأعمـال، التـي قيـل إن التكويـن الاجتماعـي الرأسـمالي يولدهـا فـي داخلـه، كانـت معوّقـة هنـا بواسـطة بنيـة وطنيّـة تأتمـر بأمـر رأسـماليّين مسـتعمِرين أجانـب. وكمـا يقـول بـاران محقـاً: «فـي غيـاب الرأسـماليّة الصناعيّـة ليـس هنـاك رأسـماليون صناعيّـون»[116]. إن وجـود «دور ريـادي فـي الأعمـال» يتقـرّر بالعوامـل الاجتماعيـة، ولا تخلقـه عبقريّـة أفـراد مجرّديـن؛ وبمـا أن الإمبرياليـة هـي المُحـدد، فالمثـرون فـي الوطـن العربـي هـم نتـاج إمبرياليـي. إن التشـكيل الطبقـي المعاصـر فـي الوطـن العربـي هـو نتـاج تمفصـلٍ صنعـه النفـط والحـرب معـاً، تمثّلـه أولاً العسـكرة كحلقـة تراكـم. وهـذا التمفصـل المُعَسـكَر الـذي لـم يمنـع تطـور طبقـة

(111) Turner, Capitalism and Class in the Middle East: Theories of Social Change and Economic Development, p. 44.
(112) Nicos A. Poulantzas, Political Power and Social Classes, translation [from the French edited by] Timothy O'Hagan (London: Sheed and Ward, 1973).
(113) Ibid.
(114) ماركس 101 أي ماركس للمبتدئين.
(115) Amin, «The Arab Nation: Some Conclusions and Problems».
(116) Paul A. Baran, The Political Economy of Growth (New York: Monthly Review Press, 1973), p. 385.

رواد أعمال عضويين فقط، بل سرّع أيضاً الإجهاض المقصود للتنمية في الوطن العربي. وهذه القيود ليست فريدة في الوطن العربي، بل هي حتماً وعلى رؤوس الأشهاد، أكثر تمظهراً في حروب المناطق النامية (أفريقيا مثلاً). ويصبح واضحاً عند النقطة التي تفرض فيها نسبة الأيض في إعادة إنتاج رأس المال، الانصداع الاجتماعي الذي يماثل عمق أزمته التراكمية - وهنا نلاحظ الهدر عارياً متعرياً.

يترك الإنجاز التنموي الفعلي بصمته في الوقت الحقيقي أي الزمن الذي يكثفه رأس المال في العملية الإنتاجية، الذي هو ذاتي الدفع، على عكس التشخيص القصير الأمد/الطويل الأمد النيوكلاسيكي الذي يتبيّن أنه زائف مضحك. لقد كان الأثر التنموي الإيجابي للدولة الاشتراكيّة العربيّة حقيقياً وباقياً. وإذا أُجمِلت الدول الاشتراكيّة العربيّة مع متحوّلاتها اللاحقة أي النُظُم النيوليبراليّة، على أساس أن كليهما رأسمالي، فهذا قول خادع أو حكم قيمي لا يمت للعلم بصلة، أو كما قال هيغل في تشبيهه: في ظلام الليل كل الأبقار سود. بعبارة حقيقيّة، لا يمكن إنشاء الاشتراكيّة بين ليلة وضحاها، وعلى القيادة الاشتراكيّة أن تتشبّث بالهدف الاستراتيجي، وهو كيف تزال آخر آثار رأس المال، وليس فقط ما يتعلّق بنظام الأجور، بل على المستوى ذاته من الأهميّة، كيف يُحدَث انعطاف حضاري يكون عنصراً حاسماً في تحويل المسؤوليّة الخاصة إلى مسؤولية اجتماعيّة.

قياساً على الدولة الاشتراكيّة، هذه الدول العربيّة الاشتراكيّة كان يمكن أن تكون رأسمالية تستعرض تحت شارة الاشتراكيّة، لكن هذا يكون تشبيهاً فارغاً أمام حال مثاليّة لم تتحقق بعد. ولمزيد من التأكيد، تركت عمليات الاستثمار الاشتراكي وإعادة التوزيع العادلة في المراحل الأولى من الاستقلال أثراً دائماً في تكوين مناعة الدول في صد الهجمات اللاحقة، فرفعت مستويات العيش بنسبة كبيرة، وتحسنت خدمات الصحة والتعليم، وهذه في ذاتها منجزات مهمّة.

إن البدء من نقاط انطلاق مختلفة يقود إلى دروب مختلفة في التنمية فيما بعد. لذلك، إن اشتراكية ناشئة في تشكيل عربي أقل تطوراً، كانت من حيث شعبويتها، حين هددتها الإمبريالية العدوانيّة، ديمقراطيّةً تستجيب لمطالب الطبقة العاملة. وكان ذاك زمناً لانتصار الطبقة العاملة عالمياً على رأس المال، سمح بتماس أوثق بين النظرية الاشتراكيّة والممارسة. وكان يمكن أن تكون أوامر الدولة لـ «مساواة الأملاك والأرض، ومنح المرأة حقوقاً» مجرّد جرعة من مطالب طبقة عاملة كانت قد شنّت في آن معاً حرب استقلال وحرباً طبقيّة. غير أن تطابق النظريّة والممارسة على المستوى الاشتراكي العربي يمكن أيضاً أن يُنسَب إلى

الطبقـة العاملـة العالميّـة التي بـرزت بقوة أكبـر بعد الحـرب العالميّـة الثانية. كانـت الإمبرياليّـة الغربيّة فـي وضـع دفاعي، حين كان الاسـتعمار يتفـكّك، والجـدال الأيديولوجـي العالمي يضع سـقف مطالبه عند العمالـة الكاملـة والقضـاء علـى الفقـر مـن خـلال تدخـل الدولـة. لا يمكـن أن يعـاد تفعيـل هـذا التاريخ اليـوم، إلا بنفـخ حجـم التنظيـم الاشـتراكي الهزيـل إلـى حجـم جنـون العظَمَـة لـدى الأكاديمييـن الذيـن يظنـون أنهـم يسـتطيعون أن يحققـوا الاشـتراكيّة الإنسـانيّة مـن خـلال قنـوات الديمقراطيـة البرجوازيّـة. لا يمكـن لبلـد صغيـر أن ينجح في التحـول الاشـتراكي وحـده إلا إذا توافر لديـه الإرث التاريخـي والظرف الـذي سـمح بذلك لكوبـا، وهـذا اسـتثناء، لأن كوبا لا تشـكل خطـراً وجوديـاً علـى الإمبريالية. فـي الوطن العربي، سـتقترب الممارسـة الاشـتراكية من النظرية أو تفترق عنها، بنتيجة صراع الطبقـة العاملة الدوليّة، أكثر من أي صراع طبقي محصور وطنياً نظراً إلى أهمية الوطن العربي الاستراتيجية.

إن قـراءة التحـول الطبقـي فـي هـذا الفصـل تسـتند إلـى المقدمـة المنطقيـة القائلـة بـأن الخضوع للإمبرياليّـة هـو الذي جـدّد البنيـة الطبقية من أجل اسـتيعاب شـروط الاستسـلام المتوالية. لقـد انتقلت النظـم الاشـتراكيّة العربيّـة مـن حكم تحالف العسـكر والشـريحة الموسَّـطة، إلـى حكم تحالف العسـكر مـع رأس مـال دولي مسـيطر أكثـر عدوانيّـة. لكن في عـودة مضيئـة إلـى النظـم الاشـتراكيّة العربيّة، لم يكـن الشـعب العامـل حاصـلاً علـى حريات مدنيـة مناسـبة ليشـارك فـي العمليّـة السياسـيّة. وكان هذا القمـع ملائمـاً لـرأس المـال، حيـن جاء الـدور إلـى النيوليبراليـة لتحكـم فيما بعـد. ويبدي منتقـدو هذه التجربـة مـن أقصـى اليسـار، نبـرة أخلاقيّـة تديـن النمـوذج العربـي الاشـتراكي، علـى أسـاس أنـه أبقـى علاقـات رأس المـال تحـت نظـام مـن التحويـل الجماعـي الجزئـي، مـع تعزيـز بيروقراطيـة الدولـة، وديمقراطيـة مقيّـدة غربيّـة الطـراز. هـذه الحجّـة تُمَـدّي (Reifies) التجربـة الديمقراطيّـة البرجوازيّـة وتلتقـي مـع توجهـات اليميـن الليبرالـي. يوجز عثمـان هـذه الانتقادات فـي أن تجربـة عبد الناصـر[117]، مثـلاً، ألغـت التجربـة الليبراليـة وأوقفـت التحـوُّل إلـى ديمقراطيـة حقيقيّـة؛ وهـذا مثـال صـارخ علـى تشـيىء أكثـر العلاقـات همجية فـي التاريخ، إلا وهـي الحضـارة الغربية، وجعلها في حُسـن ليسـت منه ولا تمت بصلة له.

والحقيقـة القاطعـة هـي أن الطبقـة العاملـة هـي نفسـها عنصـر مـن عناصـر التحـول الاجتماعـي، وينبغـي ألا تُسـتبعَد مـن الإشـراف علـى هـذا التحويـل، بواسـطة بيروقراطيـة دولـة.

---

(117) Tarek Osman, Egypt on the Brink: From Nasser to the Muslim Brotherhood, (Revised and Updated Edition), 2nd ed. (New Haven, CT: Yale University Press, 2013).

إن تحقُّق وجود الطبقة العاملة في الدولة، كممارسة ديمقراطيّة وتنظيم/تنفيذ الخطة الاشتراكيّة بواسطة البيروقراطيّة، هو أمر منتظَر حين تتسلّم الطبقة العاملة السلطة. غير أن السؤال هو: كيف يمكن طبقةً ضعيفة التسلُّح، من حيث الذخيرة ومن حيث الهيمنة الثقافيّة - في بلد غير متطوّر، حيث يكون ثمن صنع صناديق الاقتراع على حساب ثمن الخبز - أن تنشئ نموذجاً ديمقراطياً بما يقرب من الاقتراع العام من غير أن تخسر في التدخُّل الإمبريالي الأقوى منها؟ هل يمكن المرء أن يزعم أن الإمبرياليّة ستحترم إرادة الطبقات العاملة في العالم الثالث؟ إنه لأمر مستحيل، أن تُذعِن الإمبرياليّة لنشاط اشتراكي، ولو متواضع. والممارسة الديمقراطيّة الأوروبيّة - الأمريكيّة البرجوازيّة تحرِّم ديمقراطيّة الطبقة العاملة وحكمها. وبالقياس على انهيار تنظيم دول الاشتراكيّة، مع الانهيار الأيديولوجي المماثل، أنتج الإصلاح الغربي الاجتماعي - الديمقراطي، مع تنظيمه وطوافه من باب إلى باب سعياً إلى الأصوات، فاشيّة - اجتماعيّة، لا ثورة. لقد فشل، لأنه نَظَّر في الموضوع الخطأ، وهو الطبقة العاملة المجزَأة وطنياً، ووضع القوميّة قبل الأمميّة، وساوم في شأن المبدأ مع رأس المال. هذا اليسار استضمن الديمقراطية البرجوازية التي سلبت شعوب العالم الثالث الثروة والحيوات.

الديمقراطيّة البرجوازيّة هي آلية التكيُّف السهل الأساسيّة لرأس المال. فحيثما يحدث التناقض الأساسي لرأس المال، أي تَزايُد استيلاء القطاع الخاص على الموجودات، على حساب المجتمع على نحو يمكن أن يُسقط النظام، يعيد رأس المال توازنه بدفع المال لقطاعات من الطبقات العاملة الغربيّة موضعياً، من خلال عمليّة الانتخابات. أما في شأن التراكم العالمي، فإن هذا الإجراء «الديمقراطي» يصبح نقطة الانطلاق الأساسيّة لإشعال نار الانقسام في داخل الطبقة العاملة بين الشمال والجنوب، ولشن الهجمة الإمبرياليّة. إن قوة أيديولوجيا رأس المال في التعتيم على حقيقة العملية الديمقراطية الغربيّة الماكرة، هي قوّة متلوّنة، لكن سأعدّد اثنين من ألوانها:

(1) الترويج لنمط الديمقراطيّة الغربيّة في العالم الثالث، وتطبيق الحيلة نفسها التي تدعم رأس المال في الشمال، وهذه لا يمكن اعتمادها بوصفها قناةً إصلاحيةً وأداةً لإعادة التوزيع في الجنوب، لأنها تُجانِس اليدَ العاملة. بكلمات أخرى، لا يمكن القانون العام المطلق للتراكم الرأسمالي المفترَض في مستويات عيش محدّدة تاريخياً، أو نسبة فائض النهب من الجنوب إلى الشمال التي يجب أن تدعم المكاسب ومستوى الأجور على السواء، لا يمكن أن تتقبّل إجراءات الإصلاح السياسي التي قد تساوي نسبَ الأجور العالمية المختلفة، وتعيد رفع اليد العاملة في العالم الثالث، وتخفّض نسبة الاستهلاك

الأيضـي للإنسـان والطبيعـة، التـي تخفّـض بدورهـا معـدّل الأربـاح (المزيـد فـي هذا الشـأن فـي الفصل السادس).

(2) فـي قامـوس المفاهيم لـدى باحثي التيـار الغالب في علـم الاجتمـاع، تحتـل الديمقراطيّة وحق الاقتـراع قمـة الهـرم في تراتـبٍ مقدَّس. والقـول إن السـياق القانونـي والاجتماعي الذي يعيـد إنتاج عدم المسـاواة، مـن خـلال صنـدوق الاقتـراع، بالشـروط نفسـها مـراراً وتكـراراً، لا علاقة لـه بالوضـع الأخلاقي الـذي يزعـم أن مـن غيـر الحق الفـردي للاقتراع سـتزول الحريّـة أو حريّـة الكلام. هـذا الفرد الـذي يقول بـه الباحثـون فـي التيـار الغالـب، تـم تجريـدُه مـن كيانـه الاجتماعـي وانتزاعـه مـن إطـار علاقاتـه الاجتماعيّـة؛ المنتخـب الحقيقـي هـو الطبقة الاجتماعيـة المهزومـة التي تعيد إنتـاج حاكمهـا بالضرورة. لكـن إذا نظرنـا إلـى هـذا الفرد مـن زاويـة اجتماعيّة، فإنـه يعمل بالضـرورة، لكـن ليس حصـراً، في خط مصلحـة الفئـة الاجتماعيّـة التـي ينتمـي إليهـا، ويتوسّـط الموقع مـن خـلال البنيـة التاريخيّـة المحدّدة؛ بـكلام مجـازي، فـي حـال عـدم حـدوث أزمـة طاحنـة، ومـع عـدم وجـود أيديولوجيـا اجتماعيّـة بديلـة، سـيعاد انتخـاب نظـام الحزبيـن تكـراراً بأصـوات الطبقـات العاملـة، التـي لهـا حصـة مـن غنائـم الإمبرياليـة[118]. إن مثـل هـذه الخطـة التـي تُغفِل الأمـور الحقيقيّـة - مثل الترابـط العالمي الـذي يجري فيـه تحويـل المكاسـب مـن مصانـع الجنـوب المنخفضـة الأجـور، وقتلـى الحـروب فـي العالـم الثالـث، والتطـور الاجتماعـي المنـزوع التاريخ بواسـطة تغليـف التفاهات الفاشـية فـي غلاف علمـي - هي وجه متطـور مـن أوجـه إعـادة التكويـن الأيديولوجـي البرجـوازي. هـذه الخطـة تحقـق غرضهـا، ليـس فقـط بترميـز وتغليـف اللغـة والوقائـع فـي خداعهـا للطبقـة العاملـة، بـل بتشـويهها الدائـم أيضـاً لوسـائط الإدراك، بوسـاطة تقويـة هيمنـة العلم الخاطـئ. وحين تحـوّل الأيديولوجيا الغالبـة الديمقراطيّـةَ الغربيّةَ إلـى عقيـدة، والعقيـدة إلـى عِلـم، ينهـار نظـام المعرفـة ليصبـح معتقـداً. هـذا التصنيـع الوهمـي للديمقراطيّـة والضريبـة التـي تُدفَع في رشـى إلى الطبقـات الغربيّة هـي صميم الآلية الداعمة لاسـتقرار رأس المال. وهذا الجانب الأساسي هو الجانب الذي نادراً ما تنظّر فيه النظريّة الاجتماعيّة الغالبة.

لذلــك، العمــل المحــوري فــي حركــة الطبقــة العاملــة هــو نشــاطها الذاتــي، فــي إطــار دكتاتوريتهـا الذاتيـة. وعمليـاً، حتـى تعمـل الديمقراطيّـة، لا بـد مـن أن تكـون ديمقراطيّـة للطبقـة العاملـة فقـط. والحركـة الحقيقيـة التـي هـي الشيوعيّة/الاشـتراكيّة، لا تنفصـل عـن هـذا النشـاط الذاتــي، الــذي هــو دكتاتوريّــة البروليتاريــا كوحــدة الوســائل والغايــات. وبهــذا، فمســألة

---

(118) Emmanuel, Unequal Exchange: A Study of the Imperialism of Trade.

الديمقراطيّة ليست قضيّة أخلاقيّة، بل فلسفيّة وعمليّة.

ليست الشيوعيّة بالنسبة إلينا حالةَ القضايا التي يجب أن تُنشأ، ومثالاً ينبغي للواقع أن يتكيّف به. نحن نقول إن الشيوعيّة هي الحركة الحقيقيّة التي تزيل الأوضاع القائمة. وشروط هذه الحركة تنتج من المقدّمات الموجودة الآن[119].

يبدأ التقييم الأخلاقي عند تقاطع النظريّة مع الممارسة، وليس عند تقاطع النظريّة مع النظريّة[120]. العلاقات الاجتماعيّة الرأسماليّة متخندقة، وكان التغيير الاشتراكي الجذري يتطلّب أكثر من مجرّد الالتزام البسيط بالاشتراكيّة في ركن ما من العالم الثالث، كالوطن العربي. ولما كان مستوى التطوّر منخفضاً في البلدان العربيّة، ونظراً إلى بقايا الاستبداد الإقطاعي فيها، ما كان يمكن الاشتراكيّة العربيّة أن تلطّف الاضطهاد المتلازم مع سيرورة العمل. وخسارة النموذج الاشتراكي العربي له علاقة بخسارة الاشتراكيّة عموماً، أكثر مما له علاقة بفشل نمط الاشتراكية العربية.

الجدول الرقم (1 - 1)

النمو السنوي الحقيقي للناتج المحلي للفرد، وللناتج المحلي الإجمالي، ونسب نمو الإنتاج الفردي للعامل بوحدات العملة المحلية الثابتة، في الحقبتين 1960 - 1979 و1980 - 2011

	النسبة المئوية 1960 - 1979	النسبة المئوية 1980 - 2011
نسب نمو الناتج المحلي للفرد		
سورية	3.8	1.2
العراق	6.8	2.1
مصر	3.5	2.3
نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي		
سورية	7.1	4.0
العراق	10	4.9
مصر	5.5	4.3
نسب نمو الإنتاج الفردي للعامل		
سورية	4.5	0.5
العراق	8.6	1.2
مصر	3.3	2.2

نظراً إلى توافر الأرقام قبل عام 1980، احتُسِبَت النسب باستعمال 10 على الأقل من الملاحظات في العراق، 15 في مصر، و20 في سورية. بعد 1980، زاد اعتماد الأداء الاقتصادي في سورية ومصر على النفط ومداخيله. وتثبت الأرقام من حيث النمو والإنتاج الفردي للعامل، أن المرحلة الاشتراكيّة العربيّة كانت أفضل أداء كثيراً.

المصدر: «The Pen Tables,» in: Robert C. Feenstra, Robert Inklaar and Marcel P. Timmer, «The Next Generation of the Penn World Table,» American Economic Review, vol. 105, no. 10 (October 2015), <https://www.aeaweb.org/articles?id=10.1257/aer.20130954>.

(119) Karl Marx, «The German Ideology,» (1844), <https://www.marxists.org/archive/marx/works/1845/german-ideology/ch01a.htm>.

(120) Dunham, «Thinkers and Treasurers».

الجدول الرقم (1 - 2)

الذروة والحضيض للتضخُّم في الحقبتين 1960 - 1979 و1980 - 2011، يليهما المجال الشكلي (modal) لمعدل نسب التضخّم

	1960 - 1979	1980 - 2011
مصر	1.6– و10 في المئة (المجال الشكلي 4 - 5 في المئة)، المعدّل 5.6 في المئة	5 و25 في المئة (المجال الشكلي 12 13 في المئة)، المعدّل 14.5 في المئة
العراق	1– و4 في المئة (المجال الشكلي 3 - 4 في المئة)، المعدّل 4.5 في المئة	5 و450 في المئة (المجال الشكلي 23 26 في المئة)، المعدّل 65 في المئة
سورية	4– و10 في المئة (المجال الشكلي 4 - 5 في المئة)، المعدّل 5.5 في المئة	7 و60 في المئة (المجال الشكلي 13 15 في المئة)، المعدّل 12.2 في المئة

تبيّن أرقام هذا الجدول أن نسب التضخُّم كانت في المعدل أدنى وأثبت في المرحلة الاشتراكيّة العربيّة. وبسبب التبدلات الكبيرة في نسب التضخّم، فأسلوب المجال الشكلي يوفر قياساً أفضل للأرقام المتوسطة.

المصدر: World Bank, World Development Indicators (various years).

الجدول الرقم (1 - 3)

معدل نسب البطالة في الحقبتين 1960 - 1979 و1980 - 2011

(نسبة مئوية)

	1960 - 1979	1980 - 2011
مصر	5.2	13.2
سورية	4.2	10.9

لا أرقام للعراق في الجدول لأن الكثير من أرقام العراق أزيلت من سجلات مؤشر التنمية العالمي. ولا شك في أن نسبة البطالة في زمن الاشتراكيّة العربيّة أدنى بكثير. وكان قياس نسبة البطالة في نظم الاشتراكية العربيّة أدق، لأن مصادر اليد العاملة كانت تقاس بانتظام، في عمليات التخطيط ونماذج المُدخلات - المُخرجات.

المصدر: World Bank, World Development Indicators (various years).

الجدول الرقم (1 - 4)

معدّل مجموع خدمة الدين بالنسبة المئوية للدخل الوطني

الإجمالي، في الحقبتين 1960 - 1979 و1980 - 2011

(نسب مئوية)

	1960 - 1979	1980 - 2011
مصر	3	4
سورية	2	4

آخر الأرقام من سورية من سنة 2007.

المصدر: World Bank, World Development Indicators (various years).

الجدول الرقم (1 - 5)

معدل الفرق بين نسبة الاستثمار ونسبة الادخار بالنسبة المئويّة للدخل

الوطني الاجمالي، في الحقبتين 1960 - 1979 و1980 - 2011

(نسب مئوية)

	1960 - 1979	1980 - 2011
مصر	4	7
سورية	5	5

مع أن الفرق في سورية بقي كما هو قبل وبعد، نما الاعتماد على المساعدة الخارجيّة والقروض، في زمن النيوليبراليّة، لأن الدولة في زمن حسابات رأس المال المفتوحة لم تعد موثوقة أو فعالة كما في السابق في شأن إصدار ائتمان جديد يستند إلى وسائل وطنيّة. آخر الأرقام من سورية من سنة 2007.

المصدر: World Bank, World Development Indicators (various years).

الفصل الثاني

اكتساح السلام في مصر

في مصر، تفرض السلطة الحاكمة الملتحقة دولياً بالمركز الإمبريالي، علاقة انفصامية على المجتمع، عوارضها تعاظم الهوّة بين الطبقات العاملة والطبقات الحاكمة. يتعمّق الصدع بمقدار ما تنصاع الطبقة الحاكمة للإمبرياليّة التي تقودها الولايات المتحدة. إن مصادر النمو في هذا الاقتصاد المفكّك بعد 30 عاماً من تحوّله الليبرالي (1980 - 2010) تعتمد قليـلاً على وصفات الاقتصاد الشامل، أو على ما إذا كانت نسبة الفائدة أو العملة مُقيَّمَة بأقل من قيمتها المناسبة، أو بأكثر منها. يستند النمو إلى الريوع الجيوسياسيّة التي ترعاها الولايات المتحدة، والتدفق المالي والاعتبارات التجاريّة التي يحتاج إليها تثبيت استقرار التشكيل الاجتماعي - الاقتصادي، أو عدم تثبيته إذا لزم الأمر. وفي أي حال، أصبحت المتغيّرات الأساسيّة في الاقتصاد الشامل، بما في ذلك سعر الصرف والفائدة والأجور، أدوات للنهب الإمبريالي.

يحجب المفهوم الاقتصادي السائد للفاعليّة، المستمَد من الأسعار، آليات التحويل الاقتصادي للثروة. السعر كاستحقاق للقيمة وعلاقات القيمة في لحظة التبادل يُغيِّب الزمن الحقيقي أو مجمل آليات الإنتاج التي أفضت إلى تلك اللحظة. والأسعار في أفريقيا وفي الوطن العربي، أكثر من أي مكان آخر، تضعها بُنى السلطة القمعيّة أي الإمبريالية؛ والكثير من القيمة انتُزِع عبر تصديع الشعب وخلع الموارد، أو عبر إجهاض تَبَلوُر وعيٍ ثوريٍ لدى الطبقة العاملة وتنظيماتها. إن وسائل الوساطة الضريبيّة والماليّة بين الدوائر العامة والخاصة في شكل إعادة توزيع الضريبة وإعادة دوران الريوع/الأرباح في الاقتصاد الوطني، تُعاير وفق الرغبات الإمبرياليّة. تغدو القاعدة الضريبيّة للدولة، أقل فأقل اعتماداً

على الضريبة المباشرة أو المتصاعدة، وتُدولَر موجودات القطاعين العام والخاص شيئاً فشيئاً بنتيجة الانفتاح، وحالات العجز الداخلي والخارجي، وسعر صرف العملة المرتبط بالدولار على نحو مفروض بقوة التاريخ.

في عام 2010، عام الانتفاضة الربيعية، كانت نسبة الضريبة غير المباشرة 8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، أي أكثر مرتين من نسبة الضريبة المباشرة[1]. طوّرت مصر في ظل النظام النيوليبرالي اقتصادين فوق أراضيها - واحد وطني والآخر خارج الوطني - مع القليل جداً من الارتباط بينهما في شأن توفير الرفاه. وللوصول إلى هذه الحال حيث يؤدي اغتصاب القيمة إلى إلحاق الضرر بأسباب العيش، خسرت مصر حربين كبيرتين، وعقدت اتفاقات كامب دايفيد واعتمدت نمط التحوّل الليبرالي في الاقتصاد، بدءاً من عام 1980 تقريباً، الأمر الذي ساهم في انتزاع سلطة الشعب. وبدلاً من أن يقود عامل «السلام» بعد كامب دايفيد إلى التنمية، شهدت مصر انزلاقاً نحو البؤس؛ من هنا جاء عنوان هذا الفصل، وربما كان من الأفضل أن يُدعى هذا الفصل «الدمار الذي خلفه السلام»؛ فعلى طول المدى، كانت مصر تدفع جزية للغازي الإمبريالي، من حساب موارد كان يمكن لولا ذلك أن تدعم تنميتها، ولا سيما أمان عيش الطبقة العاملة، وبالتالي أمنها الوطني. تستحوذ مصر على مساعدات أمريكية بالدولار، لكنها بمنسوب القيمة تعطي أضعاف الأضعاف للإمبريالية الأمريكية.

في هذا الفصل، أرى أن عملية التفكيك الاجتماعي الماضية في طريقها في مصر، على علاقة بأهداف أوسع لدى الإمبرياليّة التي تقودها الولايات المتحدة في أفريقيا والشرق الأوسط، وأن مصر الموهَنَة، التي تدور في فلك الإمبريالية الأمريكيّة، تساهم فيها. لذلك، فترتيبات تثبيت الاستقرار المالي، مثل المعونات الأمريكيّة والخليجيّة لتثبيت سعر الصرف، هي أمور ثانويّة في إطار غرض الهيمنة الإمبرياليّة التي تقودها واشنطن.

وبسبب فائض القيمة التاريخي، وتحويلات القيمة الأخرى (من خلال إفقار الشعب العامل، وتحويل المصادر الأولية، وكذلك من خلال الموت المبكر بين سكان مصر، من جراء السياسة الإمبريالية والعدوان)، وهي تحويلات لا تزال تُساق بواسطة الاستغلال التجاري، فإن خسران أقساط المال في شكل مساعدات التخدير الأمريكيّة والخليجيّة من

(1) United Nations, Survey of Economic and Social Developments in the Arab Region 2014-2015: Summary (New York: United Nations, 2015), <http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/E_ESCWA_EDID_15_2_SUMMARY_E.pdf>.

أجل تقوية الطبقة الكومبرادوريّة المصريّة، لا يقاس مقارنة بالأموال العائدة بصورة غير مباشرة، بفعل نزع قوة مصر. والاستغلال التجاري ليس مقتصراً على القبض على أفرادٍ عبيد، وسوقهم إلى العمل؛ إنه سَوْقٌ لشعب بكامله إلى حالة عبوديّة. وبين تسعير نار النزاع المدني وتثبيت الاستقرار، اختارت الإمبرياليّة المسار الذي يستبق أي إعادة هيكلة طبقيّة يمكنها، في النتيجة، إعادة تمكين الطبقات العاملة في المنطقة الأفريقية/العربيّة. إن الهيمنة التي تقودها الولايات المتحدة وابتزال القيمة بالعنف، من المنطقة الأفريقية/العربيّة، استوليا على موارد هائلة بخْسة الثمن للنهب الإمبريالي. بإيجاز تام، مصر المُفقَرة التي تعاني تنمية رثّة، تدعم الريوع الإمبرياليّة أكثر من مصر النامية بواسطة التصنيع الذي كان يمكن أن يمكِّن شعبها العامل.

في السنوات الأخيرة، حدثت الانتفاضة المصريّة في زمن أزمة الفلسفة الإنسانويّة (Humanist) ونتاجها الأيديولوجي، الاشتراكيّة. وإغفال النظرة الأمميّة في أيديولوجيا الطبقة العاملة، وتراجع الحلم الاشتراكي العالمي، قد يحكمان على اليسار المصري الهزيل أصـــلاً، مع مشروعه الاجتماعي التقدّمي، بالفشل، أو الانزواء على هامش المجتمع. وسيتّبع عرض سقوط مصر، من أيام منجزاتها الاشتراكيّة في زمن نموذج التنمية الرثّة، البنية التالية: القسم الأول يلقي نظرة على تاريخ مصر الاقتصادي، مع تركيز على الانتقال من الاقتصاد الموجَّه اجتماعياً، إلى الاقتصاد الموجّه إلى القطاع الخاص. وفي القسم المعنون «ملاحظات تجريبيّة حديثة» عرض للمواجع الاقتصادية الحاليّة وتلفيقات التيار الغالب. أما القسم الثالث، فيتابع صعود رأس المال التجاري، وما تلاه من علاقة نخريّة (Necrotrophic)[2]، بين دوائر القطاع الخاص والدوائر الاجتماعيّة. أما القسم الرابع فيعرض المصاعب التي تواجه الانتقال من الانتفاضة إلى الثورة. ويتناول القسم الخامس كيف تعرقل أزمة الأيديولوجيا الاشتراكيّة التحوّل الثوري. ومع السرعة المتعاظمة لتبادل القيمة الذي يحتم على التجديدات التكنولوجيّة أن تضغط الوقت والحيّز، وتحوّل أرض المعمل المتفاعل اجتماعياً إلى حيّز سيبراني (Cyber)، تعتقد التعقيبات الختاميّة أن ظروف انتفاضة أخرى بدأت تتشكّل. وعلى عكس قول ألتوسير المأثور: ربما لا يدوم المستقبل طويـلاً، ويكون نجاح التمرّد التالي مرهوناً بكيف سيكون احتمال تقبّل النموذج الشعبي البديل وفقاً لقوة الأيديولوجيا الاشتراكيّة.

---

(2) العلاقة النخرية هنا استعارة من علم الطفيليات حيث الطفيلية تقتات من نخر الجسم الحي حتى تقتله.

أولاً: نظرة إلى التاريخ الاقتصادي

يمكن تقسيم تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي الحديث إلى مرحلتين: مرحلة النمو القوي والعادل الموجّه اجتماعياً، التي انتهت في أواخر السبعينيّات، والمرحلة النيوليبراليّة ذات النمو غير العادل، التي بدأت بعد ذلك بوقت قصير. ومع أن مستويات العيش تتحدّد تاريخياً، فإن مرحلة ما بعد الاستقلال، كما جاء في الفصل السابق، مثّلت نموذجاً أفضل للتطور والنمو[3]. لقد تفوّقت الدول العربيّة الاشتراكيّة في أدائها على الدول الأخرى في الوطن العربي، بخلق فرص العمل، ومعدّل نتاج العامل، ومعدّل النمو الحقيقي (انظر الجداول في الفصل الأول؛ كما أن مراجعة سريعة لمؤشر التنمية العالميّة يشير إلى نتيجة مماثلة). وأظهر نمو مصر معدلاً أدنى في المرحلة النيوليبراليّة، لكنه ظل مرتفعاً مقارنة بدول نامية أخرى (معدل العالم النامي هو 4 في المئة بحسب مؤشر التنمية العالميّة، هذا الكلي وليس للفرد، للفرد يجب خفض المعدل بالمعدل السكاني). ووفقاً لحساب المصادر الوطنيّة، كان معدل النمو الحقيقي للفرد أقرب إلى 4 في المئة في المرحلة العربيّة الاشتراكيّة، ثم هبط إلى النصف، أي إلى 2 في المئة بين عامي 1985 و2000 (هذه الأرقام الوطنيّة تلتقي مع مؤشر التنمية العالميّة)؛ ثم صعد فيما بعد إلى أقل قليـلاً من 3 في المئة في العقد الأخير الذي سبق الانتفاضة (2000 - 2010). ولا بد من ذكر أن معدل النمو السكاني كان أعلى في الستينيّات؛ ففي عام 1960 كان المعدّل 2.8 في المئة، لكنه هبط إلى 1.6 في المئة عام 2010، بينما هبط أيضاً معدّل الداخلين الجدد في سوق العمل منذ عام 1990 تقريباً؛ وهبط، كما كان متوقّعاً، إلى معدل أدنى من معدل النمو السكاني، بموجب أرقام الوكالة المصريّة المركزيّة للتعبئة الشعبيّة والإحصاء. اتّسمت المرحلة الاشتراكيّة باقتصاد خاضع للإشراف المُحكَم، مع إنفاق مركّز على المشاريع الاجتماعيّة والصناعيّة التي تموّلها على الخصوص الوسائل الوطنيّة؛ وفي الوقت نفسه كانت مصر في حالة حرب مع إسرائيل حتى عام 1978. وكانت المرحلة النيوليبراليّة، وعلى الأخص مرحلة ما بعد اتفاقات كامب دايفيد، تمثل اعتماد السوق الحرّة، والانفتاح غير المشروط، والإضعاف الاجتماعي.

---

(3) World Bank, Claiming the Future: Choosing Prosperity in the Middle East and North Africa (Washington, DC: World Bank, 1995), and Ray Bush, Civil Society and the Uncivil State: Land Tenure Reform in Egypt and the Crisis of Rural Livelihoods (Geneva: United Nations Research Institute for Social Development, 2004).

فـي البـدء، كان انفتـاح السـادات (الـذي ينطـوي علـى التحويـل الليبرالـي المتـدرّج للتجـارة والحســاب الرأســمالي) هــو الــذي أدى إلــى هبــوط ســعر الصــرف وارتفــاع أســعار الســلع الضروريّــة، بينمــا كانــت الأجــور تُرفَــع ببــطء مــن دون أن تلحــق بمعــدّل التضخّــم (الوكالــة المصريــة المركزيــة للتعبئــة الشــعبية والإحصــاء، ســنوات مختلفــة). وألقــى الانفتــاح، الــذي بــدأ بإفقــار الطبقــة العاملــة، بالملامــة علــى سياســة الاكتفــاء الذاتــي التــي اعتمدهــا عبد الناصــر، وعلــى ديــون الحــرب[4]، وبأنــه يســتحيل تمويــل الرفــاه بســبب مــا زُعــم أنــه وضــع الحســاب الجــاري الحالــي «الضعيــف» فــي مصــر. ومــع ذلــك، لــم يكــن وضــع الحســاب الجــاري ضعيفــاً. فالأرقـام فـي جـداول الفصـل الأول تبيّـن أن معـدّل الاعتمـاد علـى المدّخـرات الخارجيّـة ومعـدّل خدمــة الديــن كانــا أقــل فــي المعــدّل قبــل عــام 1980. وصمــدت شــروط التجــارة المصريّــة (مســتويات أســعار الصــادرات مقابــل الــواردات) حتــى عــام 1980، ثــم بــدأت تهبــط، ولا ســيّما بســبب التفكيــك الصناعــي، وارتفــاع وتيــرة تصديــر المنتجــات الأوليّــة، وبيئــة التجــارة الحــرة العالميــة الضاغطــة لخفــض قيمــة وحــدة العمــل فــي الســلع التجاريّــة[5]. أمــا مصاعــب ميـزان المدفوعـات الناجمـة عـن حربـي 1967 و1973، فقـد عوّضتهـا زيـادة المعونـة الجيوسياسـيّة (الاعتمــاد علــى الادّخــار الخارجــي كان أقــل، كمــا يتبيّــن مــن جــداول الفصــل الأول). ومعظــم الدَّيــن، وكان ضئيــلاً فــي أواخــر الســبعينيّات، مقارنــة بتطــوّرات الديــن الخارجــي اللاحقــة، كان مســتحقاً للاتحــاد الســوفياتي، وبالعملــة الوطنيّــة، وبنســبة فائــدة تفضيليّــة، أو سُــدِّد جزئيــاً بواســطة اتفاقــات المقايضــة[6]. وعــزّز انهيــار الاتحــاد الســوفياتي عــام

---

(4) ضُخِّمت تكلفة حرب 1967 مع إسرائيل، من أجل تمهيد الساحة للانفتاح. يرى العيسوي أن خسائر حرب الأيام الستة عام 1967 بلغت بين 20 و24 مليار جنيه مصري، أي نحو خمس مرات الناتج المحلي الإجمالي في عام 1967. وفي أرقام مؤشر التنمية العالميّة، كانت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي 1 في المئة عام 1968. كان ضرر البنية التحتية ضئيلاً، أما معدات الحرب فقد أُبدِلت بتمويل عربي وسوفياتي. ومن المستبعد جداً أن يتمكن الاقتصاد من تحمّل مثل هذه الخسارة في البنية التحتية والناتج المحلي الإجمالي، ومع ذلك يحتفظ بنسبة نمو إيجابي في العام التالي. لو كانت الخسائر الفصلية بهذا القدر، لكان معدل النمو سالباً بنسب عالية. ولدينا حال العراق بعد الحرب. كمثال انظر: **الاقتصاد المصري في ربع قرن، 1952 - 1977: دراسة تحليلية للتطورات الهيكلية: بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين، القاهرة 23 - 25 مارس 1978**، تحرير إسماعيل صبري عبد الله وإبراهيم العيسوي وجودة عبد الخالق (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978)، ص 8.

(5) شروط التجارة هي السعر المحسوب لمستويات الصادرات والواردات من «جداول بن» (Penn Tables). وسطح الخط البياني بين 1952 و1978 أفقي، ولا يبدو فيه هبوط. ومنذ 1978، يبدي الخط البياتي انحداراً، يعني تراجعاً في شروط التجارة. انظر: Robert C. Feenstra, Robert Inklaar and Marcel P. Timmer, «The Next Generation of the Penn World Table,» American Economic Review, vol. 105, no. 10 (October 2015), <https://www.aeaweb.org/articles?id=10.1257/aer.20130954>.

(6) Central Agency for Public Mobilization and Statistics, Egypt, Statistical Yearbook (Cairo: CAPMAS, various years).

1990 صعود أيديولوجيا سياسة عدم التدخُّل الحكومي في الاقتصاد والاندفاعة إلى الانفتاح. لم يقصد انفتاح السادات تحرير الأسعار والتجارة ورأس المال فقط، بل الانقلاب على التوجّه الاجتماعي أيضاً، وإعادة هيكلة الطبقات الاجتماعيّة، وتسليم سيادة الدولة لطبقة مندمجة تماماً برأس المال العالمي. لقد فتحت شروط الاستسلام، التي لم تكن خافية حقاً في اتفاقات كامب دايفيد، صنابير التشكيلة الاجتماعيّة المصريّة لتنزف. وأصبح نموذج «الانفتاح» النيوليبرالي الحزام الناقل لغنائم الحرب.

قبل اتفاقات كامب دايفيد، كانت إصلاحات عبد الناصر الاجتماعيّة، والإصلاح الزراعي، والخدمات الصحية العامة والتعليم المجاني، في بلد كان تصنيفه فقيراً في معيار التطور تحت حكم الملك فاروق، قد دفعت الشعب إلى دخول العصر الحديث. فارتفعت نسبة التعلّم، ومتوسط العمر، والدخل الحقيقي، في السنوات الخمس عشرة الأولى من حكم عبد الناصر. في كتاب **الاقتصاد المصري في ربع قرن 1952 - 1977**، الذي نشرته الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، انتقد عدة كتّاب الأداء الماضي، لكن ذلك لم يكن أبداً على مقربة من الكارثة التي حدثت في الزمن النيوليبرالي. فيما يلي رغم كيل النقد المتهتك المبني على التجريبية بعض المقتطفات عن بعض الإنجازات الناصرية.

1 - على الرغم من أن الإنفاق العسكري زاد كثيراً بين عامي 1964 و1975، فإن الاستهلاك الخاص لم ينقص، بل ارتفع بثبات بين عامي 1952 و1977.

2 - ينسب الطوخي نجاح سياسة التوظيف في عهد عبد الناصر إلى الاستثمار الواسع في الصناعة، والتعدين، والبناء، يرافقها برنامج مخطط لتعليم الخريجين في الاقتصاد، حسب النشاط المتوقَّع نموه في المستقبل.

3 - في الصناعة والزراعة، لاحظ إبراهيم تحسناً كبيراً في الإنتاج الزراعي بالفدّان، نتيجة الإصلاح الزراعي الناصري.

4 - تؤكد هبة حندوسة فاعلية إدارة صناعات القطاع العام، وهي ترى أن القطاع العام، من حيث المكاسب الاجتماعية والحماية ومعايير الفاعلية الاجتماعيّة، وقيمة المساهمة الحقيقية في المجتمع، حقق أداء ذا مستوى عالٍ.

الآراء والمقاييس تغيرت منذ ذلك الزمن، ففي عام 2013، بلغت نسبة الأميّة، التي كانت في طريقها إلى الزوال في عهد عبد الناصر، 26 في المئة للسكان الذين فوق سن

العاشرة[7]. وفي عام 2015، أعلنت الوكالة المصرية المركزية للتعبئة الشعبية والإحصاء أن الفقر والأميّة كانا على تزايد في مصر، وأن «العدد الأعظم من الفقراء متركّزون في جنوب البلاد، حيث 43.7 في المئة من السكان يعيشون تحت خط الفقر». وكشفت الوكالة المصرية المركزية للتعبئة الشعبية والإحصاء أيضاً أن الأميّة في العائلات الفقيرة ازدادت 41 في المئة[8]. وتقُدّر خميس نسبة أميّة البالغين الحقيقية عام 2015 بـ50 في المئة[9]. وعلى الرغم من أن جودة خدمات الصحة والتعليم كانت تسوء، ادّعت أبيرنثي[10] أن المعونة الأمريكيّة رفعت مستوى الصحة والتعليم الابتدائي إلى أعلى مستويات العالم الثالث[11]. لقد خدع هذا الكذب الفاضح الكثيرين، في شأن وضع مصر التنموي الحقيقي وجُمّلت آثار المعونات الأمريكية التي كانت الأداة الرئيسية في التفقير.

في زمن الانفتاح (الذي بدأ في أوائل الثمانينيّات)، تقلّصت حصّة الصناعة تحت وطأة الهجمة المزدوجة للمستوردات الرخيصة، وتدفق البترودولار، الذي، للمناسبة، خفض سعر الصرف بطريقة كان يمكن أن تحسّن التنافسيّة لو كانت القدرة الصناعية زادت. لكن الإحصاءات الرسميّة تشير إلى هبوط حصة الصناعة من 22 في المئة عام 1970، إلى 16 في المئة عام 2013[12]. في مراحل الانفتاح الباكرة، كانت التحويلات من الخليج تُصرَف في

(7) UNESCO, Institute for Statistics (Montréal: UNESCO Institute for Statistics, 2015).

(8) انظر أيضاً: Egypt: Population Growth Overtakes Literacy Rise, IPS Inter Press Service News Agency, 12 March 2010, <http://www.ipsnews.net/2010/03/egypt-population-growth-overtakes-literacy-rise/> (viewed March 2015), and «Poverty and Illiteracy on the Rise in Egypt: New Study,» Ahram Online, 13/9/2011, <http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/64/21158/Egypt/Politics-/Poverty-and-illiteracy-on-the-rise-in-Egypt-new-st.aspx> (viewed September 2015).

(9) تحدّث س. خميس عن تراجع اقتصاد المعرفة في مصر في المؤتمر الإعلامي الذي نظمته جامعة سنغافورة الوطنية ومؤسسة الشرق الأوسط في 3 أيلول/سبتمبر 2015.

(10) Virginia Deane Abernethy, Population Politics (New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 2000), p. 42.

(11) المعونة الأمريكية لمصر عسكريّة أساساً، بينما الباقي منها يرعى منصات استخباريّة تطوّق المقاومة وتبث روح الانهزام.

(12) United Nations Industrial Development Organization [UNIDO], Industrial Statistics Database, INDSTAT4-2014 edition (Geneva: UNIDO, various years).

لا بد من التنبيه إلى أنه بخلاف أرقام ميزان المدفوعات، الأرقام محرّفة. فإنتاجية العمال في القطاع الصناعي عام 2007 تُظهر أرقام مصر أعلى 5 مرات من أرقام سورية، وأرقام عُمان نحو 7 مرات أعلى من أرقام مصر، بينما الواقع أن الفارق بين مصر وسورية ضئيل، أما عُمان فأقل تصنيعاً كثيراً، إلا أنها تمتلك دخلاً عالياً بالدولار يتحوّل إلى الصناعة البتروكيميائيّة التي تستوعب رأسمالاً كبيراً. انظر: Bulletin of Industrial Statistics for Arab Countries, 8th Issue (Beirut: United Nations, 2014), p. 12.

ويبدو أن حصة 15 في المئة لصناعة مصر أعلى كثيراً من حصة صناعة سورية بنسبة 5 في المئة، لأن الشركات الأجنبية التي تستوعب رأسمالاً كبيراً ودخلاً عالياً بالدولار في مصر، ترفع قيمة الحصة الصناعيّة في الناتج الوطني. لكن كلا الأسلوبين الخاطئين في القياس اللذين يربطان الإنتاجية بالنتاج المدولر، بدلاً من العملة الوطنية الحقيقيّة، وحصة الامتلاك الأجنبي للشركات المصريّة المندمجة [بالسوق العالميّة - المترجم] ترفع الأرقام على نحو مصطنَع.

السوق السوداء بسعر أعلى كثيراً وأنشأت نمطاً من العمل للكسب من غير مجهود. وفي عام 1976، كان سعر الدولار في السوق السوداء أعلى خمس مرات من السعر الرسمي[13]. الوظيفة الهندسيّة نفسها في الكويت، مثلاً، كان أجرها أعلى عدة مرات من حيث القوة الشرائيّة في مصر. وكان ثمة جنيهات مصريّة أكثر تلاحق مقداراً أقل من السلع، أو من سلع مقنّنة للمجهود الحربي، بينما كانت القدرة الإنتاجيّة الوطنية مهملة. ارتفعت الأسعار، وكانت قطاعات الإسكان الاجتماعي، والنقل المدعوم، وقسائم الأغذية بالسعر الثابت، عطشى إلى موارد أكبر[14]. وفي أواخر السبعينيّات، أُنهي العمل بنظام سعر الصرف المزدوج، نتيجة للكمية الهائلة من البترودولار المتداولة في الاقتصاد المحلي، وتوسُّع إصدار العملة الوطنية من أجل تلبية طلبات التحويل المسحوبة من السوق السوداء، لمصلحة العاملين بأجور عملاتها أجنبيّة والمستوردين. وما كان يمكن لتفكيك السلة الاستهلاكيّة الأساسيّة المحميّة نفسها، من دون تواطؤ قطاعات واسعة من بيروقراطيّة النظام.

لقد ساعد الساداتَ وطبقتَه، على طي صفحة التنمية، ظرفان تاريخيان: أولهما الحماسة الفاترة في طبيعة ثورة عبد الناصر، التي لم يشارك فيها العمال المصريّون مشاركة كاملة في العمليّة السياسيّة للإصلاح الاجتماعي، حتى يحموا فيما بعد المنجزات التقدّميّة أي عدم ارتكاز الناصرية على تسليح الشعب - وهذه هي حال جميع التجارب العربيّة الاشتراكيّة. كان بريفرمان يتنبأ نوعاً ما، عندما قال عام 1959:

«نظام عبد الناصر هو حتماً حكم استبدادي يمثل دور الثورة، لكنه حكم مستبد أنجز أيضاً بعض واجبات الثورة، وبدأ في مسار وعمليات ستوغل في مزيد من الثورة في مصر. ما دام العسكر يمكنه أن يحل بفاعليّة، محل الصراع الاجتماعي، دع الإناء يستمر في الغليان، وأعطِ الانطباع على الأقل بالحركة إلى الأمام، فهذا يمكن أن يُبقي الأمور سائرة. فإذا تعثّر الأمر، فإن النبلاء وملاكي الأراضي الذين نُزِعت سلطتهم جاهزون للسيطرة من جديد، بمساعدة الإمبرياليّة، إلا إذا كانت طبقة العمال والفلاحين المصرية قد نضجت في هذه الأثناء لتكون قادرة على جعل وادي النيل مسرحاً لأول تجربة اشتراكيّة في أفريقيا»[15].

---

(13) حوار مع الاقتصادي محمّد دويدار، من جامعة الإسكندريّة.

(14) محمود عبد الفضيل، **مصر والعالم على أعتاب ألفية جديدة** (القاهرة: دار الشروق، 2000).

(15) Harry Braverman, «The Nasser Revolution,» American Socialist Internet Archive (January 1959), <https://www.marxists.org/history/etol/newspape/amersocialist/amersoc_5901.htm> (viewed 2 July 2014).

لا يعني هذا أنه لم تبرز حركات جماهير في مقاومة الخطوات الأولى للنيوليبراليّة. في عام 1977، ثار الشعب العامل في القاهرة في انتفاضة الخبز، لكن الانتفاضة قُمِعَت بفظاظة بواسطة الجيش. كانت مركّزة في القاهرة، ولم تكن منظَّمة على الصعيد الوطني. لقد سهَّل فصل الطبقة العاملة عن التمثيل السياسي المباشر، في مؤسسات مستقلّة في عهد عبد الناصر، عمليّة قمع الانتفاضة. لقد استُخدِمَت إجراءات عبد الناصر لدعم الأمن الوطني، من أجل تقويض الأمن المشترَك للبلد وطبقتها العاملة، ومن الممكن هنا إذ نداعب افتراضياً ماذا كان يمكن أن يحدث لو كانت الفئات العاملة مسلحة ومنظمة.

أما الظرف الثاني، الأكثر حسماً، الذي دمّر التحويل الاشتراكي الناصري، فهو الحرب الإمبريالية والتدخُّل بقيادة الولايات المتحدة. بعد هزيمة مصر الكبرى الثانية أمام إسرائيل عام 1973، تعاظمت حتى عناصر التهديد الإسرائيلي بحرب غير تقليديّة، والوطأة المروعة للقوات العسكريّة الإمبرياليّة المحتشدة ضد مصر. وخوفاً من استراتيجيّة تسليح الطبقة العاملة لشن حرب شعبيّة، كان يمكن أن تحوّل الجيش في مواجهة البرجوازيّة الناهضة، كانت التضحيات التي تقتضي تعديل الاختلال في الميزان مع الإمبرياليّة، مضخَّمة لدى النخبة الفكريّة التي يدعمها السادات. وقيل إن المقاومة عديمة الفائدة، وإن «السلام» مع إسرائيل سيُطل مُشعاً في مستقبل الكثيرين، غير أنه في الواقع تحوّل إلى غطاء سُحِبَت من تحته غنائم الانتصار الإمبريالي خفيةً من الاقتصاد الوطني.

لقد بدأت تجربة مصر مع الإمبرياليّة الغربيّة الحديثة مع الغزوات النابوليونيّة القصيرة العمر، ثم فيما بعد مع الغزوات البريطانية، في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، التي أنهت صناعة النسيج المصريّة، وصناعات ناشئة أخرى، كانت تشغّل نحو 40,000 عامل أجير، قرابة عام 1840 [16]. أزال البريطانيون عوائق التجارة، على النحو الذي حَتَّ إمكان نهوض أي صناعة ناشئة، وكانت هذه الخطوة الأولى في مرحلة الانحدار الصناعي المصري[17].

في الواقع، تشبه الحقبة التي تلت اتفاقات كامب دايفيد التي استسلمت بها مصر للإمبريالية بقيادة الولايات المتحدة، المرحلة في أواخر القرن التاسع عشر، حين وُجِّهت الضرائب (الغنائم الإمبراطوريّة) المُجباة من مصر لخدمة الدين العثماني، فأفقرت الشعب، وأدت إلى ثورة أحمد عُرابي باشا (1882). في عام 1880 تقريباً، قبل ثورة عُرابي، كان

(16) Vladimir B. Lutsky, Modern History of the Arab Countries (Moscow: Progress Publishers, 1969).

(17) عبد العزيز الدوري، **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي** (بيروت: دار الطليعة، 1969).

علـى مصـر أن تـؤدي ضريبـة سـنويّة بقيمـة مليـون جنيـه لخدمـة الديـون العثمانيّـة[18]. النيوليبراليـة المعاصـرة سـحبت خِلسـةً المـوارد كأنهـا ضريبـة بأمـر إمبراطـوري من خـلال التهجيـر القسـري وتثبيت سـعر الصـرف الـذي يخفـض قيمـة المنتـوج المصـري بالنسـبة إلـى السـعر. أمـا «حصّـة السـلام» فـي اتفاقـات كامـب دايفيـد فكانـت آتيـة فقـط، فـي شـكل معونـة تدعـم الحكـم الكومبـرادوري، وسياسـة سـوء التوزيـع، وجرعـة أعلـى مـن الخصخصـة ونـزع الأمـلاك العامـة، لـم تـزد مشـكلات الاقتصـاد المصـري إلا اشـتعالاً. ولا تُبـدي معـدلات «النمـو» الإيجابيّـة (كمـا قاسـها التيـار الغالـب) منـذ عـام 1980 - نحـو 5 فـي المئـة فـي معـدل النمـو الحقيقـي فـي 30 سـنة (1980 - 2010) - أي إيـرادات؛ لكـن هـذا كان نمـواً للقطـاع الخـاص أفـاد النـزوع الكومبـرادوري ورأس المـال الـذي تقـوده الولايـات المتحـدة، وبالتالـي خفّـض دخـل الطبقـة العاملـة[19]. لا يبـدو بوضـوح أن ثمـة ضخـاً للفائـض مـن مصر إلـى الإمبراطوريـة الأمريكيـة فـي حيـن تمنـح واشـنطن مصـر نحـو مليـاري دولار فـي معونـة سـنوية منـذ عـام 1979. مـن نافـل القـول أن الولايـات المتحـدة حفـزت الأمـوال الخليجيّـة التـي مُنِحَـت للاحتياطـي المصـري منـذ عـام 2011، وأن هـروب رؤوس الأمـوال مـن مصـر كان كبيـراً، لكـن نتيجـة هـذا التدفـق المالـي لـم يكـن مهمـاً لـرأس المـال الـذي تقـوده الولايـات المتحـدة، فهـو قليـلٌ جـداً بالنسـبة إلـى أمريـكا. لكـن القيمـة التـي اسـتُخلِصَت مـن الأجـور المبخَسَـة، وجهـود منـع تصنيـع مصـر المحلـي، هـي تاريخيـاً مهمّـة لأنهـا تصـدِّر مـن مصـر ومـن محيـط مصـر نظـراً إلـى إضعـاف مصـر. هـذه القيمـة يمكـن وصفهـا باختصـار بأنهـا الاتجـاه نحـو توسـيع هـوة الانقسـام (كفتـح المقـص)[20] بيـن حصتـي رأس المـال والعامليـن، أو بقيـاس هبـوط حصـة دخـل الطبقـة العاملـة فـي مقابـل تزايـد حصـة رأس المـال وتدفـق الموجـودات الوطنيّـة إلـى الأسـواق الماليّـة الدوليّـة.

---

(18) Lutsky, Ibid.

يحيل عبد الملك نهوض البرجوازيّة المصريّة إلى القانون النابوليوني الصادر في 16 تموز/يوليو 1798، الذي سمح للمصريّين باقتناء أرض، وللخطوة التي اتَّخذها محمّد علي، لتوزيع مليوني فدّان بين عامي 1813 و1816 على موظفي الدولة. انظر: Anouar Abdel-Malek, Egypt: Military Society; the Army Regime, the Left, and Social Change under Nasser (New York: Vintage Books, 1968).

اشتعلت ثورة عُرابي العسكريّة بفعل زيادة الضرائب التي تقتطع من أجور الضباط العسكريين، واستندت إلى الغضب الشعبي، من أجل محاربة الإنكليز. ومع أن انقلاب السيسي عام 2014 استمد القوة من غضب الشعب، إلا أنه اتّبع عمليّة طبقة كومبرادوريّة تمتّن العلاقة مع الإمبرياليّة.

(19) يمكن قول هذا بطريقتين أخريين: الأولى، معدل سوء التوزيع تفوَّق على معدل النمو، أو الثانية، معدل الأرباح تفوَّق على معدل النمو.

(20) حين يُنظَر إليه كاتجاه، يبدو خفض حصة العاملين بالنسبة إلى حصة رأس المال، مثل فتح شفرتي المقص، فتنخفض شفرة وترتفع الثانية، أي (في إطار الحدود الوطنية) يتباعد حجم قيمة حصتيهما من الناتج الاجتماعي.

وتشير تقديرات تقاسم كعكة الدخل في مصر إلى أن تناقصت حصة الطبقة العاملة من مستوياتها العالية التي بلغت نحو 45 في المئة بين 1963 و1975 إلى منخفضات تبلغ 25 في المئة بين 1996 و2008 [21]. منذ عام 2008 أدى التضخم البالغ نحو 10 في المئة في المتوسط، والأجور غير المربوطة بمؤشر التضخم، إلى مزيد من خفض حصة العاملين. ومع هذا، لا تُبدي هذه التقديرات المحصورة بالوطن المصري، الصورة الأوسع لقيمة التحويلات إلى الإمبراطورية التي تقودها الولايات المتحدة، ولا سيّما التحويلات غير المباشرة من باقي المنطقة والعالم، أي اقتناص فائض القيمة المسعرة بالدولار من خلال تدفقات الدولار إلى الأسواق الأمريكية الأكثر استقراراً من غيرها في السوق العالمية، نتيجة لإضعاف مصر. ولعله مفيد الإشارة إلى أن نحو ثلثي المعونة الأمريكيّة لمصر منذ عام 1979 كانا مخصصين للأغراض العسكريّة، وكثير من الثلث الباقي أُنفق في الأبحاث الرامية أيديولوجياً إلى تمتين قبضة الكومبرادور على السلطة - ولا سيّما منصات الاستخبار لتجنيد أهل الفكر: أي، مثل الأبحاث التي تنظر في أسباب حدوث الثورة، وما إذا كانت البدائل السياسيّة يمكنها أن تستعيد أي شكل من تمثيل الطبقة العاملة إلى السلطة[22]. أولاً من المناسب التذكير بأن مصر كانت قوة عربيّة وأفريقية كبيرة، وكان لمساهمتها في حركة عدم الانحياز وفي النضالات من أجل التحرير الوطني وزنها. وإخضاعها يقتضي إضعاف التنمية الوطنيّة، الذي يقود في النتيجة إلى انعدام أمان الطبقة العاملة والأمن الوطني. ترغب الإمبرياليّة التي تقودها الولايات المتحدة في طبقة عاملة مصريّة تابعة ومستهلِكة خاملة، لا تسعى إلى تمكين نفسها بمكاسب معرفية ومستويات عيش تصاحب زيادة الإنتاجيّة[23]. كذلك تريد هذه الإمبرياليّة أن تكون مصر خانعة حتى لا تسأل عن نهب أفريقيا والوطن العربي، أو أن تعيد ممارسة الرؤية العربية الشاملة. حين حدثت انتفاضة عام 2011، تشهد حالة التردّي في الموجودات الاجتماعيّة، نتيجة للنهب الإمبريالي في مصر، أو ما يتصل بهذا النهب من خسارة تكابدها أفريقيا والوطن العربي من جرّاء الليبرالية غير المقيّدة منذ 1980، تشهد على مقدار اغتصاب القيمة، وعلى ضياع فرص التنمية

---

(21) International Labour Organisation Database of Labour Statistics (2009), <http://www.ilo.org/ilostat>, and Duncan K. Foley and Adalmir Marquetti, Extended Penn World Tables – EPWT Version 4.0, New York, (August 2011).

(22) م. سيد، **نماذج التنمية في الفكر العربي** (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2003)، شارب (2015)، و Jeremy M. Sharp, Egypt: Background and U.S. Relations (Washington, DC: Congressional Research Service, 2015).

(23) Samir Amin, «Egypt: Failed Emergence, Conniving Capitalism, Fall of the Muslim Brothers: A Possible Popular Alternative,» in: Ali Kadri, ed., Development Challenges and Solutions After the Arab Spring (London: Macmillan, 2015).

تكميم صعب، لكن يمكن أخذ فكرة عن الموضوع إذا ما افترضنا أن ضياع القيمة يعكس مدى متوسط الحياة النسبي؛ أي نسبة إلى ما كان يمكن أن يعيش الإنسان بما هو متوافر تكنولوجياً.

في العقود الثلاثة الماضية، لم يكن في إمكان أفريقيا والوطن العربي أن يحسّنا جدياً تنميتهما (بغض النظر عن طريقة تعاملهما مع متغيّرات الاقتصاد الشامل) جزئياً بسبب اختلال ميزان القوى، نظراً إلى انضمام مصر إلى المعسكر الإمبريالي، وحتى عندما نما اقتصاد الوطن العربي بارتفاع أسعار السلع بين عامي 2000 و2010، كان النمو مُفرَغاً أو خاوياً من المكاسب التنمويّة[24]. في مصر على الخصوص، بلغ نمو الخصخصة نقطة حساسة تتعلّق بمسألة الحق الأساسي في التغذية الصحيّة، مع العودة عن الإصلاح الزراعي في أوائل التسعينيّات[25]، التي صرفت جمهوراً من العمال بلا مِلكيّة أرض، والتقت مع حقيقة تقلُّص الصناعة، والقدرة الإنتاجيّة، والأشغال اللائقة (المزيد في هذا التحوّل المنحرف في الفصل الخامس).

إذا كان الأمن يمنح التنمية، وهذا تفسير الشيء بنفسه، حينئذ نفهم لماذا عانت بلدان الوطن العربي وأفريقيا في السنوات الثلاثين الماضية تنمية هزيلة. إن عملية التراكم بواسطة الحروب الاستعماريّة العدوانيّة، التي تراجعت بعد الاستقلال، استعادت إحكام قبضتها من جديد على كثير من بلدان أفريقيا والوطن العربي، بدءاً من عام 1979، مباشرة بعد اتفاقات كامب دايفيد. ويُعرَف عقدا الثمانينيّات والتسعينيّات بأنهما العقدان المفقودان في أفريقيا جنوب الصحراء والوطن العربي. وثمة تفسير لهذا الأداء الهزيل قد ينشأ من أن السياق النيوليبرالي بولغ في أدائه بإجراءات تدخّل الدولة في سنوات ما بعد الحرب. لكن معدّل النمو الفردي السلبي لهذين العقدين (2- إلى 3- في المئة، كما في أرقام مؤشر

(24) Jean-Luc Stalon, «We Must Address Political Economy of Growth without Development in Africa,» The East African (23 October 2015), <https://www.theeastafrican.co.ke/oped/comment/Address-political-economy-of-growth-without-development-Africa/434750-2910370-d6x11c/index.html> (viewed 3 January 2015).

يُلاحظ في مقالة ستالون أن المرء مثال نموذجي لكيفية قفز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مثل غيره من المؤسسات الدوليّة المرتبطة برأس المال، إلى الفرصة لتمييع قضية منع التنمية الأفريقيّة بذكر كل عَرَض تقريباً من أعراض ثانويّة للعدوان الإمبريالي، وتاريخ هذا العدوان وأشكاله الحديثة. وما يريده حقاً هو زيادة الضرائب، وزيادة المداخيل، والأسوأ من هذا، وقف نمو عدد السكان، وهذا في سياق الدول المجزّأة شكل من الهندسة الديمغرافية التي تحدث عادة بالعنف بين الجماعات. إن القصف الإمبريالي، وحملات التدخل، وسياسة الإفقار وتسليح الحروب الأهليّة، والإبادة الجماعيّة، وتدمير دول مثل ليبيا، هو نوع من الإحصاء، قد يقول المرء، غير كامل.

(25) Ray Bush, «Uprisings without Agrarian Questions,» in: Kadri, ed., Ibid.

التنمية العالمية) وآلية التوزيع المختلّة، التي تحكّمت في اقتصاد البلدان المذكورة، ما إن حدثت فورة السلع عام 2002، لا يمكن عَزوُهما إلى إحصاء عالمي ما، في الوقت الذي كانت الحروب والصدوع تمزّق هاتين المنطقتين. كان انحيازُ مصر إلى جانب الولايات المتحدة، والعمليّةُ العدوانيّةُ الإمبرياليّة، هما جزئياً سبب «الهولوكوست» في الكونغو، وعدواني لبنان والعراق، مع غيرها من الكوارث. وقد تسير الأحداث على نحو يؤدي قريباً إلى أن يفترس رأس المال الذي تقوده الولايات المتحدة، شعوباً أخرى، فالانتهاك يمثل بحد ذاته صناعة عالية الربحية، أي العسكرة، كما يحدث في اليمن. ومع كون التلاحم العالمي مع الاقتصاد العربي بات أقل اعتماداً على تجارة السلع المصنّعة، وأكثر استناداً إلى تصدير المواد الخام، صار التحالف الطبقي العابر للحدود بين الطبقات الكومبرادوريّة العربيّة ورأس المال بقيادة الولايات المتحدة، أكثر متانة، لسبب بسيط هو أن الكومبرادور أكثر اعتماداً على السوق الدولية لتراكم الثروة منه على السوق الوطنية. إن عملية الارتباط في التحالف العابر للحدود بين الطبقات الحاكمة، ليست اقتصاديّة فقط، بل اجتماعيّة أيضاً، تقوم على تزوير تجربة التنمية القديمة، وإحياء الرموز الملكيّة، وخلق تعابير جديدة مستمدة من المدرسة النيوليبراليّة لتعزيز الرابطة الاقتصاديّة. في ظل النيوليبراليّة، تحوّلت الدولة العربيّة بالتدرُّج إلى جهاز أمن مع تناقص في الرضا الشعبي، الناتج من الاستثمار الاجتماعي. بصورة تشبيهيّة، يمكن اختصار رئيس الدولة في كونه وزير الأمن الداخلي؛ أما أجهزة الدولة الأيديولوجيّة فهي غالباً تُطري مثال الأسواق الحرة والتراجع الذي يلازمها في الثقافة المحليّة، التي يُزعَم أنها ملومة للفشل في الارتقاء إلى الأهداف العصريّة السامية. في المؤسسات المشخصَنة على هذا النحو، النمو الاقتصادي الذي يُنتج الثروة، لا يَنقط منه شيء إلى تحت، حتماً ليس بكمية كبيرة، لتحسين الرفاه. إن المنارة المرشِدة والشريكة للطبقة الكومبرادورية، أي مؤسسات بريتون وودز، تماماً مثل مصر وبلدان عربيّة أخرى، تخضع لحكم غير ديمقراطي (بالتحديد، تحكمها الولايات المتحدة وأوروبا)؛ وهذه المؤسسات كانت تعلم جيداً أن الدول العربيّة لم تكن سوى وسيلة فاسدة لمشاركة الطبقة العاملة، من هنا، فهي عاجزة عن تنفيذ إعادة توزيع تثبّت الاستقرار الاجتماعي، أو عن إجراء عمليات انتقال ديمقراطي سلمي. أما نفاقها عن احتمال «حوكمة جيدة» مصريّة أو عربيّة فكان جزءاً من العمليّة المُلزِمة التي يستخدمونها من أجل تحسين تصنيف النظم الشريكة لها. إن الأمة العربية ما زالت محكومة بالإرث الاستعماري الأوروبي، وما حكامه إلّا أزلام هذا الإرث.

لقد نشرت مؤسسات رأس المال الدوليّة صورة طيبة للنظم الشريكة للإمبريالية، بالتلميح إلى أن الحوكمة الجيدة في هذه النظم - التي كان نشوؤها من أجل الأغراض النقيضة بالتحديد - أمر ممكن. إن قبضة أيديولوجيا رأس المال من خلال الأدوات الإدارية قضت على أي أمارة تشير إلى أي تحدٍ فكري جاد، ينشأ من الخروج عن الإجماع. مثالاً على هذا التضييق، تقرير للأمم المتحدة عام 2009 لمّح إلى عمق الأزمة قبل الربيع العربي، فكان استثناءً عن الكم الهائل في الأذى الذي تنشره هذه المنظمة. في أحد مقاطع هذا التقرير، أبرزت الدراسة الفارق بين مفاهيم الأزمة في العالم المتطوّر والوطن العربي.

«هناك نغمة أوروبية التمركز في كلمة أزمة، في منطقة غير نامية، حدثت فيها أعلى وتائر النزاع في العالم. ففي المشهد الكامل، الذي يسمّى التخلف، حيث تستبد الحرب ويتواصل التهجير في بلاد مثل العراق والسودان واليمن وفلسطين، وحيث كان النمو إيجابياً في ثلاثة عقود متعاقبة، أما الآن فنحو ثلث أطفال مصر يشكون سوء التغذية، فإن كلمة أزمة صارت هزيلة المعنى أو بلا معنى إطلاقاً، لأنها تتكرر في كل يوم. [...] لكن القضيّة هي أن الثروة الاقتصاديّة في العالم الأكثر تطوّراً، يمكن أن تُصنَع بعوامل غير اقتصاديّة، بنزع الثروة وتصديع بلدان الأطراف، وحينئذ سوف يعني هذا أن خلق الثروة في المركز متصل إيجابياً بإفقار الأطراف. وحتى لو كانت هذه حقيقة، من بعيد، فإن الطريق إلى السلام يجب أن يبدأ من هنا [أي من الوطن العربي]»[26].

في تفسير أسلوب تشغيل شروط التطوّر والعلاقات التي تدفعها، نُشِر موجز للتقرير المذكور وأشار إلى ما يلي[27].

«بعض البلدان العربية حُشِرَت في مدار معيّن من التنمية. ويتوقّف منع التنمية على الحد الذي يَسمح به التعامل بين القوى الوطنيّة والدولية، بالاحتفاظ في الاقتصاد الوطني بحصة أكبر من فائض الإنتاج الاجتماعي، من أجل أغراض التصنيع والتنمية. ولا شك في أن العلاقات الطبقيّة العابرة للحدود تدخل في السياق، لتسهّل عمليّة اغتصاب الفائض. لذلك فتنمية المنطقة المرتبطة بالأمن، هي نتيجة لبنية القوى المتعددة المستويات؛ وهكذا وَضَعَ الدفقُ المستمر للعلاقات الدولية حتى الآن كثيراً من الدول العربية، على الجانب الذي يُنزَع منه التراكم الرأسمالي. ومن بين الطريقين اللذين يسلكهما هذا التراكم

(26) United Nations, «Summary of the Survey of Economic and Social Developments in the Economic and Social Commission for Western Asia Region,» (2009).

(27) التقرير المذكور لم يُنشر لأسباب معروفة.

الرأسمالي - التراكم بصناعة السلع والتراكم بنزع الثروة - تخضع المنطقة للنوع الثاني منهما»[28].

لكن كيف تميّز هذا النمط من منع التنمية العربي/الأفريقي، عمّا يجري في بلدان أخرى من العالم الثالث؟ لأسباب التكتّم الدبلوماسي، امتنع التقرير عن تسمية الهيمنة الأمريكيّة في المنطقة، وفظاظة نظم الحكم المستبدّة التي تدعمها، وهي النظم المسؤولة عن انهيار مسار التنمية. تحليلياً، يشدد التقرير على المبالغة الإمبرياليّة في التصميم عموماً، وعلى كيف أن شروط القوة سبقت وضع شروط التجارة:

«تمدّنا شروط القوة، بدلاً من شروط التجارة، بمنظور جديد لتحليل العناصر المقرِّرة لاستقلال الدول العربيّة. وشروط القوة هذه يحدّدها التعامل بين القوى الوطنية الكومبرادوريّة والقوى الدوليّة في سياق يكون فيه تراكم رأس المال، والسعي إلى الريع والأرباح، تتقدّم بقدرتها على شَّلِ الأشكال الوطنيّة للمنظمات الاجتماعيّة. والترتيبات الأمنيّة في المنطقة العربيّة نادراً ما تكون نتيجة لتطورات محليّة أو حتى إقليميّة؛ وينبغي أن تُفهَم في إطار الانقسام الدولي في القوى السياسية، التي يشكل الوطن العربي محيطها. لقد عنت أهميّة المنطقة الجيوستراتيجيّة أن للقوى الدوليّة، إلى حد بعيد، مصلحة في تحديد ترتيباتها الأمنيّة، وبالتالي استقلالها في رسم سياستها الخاصة. إن هذا التركيز على الجذور الدوليّة للترتيبات الأمنيّة في الوطن العربي، لا ينفي، مع ذلك، أثر العوامل المحليّة والتاريخيّة. غير أنه يوفّر إطاراً بدائياً يمكّن هذه العوامل من أن تصَفَّى ويُعاد تنظيمها من أجل فهم أفضل للقضايا»[29].

وكما جاء في التقرير، يمكن أن نفهم هذه الأوضاع التنمويّة المتفشيّة فهماً أفضل، من وجهة علاقات القوى الإمبرياليّة. وفي مقدّم هذه العلاقات، مجموعة العلاقات الاجتماعيّة الموجَّهة نحو توسيع صدوع التشظّي، بواسطة هويّات صنعتها وموّلتها الإمبرياليّة لتفريق الطبقات العاملة. لقد بلغت حالة التضامن العمالي العالمي البالية دركاً أسفل، إلى حد أن الاشتباكات بين المسلمين والأقباط في انتفاضة عام 2011، عكست مدى تراجع حركة العمال العالميّة أيديولوجياً. فالتناقض الرئيسي مع رأس المال، حُوِّلَ إلى صراع في داخل الطبقة العاملة، ومع ذلك لم يسأل اليسار «الرومنسي» كيف ستتمكن الانتفاضة السياسية، مع هذه الانشقاقات، من إعادة هيكلة سلطة الطبقة العاملة المسيطرة.

---

(28) Ibid.

(29) Ibid.

في سياق خواء السلطة السياسيّة لدى الطبقة العاملة، ليست فاعلية السياسة النقدية أو الضريبيّة هي بالضبط التي تصنع التنمية؛ بل هي المِلكيّة الوطنيّة للقدرة على وضع هذه السياسات؛ والاستقلال في صنع هذه السياسة مفقود في مصر والوطن العربي عموماً. ففي السياسة النقدية المصريّة، يتبيّن من تاريخ نمو عرض النقود، أن المال ينمو على الأخص لتلبية طلب صرف العملة الأجنبيّة، أو تلبية طلبات الأفراد الأغنياء الذين ينعمون بمكاسب القدرة على تحويل العملة الوطنيّة إلى الدولار بأسعار ثابتة. والدليل على أن نمو الأرصدة منحاز لمصلحة طبقة معيّنة، يسانده النمو المكثّف للأرصدة لدى القطاع الخاص، وتعاظم حصة العناصر الأقل سيولةً في عرض المال، كوكيل (نحو 13 في المئة من معدل النمو السنوي بين عامي 2010 و2011 بحسب مؤشر التنمية العالمية) للسياسة الرسمية التي تربط العملة بالدولار، وانحراف توزيع الدخل والثروة، الذي يخدم أكثر فأكثر الطبقة المالكة للمال. ومثلما حدث في بلدان أخرى، حين نشأت فقاعات المال أو المضاربة، فالأرصدة التي توفرها المصارف المركزيّة تضخِّم ثروة الرأسماليين.

قبل الانفتاح، قد يكون موضع مناقشة أن نتحدّث عن نمو العرض المالي، الذي يقود إلى التضخّم في اقتصاد محمي ونصف مغلَق، حيث كانت الوسائل المحليّة تلبّي حاجة معظم الاستهلاك الأساسي. في الاقتصاد المحمي، الذي يكون فيه سعرٌ مزدوجٌ للصرف، كما كانت الحال في عهد عبد الناصر، ينمو الطلب النقدي تحت ضغط طلب الأرصدة الناتج من داخل الاقتصاد الوطني، والعرض الموجَّه الذي كان يوفّره المصرف المركزيّ استناداً إلى حاجات الخطط الخمسيّة[30]. وكان طلب النقود يُلَبَّى بإصدار العملة المحليّة والأرصدة، بينما كانت الدولة تشرف على طلب العملة الأجنبيّة، وتتَبِع مستوى مناسباً من الاحتياطي الوطني، من أجل تثبيت سعر الصرف المحدّد. ومع أن هذا كان اقتصاداً يُشرف على الأسعار ورأس المال، بحيث كان الفائض أو النقص في العرض النقدي يعالَج من خلال عمليات السوق المفتوحة التي تُجرى بالتحديد على المستوى الوطني، كان التضخّم يعامَل بالإشراف على الأسعار، بينما كانت ماليّة الدولة تمتص فائض السيولة. في الواقع، كان هناك نظام مزدوج لأسعار الصرف، برز في وجود أسواق متعدّدة مع نسب فائدة متعدّدة؛ كما لو كانت هناك عملات متعدّدة، بعضها للاستعمال المحلي لا تُتَبادَل دولياً، وأخرى للاستعمال الخارجي. كان غرض تعدّد نسب الفائدة هذه تمويل

(30) عصمت سيف الدولة، **أسس الاشتراكية العربية** (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1965).

الاستثمار الداخلي بوسائل محليّة، وحماية سلّة الاستهلاك الضروري من التضخُّم. في مصر الاشتراكيّة العربيّة، كان هذا ممكناً، لأن المستورَدات (وكثير منها معدّات عسكريّة تُشترَى بقروض زهيدة الفوائد من الاتحاد السوفياتي) كانت تمثل مستوى منخفضاً يبلغ 20 في المئة من الإنتاج. وحتى عام 1973، كانت نسب الاستيراد أقل من 20 في المئة بحسب مؤشر التنمية العالميّة. ومنذ منتصف السبعينيّات، تصاعدت حصة المستوردات وتبدّل تكوينها مع الوقت، وازدادت نسبتها في سلة الاستهلاك الأساسيّة[31].

حين بدأ تدفق البترودولار في أوائل الثمانينيّات (من تحويلات مصدرها الخليج، والمعونات الماليّة الأمريكيّة) أخذ يزيد طلب العملة المحليّة، أخذت القيود على الأسعار وعلى التجارة ورأس المال تُرخَى، وتسرّبت مقادير كبيرة من الدولارات على القطاع الخاص. وسدّد صرف الدولارات إلى جنيهات مصريّة من أجل شراء موجودات في السوق المحرّرة حديثاً، ضربة هزّت التنسيق الذي يحول بين طلب السلع والعملة الأجنبية، وبين التأثير في تضخّم أسعار السلع اليوميّة. وأدى تدفق الدولار الذي زاد عرض العملة الوطنيّة في السوق المحليّة، إلى فرض خفض قيمة سعر الصرف الأول الثابت عام 1980. وحين أخذت أسعار السلع الضرورية الأساسية تُزاد على المستهلك، تبعتها الأجور ببطء، لكنها لم تعوّضها يوماً. وحدث انخفاض في الأجور الحقيقيّة انخفاضاً شديداً في السنوات القليلة السابقة لانتفاضة عام 2011. وبينما كان الاستيراد في أوائل الثمانينيّات يزوّد الإنتاج الوطني، لم يكن ارتفاع الأسعار يُعزَى كثيراً إلى فائض مالي يسعى لشراء سلع أقل (لم ترتفع الأجور الحقيقيّة لدى الشريحة العاملة ارتفاعاً كافياً للتعويض من التضخُّم، لغياب الطبقة العاملة المنظمة)، لكن عُزي إلى زيادة الأسعار نتيجة لتقليص الإنتاج المحلي، وتحرير المستوردات المصرّح بها. ومباشرةً بعد إرخاء قيود الاستيراد في أوائل الثمانينيّات، لم يكن هناك نقص بالسلع الأساسيّة[32]؛ لكن إلغاء دعم الإنتاج الوطني، مع اعتماد السياسة النقدية التي حوّلت الإقراض من الصناعة والزراعة في القطاع العام إلى القطاع الخاص، أدى إلى ترتيب سحب القيمة من الطبقة العاملة إلى الطبقة الكومبرادوريّة[33].

---

(31) عبد الفضيل، **مصر والعالم على أعتاب ألفية جديدة.**

(32) جلال أمين، **كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية** (القاهرة: دار الشروق، 2007).

(33) المقصود بالقيمة هنا هو سلة الاستهلاك الحقيقية التي تعيد إنتاج الطبقة العاملة.

ثانياً: التجريبيّة والكبح المالي الضيّق

يصعب على المرء أن يعيد بالوسائل التجريبيّة تكوين صورة اقتصاديّة شاملة عن مصر، نظراً إلى عدم ملاءمة إجراءات السوق النيوكلاسيكيّة حين تُطَبَّق على بلدان نامية، وإلى الدرجة العالية من عدم الدقة في الأرقـام[34]. لقد أخفت حكومات مبارك المتعاقبة، المتعاونة تعاوناً وثيقاً مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الأحوال الاجتماعيّة المتردّية بوضعها تقارير ورديّة عن الصورة الاقتصاديّة. وأسهل الطرق لملاحظة هذا، هو تقييمُ تقدّمِ مؤشر جيني لفروق الدخل (Gini Index) كما أرسلته مصر إلى البنك الدولي، أو كما يظهر في مؤشر التنمية العالميّة، ومقارنته بقياس آخر. ففي حين أظهر المؤشر المصري، كما جاء في مؤشر التنمية العالميّة، أن مصر كانت مساوية للدخل بمثل مستوى المساواة في النمسا، وأن توزيع دخلها بقي مستقراً مع مرور الوقت (مثلما يبدو في تقرير مؤشر التنمية العالميّة في 8 آذار/مارس 2014)، يُظهِر مؤشر تفاوت الدخل الذي وضعه جيمس غالبريث[35] أن مصر صارت أكثر تفاوتاً في الدخل مع مرور الوقت. بكل بساطة كيف يمكن أن تتدنى حصة الأجور من الداخل بمقدار النصف وتبقى معدلات التوزيع ثابتة! حين بدأت الانتفاضة عام 2011، كان معدل التفاوت في مصر بين الأعلى في العالم[36]. لكن أرقام مؤشر جيني لفروق الدخل ليست تزويراً بالمصادفة. ذلك بأن الأرقام المحوّرة المتعلّقة بالتقدم الذي أُحرِز في النظام النيوليبرالي، تشمل كل سلسلة المتغيرات الاجتماعيّة وتوفر أسباب البناء السياسي والسياسات التي وفَّرت الأرضية الموضوعية

(34) لا تصنّف نظريةُ المحاسبة عند كينز الاستهلاكَ أو تفصل (كما في كل ما يُستَهلَك، بما في ذلك السلع الحكوميّة والاستثماريّة) بين اليد العاملة ورأس المال، وعلى الأخص، لا تقيس إسهام اليد العاملة بالقيمة المضافة، وهذا يميّع الشروط الموضوعيّة التي تصنع عائدات اليد العاملة ورأس المال. ففي سنوات طويلة، عكست نسب النمو المصريّة، التي كانت مرتفعة نسبياً نحو ثلاثة عقود، أمرين: (1) نسبة النمو كانت في الغالب نسبة أرباح رأس المال، و(2) حصة كبيرة من نسبة الأرباح نتجت من مواصلة خفض نسبة الأجور.

(35) University of Texas Inequality Project – UTIP, «Estimated Household Income Inequality Data Set,» (2008), <http://utip.gov.utexas.edu/data.html>. (viewed 8 October 2012).

(36) يبيّن غويريرو أن تقدير حصة الطبقة العاملة هبط من 43 في المئة بدءاً من منتصف الثمانينيّات، إلى 29 في المئة عام 2011. انظر: Marta Guerriero, «The Labour Share of Income around the World: Evidence from a Panel Dataset,» IDPM Development Economics and Public Policy Working Paper Series, no. 32 (2012), <http://piketty.pse.ens.fr/files/Guerriero2012.pdf>.

وأما في تقدير منظمة العمل الدولية فبلغت حصة الأجور 25 في المئة (المؤشرات الأساسية في سوق العمل، في منظمة العمل الدولية 2011). كذلك تبيّن «جداول بن» (Penn Tables) كما أعدها ماركيتي وفولي أن حصة اليد العاملة هبطت إلى 25 في المئة نحو عام 2010. إن فكرة بقاء مؤشر جيني ثابتاً رغم أن حصة اليد العاملة ونسب الفقر كانت ترتفع، هي فكرة مضحكة. انظر: Foley and Marquetti, Extended Penn World Tables – EPWT Version 4.0.

للانتفاضة[37]. مباشرة قبل انتفاضات 2011، كانت التقارير تشير إلى أن 5 في المئة فقط من المصريين كانوا يعيشون في فقر مُدقِع تحت معدّل دولار واحد للفرد في اليوم، أو نحو ذلك[38]. وأعيد النظر في الرقم، فرُفع إلى 20 في المئة بعد الانتفاضة[39]. لكن الأبحاث الأنثروبولوجيّة في الأرياف تشير إلى أن أثر التغييرات المنحازة في إحداث التصدّع، في الأعمال الزراعية، من جراء قانون امتلاك الأرض، كان كبيراً، وأن نسب الفقر كانت في المعدل على ارتفاع[40]. وبحسب حسنين كشك، من المركز القومي للبحوث الاجتماعية في القاهرة، كان عدد أكبر من الفلاحين عام 2012، يهملون الأرض، لأن التغييرات المتلاحقة لقوانين امتلاك الأرض جعلتهم يشعرون أنهم بلا أرض. وطـرح كشك أيضاً مسألة الأسعار والمداخيل المنخفضة الناجمة من بيع المحاصيل المنتجة محلياً، التي ألغت الحوافز على العمل في الأرض[41]. وفي أي حال، مصر، مثل معظم الدول العربية الأخرى، تستورد نحو نصف حاجتها الأساسية من الغذاء (الحبوب) وهي أكبر مستورد للقمح في العالم (بيان ميزان الحبوب بحسب البلدان، منظمة الأغذية والزراعة 2015). في نظر كلارك، هذا يجعلها (مع غيرها) عُرضَةً للضغوط الاقتصادية والسياسيّة الأمريكيّة، وللمقاطعة الغذائيّة[42]. ونظراً إلى نقص المخزون الغذائي، فإن عقوبات كالتي فُرِضَت على العراق بين عامي 1991 و2003، قد تدفع سكان القاهرة البالغ تعدادهم 12 مليون نسمة، فـي غـضـون 90 يـومـاً إلــى الـحـافـة، الـتـي يقف عندها 10 ملايين نسمة فـي حـالـة الفقر

(37) تحريف المؤسسات الدولية الأرقام من أجل تجميل أداء النظم الحليفة للولايات المتحدة يمكن أحياناً أن يتخذ طابعاً وهمياً. فتقارير الأمم المتحدة تشير إلى أن معدّل الأجور السنويّة في مصر، مقيسة بالدولار، زاد من 2,500$ عام 2006 إلى 8,133$ عام 2012، أي أن الأجور بالدولار تضاعفت ثلاث مرات في مدى ستة أعوام. وبين عامي 2011 و2012 تضاعف المعدل من 4,609$ إلى 8,133$. هذا يعني تقريباً، أن العامل بهذا المعدل من النمو في الدخل بالدولار، يكسب مليوني دولار، بعد 40 عاماً من العمل. انظر: Bulletin of Industrial Statistics for Arab Countries, 8th Issue (2014), p. 17, <https://www.unescwa.org/publications/bulletin-industrial-statistics-arab-countries-eighth-issue> (viewed 12 March 2016).

(38) Arab Monetary Fund, Joint Arab Economic Report (Cairo: Arab Monetary Fund; League of Arab States, 2009).

(39) Arab Monetary Fund, Joint Arab Economic Report (Cairo: Arab Monetary Fund; League of Arab States, 2012).

(40) Habib Ayeb, «The Marginalization of the Small Peasantry: Egypt and Tunisia,» in: Ray Bush and Habib Ayeb, eds., Marginality and Exclusion in Egypt (London: Zed Books, 2012).

(41) حسنين كشك يتكلم على الوضع في الريف المصري قبل الانتفاضة، «تدهور أنماط الغذاء لدى الفلاحين الفقراء والعمال المزراعيين المعدمين في الريف المصري: الآليات والنتائج،» ورقة قدمت إلى: مؤتمر ثمار، عمّان، كانون الثاني/يناير 2012، <http://www.athimar.org/Article-31>.

(42) Derrick Jensen, «Neighbourhood Bully: Ramsey Clark on American Militarism,» Interview. The Sun Magazine (2001), <http://www.racematters.org/ramseyclarkinterview.htm> (viewed 30 July 2010).

الحقيقي[43]. وكما سيرد في الفصل الخامس، تدهور إنتاج الغذاء، منذ عام 2001، وسكان الأرياف، الذين نُزِعَت أملاكهم فعلاً بالقانون رقم 96 عام 1992، الذي قوّض أمن استئجار الأرض، أخذوا ينزحون بالتدريج من أرضهم. والأخبار التي كشفت خواء النمو المزعوم، جاءت في النهاية عام 2009، حين لاحظت اليونيسيف أن على الرغم من أعداد إيجابيّة في المؤشرات الاقتصاديّة، فإن مصر تعاني أزمة مجاعة، وأن نحو ثلث مجموع الأولاد يعانون سوء التغذية[44]. ومع أن هذه الصورة بائسة وأن توظيف القطاع غير الرسمي يزيد على 50 في المئة (التوظيف بأجور الفقر ليس توظيفاً حقيقياً)، فإن التقارير الرسمية ذكرت أن نسبة البطالة بلغت أقل من 10 في المئة[45]. إن التلفيقات، أكانت تلك الجهازيّة الناتجة من اعتماد نظام المحاسبة الكينزي، أو الصريحة كما في تحوير الأرقام، هي الدعامة الأيديولوجيّة الأساسية للطبقة الكومبرادوريّة وحلفائها الدوليّين.

أكثر من هذا، على الرغم من أن النمو المصري كان مهماً نسبياً (نحو 5 في المئة سنوياً طوال 30 عاماً)، إلا أنه تحوّل ليصبح معتمداً أكثر فأكثر على تصدير المواد الخام، وعلى الموارد الخارجيّة. قبل الانتفاضات، كانت مصر تصدّر 500,000 برميل نفط في اليوم، تساوي تقريباً 15 مليار دولار في السنة، عام 2010 [46]. وفي السنوات الخمس الأخيرة، بلغت تحويلات العاملين في الخارج 6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، ووفرت السياحة حتى نسبة أعلى بلغت 10 في المئة[47]. واجتذبت مصر أكثر من 40 مليار دولار استثماراً خارجياً مباشراً، بين عامي 2005 و2009، وهذا، للمناسبة، مستوى مرتفع مقابلة بباقي القارة الأفريقية[48]. وسجّلت مصر أيضاً نسب نمو رسملة سوق هائلة؛ في السنوات الخمس التي سبقت انتفاضة 2011، كان معدل القيمة السنوية لسوق الأسهم بين 80

(43) Ibid.

(44) Integrated Regional Information Networks – IRIN, «Egypt: Nearly a Third of Children Malnourished,» 8 November 2009, <http://www.irinnews.org/report/86893/egypt-nearly-a-third-of-children-malnourished-report>. (viewed 11 March 2012).

(45) Mohamed Hassan and Cyrus Sassanpour, «Labour Market Pressures in Egypt: Why Is the Unemployment Rate Stubbornly High?,» Journal of Development and Economic Policies, vol. 10 , no. 2 (2008).

(46) Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC), Annual Statistical Bulletin (Vienna: OPEC, 2010).

(47) International Monetary Fund [IMF], International Financial Statistics (IFS) (Washington, DC: IMF, various years), <http://data.imf.org/?sk=5DABAFF2-C5AD-4D27-A175-1253419C02D1>.

(48) United Nations Conference on Trade and Development [UNCTAD], World Investment Report (various issues).

وبحسب المصرف المركزي المصري، بلغ الاستثمار الخارجي المباشر في الفصول الثلاثة الأولى من عام 2011، 376 مليون دولار فقط، مقابلة بالدفق السنوي عام 2010 البالغ 6.4 مليار دولار.

و100 مليار دولار، بحسب صندوق النقد الدولي عام2009 [49]. وهبطت نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي، من 100 في المئة إلى 75 في المئة تقريباً في عام 2010 (مؤشر التنمية العالميّة)[50]. أما عجز الحساب الجاري بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، فكان ضئيلاً، إذ بلغ 1 في المئة في السنة قبل عام الانتفاضة. وكانت احتياطيات مصر بالدولار قبيل الانتفاضة تغطي تقريباً سنة من المستوردات، وهبطت نسبة التضخُّم من نحو 18 في المئة عام 2006 إلى 10 في المئة في آخر عام 2009. وبلغت نسبة البطالة الرسميّة 9 في المئة [51]. لكن هذه كانت بالضبط الأرقام التي تُخفي النمو البائس والكارثة الاجتماعية المتعاظمة. حوّلت مصر بثبات تحويلاً ليبرالياً، كلاً من الاستثمار، وقيود الملكيّة، وعوائق تدفق التجارة ورأس المال. وأوغلت في تحرير التجارة ليبرالياً بإلغائها الكثير من العوائق الكميّة أو حدود الكوتا، ومستويات الجمارك العالية[52]. وأشرف نادي باريس على التحويل الليبرالي الكثيف عام 1991 في مقابل شطب 20.2 مليار دولار منالديون[53]. وفي عام 2000، بلغ الميزان الأولي الناتج من اقتطاع الإنفاق الاجتماعي في مقابل نمو عدد السكان، فائضاً ضئيلاً مقداره 1.64 في المئة[54]. وأُخضعت الطبقة العاملة لتقشف مالي ونقدي، بينما حصدت طبقة الكومبرادور أرباح المستوى المزدوج لسياسة التوسّع الاقتصادية الشاملة.

ثالثاً: موجز لسياسة الاقتصاد الكلي

أنجزت الدولة سياسة ذات شعبتين في الاقتصاد الكلي: أولاً، تدفق الأرصدة إلى الطبقة الأغنى تموّله جزئياً موارد خارجيّة وخفضٌ لتدفق الموارد إلى الطبقة العاملة، وهذا

---

(49) بلغت السندات المتدفقة إلى مصر في عامي 2008 و2009، 1.8 مليار دولار أمريكي. انظر: International Monetary Fund [IMF], International Financial Statistics (IFS) (various issues).

(50) مثل الهموم الاقتصادية الكثيرة الأخرى، تتّخذ سياسة الدين موقفاً تابعاً حيال سياسة الاحتواء الإمبريالية في مصر. في تشرين الثاني/نوفمبر 1990، سعت مصر إلى إعادة التفاوض في شروط استدانتها مع نادي باريس، لكن طلبها رُفِض بسبب فشلها في مواصلة التحويل الليبرالي. وفي شباط/فبراير 1991، ومكافأة لمصر على موقفها من غزو العراق للكويت، شطبت الولايات المتحدة 6.7 مليار دولار من الدين، ودول الخليج 7 مليارات، ونادي باريس 20.2 مليار، أي نصف الديون. انظر: Human Rights Watch, Human Rights Watch World Report 1992: Events of 1991 (New York; Washington, DC: Human Rights Watch, 1991).

(51) Labour Organisation [ILO], Key Indicators of the Labour Market (Geneva: International Labour Organisation, 2003).

(52) Khalid Ikram, The Egyptian Economy, 1952-2000 (New York: Routledge, 2006).

(53) Human Rights Watch, Human Rights Watch World Report 1992: Events of 1991.

(54) Ikram, Ibid., p. 175.

يُظهِر تقلّص الإنفاق الاجتماعي أو التقشف المصاحب لمعالجة عجز الموازنة المزعوم (تَوازُن الموازنة الأولية)[55]؛ وثانياً، نظام ربط بالدولار، ضمني أو صريح، يستنزف رأس المال النقدي الوطني، وهو رأس مال كان يمكنه لولا ذلك، أن يُوجَّه إلى الطبقة العاملة (تكوين الاحتياطي الوطني وخدمة الدين على حساب سلة الخبز والزبدة)[56]. هذه السياسة الازدواجيّة، تُبدي صورة التفرُّع الثنائي بين اقتصاد الإنتاج الوطني وبين القطاع الكومبرادوري الملتحق دولياً.

يُستخدَم عرض الأرصدة بطريقة خبيثة؛ إن نسبة الخفض من حصة الطبقة العاملة تتحدّد جزئياً بدرجة الاقتطاع من برامج الإنفاق الاجتماعي، لأداء خدمة الدين المفروض دولياً. كذلك يتطلب سعر الصرف المرتبط بالدولار تقليصاً لعرض المال المخصص للطبقة العاملة، ينطبق مع خفض الأجور الحقيقيّة. وكما يجري في بلدان أخرى، في نظام حسابات رأس المال المفتوحة، يُبقَى سعر الفائدة عالياً على نحو مصطَنَع، من أجل ضمان التوازن بين المدّخرات والاستثمار، والسيطرة على التضخم، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات. وعلى الرغم من أن نسبة الفائدة إذا هبطت في الظروف العادية، فإن المدخرات ربما لا تعود كافية، أو سيبدأ التضخُّم في التصاعد، أو سينزلق ميزان المدفوعات إلى العجز. فإن نسبة الفائدة، في ظروف عدم اليقين السياسي، مثل الحال في مصر، تدل فقط على علاوة المخاطرة. والمسيّر الأساسي إلى الاستقرار الاقتصادي، ليس تَدَرُّج نسبة الفائدة، بل الضمانات السياسيّة التي تمنحها الولايات المتحدة - من خلال الخليج أيضاً - لدعم الاستقرار المالي والسياسي.

نقطة انطلاق أخرى لمغادرة المعيار المصري، هي أن نسب الفائدة العالية في زمن طويل، ترتبط بتحوّلات هجومية في التوزيع والأزمات الماليّة وفي ميزان المدفوعات[57].

(55) أود أن أشكر كوركوت بوراتاف على ملاحظاته المضيئة في هذا المقطع.

(56) بينما تفرض نسب التضخم ضريبة على الطبقة العاملة، بتقليص القدرة الشرائيّة للأجور، تُتبادَل الأرباح الاسمية الأعلى التي تجنيها البرجوازيّة بأسعار ثابتة مقابل الدولار، بواسطة السحب على الاحتياطي. وهذه حرفياً ضريبة على الفقير وإعانة مالية للأغنياء. في الصورة المختصرة: الفرد الذي يشتري المستوردات يكون هو نفسه البائع الفرد للسوق الوطنيّة، فيرفع الأسعار ويدفع رافعاً التضخم، الذي تُصدر الدولة لأجله المزيد من النقود، أي المزيد من الأرباح الاسميّة لرفع التجار أسعارهم. لكن، بسبب سعر الصرف الثابت الذي على الدولة أن تدعمه، باستنزاف احتياطيها الوطني، تُحوَّل كمية أكبر كثيراً، من النقد الإضافي إلى مبالغ ثابتة من الدولارات نتيجة لسعر الصرف المرتبط. ليس الفرد هو الفاسد؛ الفاسد هو بنية تدفق الموارد نفسها التي تمليها مؤسسات بريتون وودز، أي الولايات المتحدة.

(57) على نحو ما جاء في: Georgios Argitis and Christos Pitelis, «Monetary Policy and the Distribution of Income: Evidence for the United States and the United Kingdom,» Journal of Post Keynesian Economics, vol. 23, no. 4 (2001), and Ha-Joon Chang and Ilene Grabel, Reclaiming Development: An Alternative Economic Policy Manual (London: Zed Books, 2004).

ولا بد من أن تبقى نسب الفائدة مرتفعة في مصر بسبب الانفتاح والمجازفة. فالسياسة النقدية لا علاقة لها بالاستهلاك بسبب عدم وجود سوق مالية تقريباً للطبقة العاملة. إن سياسة خفض الأجور تزيد حصة رأس المال من الإنتاج الاجتماعي، أما عرض المال (لرأس المال) فيتحدّد برفعه الطلب في المعاملات التجاريّة. والإيداعات المصرفية التي ترافقها معاملات تجارية للطبقة الرأسماليّة هي التي تقود إنتاج المال. لقد قفزت الأرصدة النقديّة يدفعها الانفتاح، من 33 في المئة عام 1971، إلى 90 في المئة عام 1983، وبقيت مرتفعة منذئذ، معبّرةً عن التحوّل في سوء التوزيع[58]. في مصر، العلاقة بين نسب الفائدة المرتفعة وسوء التوزيع أو نقص العملة الأجنبيّة بادية للعيان، لكنها مفتعلة في الوقت نفسه. إن فشل السياسة الصناعيّة، وانفتاح حساب رأس المال والمجازفة، مع أوليّة القوة السياسيّة المتحوّلة ضد الشعب العامل تسبب عدم مساواة في الدخل. وتعتمد آلية التحويل الرئيسيّة على تثبيت سعر الصرف من خلال خفض الأجور وتقليص الإنفاق الاجتماعي. لقد شرح باتنايك أنه في ظل ضيق العرض، يؤدي اقتراض الحكومة إلى رفع فائض القطاع الخاص بنسبة أكبر «من خلال اعتصار أرباح التضخم بالقوة من مدخرات العمال»[59]. حين تقترض الحكومة للإنفاق «في وضع أفق زيادة المُخرَجات والتوظيف فيه محدود، إذا ارتفع إنفاق الحكومة، حينئذ يكون هناك تضخُّم يعتصر استهلاك العمال، وفي المقابل يزيد الأرباح»[60]. وزيادة عرض النقود، حين لا يقابله نشاط اقتصادي مناسب، تزيد الأسعار على السلع التي يستهلكها العمال، بينما ترتفع المدّخرات وحصة أرباح المتموّلين الذين كانوا في ما قبل أقرضوا الدولة[61].

تستفيد طبقة رأس المال من مستويات أعلى للناتج المحلي الإجمالي الاسمي وعائدات الموجودات المالية. ومع أن الطبقة المالية يجب أن تخشى التضخّم أو تردّي وضع ميزان المدفوعات الذي يؤدي إلى

(58) World Development Indicators (WDI) (Washington, DC: The World Bank, various years).

(59) Prabhat Patnaik, Finance Capital and Fiscal Deficits: News Analysis (Oxford: International Development Economics Associates, 2009), <http://www.networkideas.org/news/may2009/news21_Finance.htm>.

(60) Ibid.

(61) في التقديرات الأولية من أجل توضيح الصورة: 30 في المئة فقط من العرض النقدي الذي أصدره المصرف المركزي بين عام 2000 وعام 2010، لبّت طلبات القوة العاملة النقديّة؛ إنه النقد الاسمي الإضافي الذي ستروا به حاجاتهم (World Development Indicators, various years). على وجه التقريب، 50 في المئة من مجموع النقد الذي أُصدِر بين 2000 و2010، وهو يقدّر بـ70 مليار دولار، ذهب إلى خدمة الطلبات النقدية عند طبقة صغيرة من الرأسماليّين وإلى تحويل المال إلى الخارج بسعر صرف ثابت تدعمه الاحتياطيات الوطنية، أو إلى تعزيز سعر الموجودات الوطنيّة من خلال المضاربة وإحداث الفقاعات.

خفض قيمة العملة، ما دام الإنفاق بالاقتراض يبدو في مصلحته الشخصيّة، ومع ذلك، فهي تكره فكرة أن الدولة يمكنها تعزيز الاقتصاد من تلقاء نفسها؛ وبالتالي، قد يرى الناس أن دور رأس المال لا لزوم له. هذا تفسير علم الاجتماع الذي يرى أن رأس المال يسعى إلى السيطرة؛ أي أن الأولوية للسلطة وللقوة، ويأتي الاقتصاد في البرهة الأخيرة، أي أن أولوية السياسة تأتي في مرتبة أعلى من أجل تحقيق حافز الربح لديه على المدى البعيد، لكن أولوية السياسة ليست مناقضة للربح. لكن، في مصر، رأس المال الذي نحن في صدده ما هو وطني ولا هو وطني المشاعر. هناك طبقة رأسماليّة مصرية منغمسة في شراكة ثانوية مع الإمبرياليّة. وباستعمال العلاقة الاجتماعية نفسها للسيطرة قبل الأرباح، تمارس الإمبرياليّة لعبة سير البهلوان على الحبل، بين النهب الذي يوهن الطبقة العاملة المصريّة والمعونة التي تبقي مصر عائمة لا تغرق، حتى تستخرج بالقوة وعلى نحو غير مباشر القيمة التي تنشأ من احتواء مصر مع تسييل موجوداتها على المدى البعيد.

لكن التضخُّم لا يكون أبداً ظاهرة نقديّة مجرّدة، ولا بد من أن يعود إلى قياس مركّب للأسعار التي تبيّن دوماً قياسات كليّة محدّدة لأسعار السلع[62]. حين يرسم المرء صورة تاريخيّة لآثار التضخُّم في حصص الثروة في مصر، يجد أن التضخُّم قلّص فعلاً حصة الطبقة العاملة والأجور الحقيقيّة، وفي المقابل، زاد حصة رأس المال بنسبة نمو حقيقيّة، وبالتأكيد من الحصة التي خسرتها الطبقة العاملة، من الإنتاج الاجتماعي (من حيث القيمة المُرمَّزة بالمال). إن هذا هو ما حدث فعلاً في بلاد أخرى من العالم النامي، حيث يفتقر العمال إلى القوة لمصارعة رأس المال؛ لكن هنا لا بد من أن يضيف المرء أن ثمة جرعة أعلى من الدناءة في الهجمة الأيديولوجيّة التي ترمي إلى إفراغ ثقافة المقاومة. في العصر الحالي، الطبقة العاملة المصريّة ليست ممثَّلة سياسياً بأي شكل من أشكال التنظيم السياسي أو بالثقل المعتبَر. وعلى هذا، لا تقدّم هذه الطبقة بديلاً اقتصادياً من عندها. وأجورها الحقيقيّة الزهيدة، وحصتها المتناقصة من الناتج المحلي الإجمالي، ينبغي أن تقلّص الطلب وتخفّض الأسعار، لكنها لا تفعل. لأن السلة الاستهلاكية هي أولية والمديونية لسد العجز. إن حقيقة أن الأسعار تزيد حين يتقلص الطلب على العمال، يمكن أن تُعزَى فقط إلى الأسواق التي تشكو نقصاً[63] وإلى الاحتكارات التي تحدّد

---

(62) John Weeks, The Irreconcilable Inconsistencies of Neoclassical Macroeconomics, Routledge Frontiers of Political Economy, Reprint Edition (London: Routledge, 2014).

(63) الأسواق المثالية حيث توجد منافسة حرة وتبادل حر للمعلومات، في ظل موازين قوى متساوية، لا يمكن أن توجَد. إنها فقط فئات منطقيّة، وهي لا علاقة لها، ولو بعيدة بالواقع. إنها مفهوم نيوأفلاطوني. الموجود فعلاً هو =

الأسعار للمستهلك، على نحوٍ متزامن لكن أقل تواتراً، كنتيجة لربط سعر العملة بالدولار، ورفع أسعار الغذاء في العالم. إذا تقلص عرض المال المخصص للطبقة العاملة وأجورها، يمكن توقُّع هبوط الأسعار؛ لكن، سلة استهلاك العمال تتضمن تشكيلة من السلع التي يحددها الطلب، وتكلفة تحددها الأسعار، وميل الأسعار إلى الارتفاع يفترض أن القرارات الاحتكاريّة هي التي تقود ارتفاعها. نشأ ارتفاع سعر السلع الضرورية في مصر من سياسة إفقار العمال، وهي سياسة تختبئ خلف ستار ظاهرة نقديّة. وإذا كان التضخّم قد أخذ في التقلّص المتدرّج في السنوات القليلة التي سبقت الانتفاضة، فذلك لا يمكن أن يعني سوى أن مستويات الفقر كانت ترتفع كالصاروخ.

على الرغم من التضخُّم، يلاحظ المرء قبل انتفاضة عام 2011، أن سعر الصرف ظل ثابتاً وأحياناً حين كان يُعَوَّم، كان يرتفع قليـلاً. وبقيت قيمة الموجودات الوطنيّة المتعاظمة في حوزة الطبقة الثريّة، ثابتة بالدولار. فالطبقة الكومبرادوريّة التي تهيمن على الحكومة، لا تخشى التضخّم ولا تـردّي ميزان المدفوعات، لأن التقشف الذي يُفرَض ضد العمال يجعل دخل الضريبة يعوِّض من تكاليف تثبيت سعر الموجودات بالدولار لدى الأثرياء. هذه القوى تفعل فعلها، أما الطبقة العاملة فتنصرف أولاً إلى البحث عن طريقة لتنتظم، ثم ثانياً إلى مواجهة النهب الذي يقتطع من حقها في عيش كريم. والطبقة المنهوبة، التي تفتقر إلى أيديولجيا مقاومة هي هدف الإمبرياليّة التي تقودها الولايات المتحدة.

إن السياسة الماكرو - اقتصادية الثنائية، في إطار حساب رأس مال مفتوح مع سعر عملة مرتبط بالدولار، هي آلية للاستيلاء على الموارد. وحين يكون مستوى الأسعار مستمَداً من سوق المنتجات، والأجور الاسمية يقاتل من أجلها شعب عامل منظم، يصبح التضخّم دليـلاً على أن الطبقة العاملة غير منظمة، وأنها تعمل تبعاً لسياسة الدولة الضريبيّة. لقد رافق السياسة الساعيةَ من أجل التضخُّم، تقليصٌ للإنفاق في مشاريع يمكن أن توسّع التوظيف (انقباض ضريبي) وغالباً ما أدت إلى فائض أولي في الموازنة. لقد رفع إِحداثُ الدين من أجل زيادة الموارد المتاحة لطبقة رأس المال في الاستثمار، والمضاربة القصيرة الأجل، رفعَ أسعار موجودات هذه الطبقة بأكثر من قيمة الإنفاق البدائي والدين المتعلق

=
حالة تدفق من منافسة احتكاريّة تتباين في درجة الكثافة ووفقاً لقبضة بنية الشركات (الأيديولوجية أولاً، لكن أيضاً القبضة التي تعبّر عن السلطة التنظيميّة الحقيقيّة التي يملكها رأس المال) على الدولة. إن مفهوم الأسواق المثالية هو إطلاق متعمّد لاسم خاطئ، من أجل خلق الانطباع بأن الأسواق الحرّة تؤدي إلى دولة مثالية أو إلى مثالية دولة. الاسم الأصح لهذه السوق هو السوق الافتراضيّة التي قد تساعد على تظهير نقطة ديناميّة لكنها لا تستطيع أن تكون أساساً للانطلاق بتطوير الفكرة النظريّة.

به. وكان جوهر السياسة النقديّة هو رهن مستوى الأرباح بالتضخُّم، أما الأجور فلا، أو زيادة نسب أرباح المدى القصير للقطاع الخاص، وإجبار الطبقة العاملة على أن تدفع لتغطية هذه النسب، من خلال التضخّم والأجور. إن قيمة المال في كعكة الثروة، والقيمة الإجمالية في الاقتصاد، تتوسّع بالدولار بالسعر الثابت لقاء العملة الوطنيّة، بخفض حصة الطبقة العاملة في إجمالي الدخل. لذلك، الدفق الذي هو في أساس صنع الظروف الاجتماعيّة من أجل إنتاج فائض قيمة نسبية أو (شاملة أو) مطلقة، والظروف الأخيرة هي التي تصف وصفاً صحيحاً دينامية التراكم الرأسمالي المصري.

حتى اندلاع الانتفاضة، كانت الاتجاهات في المتغيّرات الشاملة المختارة، مثل التضخّم، والبطالة، والعجز، وما إليها، تبدي بعض التحسّن. وعلى الرغم من هذا الأداء الاقتصادي الذي قيّمه البنك الدولي بشفافية شبه كاملة، لم تكن مصر تستطيع أن تزدهي كمثال للنجاح النيوليبرالي (كما في المقولة العنصرية «الولد الذهبي في أفريقيا اسمه تونس»)، كما ازدهت تونس.

منذ أن وصفت وحدة إكونومست للمعلومات (Economist Intelligence Unit) مصر بأنها «بنغلادش على المتوسط» في سبق صحافي سريع البيع لها، ظلت مستويات الفقر في البلاد ساطعة الوضوح للزوار وللسكان على السواء. وأشارت التقديرات الأوليّة إلى أن الأجور الحقيقيّة عام 2010 كانت تساوي نصف ما كانت عليه في أوائل التسعينيّات[64].

أدى الشجار خارج فرن في القاهرة حين ارتفع سعر الخبز عام 2008، إلى سقوط قتلى كُثُر، واحتلت الحادثة العناوين الرئيسية للصحف ونشرات الأخبار[65]. تعد مصر واحدة من البلدان القليلة في العالم التي أدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية فيها إلى حصول وفيات على الفور. وحين تؤخذ في الحسبان الكفاءات التي تُضطر إلى العمل بأجور دونية،

---

(64) توافرت هذه التقديرات على نحو غير رسمي من مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لغرب آسيا. ومقالة «مصر تنتظر جيلاً حتى تأكل» وهي تعقيب لأحد رسميي البنك الدولي، تقترح على المصريّين أن ينتظروا جيلاً قبل أن تبدأ آثار النمو في إفادة السكان الأفقر. كان ذلك حين كان الاحتياطي يبلغ ذروته عند 31 مليار دولار، وكانت الخصخصة تسير على قدم وساق، والدعم يُزال، وأسعار القسائم ترتفع بحدة في وقت قصير، والأجور الحقيقيّة تتهاوى. انظر: Adam Morrow, «EGYPT: Can't Wait a Generation to Eat,» Inter Press Service, 26 March 2008, <http://www.ipsnews.net/2008/03/egypt-can39t-wait-a-generation-to-eat/> (viewed 2 February 2015).

(65) أشارت التقارير إلى سقوط خمسة عشر قتيلاً في طوابير الخبز. كان ثمة نقص عام، وذعر واضطراب، ووقعت حوادث كثيرة. لم يكن ثمة ما يكفي من الخبز المدعوم لتلبية الطلب. انظر: Michael Slackman, «Bread, the (Subsidised) Stuff of Life in Egypt,» The New York Times, 16/1/2008, <https://www.nytimes.com/2008/01/16/world/africa/16iht-bread.4.9271958.html>.

إضافة إلى الأشخاص العاطلين من العمل المكتومين (أي غير المشمولين بالأرقام الرسمية للبطالة)، فإن نسبة البطالة الرسميّة المعلنة تتضاعف بسهولة عدة مرات - باحتساب التوظيف بأجر زهيد إلى حد الفقر (أكثر من 50 في المئة من توظيف القطاع الخاص هو في القطاع غير الرسمي). ومع تسجيل الاقتصاد في أحيان كثيرة نمواً سلبياً في إنتاج العامل الواحد، ونمو استهلاك الطاقة بنسبة نمو عدد السكان فقط[66]، ومع تقلّص القطاعات العالية الإنتاج مثل التصنيع، فإن نسبة وحدات العمالة المساهمة بفاعلية في الإنتاج (أي جوهر التوظيف الإنتاجي) لا يمكن إلا أن تهوي. لم تكن علاقة المساحة الواسعة من سوق العمل، علاقة مبادلة خدمات اليد العاملة في مقابل الأجور؛ فالتوظيف كان لعبة مزوّرة كان يعاد فيها إنتاج المحسوبيّة وعدم مخالفة الأوامر، بتشكيلة من الإكراه والقمع. وبالتدرُّج، أخذ الصدع الناتج من تنظيم عمليات اليد العاملة تنظيماً مبالغاً في الصرامة، وحصر توسّع رأس المال الوطني، يتعمّق حتى انفجر في الانتفاضة. إن ساعة اشتعال النار جاءت نتيجة التشوّش الأيديولوجي في داخل الدوائر الحاكمة، وفقدان السيطرة على المواقع الأساسيّة في وظائف الدولة. ولاحظت الإمبرياليّة الوهَن المؤسسي، وإبعاد التشكيلات الاجتماعيّة عن المسار السياسي، والخَرَف الطاغي على السياسة، لكنها مع ذلك لم تتحرّك من أجل تثبيت استقرار مصر. وما إن اشتعل الاضطراب عام 2011، حتى اندفعت طبقة الكومبرادور مذعورةً لتضع يدها على الثروة الوطنيّة وتُدَوْلِرَها من دون أي اعتبار للاستقرار السياسي، مستنفدةً الاحتياطي.

خمس سنوات بعد الانتفاضة، فشل دفق المال من بلدان الخليج ومصادر أخرى في تعويض الاحتياطي الوطني المصري المترنّح؛ فهبط الاحتياطي ملياري دولار في الشهر، في الأشهر من تشرين الأول/أكتوبر 2011 إلى كانون الثاني/يناير 2012. وبدءاً من شباط/فبراير 2012، أخذ يهبط 600 مليون دولار في الشهر، ليبلغ مجموع هبوطه 15.2 مليار دولار. وفي أواخر عام 2012 كان الاحتياطي يغطي ثمن مستوردات ثلاثة أشهر تقريباً[67]. ومع أن النظام قلّص المراقبة على سحب الدولار من المصارف الوطنيّة، فقد ظل الاحتياطي عام 2015 منخفضاً، ولا يغطي سوى نحو ثلاثة أشهر من الاستيراد[68].

---

(66) World Development Indicators, various years.

(67) United Nations, Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region (New York: United Nations, 2012).

(68) رسمياً عُوِّم الجنيه المصري منذ عام 2003. ولم يُربَط سعره بالدولار حتى بعد الانتفاضة. وفي الواقع، كان التعويم مراقَباً عن كثب، حتى لا يغرق الجنيه في تقلّبات سريعة. وفي بعض الأحيان تحسّن سعر الجنيه قليلاً مقابل الدولار؛ وطوال عام 2010، أجرى المصرف المركزي خفضاً متدرّجاً لسعره؛ فهبط من 5.5 جنيهات للدولار =

تشبه جهود تثبيت قيمة العملة محاولة ملء مُنخُل بالماء. ظل الاحتياطي عند 3.9 أشهر استيراد عام 2014 [69]. لكن بعد التحرّك للاقتطاع من الإنفاق، ورفع نسبة الفائدة وإلغاء الدعم جزئياً عُزِّز الاحتياطي بزيادة الدفق والمعونة من دول الخليج، باستثناء قطر، التي أوقفت معونتها بعد إزاحة مرسي من الحكم. وكان الوضع عام 2015 لا يزال يعتمد على تدفق الأموال، المرتبط بأوامر الولايات المتحدة للخليج عن ضرورة تثبيت استواء ميزان المدفوعات المصري، في ضوء التوتر الإقليمي المتصاعد[70].

منذ عام 2003، نمت نسبة التضخُّم بمعدل سنوي يبلغ 10 في المئة. في السنتين التاليتين للانتفاضة، بلغ معدّل نمو التضخّم السنوي نسبة 11 في المئة. وكما سلف، لا علاقة لأسباب التضخّم الاساسيّة بنقص الأغذية في السوق المحليّة. ففي معظم الحالات، ارتفعت الأسعار بسبب احتكار الاستيراد للسلع الضروريّة وغير الضروريّة. وانخفضت الأجور الحقيقيّة مع ضعف القوة التي تملكها الاتحادات النقابيّة المسيّسة. ومنذ الانتفاضة ارتكست نسبة النمو. كانت 0 في المئة عام 2011 و1 في المئة عام 2012 (لكن لما أخذ النمو يبلغ نحو 2 - 3 في المئة نتيجة دفق المال الكثير من الخليج، عاد إلى الارتفاع قليلاً من جديد)[71]. وهذه أدنى نسب نمو سُجِّلَت منذ عام 1978، السنة التي عقدت فيها مصر اتفاقات كامب دايفيد. في السنوات الثماني التي سبقت انتفاضة عام 2011، نما الاقتصاد المصري بنسبة تقرب من 6 في المئة سنوياً. كان هذا النمو أيضاً يستند إلى عائد النفط الكبير والريوع الجيوسياسيّة (معونات الولايات المتحدة والتحويلات).

من حيث التنمية، كما سلف، كانت النيوليبراليّة حقبة من النمو غير العادل، ونزع التصنيع، مع طرد الفلاحين بالقوة من الأرض من دون خلق فرص عمل (لائقة) لاستيعابهم. ومع أخذ التقدم التكنولوجي مع الوقت في الحسبان، كان نطاق مُخرَجات رأس المال بين عامي 1960 و1970 يقدَّر بنطاق 1.1، بينما في السنوات 1998 - 2008 هبط إلى نطاق متوسط هو 0.95 [72]. وارتفع الإنتاج للعامل الواحد، مقيساً بالأسعار الثابتة،

=

إلى 6.0 جنيهات في تلك السنة (الأخيرة في حكم مبارك). ولو كان اتجاه الخفض استمر على هذا، لكان سعر الدولار وصل اليوم إلى 6.6 جنيهات (أي أقل قليلاً من سعره الحالي الرسمي 6.75 جنيهات). لكن سياسة خفض قيمة الجنيه هذه تُرِكَت في شباط/فبراير 2011، وربط المصرف المركزي فعلياً العملة الوطنيّة بسعر الدولار في هامش ضيق عند نحو 6.0 جنيهات.

(69) United Nations, Survey of Economic and Social Developments in the Arab Region 2014-2015: Summary.

(70) Ibid.

(71) Ibid.

(72) Foley and Marquetti, Extended Penn World Tables – EPWT Version 4.0.

بمعدل 9.2 في المئة في كل سنة بين 1963 و1979، وتوقف تقريباً عن النمو (0.08 في المئة) للسنوات بين 1981 و2008، ولم يتغيّر من مستوياته السابقة[73]. الواضح، بعد 2011 والانهيار، أن النسبة ذاتها ستكون سلبيّة. إضافة إلى المُخرَجات الأعلى للعامل الواحد، فإن هذه التقديرات تؤكد الفاعلية الديناميّة للاقتصاد الاشتراكي.

بحسب عدم المساواة المقدّر في دخل العائلة[74]، تراجع مؤشر عدم المساواة بمعدل 1 في المئة سنوياً منذ عام 1964 حتى أواخر السبعينيّات - تقريباً عند نهاية عصر الاشتراكيّة العربيّة - ثم عاد إلى الارتفاع بمعدل 1 في المئة سنوياً في سنوات حكم السادات - مبارك[75]. وللتذكير تشير خطوط التوقُّع في أرقام تكساس لعدم تساوي الدخل، إلى أن مصر كانت عام 2010 في اتجاهها لتكون لديها واحدة من أعلى نسب عدم المساواة في العالم[76].

غالباً ما يهمِل تقييم التيار الغالب لأداء مصر، أنه على الرغم من نمو تعداد السكان، كانت الاستثمارات في العموم (وعلى الخصوص في الزراعة) تتناقص وتتناقص معها فرص العمل اللائق. إن الحجّة الديمغرافيّة التي كثيراً ما تفترض أن «أرض مصر غنيّة لكنها مع ذلك لديها شعب كبير التعداد يفوق قدرتها على الحمل»[77]، تزعم أن سياسات الاقتصاد الشامل ظلت نشيطة وتستند إلى مقومات وطنيّة. وهذا موقف غير مطّلع إلى حد ما أيضاً، لأن المتغيّرات الشاملة مثل النمو وخلق فرص العمل وتعداد السكان، تتضافر من حيث نسب النمو، لا من حيث نمو المنسوب الكلي، أي في الاقتصاد الكلي نتابع المعدل وليس الرقم الكلي. ففي ظل ديناميات شاملة صحيّة، يصبح نمو تعداد السكان الكبير نعمة. أما الحجج من هذا النمط فهي تغفل تماماً أن السياسة الاقتصاديّة في العصر الاشتراكي العربي، كانت مراقَبة وطنياً وتخدم المصالح الوطنيّة الاجتماعيّة، بخلاف المراقبة الإمبريالية في ظل النظام النيوليبرالي.

في أثناء الحكم القصير للإخوان المسلمين (من 30 حزيران/يونيو 2012 إلى 3 تموز/يوليو 2013)، ظلت سياسات النظام السابق الاجتماعيّة والاقتصاديّة على حالها. وكانت

---

(73) Ibid.

(74) University of Texas Inequality Project – UTIP, «Estimated Household Income Inequality Data Set,» (2008).

(75) Ibid.

(76) أُدركُ صعوبة استخدام القياس المطلق لقيمة المُعامِل كمؤشر على عدم المساواة، لكن ما يهمني هو الحركة في اتجاه ما، حيث يكون خطأ الأرقام الجهازي، أقل تحريفاً.

(77) Abernethy, Population Politics, p. 42.

السياسة النقديّة، ضمناً، تربط العملة الوطنيّة بسعر الدولار، الذي يتبدّل وفق السياسة النقديّة الأمريكيّة، وبذلك يبقى خارج سلطة الحكومة المصريّة. وقد تكون لجأت على نحو متقطّع، إلى رفع نسبة الفائدة، بهدف معلن هو امتصاص السيولة النقديّة وتثبيت العملة الوطنيّة. لكن بسبب ارتفاع درجة المجازفة في البلاد، ليست نسبة الفائدة هي المتغيّر الذي يتيح منع هروب الموارد. ما ثبت الاقتصاد الوطني ومنعه من الهبوط الشديد هو الموافقة السياسيّة للإدارة الأمريكيّة على مواقف وممارسات النظام المصري. إضافة إلى هذا، إن أسباب خروج العملة الوطنيّة أو بقائها في الوطن، له علاقة بإدراك المجازفة، التي هي على الأخص كيف تقيّم الولايات المتحدة أداء النظام المصري وسهولة تبديل العملة وتحويل الأموال إلى الخارج، وليس الأثر الضئيل للفروق بين نسب الفائدة في العالم ونسبتها في البلد. منذ عام 2012، زادت إيداعاتُ القطاع المصرفي المصري مبالغَ قروضها[78]. والمصارف في الأساس تُقرِض ما بقي من مال بعد التحويلات إلى الخارج للقطاع العام (سندات الحكومة). ونظراً إلى نُدرة القروض للقطاع الخاص، ومدى التجارة الواسع وانفتاح حساب رأس المال، فلن تؤثر سياسة نسبة الفائدة كثيراً في الطلب المحلي المصري (عُرِضت قروض أقل لمؤسسات الأعمال الوطنيّة). ولما كانت الأحوال غير المستقرة باقية، تواصل المصارف التجاريّة تفضيل سندات الحكومة على إقراض القطاع الخاص. وللمناسبة، هذا هو التمنّع عن تمويل القطاع الخاص المنتج الذي كان متّبعاً في عهد مبارك، لكن بسبب المخاطر الأعلى في المرحلة الأخيرة، يحصل القطاع الخاص الوطني على قروض أقل.

رابعاً: العلاقة النخرية

خلافاً للأرقام التي وردت في تقرير المنظمة الدوليّة للتنمية الصناعيّة، عن حصة الصناعة في مجموع القيمة المضافة التي بلغت 16 في المئة، كانت حصة الصناعة حسبما جاءت في أرقام صندوق النقد العربي أقل قليلاً من 10 في المئة[79]. أما حصة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي فهي أقل من حصتها في كل المناطق النامية، إلا في أفريقيا جنوب الصحراء[80]. تبلغ حصة الوطن العربي من صادرات التكنولوجيا

(78) Bulletin of Industrial Statistics for Arab Countries, 8th Issue (2014).

(79) Arab Monetary Fund, Joint Arab Economic Report (2011), p. 79.

(80) World Bank, Middle East and North Africa Region, Assessment of the Local Manufacturing Potential for Concentrated Solar Power (CSP) Projects (Washington DC: The Bank, 2011).

المتطوّرة، بالنسبة إلى كل الصادرات المصنّعة، 2 في المئة تقريباً متساوية مع الرقم في أفريقيا جنوب الصحراء[81]. لقد تحوّلت جودة الاستثمار في مصر بعيداً من رأس المال ذي الإنتاجيّة العالية، إلى ما يسمّى «FIRE»[82] أي المال والتأمين والعقارات، أو رأس المال ذي الإنتاجيّة المنخفضة[83]. انخفضت إنتاجية رأس المال من نطاق 1.1 عام 1963 إلى 0.9 عام 2008 بحسب أرقام ماركيتي وفولي[84]. وتصاعدت حصة الاستثمار الخاص من مجمل الاستثمار من تحت 10 في المئة في أوائل الثمانينيّات إلى أكثر من 50 في المئة في السنوات التي سبقت الانتفاضة[85]. في هذه الأثناء، هبطت حصة ضريبة القطاع الخاص بينما انخفضت حصة عمال القطاع الخاص المأجورين، بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي[86]. ونمت حصة القطاع الخاص من الدخل بثبات، في الوقت الذي كان هذا القطاع يواصل ربط موجوداته الوطنيّة بسوق الدولار العالميّة و/أو حوّل موجوداته المموألة (Moneyed) بوصفه رأس مال طبقة كومبرادوريّة، إلى رأس المال الدولي بالدولار. من المنظور الاجتماعي للاستهلاك وتوزيع الموارد، تقدّم رأس المال شيئاً فشيئاً مقترباً من تحوّله إلى النمط المركنتيلي التام في التراكم. وعلى غرار رأس المال المالي، تجنّب التجار مشقة الإنتاج الصناعي، وأعادوا استثمار القليل في المجتمع. التجار الصرف لا يكسبون أرباحهم بضخ المعرفة في الإنتاج؛ من هنا، لا تدخل محاولة تحسين مهارة العمال ودخلهم في نطاق نشاطهم. وبسبب بيئة المخاطر العالية، تستخلص طبقة التجار المندمجة دولياً، مثل الكومبرادور، فائدة اقتراض عالية من القروض القصيرة الأجل، بينما يحتفظون بالسيولة الكافية إلى هذا القدر أو ذاك، لكفالة خروجهم في وقت قصير من الأزمة حين تقع. وكل الاقتصاد يقلّد الصرف المالي العالي السرعة المرتبط بما يسمّى «المال الحار»[*] (رؤوس الأموال قد تحوَّل إلى الخارج بسرعة، مسببةً إفلاس الاقتصاد). أما الفرصة التي تتاح لكل من التاجر ورأس المال المالي، من أجل ابتزال الاقتصاد الوطني، فتلوح بفعل الرضا الإمبريالي على ممارسات النظام، أكثر مما تلوح بفعل درجة استقرار الاقتصاد الوطني أو تصاعد الطلب. ولنتذكّر: ما دام رأس المال الذي

---

(81) Ibid.

(82) FIRE: Finance, Insurance, and Real Estate.

(83) Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region 2007-2008 (New York: United Nations, 2008).

(84) Foley and Marquetti, Extended Penn World Tables – EPWT Version 4.0.

(85) World Development Indicators, various years.

(86) United Nations, National Accounts Statistics: Analysis of Main Aggregates, 2004-2005 (New York: UN, various years).

(*) المال الحار هو رأس المال الذي يحوَّل بين المؤسسات المالية من أجل تحقيق ربح عال (المترجم).

تقوده الولايات المتحدة راضياً عن استقرار النظام، فالريوع الجيوسياسيّة ستظل متاحة لتخفيف صدمات أي عجز مالي. كذلك، يقضي نمط التجار للتراكم اعتماد «النمو» من غير توسيع القدرة الإنتاجيّة، أو من غير تطوير مهارة اليد العاملة. هاتان العمليتان معاً، تفكان التزام قطاعات هائلة من اليد العاملة، وفي زمن التراجع الاشتراكي الأيديولوجي العالمي، تعيدان تشكيل المجال الاجتماعي والأيديولوجي لمجتمع مدني ترعاه الإمبرياليّة (منظمات المعونة الإسلامية التي يموّلها بترودولار الخليج)، وهو مجتمع يُخفي الأعمال المعادية للطبقة العاملة وراء ستار من الإحسان.

في القرن السادس عشر تقريباً، حين بدأ العالم يُعرِض عن المركنتيليّة، وأخذ يعتمد الاستثمار الإنتاجي، ويدمج التجارة بالصناعة، كانت تلك خطوة ثقافيّة إلى الأمام. لا تعني «الثقافة» هنا تقاليد شعبية أو عادت، بل الخزانة العالميّة للمعرفة البشرية، التي تسارعت بالتزام العلم في التطبيق التكنولوجي. على النقيض من هذا، ما حدث في مصر في العهد النيوليبرالي، هو انفكاك متدرّج لرأس المال الصناعي الوطني عن التجارة، وبعد ذلك الانفكاك، صارت التجارة النمط السائد. والانقلاب العائد إلى الأنماط المركنتيلية رافقه تراجع ثقافي وهبوط في المعرفة الاجتماعيّة.

يبدي رأس المال التجاري مُخرَجات في التنمية أسوأ من مُخرَجات الطبقة الكومبرادوريّة النموذجيّة في أمريكا الجنوبيّة. فهذه الطبقة والبرجوازيّة الوطنيّة تختلفان من حيث ما إذا كانت دائرة التراكم ودورته مرتبطة وطنياً أم دولياً، أما طبقة رأس المال التجاري في مصر فهي أكثر اندماجاً برأس المال المالي الدولي، لأن نشاطها الملموس يستند أكثر إلى الأمن الذي توفّره الإمبريالية بقيادة الولايات المتحدة. هذه الطبقة، بعد أكثر من ثلاثة عقود من استيلائها على الموارد الوطنيّة، لا من حيث ثبات العلاقة الاجتماعيّة التي تربطها برأس المال المالي، بل من حيث الخسائر بالدولار أيضاً، تخسر القليل من فقدها قاعدة إنتاجها في الاقتصاد الوطني. فهي لا تدير اقتصاد مصنع فرعي لحساب الشركات المتعدّدة الجنسيات، بنتيجة نضج دورة حياة المنتجات، كما فعلت طبقة الكومبرادور في أمريكا اللاتينيّة (يتحوّل إنتاج رأس المال المركزي للسلع إلى بلاد الأطراف، بعد شيخوخته في بلاده، ويترك للكومبرادور أن يعيد إليه الأرباح). على الأقل في هذه الحال، كان يمكن للمصانع في مصر أن تنبض من جديد بقوة أكبر، لكن ليس هذا هو الحال فعلاً. إن النشاط الرئيسي لرأس المال التجاري هو أن يبزل من الموارد الوطنيّة (موجودات البلاد والأرباح بالعملة الأجنبيّة) باستثمار سريع/مضاربة، وبانخفاض قيمة الموجودات الوطنيّة، وبيع المستوردات للاقتصاد الوطني.

في هذه الدورة السلبية، أصبح تبخيس قيمة الأفراد، لا قيمة قوة عملهم بل قيمة البشر أنفسهم كما لو كانوا سلعة رخيصة الثمن، - أصبح ذلك - جزءاً من التحوّل إلى وضع التاجر وعملية اغتصاب القيمة المصاحبة له الجدل السلبي هذا يكون القيمة من هدر حياة الإنسان.

إن رأس المال، بوصفه علاقة اجتماعيّة، يضبط وتيرة أيضه لإعادة الإنتاج وفقاً لدورة تدمير القيمة وخلق القيمة[87]. والسياق الذي يحدث فيه هذا النشاط، ما هو نتيجة تفويض شخصي، ولا هو نتيجة إرادةِ فاعل ما ممدّى[*] يسيّر التاريخ. إن أنماط الفكر المهيمن توغِل في نَسْبِ الفاعل التاريخي إلى أشخاص «أكبر من الحياة»، أو إلى بنى جامدة عناصرها مصنَّفة في نظام معيّن غير مترابط منطقياً، لا صلة له بالاتجاهات الموضوعيّة لتاريخ موجود فعلاً[88]. في تغطية وسائل الإعلام في الوطن العربي، لتطورات ماضية وحاضرة، تُغرق هذه الوسائل في تصوير رؤساء أو ملوك عرب كحالات أكبر من التاريخ، كثيراً ما يُستعرضون كمهرّجين، أو مع تقديم تفسيرات للمظاهر الاجتماعيّة المصنَّفة خارج الأحداث التاريخيّة، أو آتية من «ثقافة ماضية» لا وجود لها. الحكم للتاريخ، لمجمل العلاقات الاجتماعية وعلاقات القوى التي تبقى فيها الإمبريالية الأمريكية العلاقة الأقوى.

مثلاً، الجهاديّون هم إما نتاج هذه اللحظة وهذا المكان، وإما أنهم مجرد أشخاص على علاقة بحوادث منفصلة في التاريخ السابق للرأسماليّة أعيد تشكيلها، وهي تفسر انبعاثهم إلى الحياة. وهم لا يوصَفون بأنهم بقايا «اللاعقلانيّة»، بل العنف الهادف في ظل رأس المال. أما في شأن تهريج القادة العرب، فكل ما على المرء أن يفعله هو أن يراقب الأداء المضحك لرئيسي مصر بعد الانتفاضة (مرسي والسيسي): لقد ورثا أزمة موجودة في سياق أزمة عالميّة أوسع نطاقاً، ويقودها الهراء النيوليبرالي نفسه و«السلام مع النفاق الإمبريالي»، الذي كان في الأساس قد كثّف كلّاً من الأزمتين الوطنيّة والعالميّة. ولا يُتَوَقَّع أن يظهر أي رئيس يتزلّف للخط الإمبريالي، بغير مظهر المهرّج.

ينبغي أن يُفهَم هذا من وجهة نظر تكوين قيمة وتدمير، تُستَخدَم فيه بلاد في حجم مصر لإنتاج القيمة من خلال الاستغلال التجاري. كل ما يمكنهم عمله هو السجود أو

(87) Istvan Mészáros, Beyond Capital: Towards a Theory of Transition (New York: Monthly Review Press, 1995).

(*) reified أي محوّلة إلى مادّة (المترجم).

(88) Istvan Mészáros, «The Dialectic of Structure and History: An Introduction,» Monthly Review, vol. 63, no. 1 (2011), <doi:10.14452/ mr-063-01-2011-05_2>.

مبادلة الحصار غير الإنساني لغزة (جزئياً، ضمن أمور أخرى) في مقابل بضعة أشهر قليلة أخرى من المدخرات الأجنبية المُقتَرَضَة. وليس أمراً ساذجاً أن يحوَّل تاريخ التيار الغالب إلى بنية خاوية من العلاقات الاجتماعيّة، أو مجرد شخصيّات منفوخة الحجم؛ هكذا يتبنى علم الاجتماع التقليدي التفاهات الفاشية كعلم الإمبريالية. يرى ميزاروس، أنه «من دون فهم الطبيعة الحقيقيّة للتصميم البنيوي المركَّب تراتبياً في نظام إعادة الإنتاج الاجتماعي لدى رأس المال الذي يزداد تهديماً، مع نظامه العضوي الذي تحافظ فيه الأجزاء على الكل، وعلى العكس، في تبادلها الدائري المسبِّب للشلل، فإنه لا يمكن أن يحدث أي تحسن ذي شأن في زمننا هذا»[89]. فتحليل التيار الغالب يشطب التاريخ كجدلية بين التقاطع والتواصل، جدليّة يمارسها البشر الاجتماعيون، على عكس المجردة، والعلاقة الاجتماعيّة الموضوعية (الحقيقيّة) التي أقاموها. وطبيعة العالَم الاجتماعيّة التي وُلِد البشر فيها، ومؤسساتها الطبقيّة والتنظيمات الاجتماعيّة الأخرى - القانونيّة أو السياسيّة - التي ظلت زمناً طويـلاً تقمع الشعب العامل، والتي يناضل ضدها الشعب العامل، لا يمكن إغفالها لمجرّد أن المؤرّخ لا يستطيع أن يلمس العلاقة الاجتماعيّة، أو أن يضع يده عليها حرفياً[90]. في نظر الأيديولوجيا المهيمنة، الرجال والنساء الذين يصنعون التاريخ بيولوجيون، وليسوا اجتماعيين.

التاريخ، بالنسبة إلى مصر، هو الجوع، والمجاعة المحتملة، أو حروب الطائرات المسيّرة أو الروبوتات التي لا يمكن المصريّين أن يصافحوها، أو يعانقوها بحرارة. ليست المسألة «الفيل في الغرفة» بل الغرفة نفسها[91]، التي فيها تدمير الطبيعة والحياة البشرية أمر ضروري، من أجل إعادة إنتاج العلاقة الاجتماعيّة والقدرة الإنتاجيّة لرأس المال. وباستخدام نظام أعلى من التعميم، من أجل الوضوح، فرأس المال ليس أقل من استهلاك التآكل الذاتي للبشريّة والطبيعة، خدمةً لمصالح خاصة ضيقة، ولإنتاج مُخرَجات اجتماعيّة سلبيّة، في مقابل القول التافه إن التكنولوجيا الجديدة تحل محل التكنولوجيا القديمة فتمنح التقدّم، كما في قول شومبيتر الشهير «التدمير الخلّاق»[92].

---

(89) Ibid.

(90) إن تحديداً أكثر تحريفاً يجعل من رأس المال مجرد شبكات أعمال، أو، بطريقة سهلة، يخلط بين أحد أعراض علاقة الطبقة الرأسمالية، والرأسمالية نفسها.

(91) هذه استعارة من اللغة الإنكليزية تعني وضوح الحقيقة التي رغم وضوحها لا يراها الكثر كالفيل في الغرفة. لكنني قلبتها لأشدد على الغرفة وبهذا أعني السياق التاريخي.

(92) Joseph A. Schumpeter, Capitalism, Socialism and Democracy (London: Routledge, [1942] 1994).

خامساً: انتفاضة أم ثورة؟

حتى تحوِّل الانتفاضة نفسَها إلى ثورة، على إعادة الهيكلة الطبقية أن تترجم المكاسب السياسيّة إلى مكاسب اجتماعيّة. حين تضعف مكانة قوة الطبقة العاملة، ولا تصبح المكاسب حقاً للجماهير الكادحة، تموت الثورة. تُميِّز الانتفاضات العربية حالتان بارزتان.

الأولى هي حال الحرب في اليمن، وسورية، وليبيا، حيث يحصل هجوم يشنّه التدخّل العسكري الغربي الصريح، على طبقة برجوازية ذات نفحات قومية، لإبدالها بطبقات كومبرادوريّة متعددة، أو لِشَلِ وتدمير هذه البلدان. أما الحالة **الثانية**، فتمثلها مصر وتونس، وهي صعود الإسلاميّين في البدء إلى الحكم، وهو صعود حدث من دون الإخلال بالبنية الطبقيّة في النظام القديم. وعلى الرغم من أن الظروف الاجتماعيّة ساءت بعد الانتفاضة، فيبدو أن الإسلام العقائدي واليأس المصاحب لفشل تجربة ما بعد الانتفاضة، خفّضت العتبة التي يقود فيها اشمئزاز الشعوب حيال وضعها إلى التمرّد، من جهة، وأعادت تنظيم موقع الطبقة الحاكمة في بنية سلطة الدولة، من جهة أخرى. إضافة إلى هذا، أدى اختطاف الإسلاميّين المبكر للانتفاضة المصريّة إلى عودة سيطرة الأيديولوجيا البرجوازيّة القديمة، التي تُعَد الأيديولوجيا الإسلامويّة صورة مصغّرة عن نظرتها الشراكية (Corporatist). الشراكية ليست فقط إخضاع الدولة لمصلحة جماعة شراكية، بل إنها درجة أعلى من تنسيق سلطة رأس المال من خلال الدولة، نتيجة أزمات أعمق، تقتضي إجراءات غير إنسانيّة لفرض الانضباط على الطبقة العاملة. وكما أشار لينين، يمكن هذا أن يحدث لأن الأيديولوجيا البرجوازيّة أقدم كثيراً في أصولها من الأيديولوجيا الاجتماعيّة بمختلف تنوعاتها[93]، وهي أكمل تطوّراً، ولها في متناولها دعم إمبريالي أكبر وانتشار أوسع بما لا يقاس.

إضافة إلى الأيديولوجيا النيوليبرالية الشاملة، التي ترفض عملياً جميع البدائل كما يرفض الإله الغيور أي إله آخر، ظلت الدولة، بوصفها أداة لحكم الطبقة، سليمة لم تُمَس. هكذا، لم يكن ممكناً إصلاح الدولة في «سلطتها العامة» بالمفهوم اللينيني (التي تعدُّ الدولة العميقة وليدها المعاد تدويره)، ورجالها المسلحين، وسجونها، ومؤسساتها الإكراهيّة من كل نوع، وبيروقراطيتها، وآلياتها التي تُدرَّب حتى بلوغ الكمال تحت حكم

---

(93) Vladimir Lenin, What Is to be Done? Burning Questions of Our Movement, translated by Joe Fineberg and George Hanna (Moscow: Foreign Languages Publishing Houses, [1902] 1961), <https://www.marxists.org/archive/lenin/works/1901/witbd/index.htm> (viewed 2 July 2014)

الرأسمالية، لأن جوهر قوى الانتفاضة كان معادياً للبروليتاريا[94]. لم يكن هناك حتى تبديلُ سخيف للنخبة، على طريقة السنّارة الأشبه بالفراشة[*]؛ إذ بقيت الوجوه نفسها في الوظيفة الرسميّة بلا تبديل[95]. في مصر، يمكن القول بكل ثقة، إن البلاد لم تشهد انتقالاً سياسياً ناجحاً يزيح الطبقة التي يقودها التجار ورأس المال، ولا ثورة اجتماعيّة تعيد التوزيع.

كان الانتقال من حكم الإخوان المسلمين إلى الانقلاب العسكري تغييراً اسمياً لم يغادر فيه الجيش، الوسيط الحقيقي في السلطة، المسرح السياسي يوماً. لقد ثبت، من خلال سير الأحداث حتى الآن، قول جيمس بتراس إن الولايات المتحدة ضحّت بالمُستَبِد، من أجل أن تنقذ حليفها الطبقي[96]. في أثناء الانتفاضة وبعدها، واصلت الولايات المتحدة ضخ الأموال لتثبيت استقرار الوضع[97] لقد استثمرت الولايات المتحدة، منذ اتفاقات كامب دايفيد، نحو 100 مليار دولار في الجيش المصري (تقديرات متحفّظة محسوبة بنسبة فائدة 5 في المئة يبلغ مجموعها 96.5 مليار دولار، قبل تعديلها وفق نسب التضخّم) وجهاز الأمن. وما إن استوليا على السلطة، سارع كل من الإخوان المسلمين والرتب العليا في الجيش المصري، إلى إعلان عزمهما التزام شروط كامب دايفيد. وفي نظر الجماهير الواسعة، كانت هذه الاتفاقات محطات للاستسلام افترق فيها الأمن الوطني عن التنمية، ففُقِد كلاهما على السواء.

لم يكن صعود الإخوان المسلمين إلى السلطة نتيجة نهوض ثوري في لحظته. فالتنظيم كان جزءاً لا يتجزأ من طبقة الكومبرادور، التي تحوّلت فيما بعد إلى طبقة تجار - رأسماليّين كاملة الأوصاف[98]. بعد «ثورة الخبز» عام 1977، أطلق السادات سراح «إخوان» مختارين، مرنين ومعادين للناصريّة، وتساكن النظام معهم منذئذ[99]. وفي الجانب

---

(94) Vladimir Lenin, Imperialism, the Highest Stage of Capitalism (Moscow: Progress Publishers, [1916] 1966).

(*) لخداع السمكة (المترجم).

(95) لإلقاء نظرة على صورة السنّارة - الفراشة النخبويّة، انظر: T. B. Bottomore, Elites and Society (London: C. A. Watts, 1964).

البروليتاريا هنا تأتي بمعنى الطبقة العاملة المشحونة بالفكر الثوري.

(96) James Petras, «Washington Faces the Arab Revolts: Sacrificing Dictators to Save the State,» 2 July 2011 <http://petras.lahaine.org/articulo.php?p=1837&more=1&c=1> (viewed 15 April 2014)

(97) «US gives Egypt $150 mln to Help with Transition,» Daily News Egypt, 18/2/2011, <http://www.dailynewsegypt.com/2011/02/18/us-givesegypt-150-mln-to-help-with-transition/> (viewed 18 July 2013).

(98) Amin, «Egypt: Failed Emergence, Conniving Capitalism, Fall of the Muslim Brothers: A Possible Popular Alternative».

(99) Amin, Ibid., and Hisham Awadi, In Pursuit of Legitimacy: The Muslim Brothers and Mubarak, 1982-2000 (New York: I. B. Tauris, 2004).

=

السياسـي، كـرّس الإخـوان المسـلمون أولاً، ثـم السيسـي فيمـا بعـد، آليـات التوزيـع القائمـة. وفـي كل الوجـوه، ظلـت عملية التراكـم عملية تجريد وتصديـع (للطبقة العاملـة). وفي حكم الإخوان المسـلمين، لـم تُبَـدَّل أو تُعَدَّل سياسـات النظـام القديم؛ بل اكتسـبت اندفاعـة أكبـر[100]. إن نزع السـمة الاجتماعية عـن السياسـة المتبعـة، وتنحيـة العمـال، إمـا باسـتقدام تكنولوجيـا تسـتغني عـن اليـد العاملـة، وإمـا بوسـائل تتجـاوز الاقتصـاد، يسـيران جنبـاً إلى جنـب مع نمـو فائض السـكان النسـبي. وفي هـذه الأثناء، انطفـأت أولاً حماسـة الأسـلمة، ثم تجربة الحماسـة الثوريـة، في تظاهرات عـام 2013، ثـم تلاها القنوط واعتقـال المعارضيـن السياسـيّين. إضافـة إلـى القمـع، تسـتمر أعمـال إعـادة هيكلـة أدوات الدولـة الأيديولوجيّـة مـن أجـل تعزيز جرعـة أعلى من التعايـش البراغماتـي مـع الإمبرياليّة، وهي أعمـال تؤخر عـودة التظاهـرات. فـي كل ما سـبق، يمكن المـرء أن يسـتعيد الفرضيّـة التي تقـوم علـى أن: حتى الآن، بينمـا تحويـلات القيمـة تنفَّـذ مباشـرة أو تُعـاد في شـكل ريـوع إمبرياليّـة إلـى رأس المال الـذي تقوده الولايـات المتحـدة، فهـذه التحويلات تفترض وجـود دولـة مصريّة تدور فـي الفلك الأمريكي أو تشـكيلة اجتماعيّة موهَنة تحت حماية روابط القوة الإمبريالية.

سادساً: الانتفاضة من دون أيديولوجيا اجتماعيّة

تبـدو تظاهـرات ميـدان التحريـر التـي جرت بعدئـذ، مأسـاة ليـس فيهـا أي أثـر للهـزل أو الكوميديا. ورومنسـية اليسـار الغربـي فـي خطابه عـن الانتفاضة غيـر قادرة علـى تكوين نمـوذج أيديولوجـي بديل. والاعتمـاد اليومـي للطبقـة العاملة على بنية السـلطة المسـتبدّة من أجل كسـب طعامها، لـم يحل محله أي نظـام مـن القناعة الاشـتراكية يُقـاس بتضحيات الشـعب، وتوقـه إلى أمـان اجتماعي طويـل الأمد. لقد أنبَـتَ وجـودُ عناصـر عماليّـة - أرسـتقراطيّة فـي صفوف اليسـار المصـري، ولا سـيّما كملحق بالماركسـيّة الغربيّـة، لكـن أيضـاً إلى حـد ما كنتـاج وطني تحـت حمايـة رأس المـال التجاري، أنبـت نوعاً مـن الوعي الـذي يُسـقِط خيـار الصـراع المسـلح مـن المشـروع الوطنـي، ويعتمـد علـى وهـم التغييـر بالديمقراطيّة الليبراليّـة. والجـزء المثيـر للدهشـة مـن الصـورة، إلى درجـة لا تصـدَّق، هو تلـك الدمقرطة في ظل سـوء

= اتهم ناقد الإسلام السياسي فرج فودة شرطة السادات السرية، الاستخبارات، برعاية وتنظيم صعود الإسلامويّة في الجامعات والأرياف لمحاربة اليسار والحركات الناصريّة التي تعارض سياسة الانفتاح المؤيّدة للأمريكيين. واغتيل فودة في 8 حزيران/يونيو 1992، على يد جماعة إسلاميّة راديكاليّة. انظر: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/964111> (viewed 15 June 2016).

(100) United Nations, Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region (New York: United Nations, 2012).

التغذية مع الإسلاميين الذين يقودون هجمات مسلحة متكررة ضد الدولة سارقين يسار طبقتها العاملة الساخطة. إن الأساس المادي للديمقراطية الاجتماعيّة في الغرب وأرستقراطيتها العماليّة، يكمن على الخصوص في نهب الطبقات العاملة في العالم الثالث، التي تتحول جزئياً بوسائل الامتيازات «الديمقراطية» إلى طبقات عاملة **غربيّة فقط**. إن الديمقراطية البرجوازيّة هي مرادفة للجانب المعقول من رأس المال، ودوله، ومؤسساته، وبنيته الأيديولوجيّة، التي تغرس من خلال الأجور والرشى وفروق الهويات، المقدار المناسب من الانقسام في صفوف اليد العاملة. تقسيم الطبقة العاملة هو الظرف الحقيقي التي يُبنب عليه رأس المال الوهمي ذو الوخائم الحقيقية.

بالتمييز بين الانقسامات داخل الطبقات العاملة الغربية، وتحريك الغرب تصدُّع الطبقات العاملة في العالم، تُطرح مسألة الدرجة في الانقسام والتصدُّع؛ فالفكرة القائلة إن أي قيمة، بالشكل النوعي أو الكمي، أو كعلاقة اجتماعيّة[101]، تشق طريقها إلى المركز من خلال تثبيت استقرار رأس المال بالديمقراطيّة البرجوازيّة، وهي أداة صمود رأس المال، هي فكرة ذات صلة بالموضوع تماماً كأهميّة القيمة الناتجة من الفرق بين حالات الموت المبكرة، نتيجة النيوليبراليّة، والحروب، والوَفَيَات (الموت في غياب أي أسباب مَرَضيّة) كما رأى ساتكليف[102]. إن معدلات العمر القصيرة في بلدان الأطراف، تساوي تَفاضُل القيمة في التحويلات بين الشمال والجنوب. ولا شك، في أن العرب والأفارقة يعيشون بالقليل، وتنطفئ حياتهم بمتوسط أعمار يقل كثيراً عن متوسط الأعمار المتكيّف تاريخياً. والسيطرة التي تخيّم فيها الديمقراطيّة الليبراليّة على ضمائر جماهير واسعة من العمال الغربيّين، وهي ديمقراطيّة تراوح بين الفاشيّة الاجتماعيّة والفاشيّة، ليست مصادفة. إنها منغرسة في استنباط القيمة التفاضليّة والتاريخيّة منذ أيام استعباد القيان إلى الحروب الإمبريالية اليوم. وعلى هذا النحو وصفت الفيلسوفة الراحلة لي - بوغز ذروة التنمية المختلة التوازن في الوعي الثوري.

«الثورة الأمريكية المقبلة، في هذه المرحلة من التاريخ، ليست على الخصوص ثورة من أجل الوظيفة أو التأمين الصحي أو تمكين مزيد من الناس من تحقيق الحلم الأمريكي

---

(101) القيمة هنا مُفترضةٌ مسبقاً بالشكل الفيزيولوجي لكنها محددة كعلاقة اجتماعية تتطور بقانون القيمة.

(102) Bob Sutcliffe, «Death and Development,» in: Keith B. Griffin and James K. Boyce, Human Development in the Era of Globalization: Essays in Honor of Keith B. Griffin (London: Edward Elgar, 2006).

بالارتقاء في المرتبة الاجتماعيّة. بل من أجل الاعتراف بأننا نحن الأمريكيّين تنعّمنا برفاهية الطبقة الوسطى، على حساب الشعوب الأخرى في كل أنحاء العالم»[103].

في الوقت الذي تزيد تدفقات الإمبريالية ثروة الطبقات الوسطى وترفع أجورها، فهي أيضاً تؤسس لتكوين الوعي الطبقي القائم على الوطنيّة أي أوطان الإمبريالية. هذا لا يعني أن ثورات المركز (الإمبريالي) ليست احتمالاً، من خلال التطبيق. ولا بد من تأطير مشكلة الثورة في المركز من حيث الأسس المادية التي تشكّل الوعي، والمصاعب التي تسبّبها هذه الظروف الاجتماعيّة. إن معظم التطوّرات في النظريّة الماركسيّة الغربيّة (الغربيّة بالناحية الأيديولوجيّة لا بالمعنى الجغرافي) حين تتابع قنوات تدفق الموارد، إما تُهمِل العواقب الاجتماعية للغنائم الإمبرياليّة، وإما تصوّرها في صورة غير مترابطة. إن مراجعة قانون القيمة الماركسي، وحالة الصيرورة في التناقض بين تبادل القيمة واستخدامها، كما يلاحَظ في مختلف مراحل الصراع الطبقي (الذي خلاصته هي الحروب الإمبرياليّة)، لها علاقة أكثر بكيفية تحوّل الأسعار إلى قيمة في عالم خيالي، من غير أن تُرَى الناحية السوسيولوجيّة لمسألة كيف تمارِس الوطنيّة/ المذهبيّة وتسييس الفروق الثقافيّة، التمييز بين الطبقة الدوليّة للشعب العامل ودور هذه في رفع وتيرة الاستغلال وفائض القيمة.

في نقد متهكّم للأسعار الزهيدة المزعومة التي ستعدّل القيمة، وتؤدّي «حتى» إلى التنمية من خلال «رأسماليّة تقدميّة»، بما في ذلك مساواة الأجور بواسطة ضغوط قوى السوق، يرى ويكس أنه «بينما يفترض منطق قانون القيمة أن الرأسمالية تقدّميّة، يصح هنا أن نذكر قول أوسكار وايلد المأثور إن الجنون هو الوصول بأي حجة إلى خاتمتها المنطقيّة»[104].

لقد حلّت فكرة أن بعض عمال الأمم الاستثنائيّة أغنى «بحق» بفضل التكنولوجيا والمميزات الثقافيّة، محل فكرة تفوق العنصر مع تفوق الثقافة والآلات. أما فكرة الجوهر الطبقي للصلات الوجوديّة، وسلسلة القيمة الحقيقيّة التي تبدأ بهجوم الإمبرياليّة على الأطراف وتنتهي بالمنتجات في السوق الغربيّة، والصلة التي تصل بين طفل في مصر يجمع القطن لعامل مصنع سيارات في ألمانيا، فتُخفَى عمداً من الرؤية. أسوأ من هذا،

(103) Grace Lee Boggs, The Next American Revolution: Sustainable Activism for the 21st Century (Berkeley, CA; London: University of California Press, 2011), p. 72.

(104) John Weeks, CDPR Discussion Paper 0498: The Law of Value and the Analysis of Underdevelopment (London: Centre for Development Policy and Research, School of Oriental and African Studies, University of London, 1998).

تقاس الأمور في بعض الأوقات بالمقياس الكمي للأسعار لإظهار أن كل القيمة والحيوات في العالم الثالث ليست لها قيمة. وفي الحقيقة، القيمة، بجانبها النوعي الذي يُساهم فيه الكدح والأرواح لدى الطبقات العاملة في بلدان الأطراف، تستولي عليها الطبقات البرجوازيّة الدوليّة، وتمنحها على هيئة مكاسب رفاهية على الخصوص للطبقات العاملة الغربيّة(105). لقد وفّرت مصر المُضعَفة والمُخضَعة الغطاءَ لمثل هذه التحويلات. إنني مدركٌ، عرضياً، تداخل القوى التي نقلت التقشف إلى الشمال، لكن كما أقول في الفصل السادس، تتوقّف عتبة التخلّي عن انشقاق الطبقة العاملة إلى حد بعيد، على كيفية توسُّط الصراع الطبقي الوطنيَ أو الخاصَ في داخل الدولي أو العالمي.

بالطريقة نفسها التي تستطيع بها السياسة المذهبيّة أن توقف تحقيق الطبقة العاملة قوتها في الدولة، هكذا تعمل أشكال الهوية الإسلامويّة التي يمولها البترودولار، على تقطيع الطبقات العاملة العربيّة والمصريّة إلى شرائح. ونظراً إلى التراجع الاشتراكي، تُفَرِّخ سياسة الهويّات عكس ما رأته لي بوغز في حركة التحرير السوداء، التي تواصل نضالها لتشمل جميع شرائح الطبقة العاملة - صراع قائم على الهوية ينمو من تلقاء نفسه(106) ليصبح كونياً يضع الطبقة فوق الهوية.

في تركيبة الظروف الحالية، لا يمكن أن يحدث التوسط نفسه بين الهوية والطبقة، لأن الأيديولوجيا الجامعة التي كانت هي الاشتراكيّة آنذاك - التي استمد صراع الشعوب القوة منها - حل محلها نوع من ما وراء الأيديولوجيا، أي النيوليبراليّة. إن تمويل أنماط الهويات التقسيميّة هذه ونشرها، مثل الهويات القبطية والإسلامية المتنوّعة في مصر، يخدمان هدف الانفجار الداخلي في الطبقة العاملة: الانهيار كطبقة في ذاتها، يتبعها التشظّي. إن لاختيار الإمبريالية السياسة الإسلاميّة لهذه المهمة، جذوراً تاريخيّة في تعامل الإخـوان المسلمين مع البريطانيّين في عهد عبد الناصر، وفيما بعد في تمويل الولايات المتحدة الجهاديّين في أفغانستان(107). مع أن الأيديولوجيات الإسلاميّة في التاريخ الحقيقي، لـم تكن هـي الـتـي حكمت، «بـل كـانـت تـعـرض رأي الـلـه فـقـط»(108)؛ يعزو

(105) Arghiri Emmanuel, Unequal Exchange: A Study of the Imperialism of Trade (New York; London: Monthly Review Press, 1972), and Zak Cope, Divided World, Divided Class: Global Political Economy and the Stratification of Labour under Capitalism (Montreal: Kersplebedeb, 2015).

(106) Lee Boggs, The Next American Revolution: Sustainable Activism for the 21st Century.

(107) Samir Amin, «Political Islam in the Service of Imperialism,» Monthly Review, vol. 59, no. 1 (2007), <doi:10.14452/mr-059-07-2007-11_1>.

(108) Maxime Rodinson, Islam and Capitalism (Austin, TX: University of Texas Press, 1978), p. 73.

التيار الغالب التخلّف إلى بعض المفاهيم الإسلاميّة الخالدة. لكن مظاهر الفقر الحديث المتطوّرة تُفهَم فهماً أفضل في إطار ظروفها التاريخيّة المحدّدة كنتيجة للقوى الاجتماعيّة التي صنعتها، أو كما يراها رودنسون، كنتيجة لخفض المنزلة الطبقيّة، لا بسبب قواعد دينيّة[109]. يقدّم الإسلاميون السياسيون خدمة جُلّى إلى الإمبرياليّة، إذ إنهم يحوّلون محور الصراع إلى إعادة تقدير قيم أخلاقيّة إلهيّة يُعزى التخلف إلى مخالفتها، بدلاً من أوليّة استرداد قيمة أكبر من الإنتاج الاجتماعي من خلال الصراع المعادي للإمبرياليّة. وفي شأن دورة رأس المال، وهذا هو المهم، يقدّس كل من الإسلاميّين ونظام السيسي حكم السوق، حتى أكثر مما تقدّسه مبادئ الاقتصاد النيوكلاسيكي. وفي أي حال، وبالنظر إلى الفقر في مصر، يتطلّب تمويل الظلاميّة من خلال معونات الخليج أو الولايات المتحدة نسبة ضئيلة فقط من دفق النفط. وعلى المستوى المؤسسي، لا يعارض الإسلام السياسي رأسماليّة السيسي الكومبرادوريّة.

في بلدان الأطراف، مثل مصر، تكون أزمة رأس المال شديدة باستمرار؛ ولا بد إذن من أن تكون للصراع المعادي للإمبرياليّة الأولويّة على الشجار الداخلي في شأن ترتيبات التوزيع وطنياً. والأمن الوطني يسبق توفير الأمن الاجتماعي، على الرغم من أن أحدهما يكمل الآخر في الدولة المثاليّة. والصراع هو من أجل الاستقلال الوطني. إنه صراع يُعيد تحالف الطبقات الاجتماعيّة تحت قيادة الطبقة العاملة ضد كل أنواع التدخّل الإمبريالي، يُعيد إحياء عدم المساس بالسيادة، على طريقة هوبز[*]. والمسألة على المستوى العام، لكن غير الكلّي، هي: لا يمكن، احتمالاً، أن يكون هناك ما يشبه تنمية إنسانيّة (Humanist) في دول ملتحقة برأس المال العالمي من خلال حروب العدوان من دون أن توضَع خطة التنمية في إطار معادٍ للإمبرياليّة. أما إذا كان ثمة شيء يشبه من بعيد تطبيق خطة تنميّة بالمساواة، تحت حماية الإمبرياليّة، فذلك لا يكون إلا لتلبية الأغراض الإمبرياليّة اللاحقة من أجل تثبيت الاستقرار الإمبريالي.

في مصر، تطرد الصفقة الإمبرياليّة بواسطة الكومبرادور المحلي في ظل الانفتاح، عدداً هائلاً من العمال من العمل الذي يكسبون به عيشهم، وتوهن الأمان الاجتماعي. بمعايير المخاطرة، يقلل ضعف مصر المخاطر المحسوبة للإمبرياليّة التي تقودها الولايات

---

(109) Ibid.

(*) سيادة الدولة الوطنية هي الأهم؛ فحاكمٌ يسمح لآليات الاستعمار العسكرية والاقتصادية انتهاك حقوق وطنه وشعبه لا يستحق أن يحكم.

المتحدة، من أجل التغلغل واستغلال بلدان أخرى خاضعة في أفريقيا والشرق الأوسط. فتدمير التشكيلات الاجتماعيّة النامية يُوفر موجودات بشرية وطبيعية بخسة الثمن، ويمهد ساحة العمل الاجتماعي للاستغلال التجاري والعمّالي، من أجل الاستيلاء المطلق على الموارد واستقراره، أو حتى زيادته، وهذا أفضل. حين تتوقّف عمليّة الإنتاج على نمو الشبكة العالمية للمُدخَلات البخسة الثمن، تُدرَس لتُفَكَّك المناطق الأكثر هشاشة في العالم الثالث، من أجل استهلاكها بنسب متعاظمة الوتيرة، بنسبة تضاؤل قوة الطبقة العالميّة العاملة، من أجل زيادة نسب أرباح رأس المال. لقد استوعبت مرحلة موألة (Financialisation) الإمبرياليّة أنواعاً مختلفة من رؤوس الأموال المعيّنة، التي لا يقاس نجاحها فقط بالناحية الكميّة من أشكال الأموال المجموعة من العالم، أو بالدولارات، بل أهم من هذا، بالدرجة التي يسخّر فيها رأس المال اليد العاملة بالتأثير الأيديولوجي، وللتذكر، الاستغلال التجاري كان حجر الأساس في التراكم البدائي الذي توسع بالعبودية، ولم يتضاءل منذ ذلك الحين.

إن إعادة إنتاج قوة العمل لا يتطلّب إعادة إنتاج مهاراتها فقط، بل يحتاج أيضاً، في الوقت نفسه، إلى إعادة إنتاج خضوعها لقواعد النظام القائم، أي إعادة إنتاج خضوعها للأيديولوجيا الحاكمة للعمال، وإعادة إنتاج القدرة على معالجة الأيديولوجيا الحاكمة على نحو مناسب لعوامل الاستغلال والقمع، من أجل أن تتمكن، هي أيضاً، من السيطرة على الطبقة الحاكمة «بالكلمات»»[110].

إذا سمح المرء لنفسه أن يفكر بطريقة غائيّة (Teleological)، فإن هذه الأخيرة (الظروف الاجتماعيّة) هي شرط مسبق للأولى (الظروف الاقتصاديّة). على الرغم من أن المرء محاط بمظاهر بريق تباهي الطبقة الكومبرادوريّة بالثروة، في مقابل قذارة أحياء البؤس، تعاظمت صفوف الأرستقراطيّة العمّاليّة المستعرِضة تحت أعلام الليبراليّة، بعد 1990؛ فما هذه إلا عوارض لتقسيم الطبقة العاملة. ولم تكن مصر استثناء، ولا سيَّما أن كثيراً من قادة التمرّد أعربوا عن غضبهم من غير أي رؤية لتطوير الوضع القائم. فصارت أنماط الحكم الديمقراطي في نصف الكرة الأرضية الغربي، التي نهضت بصونها إعادة تنظيم للوطن الإمبريالي من أجل أغراض النهب، هي المعايير الأخلاقية والسياسيّة التي يتواصل من خلالها نهب الأطراف المصريّة أي بماذا تختلف ديمقراطية الكيان الصهيوني عن

(110) Louis Althusser, «Ideology and Ideological State Apparatuses (Notes toward an Investigation),» in: Slavoj Žižek, ed., Mapping Ideology (London: Verso, 1994), p. 104.

ديمقراطية الدنمارك. وأُعطي للعمال الذين يتقاضون أجور فقر، أو العاطلين من العمل الذين لا يمكنهم أن يحصلوا على مستوى عيش لائق، أن يختاروا بين النظام القديم والإسلاميّين. الديمقراطية المثالية التي تفتقر إلى التجسُّد، تتجسّد في السيطرة على تحويلات القيمة، وتُعمي فهم العملية الاجتماعية والتقاسم، وتلقي باللوم في الإخفاق التنموي على الثقافة والتقاليد والتخلف الأخلاقي. والقول إن «المصريّين لا يعرفون أفضل من هذا» يرمي إلى حرف الحاجة الأخلاقيّة المطلقة إلى كونيّة حقوق الإنسان، نحو أغراض الإمبراطورية النفعيّة. وإذا كان السعوديون أو المصريون يقمعون المرأة أو يبتلون الناس بالجوع، فإن الأفواه الإمبرياليّة قد تبدي امتعاضها، وتقول «إنها ثقافتهم وحسب»، في حين أن هذه الأوجاع هي ظرف وجودي وكوني أكيد، لا يعرف حدوداً وطنيّة أو ثقافيّة. ومع تلكؤ اليسار في الخلف، نتيجة لتآكل القيم الأمميّة وتراجعها، فثمة مساحة فراغ أيديولوجي تضخّ فيها الإمبرياليّة سياسات الرجعيّة والهويّة التي تخدم استراتيجيتها. ولدى الإمبريالية في عصر تراجع الاشتراكيّة، ترف اختيار عدوها[111].

في وسط الهزيمة الأيديولوجيّة، أصبحت مساومة اليسار العربي الليبراليّة، غريبة عن قطاعات الجماهير الواسعة. ففي مصر، صوّت الريفيّون واليد العاملة الأشد فقراً للسلفيّين الراديكاليّين في مجلس الشعب، مباشرة بعد الإخوان المسلمين، في الانتخابات الأولى بعد الانتفاضة[112]، فاحتلوا معاً (حزب النور، والإخوان المسلمون) ثلثي مقاعد أول مجلس للشعب بعد مبارك. وصار البديل من الأصوليّين المعتدلين، الأصوليون المتطرّفون. للتعبير عن هذا بالمعهود من الصيَغ في مثل هذه الأوضاع - بدلاً من النظر إليها بوصفها عارضاً تاريخياً - فإن هذا التراجع ينتج من تاريخ أرست قواعده موازين القوى الإمبريالية، ومن الانحدار في التصنيع والتنمية الاجتماعيّة وهبوط في القيم الاجتماعيّة والإنسانيّة، تتقاطع مع الدعم المتعمَّد للعقيدة السلفيّة بواسطة بترودولار الخليج. تُفَكِّك اندفاعة رأس المال الأيديولوجية أنماط الوعي، وتُحِل مكانَها تفكيراً يحوّل ميتولوجيا الخير والشر عن النزاع الطبقي، إلى الحكم الإلهي المطلق. ويعاد مراراً وتكراراً تكوين ماضٍ سابق لرأس المال أو للإسلام، مُعادٍ صوغُه وتوليفه في مطبوعات، كأنه عِلم، مع أن لا نقد مقبولاً له لأنه إلهي، والجزء الغريب في القصة، هو أن التدخُّل الإلهي في الشأن الدنيويّ يرتفع إلى

(111) Samir Amin, «The Battlefields Chosen by Contemporary Imperialism: Conditions for an Effective Response from the South,» MRZine (2010), <http://mrzine.monthlyreview.org/2010/amin070210.html> (viewed 14 March 2013).

(112) Robert Bianchi, «Egypt's Revolutionary Elections,» The Singapore Middle East Papers, vol. 2 (2012).

مستويات جديدة. والخيال وافر هنا، بينما تغيب في هذه التعمية القوة السياسية الحقيقيّة للطبقة المموألة الإمبريالية.

ينطبق الخطاب الذي يمزّق الطبقات العاملة في بلدان الأطراف العربية، على المركز، مع بعض التعديل السطحي في المبدأ الأساسي، الذي هو على الدوام، الخلط في المفهوم، بين الطبقة الاجتماعية والهويّة. ليس من طبقة من دون هويّة، لكن حين تكون عمليّة العيش الحقيقيّة التي يكسب بها الناس عيشهم ويعيدون إنتاج أنفسهم، متجذّرة، كما يقال، في الممارسات الثقافيّة التي تعود إلى ألوف السنين، لا إلى العلاقات الماديّة في التاريخ الحديث، كما في كسب الأجور من أجل العيش، فإن القدريّة النظريّة تأتي لتفترض قدريّة دينيّة. لا يعني هذا أن الثقافة متخندقة ضد الماديّة؛ فالاثنان متداخلان في كلٍ، تكمن فيه اللحظة الحاسمة على مستوى الشيء أو على ماديّة ظروف العيش[113]. لكن تحالفات الطبقة العاملة تتفكك، حين لا تتوسط ظروف الصراع الخاصة في الظرف العام: حين يقصر الإسلاميون، والأقباط، وأصحاب الهويات الأخرى، الصراعَ على السؤال «ما حصتي أنا في هذا؟» و«أنا» في هذا السياق لا تشمل كل أفراد الجماعة الثقافيّة، بل هو الاعتقاد الخاطئ الذي يتماهى معه الفرد ليوازِن عدم المساواة الفاضح، بالجماعة الثقافيّة نفسها. هكذا يضيع إدراك الخير الكوني المشترَك، الذي يقود العامل الفرد ليرى ضرورة إيصال الصراع المحلي ضد الإمبريالية إلى خواتيمه المثمرة من أجل مصلحة الكل، يضيع في خضم الاهتمام بأفضلية المجموعة ذات الهويّة الواحدة، أو الإحساس بالإهانة الموجّهة إلى هذه المجموعة أو معتقداتها.

يكمن الانقسام القائم على المذهب أو الهويّة في مصر، كما في بلدان أخرى من الوطن العربي، تحت السطح الاجتماعي وتغذيه التنمية غير العادلة وتمويل الدولار المؤذي. بالطريقة نفسها، حوّلت الهجمات على الأقباط في أثناء الربيع العربي الانتباه عن قضايا الانتفاضة الأوسع، وهكذا يمكن بعث النزاع المذهبي من جديد حين تلوح الانتفاضة المقبلة، من أجل إجهاض الانتقال الثوري. إن بلدان الأطراف المنكوبة بالكوارث والمتشظية الهويات، تسهّل تحويل القيمة، وبمعنى تحليلي بحت، تساهم أكثر في إنتاج القيمة من خلال الاستغلال التجاري، وفائض القيمة المطلق، لا النسبي، على الرغم من أن هذين النمطين من فائض القيمة لا يمكن التمييز بينهما عملياً.

(113) György Lukacs, History and Class Consciousness, translated by R. Livingstone London: Merlin Press, [1919] 1967).

لا يمكن محاكاة فائض القيمة فقط بمعدّل استغلال العمل المنتج المركزي، أو الأرباح المركزيّة، وريوع الفائدة والعائدات. فالتكميم خاضع لتصور الفاعل أو الذات في علاقة القيمة. فحيث يُرسَم الخط الفاصل بين العمل المنتج والعمل غير المنتج، في تشكيل القيمة، لا بد من شمل قضية الاستغلال التجاري: العمل الأشبه بالعبوديّة في العالم الثالث، وصناعة الحرب، والظروف الوجوديّة لإعادة الإنتاج الرأسمالي التي تربط بالقوة أنماط إنتاج بلدان الأطراف. العمل الحي هو أساس القيمة، أما تصور الفارق بين المنتِــج وغير المنتِــج، فهذه فئات تحليلية توضح فقط عملية الاستغلال. في اللحظة التي تسقط النظرة الأوروبية التمركز، فإن استخدام الطبقة العاملة بأجور زهيدة وظروف عمل مزرية في آسيا، لا يوازي من ناحية القيمة عمل جزء كبير مثلاً من الشعب العراقي الذي يُستهلك في صناعة الحرب التي يرعاها الغرب، فالحرب تستهلك العمل الحي والميت كمخرج ومنتج في آن واحد، يصبح العملَ المنتجَ الذي أُبخِسَت قيمته بواسطة السعر الذي ينشأ من ميزان القوى في الصراع الطبقي. نتيجة لإخلال موازين القوى ضد الطبقة العاملة من ناحية، وتقليص القيمة الضرورية التي تنتج العامل من الناحية الأخرى.

إن تدميـر القيمـة، ونهـب الثـروة بسـعر زهيـد أو بـلا سـعر البتـة، غالبـاً بوسـائل القـوة، هـو الدعامــة الأساســيّة للإمبرياليّــة فــي الوطــن العربــي وأفريقيــا. والاســتيلاء علــى القيمــة مــن الطبقــات الاجتماعيــة المهزومــة، فــي داخــل دولــة، أو نتيجــة لانهيــار دولــة (فــي واحــد علــى الأقــل مــن وجــوه القيمــة)، يعاكــس الاتجــاه المتراجــع لمعــدلات الأربــاح التــي حدّدهــا ماركــس. إننــي أركّــز فقــط علــى العوامــل المســكّنة، فإطــار هــذه الدراســة لا يشــمل مناقشــة الوضــع المعقّــد لاتجــاه معــدّلات الأربــاح إلــى الهبــوط. وللتحديــد، خفــض تكلفــة المــواد الخــام هــو مكـوّن يسـير فـي عكـس اتجـاه انخفـاض معـدّل الأربـاح[114]، لكـن التـزام اليـد العاملـة عمـلاً بـلا أجـر أو بأجـر زهيـد، والعمـال المقيّديـن بالحـرب، والجيـوش الهائلـة مـن مخـزون العمـال الذيـن يمكــن الاســتغناء عنهــم، هــي شــروط مفــروغ منهــا لــرأس المــال (القاعــدة التــي هــي العبوديــة بتعبيــر ماركــس، والتــي لــم تفــارق ســاحة التراكــم الرأســمالي - لكنهــا أخــذت الآن ظاهــرة اســتعباد دولٍ بأكملهــا). فــي ظــل الاســتغلال التجــاري، الــذي يطحــن الإنســان، وإنتــاج المكوّنــات الماديــة والبيئيّــة فــي بلــد مــن الأطــراف مثــل مصــر، تكــون مســاهمة الأربــاح مــن الهيمنــة الإمبرياليّــة مزدوجــة الفاعليــة. وأكثــر مــن خفــض تكاليــف رأس المــال المســتقر، الــذي قــد يســاهم بــدوره، ضمــن أمــور أخــرى، فــي كل العوامــل المســكّنة الأخــرى، مــن أجــل زيــادة

(114) Karl Marx, Capital: A Critique of Political Economy, vol. 3, The Process of Capitalist Production as a Whole (New York: International Publisher, 1894).

الأرباح، ينتج الاستغلال التجاري احتياطياً هائلاً من اليد العاملة التي تضغط الأجور نزولاً، بما في ذلك أجور الطبقات العاملة في المراكز الرأسمالية. إن الاستغلال التجاري، والطبقات العاملة الموهَنَة سياسياً في الأطراف، تدعّم الأسس الأيديولوجيّة التي يزيد رأس المال على أساسها معدّل عدم المساواة الاجتماعية، خلافاً للمساواة القانونيّة أمام الدولة؛ وهو يدفع بالعامل المأجور أقرب نحو أوجه العبوديّة. ولعل هذا الهبوط في حال الحقوق الاجتماعيّة هو الذي كان في ذهن باليبار[115] حين تناول تمهيد الساحة للعنصريّة البنيويّة والتفاضليّة.

في مصر، والعالم الإسلامي، تشق أسلمة الثقافة السياسيّة وحدة الطبقة العاملة. العمل المأجور في ظل الرأسماليّة هو عمل اجتماعي، والعلاقات بين اليد العاملة عضويّة. وحاصل اللعبة الإيجابي للأجور الأعلى، الناتجة من الاتجاه الثابت أو المُرسي على أسسٍ تاريخية لا تتغير مع الزمن نحو رفع التكوين العضوي لرأس المال والإنتاجيّة، يتحرّك إلى الخلف حين تكون الطبقة العاملة منقسمة؛ فالطبقة المنقسمة تفتقر إلى القوة للحصول على أجور أعلى، كما بدا واضحاً في مصر، قبل الانتفاضة، حين انهارت الأجور بقوة. لكن الوسائل «العضويّة» تعني أن الانحدار الذي عانته الطبقات الاجتماعيّة في بلدان الأطراف سوف يُخوي أيضاً قوة الطبقات العاملة في بلدان المركز، إلا بحسب أسلوب البُعد المنظّم في رأس المال - صموده من خلال الديمقراطيّة البرجوازيّة - ورشوته للطبقات العاملة في بلاد المركز.

ومع أخذ التكوين العضوي المتصاعد في رأس المال، ونتاجه الجانبي في الحسبان، فإن تعاظم الثروة المتواصل في التاريخ الحقيقي، والتنازل عن حصة ما من الريع الإمبريالي لعمال الشمال من خلال العملية الديمقراطيّة، لا بد من أن ينتقص من الحصة النسبية التي تؤول إلى الإنتاج الاجتماعي في الجنوب. فهيمنة رأس المال والهويات السياسيّة المفضّلة لديه، تضمن ألا يحدث في يوم ما، أن تتطابق عبر العالم العلاقات العضوية، لتعزيز قوة اليد العاملة العالميّة. إن البيتزا التي أوصي بها في ساحة التحرير لتسليمها في ساحة الكابيتول في ماديسون(*) هي واحدة من لحظات التطابق هذه، في

---

(115) Etienne Balibar, «Es Gibt Keinen Staat in Europa: Racism and Politics in Europe Today,» New Left Review, vol. 1, no. 186 (March–April 1991), p. 186.

(*) عاصمة ولاية وسكونسن الأمريكية (المترجم).

الوقت الحقيقي، التي يمقتها رأس المال بشدّة[116]. إن التلوّث الإمبريالي من خلال معونة الخليج والولايات المتحدة، يرمي إلى إجهاض الصراع والأثر المتماوج للدعوة الثوريّة التي كانت قائمة.

يؤدي أرستقراطيو الطبقة العاملة أدواراً مختلفة، لكن على المستوى العام، غرضهم كمحاورين لرأس المال هو تضليل الشعب العامل بفكرة الديمقراطيّة البرجوازيّة وتوسيع الهوّة بين الكائن الاجتماعي والوعي الاجتماعي، بوضع الهويّة فوق الطبقة.

في مصر، تَجمَع اللحظة الحاسمة في التراكم الرأسمالي بين نزع القيمة ونهبها والاستغلال التجاري المجرّد من التقدم في التنمية الصناعية الوطنيّة. ويفترض نمو معُدل الإنتاجيّة السلبي أن هبوط معدّل القيمة المضافة ظاهرة وطنيّة عامة، وأن أرباح الطبقة التجارية الحاكمة تتأتى من خفض حصة اليد العاملة ومن التداول. «التداول بتبادل السلع لا ينتج قيمة»[117]، وفي مصر، يُنتَش الجزء الأكبر من القيمة المضافة من موارد عيش الكفاف الذي يثبّت به المجتمع استقراره. ويقتضي المجال الدولاري الذي تنمو فيه الثروة الوطنيّة المغتصَبة، تحالفاً بين الطبقة الحاكمة المصريّة مع الطبقات في المركز أو مع طبقات متجذّرة في البنية المالية الدوليّة المستندة إلى الدولار. على الجانب المقابل، تبقى تحالفات الطبقة العاملة عبر العالم هشّة. فالصدى الأيديولوجي لبيع البيتزا إلى مضربي وسكونسن، كرمز وحركة معنويّة، كُتِمَ[118]. في أي حال، إذا كان هذا هو أقصى ما يحدث على صعيد التضامن العمالي، بينما تتطلّب إزاحة رأس المال أشكالاً من العنف الثوري، فإن الطبقة العاملة عادت إلى المربّع الأول. إن حصول الطبقة المصريّة العاملة على القيمة يقتضي كبح التجار، وتوطين المال، وأدوات إعادة التوزيع بمساواة للموارد. واحتمالات أن الإجراءات من هذه الطبيعة قد تُطَبَّق من غير عنف الطبقة العاملة المنظّم، في مثل هذا المكان الاستراتيجي، هي احتمالات بعيدة.

---

(116) Medea Benjamin «From Cairo to Madison: Hope and Solidarity are Alive,» Global Exchange Organization (21 February 2011), <https://globalexchange.org/2011/02/21/from-cairo-to-madison-hope-and-solidarity-are-alive>, (viewed 14 March 2013).

(117) Karl Marx, Capital: A Critique of Political Economy, vol. 1, The Process of Production of Capital (Moscow: Progress Publishers, 1867).

(118) Andy Kroll, «Tomgram: Andy Kroll, the Spirit of Egypt in Madison,» Tom Dispatch.com (27 February 2011), <http://www. tomdispatch.com/blog/175360 (viewed 2 July 2014).

تعقيب ختامي

قال الرئيس المصري السابق فؤاد مرسي إنه يحتاج إلى 100 يوم ليعيد توجّه الاقتصاد في مصر[119]. وقال الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي إنه يحتاج إلى مدة أطول، بسبب تعقيد المهمة، لكنه بعد ثلاث سنوات (عند نهاية تأليف هذا الكتاب بالإنكليزيّة عام 2016) منذ مجيئه إلى الحكم، لم تتبدّل السياسة، ولم تتحسن ظروف العيش[120]. في محادثات مصر مع صندوق النقد الدولي، كانت طبقة السيسي الحاكمة مادياً ميّالة إلى القبول بشروط القرض. لكن العناوين الكبرى الآتية من مصر تشير إلى تهاوٍ في مخزون القمح، وتصاعدٍ في أسعار الأغذية، ونقصٍ في الوقود والدواء، وشعبٍ مضطرب[121]. لقد أبطأت قطر دعمها المالي لمصر، على أساس أن الدفعات السابقة لم تكن كافية لإطلاق النمو، ثم فيما بعد سحبت دعمها لأسباب تتعلّق بالاضطهاد السياسي لحلفائها الإخوان المسلمين[122]. في الوقت الحاضر، تسد دول خليجيّة أخرى الثغرة المالية، لتلبية الحاجة اللازمة لإبقاء ربط سعر العملة بالدولار. وقد تتعاظم دوّامة الإضرابات والتململ المدني في عدة مدن فتبلغ حد الفوضى، فيحتاج الأمر إلى تدخُّل القوات المسلحة[123]. إن شروط انتفاضة جديدة تنضج على مستوى عدم الرضا وسط الطبقة العاملة، وأهم من هذا، على مستوى التشوُّش لدى الطبقة الحاكمة، الذي لا يكف يتزايد. المأزق بالنسبة إلى رأس المال الذي تقوده الولايات المتحدة، هو في عدم المبالغة في نشر الموارد العسكريّة، بينما تغلّف الأزمات المنطقة كلها على طريقة تساقط أحجار الدومينو، من جهة، ومن

(119) Dina El Sharnouby, «Morsi's 100-Day Plan to Rebuild Egypt,» Open Democracy (29 July 2012), <https://www.opendemocracy.net/en/morsis-100-day-plan-to-rebuild-egypt/>. (viewed 3 November 2014).

(120) Alessandro Accorsi and Giovanni Piazzese, «Sisi's Economy: Big Plans Fail to Yield Results,» Middle East Eye (2 October 2014), <http://www.middleeasteye.net/news/sisi-s-economy-1552381636> (viewed 20 January 2015).

(121) Deya Abaza, «Price Controls, Currency Devaluation Fuel Drug Shortages in Egypt,» Ahram Online, 12/3/2013, <http://english.ahram.org.eg/News/66532.aspx> (viewed 2 July 2014); Yasmine Saleh, «UPDATE 2 - Egypt Wheat Stocks Dwindle, Sufficient for 89 Days,» Reuters (13 March 2013), <http://www.reuters.com/article/2013/03/13/egyptwheat-idUSL6N0C56CA20130313> (viewed 2 July 2014), and Sylvia Westall and Tom Perry, «Food Price Rises Put Restive Egypt on Edge,» Reuters (13 March 2013), <http://www.reuters.com/article/2013/03/13/egypt-foodidUSL6N0C5DKT20130313> (viewed 2 July 2014).

(122) Regan Doherty and Yasmine Saleh, «Benefactor Qatar Dampens Talk of Fast New Help for Egypt,» Reuters (11 March 2013) <http://www.reuters.com/article/2013/03/11/egypt-economy-idUSL6N0C37N120130311> (viewed 2 July 2014).

(123) Brecht de Smet and Seppe Malfait, «Trade Unions and Dictatorship in Egypt,» Jadaliyya (31 August 2015), <http://interviews.jadaliyya.com/pages/index/22526/trade-unions-and-dictatorship-in-egypt> (viewed 9 September 2015).

جهة أخرى تثبيت استقرار مصر مدة طويلة تكفي لصد التدخلات الروسيّة (تقف الصين خلف روسيا أيضاً). ومكاسب الغنائم التي تجنيها الولايات المتحدة من سيادتها على الخليج، على الأقل في الوقت الحاضر، تفوق مكاسب قلب التكوين الاجتماعي المصري كله.

في هذه الأثناء، تتضمن إجراءات السيسي لتثبيت الاستقرار، تقليص الإنفاق العام، وإجراء تحويل ليبرالي في سوق العمل، ومزيد من التحوّل عن القطاع العام إلى الاستثمار الذي يقوده القطاع الخاص، والنمو الموجَّه إلى التصدير. تلتقي هذه السياسة مع شروط الانضباط التي تفرضها مؤسسات بريتون وودز، والتي تأتي تحت زعم تقليص الفقر:

«أفضل ما يخدم قضية تقليص الفقر هو الإسراع في تعديل الميزان المالي المختل، والمسارعة إلى خفض التضخّم ومواطن العجز الخارجي، واستخدام أكبر لنسب الفائدة من أجل تحقيق هذه الأهداف، والتحويل الليبرالي للقطاع المالي الداخلي والخارجي، وحل قيود مراقبة رأس المال، وتعميق الخصخصة السريعة للمؤسسات التي تملكها الدولة، وربما، العامل الموحِّد الأقوى، وهو انفتاح سريع وواسع للاقتصاد أمام التجارة والاستثمار الخارجي المباشر»[124].

إذا أحصى المرء أثر هذه السياسة التي يُفترَض أنها لتقليص الفقر، فإنه يحصل على ما يلي: خفض الإنفاق في البرامج الاجتماعيّة؛ وخفض الأجور والإقراض وسيولة المال للطبقة العاملة؛ وفتح المجال في تجارة الغذاء والصناعة الخارجية، من أجل القضاء على الزراعة والصناعة الوطنيّة؛ رفع نسب الفوائد على القروض، وتثبيت العملة الوطنيّة من أجل حماية قوة شراء البرجوازيّة الوطنيّة، وأخيراً: ليست الخصخصة مثاليّة، لكن في بنية قانونيّة وسياسيّة غير متوازنة، فإنها تحوّل الموجودات العامة من أجل تصفيتها على يد الطبقة التجاريّة. هذا ليس دفعاً نظرياً للحجة. إنه ما حدث في مصر وفي بلدان أخرى في الوطن العربي. في العموم، النظرية الضعيفة لا بد لها من أن تزوّر الواقع. إن مسار المال، في ظل هذه السياسة معادٍ للطبقة العاملة. فإن كانت المسألة مسألة الموقف الطريف القائل بالانتظار طويلاً ريثما تتحقق النتيجة الباهرة، فالطبقة العاملة، على خلاف موظفي البنك الدولي، ليس لديها سوى وقت ثمين وقصير للانتظار.

(124) Ravi Kanbur, «Economic Policy, Distribution and Poverty: The Nature of Disagreements,» (IFAD Rome, 19 January 2001), <https://www.ifad.org/documents/10180/53c8e7e4-8cd2-4ac9-8772-22773897e9fd>.

قبل الانتفاضة، أوصى البنك الدولي مصر بأن تسرّع وتيرة الإصلاح. غير أن الإصلاحات الليبرالية الماضية لم تجلب الاستثمار التنموي (المصانع والمعدّات)، ولا حافظت على نسبة تنمية مناسبة، ولا أحدثت فرص عمل كافية، كما وعدت الأدبيّات النيوليبرالية قبل الانتفاضة(125). وعلى الرغم من أن البنك الدولي يطلب الانفتاح، فإن السبب الكاسح المفرد الذي أدى إلى الفقر في مصر هو الانفتاح. ولو كانت مصر ضيّقت الانفتاح، من أجل إعادة تحريك ثروتها في داخل البلاد، لما خسرت تقريباً ما خسرته في قيمة التحويلات، إلى فوق وإلى الخارج (أي إلى طبقة التجار المصرية، وإلى حيّز الدولار). إن العبء المترتب على المصرف المركزي لتثبيت ارتباط سعر العملة بالدولار، في ظل حساب رأسمالي مفتوح، إضافة إلى الانكشاف في الأمن الغذائي، يضع البلاد تحت رحمة رأس المال الذي تقوده الولايات المتحدة وشركائها الخليجيّين.

كما هي الحال في أيام الاشتراكية العربية، فإن إعادة التوزيع العادل، وضوابط رأس المال والتجارة، وأسعار الصرف وأسعار الفائدة المتعددة، تظل جميعها متطلبات لتحويل مسار التنمية من اعتمادها على الصدقات إلى اقتصاد تقوده الصناعة. لكن يبقى هنا تذكير: إن استراتيجيّة التنمية الصحيحة يمكن أن تنسف الهيمنة الإمبريالية التي تقودها الولايات المتحدة. ومع خراب سورية والعراق، وترنّح إيران، فالمنطقة كلها في قبضة القوى الإمبريالية التي تقودها الولايات المتحدة من الناحية البنيوية المادية أي بجوهرها المادي فقط. إلا أن السلام الأمريكي يختلف عن السلام الروماني. في الواقع يجب أن يسمَّى الحرب المستدامة الأمريكية. كانت الإمبراطورية الرومانيّة تحتاج إلى الاستقرار ونمو السكان، كي تنمو الضريبة، بينما رأس المال الذي تقوده الولايات المتحدة يجبي الضريبة من خلال نمو الإنتاجيّة والتدمير الانتقائي للموجودات الماديّة والبشريّة، ولا سيّما في المناطق الهشة من العالم الثالث. وسبق للمنظمات السلفيّة التي ترعاها الولايات المتحدة ويمولها البترودولار، أن تسللت إلى أدنى شرائح المجتمع. وتجد شريحة الطبقة العاملة التي تريد أن تضحي بالكثير في الصراع المعادي للإمبرياليّة، أن جهودها تحوَّل إلى تعزيز ازدهار رأس المال بنشر ذرائع «الحرب على الإرهاب» أو تدمير

(125) كما في: Dipak Dasgupta, Jennifer Keller and T.G. Srinivasan, «Reform and Elusive Growth in the Middle-East: What Has Happened in the 1990s?,» World Bank Middle East and North Africa Working Paper Series, no. 25 (2002), p. 90, and Karen Pfeifer, «Does Structural Adjustment Spell Relief from Unemployment?: A Comparison of Four IMF «Success Stories» in the Middle East and North Africa,» in: Wassim Shahin and Ghassan Dibeh, eds., Earnings Inequality, Unemployment, and Poverty in the Middle East and North Africa (Westport, CT: Greenwood Press, 2000), pp. 113-114.

القيمة للأرباح. في الوقت الحاضر، القوى الاجتماعيّة التي تشكّل التاريخ هي قوى رأس المال، وتبدو متاعب حالة صراع الطبقة العاملة أصعب على التذليل مما كانت عليه قبل الانتفاضة، إلا إذا نضج البديل الصيني. إن القبول على مضض بالقبضة الحديديّة، ومع الأفق الأيديولوجي الذي تزداد القسوة من أجل سده، منعاً للتغيير الاجتماعي، بلغت نسبة المشاركة في انتخاب مجلس الشعب في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2015، أقل من 2 في المئة، في أول أيام الاقتراع، مع بلوغ مجموع نسبة المشاركة 15 في المئة فقط[126]. إن القنوط الذي خيّم على السكان بعد فشل الربيع العربي، بدأ يخفي معالم احتمال عودة قيام ثورة اشتراكية. في الوقت الحاضر، الخطاب الاشتراكي يفشل في رفع صوته في أي جدال في شأن التنمية. لكن الأثر المخدِّر لخطاب الدهماء الذي أطلقته النيوليبرالية، آخذ في الاضمحلال، وهذا يعني من غير شك أن تمرداً شعبياً محتملاً آخر سيستجمع قوة اندفاعه. إن سرعة الزمن التاريخي، أو الزمن الذي يستغرقه تحقيق التغيير الاجتماعي في عصر الاستعلامات، سيزداد سرعة وسيتغلّب على الوتيرة البليدة لمرور الوقت. وكما قال ماركس:

«كلما زاد الإنتاج وروداً إلى قيمة التبادل، أي إلى ساحة التبادل، ازدادت أهمية الظروف الفيزيائيّة للتبادل - وسيلة الاتصال والنقل - بالنسبة إلى تكاليف التداول. رأس المال بطبيعته يقود متجاوزاً كل العوائق المكانية. لذلك إنتاج شروط التبادل الفيزيائيّة - لوسائل الاتصال والنقل - وإلغاء المكان بواسطة الزمان - يصبح ضرورة غير اعتيادية له»[127].

في مصر لم يُنتِج تداول قيمة التبادل في ذاته، توسعاً في وسائل الاتصال الوطنيّة، لأن التبادل في ظل نمط الهيمنة التجاريّة يتجنّب إنتاج القيمة بالنمو الصناعي أو الإنتاجي. لقد جاءت من الخارج وسائل الاتصال المتطوّرة، كما في حال الكثير من التكنولوجيا المستعارة في العالم الثالث. لكن رأس المال التجاري هو تبادل صرف، وتوسّع وسائل

---

(126) انتهت الدورة الأولى من انتخاب مجلس الأمة المصري: الأرقام الأولية تشير إلى انخفاض الإقبال، وينتظَر أن يؤدي هذا إلى تعزيز سلطة رئيس البلاد، انظر: Tamer El-Ghobashy, «First Round of Egyptian Parliamentary Elections Ends,» Wall Street Journal, 19/10/2015, <http://www.wsj.com/articles/first-round-of-egyptian-parliamentary-elections-ends-1445281201> (viewed 21 October 2015).

الشعب المصري يدير ظهره لعملية الانتخاب، انظر: «برلمان لا يرتقي إلى عظمة مصر ودورها الحضاري المشرف.. والشعب المصري قال كلمته عندما أدار ظهره لانتخابات يعرف نتائجها مسبقاً،» **الرأي اليوم**، 2015/10/20، <http://www.raialyoum.com/?p=332593> (Viewed 21 October 2015).

(127) Karl Marx, Grundrisse: Foundations of the Critique of Political Economy (Rough Draft), translated with a foreword by Martin Nicolaus (New York: Penguin, 1973 [1863]).

الاتصال ووصولها إلى بلدان الأطراف ينتج من النمو في التكنولوجيا في العالم. تماماً مثلما أنه ما إن وصلت أول الأدوية المضادة للطفيليّات لمعالجة الملاريا إلى أفريقيا، وما إن أصيبت الأبقار الإنكليزية بمرض طفيلي مشابه للملاريا، حتى كانت صناعة الدواء الإنكليزيّة قد طوّرت دواء له، هكذا وصلت وسائل الاتصال إلى مصر لتسهيل مهمات التبادل كنتاج جانبي لدورة حياة الإنتاج.

لكن وسائط التواصل الاجتماعي وتكنولوجيا المعلومات يمكنها أيضاً تسهيل التمرّد من جديد. لا يعني هذا أن الثورات تحتاج إلى الإنترنت من أجل أن تنفجر في العلن، لكن إلى حد أن النقاشات الثورية تحتجب عن رقابة رأس المال، كما يتيح الصراع الحالي الانعطاف بتعابيره (يمكن توسيع فكرة ديبورد عام 1967، لاستخدام الصور واللغة الثوريّة لتقويض الأيديولوجيا المهيمنة)، قد تسمَّى أي ثورة مصريّة أخرى ثورة الإنترنت. وحتى يحدث هذا، ينبغي أن ينهار الفضاء الاجتماعي ويعاود جزئياً الظهور كحيّز سيبراني. إن سرعة وسائل الاتصال الحديثة قد جعلت من قبيل الفائض عن الحاجة، أرضية المصنع المتواصلة اجتماعياً على طراز القرن التاسع عشر، التي برزت كمهد لا بد منه من أجل القيام بثورة جبارة. إن الاتجاه العلماني للتداول الأسرع، وسرعة ابتزال القيمة، وما يترتب عليهما من تبادل سريع للمعلومات، وجد المنصة الجديدة (أرضيّة المعمل) لثورة الطبقة العاملة. يتضح لنا اليوم أن حقل الصراع الطبقي هو المعمل. وإذا كان التمرّد المقبل سيتحوّل إلى ثورة اجتماعيّة، فذلك يتوقّف على انتشار الأيديولوجيا الاشتراكيّة وتطورها عالمياً.

الفصل الثالث

تعذّر الثورة في سورية

كل حدث أو واقعة لا تشكل حقيقة في ذاتها. فالحقيقة كما ذكرت في المقدمة هي تلك البرهة التي تناقض الإمبريالية. وحرب سورية ضد الهجمة الإمبريالية هي الحقيقة الساطعة. لكن في هذا الفصل سنتكلم على أحداث ووقائع تشكل الإحداثيات البنيوية التي خلفتها النيوليبرالية في سورية، فاضعفت الأسس الموضوعية للبنية المقاومة. أثبتت الانتفاضة الأخيرة والاضطراب الاجتماعي والسياسي المستمر في سورية أن النيوليبرالية هناك اعتصرت الدولة إلى حد أنه عرّضت للخطر شروط وجودها نفسه. وأسباب الانهيار المتواصل هذا متعددة. في الأدبيّات ذات الطابع الغالب، تـرواح الأسباب بين الاقتصادي البحت، والسياسي الكلي، مع تدرّجات متنوعة من التحليل بينهما. وأياً كان الجانب الذي يميل إليه المرء المتكون في أطر الأيديولوجيا السائدة، فالعسكر السوريّون المتحالفون مع شرائح مختلفة من المجتمع، كما يقال، هم الفاعلون في هذه المرحلة من التاريخ. غير أن النبرة ذات العلاقة الأوثق بهذه الانتفاضة حتى الآن لا علاقة بينها وبين الداخل السوري، إنما هي محددة أكثر بالتنافي التكتوني الجبار بين المعسكر الصيني - الروسي في جانب، والمعسكر الأوروبي - الأمريكي في الجانب الآخر. ويبدو أن العالم يشهد إعادة إحياء الحروب بالوكالة من أجل تقاسم مناطق الأطراف، على ما يشبه إلى حد ما سيناريو ما قبل الحرب العالمية الأولى. قبل الانتفاضة، استنزفت النيوليبرالية والطبقة الاجتماعية المشتركة معها، موارد سورية، معمّقين بؤسها والشروط الموضوعية للانتفاضة، وكان هذا تحت وصاية القوى الغربيّة وتعليمات البنك الدولي للّبْرَلَة. ومنذ الانتفاضة التي تدخلت بها القوى الغربية منذ البداية، وهذا ليس لمعرفتي بالحدث إنما استحداثاً للضرورة

التاريخية، فمن غير الممكن ألا تتدخل الإمبريالية لتدمير سورية، وما كان للنظام السوري والطبقة الشريكة له، تحت وطأة الهجوم العنيف والمستمر، أن يبقيا في السلطة كل هذه المدة من دون دعم من الخارج بما فيه دعم الكتلة الصينيّة - الروسيّة. لذا، فالخطاب الذي يخلط النظام السوري بفاعل التاريخ هو تصنيف خاطئ وأداة لمفهوم غير ملائم لإدراج التطورات في سياق ما. «النظام ملوم» هي العبارة الشائعة التي تستخلص تفاصيل منتقاة من المسار التاريخي من أجل تقديم فهم منقوص للظروف القائمة. إن هذا نوع من علم الاجتماع غرضه لعبة لوم منحازة أيديولوجياً، أو لعبة لتبرئة الإمبريالية التي تقودها الولايات المتّحدة من جرائمها ضد الإنسانيّة. عَرَضياً، ومن الناحية الأخلاقية، أو من وجهة التكافؤ الأخلاقي الكانطي، جميع الأطراف المنغمسين في صنع النزاع مسؤولون. لكن بفعل الموقف، أو بفعل التفكير في الموقف الذي يخفّف من هول كثافة فظائع الطبقة التي تقودها الولايات المتّحدة وأيديولوجيتها على الصعيد العالمي، نتيجة العمل على إخضاع سورية للمعسكر الذي تقوده الولايات المتّحدة، وما قد يتلو ذلك من تمتين لحكم رأس المال، فإن الجماعة السوريّة المعارضة وحدها، التي انحازت إلى النزعة العسكريّة الأمريكيّة بتحالفها مع الإمبريالية، هي التي تتحمّل عبء المسؤوليّة. الإمبريالية الأمريكية هي الأقوى وهي الفاعل التاريخي.

في مرحلة التكافؤ الكانطي، مسؤوليّة أولئك الذين تترتّب على أعمالهم أسوأ العواقب، ليست هي الأكبر. المسؤولية، بهذا المعنى، لا تقاس كميّاً. في عصر الاحتكار الرأسمالي التاريخي، الذي علاقته الأساسيّة هي رأس المال، التحدّي الأخلاقي هو تحفيز القضيّة تاريخياً، بطرح السؤال، ما هو العمل الثوري المقاوم الذي ينبغي إتيانه من إحباط حكم طبقة رأس المال التي تقودها الولايات المتّحدة، وسياستها القائمة على السوق الحرّة، والديمقراطيّة السامّة، ونفاق حقوق الإنسان، وتراكم الدوائر العسكريّة والمالية. أكثر من هذا، وبالنظر إلى الأهميّة الاستراتيجيّة لسورية والمنطقة، ستكون لهذا النزاع وذيوله نتائج رهيبة عبر العالم. المهمة الأساسية، العمليّة والأخلاقية في الوقت نفسه، هي وضع الصراع الوطني السوري في سياق معادٍ للإمبرياليّة.

الفكرة القائلة إن جماعة عسكريّة صغيرة في زاوية استراتيجيّة من العالم تهيمن على التاريخ، هي فكرة سخيفة بديهياً، وبالمبدأ، عائبة لأنها تنم عن نظرة منحرفة إلى الأمور، أو عن تحريف للواقع. فلا سورية ككيان سياسي، ولا تكوينها الداخلي نفسه، يمكن القول إنهما يَحدثان في المقام الأول من فعل قوى وطنية التكوين. وكما أحاجج في هذا الفصل، فإن ابتعاد سورية من الاشتراكيّة العربيّة لم يكن مصادفة، وإن تخصيص الإنتاج الاجتماعي

لأغراض تنمويّة انتهى بعد هزيمتين عسكريتين كبريين، عامي 1967 و1973؛ وفي أي حال، كان هذا زمن الهبوط العالمي إلى نظام النيوليبراليّة. وبينما كان مزيد من البلدان العربية متسارعاً للدوران في فلك «الاعتدال» الذي تقوده الولايات المتّحدة (ولا سيّما مصر)، رجحت كفة ميزان القوى الإقليمي أكثر ضد سورية. وعلى الرغم من فخار سورية بموقفها القومي العربي، فقد ضعُف موقعها الأمني على نحو فاقع. فحوّلت النيوليبرالية والطبقة الشريكة لها، بأسلوب يخدمهما ذاتياً، وينسجم مع أهداف الإمبريالية التي تقودها الولايات المتّحدة، حوّل هزيمة الدولة إلى انهزامية أيديولوجيّة، واستخدمتها ذريعة من أجل تمرير مزيد من التنازلات «البراغماتية»، التي بدّدت التنمية وأغنت الطبقة الرأسماليّة. وعلى مدى سنين طويلة تحمّل الشعب السوري العامل عبء التقشّف الثقيل ثمناً لموقفه المعادي للإمبرياليّة. إلا أن شرائح النيوليبرالية ابتزلت الموارد الوطنيّة وخانت التضحية الشعبيّة. وتجاوب التبدُّل في التشكيلة الطبقية الوطنية، ولا سيّما توسُّع ثقافة تنمية القطاع الخاص و«الطبقة الوسطى» واحتضان سياق السوق الحرة، مع ما شابهها من طلبات الإمبريالية التي تقودها الولايات المتّحدة، والبرجوازيّة السوريّة الصاعدة.

منذ معركة ميسلون - التي يبدو أنها كانت أقرب إلى الانتحار الجماعي، منها إلى المواجهة العسكريّة، حين واجه بضعة آلاف من المقاتلين السوريّين ذوي التسليح الرديء، فرقة مشاة عسكريّة فرنسية مؤلّلة ومدعومة جواً، كانت تفوقهم بنسبة خمسة إلى واحد - كان إنشاء سورية ومسار تاريخها، قد تشكلا في المقام الأول، بفعل قوى متراصّة وموحّدة من داخل البلاد وخارجها. ولا تزال قوى عسكرية بارزة هي المكوِّن الأول لبنية السلطة التي تواجهها سورية. في هذا الفصل، أشير إلى أن العلاقة الحاسمة في تاريخ سورية القريب، تمثل تحالفاً طبقياً عابراً للحدود، كانت فيه بعض الشرائح من النظام وطبقته شريكاً بنيوياً للإمبريالية التي تقودها الولايات المتّحدة، حتى وقوع الانتفاضة. وكما يحدث غالباً، حلّت مصالح علاقات رأس المال الحاكم، محل المصالح الوطنيّة. وفي ظل بنية سلطةٍ ملتوية، استبطنت هذه الشرائح وطبقتها الشريكة بسذاجة الطرح النيوليبرالي، وازدرعا قاعدة إعادة الإنتاج في السوق العالميّة المدولرة، وأصبحا بذلك طبقة أساسها المادي والأيديولوجي امتداداً للإمبرياليّة[1]. وأصبحت أجزاء كبرى من الطبقة الحاكمة في

(1) يمكن التيقّن من حال الجهل التي تستبد بالمراتب العليا في بعض دوائر الحكم، من خلال نتائج العمل الميداني الذي أجرته مطر. فهي تروي كيف أن مسؤولي الدولة كانوا مسرورين لفكرة أن الرئيس درس في المملكة المتّحدة، وتزوّج من فتاة بريطانيّة، وكان يريد أن يسير سيراً أوروبياً في سلوكه، مثل اتّباع الأساليب العصريّة وترك ميراث البعث واشتراكيّته خلفه. إن المحاكاة المثيرة للغضب للنماذج الاستهلاكيّة التي تتّسم بها النُّخَب في البلدان النامية كانت على الدوام دليل بدء حدوث كارثة اجتماعيّة وطنيّة. انظر: Linda Matar, The Political Economy of Investment in Syria (London: Palgrave Macmillan, 2016).

سورية في المراحل الأخيرة من تطورها النيوليبرالي، ذلك الطرف من العلاقة العابرة للحدود، مع الإمبرياليّة التي يقوّي تحقّقها بالحرب غرض هيمنة الإمبرياليّة التي تقودها الولايات المتّحدة. لقد أصبحت هي الطبقة التي ضحّت بتكوينها الاجتماعي، من أجل شريكها الإمبريالي السابق، الذي كان سبق ورسم مسار الموت الطبقي المنظّم. والطبقة النيوليبرالية هذه، مع بعض الشرائح المتواطئة في الحكم، في توحُّدها المتقطّع مع الإمبرياليّة، منجذبَين لها آناً، ثم معارضَين، هما عاملان ثانويان في صنع التاريخ السوري، الذي يكونان فيه الوسائل «الثانويّة» التي تمثل قدرتها على تسيير الأحداث مجرّد فرع صغير من توازن القوى الحقيقي العالمية والأيديولوجية. النظام، في تشخيصه الحالي، متروك ليرد هجوماً عالمياً رجعياً منسّقاً على الأرض الوطنيّة.

أمام النظام وشريكه الطبقي، هوامش حقيقيّة متاحة، ولو ضيّقة، يمكنه فيها أن يفعّل ويدير وضعاً معيّناً للأمور، لكن الساحة التاريخيّة، والسياق نفسه، كان متشكّلاً بنتائج صراع دولي للسيطرة على الشرق الأوسط. إن خصوصيّة إضعاف أمن سورية ومكانتها وسيادتها في منطقة استراتيجيّة بامتياز، تفترض أن الطبقة الحاكمة كانت تمتلك أكثر من فائضها من خلال الريوع الجيوسياسيّة المعتَصَرة بالعلاقات العابرة للحدود. ومع أن كل طبقة وطنيّة حاكمة تتمتّع بنوع من الشراكة مع طبقات من خارج الوطن، فالواقع هو أن كون العلاقات الجيوسياسيّة هي التي حدّدت درجة التدفقات إلى داخل سورية، وإنتاجيّة القطاعات المحليّة الرئيسيّة، يعني أن الأساس المادي لصنع القرار الوطني يكمن على الخصوص في هذه العلاقات مع خارج الوطن. كانت الشرائح النيوليبرالية والطبقة الشريكة يتاجران، لا بالسلع والخدمات فقط، بل أيضاً بوزن سورية في بنية الأمن الإقليمي، الذي اجتذب عام 2015 «إلى الميدان» تدخلاً روسياً. لذلك، حين قرر النظام أن يعتمد السياسات النيوليبرالية تماماً في البلاد، ذهب هو أيضاً إلى الحد الأقصى في التنفيذ البنيوي لأمر الإمبرياليّة التي تقودها الولايات المتّحدة[2]. في هذا السياق الطبقي المترابط، تتحدّد هوامش النظام للحركة والاستقلال.

في الخلفيّة، بينما تسقط المنطقة ضحيّة للتراكم بواسطة حروب العدوان، كان مصير سورية أن تُسَوَّى بالأرض بفعل هذا الاتجاه التاريخي. ومثل الأبطال ذوي القوة الخارقة

(2) الانصياع البنيوي تمليه موازين القوى، ومع صعود الشريحة النيوليبرالية وزيادة الضغوط الأمريكية، ما كان للنظام إلا أن يظهر مرونته استجابة لهذه القوة الصاعدة.

في الميثولوجيا الإغريقيّة، تُوصَف حفنة من الأشخاص في السلطة، في دولة يُفتَرَض أنها منغلقة إلى حد ما، بأنهم القوة الشريرة المسؤولة عن الكارثة السوريّة السياسيّة والاقتصاديّة، مع بعض الصدى الذي يعكّر ميزان القوى العالمي. في موازاة هذا، تُجَسَّد سورية على أنها عامل أول في التاريخ، عامل كان عاجزاً عن الاستجابة لتحدّيات التحويل الديمقراطي والحداثة، لأسباب «متأصّلة» من الفساد، وثقافةٍ أو دولة شعبها بالفطرة لاتاريخي. هذه الطروحات ما هي إلا استشراق حاد.

والحقيقة أن سورية نظاماً ودولةً، لا يمكن القول فيهما إنهما يتَّصِفان بأي درجة ذات شأن من الانغلاق حيال بقية العالم. وما إن تُقَر حالة الترابط، حتى يترتّب على المرء أن يتحقق من الحتميّة في العلاقات البينيّة. غرض هذا الفصل هو قراءة مسار ابتعاد سورية المتدرّج من إطار الاشتراكيّة العربيّة، ودحض الزعم الموحَى به، القائل بالتاريخ المؤسَّس على السلطة الشخصيّة. وهذا يعني تقييم التاريخ السوري القريب، من وجهة نظر الترابط بين البنية الطبقيّة السوريّة والإمبرياليّة. وبالمقدار نفسه من الأهميّة، الاستناد إلى رسم صورة دورة رأس المال أو إلى القراءة النقديّة للتاريخ الاقتصادي القريب (مقدار ما أمكن توثيقه) لإثبات أن عمليّة التراكم بواسطة العدوان، أي الإمبرياليّة، الذي يشنّه رأس مالٍ تقوده الولايات المتّحدة، هو الفاعل الأول للأحداث في سورية. بعد العراق تبقى سورية الجائزة الكبرى للإمبريالية، والاستكلاب عليها من عسكر ومثقفي التيار الغالب هو أكبر من أن يتصوره العقل.

بخلاف معظم الممارسة الاستعماريّة السابقة، يستفيد رأس المال بقيادة الولايات المتّحدة من مجتمع سوري مجزَّأ ومكتَسَح وغير ذي سيادة، أكثر مما يستفيد من سورية وهي كيان متماسك. إن علاقات الترابط البينيّة في التاريخ هي الطبقات الحقيقيّة، لكن البشر الحقيقيّين الذين يجسّدون هذه العلاقات ووكالاتها يكمنون في معطيات الأشكال التاريخيّة للتنظيم الاجتماعي، التي تعيد إنتاج شروط حكم الطبقة وتدفُّقات القيمة، أي أن الحالة التاريخية التي هي نتاج للتكوين الطبقي تحدد الهوامش التي تمارس بها السياسات. تمثّل الطبقة السوريّة الحاكمة، العسكريّة - المركنتيليّة، ورأس المال الدولي وبُنى الحكم فيهما، الأشكالَ الاجتماعيّةَ المسيطرة، التي من خلالها تُحَقِّق نفسها الطبقة الحاكمة - التحالف الطبقي للوكلاء الوطنيّين والدوليّين المتجذّرين في حيّز الدولار المادي. ومن خلال هذه العمليّات الطبقيّة الموضوعيّة وغير الشخصيّة، تَكبح سلطةُ حكم الطبقة التغيير الاجتماعي الضروري.

كُتِب الكثير عن التحوُّل السياسي الباكر لنظام الرئيس السوري حافظ الأسد إلى اليمين، في اللحظات التاريخيّة الحاسمة: احتواؤه عام 1976 منظمة التحرير الفلسطينيّة والحركة الوطنيّة اللبنانيّة؛ تحويلُه الموارد في اتجاه مذهبي؛ واشتراكه في «تحالف من يشاء» في الحرب على العراق، وكثير غير هذه. لكن هذه الأحداث عرضة للنقاش السياسوي وهذا ما لا أناقشه في هذا الفصل. هذا الفصل يركّز في الأساس، على الدليل الاقتصادي في التعاون بين شرائح في نظامي الأسد (الأب والإبن) والإمبرياليّة حتى حدوث الانتفاضة عام 2011. انتهى التعاون في عام 2011 حين تحوّلت الولايات المتّحدة وحلفاؤها ضد شركائهم وقرروا إسقاط كل التشكيلة الاجتماعيّة، كما فعلوا في العراق.

في مرتبة ثانويّة، سيتناول هذا الفصل نموذج انتزاع القيمة، دليـلاً إضافياً للتحالف الطبقي البنيوي بين شرائح في الطبقة السورية العسكريّة - التجاريّة والإمبرياليّة بقيادة الولايات المتّحدة، وهو تحالف أخفقت بنتيجته التنمية الوطنيّة، وأسهم في المقابل في تصاعد اقتصاد الحرب وما يتصل به من برجوازيّة الحرب، وهي برجوازيّة صفتها الأساسيّة استخلاص الفائض من خلال التقاتل الطائفي، الأمر الذي تدعمه المعارضة المدعومة إمبريالياً. إنني أتابع تطور توزيع الموارد، من مرحلة الاشتراكيّة العربيّة، إلى النمط النيوليبرالي، وأفسر رأيي القائل إن هذه التطوّرات النيوليبراليّة مهّدت الطريق للكارثة بعاملَيْن: التحوّل الدولي في البيئة العالميّة حيال الموألة (Financialisation)، والنيوليبرالية والعسكرة؛ والميل المتأصّل لدى طبقة برجوازيّة الدولة في سورية، إلى التطوّر إلى برجوازيّة خالصة.

أولاً: ملاحظة عن الدولة والطبقة

قد يقال، بحسب الظروف، إن الدولة من ناحية المفهوم، لا تعلو على الطبقة، لتجلس في مقعد السائق في التاريخ. لكن، في سورية، يظهر بصورة أوضح أن الطبقة انهارت إلى دولة، من غير التخفي البارع في شكل ديمقراطيّةٍ برجوازيّةٍ أو مؤسساتٍ قانونيّةٍ لسلطة الطبقة في الدولة. في المفهوم القابل للانتشار، الدولة السوريّة المشحونة فطرياً بالتناقضات، وفيما بعد بالتفكّك، تكون مناسبةً بدرجة أقل لإدراك دور القوى الاجتماعيّة في مسارٍ سياسي ما. كانت الدولة السوريّة أصـلاً تسير نحو الانحدار على الطريق التي عبدتها لها الإمبريالية، وهذا إثبات لاحق لثقل وزن الطبقة على الدولة. واستقلال الدولة العابر الـذي قال بولانتزاس إنه لاحظه، والـذي يبقي إعـادة إنتاج المجتمع وفق توصية رأس

المال[3]، يتلاشى إلى حد تقلّص الدولة نفسها إلى مجرد أداة للطبقة الحاكمة، المُخضَعَة باستمرار للضغط الإمبريالي. يمكن رأس المال أن يؤكد الهيمنة على المجتمع، بواسطة تحكّمه في زعزعة الاستقرار التي تَنتُج من الاستفادة القصيرة الأجل. لكن، هذه الوظيفة ليست بديـلاً لما اختارته الطبقة السوريّة الحاكمة؛ فالإمبرياليّة هي التي تختار البدائل الاستراتيجيّة. لأغراض هذا الفصل أيضاً، لن يكون التفاعلُ بين الفاعل الفرداني والبنية موضعَ تحليلٍ؛ بل تَمفصُل الطبقات الذي يعيد تكوينه العدوان الإمبريالي. وحتى نحلّل فعـلاً هذا التمفصل، على المرء أن يعترف بأولِيّة العلاقات الطبقيّة على الطبقات التي تعدّ تجمعات لأفراد. وكما جاء في المقدّمة، لا تستطيع الطبقات الاجتماعية أن توجَد خارج العلاقات الطبقيّة، أكان بالتحالف مع الإمبرياليّة أو بمعارضتها. والطبقات الحاكمة هي علاقات اجتماعيّة حقيقيّة في حالة تبدّل متواصل، ويكمن تصميمها، وتطوّرها، ونموّها، في قدرتها على امتلاك الثروة بواسطة تحقيق القيمة وانتزاعها. إن طبقةً رأسماليّة تنتزع القيمة من الطبقة العاملة، هي عمليّة تراكم رأسمالي. والعلاقات بين الطبقات، تشترك في تحديدها علاقات الإنتاج الاجتماعيّة. وفي سورية، كما في كثير من البلدان العربيّة، جاءت خصوصيّة انتزاع القيمة باستلاب وتصديع المنتجين المباشرين والحرب، لتُمَيِّز التشكيلة الاجتماعيّة. بهذين التصديع والحرب، أعني الفائض الآيل إلى الطبقة العسكريّة - التجاريّة الحاكمة من دون زيادة الإنتاجيّة - وتسييل الموجودات الطبيعيّة والاجتماعيّة أو نتيجة لتحطيم التشكيلة الاجتماعيّة من أجل تبخيس ثمن الناس والموارد. وما إن تُفتَح دوائر حركة القيمة، حتى يقتضي نطاقُ التطور الرأسمالي الذي تتدفق إليه الثروة الوطنيّة المنتزَعَة، تحالفاً للطبقة الحاكمة مع الطبقات الإمبرياليّة المتجذّرة في البنية الماليّة الدوليّة القائمة على الدولار.

إن علاقـة الطبقـات العربيّـة الحاكمـة بالإمبرياليّـة تسـتند هامشـياً فقـط إلـى الفائـض علـى هيئـة مـال، مـن دولهـا. وباسـتثناء واضـح لـدول الخليـج، المقـدار الضئيـل مـن رأس المـال النقـدي، الـذي تسـتخلصه الطبقـات العسـكريّة - التجاريـة الحاكمـة مـن الشـعوب العربيّـة عمومـاً ومـن سـورية علـى الخصـوص، ليـس هـو موضـع الاهتمـام الأولـي لـدى الإمبرياليّـة التـي تقودهـا الولايـات المتّحـدة. ومـع الإصلاحـات النيوليبراليّـة، يعـاد ضـخ أي موجـودات بالـدولار فـي سـورية إلـى الخـارج، وفـي النهايـة تتكـدّس فـي سـندات الخزينـة الأمريكيّـة. فـي الشـرق الأوسـط، الغـرض المحـوري للإمبرياليّـة هـو السـيطرة الاسـتراتيجيّة، مـن أجـل

(3) Nicos Poulantzas, State, Power, Socialism (London: NLB, 1978).

الضغط على بقية العالم، حتى يخضع للأوامر الإمبرياليّة السياسيّة والماليّة. أي لتكديس الريع الإمبريالي. وعلى النقيض من هذا، غرض الطبقات العربيّة الحاكمة هو مصادرة عملية التراكم الوطني، من الاقتصاد الوطني نفسه، من أجل تكوين الثروة ودولرتها. وفي معظم الحالات، لا تتراكب هذه الأغراض. فمع أن الطبقة العسكريّة - التجاريّة السوريّة ورأس المال الذي تقوده الولايات المتّحدة يُطابقان أغراضهما حين تكون الأرباح بالدولار، تبتزل هذه الطبقات أرباحها من مصادر وقنوات وأساليب مختلفة. ومع أن الدولار يُجمع ويعولم من مسربَيْن من الطبقات الاجتماعيّة الرأسماليّة، ظلت الطبقات الاجتماعيّة التي تميل إلى العسكر والتجار، تابعة لرأس المال النقدي الذي تقوده الولايات المتّحدة، لأنه كان عليها أن تدولر رأس مالها وهي تنمو - كان مستوى الخضوع للإمبريالية إلى درجة أنه قبل انتفاضة 2011، بات يمكن شراء السلع بالدولار في شوارع دمشق[4]. في هذا التعايش غير المريح (بين النظام والإمبرياليّة بقيادة الولايات المتّحدة)، تمثّل طبقة النظام الشريك الفرعي، بينما تنتج الإمبرياليّة ريوعها من القوة التي تستمدّها من إنهاك أمان الطبقة السوريّة العاملة، وسيادة الدولة نفسها التي تستخلص منها البرجوازيّة السوريّة ثروتها. من هنا، تباعدت مصالح هذين الشريكَيْن المتقاطعَيْن.

تزداد الريوع الأمريكية الإمبرياليّة بدرجة السيطرة الاستراتيجيّة على النفط، التي تمارسها في الشرق الأوسط، وهذا أمر يدعم الدولار بوصفه الوسيلة العالميّة لامتلاك الثروة[5]. كذلك في سياق مسألة السيطرة الإمبرياليّة، يُضعِف استقلال إيران النسبي بنية الإمبراطوريّة الأمريكيّة وطموحها للإشراف على الجانب الشرقي من الخليج. وعلى الرغم من أن علاقة النظام السوري بإيران قبل الانتفاضة، كانت أشبه بعلاقة «أعمال»، فإن مواقف إيران وحزب الله المعادية لإسرائيل قد وفرت واجهة شرعية لمواجهة التململ الشعبي المتزايد مع انخفاض الأجور ونتيجة لتزايد حصة النظام من الثروة. بعد الانتفاضة، أخذ تثبيت الاستقرار، الذي اعتمده النظام السوري بتوصية من رأس المال الذي تقوده الولايات المتّحدة، يذوي. وفي المرحلة الجديدة من المأزق الأمريكي - الإيراني، تغيّرت

(4) Matar, Ibid.

(5) Soula Avramidis, «Articulation by the «Barrel of a Gun»: Development under the Threat of War in the Near East,» paper presented at: Historical Materialism Conference, London, 8-10 December 2006, <http://mercury.soas.ac.uk/hm/pdf/2006confpapers/papers/Avramidis.pdf> (viewed 2 March 2007), and Prabhat Patnaik, Finance Capital and Fiscal Deficits: News Analysis (Oxford: International Development Economics Associates, 2009), <http://www.networkideas.org/news/may2009/news21_Finance.htm>.

قواعد اللعبة. وكان تدمير البنية التحتيّة السوريّة، الاجتماعيّة والماديّة وشيكاً، أكثر من مجرّد شراكة مع شرائح في النظام السوري.

إن إعادة إدخال وكلاء محليين للإمبرياليّة، بصفة شركاء في تشكيلة الدولة، هي النمط الجديد من إعادة الاستعمار في الشرق الأوسط. لقد طوّرت الإمبرياليّة بقيادة الولايات المتّحدة مساراً جديداً للغزوات الاستعماريّة: دولة ضعيفة ومفكّكة حيث السلطة السياسيّة، التي تدعمها الأدوات العسكريّة على الخصوص، توطّد العمليّة السياسيّة. ومع تصاعد الاندفاعة ضد إيران، كان ينبغي أن تذوب سورية المتشظّية ببطء تحت وطأة الضغوط النيوليبرالية. إن قوة الولايات المتّحدة لا تتراجع إذا دُمّرَت سورية، وخلافاً لمبدأ التقسيم المرحلي الذي جاء به الموقع الإلكتروني الاشتراكي الغربي «ضريح لينين»[6]، شهد النزاع السوري مرحلة وحيدة: مرحلة الحرب من دون أفق للتغيير الثوري، لكن حالة الدفاع عن الوطن منذ الهجمة على سورية تَصْقِلُ روجاً سورية جديدة. وبالنظر إلى الدول العربيّة المحطّمة، بلغت قوة رأس المال الذي تقوده الولايات المتّحدة، مقاساً بدرجة هيمنته الاستراتيجيّة، ذروتها، ولا يهدّده سوى الأثر المحتمل للتدخل الروسي الذي يُظهِّر أعراض تحوّلات في بنية القوى في العالم. إن الفكرة القائلة بأن الولايات المتّحدة ضعُفت أو فشلت في المنطقة، وأن قوةً ثوريّةً في سورية تستطيع أو قد يمكنها إقامة دولة ديمقراطيّة تعدّدية هناك (أو في أي مكان في الشرق الأوسط) هي فكرة واهمة. فما يحدّد ما إذا كان رأس المال الذي تقوده الولايات المتّحدة سيضعف أم لا، إنما هو عدم الارتياح في الصين، وفي الدول الكبرى المتطوّرة الأخرى، في شأن موجوداتها من ديون بالدولار، غير المتجسّدة مادياً، أي رأس المال الوهمي ذي الوقائع الحقيقية، والإجراءات المضادة للولايات المتّحدة التي تعتمدها هذه الدول.

ثانياً: الجدال في شأن الإصلاحات

كما يحدث عادة لدى فرض سياسة نيوليبراليّة، دفعت الطبقة الحاكمة بحصة قطاعات هائلة من الطبقة العاملة السوريّة وبمداخيلها، إلى ما دون الحد الأدنى المحدّد للدخل. وهي بذلك وسّعت عملياً الأسباب الموضوعيّة التي ساهمت في صنع الانتفاضة الأخيرة. لكن في معظم التحليلات، يُدفَعُ بالأسباب الاقتصاديّة الوحيدة الجانب، من دون التأسيس

(6) انظر: «The Syrian Revolt Enters a New Phase,» 24 July 2012, <http://www.leninology.com/2012/07the-syrian-revolt-enters-new phase.html> (viewed 5 June 2013).

علـى سـياق سياسـي - اقتصـادي أوسـع، وكأنهـا أسـباب سـقوط سـورية فـي الهاويـة. ويُعـزى انهيـار الاشـتراكيّة العربيّـة إلـى ممارسـات اقتصاديّـة دولانيّـة ونتائجهـا المزعومـة، مثـل مسـتوى الإنتاجيّـة المنخفـض، وعـدم توفير المـوارد، والضعف المؤسّسـي، وتعاظم الدَّيـن ونقص العمـلات الأجنبيّة[7]. لكن هـذا ليـس صحيحـاً. وكأن أحـداً لـم يكلّف نفسـه عناء التدقيـق فـي الحقائـق الإحصائيّة، كمـا يتبيّن في جـداول الفصـل الأول. عنـد احتسـاب مبلـغ الاسـتثمار للعامـل الواحـد فقـط، الـذي ارتفـع ليبلـغ 3,117 دولار عـام 1980 (مقاسـاً بالـدولارات المحسـوبة بالقـدرة الشـرائيّة) ثـم هبـط فيمـا بعـد ليبلـغ 2,000 دولار بيـن عامـي 1985 و2008، يبـدو الماضـي الاقتصـادي الموجَّـه أكثـر تقدّمـاً كثيـراً ممـا هـو الاقتصـاد في العصـر النيوليبرالـي[8]. ففي عهـد النيوليبراليّة أصبح نمـو الإنتاجيّة سـلبياً، وزادت البطالة، وأبـدت المؤسسـات العامّـة والخاصّـة نقصـاً واضحـاً بالجـدوى، وهبطـت الأجـور الحقيقيّـة، وتصاعـد التضخُّـم تصاعـداً كبيـراً[9]. وقُـدِّرَت نسـبة إنتـاج رأس المـال للفـرد بعـد 30 عامـاً مـن التحويـل

(7) هذا النص المقتَطَف من منتدى البحث الاقتصادي يعكس جوهر خطاب التيار الغالب، في شأن الاشتراكيّة العربيّة: «لقد أنتجت استراتيجيّة إحلال الواردات بعد الحرب العالميّة الثانية مكاسب هائلة في معظم البلدان، وكانت لها أيضاً حدود؛ فعدم فاعليّة البيرقراطيّة وحدود البرامج الاجتماعيّة من غير ما يكفي من النمو الاقتصادي، أدّت إلى التحوّل إلى الليبراليّة. معظم هذه البلدان تحوّلت إلى الليبراليّة على الجبهتين الاقتصاديّة والسياسيّة». انظر: Economic Research Forum, The Post-Revolutionary Economic Prospects of Egypt (updated) <http://erf.org.eg/?s=socialism&type=all> (viewed 2 December 2015).

لا بد من تسجيل أن النمو الاقتصادي في هذه الحقبة كان مرتفعاً، ومنتدى البحث الاقتصادي يزيّف الوقائع. إضافة إلى هذا، في التحويل «الليبرالي» توسّعت قنوات عرض الثروة للبرجوازيّات فعلاً، لكن سياسياً، إذا حكمنا بمعيار الفشل الفادح من جرّاء انتهاك حقوق الإنسان، بواسطة حرمان الناس الضرورات الأساسيّة، والتمثيل السياسي على السواء، فإن الملاحظة التي قيلت غريبة حقاً. إن ما يسميه التيار الغالب نموذج المساومة الاستبداديّة، أي تبادل المنافع الاقتصاديّة، والرفاه وبرامج التوظيف في القطاع العام، مقابل القبول في سياق صراع معادٍ للإمبرياليّة، قد حل بدلاً منه ما يمكن تسميته نموذج السرقة المستبدّة أي النيوليبرالية، التي هي تركيبة من الإفقار والخضوع للمجازر الإمبرياليّة. لم ينخفض معدّل إنفاق الحكومات في زمن النيوليبراليّة، بل ازداد الإنفاق للفرد، لكن المسؤوليّة المهلهلة في عهد النيوليبراليّة عن الخسائر الاجتماعيّة، كما في عدم الفاعليّة، تصاعدت أيضاً لإشباع نهم القطاع الخاص، الذي يتغذّى من الإنفاق العام. كذلك كان هدف إنفاق الحكومات النيوليبراليّة توسع أجهزة القمع الأمنية، وتمويل تحويل الثروة إلى دولارات للأغنياء. انظر: United Nations, «Summary of the Survey of Economic and Social Developments in the Economic and Social Commission for Western Asia Region,» (2009).

(8) Duncan K. Foley and Adalmir Marquetti, Extended Penn World Tables – EPWT Version 4.0, New York, (August 2011).

(9) تحتفظ وزارة المال بسجلّات أجور القطاع العام الحقيقيّة، التي أظهرت هبوطاً منذ عام 2006. ونمو الإنتاجيّة، الذي يبيّنه ارتفاع البطالة غير الرسمي لدى الفقراء، مستبدَلٌ بمعدّل إنتاج العامل، وكما تبيّن في ملحق الفصل الأول، كان هذا النمو ضئيـلاً على الرغم من ارتفاع عائد النفط قبل الانتفاضة. وتظهر جدوى القطاع العام من انخفاض جودة الخدمات. ويمكن استنتاج التضخُّم من أرقام البنك الدولي، لكن التضخُّم الحقيقي بحسب باروت كان يُحَوَّر على الدوام على يد السلطات. انظر: محمد جمال باروت، **العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح (1 - 4)** (الدوحة؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

المتدرّج إلى النيوليبرالية والتحديث المفترَض من نحو 1.05 في أوائل السبعينيّات، وهبط إلى مستوى 0.95 إلى 1.0 من بين عامي 2000و2008 [10].

لتقويض صدقيّة تدخُّل الدولة في زمن الاشتراكيّة العربيّة، تُعطَى السياسات العامة منطقاً من ذاتها، فيقال إنها كارثيّة في ذاتها المتأصّلة، وإنها تَبيد على نحو طبيعي - لذلك تُساهم في الانحلال الاجتماعي. غير أن الانهيار الاجتماعي حدث بعد فرض النيوليبراليّة. والقول المأثور «نفاد القوة الدافعة» بسبب كثرة إنفاق الدولة، هو التشبيه البالي والفارغ الذي يردّده ببغائياً النيوليبراليّون سبباً لتحوُّل سورية التدريجي إلى النيوليبراليّة. في ظل سياسة الاقتصاد الموجَّه، وحتى عام 1980، كانت الظروف الاجتماعيّة في سورية أفضل كثيراً في المعدّل من أي أحوال لاحقة. وفي نحو عام 1990، وبنتيجة أول جرعة من النيوليبراليّة بعد عقد من السنين، أخذت نسبة التراكم الرأسمالي مُقاساً بمعدّل النمو، في الهبوط، وتقلّص الاستثمار الذي تقوده الدولة. كان الحل النيوليبرالي، كالمعتاد دوماً، رفع مستوى الانفتاح، ودوماً أيضاً، إحلال الاستثمار الخاص محل الاستثمار العام. وقيل إن التحويل الليبرالي يجنّد رأس المال المحلي والأجنبي ويسهل قروض تخفيف عبء الديون، والمعونات الأخرى من المجموعة الدوليّة[11]. ويدّعي كتّاب مثل بيرث[12] وبولينغ[13] وسكّر[14] أن أزمة الاقتصاد السوري في أواخر الثمانينيّات هي التي دفعت النظام إلى اعتماد نظام اقتصادي تسيّرها السوق. لكن هذه الأزمة حدثت في الواقع نتيجة الانعطاف أولاً بعيداً من النموذج الاشتراكي، وإرخاء إجراءات صرف العملة، والتحويل اللامركزي لصنع القرار الاقتصادي. ويرى ريتشاردز ووتربيري[15] كذلك أن الأزمة

---

(10) Foley and Marquetti, Ibid.

(11) Henri J. Barkey, ed., The Politics of Economic Reform in the Middle East (New York: St. Martin's Press, 1992); Alan Richards and John Waterbury, eds., A Political Economy of the Middle East: State, Class, and Economic Development (Boulder, CO: Westview Press, 1990), and Hans Hopfinger and Marc Boeckler, «Step by Step to an Open Economic System: Syria Sets Course for Liberalisation,» British Journal of Middle Eastern Studies, vol. 23, no. 2 (1996), pp. 183-202.

(12) Volker Perthes, The Political Economy of Syria under Asad (London: I. B. Tauris, 1995).

(13) Sylvia Polling, «Investment Law No. 10: Which Future for the Private Sector,» in: Eberhard Kienle, ed., Contemporary Syria: Liberalisation between Cold War and Cold Peace (London: British Academic Press, 1994), pp. 14-25.

(14) Nabil Sukkar, «The Crisis of 1986 and Syria's Plan for Reform,» in: Kienle, ed., Ibid., Ibid., pp. 26-43 .

(15) Richards and Waterbury, eds., A Political Economy of the Middle East: State, Class, and Economic Development

الاقتصاديّة في ظل الاشتراكيّة العربيّة تحتّم تعديلات ضريبيّة وسياسيّة. وهما يصفان الحركة باتجاه التحوّلات الصديقة للسوق بأنها «غير طبيعيّة»، لأن هناك «جماعات ذات مصالح» تستفيد من الوضع القائم. أولاً، أزمة الاشتراكيّة العربيّة لم تكن أزمة اقتصاديّة، بل سياسيّة. لكنها نقطة انطلاق جيدة للكتّاب المذكورين أن يطرحوا السؤال في شأن سلوك الطبقة البرجوازيّة، في مقابل تمدية (Reify) أي سياسة، سياسة سعر صرف العملة، مثلاً. ومع ذلك أليس أمراً «طبيعياً» أن ينمو رأس المال نمواً متسارعاً، وأن تستفيد برجوازيّة الدولة من أي تبادل، ولا سيّما مع اشتداد قبضتها على السلطة؟ أيضاً، لأن طبقة برجوازيّة الدولة يمكنها أن تنشر المال الأساسي الضروري لتحويل الموجودات العامة إلى موجودات خاصة، فهي تضمن الحصول على النسبة الكبرى لنفسها في أي تبادل. على نحو مماثل، يسأل المرء، لماذا لا يختبر الكاتبان السياق الاقتصادي الشامل، الذي تسلك فيه البرجوازيّة سلوكها. هؤلاء الكتاب يرون ضمناً أن هناك دولة مثاليّة فيها تنافس السوق «الكاملة» والأسعار «الخالصة» التي توزّع الموارد بفاعليّة، وأن هناك «شفّافيّة» في المعلومات، وكأن هذا يجري في دولة مثاليّة ما في نوع من ميثولوجيا دينيّة. «الطبيعي في نظر رأس المال هو أن يستخدم قوته الهائلة لالتهام أي شيء في سعيه إلى الربح، لا أي أمر آخر. بطريقة ملتوية، تضفي آراء ريتشاردز وووتربيري على السياسات الاقتصادية مسارها الخاص بها. نعم إنهما يمدّيان أي يعطون حياة وفاعلية للشيء الذي لا حياة ولا فاعلية له (Reifying)، السوق وسياساته، ويُغفلان أن السياسات تتوسط مصالح لها من يملكها، وهي تعظِّم على نحو متسارع مصالح الطبقة الرأسماليّة.

وفي إدانة أخلاقيّة أخرى تستعين بقيم أخلاقيات وسيطة، تدين الظاهرة المصاحبة للّاأخلاقي في رأسماليّة السوق، يأتي الببلاوي ولوسياني بنظريّات الدولة صاحبة الريع (Rentier) (أي حكومة تواظب على استخلاص جزء أساسي من دخلها[16]، من الريع الخارجي أو من تصدير المواد الخام) وهما يريان أن الدولة هي المتلقّي والموزّع الأول للريع الخارجي في الاقتصاد، ويصفان التحولات الاقتصادية على الطريقة السوريّة بأنها اعتُمِدَت في الأساس بسبب انخفاض الريع. هذا الانخفاض يدفع الدولة إلى تقليص دورها وزيادة دور القطاع الخاص. هنا كذلك، نجد أن تغيباً فائقاً للحقائق يتجلى بعدم قدرة هذين الكاتبين على رؤية الواقع كما هو، أي أن المداخيل في الطور الرأسمالي كلها ريوع ودور الإنتاجية يتجلى بالثراء فقط أما حصة الدخل فهي الريع الذي تحدده القوة

(16) Hazem Beblawi and Giacomo Luciani, eds., The Rentier State (London: Croom Helm, 1987).

السياسية. والدولة في نظرهما هي المسهّل الأول لتحويل الاقتصاد إلى الليبراليّة، استجابةً منها للضغوط الاقتصاديّة. تحدث اللبرلة بنتيجة تفاعل التحديات الداخليّة، مثل التردّي الاقتصادي، وليس بنتيجة الضغط الدولي. أو بعبارة أوضح، بنتيجة اعتبارات سياسيّة خارجيّة. الأرجح، في السياق العربي أكثر من أي سياق آخر، أن الدولة يملكها القطاع الخاص؛ والتفسير ليس إرثياً مع شخصنة مضحكة للتاريخ، بل التفسير هو إمساك مُحكَم للطبقة المُلحقة دولياً بخناق الدولة، التي يُلحَق بها أشخاص حقيقيّون في السلطة. إن صيرورة الحصة من الريوع إلى الطبقة العاملة في سياق عربي على الخصوص، تؤدي وظائف تثبيت للاستقرار، حيث تسيّر الريوع الاستهلاكَ، لكنها لا ترفع الإنتاجيّة - إلا الارتفاع الفلكي الذي جاء في التقارير أن دول الخليج حققته في إنتاجيّة السنوات القليلة الماضية، وهو في الواقع ليس ارتفاعاً فعلياً في نمو الإنتاجيّة، بل زيادة في إنتاج العامل (احتساب الإنتاجيّة يشمل عائد النفط الذي ارتفع بارتفاع سعر البرميل بين عامي 2002 و2015). ويسارع المرء فيتذكّر أن الطبقة التي يأتي منها تثبيت الاستقرار تتحدّد بواسطة هيمنة شريكها القائد: الإمبرياليّة. ومع أن التناقض بين ضغوط التراكم وبين الحاجة إلى تثبيت الاستقرار ليس سهل الاحتواء، فإن هبوط الريع يمكن تعديله بواسطة توزيع أكثر عدالة، أو صناديق مساواة الدخل، لا بواسطة زيادة القمع السياسي أو الاقتصادي، والقمع الاقتصادي يحدث من خلال السياسة الليبراليّة. الريوع لها علاقة بكل الأنشطة الاقتصاديّة. وزيادة الاغتصاب بواسطة طبقة رأسماليّة متحوّلة، كان على الدوام الممارسة في مجتمعات الأطراف الرأسماليّة. لم تكن ثمة ضرورات إلى هبوط ريوع الدولة السوريّة؛ ففي زمن التحوّل من الاشتراكيّة العربيّة إلى النيوليبراليّة، كانت القدرة الإنتاجيّة ومعدلات الاستثمار لا تزال عالية مقارنة بما كانت قبيل الانتفاضة[17]. لكن كان ثمة ضرورات سياسيّة؛ فالقدرة (مقاسة برأس المال الإنتاجي الحديث لكل عامل)، والثروة وما يتصل بها من ريوع، تضاءلت نتيجة إصلاحات «السوق الحرة» النيوليبراليّة؛ وزاد إصرار النيوليبرالية حصة الأثرياء في كعكة الثروة الحقيقيّة التي كانت تتضاءل[18]. إن أنواع الريع ونمط العيش الاجتماعي المتنامي من حولها - كالتأسيس على المعرفة من أجل دعم

(17) World Development Indicators (WDI) (Washington, DC: The World Bank, various years).

(18) بين 2000 و2010، هبط معدل حصة الطبقة العاملة من 51 في المئة إلى 46 في المئة. انظر: International Labour Organisation Database of Labour Statistics (various years).

يدل هذا على مقدار الكآبة بسبب هبوط معدّل استحداث فرص عمل. وعلى الرغم من أن المعدل الرسمي المبالغ فيه للأجور الحقيقيّة ظل ثابتاً تقريباً، إلا أن نسبة الأجور من الناتج المحلي الإجمالي هبطت 7 في المئة في المدة المذكورة.

الإنتاجيّة، أو التأسيس على نشر الإمبرياليّة الجهل لتعزيز نهب الموارد - تتجلّى في كونها تتّكل على ما إذا كانت قائمة على الحيّز الصناعي السيادي، أو على التجارة ونشاط استخلاص القيمة، من دون كثير من الصناعة، وعلى الارتباط بالميدان المالي الدولي. مع حدوث التحوّل الأيديولوجي العالمي في الثمانينيّات، انفتحت أبواب فرص مزيد من جني الريوع، بواسطة إعادة تقسيم الدخل الوطني (فزادت ريوع الحاكمين على حساب طبقة المحكومين). وشدّدت إصلاحات الأثرياء المنحازة شروط استخدام اليد العاملة إلى حد أن العمال أخذوا يوافقون تدرّجاً وبالقوة، على تفكيك البنية الاجتماعيّة، حين لاحت ساعة التحوُّل. إن أدبيّات الريع في التيار الغالب، التي تعزو نهب الريع إلى نوع من الدافع الشخصي المريض، بدلاً من عزوه إلى اتجاه متأصّل في رأس المال، تشكو فصلاً وهمياً بين تكوين الطبقات الاجتماعيّة والدولة.

الريوع أمر فطري في اقتصاد السوق. والفكرة التي تقول إن الريوع دخل غير مكتسَب، في حين أن الريوع الماليّة هي نعمة تساعد السوق على التعديل من أجل التوازن، ليست فكرة تمييزيّة فقط، بل هي أيضاً تنسف كل ما كان يعنيه النضال الوطني ضد الاستعمار، وهو امتلاك الطبقة العاملة الموارد الوطنيّة. إن قصر نظر هذه المقاربة هو في سطحيتها وتحويلها الريوع إلى مجرد أشكال سعرها؛ فالإمبرياليّة لا تدعم طبقة الكومبرادور فقط من أجل تكديس عائدات الدولار من دفق رأس المال. الريوع الحقيقيّة التي تسعى إليها الإمبرياليّة هي التفاوت بين قيمة التبخيس التي تحصّلها بمساعدة القادرين من أذنابها، والسعر الذي تدفعه ثمناً للموارد. ومع هذا، لا يستطيع التيار الغالب أن يرى أن عمليات قانون القيمة التي تحدّد اليد العاملة الضروريّة اجتماعياً، لا تتعلّق بكميّات العمال وأثمانهم (أجورهم)، بل بقوة الطبقة الرسوبيّة، التي تشكل الظروف الاجتماعيّة للكسب المتسارع النمو. هل يتطلّب مجهوداً يفوق الطاقة، أن نرى رأس المال الذي يفكّك باستمرار النقابات العماليّة ويقصف بالقنابل البلدان النامية الأضعف، من أجل الحصول على أجور أقل وموارد أرخص؟ في مصر تولّى الببلاوي رئاسة مجلس الوزراء عام 2013 نتيجة انقلاب عسكري، لكن لم يستطع ردع المخالفة الأخلاقيّة الحادّة لجنوده الذين أطلقوا النار على المحتجّين، ولا خنق أزمة صرف العملة الأجنبيّة، أن يوقفا نهب الطبقة المصريّة الحاكمة للريع. لقد عانيت لأبيّن أن الطبقات الحاكمة في الوطن العربي خاضعة شكلياً وبنيوياً للإمبرياليّة. من هنا، فالافتراض أن هبوط الريوع يقود إلى الانتقال إلى اعتماد المزيد من الانفتاح، يستند إلى ما يمكن الانفتاح أن يحدثه من ضرر على الترتيب الأمني الإقليمي الذي ترعاه الإمبرياليّة، أكثر مما يستند إلى ما تريده النُّخَب الوطنيّة

الحاكمة. كانت ريوع برجوازيّات الدولة من المصادر الخارجيّة ومن الأداء الاقتصادي المحلي الأفضل، أعلى في ظل الاشتراكيّة العربيّة بما فيها الريع الاجتماعي، مما هي في ظل النيوليبراليّة. وسبب التحوّل السياسي لا يقوم على كميّة الريع المتصاعدة أو المتراجعة، بل في التحوّلات الأيديولوجيّة الأوسع، وفي مستوى التزام الطبقة الحاكمة حيال الاقتصاد الوطني.

في الوقت الذي يؤكد بعض المحلّلين أن الأزمة الاقتصاديّة هي الدافع الأساسي للبرلة الاقتصادية، يشير آخرون إلى اعتبارات سياسيّة. يتبنّى كالاغي[19] وهاغارد[20] الرأي أن النظم المستبدّة، التي تشرف عليها الدولة، والاعتبارات السياسيّة، تسبق المسائل الاقتصاديّة، ولا سيّما حين تكون هذه الأخيرة تنطوي على مخاطر أعلى لبقاء هذه النظم السياسية. ويقول هؤلاء الكتّاب إن المنطق السياسي يحل محل الاقتصاديّات، حين ينتهي الأمر بالقرارات الاقتصاديّة إلى أن تحكمها الاعتبارات السياسيّة للنظام. يعتمد هايديمان نظرة جامعة أوسع، فيقول إن «المنطق السياسي للعقلانيّة الاقتصاديّة يسيطر»[21]، وإن النظم المستبدّة تستطيع فعلاً أن تستجيب عقلانياً للأزمة الاقتصاديّة، ولا سيّما حين تؤدي الأزمة إلى خطر على أمنها. ويضيف «في هذه الظروف، يصبح المنطق السياسي، إلى حد معيّن، هو منطق الإصلاح الاقتصادي»[22]. وعلى نحو شبيه، يفترض هينيبوش أن هم النُّخبة الحاكمة في النظم العربية مثل مصر وسورية، كانت ضمان مصالح طبقتها وأمن النظام على السواء[23]. وهذا الهم، استدعى إجراء حساب وتوازن بين المنطقين السياسي والاقتصادي. وهو يشير قائلاً: «بينما يُخضِع النظام النيومركنتيلي الاقتصاديات للسياسة، فهو يرى أيضاً أن السلطة الوطنيّة تتطلّب قاعدة اقتصاديّة سليمة»[24]، لأن «لا منطق من

(19) Thomas Callaghy, «Lost between State and Market: The Politics of Economic Adjustment in Ghana, Zambia, and Nigeria,» in: Joan M. Nelson, ed., Economic Crisis and Policy Choice: The Politics of Adjustment in the Third World (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1990).

(20) Stephan Haggard, Pathways from the Periphery: The Politics of Growth in Newly Industrializing Countries (New York: Cornell University Press, 1990).

(21) Steven Heydemann, «The Political Logic of Economic Rationality: Selective Liberalisation in Syria,» in: Barkey, ed., The Politics of Economic Reform in the Middle East, pp. 11-32.

(22) Ibid., p. 15.

(23) Raymond A. Hinnebusch, «The Politics of Economic Liberalization: Comparing Egypt and Syria,» in: Hassan Hakimian and Ziba Moshaver, eds., The State and Global Change: The Political Economy of Transition in the Middle East and North Africa (Richmond: Curzon, 2001), pp. 111-134.

(24) Raymond A. Hinnebusch, ««Syria,» in: Tim Niblock and Emma Murphy, eds., Economic and Political Liberalisation in the Middle East (London: British Academy Press, 1993), p. 193.

الاثنين يمكنه أن يسيطر تماماً»[25]. وفي نهاية الأمر، إذا لم يضع المنطق السياسي نفسه في وضع تناغم مع المنطق الاقتصادي، فإن الأزمة الاقتصادية تنفجر. ويستخلص أيضاً من أمثلة بعض البلدان العربيّة[26]، كيف أن الضرورات الاقتصاديّة والسياسيّة - الأخيرة يراوح سببها بين الانتفاضات السياسيّة والتدخُّل الخارجي - تصاحب مسار الإصلاحات الاقتصاديّة المحدودة والجزئيّة. ويضيف أن اللبرلة السياسية في بعض الدول العربيّة تشكَّل بفعل كلٍّ من اللبرلة الاقتصادية، و«تكتيك واستراتيجيّة بقاء النظام»[27]. اللبرلة أيضاً لا تُعَدّ استجابة إلى أزمة اقتصاديّة داخليّة فقط، ولا إلى اعتبارات النظام السياسيّة وحدها، بل إن التفاعل بين الاعتبارات السياسيّة والاقتصاديّة، هو الذي يشكّل مسار اللبرلة[28].

لكـن بالطبـع، سـبق أن انهـار نمـوذج التبـادل البليـغ هـذا مـن الأخـذ والعطـاء، أمـام الواقـع - حيــن حدثــت الانتفاضــات. ويُخفــي التيــار الغالــب عمــداً العلاقــة المســيطرة للإمبرياليّــة التــي تقودهــا الولايــات المتّحــدة بالطبقــات الكومبرادوريّــة الحاكمــة؛ فهــو يتجاهــل ببســاطة موجــة المــدّ الأيديولوجــي النيوليبراليــة المحبوكــة بــكل عمــل يعملــه رأس المــال، وعقليّــة «صــح أو خطــأ» هــي عقليّــة إعــادة الترتيــب الطبقــي لقيــاس تدمير/إنتــاج القيمــة، بنــاء علــى توصيــة الطبقــة الرأســماليّة العالميّــة المســيطرة. لمــاذا التشــديد علــى الصــح أو الخطــأ؟ لأن فــي غيــاب منصّــةِ ســلطةٍ عماليــة أمميّــة منظّمــة، ليــس هنــاك صــح أو خطــأ فــي مــا تفعلــه الإمبرياليّــة التــي تقودهــا الولايــات المتّحــدة؛ فهــي تصنــع التاريــخ علــى هواهــا، وحتــى أخطاؤهــا الفاضحــة هــي رصيــد يدعــم مســارها للتطــوّر. وأكثــر الملاحظــات ســذاجةً ســمعتها أخيــراً مــن أحــد الفاعليــن البارزيــن (بــلا تســمية) فــي اجتمــاع مغلــق مــع تشــاثام هــاوس (Chatham House)(*) هــي أن أوروبــا والولايــات المتّحــدة فــي حيــرة مــن أمرهمــا فــي مــا عليهمــا أن تفعــلاه فــي ســورية؛ ليــس لديهمــا أي شــأن معهــا. الإجــراء الوحيــد الــذي اســتحكم هــو بندقيــة جهــاز أمــن الدولــة لموازنــة ظــروف الكارثــة التــي خلقتهــا. الإمبرياليــة بالتعــاون مــع الكومبــرادور فــي ســورية كانــت تعــد العــدة منــذ

---

(25) Raymond A. Hinnebusch, «Liberalisation in Syria: The Struggle of Economic Rationality and Political Rationality,» in: Kienle, ed., Contemporary Syria: Liberalisation between Cold War and Cold, p. 98.

(26) David Pool, «The Links between Economic and Political Liberalization,» in: Niblock and Murphy, eds., Economic and Political Liberalisation in the Middle East, pp. 40-54.

(27) Ibid., p. 50

(28) Tim Niblock, «International and Domestic Factors in the Economic Liberalisation Process in Arab Countries,» in: Niblock and Murphy, eds., Ibid., pp. 55-87; Hinnebusch, «The Politics of Economic Liberalization: Comparing Egypt and Syria,» and Steven Heydemann, ed., War, Institutions, and Social Change in the Middle East (Berkeley, CA: University of California Press, 2000).

(*) وهو المؤسسة الملكيّة البريطانيّة للشؤون الدوليّة (المترجم).

زمن. لقد وقعت أكبر الأزمات الاقتصاديّة في أثناء الانتفاضات، وأما حماية استقرار النظام، فكان يمكن أن تتوقّف على إصلاحات جديّة تُبعد المجتمع من النيوليبراليّة. لكن قليـلاً من هذا حدث بعد الانتفاضة. النيوليبراليّة هي أكثر من السياسات الاقتصادية المسرَّبة تحتها؛ إنها أيديولوجيا الرأسماليّة الماليّة، التي تشمل بين أمور أخرى الدعوة إلى تقليص تدخل الحكومة والقول الزائف إن حريّة السوق هي الحريّة الاجتماعيّة. واقعياً، ما دامت الروابط بين السوق الماليّة الدوليّة والاقتصاد الوطني قائمة لا يمكن الهروب من النيوليبراليّة. وما دامت دورة القيمة مثقَلة تماماً بتدفقات رأس المال المفتوحة، فإن الطبقة الماليّة هي التي تملك الكلمة العليا. لا يعني هذا أن الأزمات الاقتصاديّة في البلدان النامية تسلّم نفسها بسهولة للمبنى المنطقي التسلسلي؛ بل إن التمييز بين الاقتصادي والسياسي، قد يكون مبالغاً فيه تحليلياً. إن الاعتبار السياسي، وهو السيطرة على مسار العمالة، هو الذي يملك الأوليّة بالنظر إلى درجة الإصلاحات، وتوقيتها، وحتى هدفها. وعلى وجه التأكيد، ليس مسار العمالة هو في تبدّلات البنية التي يبيع فيها المنتجون المباشرون قوة يدهم العاملة للرأسمالي، ولا كيف يترجم الرأسماليون قوة اليد العاملة إلى عمالة في ظروف تقنيّة أكثر تقدّماً، تفصل العمالة اليدويّة عن العمالة الفكريّة في بلدان الاقتصاد المتطوّر، أو كيف يرتبط الاستغلال الفائق في دول الأطراف بإنتاج المركز، كما يرى بوراووي إنه أيضاً في الاستغلال التجاري التاريخي وحروب العدوان الاستعماريّة التي هي مرتكزات مسيرة عمليّة العمالة الرأسماليّة[29]. حين تُفرَض إجراءات السيطرة الاجتماعيّة على الطبقة العاملة، تعكس الأرباح النقديّة لدى الطبقة الحاكمة درجة النظام والانضباط المفروضين على الطبقة العاملة (تقدم سير العمالة الرأسماليّة). وحين يحدث هذا المسار في سورية، يصبح في واحد من مظاهره الثانويّة، مقابلة بإعادة شحن القوة الإمبرياليّة - حرباً أخرى من حروب العدوان الاستعماري التي تهجّر ملايين النازحين من العمال.

لا تستند عقلانيّة النظام السياسيّة إلى عوامل داخليّة فقط؛ بل إن الدور الذي تؤديه سورية (في منطقة استراتيجيّة شديدة التقلُّب) هو الحجّة الأكثر إقناعاً التي تدعم أوليَّة السياسة. لكن سياسة مَن وأوليّة مَن هي، حين يكون شرائح داخل النظام برضاه رهينة لرأس المال الدولي؟ حين كانت الرأسمالية السارقة تنهب سورية تحت أنظار المؤسسات الماليّة الدوليّة، دافعة الدولة إلى نزاع تدمير ذاتي، لم تُسمَع ملاحظة واحدة من المعادين

(29) Michael Burawoy, The Politics of Production: Factory Regimes under Capitalism and Socialism (London: Verso, 1985).

للنيوليبراليّة، لوقف تقدّم الكارثة في منظومة تلقائية قليلاً ما تتجاوب مع الإصلاحات. إن قصة الضرورات الاقتصاديّة التي أَجبَرت على الإصلاحات، لا توفر صورة كاملة. لقد قيل في الروايات المتداولة إن الرئيس السوري حافظ الأسد ألمح إلى أن النظام يهتم بالاقتصاد أقل مما يهتم بسياسة الاستقرار: «افعلوا ما تشاؤون بالاقتصاد، لكن اتركوا لنا السياسة». ونظراً إلى الثروة التي جمعتها بعض الشرائح العسكريّة - التجاريّة، فلا شك في أن هذه مجرّد أقصوصة. في أي حال، إذا كانت الإصلاحات النيوليبراليّة تحوّل الموجودات العامّة إلى موجودات خاصّة، إلى حد إحداث أزمة سلطة تفقد فيها الطبقة الحاكمة إجماعها، فلا تعود تقود بل تهيمن بالقوة الجبريّة وحدها[30]، فإن فوضى التكسّب الرأسمالي يتغلّب على عقلانيّة هيمنة الطبقة عبر الدولة. هذه المرحلة من نهب القيمة والتكسُّب المفرِط، لم تكن انتحاراً متعمّداً للطبقة السوريّة الحاكمة، بل كانت من صنع الطبقة الرأسماليّة الدوليّة الأوسع، التي ربطت الطبقة الحاكمة السوريّة نفسها بها، معيدة امتلاك السلطة بواسطة تدمير قيمة التشكيل الاجتماعي الذي قد يكون احتمالاً، قاعدةً لعمل الطبقات العاملة السوريّة. لكن في هذا العصر من التراجع الأيديولوجي الاشتراكي، حين نرسم خطوط مقارنة من غرامشي[31]، أصبحت الجماهير الواسعة بعيدة من الأيديولوجيات الثوريّة، وكمنت الأزمة في أن القديم يموت والجديد لا يستطيع أن يولد؛ في هذه الحقبة بين عصرين، تظهر تشكيلة كبيرة من الأعراض المَرَضيّة. وصعود الدولة الإسلاميّة (داعش) والسياسات القدريّة الأخرى التي تُعِد العالم الإسلامي لعودة الاستعمار، هي من هذه الأعراض.

لقد وضع النزاع الذي تلا الانتفاضة، نهاية للتفكير الذي نسب اختصاص القرارات الاقتصاديّة إلى النظام. يلاحظ هايديمان أن النظام اتخذ أجراءات فقط حين مثّلت الأزمة الاقتصاديّة قضية جديّة بمعنى أنها هدّدت الشرعية السياسيّة، وهي إجراءات تخدم أمنه وتحفظه[32]. إضافة إلى هذا، يلاحظ هينيبوش أن «النُّخَب تستطيع لذلك، إلى حد بعيد، أن ترسم وتيرة الإصلاح ونطاقه وفقاً لأغراضها ومصالحها الخاصّة، بينما تكيّفه للضرورات الاقتصاديّة والخارجيّة»[33]. ولما كانت سورية قد عانت زحمة الطيران العسكري في

(30) Antonio Gramsci, Selections from the Prison Notebooks (New York: International Publishers, 1971).

(31) Ibid., p. 556.

(32) Heydemann, «The Political Logic of Economic Rationality: Selective Liberalisation in Syria,» pp. 17-32.

(33) Hinnebusch, «The Politics of Economic Liberalization: Comparing Egypt and Syria,» p. 116.

أجوائها منتصف عام 2016، لم تتفق من بعيد مزامنةُ تكييف الإصلاح اللطيفة هذه مع الطريقة التي تطوّرت فيها الأحداث. وهكذا أُخضِعَت الإصلاحات الاقتصاديّة للأولويات السياسيّة لدى الإمبرياليّة، بما في ذلك أمن النظام وقاعدته الاقتصادية لإعادة الإنتاج، التي تفجّرت إرباً[34].

أُدرِك أن الظروف الاجتماعية المترديّة لا يمكن أن تعيّن ساعة الانتفاضة؛ من عام 1980 حتى عام 2000 أُجريت إصلاحات السوق الحرّة متدرّجةً، وموجَّهَة. وسارت اللبرلة الاقتصادية تحت إشراف الطبقة العسكريّة - التجاريّة الحاكمة الصارم، وبطريقة تجنّبت المخاطر التي قد تعرّض لبّ بنية السلطة. والآن، وعلى الرغم من الإصلاحات السابقة المتدرّجة، تواجهنا ظروف اجتماعية واقتصاديّة مروّعة تشمل الحرب وتشظّي السيادة ووحدة الأرض السوريّة. في السياسة، بدا النظام ذكيّاً، لأن الإمبرياليّة التي تقودها الولايات المتّحدة، سمحت بتحمّل التكاليف الضئيلة، نتيجة لموقف نظام الرئيس الأسد المعادي للإمبرياليّة. وفي المواجهات الإقليميّة وفي مناطق تطوّر الطبقة العاملة وتمكُّنِها، لم يحاول النظام أن يخترق السقف الذي أقامته الإمبرياليّة. هناك شرائح في النظام لا تفهم معنى حرب الوجود وجوهر الإمبريالية الذي يتراكم بالهدر.

إن هذه مسألة سجلّ تاريخي. لقد دفعت الطبقة العسكرية - التجّارية الحاكمة الآن حدود اغتصاب الموارد إلى نقطة كانت فيها الدولة على شفير الانهيار. ومع أن سورية في حالة حرب مع إسرائيل، تتعرّض فيها أسسها الأمنية للخطر، بدّد النظام فيها الترتيبات الاقتصاديّة والسياسيّة التي حمته وحمت الدولة في العهد الاشتراكي العربي، وهنا أعني انه ابتعد من أمن الشعب وخيار حرب الشعب. ومع أن الاحتمالات التي تواجهها سورية مقدَّرٌ لها سلفاً أن تكون أشد عنفاً، أقدم النظام على عكس ما اقترحه غرامشي في حرب مواقع قد تقتضي «تضحيات هائلة من الجماهير اللامحدودة من الشعب، وتركيز للسيطرة، وسياسة حكومية أكثر تدخلاً، تتخذ الموقف الهجومي على نحو صريح ضد الانتهازيّين،

(34) يدرك المرء بطء إصلاحات السوق في التسعينيّات، وكم كانت رغبة النظام في اعتمادها. نقلت مطر عن رسمي رفيع المرتبة جزمه القاطع أن سورية ترغب في الالتزام الاقتصادي على أمل أن تتيح لها الولايات المتّحدة الانضمام إلى منظمة التجارة العالميّة والمزيد من التقارب السياسي. ومع استعار الحروب في العراق، لم يكن البنك الدولي متحمّساً للتوصية بإصلاحات سريعة جداً، كالتي أجراها عام 2006. كانت سورية، ودورها الإقليمي كـ «إسفنجة» تمتص العناصر المتطرّفة التي تفرّخ من فعل العدوان الإمبريالي، يحتلان مرتبة الأولويّة على دفع الاقتصاد إلى الحافة بسرعة كبيرة. انظر: Matar, The Political Economy of Investment in Syria.

وتنظم على نحو دائم، عدم إمكان التفسّخ الداخلي - بوسائل إشراف من كل نوع، سياسيّة، وإداريّة... الخ، ودعم المواقع المهيمنة للجماعة الحاكمة»[35].

إن مسار النظام التاريخي يذكّر أيضاً بما ذكره حمزة علوي عن الممارسات المفرطة لبرجوازيّة الدولة، التي قد تُسقِط الدولة في بلدان الأطراف، وطبقتها الحاكمة معاً[36]. لكن السبب التاريخي بالتحديد، الذي جعل الطبقة العسكريّة - التجاريّة الحاكمة في الدولة السوريّة، تبيح لفوضى التراكم الرأسمالي أن تَحتّ استقرارها، هو أن هذه الطبقة، ما إن تسلك نمطاً رأسمالياً للابتزال، وتصبح امتداداً للإمبرياليّة بهذه الصفة، حتى تكف ممارسة الهيمنة من خلال الدولة عن أن تكون ملكها هي؛ لقد سُلِّمت الهيمنة إلى الإمبرياليّة. لقد عملت مبادئ النيوليبراليّة النيوأفلاطونية أو الرسمية (أنا مدرك أن النيوأفلاطونية قد تبدو متكلّفة نوعاً ما، لكنني أستخدمها في بنيةٍ شكليّةٍ لبديهيات النزعة إلى الكمال، التي تمُتّ من بعيد إلى الواقع) فقط حيث كانت مُبطَلَة - في حال شرق آسيا. في الكيانات الاجتماعية التي تفتقر إلى القدرة السيادية، ألحقت النيوليبراليّة أضراراً حيثما طُبِّقَت[37].

وفي سورية، أعادت النيوليبراليّة توزيع الموارد بعيداً من متناول الطبقة العاملة، فأضعفتها، وبخَّست قيمتها وأضعفت القدرات الوطنيّة. ويتبيّن أن التعويذة النيوليبرالية ما إن اعتُمِدَت، سواء شيئاً فشيئاً، أم مرّة واحدة، أصدرت حكماً بالموت على سورية كدولة تقع في بيئة دوليّة حاسمة الموقع، تريد الولايات المتّحدة أن تشن حرباً نوويّة من أجلها[38].

لقد أساء النظام السوري قراءة جوهر الأغراض الإمبرياليّة وميزان قواه مع الإمبرياليّة. وفقدت جاذبيتها مواقف النظام في شأن تحرير فلسطين، وكبرياؤه المزدري حيال الحقوق العربيّة الأخرى التي لا تمس (وهو ازدراء لا يكاد يُخفَى وراء الخطاب القومي العربي)، بينما ملايين البطون السوريّة تتضوّر جوعاً، وبعدما أظهر هرب الرئيس التونسي عام 2011 إمكان تغيير النظام. كانت الدولة تتفكّك على محورين متشابكين: الأول، خدمة لأغراض

(35) Gramsci, Selections from the Prison Notebooks, p. 495.

(36) Hamza Alavi, «The State in Post-Colonial Societies: Pakistan and Bangladesh,» New Left Review, vol. 1, no. 74 (1972).

(37) United Nations Conference on Trade and Development [UNCTAD], Trade and Development Report 2007: Building a Development-friendly World Trading System (Oxford; New York: Oxford University Press, 2007).

(38) US Department of State, «The 1973 Arab-Israeli War,» in: Milestones: 1969-1976, Last modified 31 October 2013, <https://history.state.gov/milestones/1969-1976/arab-israeli-war-1973> (viewed 28 July 2014).

الإمبرياليّة التي تقودها الولايات المتّحدة، والثاني نتيجة للتعثر الاقتصادي الوطني وفقدان النظام هيمنته، لكن، كما قلت سابقاً، تصبح كل هذه المجتزآت من الحقائق أوهاماً أمام الصراع الحالي في سورية ضد الإمبريالية والذي يمثل للامتحان الحقيقي للانتماء الأممي.

ثالثاً: التعتيم الضخم

يجب أن يُقرأ تاريخ الإصلاحات النيوليبراليّة وإسهامها في انتفاضة سورية والحرب فيها، في ضوء شكلين مترابطين من التعتيم. الأول، وهو الشكل الأكثر أهميّة، هو العملية التي خدعت فيها نفسها الطبقة الحاكمة المسؤولة عن البلاد في الحرب، فطبّقت إصلاحات أوهنت قاعدتها الاجتماعيّة، وجفّفت المصدر الذي كانت تبتزل منه ريوعها. ومع اندماجه بالإمبرياليّة، فشل النظام في فهم الحوافز الإمبرياليّة على توسيع السيطرة الجيوسياسيّة، وبدلاً من ذلك، اعتقد أن انضمامه إلى الدوائر الماليّة العالميّة يمكن أن يدعمه، بتوليفة من الاقتراب من الإمبرياليّة، من جهة، وتحويل القيمة والموجودات الوطنيّة المدولرة إلى المركز من جهة أخرى. الشكل الثاني من التعتيم له علاقة بكيف نشر النظام تكنوقراطييه لتخدير شعبه والترويج لفكرة أن النزف، بعد الإصلاحات النيوليبراليّة، سيؤدّي إلى تحسين كبير في الرفاهية وفي هذه الأخيرة المد النيوليبرالي الغربي يكتسح العالم وليس سورية فقط.

سورية لاعب مهم على المسرح في الشرق الأوسط، وهي تجني ريوعاً جيوسياسيّة من هذا الموقع. لكن بسبب دفاعاتها الضعيفة، اتّصفت بوضع «دولة مواجهة» ضد إسرائيل بإجماع الجامعة العربيّة، وبالتالي، حصلت على معونة كبيرة من البلدان العربيّة الأخرى. ولعب النظام على الجانبين في الانقسام الكبير، وتقاضت شريحة كومبرادورية ريوعاً من الدوائر الوطنيّة والدوليّة على السواء، في الوقت الذي كانت جذور طبقة تجار النظام تميل فطرياً نحو المساحات الواسعة لرأس المال الذي تسيطر عليه الولايات المتّحدة. وفي النهاية، حين يفيض رأس المال على اقتصاده الوطني، فهو لا يمكنه إلا أن يلوذ بالأمان في سندات أمريكيّة. لقد حوّلت النزعة النيوليبراليّة شيئاً فشيئاً قاعدة تراكم برجوازيّة الدولة من الصناعة الوطنيّة، التي تحميها وتشرف عليها الدولة، إلى قاعدة الثروة المستخلَصة من حصة رأسماليّة أعلى ومستوردات للبيع في السوق المحليّة. تقلُّص الصناعة الوطنيّة صار نتيجة طبيعيّة للنمو الذي يسيّره الاستيراد، والبنود الضمنيّة لخسارة الحرب لمصلحة الإمبرياليّة. علاوة على ذلك، كان أهم مساهمة للنظام مع الجانب

العسكري لرأس المال، هو تزويده بالظروف المناسبة لنزاع أهلي في سورية. في اللغة الدارجة، كان في النظام شرائح تسمَّى شرائح «هيّا نعقد صفقة». في مراحله الأولى، كان ميزان القوى في الحرب الباردة يوفر الوسيلة لبقائه. وفي عصر ما بعد الحرب الباردة، بقي النظام، لأنه لم يكن ثمة ضرورة لإنهاء سورية على الفور، ككيان اجتماعي بواسطة الغزو، كما حصل مع العراق. لكن مسار تطوّر هذا النظام، كان يجرّده من القوة ويهزمه ذاتياً؛ لقد زاد الطين بلة إفراغ مشاركة الطبقة العاملة في السياسة، وفي تعبير القدرة العسكرية، صار حرفياً بلا دفاع. بعبارة أخرى، سورية كانت تلحق بنفسها الضرر الذي كانت تنظر الإمبرياليّة إليه بشماتة. وهنا أركز على أمان الطبقة العاملة الذي يمثل صلب السيادة وكذلك التشديد على ضرورة بناء القاعدة المساندة لحرب الشعب.

بينما كانت الكتلة الصينيّة - الروسيّة الرأسماليّة تبحث عن موطئ قدم لها في الشرق الأوسط، وتتوق إلى دولة في سورية ذات سيادة إلى هذا الحد أو ذاك، كانت في النظام شرائح مشدودة نحو الولايات المتّحدة بالرغبة في تأمين غنائم في الأسواق الماليّة المدولرة. في وقت سابق، عام 2000، كان كل من إيران وروسيا قد شطبا عملياً الديون المترتبة لهما على سورية، في جهد لزيادة دعم مواقفهما الإقليميّة، لكن ثروة الطبقة العسكريّة - التجاريّة كانت تزداد دولرةً. وفي الوقت نفسه، روّجت الطبقة العسكرية - التجاريّة السوريّة للعمل المصرفي الخاص وطبّقت معايير منظمة التجارة العالميّة، على الرغم من أن سورية ليست عضواً في المنظمة، إذ إن الولايات المتّحدة وإسرائيل عارضتا عضويتها، حتى أشهر قبل الانتفاضة، حين أومأت الولايات المتّحدة بموافقتها على تقدم الإصلاح في سورية، وعرضت عليها وضع الدولة المراقِبة[39].

كان للإمبرياليّة التي تقودها الولايات المتّحدة غرض أوسع، يتجاوز بالطبع دخل سورية البالغ 40 مليار دولار (رقم مقارَب من العام 2007، بالدولارات الاسميّة، كما جاء في مؤشر التنمية العالميّة)، وهو الناتج المحلي الإجمالي السوري قبل الانتفاضة. وفشلت استراتيجيّة النظام في رؤية ما وراء الواجهة بشكلها المالي، وفي فهم الطابع الهدري للنزاع والتصدّع في الوطن العربي من أجل زيادة الموارد المتاحة لرأس المال العالمي: الريوع الممولة (Financialised) والقيمة المتحوّلة اجتماعياً، أو الموارد غير المستثمَرَة في متناول رأس المال. وسورية هي جزء من دائرة رأس المال العالمية الموسّعة التي تقتضي،

(39) World Trade Organisation [WTO], «Accession Status: Syrian Arab Republic,» last modified 19 March 2012, <https://www.wto.org/english/thewto_e/acc_e/a1_syrian_arab_republic_e.htm> (viewed 17 September 2013).

عبر الإخضاع، تحويل القيمة العالمية والقيمة الفائضة إلى أرباح، وتحويل القيمة من الجنوب إلى الشمال، طبقاً للأسعار المنخفضة التي تُدفَع ثمناً للسلع التي تنتجها يد عاملة أرخص في الجنوب عدا عن إنتاج عملية العسكرة[40]. إن قوة الإمبرياليّة وقدرتها على تدمير القيمة وإنتاجها تغطي الكوكب؛ والمعدل المتنامي للاستغلال والأربـاح، هو نتيجة مجموع عمليّة التراكم الرأسمالي العالمي الذي يستبطن علاقات القيمة الهدرية. وكل من الموجودات المستغَلَّة وغير المستغَلَّة هي عناصر في متناول رأس المال، وكل منها تساهم عضوياً في التراكم. العلاقة هذه مندمجة وهي شرط للكينونة، أو شرط وجودي، للبشريّة تحت حكم رأس المال. والتراجع، وعدم استغلال الموارد، كانا سماتٍ فارقة في المنطقة العربيّة التي هي أشبه بمن يودَع لديه الفائض لحساب ديناميات إنتاج أنشط، على نحو يصنع السياق الذي يستطيع رأس المال فيه أن يزيد أرباحه، وأن يؤثر في الظروف الرثّة في البلدان غير الآمنة، فيبطئ وتيرة التصنيع ويُعِد الميدان لأرباح محتملة أعلى، من خلال العسكرة. الحاكم الأعلى في الوطن العربي، يتمثل بفوهات مدافع الإمبرياليّة، التي هي على الدوام السهم الأخير، وهو رأس المال الذي تقوده الولايات المتّحدة، المتجسّد في الطبقات الكومبرادوريّة الخانعة لأوامرها، والطائرات المسيَّرة وعشرات القواعد العسكريّة المنثورة في أرجاء المنطقة. عدا عن هذا، والأهم من ذلك، هو الإرث التاريخي المُستحضر للإمبريالية كقوة جبارة.

هذا لا يعني أن النفط غير استراتيجي، لكن الضجيج الذي يحيط بمكانة النفط يضاعف الإسهام في الدعم الاجتماعي والسياسي للتراكم العالمي: أولاً بإبقاء أولئك الذين يفتقرون إلى السيطرة الاستراتيجيّة[*] في تململ من جراء احتمال انقطاع مفاجئ لإمدادات النفط، وثانياً برفع وتيرة النزعة العسكريّة وزيادة مخاطر المبادلات العالميّة، وبذلك زيادة الريوع من خلال رفع رسوم التأمين من المخاطر، التي يجنيها النظام المالي المؤسس على الدولار وتقوده الولايات المتّحدة. إن عدم اليقين المحيط بأمن إمدادات النفط يتجسّد في تكاليف المبادلات الماليّة في العالم. وتصديع الجماهير العربيّة المُفقَرَة بواسطة الحرب والاستعمار غير المباشر، يعيد تكوين توازن للقوى يكون فيه للشكل النقدي وما يتصل به في النظام المالي، فرصة أن يقدّم نفسه كسلطة فعليّة ورمز لها.

(40) Torkil Lauesen and Zak Cope, «Imperialism and the Transformation of Values into Prices,» Monthly Review, vol. 67, no. 3 (2015), <http://monthlyreview.org/2015/07/01/imperialism-and-the-transformation-of-values-into-prices/#fn15>.

(*) المقصود على الخصوص أوروبا واليابان وغيرهما من الدول التي تستورد النفط (المترجم).

حين تتمكن أزمة السوق، تسحب قوى الإمبرياليّة شيئاً فشيئاً المزيد من المادة الاجتماعيّة في العالم الثالث، لأغراض نهب الموارد. هذه القوى تُشَظّي أيضاً وتعيّن نفسها بديـلاً من الحاكم صاحب السيادة، من أجل إعادة وضع شروط التجارة ونسب الأسعار في مصلحتها. واللغز الذي بدا في أن تكلفة الحروب الإمبرياليّة تجاوزت العائدات الماليّة من بعض المستعمرات السابقة، سببه أن أسعار المبادلة ليست من صنع شروط السوق الحميدة، بل من عدم قدرة النواحي العاجزة من العالم الثالث، على التفاوض في شأن السعر الذي تثمّن به موجوداتها. والحروب الإمبرياليّة لإعادة الاستعمار، ولا سيّما في نواحي الشرق الأوسط الاستراتيجي، تُبقي العالم متوتراً وتُنشئ ظروف الكوارث الاجتماعيّة التي تورّط الإنتاج العالمي في النزعة التدميريّة النازلة بالوطن العربي (مزيد في هذا الشأن في الفصل السادس).

تنشـأ القيمـة بوصفها فئة نوعيّة، بواسـطة مجمـوع المواد الفيزيائية والبشـرية والعلاقـات المتوافرة لـرأس المـال، التي يصنع منها البشـر، أي العنصر الحاسـم، فائض القيمـة الإضافي. والمليارات من البشـر المهجّريـن فـي العالم الثالـث - لنقل الشـريحة الهائلة مـن أولئك الذين يبلـغ دخلهم 5 فـي المئة فقط مـن دخـل العالـم - يمثّلون بفقرهـم هذا جزءاً مـن العلاقة الماديـة لرأس المـال. إن الضغـوط الحقيقيّة والأيديولوجيّـة التي تمارسـها جماهيـر العالم الثالث مـن جراء خفضهـا تكاليف الإنتاج، بواسـطة الموارد الأولية البخسة الثمن والأجور المنخفضة، هي أمور حاسمة لتحقيق الأرباح.

لكن على النقيض، يمكن لنهوضهم الناجح أن يلحق الضرر بتقدّم استيلاء القطاع الخاص على القيمة بواسطة التنمية الرأسماليّة التي هي بالضرورة غير متكافئة.

يقتضي إضعافُهم بالحرب، إضعافَ دولهم، بالتدخل الإمبريالي العسكري الذي يمكنه في أي وقت ترجيح كفة الميزان الداخلي بين القوى الوطنيّة لصالحه. وسورية تمر في ظرف كهذا.

لقد كان للأهداف الإمبرياليّة علاقة بتقويض الدولة، أكثر من العلاقة بالجزية المستخلَصة من سورية لحساب الدوائر الماليّة الدوليّة، من خلال السياسة النيوليبراليّة. كان دور سورية بالنسبة إلى الإمبرياليّة التي تقودها الولايات المتّحدة وقائياً من أجل اتّقاء المنافسين الإمبرياليّين. وكان قادة النظام مهيَّئين تاريخيّاً لعمليّة الحرب، ونظراً إلى كثافة الهجمة الرجعيّة، لم يكن ثمة خيار آخر غير الحرب. في غلطة باكرة تدلّ على غفلة أقطاب النظام الكبار، صرّح رامي مخلوف بحسب **نيويورك تايمز**، أن سورية تحمي وستظل

تحمي إسرائيل من القاعدة[41]. ما تغفله هذه الشريحة أن حرب الوجود لا تعني فقط إلغاء الثقافة العربية أو اللغة كما فعلت تركيا بعرب شمال سورية، إنما هذه حرب حياة أو موت جسدية محضاً، أي أن العسكره كمنظومة إنتاج يتوسع إنتاجها بالقتل الجماعي المطلق بما في ذلك الشريحة التي تسترضي الإمبريالية. في المراحل الباكرة من الانتفاضة، حاول النظام أن يرضي اليد العاملة برفع الأجور، أو أن يهدّئ الإسلاميّين بتعيين مصرفيّين إسلاميّين في مراكز حكوميّة، والسماح للمُدرِّسات بارتداء النقاب. ولا بد من الملاحظة أن قصر النظر الملحوظ في شأن محاولة النظام تسوية الميزان مع الإمبرياليّة استحكم في السنوات السابقة للانتفاضة، لكن ليس في ما يخص طبقة النظام وعلاقاتها الدوليّة. للطبقة الإمبريالية كانت الحرب أمراً صحيّاً.

أخذت شرائح في نظام الرئيس الحالي بشّار الأسد (منذ توليه الحكم عام 2000) يبثّ في الدوائر الثقافيّة الخطاب النيوليبرالي، أكثر مما فعل نظام والده حافظ، وبدأ يفكّ ارتباطه بسرعة بالماضي الذي كان نسبياً يتّسِم بالتخطيط وتدخل الدولة الواسع. وللتذكر لم تكن سورية استثناء، فالمد الأيديولوجي النيوليبرالي استحكم بمخيلة الخليقة. في البدء كانت الإصلاحات محصورة في زيادة الاستثمار الخاص وتقليص دعم الحزمة الاستهلاكيّة الأساسيّة للشعب العامل. لكن تدرُّجاً، أخذ ظهور هذه الإصلاحات يبدو للعيان، بعروض متباهية للثروة بحوزة أصحاب المراتب العليا في المجتمع. وتعاظمت أرباح الطبقة العسكريّة - التجارية في سيطرتها على مسار العمل، وفرض الانضباط والقمع، بينما كانت المكاسب الاشتراكيّة (ساعات العمل الأقصر) تتحوّل إلى ملامح بيئة أكثر صرامة، على غرار المعامل الاستغلاليّة في العالم الثالث.

كانت معظم الإصلاحات تستند إلى زيادة الاستثمار الخاص. لكن، بالنظر إلى عدم اليقين في أحوال تتخطّى ما يمكن توقّعه في ساعته، لم تَنْمُ نسب الاستثمار الخاص بما يكفي للتعويض من الاستثمار العام، فهبطت النسبة الإجماليّة (في المعدّل هبطت نسبة الاستثمار من 25 في المئة عام 1981 إلى 20 في المئة عام 2010، وفق مؤشر التنمية العالميّة في سنوات مختلفة). إضافة إلى عدم اليقين الذي يمكن أن يُخمِد «الأرواح الحيوانيّة»[*]، لم يكن متوقَّعاً، بسبب شحّ المال الخاص، أن ينجح القطاع الخاص في دفع نسب الاستثمار إلى الارتفاع. لقد ركبت التعهدات الخاصة على متن الاستثمار العام،

(41) Haaretz Service and Reuters, «Assad Cousin to New York Times: No Stability in Israel if There's No Stability in Syria,» Haaretz, 10/5/2011, <https://www.haaretz.com/1.5010283> (viewed 2 July 2014).

(*) animal spirits، تعبير لجون مينارد كينز يعني به نفسيّة المستثمرين المتأثرة بالتوتر الاقتصادي (المترجم).

على نحو مميّز في سورية، وقرصنت توسّعَ المال العام بواسطة نفوذها في الدولة، لخدمة أغراضها الخاصة. وهذا الأمر يحدث في كل اقتصاد مموأل (Financialised)، لكن العمليّة في سورية كانت مُشخصَنَة. ومع أسعار النفط المنخفضة، التي ظلت كذلك حتى عام 2002، كانت نسب النمو الحقيقي في المعدل في حدود الصفر، أما نسب البطالة فزادت على 10 في المئة[42]. ولم ترتفع نسب النمو إلا مع ارتفاع أسعار النفط عام 2003، وكان هذا النمو غير منصف ولم يرافقه خفض لنسبة البطالة.

على الرغم من سوء الأداء هذا، راح تكنوقراطيو النظام يروجون لليبراليّة ليخضِعوا المسار الاجتماعي ويسيطروا عليه لتسهيل أعمال استخراج القيمة. وفي عام 2008، حين استبدّت الأزمة الماليّة بالكرة الأرضيّة، قال الناطق الحكومي بلسان الطبقة الاجتماعيّة الحاكمة، إن اقتصادهم نجا من الأزمة، وإن نحو 11 مليار دولار من الاستثمارات كان في طريقها إلى سورية من الخارج[43]. كان هذا في وقتٍ بلغ فيه تكاثر النمو المعوّق لدى الأولاد تحت سن الخامسة 28 في المئة[44]. وبدلاً من وقف هذه الإصلاحات، حين فشلت جرعتها الأولى، كثّف النظام الترتيبات النيوليبراليّة، وحرّر المزيد من الموارد لتحويلها إلى مِلكيّة خاصّة. وقلباً لملاحظة ووتربيري إلى عكسها، كان «طبيعياً» للنظام وطبقته أن يواصلا السير بالإصلاحات لأن النظام وطبقته، في إطار الانفتاح الذي لا يمكن تنظيمه ولا التزام التنافس الحر غير الموجود، كانا أول المستفيدين.

ومع الانحراف بثبات بعيداً من التصنيع الوطني، كان النظام يمزق الدائرة الحميدة لنمو الإنتاجيّة/الرفاهية، والاعتماد على الذات، وحتى دعم قاعدته الخاصة[45]. واجه النظام ربيع دمشق الأول (في حدود عام 2000)، وأخفى نزوعه النيوليبرالي باقتراح «اقتصاد السوق الاجتماعية» الذي قدّمه رجل الاقتصاد والسياسة السوري عصام الزعيم. قطعاً، لم يكن في هذه الإصلاحات أي شيء اجتماعي، وكان الزعيم ناقداً بشدّة

(42) United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia [ESCWA], Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region 2007-2008 (New York: ESCWA, 2008).

(43) انظر: <http://www.alwatan.sy/dindex.php?idn=128939&fb_source=message> (viewed 7 January 2013).

(44) «At a Glance: Syrian Arab Republic,» UNICEF (2013), <http://www.unicef.org/infobycountry/syria_statistics.html> (viewed 2 July 2014).

(45) مع أن الأرقام تتفاوت من مصدر إلى آخر، إلا أن حصة التصنيع من الناتج المحلي الإجمالي عام 2011 هبطت إلى 4.6 في المئة. انظر: Bulletin of Industrial Statistics for Arab Countries, 8th Issue (Beirut: United Nations, 2014).

للعمليّة[46]. في المرحلة الأخيرة من الإصلاحات النيوليبراليّة في عهد الرئيس الحالي بشّار الأسد، أزال النظام قيود الأسعار للسلع الأساسيّة، وألغى معظم الحواجز الجمركيّة، وزاد من تحرير حساب رأس المال. وفي أحد دلائل أولوية إخضاع العمال لرأس المال، أوقف النظام دعم بعض السلع الأساسيّة، بما في ذلك وقود التدفئة (بنصيحة البنك الدولي) لكنه وزّع حسنات نقديّة بدلاً من الدعم، على حساب الإنفاق الموجّه والتقنين. وعلى الرغم من أن تكلفة الدعم كانت أقل على خزينة الدولة من الدفعات النقديّة، إلا أن هذه السياسة أدّت إلى إذلال العمّال وإخضاعهم.

ارتفعت أسعار قسائم السلع، وقفزت نسبة التضخُّم في المعدّل فوق 10 في المئة بدءاً من عام 2006 [47]. وفي غياب تنظيم مستقل أو نقابة لليد العاملة، كانت زيادة الأجور مقابل التضخُّم غير مناسبة[48]. وحين حدثت الانتفاضة، كان النظام قد خصخص الكثير من الأراضي الزراعيّة التي أُمِّمَت في الماضي، ووسَّع فجوة الدخل، ووجّه ضربة للصناعة الوطنيّة وعزّز النمو الذي يسيّره الاستيراد[49]. وعلى نحو نموذجي، تزايد الفقر وانخفض مستوى الصحة والتعليم العامَّيْن بالجودة وبالقدرة على توفيرهما[50].

ثبّت المصرف المركزي العملة الوطنيّة بواسطة الاحتياطي، من أجل التمكين من تحويل الثروة المحليّة المكدّسة بالليرة السوريّة إلى الدولار بسعر ثابت، لمصلحة الطبقة العسكريّة - التجاريّة. حين تكون العملة مرتبطة بالدولار، يكون سحب الموارد من الاقتصاد الوطني لتثبيت العملة، شكلاً من أشكال الدعم لحَمَلَة العملة الوطنيّة - وهذا إجراء غرضه تثبيت ثروتهم بالدولار. وحين انتهى إقرار الإصلاحات، وقبيل الانتفاضة، كانت نسبة البطالة لا تزال ترتفع وقيمة الأجور الحقيقيّة نصف ما كانت قيمتها عام

---

(46) United Nations, Expert Group Meeting on Employment Policies and Economic Development in Countries Including those Emerging from Conflict, Damascus, 19-20 December 2007.

كان عصام الزعيم مستاءً من استعمال مصطلحه لتغطية عمل النيوليبرالية.

(47) Syrian Central Bureau of Statistics (CBS), Statistical Abstract (Damascus: Government Publication, various years).

انظر: <http://www.cbssyr.sy/index-EN.htm> (viewed 3 October 2013).

(48) G. Ernesto, (pseud) «Syria Raises Wages to Calm the Situation Following the Killing of Demonstrators,» World News Post (March 2011), <http://world-news-post.blogspot.sg/2011/03/syria-raises-wages-to-calm-situation.html> (viewed 2 July 2014).

(49) Matar, The Political Economy of Investment in Syria.

(50) Jean Shaoul, «Growing Poverty in Syria,» World Socialist Web Site (13 July 2010), <http://www.wsws.org/en/articles/2010/07/soci-j13.html>. (viewed 2 July 2014).

انظر: «Multidimensional Poverty Index,» (MPI) (2011), <http://www.ophi.org.uk/wp-content/up loads / Syrian-Arab-Republic1.pdf>. (viewed 1 January 2012).

2006 [51]. وبلغت عمليّة تحويل الموارد بعيداً من مصالح الشعب العامل عام 2009، درجة كان فيها نحو 71 في المئة من العمال السوريّين يكسبون أقل من 13,000 ليرة سوريّة (نحو 274 دولاراً) في الشهر، حين كانت تكلفة الغذاء للعائلة تُقَدَّر بـ14,000 ليرة سوريّة (نحو 295 دولاراً) في الشهر[52]. حدث هذا الانحدار في مستويات العيش في بلد كانت البي بي سي في أوائل الثمانينيّات قد ذكرت أن معدّل القدرة الشرائيّة فيها كان مرتفعاً ارتفاعاً استثنائياً إذا ما قورن ببلدان أخرى في الفئة التنمويّة نفسها.

رابعاً: النظام السوري: التحوُّل بالهزيمة المتتالية

الانفتاح بلا شروط في سياقٍ نامٍ يبدّد الثروة، إما من خلال الاستهلاك الوافر، وإما بتحويل رأس المال إلى الخارج بأسعار يمليها أطراف أقوى في الأسواق العالميّة. ورأس المال والحساب التجاري المفتوحان، هما البوابة التي منها تحوِّل الطبقة العسكريّة - التجارية الثروة الوطنيّة إلى دولارات، وتندمج مالياً بالبنية الماليّة العالميّة. إن مقدار تدفّق النتاج الاجتماعي بالمال أو السلع، تحدّه السياسة، أو على العكس، مقدار ما يُبَدَّد في مدخرات غير مستثمَرَة أو استهلاك مفرط، هما تعبيران عن درجة استقلال الطبقة العاملة وسيطرتها على النتاج الاجتماعي. لقد عكست درجة الحماية الأعلى والتحويل الاجتماعي، مدى ما أقامته الدولة، ككيان ذي سيادة، من حماية ضرورية لربط التنمية بهواجس الأمن الوطني. هذه هي المعايير الإجمالية التي تنطبق على جميع الدول الهشة النامية في ظل ظروف الحرب أو التهديد بها؛ فالهزائم في الحرب وضعف الأمن الوطني يفرضان شروطهما للاستسلام، إما مباشرة بضم الطرف المنتصر إلى تشكيل الدولة (كما فعل بول بريمر في العراق)، وإما بنيوياً، بالتحويل الليبرالي المتدرِّج. وكلا الأمرين يكشفان ميل النظام وتوسُّله للعدو. تذكَّر أن في حال سورية، ليس دفق القيمة السوريّة في ذاته هو المهم لرأس المال الذي تقوده الولايات المتّحدة، بل القيمة المستخلَصَة من الترتيب الأمني في الشرق الأوسط، الذي ساهمت فيه سورية. فالريوع الإمبرياليّة مستمدّة من السيطرة الاستراتيجيّة على منطقة غنيّة بالنفط. وتُبدي القراءة السريعة لتاريخ سورية الاقتصادي العلاقة الوثيقة بين تخصيص النتاج الاجتماعي لحاجات الطبقة العاملة، ودرجة الأمن والسيادة التي تمتّعت بهما سورية بالنظر إلى ميزان القوى مع إسرائيل

---

(51) تقديرات إجماليّة مؤسَّسة على حسابات جرت بناء على أرقام وفّرها مكتب الإحصاء المركزي السوري.

(52) Central Bureau of Statistics (CBS) (2009).

والولايات المتّحدة. مع انتزاع الهزائم المتلاحقة ضريبتها، تحوّلت بنية الطبقة الاجتماعيّة والخطاب السياسي للتكيّف مع تخصيص النتاج الاجتماعي بعيداً من متناول عيش الطبقة العاملة، وبذلك، ضعُف الأمن الوطني. ولا تفعل التشكيلة الطبقيّة السوريّة سوى أنها تكمن في ظل قوى إمبريالية أكبر منها، وبذلك فهي منفعل في التاريخ وليست فاعلاً.

1 - سورية بعد الاستقلال

استقلّت سورية في 17 نيسان/أبريل 1946. وبعد هزيمتها عام 1948 أمام دولة إسرائيل المؤسَّسة حديثاً ويسلّحها الغرب، وحقبة من الاضطراب السياسي، أدت إلى سقوط حكم الرئيس الشيشكلي في انقلاب عام 1954، ظهرت حالة من الوضع الطبيعي، وأجريت الانتخابات النيابيّة الوحيدة الحرّة في تاريخ سورية عام 1955. وعلى الرغم من أن مجلس النواب كانت تسيطر عليه عناصر محافظة، إلا أنه اتّخذ عدة إجراءات اجتماعيّة حمت حقوق الفلاحين من التشريد، وأعاد توزيع بعض الأراضي التي تملكها الدولة للمزارعين، وفعّل قانون الضمان الاجتماعي. سرعان ما انتهت هذه التجربة النيابيّة بإنشاء الجمهوريّة العربيّة المتّحدة في 22 شباط/فبراير 1958. ومع أن تجربة الوحدة كانت قصيرة فهي رسّخت الاتجاه الاجتماعي، إذ إضافة إلى تأسيسها تعاونيّات زراعيّة، وإسكانيّة، واستهلاكيّة، صادرت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي الأراضي غير المستغلّة وأقامت عدداً من التعاونيّات الزراعيّة والمزارع الجماعيّة التي يديرها الفلاحون[53]. وانتهت الجمهوريّة العربيّة المتّحدة في 28 أيلول/سبتمبر 1961، وفي عام 1963 تسلّم البعث السلطة في انقلاب عسكري. وتضمّنت الخطوات الفوريّة التي اتخذها مجلس قيادة الثورة تأميم كل المصارف، وخفض الحد الأعلى لملكيّة الأرض، وأمم التعليم، وأنشأ حواجز جمركيّة لحماية الصناعة والزراعة المحليتين. وفي عام 1965، بلغت إجراءات التحول الاجتماعي ذروتها (في عهد رئيس الوزراء يوسف زعَيِّن). كانت تلك حقبة تحول اجتماعي كثيفة في قطاعات الأرض، والصناعة، والنسيج، والصناعات الصيدليّة، وإنتاج الطعام والكهرباء والقطن. كانت أيضاً حقبة بدأت فيها إعادة التوزيع المباشرة للفقراء: فاعتُمِد الدعم، وأسقف الأسعار، وكان على كل المستوردات والصادرات أن تمر عبر الدولة. وكانت أغراض سياسة الاقتصاد الشامل الأساسيّة هي العمالة الكاملة، واستقرار سعر الصرف، وتوفير خدمات الصحّة والتعليم للمجتمع. كان توسيع القطاع العام ليشمل

(53) A. Chouman, «The Socialist Experience in Syria, the Consequences of its Movement towards the Market Economy, and the Impact of Restructuring and Globalization,» (unpublished paper, 2005).

كل النشاط الاقتصادي، الهدف الأول لهذا النظام. وأحيل القطاع الخاص، القائم على البناء والمقاولة، والسياحة والحرف، إلى موقع أدنى، خلف الخطة الحكوميّة. وعلى النسق السوفياتي النموذجي، سعت الخطة الخمسية لنقل ملكيّة الإنتاج والتوزيع، من الدوائر الخاصة إلى العامّة. ورمت أيضاً إلى الإقلاع عن الاقتصاد الموجَّه بدافع الأرباح، إلى الاقتصاد المؤسَّس على الرفاه الاجتماعي. كانت هذه الحقبة ذروة الأمن ومنجزات ما بعد الاستقلال[54].

2 - بداية الانحدار

كانت هزيمة سورية في حرب الأيام الستة عام 1967 أول نقطة انعطاف، وهو انعطاف أعاد تشكيل بنية الطبقات الداخليّة، بطريقة مسؤولة عن تحويل النتاج الاجتماعي بعيداً من متناول الطبقة العاملة والمصالح الأمنيّة الوطنيّة. يقول زعيّن: «كنا نعلم أن صعود حافظ الأسد إلى الحكم كان نتيجة هزيمة 1967، والترتيبات المتعلّقة بقرار مجلس الأمن 242»[55]. في تشرين الثاني/نوفمبر 1970، تسلّم الرئيس حافظ الأسد السلطة. وفي الخطوة الأولى نحو إعادة تشكيل آليات التخصيص الاجتماعيّة، وفق المادة 14 من الدستور الجديد، أحلَّ اللامركزية في تخصيص مداخيل الدولة ومنحه لرؤساء الأقسام، ونصَّ على حق الملكيّة الخاصة الشخصيّة والفرديّة في الدستور الجديد. وعملياً شَخصَنَ التعامل بأموال الدولة، وبدأ في التحوُّل عن اتجاه سابق كان يرمي إلى الحلول محل كل أشكال الملكيّة الخاصّة في الإنتاج. وانتقلت سورية تدريجاً من نسبة استثمار إنتاجي رأسمالي مرتفع، ومرحلة النمو بنسبة عالية، إلى مرحلة خمول أدت إلى الانهيار (تبيّن أرقام النمو في مؤشر التنمية العالمية أن السنوات بين عامي 1960 و1980 تُبدي نقطتين مئويتين من النمو للفرد، أعلى مما تُبديه السنوات بين عامي 1980 و2010؛ وعلى الرغم من أن صادرات النفط بدءاً من عام 2002 دفعت نسب النمو إلى مستوى مرتفع بين عامي 2002 و2011).

---

(54) Ibid.

(55) كما نقل عنه: «يوسف زعين يفتح خزانة أسراره بعد صمت 40 عاماً.. بمفاجآت مثيرة،» العربية.نت، 7 حزيران/يونيو 2005، <http://www.alarabiya.net/articles/2005/06/07/13742.html> (viewed 2 July 2014).

قال شيئاً من هذا القبيل أيضاً حسين الشافعي نائب الرئيس في عهد عبد الناصر، عن أنور السادات الذي صار رئيساً بنتيجة ضغط على عبد الناصر ليختاره نائباً للرئيس بعد هزيمة مصر في حرب الأيام الستة عام 1967 (الشافعي في تصريح للجزيرة في آب/أغسطس 2002).

بدأت شرائح في الطبقة الجديدة في السلطة، عمليّة مزدوجة لاغتصاب الموارد، تعكس الاستسلام العربي المتدرّج. ففي إجراء ملتوٍ، أوكل الأسد حق مبادلة العملة الوطنيّة بالعملات الأجنبيّة إلى رؤساء أقسام متعددين في الحكومة. في منتصف الثمانينيّات، أدى التزاحم لمبادلة العملة الوطنيّة بالدولار في الأسواق المجاورة - بدافع حوافز طبقة التجار لا رغبةً في سد حاجة إلى استيراد الحاجيات - إلى تضخُّم هائل وانهيار نظام الأسعار[56].

كان التجار الساعون في طلب الدولار النادر في السوق الوطنيّة يلجأون إلى تهريب ثروتهم النقديّة الورقيّة إلى الخارج تحت رعاية أقطاب من النظام الحاكم. وبينما كانت العملة السوريّة الوطنيّة تُغرِق الأسواق المجاورة، كان الاحتياطي الوطني يتآكل من أجل تثبيت سعر التبادل في السوق المجاورة. ومع خروج العملة الوطنيّة إلى الخارج، طاردها المصرف المركزي باحتياطيه من الدولار، لاستعادتها إلى البلاد. وهكذا تضاءل احتياطي الدولار، ضاغطاً بذلك على العملة الوطنيّة نحو هبوط سعر مبادلتها. وتعاظم الفارق بين سعر الدولار الرسمي، وسعر السوق، وكانت الدولة تحتاج إلى المزيد من الليرات السوريّة مقابل الدولار من أجل الاستيراد، لتلبية الحاجة، فتضاعفت سيولة العملة الوطنيّة عدة أضعاف تحت حجّة أن الأقسام الوطنيّة كانت تحتاج إلى استيراد سلع الإنتاج على الخصوص، التي سعرها بالدولار، لكن تجار العملة كانوا يطلبون المزيد فالمزيد من الليرات السورية مقابل الدولار. وعلى الرغم من أن حاجات الاستهلاك كانت تقريباً مُلَبَّاةً بالكامل بفضل الإنتاج الداخلي، دفعت أسعار المبادلة المنخفضة [أسعار الليرة] تكاليف المُدخَلات الأساسيّة للارتفاع، ورفعت معها الأسعار، عبر طيف السلع المتداولة محلياً. كان هذا من فعل طبقة رأسمال الدولة التي أغرقت العملة الوطنيّة بحثاً عن الدولار، ومن فعل عملية التفكيك الأولى للاشتراكيّة.

لم يكن خفض معونة الخليج في الثمانينيّات نتيجة دعم سورية لإيران في الحرب الإيرانيّة - العراقيّة، ذا شأن، وقد عوّضته تقريباً إيران وتحويلات أخرى. ربما كانت المعونة أقل، لكن التحويلات كانت أكبر[57]. وفي أي حال، هذه حجّة خاطئة، إذ حتى لو كانت المعونة ارتفعت، كان النزف من تهريب الأموال يزداد بوتيرة كبيرة، وما كان يمكن لمبلغ

(56) كان لسورية سعر مبادلة وطني مقابل الدولار اختارته بنفسها، وسمح لها بمراقبة المبالغ من العملة التي يبادلها مواطنوها لقاء الدولار. أما مبادلاتها العالميّة، للشراء من العالم الخارجي، فكانت أسواق العملات هي التي تحدد السعر، المتبادَل في الأسواق المجاورة.

(57) Syrian Central Bureau of Statistics (CBS) (1980-1990).

معقول من المعونة أن يعيد إطلاق الاقتصاد السوري من جديد. وبسبب تحالف سورية السياسي مع إيران، هبطت التحويلات العربيّة من 1.8 مليار دولار سنوياً بين عامي 1979 و1983، إلى 500 مليون دولار بين عامي 1986 و1988 [58]. لكن، إيران عوّضت سورية من خسائرها، ولا سيّما تلك المتعلّقة برسوم عبور النفط العراقي، في الأنابيب[59]. في عام 1982، أمدّت إيران سورية بمليون طن من النفط مجاناً، وما يصل إلى 5 ملايين طن بسعر مخفّض[60]. ولا بد من أن نتذكّر أنه ما دام كثيرون في النظام من أصحاب الرتب العالية، في إمكانهم ببساطة أن يبادلوا الدولارات بالعملة الوطنيّة متى شاءوا - ولا سيّما وأن كبار العسكريين ذوي الرتب العالية كانوا ينقلون غنائم كبيرة من العملة الوطنيّة عبر الحدود بتوصية من التجار - فإن سعر الصرف انهار بموازاة تحويل المؤسسات الرسميّة إلى ملكيّة أشخاص. الغريب، أن أسباب التضخُّم في منتصف الثمانينيّات نُسِب إلى السياسة النقديّة التي تطابقت مع انخفاض عجز الموازنة[61]. وكان ارتفاع العجز، مع أنه ظل قابلاً للمعالجة، كان نتيجة ولم يكن سبباً، ما دام عرض النقد في الأساس كان يزداد لتلبية طلب الصرف الأجنبي لدى جهاز الإدارة. بعبارات أخرى، زادت الكتلة النقديّة لتلبية رغبات أولئك الذين في السلطة، الذين، وفق الدستور الجديد، مُنِحوا اتفاق حريّة التصرّف بالسيولة النقديّة. لا نصل إلى نتيجة إذا تكلمنا عن السيولة النقديّة التي تقود إلى التضخُّم، في اقتصاد محمي ومغلق، معظم الاستهلاك الأساسي فيه مستكفٍ بالوسائط المحليّة.

إن وفرة سيولة النقد هي عَرَض من أعراض التضخُّم، لكنها ليست سببه. في اقتصاد مغلَق ذي أسعار صرف مزدوجة، كما كان اقتصاد سورية آنذاك، تنمو السيولة النقديّة بفعل ضغط طلب المبادلات في الاقتصاد الوطني، الطلب الذي تلبّيه العملة المحلّية (القطاع غير القابل للمبادلة) وطلبات الصرف الأجنبي المرتبط بالاحتياطي الوطني (القطاع القابل للمبادلة). كان نظام المبادلة المزدوج يفسَّر على أساس سعر المبادلة المزدوج، وكأن ثمة عملة مزدوجة، بعضها للاستعمال الوطني والآخر للاستعمال الخارجي. كان غرض هذه الأسعار المتعدّدة تمويل الاستثمار المحلي بوسائل محليّة، وحماية سلة الاستهلاك من التضخُّم. في سورية، كان هذا ممكناً لأن الواردات كانت تمثل لا أكثر من 20 في المئة

(58) Hinnebusch, ««Syria,» p. 188, and Alasdair Drysdale, «The Asad Regime and Its Troubles,» MERIP Reports, vol. 110 (1982), p. 7.

(59) Volker Perthes, «The Syrian Economy in the 1980s,» Middle East Journal, vol. 46, no. 1 (1992), p. 57.

(60) Economist Intelligence Unit (EIU), Syria Country Profile (London: EIU, 1989-1990), p. 32.

(61) Sukkar, «The Crisis of 1986 and Syria's Plan for Reform».

من الإنتاج (وهي نسبة تُعَدّ كبيرة في عهد الاشتراكيّة العربيّة، حين كانت مستوردات الأسلحة السوفياتيّة بنسب فائدة منخفضة أو عبر نظام المقايضة)، وكان حساب رأس المال مراقباً بشدة، ونسبة السلع القابلة للمبادلة إلى السلع غير القابلة لمبادلة ضئيلة. لذلك، حين ارتفعت أسعار السلع الأساسيّة للمستهلك، لم يكن هذا بسبب أن ثمة مالاً أكثر يطارد سلعاً أقل (لم يكن هناك نقص بالسلع الأساسيّة)؛ بل كان بسبب أن السياسة النقديّة كانت ترمي إلى تحويل القيمة من الشعب العامل إلى شرائح في البيرقراطيّة الحاكمة (Nomenklatura) عبر التضخُّم[62]. وفي إمكان المرء ببساطة أن يتخيّل الصورة الكاملة كما يلي: حين ارتفعت نسب التضخُّم وتقلّصت حصة اليد العاملة من الدخل، ذهبت الحصة الباقية من الدخل إلى الطبقة الحاكمة، التي حوّلت حينئذ جزءاً من حصتها المتنامية من الدخل إلى الدولار.

كان يمكن توقُّع الفشل الناتج من اغتصاب الموارد بفعل إعادة الأسد هيكلة البنية الاقتصادية، وهو فشل يُنسَب إلى أخطاء الماضي الاشتراكي. لكن، كما سلف، تُبيّن الأدلة الإحصائيّة أن سورية، في عهد التحوّل الاجتماعي، نمت بوتيرة أسرع كثيراً من العهد الليبرالي. كانت نسبة نمو الناتج المحلي للفرد في سورية تبلغ 3 في المئة في السنوات 1964 - 1974. ثم هبطت هذه النسبة إلى الصفر في السنوات 1975 - 1995، وهي سنوات اتّصفت بالتحويل الليبرالي الاقتصادي المتدرّج[63]. وزُعِم أن الازدهار في الماضي الاشتراكي، قد أحدث عكسه بنسب الاستثمار المنخفضة، وارتفاع نسب البطالة، والتضخُّم والهبوط الحاد في نسب النمو. كانت الخصخصة، وتقليص القطاع العام والدعم، وإلغاء سقوف الأسعار، البدائل في الخلفيّة، في كثير من الأحيان. وكانت دورة الثروة أو القيمة الحقيقيّة تنتقل من الطبقة العاملة إلى الطبقة الحاكمة، نتيجة هذه السياسات. وكان النظام حريصاً على إلقاء اللوم على التجربة الاشتراكيّة، التي مات كبار قادتها في السجون. إلا

(62) في تقديرات أولية من أجل الإيضاح: بين عامي 2000 و2010، أحدثت الدولة ما يوازي 26.5 مليار دولار إضافية بالعملة الوطنيّة التي كانت قابلة للمبادلة بسعر ثابت مقابل الدولار يساوي نحو 52 ليرة. أما السيولة المقدَّرة المطلوبة لتلبية طلب مبادلات قوى اليد العاملة، فبلغت نحو 4.9 مليارات دولار. ومع كون الميزان التجاري متوازناً تقريباً نتيجة ارتفاع سعر النفط، ومع استبعاد ما يقدَّر بنحو 8.9 مليارات دولار خُصِّصَت لطلب النفقات الحكومية الأخرى والاستثمار، كان ما مجموعه 12.5 مليار دولار في متناول طبقة رأس المال لتلبية طلبها من الأموال الوطنيّة التي يمكن بسهولة تحويلها إلى الدولار. السياسة النقديّة في الواقع فاقمت فروق الدخل والانقسام الطبقي في المجتمع، لأن موجودات الأثرياء كانت منفوخة السعر. والمليونير الذي يملك فائضاً من الليرات السوريّة يصبح مليونيراً حقيقياً بالدولار. إن السلاح الحقيقي ضد الطبقة العاملة، والعامل الأساسي في هذه السياسة هو الحساب الرأسمالي المفتوح.

(63) World Bank, World Development Indicators (2009).

أن الإصلاحات الباكرة اعتُمِدَت كما لو أن الشعب العامل، إلى حد ما، كان غافلاً عن التقشّف الذي جاء مع إصلاحات السوق. في تعبير علم النفس الاجتماعي، بدت الطبقة العاملة من دون وعي مشتتة الذهن بفعل الانهزاميّة، وكان سعر الهزيمة من الفداحة أن عليها قبول تجريدها من الموارد الوطنيّة كعمل من الأعمال الوطنيّة.

إن المنطق التجريبي في شأن تحويل الموارد في الاقتصاد السوري، يبيّن انتقال الثروة الاجتماعيّة بعيداً من القاعدة الإنتاجيّة ومن استهلاك الطبقة العاملة، إلى تهريب الموارد ونماذج الاستهلاك الباذخ. هذه السياسة الضارّة بدأت مع التحويل الليبرالي في عهد الرئيس السابق حافظ الأسد، بحركته «التصحيحيّة» عام 1971. وكانت الإجراءات التي توكل دوراً محدوداً للقطاع الخاص، تقدَّم انتقائياً وتدريجاً مخافة أن يؤدي إحياء قوي للقطاع الخاص إلى تجنيد معادٍ للنظام في البرجوازيّة القديمة وطبقة البازار، الذين هيمنت بينهم النزعة الإسلاميّة السياسية وكانت تدعمهم السعوديّة. والقول الذي كان يتردّد هو أن القطاع الخاص قد يطلق مطالب لمشاركة سياسيّة أكبر وحريّات سياسيّة أوسع، من جانب الطبقة البرجوازيّة المُزاحَة عن موقعها. كان النزاع مع الإخوان المسلمين بين عامي 1977 و1982 سبباً آخر للوتيرة البطيئة من التحوّل الليبرالي في عهد الرئيس حافظ الأسد[64]. لم يكن الأسد معارضاً تأصيل التنمية في القطاع الخاص، لكنه كان ضد الطبقة الدمشقيّة التقليديّة القديمة. كان على هذه الطبقة أن تتشارك مع الطبقة العسكريّة - التجاريّة أو أن تُخلي الساحة، بينما أصبحت الطبقة الوسطى المهنيّة التي تكسب عيشها بالأجر، والتي كانت طموحاتها البسيطة غير واردة في مثل الإجراءات الاشتراكية الراديكالية التي قال بها كابرال[*]، والتي ظلت المستفيد الأول من السياسة الاشتراكيّة في الستينيّات، مع توفير القطاع العام الوظائف، أصبحت الخاسر بالتدريج بدءاً من منتصف الثمانينيّات.

زادت الإجراءات الباكرة للتحوّل الليبرالي دورَ القطاع الخاص، وسمحت له بالعمل في مجالات كانت محصورة في السابق للقطاع العام. وفي عام 1991، كان المقصود من القانون رقم 10 منح حوافز لاستثمار محلي وأجنبي أكبر. تضمّن القانون إجراءات متساهلة لتحويل الأرباح[**]، وتسهيلات لا سابق لها للاستيراد، وإعفاءات ضريبيّة لأرباح

---

(64) Hinnebusch, «The Politics of Economic Liberalization: Comparing Egypt and Syria».

(*) أميلكار كابرال (1924 - 1973) مفكر وثوري برتغالي (المترجم).

(**) من الاستثمار الأجنبي إلى الخارج (المترجم).

الشركات مدةً بين سبع سنوات وتسع سنوات، وإزالة الموانع عن تحويلات العملات الأجنبيّة[65]. وفي عام 2002، اعتمد النظام إجراءات تحويل ليبرالي جزئي للتجارة وسياسة التسعير، وألغى آخر بقايا سياسة إنتاج بدائل الواردات. وفي عام 2007، أزال النظام سقوف الأسعار، وخفّض دعم السلع الاستهلاكيّة الأساسيّة ورَفَعَ أسعار المنتجات الزراعية الأساسيّة. وبحجة خاطئة قائلة باقتصاد السوق الاجتماعيّة، أُقِرَّت كل سلسلة إجراءات الانفتاح. وكان هذا حالة واضحة من الاستعراض الرأسمالي تحت راية الاشتراكيّة.

خامساً: التجريبيّة الدافئة للنزوع البراغماتي

مع أن التحويل الليبرالي السوري بدأ في أوائل السبعينيّات، إلا أن هذا التحويل لم يحظَ بإعلان رسمي إلا في أوائل التسعينيّات. وقد عُبِّر عن الحاجة إلى التغيير في ذلك الوقت بعبارة الحاجة إلى التعدّديّة الاقتصاديّة[66]. كانت هذه العبارة ترِد في معظم تصريحات الأسد الرسميّة، وتشير إلى جهود النظام لتوحيد القطاعين العام والخاص (قطاع مختلَط) ووضعهما في خدمة «الاقتصاد الوطني».

في أوائل السبعينيّات، أدخل الرئيس السابق حافظ الأسد شركات القطاع المختلَط في السياحة والزراعة. وكانت ليبرالية التجارة محدودة، مع الانفتاح على الدول العربيّة المحافظة ولبنان على الخصوص. ومُنِحَت التصاريح (الخاضعة لنظام الكوتا) للمستوردين المرخَّص لهم، للسلع التي كانت محظورة[67]. وأزيلت تماماً رسوم الجمرك عن 190 سلعة تستورَد من البلدان العربيّة المجاورة.

إضافة إلى هذا، قُلِّصَت الموانع لاستيراد طيف واسع من السلع المصنوعة، ودُعي هذا «نظام الواردات الاستثنائي». وأُرخيت القيود على حركة رأس المال العابرة للحدود، وسُمِح أيضاً بفتح حسابات مصرفيّة بالعملات الأجنبيّة للسوريّين والأجانب[68]. صادفت هذه الإصلاحات دوراً للجيش السوري في كبح الحركة الوطنيّة في لبنان، وتقييد حركة العناصر الأكثر راديكاليّة في منظمة التحرير الفلسطينيّة. في أثناء الثمانينيّات، كان

(65) Matar, The Political Economy of Investment in Syria.

(66) Hopfinger and Boeckler, «Step by Step to an Open Economic System: Syria Sets Course for Liberalisation».

(67) Ibid.

(68) Volker Perthes, The Political Economy of Syria under Asad (London: I. B. Tauris, 1995).

مسموحاً للقطاع الخاص أن يحتفظ بـ50 في المئة من حركة العملة الأجنبية لديه (رُفِعَت النسبة في ما بعد إلى 75 في المئة). وكان يقال إن غرض هذه الحركة استيراد المواد الخام الضروريّة والمُدخَلات الصناعيّة للإنتاج الصناعي والزراعي. لكن، كما بيّنت مطر[69]، تحوّلت بنية الاستيراد بالتدرُّج نحو الاستهلاك والسلع الفاخرة. وتزايد عدد المتاجرين في القطاع الخاص من 72,000 عام 1974 إلى 99,000 عام 1981 [70].

كانت مجموعة الإصلاحات الليبراليّة الأولى الموجّهة نحو السوق تمنح الأفضليّة للبرجوازيّة التجاريّة، لا المقاولين الصناعيّين. وأدى تسهيل قيود الدولة إلى خلق برجوازية تجاريّة جديدة، متشابكة مع النظام، أو مع الطبقة العسكريّة - التجاريّة. وكان المرسوم 22 في نيسان/أبريل 1980 بخصوص سعر الصرف، إيماءةً للتجّار، سُمِح لهم بموجبها بالحصول على عملات أجنبيّة بأسعار أدنى من سعر السوق. لكن، إضافة إلى تطوير مسؤولية التعامل بالعملات الأجنبيّة، وهي مسؤوليّة مُنوطة برؤساء الأقسام الحكوميّة تسمح للتجار بأن يحوّلوا جزءاً من عملتهم الوطنيّة بأسعار تفضيليّة، كان ثمة عامل آخر زاد في تصعيد تضخُّم الأسعار في منتصف الثمانينيّات. لكن الكميّات المُبدَلة لم تكن كبيرة، لكن الخطوة كانت ترمي إلى تعهُّد طبقة البازار بالعناية. علاوة على ذلك، كان التجار يقلّصون عرض المواد الخام، والآلات، وأطقم التجميع، ويبيعونها بدلاً من هذا، في السوق السوداء[71]. كان التجار، خلافاً لمصلحة الصناعيّين، يهرّبون من لبنان المزيد من السلع التي تتنافس مع سلع البرجوازيّة الصناعيّة[72]. ومضى النظام في دعم التجار الأثرياء باعتماد قرارات رسوم جمركيّة انتقائيّة شيئاً فشيئاً، حتى أُزيلت هذه الرسوم تماماً في عامي 2006 و2007. وفي تناقض مع المزاج البهيج في غرفة التجارة، كان المزاج كئيباً في اتحاد الصناعيّين في دمشق قبيل الانتفاضة[73]. وعلى الرغم من أن تسهيل قيود الاستيراد رفع الأسعار، كان هامش أرباح التجّار مضموناً[74]. في عام 1985، هبط سعر

(69) Matar, The Political Economy of Investment in Syria.

(70) Syrian Central Bureau of Statistics (CBS) (1975-1983).

(71) باروت، **العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح.**

(72) Fred H. Lawson, «Syria's Intervention in the Lebanese Civil War, 1976: A Domestic Conflict Explanation,» International Organization, vol. 38, no. 3 (1984), pp. 451-480.

(73) Matar, The Political Economy of Investment in Syria.

(74) Frank O. Mora and Quintan Wiktorowicz, «Economic Reform and Military: China, Cuba, and Syria in Comparative Perspective,» International Journal of Comparative Sociology, vol. 44 , no. 2 (2003), pp. 87-128; Elisabeth Longuenesse, «Labor in Syria: The Emergence of New Identities,» in: Ellis J. Goldberg, ed., The Social History of Labor in the Middle East (Boulder, CO: Westview Press, Inc., 1996), pp. 99-129, and Fred H. Lawson, «Class Politics and State Power in Ba'thi Syria,» in: Berch Berberoglu, ed., Power and Stability in the Middle East (London: Zed Books, 1989), pp. 15-30.

الليرة السوريّة في بيروت (السوق المجاورة) من 10 ليرات للدولار، إلى 18 ليرة، ثم واصل الهبوط فيما بعد[75]. وفي عام 1986، أُقِرَّ سعر «تشجيعي» للعمليات غير التجاريّة، فبلغ سعر الليرة 22 مقابل الدولار، قريباً من سعر السوق[76]. وفي النهاية خُفِّض رسمياً سعر العملة من 3,95 ليرة للدولار، إلى 11,2 ليرة. ومن أجل كبح انحدار الليرة السوريّة، أصدرت الحكومة في أيلول/سبتمبر 1986 القانون الرقم 24، الذي فرض عقوبات قاسية على تهريب العملة الوطنيّة. وربما كان رفعت الأسد أكبر المهربين، الذي شحن أكوام فائض النقد السوري ليشتري دولارات في الأسواق المجاورة[77]. واستفاد التجار أيضاً ولعبوا حول أسعار الصرف المتعددة. مثلاً، كثير من السلع التي كانت تُشتَرَى بسعر الصرف الرسمي، وهو 42 ليرة للدولار، كانت تباع بسعر السوق الحرّة وهو 50 ليرة مقابل الدولار. وكان التجار يضعون الفارق في جيوبهم[78].

بينما كانت الأرقام الرسميّة تسجّل تضخُّماً بمستويات لا سابق لها، بلغت نسبته 60 في المئة عام 1987، بعدما كانت 36 في المئة عام 1986، كانت الأرقام غير الرسميّة تشير إلى تضخُّمٍ فاقت نسبته 100 في المئة عامي 1986 و1987 [79]. وفي أواخر الثمانينيّات، كان يرافق هذا خفض رسمي للعملة (السعر الرسمي فقط) من أجل تخفيف الضغط على عجز الموازنة الناجم من تمويل الثغرة الهائلة بين السعر الرسمي وسعر السوق. وأدى الأثر المتراكم لانخفاض مستوى الإنتاجيّة، والعجز التجاري، وعجز الموازنة والتضخُّم، إلى تسريع أزمة الركود التضخُّمي (Stagflation) الذي لم تتعافَ منه سورية. فهبط عدد عمال القطاع الصناعي العام من نحو 141,000 عام 1985 إلى 139,000 عام 1988، وانخفض عدد عمال قطاع البناء العام من نحو 155,000 إلى 138,000 في السنتين المذكورتين[80]. بينما عانى موظفو الدولة والمزارعون والعمال الصناعيون من خسائر حقيقية في دخلهم، بسبب التضخُّم الذي أعاد توزيع الدخل إلى الطبقات الأعلى، ونال التجّار مزيداً من الثروة[81].

(75) Sukkar, «The Crisis of 1986 and Syria's Plan for Reform,» p. 27.

(76) Volker Perthes, «Stages of Economic and Political Liberalisation,» in: Kienle, ed., Contemporary Syria: Liberalisation between Cold War and Cold, p. 58.

(77) Glenn E. Robinson, «Elite Cohesion, Regime Succession and Political Instability in Syria,» Middle East Policy, vol. 5, no. 4 (1998), p. 163.

(78) Ibid.

(79) Sukkar, «The Crisis of 1986 and Syria's Plan for Reform,» p. 28.

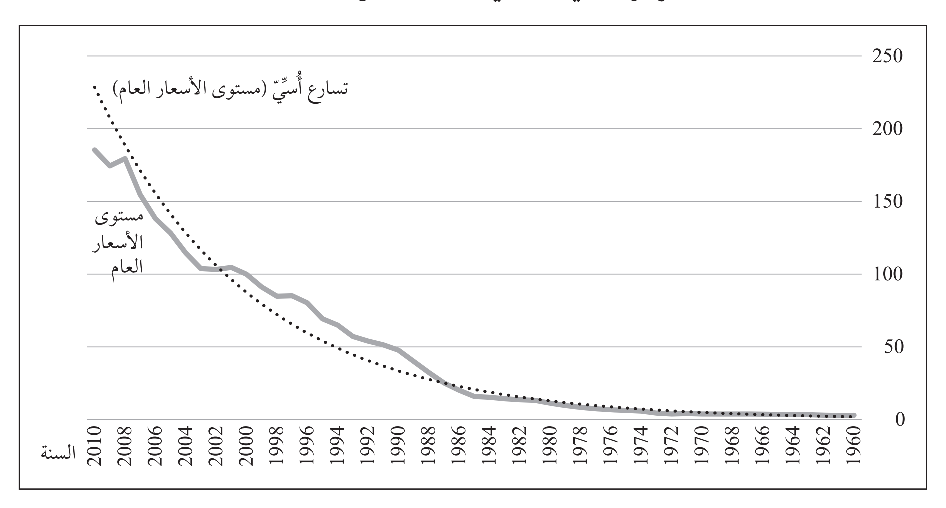
(80) Perthes, «The Syrian Economy in the 1980s,» p. 44.

(81) إلياس نجمة، «المسألة الاقتصادية في القطر العربي السوري،» ندوة الاقتصادية الخامسة، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، 1986)، ص 323 - 324.

الشكل الرقم (3 - 1)

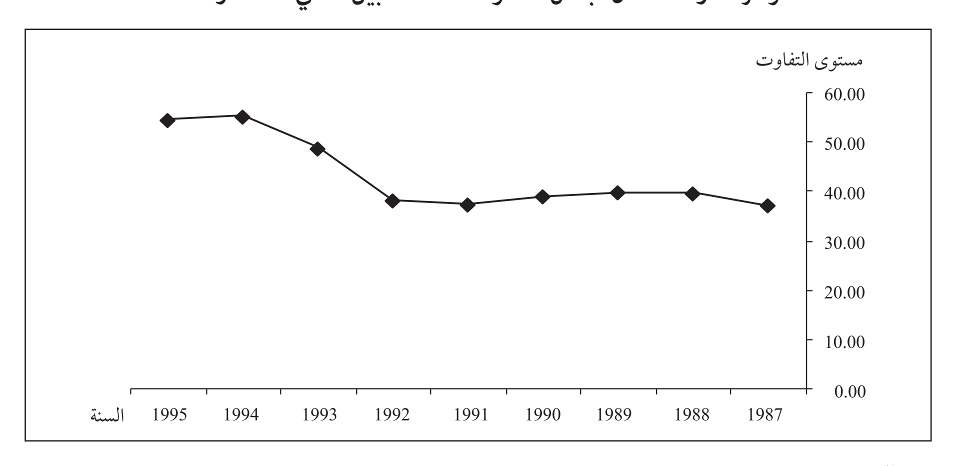
مؤشر مستوى الأسعار أعوام 1960 - 2010،

مؤشر التنمية العالميّة (سنة الأساس = 2000)



الشكل الرقم (3 - 2)

مؤشر تفاوت الدخل لبعض السنوات المتاحة بين عامي 1987 و1995



المصدر: Estimated Household Income Inequality Data Set, UTIP (University of Texas Inequality Project), 2008, <http://utip.gov.utexas.edu/data.html> (viewed 8 October 2012).

في شأن البطالة، كانت نسبة الزيادة السكانيّة مرتفعة منذ الأربعينيّات، وبلغت 3.2 في المئة في 1960، ثم انخفضت إلى 1,9 في المئة عام 2014 [82]. إن عَزو مستوى البطالة المرتفع إلى النمو السكّاني الذي انخفض، هو خطأ كما ذُكِرَ في الحالة المصرية. فالسبب هو أن وتيرة إنشاء فرص العمل في عهد الإصلاحات الليبراليّة تضاءلت. وبلغة النِّسب، وهذا هو المهم على مستوى الاقتصاد الشامل، تقلّص النمو، واتجه صوب مجالات لا تخلق فرص عمل لائقة ذات إنتاجيّة عالية. لم تتغيّر إنتاجيّة رأس المال، أي أن النمو كان من النمط المنخفض التكنولوجيا. كان الخصب ونمو السكان يتراجعان بثبات؛ لذلك، كان ضغط العَرض يتناقص مع مرور الوقت. في المختصر، لا يمكن أن يعني هذا إلا أن إصلاحات السوق صدعت الرابط بين النمو وخلق فرص العمل، الذي كان قائماً في عهد الاشتراكيّة العربيّة.

إن الأرقام المتاحة في موضوع الأجور والأسعار تبيّن أنه بينما ارتفعت في القطاع العام الأجور الاسميّة بنسبة نحو 300 في المئة، ارتفعت أسعار المفرّق بنسبة نحو 600 في المئة، من مستواها عام 1980 [83]. استمرّت اندفاعة التضخُّم، كما يظهر في الشكل الرقم (3 - 1)، في الارتفاع سنوات طويلة بعد منتصف الثمانينيّات. ويبيّن الشكل الرقم (3 - 1) أيضاً، أن نسبة التضخُّم ارتفعت بالتوازي مع درجة التحويل الليبرالي. وتسارع ارتفاعها في العقد الأخير قبل الانتفاضة. وفي غياب مؤشر نسبة الأجور إلى المستوى العام للأسعار، يؤدّي التضخُّم دور الضريبة غير المباشرة، ويحوّل القيمة إلى الطبقة الحاكمة.

في هذه الأثناء، واستناداً إلى المعلومات القليلة المتاحة عن توزيع الدخل، يكشف الشكل الرقم (3 - 2) أن تفاوت الدخل تضاعف مرتين تقريباً، في المدة بين منتصف الثمانينيّات إلى منتصف التسعينيّات، فيؤشّر ضمناً، إلى أن خفض الأجور الحقيقيّة نتيجة التضخُّم كان كبيراً: تشير التوقّعات المحتسَبة وفق تحليل الاتجاه، ضمناً، إلى أن الفارق توسع أكثر في وقت الانتفاضة. لقد انخفضت حصة الأجور من الدخل الوطني من 40.5 في المئة عام 2004 إلى 33 في المئة عام 2009 [84]. وكشف تقدير أولي حسابي لسوء

(82) Central Bureau of Statistics (CBS) and World Development Indicators (WDI) (various years).

(83) Perthes, «The Syrian Economy in the 1980s,» p. 43.

(84) N. Marzouk, «The Economic Origins of Syria's Uprising,» Al Akhbar Newspaper, 28/8/2011, <http://english.al-akhbar.com/node/372> (viewed 2 July 2014).

قد يصل تزوير الأرقام إلى حد اللامعقول. فبينما كانت الأجور الحقيقيّة تنخفض تحت ضغط التضخُّم، بين عامي 2006 و2010، ذكرت الأمم المتّحدة، أن معدّل الأجر السنوي ارتفع نحو 75 في المئة في خمس سنوات: من 1,549 دولاراً إلى 2,690 دولاراً. انظر:

United Nations, Bulletin of Industrial Statistics for Arab Countries, 8th Issue (2014).

توزيع الدخل، باستخدام فئة «تعويضات للموظفين» من أرقام المحاسبة الوطنية السورية، أن الحصة كانت أقل من 30 في المئة من الدخل الوطني عند حدوث الانتفاضة[85].

حدثت إعادة توزيع عالية وكبيرة للدخل نتيجة ارتفاع عائدات النفط. لقد شهدت التسعينيّات استغلال حقول نفط جديدة في الشمال الشرقي والجنوب الشرقي من البلاد[86]. يعود إنتاج النفط إلى منتصف السبعينيّات حين سُمِح باستكشاف النفط واستخراجه للشركات الأجنبيّة على أساس الإنتاج المشترك. في الثمانينيّات، اكتشفت شل حزاماً من حقول النفط ثم تابعت استكشافها مع تجمع شركات أمريكيّة وأوروبيّة، في مناطق مختلفة، من تدمر ودير الزور وحوض الفرات[87]. زاد إنتاج النفط في أواخر عام 1986، بمعدّل 60,000 برميل في اليوم، ثم زاد متدرّجاً إلى 200,000 برميل عام 1989، وإلى 300,000 برميل عام 1991 [88]. وكانت الشركات الكبرى، مثل شل، وإلف أكيتان الفرنسيّة، وتولوو الأيرلنديّة ناشطة في التسعينيّات[89]. وكان مسموحاً لشركات النفط الأجنبيّة أن تستخدم أسعار صرف السوق بدلاً من السعر الرسمي. وقد عُرِضَت اتفاقات مماثلة لاستغلال الغاز في الحقول المكتشَفَة حديثاً في بحر التسعينيّات[90].

استُخرِج نحو 380,000 برميل يومياً (ب/ي) في التسعينيّات، وفي النتيجة ارتفع دخل النفط إلى ملياري دولار في منتصف التسعينيّات [91]. وبين عامي 1994 و2000 أنتجت سورية نحو 565,000 ب/ي. وبلغ إنتاج النفط ذروته في 1994، بمقدار 600,000 ب/ي، ثم بعدئذ انخفض مستوى الإنتاج. قبل الانتفاضة قُدِّر الإنتاج بنحو 440,000 ب/ي عام 2006 (أوبك 2007)، أما بعد حدوث الانتفاضة فالإنتاج غير معلوم، بسبب سيطرة الدولة الإسلاميّة (داعش) على حقول النفط. في غلطة فادحة أخرى، ادّعى النظام أن أرقام عائدات النفط يُفترَض أنها جزء من الأمن الوطني، لذا أُبقِيت سريّة؛ غير أن المستوردين

(85) Central Bureau of Statistics (CBS) (2011).

(86) David Butter, «Syria's under the Counter Economy,» Middle East Economic Digest (MEED), vol. 23 (1990), pp. 4-5.

(87) «Foreign Aid Substitutes for Self- Reliance,» Middle East Economic Digest (MEED), (24 May 1996).

(88) Ibid.

(89) Ibid.

(90) Ibid.

(91) لنظرة شاملة على قطاع النفط السوري، انظر: Economist Intelligence Unit (EIU), Country Analysis Brief – Syria. Arab Monetary Fund (2002).

يذكرون المقدار من النفط المنتَج والتكاليف، وهو ما يجعل أمر تقدير العائدات أمراً سهلاً. إنه لأمرٌ سخيف أن نرى تلك الحالة من الانحدار في المعرفة التكنوقراطيّة في سورية، البلد الذي كان فيما مضى يتباهى بنماذج معقّدة للمُدخَلات والمُخرَجات، والجمع الكثيف للمعلومات في ظل الاشتراكيّة العربيّة.

سادساً: إصلاحات متسارعة بدءاً من عام 2000

لم يتعافَ اقتصاد سورية يوماً في الحقيقة من الصدمة السلبيّة عام 1985. وحتى حين بدأت مكاسب النفط تحسّن الحسابات الوطنيّة، ظل سوء تخصيص الموارد، وتصاعد الاستيراد، يؤخران الأثر الاجتماعي لارتفاع أسعار النفط. ونتيجة للانفتاح، أصبحت سورية أكثر هشاشة أمام الصدمات الاقتصاديّة الداخليّة أو الخارجيّة. وحُوِّل المزيد من الموارد إلى الأنشطة التي تتّسم بنسبة إنتاج ضئيلة قياساً على رأس المال، باستثناء النفط. وقَوَّضت نسبة الاستثمار المتراجع في المعدّات والأدوات والبنية الأساسيّة، قدرةَ الإنتاج الداخلي. إن ملخّص الوقائع يبيّن ما يلي: كان التضخُّم يرتفع منذ منتصف الثمانينيّات، والنظام يستوعب نقابات العمال، وحصة الأجور تهبط، والاقتصاد ينتقل من التصنيع الذي يسيّره الاستثمار العام، إلى الاستيلاء على الفائض من الريع والنمط التجاري للنشاط الاقتصادي. لكن قبل الانتفاضة، انفصل معظم التبادل التجاري عن الأصل الصناعي الوطني. وتقلّصت حصة الصناعة إلى ربع قيمتها التي كانت لها عام 1970 [92]. وكان أشد الأمور مدعاة إلى القلق هبوط في نسبة مستوردات الأدوات الصناعيّة، ولا سيّما أدوات الصبّ والقولبة (Die and Mold)، بين عامي 2000 و2010، على نحو يبيّن بوضوح انحداراً في المهارات الصناعيّة الحرّة[93].

قــرر نظــام الرئيــس بشّــار الأســد أن يواجــه المشــكلات الاجتماعيّــة التــي ســببتها إصلاحاتــه النيوليبراليّــة - بتفعيــل رزم إصلاحــات نيوليبراليّــة أكثــف وأشــمل[94]. لكــن هــذه المــرّة اســتُعين

(92) United Nations Industrial Development Organization [UNIDO], Industrial Statistics Database, INDSTAT4-2014 edition (Geneva: UNIDO, various years).

(93) UN Comtrade, Commodity Trade Statistics Database, (various years), <http://comtrade.un.org/db/>.

(94) منذ عام 2002 نبّه عصام الزعيم من ذيول الإصلاح الذي يدعم القطاع الخاص، ملاحظاً أن سورية تبقى في حالة حرب، وأن تقليص القطاع العام ستكون له عواقب وخيمة. انظر: عصام الزعيم، «استراتيجية الإصلاح الاقتصادي في سوريا،» جمعية العلوم الاقتصادية السورية، <http://www.mafhoum.com/syr/articles_02/zaim/zaim.htm>. (Viewed March 20, 2015).

وقد يضيف المرء أن الإصلاحات منذ عام 2007، صارت تشبه العلاج بالصدمة، التي اعتُمِدَت في الاتحاد السوفياتي، لكن بنتائج أفدح.

بصندوق النقد الدولي طلباً للنصيحة[95]. أزال النظام تقريباً كل قيود المراقبة الباقية على حسابات رأس المال والتجارة. وخُفِّضت الرسوم الجمركيّة على الاستيراد للنشاط التصنيعي المحلي، خفضاً جذرياً، وأُلغيَت القوانين التي كانت تقيّد صرف العملات الأجنبيّة أو الصفقات، منذ نحو 17 سنة قبل الانتفاضة. وفي عام 2003، أصدر الرئيس بشّار الأسد المرسوم التشريعي الرقم 33، الذي ألغى المرسوم الرقم 24 عام 1986، والمرسوم الرقم 6 عام 2000، اللذين كانا قانونياً يحدّان مبادلات الصرف بالعملة الأجنبيّة في القطاع الخاص. كان المرسومان 6 و24 واقعياً قد نُسِخا لأن قانون الاستثمار الرقم 10 كان قد استثنى المستثمرين من قوانين تقييد مبادلة العملات الأجنبيّة[96].

سمح نشر قانون المصارف في كانون الثاني/يناير 2001 بإنشاء مصارف خاصة للمرة الأولى منذ 40 سنة. ومنذ عام 2001 أنشئ في سورية ستة مصارف خاصة: بنك سورية والمهجر، وبنك بيمو، وبنك عودة، والمصرف الدولي للتجارة والتمويل، والبنك العربي، وبنك بيبلوس. وقُدِّرَت الودائع فيها عام 2007 بمبلغ 3 مليارات دولار أمريكي[97]. كانت هناك قيود قليلة لأعمال المصارف الأجنبيّة: 51 في المئة من جميع المصارف كان ينبغي أن يملكها مواطنون سوريّون، و25 في المئة من أسهم المصرف كان يجب أن يشرف عليها سوريّون[98]. هذه الامتيازات كانت تُعطَى عادةً للبرجوازيّة الجديدة، لا لمتعاملين منافسين في السوق[99]. ومع عمل المصارف الخاصة، بدأت تعمل سوق أسهم سوريّة في منتصف عام 2009، في مسعى لتحفيز سوق المال.

كان المساهمون الكبار في هذه المصارف من الوجوه البارزة في البرجوازيّة الجديدة. مثلاً، كان المساهمون المؤسِّسون لبنك بيبلوس، من كبار رجال الأعمال، رامي مخلوف، ونادر قلعي، وعصام أنبوبا، وسمير حسن[100]. لكن لو سُئلنا إذا كانت هذه المصارف

---

(95) باروت، **العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح.** انظر أيضاً: IMF's Article IV Consultation Reports for 2009 and 2010.

(96) Syria Report, «Byblos Bank Syria to Increase Capital to SYP 6 Billion,» (2010), <http://www.syria-report.com/news/finance/byblos-bank-syriaincrease-capital-syp-6-billion>.

(97) Sami Moubayed, «Syria: Reform Balance Sheet,» Arab Reform Bulletin, vol. 5, no. 2 (2007).

(98) Matar, The Political Economy of Investment in Syria.

(99) Ibid.

(100) Syria Report, «Byblos Bank Syria to Increase Capital to SYP 6 Billion.»

الخاصة قد وسّعت توافر المال المتاح للمستثمرين في القطاعين الخاص والعام، لتسهيل المبادرة إلى مشاريع استثمار جديدة، فالجواب هو: لا.

الأداء الذي تبيّن أخيراً أن هذه المصارف الخاصة أدّته، هو الانخراط في صفقات أشبه بأعمال الرِّبا، وليس تمويل المشاريع الصناعيّة والتنمويّة(101).

عام 2003 غزت الولايات المتّحدة العراق واستعمرته، فانهارت بشدّة الصادرات السوريّة إلى العراق، التي كانت قد تزايدت من خلال تجارة التهريب بين عامي 1991 و2003 في أثناء حصار العراق. وأدّت العواقب السلبيّة الناجمة عن الحرب على العراق إلى مزيد من تراجع الصناعة الوطنيّة السوريّة. وألحقت العواقب السلبيّة لهذه الحرب على العراق ضرراً إضافياً في أداء الصناعة الوطنيّة السوريّة. بلغت خسائر سورية من انهيار العراق المباشر ملياري دولار، نصفها كان يأتي من مكاسب مرور أنابيب النفط من العراق إلى سوريّة(102). ومع هبوط المداخيل من التصدير، زاد دفق رأس المال من العراق، من خلال التحويلات، وهروب رؤوس الأموال بسبب تصاعد مقاومة الاحتلال الأمريكي. وزاد الدفق من العراق من 457 مليون دولار عام 2004، إلى 803 ملايين دولار عام 2005 و1.3 مليار دولار عام 2006 (103). علاوة على هذا، يُقَدَّر أن تحويلات المواطنين السوريّين من الخارج (ولا سيّما من الخليج) بلغت 820 مليون دولار عام 2007 و850 مليون دولار عام 2008 (104). في هذه الأثناء، كانت ديون سورية بالمعدّل على امتداد تاريخ سورية المعاصر أي منذ الاستقلال، منخفضة نسبياً. كان الدين السوري لروسيا قليلاً نسبياً، وأسعار فائدته تفضيليّة. وأشار المصرف المركزي السوري إلى أن دين سورية الخارجي بلغ 6.5 مليار دولار عام 2007، أي ما يساوي 20 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وأن خدمة الدين كانت نسبتها 7 في المئة فقط من مجموع مداخيل الصادرات. وبمعايير نسب الاقتصاد الشامل، بين عامي 2000 و2010، كانت خدمة الدين تتضاءل بالنسبة إلى

---

(101) باروت، **العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح**، و Linda Matar, «The Political Economy of Investment: A Historical Examination of Domestic Investment Behaviour in Syria,» (PhD Dissertation, SOAS, University of London, 2012).

(102) Bill Spindle, «Syria Confronts a Turning Point: Lebanon Exit Brings a Reckoning with Regional, Domestic Issues,» Wall Street Journal, 2/5/2005, <http://www.wsj.com/articles/SB111498776614921686>. (viewed 31 January 2006).

(103) International Monetary Fund, «Syrian Arab Republic: 2008 Article IV Consultation,» IMF Country Report No.09/55, February 2009 (Washington, DC: IMF, 2009).

(104) Syria Report, «Remittances to Reach USD 850 Million in 2008,» <http://www.syria-report.com/news/economy/remittances-reach-usd-850-million-2008>. (viewed 22 December 2010).

الدين، بينما كانت نسبة الدفق إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسب الادّخار إلى هذا الناتج، تزداد. وعلى الرغم من هذه الصورة التي تبدو إيجابيّة سطحياً، فقد ظلّ التضخُّم المتصاعد لولبياً، يحتّ القدرة الشرائيّة لدى الشعب العامل. كان معدّل النمو الحقيقي 6 في المئة في السنوات التسع السابقة للانتفاضة[105]. وبصورة عامّة، كانت معدّلات أرباح الطبقة الحاكمة التراكميّة 6 في المئة من مجموع الدخل، منذ عام 2002، إضافة إلى القيمة النقديّة المنتَزَعَة من الطبقة العاملة بنتيجة التضخُّم وتراجع حصة الأجور من الدخل، والفائض المتراكم تاريخيّاً من إفقار الطبقة العاملة.

لكن في المجال الأهم من حيث التنمية، أي خلق فرص عمل جديدة، كان أداء هذا النمو بفعل النفط ضيئلاً. بالطبع، كان هناك بالتأكيد فرص عمل غير رسمية ضخمة لامتصاص الفقر، لكن لم يتم خلق فرص عمل لائقة تعوِّض ما يتم تدميره من فرص عمل في العقد السابق للانتفاضة. وبالنظر إلى تقلُّص القطاع العام، حيث أخذت الأجور الحقيقيّة تنهار، والانكفاء بعيداً من الصناعة، فمن الراجح أن وتيرة تدمير فرص العمل اللائق كانت تفوق وتيرة خلق مثل هذه الفرص. كان النشاط الأساسي الذي يعوّم النمو، هو القيمة المضافة من بيع المزيد من السلع المستورَدة في السوق المحليّة. وزادت نسبة الواردات من قيمة الناتج المحلي الإجمالي من نحو 30 في المئة عام 1980 إلى قرابة 40 في المئة في آخر عام 2000 [106]. ومع تكبيل نمو القطاع العام القائم، وتصاعد البطالة (في الأعمال اللائقة)، تعاظم نمط العالم الثالث في البطالة، ولا سيّما في البطالة المقنَّعة أو العمالة الدونية أي تلك ذات الإنتاجية المتدنية جداً[107]. وتشاء السخرية أن وزارة التخطيط حاولت أن تُلقي اللوم بارتفاع الأسعار (التضخُّم) على ضغط اللاجئين العراقيّين الذي أحدثوه في الطلب. لكن، لم يكن ثمة نقص في عرض السلع الأساسيّة[108]، وكانت أسباب التضخُّم، وهو أداة إعادة التوزيع المستعمَلة أصلاً منذ ثلاثة عقود (بدءاً من 1985)، تكمن في عاملين مترابطين من عوامل دعم الطبقة العسكريّة - التجاريّة. العامل الأول هو تكوين

---

(105) World Development Indicators (WDI) (Washington, DC: The World Bank, various years).

(106) معدلات محتسبة من: World Development Indicators (various years).

(107) ILO, Key Indicators of the Labour Market (KILM), 8th ed. (various issues), <http://www.ilo.org/empelm/what/WCMS_114240/lang-en/index.htm>.

معلومات البطالة، كما يحتسبها مكتب الإحصاء المركزي السوري فقيرة جداً في النوعيّة. حين كثّفت سورية تعاونها مع البنك الدولي عام 2007، بعد أثقل جرعة من الإصلاحات، قيل إن نسبة البطالة في سورية انخفضت من 12 في المئة إلى 8 في المئة، وكان سبب هذا الانخفاض غير المعقول، هو قول رئيس المكتب إنه العمل الموسمي في قطف الزيتون، الذي خفض نسبة البطالة خفضاً دائماً.

(108) Matar, The Political Economy of Investment in Syria.

الاحتياطيات الوطنيّة لدعم مقتنيات هذه الطبقة من الثروة بالدولار؛ أما الثاني فهو إلغاء الحدود العليا للأسعار، وهي الحدود التي كانت في الماضي قد ضَبطت الاندفاع إلى معدلات الربح الأعلى. حُرِّرَت الأسعار، بينما أُبقِيَ دعم المُدخَلات التي كانت شركات الأعمال تستخدمها في الإنتاج، مثل تكاليف الطاقة والعمالة. في المختَصَر، كانت هناك دورة من القيمة بالنقد، تُفيد الطبقة الحاكمة، وهي دورة قائمة على تقليص حصّة العمّال (بنتيجة عدم وجود تمثيل لهم، وضغط التضخُّم)، وعلى تزايد الأرباح من التجارة (التي احتلت حيّزاً في السوق، كانت تحتله الصناعة فيما مضى)، وأخيراً، الأرباح النقديّة من تجارة صرف العملة الوطنيّة بالدولار (بأسعار ثابتة تدعمها مداخيل الدولة)[109].

سابعاً: التخصيص غير الملائم للموارد

في كل إجراء من إجراءات تداول رأس المال، وصنابير القيمة، تشير الدلائل إلى اغتصاب النيوليبرالية للسلطة؛ فسوء توزيع الدخل، ووقف التصنيع، وتسريح الموارد الحقيقيّة، أمور تفيض على الحصر. تخلّت الشريحة التجارية، في انهماكها بالتأطير النيوليبرالي لشركائها الإمبرياليّين، كما في التخلّي عن أيديولوجيا حقيقيّة، تخلّت تماماً وبالتدريج عن النماذج المتعددة من الأمن الوطني، بما في ذلك نوع التنمية التي كان يمكن أن تحسّن ظروف العيش، وتقوّي الطبقة العاملة ضد الإمبرياليّة بما في ذلك تطوير القوى الكامنة لحرب الشعب. ثمة مقدّمتان منطقيّتان ينبغي أن تبقيا في البال: (1) الإمبرياليّة هي علاقة ديناميّة هجوميّة لا تتوانى لحظة لأن حركة الهجوم ذاته هي صلب عملية الإنتاج الاجتماعي، وهذه العلاقة تتيح لها أن تقوّض أسس أمن سورية، بما في ذلك قدراتها التنمويّة؛ و(2) بالنظر إلى الاختلال الكبير في ميزان القوى، فإن الاعتماد على المقاومة الشعبيّة وعلى أنماط حرب العصابات هو أمر ضروري، وهذا يقتضي تحسين ظروف الطبقة العاملة، وقد أثبت بالأساس جدواه في الوطن العربي وخارجه. نقدنا هنا يقارب الظروف الموضوعية التي تبني حرية الطبقة العاملة من العوز وتطور

(109) لرسم الصورةِ بِغائيَّةِ المحاسبة الشاملة: في الوقت الذي كان الفقراء يدفعون ثمناً أكبر للسلع بسبب التضخُّم، كانت أرباح التجار تزداد بالقيمة الاسميّة نتيجة سيولة الليرة المتزايدة بكثرة في الاقتصاد. وعلى الرغم من تداول الليرات السوريّة بسيولة أكبر كثيراً، فإن سعر صرفها، بدلاً من أن يهبط في ظروف تعويمٍ منظَّم، ظل على حاله، بينما كان المصرف المركزي يسحب من احتياطيه، ويصرف الدولار بالليرة السوريّة بالسعر نفسه. ولما كان الأغنياء هم الذين يقتنون معظم فائض سيولة الليرة، وهم الذين يبدلونه بالدولار، كانت هذه السياسة تفرض ضريبة على الفقراء بواسطة التضخُّم، وعلى الدولة التي كانت تبيع الدولار بالكميّة نفسها من الليرة التي أصبحت قيمتها أرخص، وبذلك حوّلت ما كان يجب أن يكون ثروة اسميّة إلى ثروة حقيقّة، وأعطتها بالمعنى الحرفيّ إلى طبقات التجار.

قدراتها القتالية. علاوة على هذا، تُثبت المثابرة على التخصيص غير الملائم للموارد، أن الطبقة الحاكمة أصبحت شريكاً بنيوياً للإمبرياليّة الأمريكيّة، شريكاً يناور بين استرضاء الشعبويّة القوميّة العربيّة وبين الرضوخ لهيمنة رأس المال بقيادة الولايات المتّحدة. كذلك صارت هذه الطبقة كبشَ فداءٍ متاحاً، عَزّزت مشاركتُه في إضعاف تشكيلته الاجتماعيّة، موقفَ قوّة الإمبرياليّة بقيادة الولايات المتّحدة. مثّل النظام في سورية في العقود الأخيرة الشكل السياسي لطبقةِ برجوازيّةِ الدولة، التي كانت عمليّة تَحَوُّلها تتحدّد، في آن معاً، بواسطة التيارات العالميّة الأيديولوجيّة المتحوّلة التي تلغي استقلال الدولة، وبواسطة ميلها الذاتي إلى توسيع نطاقها في إعادة الإنتاج المادي. وتفوّق تقاربُها المتدرّج مع رأس المال العالمي، على التزامها حيال طبقتها العاملة الوطنيّة. لكن العامل الأكثر حسماً، هو الهزائم العربيّة المتلاحقة، التي كانت هزائمَ لسورية على الخصوص، ولم تكن هزائم لحظة وتنقضي. بل كانت أحداثاً كبيرة، انتشر أثرها الأيديولوجي ليدمّر روح المقاومة. على النسق نفسه الذي يُقتَضى على الجندي السوري أن ينزع شارته العسكريّة من أجل أن يدخل منطقة القنيطرة وفق أحد شروط هدنة 1973، كذلك نَزَعَ إفقارُ الشعب العامل من سورية رمزيتها الأيديولوجيّة أو الاندفاعة الحقيقيّة للمواجهة، وقلّصت في الوقت نفسه سيادتها الحقيقيّة وفي خضم كل هذا تُركت سورية وحدها تواجه الغول التاريخي المتراكم بالهدر.

أتاحت الإصلاحات الاجتماعيّة التي اعتُمِدَت بين الخمسينيّات والستينيّات لسورية أن تطوّر دورة القيمة المستبطَنَة للتكوين القومي، الذي جمع فعـلاً بين الأمن والأهداف التنمويّة، بالاستعداد للدفاع في وجه قدرات إسرائيل العسكريّة المتفوّقة. في أجواء الحرب الباردة، مشى نظام الرئيس حافظ الأسد على حبل مشدود، بنزعه اتجاهَ التحول الاشتراكي في سورية تدريجاً، من غير أن يسبّب عدم استقرار داخلي لا لزوم له. ومع أن علاقة النظام بالمجتمع كانت علاقة تراكم رأسمالي من خلال الدولة، ضبطت الدولة، بوصفها بُعداً رأسمالياً منظّماً، التجاوزات التي قد تعرّض للخطر الروابط الوطنيّة. قيّمَ النظام في عهد الرئيس الأسد الأب قدرات سورية الأمنيّة (التي كان مستوى التنمية السورية جزءاً لا يتجزّأ منها) وفقاً للمخاطر المحسوبة التي قد يحدثها بإمالة ميزان القوى بطريقة لا تثير عداوة إمبرياليّة. وفي أي حال، كان الشعب مملوءاً بالأيديولوجيا المعادية للإمبرياليّة الباقية من الكفاح ضد الاستعمار، ولم تكن أي قيادة سوريّة تستطيع أن تسير في خطى السادات في عام 1978، فالشعب السوري هو البطل الحقيقي في معركة وجود ضد الإمبريالية هذه ما سبقها.

في كل هذه الحقبة، لم يُثِر النظام أي ضربة استباقيّة إسرائيليّة أو أمريكيّة، كما فعل العراق. كان يستمد بعض ريوعه من دوره في ترتيب الاستقرار الإقليمي - بمعونة عربيّة وسوفياتيّة. ولجأ النظام في عهدي الأسد، الأب والإبن، إلى إجراءات غير متماثلة (Asymmetric) للمواجهة، لكن هذه لم تكن في الوقت نفسه من طبيعة خطرة. في القضايا الحاسمة، مثل العلاقة بمنظمات المقاومة الفلسطينيّة واللبنانيّة، والعلاقة الأقرب بالعراق، كان النظامان يدركان تماماً أين تكمن الممنوعات الإمبرياليّة. ويلاحظ المرء أن نظامي الأسد أيضاً احتويا وامتصّا وصانا عدداً من الثوريّين من كردستان، وفلسطين، وجماعات دولية أخرى، كان يمكنها أن تخلّ بالتوازن الإقليمي وتوتّر بيئته. كان يناسب الإمبرياليّة وجود شخص «براغماتي» في دمشق، وفي الوقت نفسه، إبقاء عينها مفتوحة على بعض الحركات الثوريّة؛ وفي نظرة إلى الحلف، ربما كانت كل هذه الإجراءات ضرورة دبلوماسية لاستمرار الدولة، لكن توسيع الفجوة الاجتماعية والعوز يقوضان الأمن القومي الاستراتيجي، وهذا ما لم يُفهم عند ذاك.

قد يرى المرء عَرَضاً، أنه لو كان شكلٌ أكثر تحفّظاً من جني الأرباح بواسطة قاعدة صناعيّة نامية، قد اعتُمد، لكان توزيع النتاج الاجتماعي قد تطوّر على نحو متوازن أقل اختلالاً، ولكان الرفاه السوري في حالة أفضل. لكن طرح مثل هذا الافتراض النظري يوصل إلى طريق مسدود، حين تكون القوى الحقيقيّة التي تشكّل التنمية ذات نزعة عسكريّة على غرار نمط من الرأسماليّة الإمبرياليّة. وبين أن توضَع سورية في جو العمل، أو أن تُحرَق، لم يكن اختيار الإمبرياليّة يوماً بمثل هذا الوضوح. إن النزعة العضوية ذات الدافع الذاتي إلى الحرب، لدى رأس المال بقيادة الولايات المتّحدة، بالتضافر مع التدخُّل الروسي في سورية، قرّبا الأوضاع أكثر ما يمكن التقريب، باتجاه إشعال نزاع عالمي يَبقى، وفق مقولة أن كل سباق إلى التسلُّح ينتهي بالحرب، احتمالاً واقعياً جداً. وفي الوقت الحاضر، يبدو أن أي لحظة ماضية، أو علاقة أو صفة للظروف الاجتماعيّة في سورية، تفسّر الانتفاضة. في هذه الحتميّة الطاغية[110]، كانت القوة الاجتماعيّة الأساسيّة التي مهّدت الميدان للتراكم المتهوّر في سورية، مع نظامٍ جَمَعَ الحكمَ السياسي المطلق مع السلطة الاقتصاديّة، هي التيار التاريخي التحتي الذي تفرضه الإمبرياليّة - موجة مدّ النيوليبراليّة.

(110) الحتمية بالمعنى النظري - المنطقي وليس التاريخي.

كل ما قبل الانتفاضة يفسر الانتفاضة، أي أن التاريخ فائق التحديد، وهناك لحظات وعلاقات وأنشطة أخرى، ينبغي أن تُفهَم ضمن إطار هذا السياق الواسع الذي يكون شرطه الامتحانيّ هو انتصار رأس المال الأيديولوجي بقيادة الولايات المتّحدة. قبل التسعينيّات، كانت نصيحة البنك الدولي حذرة في شأن كيف تؤثّر إصلاحات السوق في استقرار سورية[111]. لكن بعد التسعينيّات، حين دخلت المنطقة في مسيرة انطلاقة سريعة نحو تراكم مزاج الحرب (مع نشوب سلسلة الحروب التي استبدّت عبر الشرق الأوسط) وتلهُّفِ الطبقة العسكريّة - التجاريّة إلى الثروة بالدولار بعد تجربتها في لبنان، رفع البنك الدولي نبرته المتصلة باقتصاد السوق كي تتدحرج سورية. في عام 1990، كانت الزمرة المتعاونة تعاوناً وثيقاً مع النظام، والمسيطرة على معظم السوق، أي «حيتان» السوق، كما سُمُّوا في اللهجة الدارجة، قد أصبحت واضحة للعيان. ولم تكن المنصةُ ميدانَ لعبةٍ عادلة، وكان الدفع إلى اعتماد مزيد من الإصلاحات يفترض بالضرورة أمراضاً اجتماعيّة. لم يكن ممكناً أن يكون مجرد مصادفة توقيتُ الإصلاحات في الوطن العربي مع زعزعة الاستقرار عبر المنطقة. ولا حاجة إلى التفكير بعبارات مبسّطة، في شأن المناورات المنسَّقة شخصياً، كما في فكرة نظريّة المؤامرة التبسيطيّة التي يقول بها التيار الغالب، في مقابل قيمتها المفترَضَة في العِلم المحايد. فالطبقات لا تعمل بهذه الطريقة. الطبقات، بوصفها العلاقات المترابطة التي تنشئ أيديولوجياتُها منصّاتِ أعمالٍ تُعيد في البدء صنعَ شروط الطبقة المسيطرة، وتدعّم أيضاً بوسائل رسميّة ولاشخصيّة وضعَ تلك الطبقة. لا أريد أن أتناول سخافة الميل إلى فكرة التيار الغالب القائلة بالشهامة الشخصيّة، وهي فكرة أقرب إلى أن تكون مرضاً نفسياً، منها إلى علم الاجتماع؛ كل ما سأقوله هنا هو أنه لو كانت فعلاً هناك شخصيّات خلّاقة وحسنة النيّة وأشبه بالخُلُق البابوي، فما هو تفسير وجود هذا التاريخ الموضوعي، اللاشخصي الفظيع، طول هذه المدة، وفي سياق مجتمع طبقي. إن سياسة اللّبرَلَة في سورية، بإجراءات بطيئة أولاً ثم متعجّلة في المراحل اللاحقة (2006 - 2007)، تشبه بما لا يقبل شك، علاج الصدمة الذي اعتُمد في اقتصاد ما بعد العصر السوفياتي، وما أحدثه من مصائب. فمع تحوّل موجودات الطبقة التي تتولّى التنمية في سورية إلى الدولار، وتداولها في النظام المالي المؤسَّس على الدولار، نمت شراكة النظام البنيويّة مع رأس المال الدولي. وقُدِّرَت قيمة الودائع بالدولار في المصارف اللبنانيّة

(111) باروت، **العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح**.

وحدها بنحو 5 - 6 مليارات دولار عام 2005 [112]. في المراحل الأخيرة من عمليّة الاندماج في رأس المال العالمي هذه، تخلّت الإمبرياليّة بقيادة الولايات المتّحدة عن حليفها الطبقي السوري. حين ابتعد النظام السوري من الضمانات الأخيرة الباقية من الاشتراكيّة العربيّة (المسمّاة قيوداً، كما لو أن السوق الحرة لا تقيّد الاقتصاد في مصلحة الطبقة الحاكمة) باتجاه النيوليبراليّة، رَفَع تحويلُ القيمة من الطبقة العاملة إلى الطبقة العسكريّة - التجاريّة، مستوى التهديد للأمن والاستقرار الوطنيَّين. وحُركت الانتفاضة، كما ذُكر سابقاً، بسبب التماسك الأيديولوجي الخفيف للطبقة الحاكمة على الدولة، وأقول حُركت لأنه من غير المعقول كما ذكرت في كتاب **التنمية الممنوعة** أن تتقلب الظروف الاجتماعية إلى الأحسن مع وجود إسرائيل التي تنتج الهدر بالتوسع الإمبريالي وكأساس لبنيانها. في سورية، أكثر مما في بلدان أقل مكانةً استراتيجيّة، كان الهبوط إلى النيوليبراليّة نوعاً من وفرة غنائم الحرب، ليس بسبب الثروة المنهوبة من سورية، بل بسبب إعادة تموضُع القوّة الإمبرياليّة، كما سيتبيّن في الفصل السادس. في المرحلة قبل حكم الأسد، كان البعث قد واظب على تمثيل دولةِ برجوازيّةٍ، حافظت على العلاقات الرأسماليّة، لكن بانضباط، في غياب برجوازيّة وطنيّة قابلة للعيش، في الأيام التي تلت مباشرة الحصول على الاستقلال؛ إلا أنها تمسّكت بعناد بموقف شعبوي معادٍ للإمبرياليّة. وبهذا المعنى، كانت هناك انعطافة لدمج الطبقة العاملة في الدولة. فك النظام اندماج الطبقة العاملة بالدولة في العمليّة السياسيّة؛ غير أنه لم يتمكّن من نزع تَسَيُّس طبقة عاملة كانت قد ثارت حين كادت الولايات المتّحدة والأيديولوجيا والأموال التي تنشرها السعوديّة تتمكن من الهيمنة على الحيّز الأيديولوجي في العالم الإسلامي وما زالت هي الطبقة العاملة المشاركة في حرب التحرير الوطنية اليوم ضد الإمبريالية وأدواتها.

تعقيب ختامي

حين خدع أشخاص من الطبقة العسكريّة - التجاريّة عندما أعتقدت أن المبالغ الزهيدة التي يجنيها رأس المال المركزي من المتاجرة مع سورية، أو من تدفق رؤوس الأموال من سورية، كانت هي كل ما تسعى إليه الإمبرياليّة، وقعت في مشكلة قصر نظر رأس المال

(112) «Syrian Deposits in Lebanese Banks: Between Myth and Reality!,» 11 October 2011, <http://www.information-international.com/info/index.php/themonthly+/articles/682-syrian-deposits-in-lebanese-banks-between-myth-and-reality> (viewed 3 February 2014).

قيمة ودائع السوريين وفق بنك التسويات الدولي بلغت 4,618 مليارات عام 1991، وارتفعت إلى 25,991 ملياراً في حزيران/يونيو 2008 (IBS Table A6), <http://www.bis.org/statistics/bankstats.htm> (viewed 2 July 2014).

التابع، الذي غالباً ما يضع بنفسه حداً لوجوده. لقد أصر بحماقة على فكرة أن قوى الإمبريالية التي تقودها الولايات المتّحدة ستكتفي بالجزية التي تتقاضاها من انضمام النظام السوري إلى السياسة النيوليبراليّة، في حين أن الإمبرياليّة، في الواقع، تجني ريوعاً أكبر كثيراً من بقيّة العالم، نتيجة سيطرتها على سورية أو من سورية مُضعَفَة أو مُحطَّمَة كما يحدث الآن. في الجانب المُعارض، كانت الأغلبية حلفاء صريحين للإمبرياليّة التي تقودها الولايات المتّحدة. في لحظة بداية الحرب، أصبح تَمفصُل الفصائل المحاربة الذي وفّره التاريخ أو ميزان القوى الدولي، العلاقة الاجتماعيّة الجديدة، التي تحكم تطوّر الأمور؛ وتَحَوَّل الإسلاميّون، الذين كانوا يمثّلون أقليّة في سورية قبل الحرب، إلى مسارب تقود تمويل هذه الحرب وخوضها. وكان الآخرون في المعارضة، من السذاجة إلى حد أنهم ظنّوا أنهم قادرون على إزاحة الرئيس الأسد من السلطة وإنهاء الحرب مع إسرائيل، بوصفها جارهم. إن نظريّة الإمبرياليّة هي نظريّة حرب، محورها هو أن رأس المال يلوي السلطة، ويدمّر القيمة، ويبخّس قيمة الموجودات في بلدان الأطراف، وينتزع الموارد من أجل الإبقاء على وتائر أرباحه. والحرب في سورية دمّرت البنية الاجتماعيّة والماديّة وخلّفت بلداً ضعيفاً على صعيد الأمن، وكل هذا الهدر يشكل علاقات إنتاج قيمة ترفع مستوى الأرباح في المركز.

ليست الحرب الإمبرياليّة عمليّة يمكن مؤسسةَ رأس المال السياسيّة إيقافُها، إلا إذا كانت هناك طبقة عمّالية فعّالة ومعارضة. والحرب والتكنولوجيا مستغربتان على الطبقات العاملة، وهما تنشآن في حضن رأس المال، أو تقعان خارج السيطرة المباشرة للطبقات الاجتماعية المهيمنة نفسها. إن رسم سياسات المستقبل، أو بناء تاريخٍ سوريٍ حديث، وإطارٍ سياسي من دون افتراض حدوث الحروب والتصدّع أولاً، يتساوى مع جهد منهجيّ من دون مرجعية أساسها الواقع - أي نوع من النظريّة للتاريخ الفعّال المشكِّل وفق وهم الأسواق الفعّالة. لقد لطّفت الحروب الإمبرياليّة المنتصرة أيديولوجيا المقاومة لطلبات رأس المال، وحوّلتها إلى شكل من الجَلْد الذاتي بواسطة الإسلامويّة. وتماماً مثلما كان الوهم الذي يروّج له خصوم النظام السوري، عن طبيعة التجارة اللطيفة وهي تعبير عن فولتير (Donx Commerce) لرأس المال وإمكان حدوث تحوّل ديمقراطي غربي في سورية، كان جهاز التخطيط السوري نفسه يمجّد فضائل الأسواق الحرّة والتحوّل السوري الوشيك إلى نمر اقتصادي عربي جديد. لكن في هذه المنطقة، حيث معظم السياسات أشبه بـالسياسة فوق - القانونية (realpolitik)، وحيث تمثل الحرب والتهديد بالحرب روافد أساسيّة للتراكم الرأسمالي، كانت الطبقة العسكريّة - التجاريّة تؤمن بأن مع

الخدمات المؤدّاة إلى الإمبرياليّة بتثبيت الاستقرار، والتسليم، والتنمية المضادة، هذه الأفعال معاً تضمن ولوج طبقتها القائدة في النادي المالي العالمي - في نوع من الارتقاء الطبقي إلى فئة الثروة الدوليّة. لكن الزمن والتكنولوجيا يتغيّران. فالنمط المركنتيلي - بيع السلع وتكديس المال - يختلف عن عملية الإنتاج الرأسمالي المتسارع، الذي شظَّى مُدخلاتِه البشريّةَ والطبيعيةَ إرْباً إرْباً، أي أن الهدر هو ذاته المُنتج . لقد أخطأت الطبقة العسكرية - التجارية السورية في فهم التناقض بوصفه تناقضاً بين الموارد المالية الضئيلة في سورية وبين حصة الإمبريالية التي تقودها الولايات المتحدة من تدفق الدولارات السورية. وكما سيُفَصَّل في الفصل السادس، التناقض الحقيقي هو بين قوى رأسماليّة متنوّعة: بين رأس المال الذي تقوده الولايات المتحدة، ورأس المال الصيني والروسي، الذي يقع تحت مطرقة الدولار الأمريكي، وبالتالي يجاهد للنجاة جزئياً من هذه الهيمنة الأمريكيّة بإضعاف القبضة الأمريكيّة في سورية. لم يكن ممكناً أن تفوت فرصة تمزيق التشكيل الاجتماعي السوري إرْباً إرْباً بعد انتفاضات عام 2011 العربيّة؛ فالخطةُ المرسومة لزعزعة استقرار سورية، تعزّز هيمنةَ رأس المال والحصّة الخاصّة بالنُّخبة الماليّة التي تقودها الولايات المتّحدة، في وجه الدوائر الرأسماليّة الأخرى. كذلك تزيد الحروب التي توسّع السيطرة، من خلال اكتساح الأمن في دول الأطراف الهشّة، القيمةَ، على نحو يتخطّى آليات إنتاج القيمة المعتادة. وساعات العمل الأطول عند العمّال السوريّين، لا قيمة لها مقارنة بالاستنزاف المطلَق بالحرب لأرواح السوريّين - وهذا أيضاً شكل من الاستغلال التجاري. وفي نظر الإمبرياليّة التي تقودها الولايات المتّحدة، كانت الانتفاضة السوريّة فرصةً لإعادة هيكلة التشكيلة السوريّة، من أجل تحويلها إلى كتلة اجتماعيّة رخوة، لا تمارس فيها الدولة المركزيّة حكماً بتاتاً، أو تمارس حُكماً ضعيفاً في أسوأ الحالات، أو تطيل حالة النزاع في أفضل الحالات أملَ المركنتيلية السورية حصة أكبر من الدولارات في حين أن الإمبريالية منتوجها ليس إضعاف سورية فقط بل قطعاً الاستنزاف السكاني أيضاً.

لا يرمي النمط المهيمن للسيطرة الإمبرياليّة في الوطن العربي، إلى ربط مفاصل التكوين الاجتماعي بواسطة الدولة، والتجارة ودفق رأس المال، بل هو نمطٌ تُهَندَسُ فيه الدولةُ من أجل الدفع إلى تفكيك التكوين الاجتماعي نفسه. إنه طريقة لشلّ التمثيل السياسي للطبقات العاملة في دول الأطراف، وهو في المقابل، شكل غير مكلف من الاستعمار. والرأي القائل بأن الولايات المتّحدة صارت أضعف نتيجة شنّها حملات غير ناجحة في العراق وأفغانستان، رأي وهمي. قد تكون وَهَنَت من جراء صعود الصين، لكن

ليس نتيجة تدمير مساحات شاسعة من العالم الثالث. أزمة رأس المال الدائمة هي أزمة فائض الإنتاج الذي يفرض تعطيل أو اقتلاع الموارد، بما في ذلك البشر. الاكتساح الذي خلّفته الغزوات الأمريكيّة يؤدي إلى تخلّف الشعب العامل، ويلغي خطرهم المحتمَل. إضافة إلى هذا، سجّلت أرباح الطبقة الماليّة العالميّة نمواً ثابتاً على الرغم من أزمة عام 2008 الماليّة. فالحروب تساهم في المال، والطبقة الماليّة التي تقودها الولايات المتّحدة تستنبط ريوعاً بنسبة عكسيّة إلى درجة تآكل سيادة الدول على مصيرها ومواردها، في هذه المنطقة الغنيّة بالنفط.

تمارِس الحربَ طبقةٌ متحالفة عبر الحدود تقودها الولايات المتّحدة، على الدول الأكثر هشاشة، لقولبة التكوين الاجتماعي في شكل مطلوب من أجل تبخيس قيمة الموجودات البشريّة والطبيعيّة. هكذا ينبغي تقويم النصر و/أو الهزيمة من وجهة نظر طبقيّة (بدلاً من الهلوسات الوطنيّة)، وليس برقصات الجيوش المتقدّمة في بلاد شعوبها نصف جوعى، كما حدث في العراق. إن ما يشبه ضعف الولايات المتّحدة، أمر خادع، لأن الطبقة الرأسماليّة التي تنشر الدولة من أجل خدمة أغراضها، تصبح أقوى بفعل النزعة العسكريّة. إن رأس المال هو كلٌ متماسك، إلى درجة أن الدولار يدمج الطبقات الرأسماليّة الوطنية، أو يفكّر بعمليّات ملموسة لخلق القيمة في وحدة مجرّدة من خلال الدولار. وتزدهر صنَميّة الانقسامات الوطنيّة في تربة الانقسامات الإمبرياليّة في الصراع من أجل انتزاع القيمة؛ لكن فيما يتخطّى طقسيّة الصنم، وبينما تتحمّل الطبقة العاملة عبء الحرب، فإن أكثر الخاسرين هم الشعوب العاملة في البلدان الأفقر. إن الطبقة العاملة التي تخسر باستمرار، هي طبقة تُدفَع إلى وضع لا تستطيع معه أن تمارس دورها الاجتماعي بوصفها صانعة للتاريخ. ليس ثمة «شعوب لاتاريخيّة» كما تقول اللغة الشوفينيّة في علم الاجتماع الإمبريالي: هناك شعوب اكتسحتها حروب إمبرياليّة، ولو كان لها أن تقول كلمتها، لفضّلت أن تبقى خارج إطار هذا التاريخ الأوروبي، الهمجي أصلاً.

في أوقات الأزمات الحادّة والحرب، تتفوّق الدولة على نفسها، بوصفها وسيلة سياسيّة يعاد بواسطتها إنتاج رأس المال. كان نطاق الأعمال لأجل الطبقة العسكريّة - التجاريّة السوريّة في داخل سورية. ورأس المال الذي تقوده الولايات المتّحدة يقتحم كل المنطقة (عدا الخليج)، لا لما يمكن أن يستنبطه من مكاسب ماليّة، بل لأجل إضعاف المنطقة فالخليج ملكية أمريكية مُسبقة التصنيع. بالتأكيد، علاقات القيمة تسبق ابتزال المال. فهذان أسلوبان للتراكم، لطبقتين اجتماعيتين غير متناسقتين، لكنهما تلتقيان حين تتناسب ثروتهما في الدولار، وقد تتفارقان وفقاً لمقدار ما يساهم فيه إفقار الطبقات السوريّة

العاملة في هيمنة الإمبراطوريّة الأمريكيّة. في هذه الجدليّة، سيموت كثير من البشر الحقيقيّين من الطبقة السوريّة العسكريّة - التجاريّة، إذا واصلت سورية السير في طريق الهلاك أي في أن يُظَن للحظة أن المساومة مع الإمبريالية ممكنة. هذا هو المفصل الذي إذا مضى به النظام السوري يمضى بعيداً جداً، ضد طبقته العاملة، وضد مصالحه الذاتيّة. وهو لم يصل بعدُ إلى الاعتراف بحتميّة النزاع المسلّح وضرورة الحرب ضد الإمبرياليّة الأمريكيّة. لكن شرائح غير وطنيّة في الطبقة الحاكمة أساءت التشخيص طوال الوقت، للاندفاع الإمبريالي إلى الحرب، وتصرّفت بديلاً من رأس المال الذي تقوده الولايات المتّحدة، وجعلت من الدولة السوريّة أداة إمبرياليّة بقيادة الولايات المتّحدة، في القمع والاستغلال.

نراجع ما سبق: سورية ليست بلداً عادياً من العالم الثالث. لقد تمكّنت من انتزاع تصويت الصين بحق النقض عدة مرات في مجلس الأمن الدولي، وهي تشهد تدخلاً عسكرياً روسياً. قبل الانتفاضة، ظلت الطبقة العسكريّة - التجاريّة تستمد قوتها من إضعاف سورية بالذات، سنوات طويلة، وبلغ اندماجها المتدرّج في الرأسمالية العالمية مع الوقت ذروته، بتعميقها الأسس الموضوعيّة للثورة. ودعمت القوةُ الناريّة الساحقة لدى الإمبرياليّة الانهزاميّةَ التي كانت الطبقة السوريّة الحاكمة تحتاج إليها من أجل أن تمرّر إصلاحاتها تحت غطاء البراغماتيّة. وفّرت الانهزاميّة الحجّة الأيديولوجيّة للإحجام عن الجمع بين التنمية والأهداف الأمنيّة. في هذا السياق، بدأت المؤسسات الدوليّة الإمبرياليّة، متسلّحةً بصندوق عِدّةِ السياسات النيوليبراليّة، بشحن الوهم الذاتي لدى النظام، بالحريّة غير المحدودة في السعي إلى مصالح طبقته. وهكذا سخّرت أيديولوجيا الإمبرياليّة المهيمنةُ، الطبقةَ العسكريّة - التجاريّة الخاضعة والمعَمَّاة، لتباشر بنفسها مهمة إنهاء ذاتها.

يسود الرياءُ المهذَّبُ المستمدُّ من القانون الدولي خطابَ الأزمة السوريّة. وفي هذه الأثناء، تستعر حمّى الحرب، مقولبةً سورية في شكل ربما يكون قابلاً لحروب أخرى آتية في المنطقة. وفي حين تتحدّث الإمبرياليّة بقيادة الولايات المتّحدة، ومثقّفوها الليبراليّون العرب، وأرستقراطيّو الطبقة العاملة، عن حقوق الإنسان والديمقراطيّة، يَسُوق حلفاءُ الإمبرياليّة بقيادة الولايات المتّحدة في المنطقة الأسلحةَ والجهاديّين إلى سورية[113]،

(113) David E. Sanger, «Rebel Arms Flow Is Said to Benefi t Jihadists in Syria,» The New York Times, 15/10/2012, <https://www.nytimes.com/2012/10/15/world/middleeast/jihadists-receiving-most-arms-sent-to-syrian-rebels.html> (viewed 2 July 2014).

وكثير منهم ملفوظون من أوروبا «الديمقراطية» التي تضم سجونُها أكثر من أعلى نسبة من المهاجرين المسلمين. وسيكون من المعقول أن لغة المقاومة للعدوان الجهادي الخارجي، والإمبرياليّة التي تقودها الولايات المتّحدة على الخصوص، لا الكلام العاطفي المستهلَك، هي الزاوية الأنسب لفهم القضيّة السوريّة. وبحسب أقوال ماو تسي تونغ عن حروب التحرير الوطني، التناقض مع الإمبرياليّة الأمريكيّة هو التناقض الأساسي، بينما التناقض مع النظام هو ثانوي[114]. وسياسيّاً، لغة المقاومة هي لغة بناء صرح السيادة، والأمن الاجتماعي، والدفاعات الوطنيّة أي حرب الشعب. وبلغة الاقتصاد، إنها إعادة فرض الحمائيّة، وتعدّد سعر الصرف ونسب الفائدة، والقيود على رأس المال. باختصار، إنها فك الارتباط مع السوق الماليّة الدوليّة، الذي يضمن عودة تداول القيمة في داخل الاقتصاد الوطني، كما كان الأمر في عهد الاشتراكيّة العربيّة. لهذا الغرض، الشرط البدائي هو دولة سيّدة متماسكة في سورية. فالنزاع في سورية هو حرب تحرير وطني، يتطلّب تحالفاً عريضاً ضد الجهاديّين الذين تموّلهم الإمبرياليّة، من أجل إعادة وحدة أراضي الدولة السوريّة. تُعارِض الإمبرياليّة التي تقودها الولايات المتّحدة دول الأطراف المستقّلة أكثر مما تعارضها أنواع رأس المال الأخرى، مثل الصيغتين الروسيّة أو الصينيّة. أهم من هذا، تنافس القوى الكبرى فيما بينها هو نافذة يمكن أن يستفيد منها السوريّون والشعوب العاملة الأخرى، لممارسة مستوى معيّن من الاستقلال. والبوصلة العمليّة لم تَحِد يوماً عن استهداف نهم الولايات المتّحدة إلى الحرب. هذه أولويات حقيقيّة، ينبغي أخذها في الحسبان؛ لكن ثمة أمراً مؤكَّداً، هو أن الدولة المُضعَفَة في سورية، تحت أنظار طائرات الإمبرياليّة الأمريكيّة المسيّرة (الدرون)، تقوّي قبضة رأس المال الأخطبوطيّة، لا في سورية فقط، بل في كل أنحاء الكوكب، الذي يسير بسرعة نحو الانطفاء البيولوجي، بفعل الممارسات الرأسماليّة المفرطة.

(114) Mao Tse-Tung, «Selected Works of Mao Tse-Tung,» marxists.org (August 1937), <https://www.marxists.org/reference/archive/mao/selected-works/volume-1/mswv1_17.htm>.

الفصل الرابـــــع

العراق: أمس واليوم

في العقدين اللذين تَلَوَا عام 1958، قفز العراق، من كونه بلداً يشهد واحداً من أعلى مستويات عدم المساواة في الدخل ومستويات الأميّة في العالم، إلى بلد يمتاز بسجلّ مدهش للتنمية البشريّة والاجتماعيّة، بما في ذلك تضييق ثغرة فروق الكسب[1]. كذلك أثبتت مؤشرات التنمية البشريّة تحسناً أسرع من المعتاد في مجالات الصحّة والتعليم والظروف الاجتماعيّة[2]. كان هذا عراق الأمس.

فـي جنيـف عـام 1991، حيـن أنـذر وزيـر الخارجيّـة الأمريكـي جيمـس بيكـر الثالـث طـارق عزيـز نائـب رئيـس الحكومـة العراقـي، بـأن العـراق سـيُقصَف ليعـاد إلـى العصـر الحجـري، ربمـا كان بيكـر يعنـي أن الولايـات المتّحـدة سـتحرم المدنييـن العراقيّيـن حـق الأمـن الشـخصي، والمـاء، والصحّـة، والمـأوى، وعلـى نحـو أعـم، متطلّبـات العيـش اللائـق[3]. وفـي عـام 2015، تحـوّل العـراق إلـى أرض مقسّـمة تنهشـها الحـرب، وأعلـن إيـاد عـلّاوي، أول رئيـس للـوزراء فـي

(1) Michael P. Todaro, Economic Development (Englewood Cliffs, NJ: Prentice- Hall, 1979).

(2) Arab Monetary Fund, Joint Arab Economic Report (Cairo: Arab Monetary Fund and League of Arab States, various years).

(3) في دراسة استقصائيّة للأمم المتحدة، وضعها كريس شومواي، أن العراقيين يعانون ظروفاً أقسى مما كانوا في حكم صدّام. انظر: The Standard, 18/5/2005, and Daily Living Conditions in Iraq Dismal, UN Survey Finds, UN News Centre.

انظر أيضاً: Louise Roug, «Food Shortages Gnaw at Iraqis' Stomachs, Morale,» Los Angeles Times, 16/6/2005.

تُبرِز الكاتبة في وفق المقالة الظروف الفظيعة في العراق: «الحصص المدعومة المتناقصة، تُعزَى إلى سبب الفساد، ومشكلات الأمن، أو الولايات المتّحدة». وتتجه مقالة أخرى من الأمم المتحدة، في هذا الاتجاه نفسه، وتؤكد أن «الظروف في العراق الآن أسوأ مما كانت فيما مضى».

حكومـة بـول بريمـر عـام 2003، أن «الشـعب العراقـي متشـوّق إلـى أيـام صـدّام حسـين»[4]. هـذا هو العراق اليوم.

وبيـن أمـس واليـوم، مـات مئـات الألـوف فـي نتيجـة مباشـرة للعـدوان الأمريكـي الأول عـام 1991، ومـا تـلاه مـن حظـر واجتيـاح كامـل ومـا بعـده مـن اسـتعمار. كان أثـر الحـرب تقسـيم العـراق الدولـة. وطُهِّـرَت أراضٍ عرقيـاً أو طائفيـاً تحـت حكـم جمهوريّـة بالاسـم. وبحسـب تقريـر مـن عـام 2011، أي بعـد نحـو 8 سـنوات مـن سـقوط نظـام صـدّام حسـين، ومـع تزايـد عوائـد النفـط قرابـة عشـرة أضعـاف، بنتيجـة ارتفـاع سـعر البرميـل، ظـل أكثـر مـن مليـون طفـل مُيَتَّـمٍ متروكيـن فـي شـوارع بغـداد[5]. وارتفعـت ارتفاعـاً كبيـراً معـدّلات التشـوّه الخلقـي عنـد الـولادة، مـن جـراء قصـف المدفعيّـة الأمريكيّـة قنابـل اليورانيـوم المنضَّـب[6]؛ والأمـر غيـر المعتـاد، بالنظـر إلـى شـدة حساسـيّة العـراق فـي حسـابات الإمبرياليّـة الأمريكيّـة، أخفـت منظمـة الصحـة العالميّـة الكابـوس النـووي العراقـي[7]. ولا تـزال أزمـة الطاقـة الكهربائيّـة مسـتمرّة منـذ عـام 2003، وقـدّر تقريـر أعـدّه المستشـارون فـي مجلـس مكتـب رئيـس الـوزراء أن العـراق يخسـر مليـارات الـدولارات كل سـنة بسـبب أزمـة الكهربـاء[8]. بعـد الاكتسـاح بالقصـف عـام 1991، ومـا تـلاه مـن حظـر، أعيـدت الطاقـة الكهربائيّـة بعـد أشـهر قليلـة، وبواسـطة وسـائل وطنيّـة فقـط، أدارتهـا حكومـة الرئيـس الأسـبق صـدّام حسـين. أمـا اليـوم، فـي مجـال توزيـع

(4) «العراقيّون يترحمون على نظام صدّام حسين،» **رأي اليوم**، 2016/1/26، <http://www.raialyoum.com/?p=379712> (viewed 26 January 2016).

(5) «Iraq's Abandoned Children,» Al Jazeera (10 May 2011), <http://www.aljazeera.com/video/middleeast/2011/05/201151041017174884.html> (viewed 17 August 2012).

(6) M. Al-Sabbak [et al.], «Metal Contamination and The Epidemic of Congenital Birth Defects in Iraqi Cities,» Bulletin of Environmental Contamination and Toxicology, vol. 89, no. 5 (2012), pp. 937-944, <doi:10.1007/s00128-012-0817-2>, and Denis Halliday, «WHO Refuses to Publish Report On Cancers and Birth Defects in Iraq Caused by Depleted Uranium Ammunition,» Biblioteca Pleyades (13 September 2013), <http://www.bibliotecapleyades.net/ciencia/ciencia_uranium80.htm>.

(7) Nafeez Ahmed, «How the World Health Organization Covered up Iraq's Nuclear Nightmare,» Guardian, 13/10/2013, <http://www.theguardian.com/environment/earth-insight/2013/oct/13/world-health-organisationiraq-war-depleted-uranium> (viewed 29 September 2015).

(8) «Government Report: Iraq Loses 40 bn$ Annually Due to Electricity Crisis,» Shafaq News, 14/9/2013, <https://www.shafaaq.com/en/economy/government-report-iraq-loses-40-billion-annually-due-to-electricity-crisis/> (viewed 29 September 2015).

شطبت حكومة المالكي في العراق الكثير من معلومات الاقتصاد الشامل وسلاسل الجداول الزمنيّة التي كانت متاحة في قوائم معلومات مؤشر التنمية العالميّة في البنك الدولي. ولا شك في أن الرقم المذكور أعلاه مبالغٌ فيه وسببه محاولة التشهير السياسي. لكن الخسائر بسبب النفايات وإعادة توجيه الأموال لإعادة إحياء الطاقة الكهربائيّة كبيرة.

الدخل، تقدَّر حصة العمال من الدخل الوطني بنسبة ضئيلة ربما هي من أقل النسب التي سُجِّلت في العالم(9).

بغض النظر عن أن الدولة الإسلامية داعش هي أشبه بمشهد فيلم وحش هوليووديّ، فهي ليست أمراً شاذاً في المنطقة؛ وهي تعزّز علّة وجودها بضرب القانون الدولي، ومحو الحدود المعتَرَف بها، وإنشاء حكومة «نقيّة» مذهبياً. لكن بالنظر إلى أن المسلمين يقطنون في بلدان كثيرة تعدّديّة في أنحاء العالم، تسبِّب الدولة الإسلاميّة التوتر في أسس نظام الدولة الحديثة أينما وجدت الدولة. عملياً، الدولة الإسلاميّة تمارس الاستعمار الشبيه بالأنماط الاستعمارية الثقافيّة للإمبرياليّة، مع كون الغرض هو قطع الاستمراريّة التاريخية أي الانسلاخ من التاريخ مع الماضي المحلي. تتضمن أعمال الدولة الإسلاميّة محو الهويّة الوطنيّة، وتدمير المواقع التاريخيّة والتراث الثقافي، ولا سيّما في العراق وسورية. وإرهاب الدولة الإسلاميّة المتعاظم بأعمالها وخطابها، لا يلحق ضرراً برأس المال الإمبريالي الذي ينمو أساساً بالعسكرة، مثل العسكرة الأمريكيّة(10). فوق هذا، حين كانت الحروب المستهلِكة للمادة والبشر تعصف بمساحات هائلة من المنطقة، كانت الولايات المتّحدة تحظى بتطور إيجابي يتمثّل بإقامة حليف في الواقع هو المنطقة العراقيّة الكرديّة - وهي قاعدة بريّة موالية أخرى، تستطيع منها ذراعُها العسكريّة أن تشن هجمات على مناطق القتال الإقليميّة. لقد كانت كردستان العراق، منذ زمن بعيد، منصة انطلاق للعدوان الأمريكي على العراق الدولة، وتقول روايات عامّية جديدة إن ثمة أدلة على أن الطبقة الحاكمة الكرديّة العراقيّة قد راودتها فكرة أن تقيم تمثالاً لرئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل أريئيل شارون في إربيل.

---

(9) Marta Guerriero, «The Labour Share of Income around the World: Evidence from a Panel Dataset,» IDPM Development Economics and Public Policy Working Paper Series, no. 32 (2012).

السنة الأخيرة التي استندت إليها غويريرو هي 2009. وأما في تقديرات منظمة العمل الدوليّة الأخيرة عن حصّة العمال من الدخل الوطني، فبلغت 21 في المئة للعام 2004. انظر: International Labour Organisation Database of Labour Statistics (2016), <http:// www.ilo.org/ilostat>.

التفاوت في الدخل عارض في كل مجتمع طبقي. في مرحلة الرأسمالية يعلو أو ينخفض معدل التفاوت مع قدرة رأس المال على تفتيت الطبقة العاملة. سياسة الهوية تفتت ولذا يعلو التفاوت في الدخل. وهذا تقدير متدنٍ جداً ويشير إلى تفاوت واسع جداً في الدخل. منذ 2004، انشق العمّال في مساحات لا يمكن الوصول إليها، وساءت الظروف حتى تعذّر إجراء قياسات. لقد محا العراق الكثير من المعلومات التي وفّرها للبنك الدولي.

(10) يمثّل تشظّي العراق إلى هويّات طهوريّة تهديداً لكثير من الدول المتعدّدة الإثنيّات؛ دول مثل روسيا، تواجه إزعاجات مقلقة يمكن أن تتسرّب إليها عبر القنوات الأصوليّة.

وتحت رعاية حكومات تفرضها الولايات المتّحدة، أحدثت عوائد النفط المتزايدة من الحزن أكثر مما أحدثت من الانفراج. لقد فعلت ذلك من خلال الدولة العراقية التي أعادت الولايات المتّحدة بناءها ووضعت دستورها الطائفي، بعد احتلالها عام 2003. وبالتأكيد، لم تكن الهويّة الطائفيّة موجودة كأداة ريعية، ولا كان لها وجود في ذاتها؛ إنها علاقة سياسيّة تتحدّد وفق ظروف خاصة للصراع الطبقي، وفي تكوينٍ اجتماعيٍ محدّد تاريخياً، تتحول الهوية الثقافية إلى هوية سياسية ريعية بقوة رأس المال. بهذه الصفة، كانت الهويّة الطائفيّة قد نشأت بواسطة الدولة التي هندسها الاستعمار لا نتيجة لجذورها التاريخيّة السابقة لرأس المال[11]. ومع أن الإقطاعيّة كانت الرحِم التي نشأت فيها الطائفيّة، غير أن الهويّة الطائفيّة الحديثة هي نتاج الاستعمار في صُنعِه العلاقات، بديـلاً من العلاقات السابقة للاستعمار، لأنها الشكل الذي تمارِس فيه البرجوازية التي خلقها الاستعمار سلطتها الطبقيّة[12].

في الطائفيّة الجديدة في العراق، هناك الكثير مما يشبه الماضي في الشكل، كأسماء الأولياء المسلمين، وعودة الرموز الماضية إلى الظهور من جديد، لكن لا شيء في المضمون. ذلك أكثر مما في أي إعادة أخرى لتكوين الهويّة، والظاهرة الطائفيّة السنيّة - الشيعيّة الحديثة تتحدّى جدليّة الاستمراريّة والانقطاع. ففي حين يُحذَف الماضي ويُنكَر، ويُحفَظ في الوقت نفسه، في العلاقات الجدليّة، فإن الاستعانة الحرفيّة بكل مصادر المعرفة المتضادة في العراق وإقامة علمٍ للطائفة أو الإثنيّة غير قابل للتزوير، تُنتِج هويّةً لا يحمل مضمونُها المحوَّل إلى أسطورة على نحو سخيف، إلا شبهاً بعيداً مع الماضي. ومع إعادة تكوين الهويّة غير المدقَّق، يُسجَّل أن الآلهة، والقدّيسين، والأئمّة الأشبه بالآلهة، قد انضمّوا إلى المعارك في الحروب الطائفيّة. لقد حلّ مكان الرضا الذليل - الضيق المصاحِب لخنوع البعض في حكم صدّام - خنوع لا رجعة عنه، أخذت فيه الروابط والأهداف الطائفيّة تسوّغ التطهير العرقي، على مستويات لم تشاهَد من قبل في المنطقة، بالانضواء في الإيمان (الأشبه بالاستقلال الذاتي). وحين قضى دستور بول بريمر أن السيطرة على الإنتاج الاجتماعي ومدخول النفط هما للشيعة، كانت الظروف الدائمة للنزاع الأهلي قد زُرِعَت بثبات. لقد أعادت البرجوازيّة النابتة من الطائفة، تكوين نفسها من طريق قناة الريع الطائفية، وغالباً ما تَنتج حصّة أكبر من الريع، من جراء الحرب

(11) مهدي عامل، **مدخل إلى نقض الفكر الطائفي: القضية الفلسطينية في أيديولوجية البرجوازية اللبنانية** (بيروت: مركز الأبحاث الفلسطيني، 1980).

(12) المصدر نفسه.

بين الطوائف، أي الريع الإمبريالي الناتج من الهدر الذي ترفده الريوع الجيوسياسية التي تستولي عليها الطوائف. لقد اجتمعت عوامل تحصين أسطورة الهويّة من النقد بواسطة القمع، مع الاعتماد على دخل الحرب الطائفيّة من أجل العيش، ومع الأمن الفردي أو الجماعي الذي ينشأ على أساس الطائفة أو الفرع الطائفي، لتدعم على نحو دائري الحالة التي نشأت بعد الحرب الأمريكيّة. ولا بد من ملاحظة أن التنافس من أجل النهب على أسس طائفيّة، هو بُنيَة هدمٍ ذاتي؛ وثمة الكثير من الانقسامات الجديدة بين الطوائف، لم تكن معروفة فيما مضى. والمؤكّد أن أجزاء من التمرد في الوطن العربي هو تمرّد على الإذلال ومن أجل الحريّات المدنيّة في الربيع العربي، لكن في العراق، كان الانقسام الطائفي هو الذي مهّد الميدان للتمرّد. فالعمال العراقيون يعانون أسوأ الظروف بفعل طبقتهم الحاكمة، ومع ذلك، يحارب بعضهم بعضاً بدل أن يحاربوا قامعهم. وفي الحال التي أصبحت عالماً مصغّراً في الوقت الحقيقي، تَرقَى الحربُ الأمريكيّة المزعومة على الإرهاب، وهي «مؤثر خارجي إيجابي» لرأس المال بنتيجة الحرب على العراق، تَرقَى إلى هجومٍ على منجزات الشعب العامل، وحرياتهم المدنيّة في كل مكان. في شروط القوّة الإمبرياليّة، التي هي الشروط الشاملة لمفاقمة سوء أحوال الوضع القائم، بنتيجة تغذية النزاع بين الجماعات بواسطة الطائفيّة، أدى إضعاف العراق وسورية إلى تقوية الهيمنة الأمريكيّة - الإسرائيليّة على المنطقة. فلإسرائيل الآن «أقوى جيش من المحيط الهندي إلى المحيط الأطلسي» ومعظم الجيوش العربيّة غير فاعلة[13].

لم يكن ارتفاع معدّلات أرباح قطاع الشركات والمال، وقوة أيديولوجيا رأس المال الذي تقوده الولايات المتحدة، هما فقط اللذان مكّنا رأس المال هذا من خفض أجور طبقته العاملة ومن تصديعها، بل إن ما أثر أيضاً هو الذعر المؤكّد من قدرة الولايات المتحدة على تدمير بلد ووضعه على طريق الانهيار الدايم. وهكذا، لم تؤدِّ الحملة على العراق إلى خفض مرتبة الإمبراطوريّة الأمريكيّة. وإذا كان هناك من أمر قد تأثر فعلاً فلعله الصعود الصيني الذي أوقف نتيجة عدم الاستقرار في العراق، وهو منطقة نفوذها فيها ضعيف.

فإمبرياليّة الولايات المتّحدة، التي تشمل إسرائيل، بوصفها نقطة الارتكاز الإقليميّة، هي الآن متشابكة مع البنية الحاكمة في العراق ودول الخليج - بقدر ما كانت أي قوة استعماريّة في الماضي. إن العراق الذي ينفجر على ذاته، ويتعرّض لقوة النيران الأطلسيّة، ويُحرَم السيادة، لا يقوّي نفوذ الولايات المتّحدة في المنطقة والعالم فقط، بل إنه، بغض

(13) Amos Yadlin, «Israel Has No Existential Threat,» AlRased (2015), <http://www.arrased.net/?siteid=1&langid=5&itemID=56926> (viewed 30 July 2015).

النظر عن مسألة القوة، يشكّل عمليّة تدمير للقيمة الماديّة والبشريّة، وهي عمليّة تَفُك ارتباط الموارد غير المرغوب فيها عن شبكة إنتاج عالميّة متخمة. إن تكاليف العدوان الأمريكي والغربي - المتخفّي تحت عنوان النزعة الإنسانيّة - أكثر من معوَّضة، بواسطة آلية النفوذ المزدوج لإعادة تكوين القوة من طريق الأثر المُثبَت، أو من طريق تدمير القيمة الذي يكافئ علاقات القيمة لمصلحة رأس المال.

على الولايات المتّحدة أن تثبت قدرتها على السيطرة، أو على أن تكسب بسهولة في وجه عدوّ محتمَل، وهذا ما يقود العالم المالي إلى الأمان في السوق الأمريكيّة. إذا جُرِّدَت من الزيف، فإن الأسعار والمبالغ التي تُجمَع من الموارد المالية، هي أهميّة عمليّة قانون القيمة في بلاد كالعراق، الذي يؤدي تدميره إلى إضعاف سيطرة شعبه على ثرواته، وعمّاله وموارده، وبذلك يمكن تقييم أسعاره بالحسبان الإمبريالي. بعد الشفط الذي رعته الإمبرياليّة لمعظم الثروة الوطنيّة، لم تعد الموارد الباقية كافية للطبقات العاملة العربيّة من أجل أن تحتفظ بحد أدنى محدّد تاريخياً من مستوى العيش.

إن قانـون القيمـة، وتكييـف ظـروف العمـل الملموسـة التـي تدخـل فـي عمليـة العمـل وفقـاً لشـروط التبـادل، يشـمل أعمـال اسـتهلاك القـوة العاملـة فـي الإنتـاج إلـى حـد اسـتهلاك الأشـخاص حرفيـاً فـي الحـروب. يدعـم قانـون القيمـة هـذا بـروزَ شـكل الـدولار بوصفـه تجسـيداً لرمـز القـوة المطلقــة ويؤيّــد باســتمرار رأس المــال الــذي تقــوده الولايــات المتّحــدة. ومثلمــا قالــت روزا لوكسـمبورغ، النزعـة العسـكريّة هـي ميـدان للتراكـم[14]؛ لكـن مـا لـم تُضِفْـهُ بصـورة قاطعـة، هـو أن هــذا الاســتهلاك للكائنــات البشــريّة فــي الحــرب هــو فــي نفســه جــزء مــن إعــادة الإنتــاج الرأسـمالي. وخلافـاً للقتـل الفاشـي، الإمبرياليّـة الأمريكيـةّ لا تميّـز عنصريـاً أو ثقافيـاً فـي الحـرب، بوصفهـا ممارسـة للقـوة وتمثيـلاً لهـذه القـوة. وكمـا سـيجيء فـي الفصـل الختامـي، ثمـة مـا لا حـدّ لـه مـن التموّجـات فـي الهجمـات الإمبرياليّـة. لكـن كتمهيـد، أدت الحـروب علـى الطبقـة العاملـة العراقيّـة المحاصَـرة والمجوَّعَـة، إلـى إبقـاء السـيطرة الأمريكيّـة علـى إمـدادات النفـط مـن خـلال الحضــور العســكري المباشــر، وواصلــت تثبيــت اســتقرار نظــام مالــي ظــل فيــه الــدولار عملــة الاحتياطــي العالمــي، ووســيلة امتــلاك الثــروة؛ وقــد ســاعدت النزعــات العســكريّة، والدينيّــة المســتقوية، والأيديولوجيــات القوميّــة المتطرّفــة فــي العالــم، علــى خفــض الأجــور العالميّــة، ورفعــت ســيولة المــال بالــدولار بالتريليونــات، بواســطة التكاليــف التــي اكتســبها رأس المــال مــن الديــون الأمريكيّــة، ووضعــت ضريبــة علــى الطبقــة العاملــة الأمريكيّــة، وقلّصــت

(14) Rosa Luxembourg, «The Accumulation of Capital,» <http://www.marxists.org/archive/marx/works/1867-c1/ch30.htm>. (viewed 5 July 2012).

حصّتها من الدخل، واختبرت تكنولوجيا حربيّة جديدة، وحسّنت التكنولوجيا القديمة، وفي النهاية أتاحت لرأس المال الذي بحوزة الولايات المتحدة أن يوقف تقدّم القوى الرأسماليّة الصاعدة والمنافسة. إضافة إلى ما تلا سقوط العراق من حقبته الاشتراكيّة، وهو واضح جداً بالنظر إلى الظروف المأسويّة منذ عام 1991، يتناول هذا الفصل بعض القضايا المتعلّقة بسببيّة الحرب ويصف احتلال العراق في ضوء غرض الإمبرياليّة الساعية إلى تبخيس قيمة العالم الثالث، وزيادة الريوع الإمبرياليّة. يتفحّص هذا الفصل احتلال العراق في ضوء التراكم بواسطة حروب الإنهاك، كما جاء في تعريف لينين للإمبراليّة[15].

أولاً: السببيّة

على المستوى السطحي، أو مستوى تداول الإعلام، تراوح الأسباب المفترضة للحربين (عام 1991 وعام 2003)، ضد العراق، بين دكتاتوريّة صدّام حسين، وعدوان الإمبرياليّة الأمريكيّة. هذان التفسيران، هما جهودُ تسفيهٍ من الطبقة العاملة، تتجاوب مع مزاج المجتمع الانفعالي، أو تُشَكِّله. السببيّة في التاريخ متشعّبة. على السطح، كيفيّة تأويل الدلائل وتصنيفها في تقييم السببيّة، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقيمِ مختلف الطبقات الاجتماعيّة واهتماماتها. والإمبراطوريّة المنتصرة قد تكتب النسخة الظاهرة من التاريخ على هواها، لكن في الأزمة الحاليّة لنظام الطبقة الإمبرياليّة، هل يمكن لأي صيغة من تاريخ المنتصر أن تعبّر بدقّة معقولة عن تاريخيّة الأحداث؟ إن كل المطلوب للإجابة عن سؤال من هذه الطبيعة هو إدراك لماذا يشيح علم تاريخ التيار الغالب النظر عن الحرب بوصفها علّة وجود مؤسسات رأس المال وميراثه الثقافي. في بنية التاريخ المعقّدة والطريّة، ثمة مجموعة من العلاقات المترابطة والمحدِّدَة، تتجمّع من حولها كل العلاقات الأخرى[16]. العلاقة الأساسيّة التي تُوضَع في المقدّمة في كل اللحظة التاريخيّة هي العدوان الإمبريالي. والهجمة الإمبرياليّة والعواقب التي تتلوها، حاسمة وتفوق كل ما عداها من أسباب؛ إنها الجيروسكوب (آلة تحافظ على التوازن والاتجاه) الذي يثبّت التراكم العالمي. وهي تؤَمِّن على المال، وفي النتيجة، تنشبك أيديولوجياً معاً عند المفاصل الثانويّة للوعي الغالب، بينما تتحوّل الهزيمة إلى يأس، وتغرق في حالة المهزوم النفسيّة الوطنيّة.

(15) Vladimir Lenin, Imperialism, the Highest Stage of Capitalism (Moscow: Progress Publishers, [1916] 1966).

(16) György Lukacs, History and Class Consciousness, translated by R. Livingstone (London: Merlin Press, [1919] 1967), and Edward Hallett Carr, «What is History?,» in: Robert W. Davies, ed., The George Macaulay Trevelyan Lectures Delivered in the University of Cambridge, January – March 1961 (Hampshire: Macmillan, 1986 [1961]).

إن الضعـف فـي ذاتـه، لـدى البنـى الوطنيّـة فـي بلـدان الأطـراف، يصبـح حافـزاً يسـتدعي مزيـداً مـن العـدوان. والمخاطـر المحـدودة المحسـوبة، علـى أسـاس الدفـاع الضعيـف عـن النفـس، أو النـزاع الداخلـي الـذي يتصاعـد ليحـل الأزمـة، يقلّـلان المخاطـرة المحسـوبة لأي عـدوان إمبريالـي آخـر. بعـد تجويـع العـراق وقصفـه بيـن عامـي 1991 و2003، انهـارت دفاعـات البلـد. وسُـمِّي القصـف الأولـي للعـراق، ثـم احتلالـه نزهـة. عـلاوة علـى ذلـك، مـا إن أخـذت زخـارف النظـام السياسـي الـذي غرسـه الأمريكيّـون تظهـر، حتـى أخـذت وسـائط الإنتـاج الذاتـي العراقيّـة فـي تشـكيلات اجتماعيّـة، تتحـوّل إلـى نـزاع بيـن مختلـف الجماعـات[17]. وبينمـا احتـاج الأمـر إلـى جمـع ثانـي أكبـر حشـد عسـكري أمريكـي منـذ الحـرب العالميّـة الثانيـة، مـن أجـل احتـلال العـراق، عـام 2003، كل مـا احتـاج إليـه الأمـر منـذ بدايـة العنـف الطائفـي عـام 2006، هـو فرقـة صغيـرة تقاتـل إلـى جانـب هـذه الجماعـة العراقيـة المسـلّحة أو تلـك، مـن أجـل ترجيـح كفـة الميـزان العسـكري الداخلـي إلـى هـذا الجانـب أو ذاك. فـي إطـار البلـدان الناميـة، يَرشَـح وعـيُ الطبقـة العاملـة وفـق أشـكال المقاومـة التـي تعتمدهـا الطبقـة حيـال العـدوان الإمبريالـي[18]. ويتفـرّع التفكيـر التحليلـي أو التربـوي، مثـل إرشـاد النـاس إلـى فعـل مـا هـو خيـرٌ لهـم، عـن الوعـي الناجـم مـن التجربـة فـي سـياق الصـراع الطبقـي. إن الطريقـة التـي تُمـارَس بهـا المواقـف الطبقيّـة المختلفـة، وتَتَصـافُّ فـي مواجهـة الإمبرياليّـة، فـي الصـراع لأجـل التحريـر الوطنـي - الـذي يُخضِـع الهويّـة للطبقـة - هـي كيـف تتفـوّق الطبقـة العاملـة الوطنيّـة علـى نفسـها مـن خـلال الأمميّـة. لكـن بعـد أكثـر مـن عقـد منـذ الغـزو، تتصـافُّ القـوى الوطنيّـة المختلفـة (الطائفيّـة، والاجتماعيّـة) فـي العـراق ضـد الإمبرياليّـة أقـل ممـا تتصـافّ ضـد بعضهـا البعـض. ولا يمكـن للعراقيّيـن وحدهـم أن ينجـزوا إصـلاح النزاعـات فيمـا بينهـم لتحويلهـا إلـى صـراع مـع الإمبرياليّـة؛ فحالـة الصـراع فـي أنحـاء العالـم ومـا يتضمنـه مـن مضمـون أيديولوجـي بالنسـبة إلـى العـراق، تحـدّد إذا كانـت النيـران الثوريّـة ستشـتعل مـن جديـد. إن تغلّـب الطبقـات العراقيّـة العاملـة علـى هوياتهـا الانقسـاميّة التـي فرضتهـا الولايـات المتّحـدة، مـرادفٌ لاسـتعادتهم القنـوات التـي تعيـد برجوازيّتُهـم مـن خلالهـا ثروتَهـا، أو مـرادفٌ لمعرفـة أن التحريـر الوطنـي لا يمكـن إنجـازه، بينمـا يكـون العـراق فـي قبضـة الإمبرياليّـة بقيـادة الولايـات المتّحـدة. واضـحٌ أن كشـف/ اسـتهداف الفوالـق الطائفيّـة التـي تكمـن وراء موقـف الطبقـة البرجوازيّـة، كعلاقـة

---

(17) تدين الولايات المتّحدة في عبقريّة تطبيقها نموذج الدولة الطائفيّة في العراق، إلى إدخال فرنسا النظام السياسي الطائفي في لبنان عام 1920. لقد خلق التشارك في السلطة والريع من خلال الدولة بين الطوائف المختلفة الظروف الدائمة للحرب الأهليّة في لبنان.

(18) Jorge Larrain, Ideology and Cultural Identity: Modernity and the Third World Presence (Cambridge, UK: Polity Press, 1994).

صراعيّة داخليّة خاضعة للإمبرياليّة بقيادة الولايات المتّحدة، نتيجةً لضعفها الذاتي، هو العمليّة التي يمكن احتمالاً أن تتيح للشعب العامل في البلاد أن يخرج من المستنقع الحالي. فالبرجوازيّة العراقيّة هي المسار التاريخي المتنازِع ذاتياً، الذي يتواجه من خلاله البرجوازيون المختلفون المستحكمون في الأشكال الطائفيّة، فيما بينهم، بواسطة العنف الذي تدعمه الإمبرياليّة بقيادة الولايات المتّحدة. إن هذا هو أضعف شكل يمكن بواسطته لبرجوازيّة ما أن تحمي مصالحها الوطنيّة؛ من هنا، فلا بد من أن تكون بحالتها هذه في أقل الدول سيادةً. إن خط الحرب الطائفيّة هو السمة وآلية الاستيلاء الأساسيّة لدى البرجوازيّة العراقيّة. وحتى لو عَرَضاً كانت الدولة العراقيّة في فوضى، يبقى الشعب العراقي «تاريخياً» بغض النظر عن القول المأثور الأوروبي التمركز، إن «الشعب يصبح تاريخياً من خلال الدولة». وكل الشعوب تاريخيّة من خلال أشكال تنظيمها وقاومتها، بصرف النظر عما إذا كانت الدولة مطابقة لـ «معايير» الدولة لدى الإمبرياليّة؛ فالدولة ليست سوى شكل آخر من التنظيم الاجتماعي، ولو كانت الدولة المعترَف بها هي المؤسسة الاجتماعيّة المركزيّة، التي مهمتها التاريخيّة ممارسة حقوقها السياديّة المتَّفق عليها. إن أي شكل من التنظيم الاجتماعي في دول الأطراف (أو لهذا الأمر، في المركز الإمبريالي) يكون تاريخياً، بمقدار نزاعه ضد الإمبرياليّة. أما الفكرة الموروثة القائلة إن الشعب يكون تاريخياً فقط من خلال شكل اجتماعي وفق التحديد الأوروبي، فهي من بقايا الماضي الأوروبي القومي المتطرّف في القرن التاسع عشر، الذي نهض نتيجة إبادة الكثير من الشعوب التي يُزعَم أنها «لاتاريخيّة»، والتي لم يعد لها وجود، لكن روح مقاومتها ستسهم في احتضار نظام الدولة الأوروبي المتهالك.

مـرّت دراسـة التاريـخ فـي مراحـل متعـددة مـن التطـوّر[19]. فـي الماضـي البعيـد، كان تدخُّـل الآلهـة أو الأبطـال الأسـطوريّين تفسـيراً مقبـولاً للتطـور التاريخـي. لكـن علـم التأريـخ انصـرف بعيـداً مـن هـذه التفاسـير، حيـن بـدأ يقيّـم كيـف أن التصميـم والإرادة البشـريّة يمكنهمـا فعـلاً أن يُتَرجَمـا بواسـطة السياسـة والعمـل السياسـي المنظّـم - المتمثّـل بالحـزب السياسـي أو الدولـة. كان ذاك علـم التأريـخ عنـد هيغـل، ذروة المثاليّـة، حيـث كانـت الدولـة تجسّـد الشـكل الأخلاقـي الأسـمى لتحقيـق الـذات الروحيّـة. ثـم انتقلـت أبحـاث التاريـخ عندئـذ مـن تطـوّر الأفـكار، إلـى الفكـرة الماركسـيّة وهـي تطـوّر العلاقـات الاجتماعيّـة ومـا يتصـل بهـا مـن حالـة الوعـي، المتجـذّرة فـي تطـوّر الظـروف الماديّـة. فأصبحـت الطريقـة التـي يعيـد بهـا المجتمـع إنتـاج نفسـه، المتأصّلـة فـي علاقـات الإنتـاج، هـي نقطـة الانطـلاق لتحليـل العمليّـات التاريخيّـة التـي

(19) Istvan Mészáros, Beyond Capital: Towards a Theory of Transition (New York: Monthly Review Press, 1995).

لا يمكن إلا لقلّة تجنّبها. لقد كان للباحثين، بعلمهم أو من دون علمهم، نقاش مع ماركس، منذ ظهور هذه التفاسير الماديّة[20].

لكن التفاسير الماديّة للتاريخ، ولا سيّما للحرب، لم تبدأ مع ماركس. بالطبع الماديّة تسبق الماركسيّة. في منتصف القرن الثامن عشر مثلاً، عالج جان جاك روسّو موضوع العوز الاقتصادي والحرب: «إن كل شعب، لا تتيح له أوضاعه سوى الخيار بين التجارة والحرب، هو ضعيف في ذاته»[21]. في نظر روسّو، هذا الضعف المادي في أساسه هو الذي يهمِز للحرب. قبل الرأسمالية، كان العدوان يقع بسبب ندرة الطعام أو شح الحاجات الأساسيّة في المجتمع، أو أزمة استهلاك دون الكفاف، ومع تحوّل قلّة الإنتاج إلى فائض إنتاج مع ظهور الثورة الصناعيّة، صارت أزمات الاستهلاك دون الكفاف تُعزَى إلى أسباب اجتماعيّة وسوء التوزيع، لا إلى أسباب طبيعيّة[22]. لكن نظريّة ماركس عن الأزمات، تصف أكثر من مجرد أزمة فائض إنتاج اقتصاديّة. ففي نظر ماركس، الرأسماليّة وُلِدَت بنقائص، وهي تبقى في الأزمات الاجتماعيّة الدائمة. فالتراكم الفوضوي والتنافس الأعمى سعياً وراء الربح، يتحوّلان إلى حالة مسعورة؛ إن الإبقاء على معدّلات الربح، وابتزال القيمة المضافة بفرض شح السلع الضروريّة والاستهلاك دون الكفاف، وشن الحرب، هي وجوه مترابطة للعلاقة الاجتماعيّة التي هي رأس المال. والظروف التاريخيّة المعيّنة تطلق سقوطاً متكرراً في نظام يميل بفطرته إلى الأزمة.

إن وصف ماركس لفوضى الإنتاج، في عبارته «أُركُم، أُركُم! هذا هو موسى والأنبياء»، يمكن أن يُمَدّد إلى عصر الاحتكار في القرن العشرين مع تعديل: فمع انخفاض تحويل القيمة بواسطة التجارة من بلدان الأطراف، تصبح أزمات الدول المتقدّمة أكثر حدّة، وقد تستدعي حلولُهم المزيدَ من الحروب الهجوميّة. هذا هو النوع من العدوان الذي يعيد خلق الظروف للاستيلاء بسعر بخس، أو مجّاناً، على الموارد البشريّة والطبيعيّة؛ وكما ركّزنا طويلاً، هذه هي إعادة تشغيل للأشكال الباكرة من الاستغلال التجاري، الذي تضمّن العبوديّة، لكن إعادة التشغيل هذه الآن لا تكتفي باستغلال العمالة أو الموارد بتكاليف بخسة، بل تستخدم العمالة أيضاً في الحرب والتجنيد، من أجل إفناء حياتهم. وخلافاً

(20) Ibid.

(21) Jean-Jacques Rousseau, The Social Contract (Book 2) (1762), <https://www.marxists.org/reference/subject/economics/rousseau/social- contract/ch02.htm> (viewed 29 September 2015).

(22) أزمات فائض الإنتاج أزمات اجتماعية، أي من الممكن أن يستشري فائض الإنتاج في سوق ضيقة، ويوازيها في ذلك أزمة نقص في الاستهلالك منذ اللحظات الأولى للرأسمالية، وهذه تقتضي تحييد الموارد ولا سيما الإبادات الجماعية.

لـدورات الركـود الاقتصـادي السـريعة التكـرار فـي القـرن التاسـع عشـر، يعـود سـبب عـدم سـرعة تواتـر دورة الركـود الاقتصـادي فـي دول المركـز فـي عصـر الاحتـكار، إلـى الأثـر المثبّـت للاسـتقرار الناجـم مـن وجـود ثـروة أكبـر مـن جـرّاء فائـض القيمـة التاريخـي، ودرجـة قـوة السـوق والتوجّـه نحـو التكتـل الاحتـكاري (Cartelisation)، التـي تتيـح تضخّـم الأربـاح (الفوائـض غيـر المسـتعمَلة) وتأخيـر ظهـور تكنولوجيـا جديـدة، أو ابتـكار جديـد، وهـو تأخيـر يشـطب تكاليـف التكنولوجيـا القديمـة (التأخيـر متعمَّـد ريثمـا تسـتوفي التكنولوجيـا القديمـة تكاليفهـا)[23]. غالبـاً مـا يُغفَـل موضـوع الهيمنـة الاسـتراتيجيّة علـى مـوارد الأطـراف، إلا أنـه المكـوِّن الأول للقـوّة السياسـيّة، ومنهـا تنبثـق كل أنـواع القـوة، بمـا فيهـا قـوة السـوق. فـي نظـام مَنشـؤه الانتـزاع العنيـف، ليـس مـن أمـر مهـم سـوى «القـوة» فـي قـوّة السـوق. ويتوسّـع رأس المـال بتوسـيع الأسـواق، وبالحـروب التـي تُبخِـس ثمـن المُدخَـلات وتنتزعهـا، أو التـي تقوّيـه (رأس المـال) بوصفـه علاقـة اجتماعيّـة. إن حـل التناقـض الناجـم مـن الحاجـة إلـى تلبيـة متطلبـات رفـع معـدّل التراكـم، والحاجـة إلـى التنافـس مـع دوائـر رأس المـال الأخـرى علـى نهـب حصـة أكبـر مـن المسـتعمرات، غالبـاً مـا يقتضـي شـن حـرب[24]. ولعـل الشـعار القائـل «علـى الولايـات المتّحـدة أن تحمـي طريقـة عيشـها» هـو ربمـا المنطـق الوحيـد المتـاح للرأسـماليّين البارزيـن؛ وهـذا الشـعار اليـوم، كثيـراً مـا يُذكَـر حجّـةً لحـرب عادلـة، حيـن لا يكـون ثمـة فـي الواقـع، وفـق القانـون الدولـي (شـرعة الأمـم المتّحـدة) أي منطـق مـن هـذا القبيـل. أمـا عـن إشـعال فتيـل الحـرب، فكثيـر مـن الحـوادث فـي التاريـخ التـي أشـعلت نزاعـاً عسـكرياً، إمـا متعمَّـدة وإمـا مفتَعَلَـة؛ فاصطنـاع فرصـة مـن أجـل بـدء حـرب هـو ممارسـة معهـودة. ويقـود هـذا، إلـى طـرح السـؤال عـن ضعـف الطبقـة العاملـة الأمريكيّـة إلـى هـذا الحـد، حتـى تُجَـرَّ إلـى الحـرب. كلا الطبقتيـن العاملتيـن الأمريكيّـة والعراقيّـة ضحايـا للحـرب، بدرجـات مختلفـة، لكـن فـارق حصـة الأجـور لـدى الطبقـة العاملـة الأمريكيّـة، مقابلـة بالأجـور الغائـرة فـي كثيـر مـن بلـدان العالـم الثالـث، تعاظمـت تاريخيـاً مـع الغـزوات الإمبرياليّـة[25]. علـيّ أن أنبّـه إلـى النزعـة الاسـتبداديّة فـي الحكمـة التقليديّـة القائلـة إن العالـم الثالـث مجـرّد زمـرة مـن برابـرة العصـر

---

(23) الاحتكارات تُبقي الأسعار عند مستوى يتيح لها أن تكسب أرباحاً إضافيّة، وسداد تكاليف الاستثمار. لكن حين تدفع التكنولوجيا الجديدة إلى خفض الأسعار، تؤدي إعادة التقييم وانفكاك رأس المال غير المُنجِز، إلى تعميق الهبوط في دورة الأعمال. انظر: Michael Perelman, «Marx, Devalorisation, and the Theory of Value,» Cambridge Journal of Economics, vol. 23, no. 6 (1999), pp. 719-728.

(24) Lenin, Imperialism, the Highest Stage of Capitalism.

(25) Arthur K. Davis, «Decline and Fall,» Monthly Review, vol. 12, no. 6 (October 1960); Arghiri Emmanuel, Unequal Exchange: A Study of the Imperialism of Trade (New York; London: Monthly Review Press, 1972), and Zak Cope, Divided World, Divided Class: Global Political Economy and the Stratification of Labour under Capitalism (Montreal: Kersplebedeb, 2015).

الحجري الذين يصبحون أفضل بفعل صدقات الرأسماليّة الغربيّة ما هي إلا رياء. والمؤكد أن دخل الكفاف هو حالة مقررة في ظرف تاريخي محدد، ففقير اليوم هو غير فقير الزمن الغابر حيث كان التقدم التكنولوجي مفقوداً. رأس المال الذي تقوده الولايات المتّحدة هو تحالف عابر للحدود يشتمل على الكثير من الطبقات الاجتماعيّة المرتبطة به من خلال الموألة (Financialisation)، أو مراحل دونية عمليّة الإنتاج (Downstream Production). عند تناول هذه القضيّة، لا بد من أن تؤخَذ في الحسبان حالة ضعف الوعي الثوري تحت وطأة الهجوم النيوليبرالي العنيف والممنهَج، منذ أوائل الثمانينيّات، والغبن الناتج في داخل المجتمع الأمريكي[26]. وبالنظر إلى الأزمة في الأيديولوجيا الاشتراكيّة، تشغل بال معظم الطبقة العاملة الهموم القديمة نفسها، في شأن أمان الوظيفة. والعقود غير المستقرة، هي الممارسة المعهودة في العصر الحالي، ويقال إن العمال تأذوا[27]. وتعيد قوة رأس المال إنتاج الغبن من الذات ومن المجتمع في آن معاً؛ فهذه مسارات تحوَّل بواسطة الدولة[28]. إن خُلقيّة ««كلٌ لنفسه» تستبد بالعقل الاجتماعي فتمزّقة بعيداً من ذاته ومن سياقه الاجتماعي؛ وفي النتيجة، يتعمّق الاستغراب الاجتماعي إلى درجة أن الحرب، بينما هي تستعر، يراقب الناس أسواق الأسهم ورد فعلها على غارات القصف (استدلالاً بقول بابنهايم)[29]. إن هشاشة أجور اليد العاملة حيال ظروف السوق، هي علاقة تفوق كل علاقة أخرى، في مسيرة عماليّة تملؤها الأزمات. وتُظهِر ظروف العمل والتعاقد المتقلقلة، الناتجة من ضعف العمل النقابي وسطوة اليد العاملة السياسيّة الواهنة في الولايات المتّحدة، ميزان القوى المختل بين العمال ورأس المال، محلياً وعالمياً. وقد عادت علاقة التبادل القانوني أو الحر المزعوم، بين العامل الحر ومالك رأس المال، التي تُخفي تحتها ميزان قوى غير متكافئة، إلى الظهور بأشكال لا إنسانيّة متعاقبة، لدى حدوث موجات الركود المتتالية في دورة الأعمال، في شكل حادٍ من عبوديّة الأجور. والنظام المتباين داخل الطبقة العاملة الأمريكيّة، بين سود، ولاتينيّين، و«طبقة عاملة»، وطبقة وسطى، وما إليها، هو أيضاً تقسيم للكل، على علاقة بنظام الطبقة العاملة الدوليّة. وليست إعادة إنتاج نظام الحزبَيْن نفسه، انعكاساً فقط لفقدان اليد العاملة البدائل الاشتراكيّة، بل إنها أيضاً

---

(26) Jorge Larrain, The Concept of Ideology (Athens: University of Georgia Press, 1979).

(27) Guy Standing, The Precariat: The New Dangerous Class (London; New York: Bloomsbury Academic, 2011), and Riccardo Bellofiore, «Could Be Raining: The Great Recession and the European Crisis,» PEL Seminar Series at the International University College of Turin 19 January 2012.

(28) Louis Althusser, Lenin and Philosophy and Other Essays (New York: Monthly Review Press, 1971), and Istvan Mészáros, Marx's Theory of Alienation, <http://www.marxists.org/archive/meszaros/works/alien/index.htm>. (viewed on 2 July 2014).

(29) Fritz Pappenheim, The Alienation of Modern Man: An Interpretation Based on Marx and Tönnies (New York: Monthly Review Press, 1959).

نتاجٌ للريوع الإمبرياليّة التي تجمّد حصة اليد العاملة في المجتمع الأمريكي. وفي عالمٍ، حيث كل طبقة تعمل لنفسها، فالعامل الموازِن في إبقاء استقرار سياسات تقسيم الطبقة العاملة، أو إخضاعها لرأس المال، هو نتاج الريوع الإمبرياليّة.

فقر اليد العاملة المدقع أكثر كآبة في البلدان النامية، وغالباً ما يعمد رأس المال إلى استهلاك العامل مع استهلاك قوة عمله في مهلٍ زمنيّة أقصر. وحتى المظهر الخارجي في مستوى مسرح الحركة والتجارة العادلة (كما في عمل الأجر الحر) غُيب حتى شكلاً في سياق العالم الثالث، كسياق العراق. وكثيراً ما تجتمع انقسامات الطبقة العاملة الداخليّة في البلدان الأقل تقدّماً، مع التهديد بالتدخل الإمبريالي، لوقف أي احتمال لتعبير سياسي عالمي. في استعارة لوكاش التخيّليّة، نَشَرَ رأس المال الأمريكي أبشع صورِه في دول الأطراف في شكل مادي[30]. ومن بين الوجوه العديدة للدمج العالمي، هذه القدرة لدى رأس المال المتقدّم على استنساخ أكثر تقاليده قمعاً في العالم الثالث، ومن ثم على إخضاع طبقته العاملة في بلده لطوفان من الميثولوجيا، هي التي تقطع الروابط العضويّة في الطبقة العاملة العالميّة. في العصر الحاضر، تتعرّض الحروب الإمبرياليّة ضد أفقر الشعوب في الكرة الأرضيّة للمساءلة أقل فأقل، في محافل الطبقات العاملة في نصف الكرة الأرضيّة الشمالي. وتستطيع الفئة المهنيّة العسكريّة الأمريكيّة الواسعة، وقدرة الحكومة على إصدار مبالغ طائلة من الدين الذي يمكن أن يُستَرَد بالأموال الخارجيّة المستحَقَّة على أساس التوسع الإمبريالي، أن تسهّل مهمّة قولبة الرأي العام الأمريكي ليتحمّل تكاليف الحرب. وخلافاً لما كان يجري في الماضي، تخسر الجيوش الإمبرياليّة في المقابل جنوداً أقل، ويدفع الجمهور أقل؛ وهو يراقب الحرب على الشاشة كما لو كانت لعبة فيديو[31]. ويوجَّه الهجوم الأيديولوجي الذي تقوده الولايات المتّحدة، ضد الشعب العربي أيضاً، من أجل إطفاء أي براعم وعي ثوري. وهو على الخصوص موجّه ضد أي تفكير في إجراءات حقيقيّة تتعلّق بالإشراف على النفط، أو حتى بأي سياسة اكتفاء

(30) Lukacs, History and Class Consciousness.

(31) Zhiyuan Cui, «The Bush Doctrine and Neo-conservatism: A Chinese Perspective,» Harvard International Law Journal, vol. 46, no. 45 (2005).

قد يقال: مع أن نسبة قتلى الحرب تنخفض، إلا أن نسبة الجرحى جروحاً بليغة من الأحياء ترتفع. والتكلفة المالية والاجتماعيّة أكبر وتحظى باعتراف أوسع، في الوقت الذي يواصل المشوَّهون جسدياً ونفسياً العودة إلى بيوتهم في الولايات المتّحدة، من حروب لا تنتهي. لكن هذه التضحيات في النظام المقسَّم طبقياً تقتضي تعديلاً في حصة اليد العاملة. إن المراوحة بين مقدارٍ ما من العناية الصحيّة المجانيّة وإلغاء حقوق الإجهاض، مثلاً، ليس لها أثر في سياسة الحزبين الإمبرياليّة، لكنها تؤثر في إخلاص شرائح الدخل المتدني في الطبقات الأميركيّة العاملة، لهويتهم الوطنيّة. إن نموذج القوة الأيديولوجيّة الرأسماليّة في مقابل التنازل لليد العاملة، هو التثبيت الدينامي لولاء الطبقة العاملة الأمريكية البيضاء في الغالب، للإمبرياليّة.

ذاتي جزئي، من أجل توزيعٍ أعدل يمكن أن يحجز بعض الموارد الوطنيّة. إلا أن الوسيلة التي اعتمدها الهجوم لتحقيق هذا الهدف، تقتضي إظهار قوّة وحشيّة الغرض منها القضاء على روح المقاومة، إضافة إلى مواصلة أسلمة الهويّة منذ أيام الاستعمار. على السطح، الهجوم مترابط مع رياء «الديمقراطيّة الغربيّة» التي تحوّل اللوم على «الاستبداد المتأصّل في الثقافة العربيّة»؛ أي استبعاد هذا مقارنة بحضارة أوروبية افنت 900 مليون نسمة بالحروب منذ القرن السادس عشر.

في هذا الشأن، ليست مصادفة تلك القوة الإسرائيليّة غير المتكافئة التي تستعمل العنف الشامل، وآخر مظاهره الحروب على غزّة؛ فإسرائيل تعمل كمثال نموذجي عن الولايات المتّحدة حين تريد إسكات بعض أنواع المعارضة، كما في «الصدمة والرعب» (Shock and Awe) والأشكال البشعة الأخرى من استراتيجيّة الإفراط في القتل. إن الهدف الإمبريالي هو إثبات عدم جدوى المقاومة، بالنظر إلى عدم التكافؤ العسكري الفادح في ميزان القوى. قبل أسبوعين من اغتيال عبد العزيز الرنتيسي بصواريخ إسرائيليّة، نقل زعيم حماس شعاراً من جورج حبش، يمكن أن تكون ترجمته: «شعبنا سينتصر لأن قراره مواصلة النضال لا يتزعزع»[32]. وما لبث أن اغتيل الرنتيسي. فأي كوّة للتفكير الثوري، تفتح نافذة للأمل لدى المحرومين، يجب أن تُقفَل على الفور.

إن إخضاع «العربي» في اللغة النيواستعماريّة، لا يعني تأرجح مشاعر الفرد حيال الإمبرياليّة الأمريكيّة. ففي ميدان المشاعر النفسيّة البالية، هناك من السادية - المازوشيّة أكثر من المشاعر أو العطف. ومع أن المرء ينبغي أن يتجنّب لوازم التيار الغالب الهزليّة عن القلوب والعقول[*]، فالمعركة الحقيقيّة من أجل كسب القلب والعقل، ليست في أن يُكسَب المرء بتغيير أمزجة الجماهير العربيّة الواسعة، حيال الولايات المتّحدة؛ هذه الصيغة كانت مُعَدَّة لقطاعات في الجماهير الغربيّة، ذاكرتها في شأن النهب الإمبريالي قصيرة جداً، أو هي ذاكرة مستعدّة سلفاً لأن تُشحَن بالعنصريّة الجهازيّة المتخلّفة من زمن العصر الاستعماري. وتُقولِب الدعاية للحرب، قدر ما تستطيع، الطبقةَ العاملةَ الغربيّة لكسب دعمها لشن الحرب، بينما تبث الاعتقاد بعدم جدوى المقاومة لدى الشعوب الفقيرة في الخارج. إن كسب الشعوب لا يتحقّق على أساس الجدال الدولي الديمقراطي، ذلك أن لا منصة ديمقراطيّة كهذه للجدال بين شعوب العالم قد ظهرت إلى الوجود حتى الآن.

---

(32) مقالة ظهرت في صحيفة **القدس** (لندن)، الأسبوع الأول من نيسان/أبريل 2004.

(*) استخدم الاحتلال الأمريكي صيغة كسب القلوب والعقول في العراق (المترجم).

يتحقّق انتصار الهجوم الأيديولوجي الرأسمالي بقيادة الولايات المتّحدة، بواسطة تحويل القضايا الإنسانيّة والسياسيّة الحقيقيّة، مثل التطهير العرقي أو انتزاع أملاك الشعب الفلسطيني في عام 1948، إلى مسألة دينية، وحربٍ جذورها ميثولوجيّة. ويمكن ملاحظة تحويل الخيالي إلى حقيقة، حين استقبل مجلس النواب الأمريكي خطاب بنيامين نتنياهو في 24 أيار/مايو 2011، بـ29 تحيةً وقوفاً، منها معانقتان خاصّتان (عند التحيّتين وقوفاً، رقم 15 ورقم 16) لذكره نصّين من التوراة، وقوله بعلاقة عمرها 4000 سنة بين الشعب اليهودي والأرض اليهوديّة. هذا يعني أنه لو كان لدى إسرائيل رغبة في تحويل الملكية الخاصة لأصبحت متناقضة مع الإمبريالية ولما عاد هناك لدينا تناقض معها!

في القانون الدولي، الحرب عملياً غير مسوَّغة، والقانون نفسه لا يمكنه أن يتناغم مع النماذج الحادّة للقوميّة. تبيح شرعة الأمم المتّحدة الحرب للدفاع عن النفس فقط بعد موافقة مجلس الأمن. منذ مدة ليست بعيدة، ابتدع منظّرو الأخلاق أو «أنصار النجاة في عالم يشكو القلّة»[33]، بخلاف «عالم الوفرة والمصير المشترك»، العبارةَ القائلةَ بـ «حماية نمط عيشنا» كمقدّمة تسوِّغ شن الحرب أو إغراق مراكب اللاجئين في البحر، من أجل أن يضمنوا عدم انزعاج المجتمعات الغربية بتكاليف إضافيّة. وكما قالت الإدارة الأمريكيّة وكثيراً ما كرّرت، كان سبب غزو العراق واحتلاله حماية «نمط العيش الأمريكي»[34]. زُعِم أن العراق، لا بنوع النظام الذي كان فيه، ولا بسبب صدّام حسين، بل بسبب تكوينه نفسه ودستوره كدولة قابلة للعيش، هو تهديد لنمط العيش في الولايات المتّحدة، وبعض حلفائها الغربيّين. لم يكن العراق يهمّ بغزو الشمال الأبيض الكبير، لكن بالتنمية والتصنيع وتمكين شعبه العامل، كان يمكن أن يُضعِف قنوات الريوع الإمبرياليّة الآتية إلى المركز. رُسِمت سيناريوهات خطط البنتاغون لغزو العراق في أثناء الحرب الباردة، ووفقاً لهذه الخطط ستنطلق الطائرات الهجوميّة الأمريكيّة المُمَوَّهَة تحت الرمال السعوديّة، من قواعدها في السعوديّة، وتحضّر لغزو العراق. واعترف أحد الجنرالات الذين كُلّفوا أمر هذا التمويه بأن هذه الرغبة الإمبرياليّة لدى رأس المال الأمريكي ارتدعت، لأن الاتحاد السوفياتي كان لا يزال هنا، وأن الهولوكوست النووي كان احتمالاً[35]. إن عدم تحمُّل

(33) هذه نظرية أخلاقية فلسفية مبنية على مفهوم القدرة. رغم أن الأزمات الرأسمالية أزمات فائض إنتاج، هذه تقول بقدرتها وعدم قدرة الغرب الحضاري إنقاذ البشرية جمعاء.

(34) البحث في «غوغل» عن «حماية نمط عيشنا جورج دبليو بوش» سيعطي نحو مليوني مُداخِل. ليست جميعاً مداخلات جورج دبليو، لكن كثيراً منها مداخلات منه.

(35) مقابلة مع جنرال أمريكي مسؤول عن التمويه العسكري ضد نيكاراغوا والعراق: Public Broadcasting Service, PBS, <http://www.pbs.org/newshour/extra/debate/iraq.html> (viewed 12 May 2009).

حتى الدول المتمتّعة بنصف سيادة في الشرق الأوسط، ينمّ عن نزعة لا تلين إلى التدخُّل وزعزعة الاستقرار.

أمدّ الانتصار الأيديولوجي بعد الحرب الباردة، رأسَ المال بإطلاق يده للترويج «لنمط العيش الأمريكي»، الذي أبرز وجوهه اعتزال الأثرياء في حصونهم المُحكَمة الإغلاق تحت حماية الحرس الخاص، أو على نحو أعم، وراء جدران يبتنونها على حدودهم الوطنيّة - قلعة أمريكا للناس الأغنياء. يستند تفسير دايفيس[36] لهذه النزعة التوسعيّة، إلى أيديولوجيا جنّة عدن الحدوديّة، أو التاريخ الأمريكي المتجسّد بمصير جليّ، في فكرة فرادة وتفوّق الهويّة الأمريكيّة، بوصفها أيديولوجيا حدود، وهي حدود تتطوّر بواسطة رأسماليّة لا عائق يعيقها، على حساب الأمريكيّين الأصليّين، وفيما بعد على حساب شعوب أخرى في أرجاء العالم.

لقد كانت الولايات المتّحدة أكثر من أربعة عقود، مَدِينَةً ديناً صافياً بالشكل النقدي، لكنها كانت في الوقت نفسه مؤئلاً للقيادة الاقتصاديّة ونمو نسب الفوائد، للكوكب كله. وبوصفها الإمبراطوريّة التي ورثت الإمبراطوريّات الأوروبيّة، فهي تتمتّع بقوة هائلة وامتيازات تاريخيّة بفائض القيمة؛ للتنويه، فائض القيمة فئة اجتماعية تختلف عن القيمة المضافة التي هي فئة اقتصادية، تشمل كل عمليّات الإبادة والعبوديّة التي أعاقت تنمية وتصنيع العالم الثالث. ويمتلك الأجانب حصة متزايدة من دين الحكومة الأمريكيّة؛ فالمصارف المركزيّة الآسيويّة الكبرى (اليابان والصين وكوريا الجنوبيّة وتايوان) وحدها تمتلك ما تزيد قيمته على 5 تريليونات دولار[37]. إن إسناد كل هذا الدين الأمريكي يقتضي تعزيز الهيمنة على دول النفط، لموازنة دين الأموال[38].

والسـعي وراء النفـط يفتـرض أن الهامـش السياسـي لـدى كثيـر مـن الـدول العربيّـة الناميـة ذات السـيادة المُضعَفَـة، يضيـق. لقـد أطبقـت البنـى التاريخيّـة - البنـى الفوقيّـة السياسـيّة الموروثـة، والجغرافيـا والسياسـة الاجتماعيّـة، ولا سـيّما كل مـا يتعلّـق بمجـرَّد وزن الترتيبـات الأمنيّـة التـي تقودهـا الولايـات المتّحـدة وقوتهـا الناريّـة، أطبقـت بثقلهـا كالكابـوس، علـى الـدول الصغيـرة الناميـة. فالـدول، مثـل العـراق أو سـورية أو مصـر، مـا عـاد فـي إمكانهـا أن تؤثّـر

(36) Davis, «Decline and Fall».

(37) Michael Hudson, «From Marx to Goldman Sachs: The Fictions of Fictitious Capital, and the Financialization of Industry,» Critique: Journal of Socialist Theory, vol. 38, no. 3 (2010), p. 444.

(38) Soula Avramidis, «Articulation by the «Barrel of a Gun»: Development Under the Threat of War in the Near East,» 8-10 December, Historical Materialism Conference, London, 2006, <http://mercury.soas.ac.uk/hm/pdf/2006confpapers/papers/Avramidis.pdf> (viewed 2 March 2007), and Prabhat Patnaik, Finance Capital and Fiscal Deficits: News Analysis (Oxford: International Development Economics Associates, 2009), <http://www.networkideas.org/news/may2009/news21_Finance.htm>.

في عمليّة صنع القرار، أكثر مما يمكن لمعتوه في قرية أن يؤثّر في المجلس البلدي. لقد صار احتمال التحوّل إلى دولة فاشلة، يمثل تقريباً مصير كل الطبقات البرجوازيّة القوميّة العربيّة، أو الدول المتحوّلة اجتماعياً، التي كان العراق يمثّل منها نموذج القوميّة المستقلّة، ببعض الملامح الاشتراكيّة. في الواقع، خلافاً لسورية ومصر، ما كان يمكن للعراق، وهو في حالة حرب مستمرّة، أن يختار الخروج من الاشتراكيّة العربيّة، حتى لو أراد ذلك. حين قُصِف العراق، وعوقِب، واجتيح، كانت لا تزال لديه خططه الخمسيّة، والدعم، والخدمات الاجتماعيّة المجانيّة.

لم يشهد العراق الراحة، في أي وقت كان، منذ عام 1958 (استقلال العراق الحقيقي من الحكم البريطاني)، حين اندفع إلى المدار السوفياتي، وحين كان محشوراً بين إيران الشاه، وتركيا، والسعوديّة، ودولة المصدّ الأردن. وما كان يمكن أن تحظى ولو بقليل من الاستقرار، دولة شبه اشتراكيّة، معادية للأمريكيّين وإسرائيل، موتَّدَة في وسط هؤلاء الحلفاء لرأس المال الذي تقوده الولايات المتّحدة. لقد أعاد حُكم عبد الكريم قاسم (1958 - 1963)، أول رئيس عراقي، القائدَ الكردي مصطفى البرزاني (1958) من منفاه في الاتحاد السوفياتي، فما كان من هذا الأخير، في غضون بضعة أشهر، إلا أن استأنف حرباً طويلة ضد الحكومات العراقيّة المتعاقبة، بمساندة الولايات المتّحدة وشاه إيران، وهي حرب لم تنتهِ إلا بسقوط الحكومة العراقيّة برئاسة أحمد حسن البَكر، الذي حكم العراق بين عامي 1968 و1979 عندما تخلّى عن سيادته على منفذه الوحيد إلى البحر (شط العرب) لمصلحة إيران (في معاهدة الجزائر عام 1975)[39].

طوال الوقت، كان الحزب الشيوعي العراقي، الذي أيّد فيما بعد الهجوم الأمريكي على العراق عام 1991، يُخفي خططاً طائفيّة وإثنيّة تحت غطاء عجرفة شيوعيّة، وهو في الحقيقة، حارب فكرة قيام اتحاد عربي أوثق، بحجّة المزاعم «الأمميّة اليساريّة المتطرّفة». وبخضوعه الأعمى للموقف السوفياتي المعتدل، من اعترافه بتقسيم فلسطين الانتدابيّة، إلى تأييده الولايات المتّحدة في الحرب على العراق، وضع الحزب الشيوعي العراقي نفسه موضوعياً في موقف المتعاون مع الإمبرياليّة بقيادة الولايات المتّحدة، على أساس الموقف الفارغ القائل إن أي قوميّة تناقض أمميّتهم.

كان المشروع الوحدوي العربي (الذي عارضه قاسم والشيوعيون العراقيّون)، بمسيره نحو تشكيل التحالف المعادي للإمبرياليّة، أي نحو إقامة الجمهوريّة العربيّة المتّحدة، من

(39) مجموعة الأمم المتّحدة للمعاهدات رقم 14907، اتفاق إيران والعراق في شأن استعمال ممرات مائيّة حدوديّة 1975، واتفاق الجزائر في 6 آذار/مارس 1975.

مصر وسورية في دولة واحدة (1958)، يشكّل تهديداً لدولة إسرائيل والمصالح الأمريكيّة، أكبر كثيراً من تحالف قاسم الشيوعي. في نظر الولايات المتّحدة كان قاسم يُعَدّ محايداً في السياسة الخارجيّة، وهو حتماً لم يسعَ إلى أي تحويل اشتراكي، كما فعل عبد الناصر، بتوسّع في مصر وسورية، ولم يؤمّم المصالح النفطيّة[40]. وبينما كانت إسرائيل تتقبّل قاسم، لم تكن الولايات المتّحدة مرتاحة للدعم الذي تلقّاه من الشيوعيّين، ووجّهت تركيزها على احتواء الشيوعيّة المحتملة. وتشير الاتصالات بين سفارة الولايات المتّحدة في بغداد ووزارة الخارجيّة الأمريكيّة عام 1959، أن الولايات المتّحدة كانت مرتاحة لحياد قاسم، لكنها قلقت من نفوذ الشيوعيّين في حكومته:

«يجب أن يتصدى تصميم قاسم الواضح على تحقيق الاستقرار الداخلي واتخاذ موقف محايد فعلياً في العلاقات الخارجية، للتوترات الإقليمية والعالمية المستمرة، ولعدم الاستقرار المتأصل في المكوِّن السياسي والثقافي والديني والعرقي للعراق. آمالنا في إحراز تقدم ملموس نحو الاستقرار النسبي والاستقلال الحقيقي تقع على عاتق رجل واحد، ما زال حكمه في ما يتعلق بالعامل الرئيسي للشيوعية موضع تساؤل»[41].

منذ ما بعد الاستقلال، حتى نهاية الحرب الإيرانيّة - العراقيّة، ظل العراق في حالة حرب مستمرّة، على الرغم من عدم رضا رأس المال بقيادة الولايات المتّحدة، وحلفائه في المنطقة. سعى النظام العراقي، في محاولة لوقف الخسائر في المراحل الأولى من الحرب، إلى عقد هدنة مع رجال الدين الإيرانيّين المتصلّبين، منذ السنة الأولى، لكن من دون جدوى[42]. وخرجت المؤسّسة العراقيّة الأوفر حظاً في قابليّة العيش، أي الجيش، أقوى، من الحرب مع إيران، وهو ما تكرهه الإمبرياليّة الأمريكيّة، والأهم من هذا، على النحو الذي يستند إلى صناعة عسكريّة، وقد يؤدي إلى احتمال انتهاك أقدس المحرّمات، أي تعديل ميزان القوى مع إسرائيل. بعد الغزو الأمريكي عام 2003، كان تفكيك الجيش العراقي الأولوية العليا على جدول أعمال المحافظين الجدد. كان المفجّر الأول للهجمة الإمبرياليّة هو جهود العراق للخروج من موروث الحرب الإيرانيّة - العراقيّة بمحاولة

(40) اكتفى القانون الرقم 80 عام 1961 باسترداد مِلكيّة الامتيازات النفطيّة غير العاملة، من شركة نفط العراق. انظر: Edmund Ghareeb and Beth Dougherty, Historical Dictionary of Iraq, 2nd ed. (Lanham, MD: Scarecrow Press, 2013).

(41) US Department of State, «Short-Term Prospects for Iraq,» Foreign Relations of the United States, 1958-1960 (1959), vol. 12, Near East Region; Iraq; Iran; Arabian Peninsula, Document 210, <https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1958-60v12/d210> (viewed 16 March 2010).

(42) J. M. Taqi, «Who Is More Worthy of Compensation: Iran or Iraq,» Ahewar (2008), <http://www.ahewar.org/> (viewed 30 July 2010).

المستحيل، أي إعادة رسم حدود الشرق الأوسط، وتحدّي أسس الترتيبات الأمنية الموروثة من الاستعمار، بضم الكويت. بسابق التصميم أو المصادفة، كان هذا فرصة مرحباً بها عند المنتصرين في الحرب الباردة. إن تحليل التاريخ العراقي انطلاقاً من نقطة انطلاق خاطئة - أي من تجريم صدّام حسين أو شيطنته - عمداً أو عن غير عمد، وفّر غطاءً للغزو. فباختصار البلد في رجل، صار أمراً ميسوراً أن يدمَّر التكوين الاجتماعي العراقي، من خلال منطق خاطئ عن حكم الرجل الاستبدادي. وينبغي أن يكشف هذا الأمر الطبقة التي وجدت خدمة لقيمها، في تفسير السببيّة التاريخيّة. سقط كثير من الليبراليّين الغربيّين ضحيةً للمقاربة المنهجيّة الخاطئة، وهي تجميد التطورات التاريخيّة في شخص مستبدّ «مجنون» أو «شرّير» في سدّة القيادة، في بلد صغير نامٍ. كثير من الليبراليّين، ومنهم نعوم تشومسكي، انتقدوا السياسة الخارجيّة الأمريكيّة وصدّام معاً، خالطين بين قضيّتين منفصلتين على حقلين متباعدين من الفكر، وبذلك سوّغوا الغزو. تكلّم تشومسكي عام 2002، قال إن صدّام «شرير مثل آخرين غيره، يتساوى مع سوهارتو، ووحوش آخرين في العصر الحديث»، وهذا يوحي في ذهن الجمهور بأن كل الإجراءات مسوَّغة ضده، بما في ذلك غزو «صدّام»، الذي يصادف أنه العراق أيضاً[43]. في عام 2015، حين سُئل تشومسكي عن الدولة الإسلاميّة - داعش، كان جوابه أن «الولايات المتّحدة وبريطانيا غزتا العراق، وهذا جريمة كبرى مهّدت الساحة التي نمت فيها الدولة الإسلاميّة وتطوّرت»[44]. حين ابتعد المفكر الليبرالي عن البروباغندا الشخصانيّة، إلى الصورة التاريخيّة الشاملة، الأكثر ملاءمةً (الخلفيّة) لتفسير أسباب ظهور الدولة الإسلاميّة، تصبح الخلفيّة هي الغزو الأمريكي - لم يعد السبب هو المستبد الشرير؛ لاحظو الانتقائية التي تخفي صهيونيته الحقيقية. لكن حين يأخذ في مزيد من تطوير صورة «الخلفية» هذه، يبدأ تشومسكي في انتقاء وتزييف الوقائع. فيتابع القول: «العراق كان في الأساس مدمَّراً، أولاً بفعل الحرب التي استمرت عقداً من السنين مع إيران، والتي كان العراق فيها، للمناسبة، يحظى بمساندة الولايات المتّحدة، ثم جاء عقد من العقوبات»[45]. على الرغم من أن الجيش العراقي خرج قوياً، من الحرب مع إيران، فإن مظاهر التزييف هنا كثيرة، بما فيها أن البديل التاريخي وأرضه استمرار الحرب مهدتها الإمبريالية الأمريكية مسبقاً؛ وأن العراق كان

---

(43) Noam Chomsky, «Will the US invade Iraq?,» Zmagazine (1 September 2002), <http://www.chomsky.info/interviews/20020901.htm> (viewed 2 March 2014).

(44) Noam Chomsky, «America Paved the Way for ISIS,» Salon (16 February 2015), <http://www.salon.com/2015/02/16 noam_chomsky_ america_ paved_the_way_for_isis_partner>.

(45) Chomsky, «America Paved the Way for ISIS».

حليفاً للسوفيات وكانوا يسلّحونه؛ وأن العراق كان دولة علمانيّة معادية لإسرائيل في المنطقة. لكن دعنا نَنْتَقِ نقطة أسبق قـليـلاً في التاريخ (الخلفيّة التي يتحدّث عنها تشومسكي)، مثل إطاحة رئيس الحكومة الإيرانية محمد مصدِّق عام 1953 [46] وإعادة الشاه إلى العرش، وحكمه القمعي بإسناد الولايات المتّحدة وبريطانيا. إن هذا التدخُّل مهّد الظروف لظهور أول دولة إسلاميّة في إيران، وهي دولة علّة وجودها الهويّة الطائفيّة، التي يتّخذ امتدادها في الدول المجاورة القنوات الطائفيّة. هنا، أي في زمن الحرب هذه، ربما فقدت الإمبريالية السيطرة على المكان، لكنها ما زالت تسيطر على الزمن. مقولة أي من العراق أم إيران بدءا الحرب أولاً، صبيانية بعض الشيء لأن الزمن تتحكم فيه أمريكا[47] من خلال تقلبها التاريخي. كذلك فلننظر إلى الفيل الرجعي في الغرفة الثوريّة: نظام رجال الدين الإيراني تصارع مع الاشتراكيين، وفي حالات كثيرة، اغتال الاشتراكيّين عند تولّيه السلطة[48]؛ وقد تسبب هذا في ظهور التشيُّع المُتريِّع والمذيل لرأس المال في العراق باكراً منذ عام 1981. الجانب الفصل من القصّة هو أن العراق كان بالفعل يدور في فلك الاتحاد السوفياتي ويتسلّح منه، ولم يكن يدور في فلك الغرب. والسلام باليد مع دونالد رامسفلد (في 20 كانون الأول/ديسمبر 1983 في بغداد، أثناء الحرب مع إيران) لا يجعل من صدّام ألعوبة الغرب، فذاك كان أقرب إلى كونه مناورة هوليووديّة مرتّبة، أكثر مما كان تاريخاً حقيقياً. وبالنظر إلى فعاليّة النمط الهوليوودي السياسي، فإن الكثير من علم الاجتماع في التيار الغالب، ينبغي أن يُصَنَّف في النقد السينمائي، لا التاريخ. كان الاتحاد السوفياتي في الأساس قد سئم من إيران الإسلاميّة ومعاداتها الشيوعيّة، ومساراتها الطائفيّة المنعكسة في مجتمعها نفسه المتعدّد الإثنيّات. وكانت بغداد أكثر دولة راديكاليّة في معاداتها للإمبرياليّة، وأكثر مدينة علمانيّة في الوطن العربي، وكان تدميرها «ضرورة» إمبرياليّة. والخلفيّة كلها التي تحدّث عنها تشومسكي، كانت من صنع الولايات المتّحدة، بما في ذلك إقراض دول الخليج للعراق، وإرسال أسلحة عبر إسرائيل إلى إيران لإطالة الحرب الإيرانيّة - العراقيّة. لقد حدد ثقل الإرث الإمبريالي الخيارات المتاحة لإيران والعراق وحددهما فـي الـحـرب. فـلا كـانـت الـعـراق ولا إيـــران بـالـفـاعـل الـتـاريـخـي ذي الـــوزن ومـا زالـتـا

---

(46) Ervand Abrahamian, The Coup: 1953, the CIA, and the Roots of Modern U.S.- Iranian Relations (New York: New Press, 2012).

(47) الزمن هذا هو الزمن المجرد أو الاجتماعي، أي قدرة الإمبريالية لتكثيف صيرورة الإنتاج بتقليص البدائل المتاحة في الزمن الكرونولوجي للشعوب. الإمبريالية تضع أرضية البدائل.

(48) Peyman Vahabzadeh, A Guerrilla Odyssey: Modernization, Secularism, Democracy, and Fadai Period of National Liberation in Iran 1971-1979, Modern Intellectual and Political History of the Middle East (New York: Syracuse University Press, 2010).

كذلك. كانت الحرب في ذاتها إعادة هيكلة لعلاقات القيمة التي هيّأتها الإمبرياليّة بتوصية من رأس المال. وإذا ما اصطيدت إيران لاحتواء الصين، عندئذ تستدرك شعوب المنطقة حجم الدمار البنيوي الذي خلفه تدمير العراق.

إذا كان يمكن أن تفسَّر الحروب بجنون جورج دبليو بوش أو صدّام حسين، فإن مأوى أمراض عقليّة عالمياً يكون الهدف العملي لحركة السلام. إن انتهاكات حقوق الإنسان المنهجيّة تنشأ في نظام من العلاقات الاجتماعيّة التي تنشرها الولايات المتّحدة على مستوى العالم. وحرب العراق مَنشؤها طبقي[49]. المنطق في موضوع صدّام، والمنطق في شأن الحرب على العراق، منفصلان. وإطلاق يد الولايات المتّحدة في العراق هو انتهاك خطير جداً لحقوق الإنسان أو حقوق الشعوب بمقدار ما هو يربّي النزعة إلى انتهاك حقوق الإنسان على مستوى العالم، بدعم انقسام اليد العاملة الدوليّة الذي تسببه الحرب. ومع أن إيران، في جوهرها نفسه، أي أنها لا تدعي الاشتراكية ولا إلغاء الملكية الخاصة، إلا أن دعم الطبقة العمالية الدولية لهذا البلد، ناشئ عن الرغبة في إفشال فرصة حرب مكاسب إمبرياليّة أخرى تشنّها الولايات المتّحدة، إذا قررت أن تقصف. تذهب الولايات المتّحدة إلى الحرب، لأن على رأس مالها أن يعيد إنتاج نفسه بافتراس أرض وموارد جديدة وشعب جديد، من طريق التدمير لإعادة البناء بشروطها، بواسطة الهيمنة على علاقات القيمة الاجتماعيّة، التي هي الستارة الخلفيّة للإنتاج، وبواسطة السيطرة على المنافسين المحتمَلين وإعاقتهم عن بلوغ عرش الإمبراطوريّة. الإمبرياليّة علاقة قوّة متحوّلة، تتغذّى على الأخص من العدوان العنيف. وهذه هي الدوافع القديمة نفسها التي كانت عند الاستعمار، وهي النهب وتبخيس قيمة موجودات العالم الثالث.

في إرث الشرق الأوسط وخلفيته، ثمة الكثير من مخلّفات الحربين العالميتين الأولى والثانية، حتى إنه يصبح من غير المنطقي تحديد فاعل تاريخي لدولة ما بعد الاستعمار، على أنه دولة في حد ذاتها، بل إن هذا التحديد أشد سخفاً لرؤساء تلك الدول. بطبيعة الحال، توحي وفرة الشواهد من دول ما بعد الانتفاضات، أو ما بقي من الدول المنهارة التي خلّفها الربيع العربي، أن الأراضي التي صُنِعَت فيها دولٌ بتسويات بين المستعمِرين، ترنّحت تحت وطأة الهجمات الإمبرياليّة المتواصلة، التي أضعفت بالتدريج فاعلها التاريخي.

---

(49) Michael Parenti, «To Kill Iraq,» Michael Parenti Political Archive (May 2003), <http://www.michaelparenti.org/IRAQGeorge2.htm>.

احتل البريطانيّون العراق منذ انتهاء الحرب العالميّة الأولى حتى عام 1958. وقد يقول البعض إنه كان رسمياً بلداً مستقـلاً، لكن السفير البريطاني (عام 1935 تقريباً) روى وقائع مقابلة مع رئيس الوزراء حكمت سليمان تُبدي، إلى جانب درجة النفوذ البريطاني في العراق، ضعف شخصيّة رئيس الوزراء. أبلغ السفير وزارة الخارجيّة كيف أنه أوضح لسليمان بحدة كبيرة، أن تصرفاته كانت سيئة. «عندما [...] آن أوان إخباره ما كان رأي الجميع في لندن، في شأن [رغبة الحكومة في شراء أسلحة من مصادر غير بريطانيّة]، كنت في وضع صعب نوعاً ما، لأنه كان عليّ، أن أمسكه بيد وأن أضربه باليد الأخرى. ضربته، مع ذلك، وكانت الضربة قويّة - لأنني أخذته على حين غرّة. كان حكمت على شفا الاستقالة، ووصلنا إلى شفير القطيعة الكاملة، حين تناول العشاء معي بعد ذلك ببضع ليالٍ، وكان عليّ أن أسدّد له صدمة في شأن أسلوب تصرّف وزارة الدفاع (العراقيّة). حين اتصل بي في اليوم التالي، قال لأمين الشؤون الشرقيّة، إنه، لو كنت أنوي أن أضربه مرّة أخرى، لخرج ولم يَعُد»[50]. كان السفير البريطاني يصفع رئيس الوزراء العراقي تقريباً في كل لقاء بينهما، تماماً مثل الحوادث التي رُوِيَت عن وزراء في «الحكومة ذات السيادة» في العراق، الذين كان يصفعهم ضباطُ البحريّة الأمريكيّة بعد غزو عام 2003.

بصرف النظر عن الإنزال الكبير في البصرة عام 1941 لقمع رئيس الوزراء المتمرّد رشيد الكيلاني، أنزل البريطانيّون جنودهم في الكويت المستقل حديثاً عام 1961، لمساعدة الدولة على منع نظام قاسم من ضمّها. وكان واضحاً أن الإنزال الكبير الثالث، في عام 1990، جاء مرة أخرى لحماية الكويت من أن يضمّها العراق. لقد ترك تقسيم الشرق الأوسط وفق اتفاقية سايكس - بيكو (1916)، بَصمَته التي لا تُمحَى عند كل منعطف من التاريخ الحديث. وإذا كانت الدول، جزئياً أو مصادفةً، هي نوع من التعبير عن حق الشعب في تقرير المصير، فيمكن القول بثقة إنه لم يَحدُث لأيٍ من الشعوب العربيّة، أن قرّروا بصفة مشتركة أو على الأقل بإجماع الأغلبية، مَن هُم، وماذا يريدون أن يكونوا. وبنظرة استرجاعيّة، التاريخ العربي هو التحويل الاجتماعي المُقَزِّز، الذي فرضته قوّة الإمبرياليّة العسكريّة المتفوّقة. ولا يزال التاريخ مفروضاً بواسطة أصفاد التفوّق العسكري غير المُنازَع، الذي تقوده الولايات المتّحدة.

---

(50) Mohammed A. Tarbush, The Role of the Military in Politics: A Case Study of Iraq to 1941 (London: Kegan Paul International, 1982), pp. 143-144.

إذا نظرنا إلى الماضي، فإن الحروب الصاعقة والناجحة التي شنّها الجيش الإسرائيلي، تكفي لإثبات أن ميزان القوى هو في مصلحة إسرائيل. لكن قد يسأل المرء، ماذا عن زمن «ما بين الحروب العربيّة - الإسرائيليّة»: هل كان الإسرائيليّون متفوّقين دوماً إلى هذا الحد على قدرة العرب العسكريّة؟ إن مقطعين قصيرين من محفوظات وزارة الخارجيّة الأمريكيّة بين عامي 1958 و1961، يوضحان الأمر. المقطع الأول يَسِم التفوّق العسكري الإسرائيلي، والثاني يبيّن كيف تتدبّر الولايات المتّحدة أمر تغطية حصول إسرائيل على السلاح النووي.

«لقد أعرب نائب الوزير ماكغي عن تفهّم قلق إسرائيل حيال وضعها المكشوف، لكنه عقّب بأن الولايات المتحدة تُكن احتراماً كبيراً للكفاءة العسكريّة الإسرائيليّة، وقدّر أنها توازن، إلى بعض الوقت في المستقبل، أي توليفة من القوى العربيّة. ولاحظ أن الولايات المتّحدة لا تملك، سوى ما يرد في الدعاية، أي دليل على أن العرب ينظرون في أي تحرّك عسكريّ ضد إسرائيل. ولاحظ أيضاً، أن أي زيادة كبيرة في تسلُّح إسرائيل، ولا سيّما بالأسلحة الأكثر تطوّراً، قد يؤدّي إلى زيادة مماثلة في الجمهوريّة العربيّة المتّحدة، ويُفضي إلى تصاعد لا يمكن السيطرة عليه، قد يزيد، ولا يخفف، عدم الاستقرار في المنطقة»[51].

«مفاعل إسرائيل النووي الجديد: قال السفير للرئيس إنه يعتقد أننا يمكن أن نقبل تأكيدات بن غوريون على ظاهرها، أن المفاعل مخصَّص للأغراض السلميّة. يمكن ترتيب تفتيش المفاعل، من جانب عالِم أمريكي مؤهَّل متى شاءت الولايات المتّحدة، إذا كان التفتيش سرياً. أما التفتيش العلني وإعلان النتيجة على الملأ، فسيتطلّب جهوداً أكبر، لكنه ممكن. (سطران في نص المصدر، ظلا سريّين). ويتكهّن ريد بأن قلة قليلة من الإسرائيليّين فقط علموا بحقيقة طبيعة التطوّرات، وربما حتى لم تعلم بها وزيرة الخارجيّة، إلى أن ظهرت في العناوين»[52].

في شأن التصريح الأخير، والطريقة الطيّعة التي واجهت بها الولايات المتّحدة قدرات إسرائيل النوويّة، لا بد من مقابلة هذه اللغة بالمقاطعة والتهديدات الأخرى الصادرة عن الولايات المتّحدة حيال المنشآت النوويّة الإيرانيّة الحاليّة. نظريّاً، ربما لا تعارض الولايات

(51) Department of State, Foreign Relations of the United States, 1958-1960 Volume XII, Near East Region; Iraq; Iran; Arabian Peninsula, Documents 199 and 275: «Telegram from the Embassy in Iraq to the Department of State,» Washington, 24 May 1962, <http://history.state.gov/historicaldocuments/frus1958-60v12/d199> (viewed 29 September 2015).

(52) Ibid., (Washington, 31 January 1961), <https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1961-63v17/d6>.

المتّحدة أن تمتلك إيران بعض الرؤوس النوويّة؛ فالقلق الحقيقي لدى الإمبراطوريّة في المنطقة، ليس سببه درجة القدرة على التدمير التي قد تمتلكها نُظُم الأسلحة في الدول النامية، بل سببه سيادة دول المحيط أو حكم الطبقة العاملة من حيث المبدأ، إنه الديمقراطيّة من خلال تمكين الطبقة العاملة، بواسطة الحقوق السياسيّة والاجتماعيّة المزروعة في دولة ما، أو بواسطة تنظيم جماهير الطبقات العريضة، والأيديولوجيا الثوريّة التي تُركِّع حقيقةً رأسَ المال. إن نوع الديمقراطيّة الذي تريد الولايات المتّحدة أن تُبَلِّغَه للشعب العامل، جزئي وانتقائي، أي صورة عن ديمقراطيتها هي في عصر العبوديّة وإبادة السكّان الأصليّين، وهو نوع لا يزال يُعاد إنتاجه بأصوات الناخبين البيض في الغالب، الذين يخشون أن يخسروا امتيازاتهم من جرّاء الاندماج بالطبقات العاملة في العالم، أو من جرّاء خوف التعويض عن ضحاياهم أو عن ضحايا طبقة أجدادهم. إن هذه الإجراءات الديمقراطيّة الزائفة، تُقصي من التمثيل قطاعاتٍ هائلةً من الشعب، مع أن هذه القطاعات تبدو ممثَّلَة من خلال نظام الانتخاب. والتفسيرات المعهودة للعمليّات غير الديمقراطيّة، قد تعزو الأمر إلى الافتقار إلى دفق معلومات غير منحازة، وإلى عدم توفير الحاجات الأساسيّة على نحو يجعل الطبقات الاجتماعيّة جماهير يَسهُل التلاعب بها، وإلى انحياز مؤسَّسات القانون وحقوق الإنسان، وإلى الدستور الذي يُنشئ عملياً جماعات مقسَّمة هي بمنزلة دولة داخل الدولة، وإلى ترتيبٍ اقتراعيٍ يتيح تزوير العمليّة لمصلحة «السوق الحرّة» أو لمصلحة المرشّحين الميّالين إلى الولايات المتّحدة، ولكن على الأخص إلى حالة الهشاشة في الدولة. إن كل هذه العلل موجودة في العراق، وهي مُجتمعةً، بما في ذلك الأطر التصديعية الملقاه على كاهل الشعب بقوة أمريكا، تزيل أي احتمالٍ بعيدٍ لقيام عمليّة ديمقراطيّة. يحتاج التحالف الإمبريالي الذي تقوده الولايات المتّحدة على الدوام إلى زعزعة استقرار التكوين الاجتماعي العراقي، وعليه بذلك أن يضمن مجازاً فرز الأصوات الصحيح بنفسه.

وإذا كان لمسائل مقياس الدرجة أن تكون مهمّة، فإن درجة مَيَلان ميزان القوى لغير مصلحة الشعب العامل العراقي، ينبغي أن تُفضي إلى قراءة جديدة لأسلوب تسخير رأس المال لموارد التشكيلات الاجتماعيّة العربيّة غير المتطوّرة. ويتساوى مع ذلك في الأهميّة، كيف أن ملامح الممارسة الإمبرياليّة اختلفت في المنطقة، مع انتهاك التفاهم الذي كان قائماً في الحرب الباردة، حين تم تخطّي مجلس الأمن من أجل غزو العراق. كان هذا استثناءً نادراً، خارجاً عن القواعد، ولكنه مع ذلك، كان تفسيراً استثنائياً أُبيح، لربط المنطقة وأسلوب دمجها برأس المال العالمي.

ثانياً: ملاحظة تجريبيّة عن أثر الحرب

كان الأثر الاقتصادي للحرب بقيادة الولايات المتّحدة على العراق، حدثاً ذا وزن عالمي. وثمة أدلّة وافرة في شأن معدّلات تدمير الموجودات، تشير إلى أن الحروب الماضية في الوطن العربي كانت لها عواقب اقتصاديّة وتنمويّة عالميّة بعيدة المدى. دخلت عبارة «صدمة العرض» في كتب الاقتصاد بعد حرب عام 1973 العربية - الإسرائيليّة. واستُخدِمت المقاطعة العربيّة، وهي إجراء دفاعي في وجه الاستعمار الإسرائيلي المتوسّع، من أجل شيطنة العرب. وما كان لارتفاع أسعار النفط عند المضخّة، أن تكون له هذه الذيول على التضخُّم، لو أن الحكومات الغربيّة استعملت نظاماً مختلفاً للضريبة من أجل امتصاص ارتفاع سعر النفط. لكن منذ أواسط السبعينيّات، كان مُنَظِّرو النقد يُملون أوامرهم ويُبيحون لتسارع نسب التضخُّم رفعَ معدّلات الفائدة، وزيادة عبء الديون، ويلومون المكاسب المتعلّقة بالرفاه في التدخُّل الكينزي، ويعزّزون المنطلقات الأيديولوجيّة للتوسّع الإمبريالي. كان هذا بداية الهجوم النيوليبرالي على الطبقات العاملة: فرض الضرائب على الطبقات الوسطى وشن الحروب على العالم النامي.

كان التعافي العالمي من ركود عام 1990، جزئياً، مؤسَّساً على المجزرة الأمريكية ضد العراقيّين أثناء غزو عام 1991 (وصُوِّرَ الغزو بعبارة «اصطياد سمكة في برميل»). وقع عدوان عام 1991 في الوقت الذي كان الاقتصاد العالمي لا يزال يجرجر الخطى في ظروف عدم اكتمال تعافيه، فدعمَ الإنفاقُ العسكري الأداءَ الاقتصادي. ومنذئذٍ لا يزال المرء يسمع عن مزيد من «تغيير النظم»، وهو أمر يمكن أن يوسِّع الكارثة ويكون عاملاً في هزّ الاستقرار في المعاملات الماليّة الدوليّة المؤسَّسة على الدولار. يقول فوستر، وهو متحفّظ في مسائل التوقُّع، إن «أبواب الجحيم» قد فُتِحَت نتيجةً احتلال العراق[53]. وحين يُنظَر في كل الحروب الإقليميّة وقت كتابة هذا النص عام 2015، فهو كان على حق. على المستوى الدولي، لا تزال على حالها التيارات الخفيّة التي عارض بموجبها كثيرٌ من القوى الكبرى تدميرَ العراق ثم غزوَه بقيادة الولايات المتّحدة، كما يتبيّن من الانشقاق المستمر الصيني - الروسي مع الولايات المتّحدة، ومن التدخُّل العسكري الروسي المباشر في سورية.

(53) John Bellamy Foster, «Naked Imperialism: An Interview with John Bellamy Foster,» MRZine (17 November 2006), <http://mrzine.monthlyreview.org/2006/foster171106.html> (viewed 30 July 2010).

بنتيجة النزاع المستمر بين الجماعات، الظروف الاجتماعيّة المعاصرة في العراق مأسويّة، على الرغم من عائد النفط المرتفع منذ عام 2003. ويبدو أن المنطقة الكرديّة، التي نجت من صدمة الحرب الكاملة، بفعل تحالف طابورها الخامس مع الولايات المتّحدة، موافقة على «التضحية بشعبها ما دامت الشركات الغربيّة والتركيّة تستطيع أن تملأ خزائن قيادتها»[54]. منذ عام 2014، بلغت نسبة البطالة في كردستان العراق 50 في المئة، بالتزامن مع فقر زاحف[55]. ومنذ 2003، أبلغ كبار المديرين التنفيذيّين في شركات النفط الكبرى إلى الولايات المتّحدة أنهم لن يستثمروا الكثير في العراق، ما دام الوضع الأمني خطراً. كذلك أعربوا، في اجتماعات مع رسميّين أمريكيّين كبار، عن عدم توافر الشرعيّة السياسيّة لدى السلطة العراقيّة التي تدعمها الولايات المتّحدة[56]. كذلك عُزِيَ السبب الذي شاء، على نحو فاجع، أن تكون قدرة إنتاج النفط العراقيّة أضعف من قدرة إيـران، قبل عام 1958، إلى عدم الاستقرار السياسي[57]. وكون شركات النفط الأمريكيّة مُحجِمَة عن مواجهة المخاطر الحاليّة، لا يهمّ فعـلاً الولايات المتّحدة، حين تقارِن ذلك بمكاسب شطب العراق الدولة، والقوة التي يحشدها، وهو شطب يضمن سطوة الدولار. وعلى المستوى الإقليمي، ما هَمّ كيف تتّجه الأمور، ما دام اقتصاد البلدان العربيّة قد تلقّى العبء الأكبر للعدوان، من خلال زيادة التوتّر الإقليمي، ومفاعيل فيض العنف، بسبب قرب البلدان الجغرافي، دولة في جوار دولة، على نحو عطّلها وفتّتها.

لقـد كان غـزو العـراق أيضـاً هجومـاً آخـر علـى منظمـة الـدول المصـدّرة للنفـط «أوبـك»، وبالتواتـر، مـن خـلال إعـادة هيكلـة القـوة، هجومـاً علـى المنتِجيـن المباشـرين للسـلع الأوليـة فـي كل مـكان[58]. لقـد خسـرت «أوبـك» الكثيـر مـن قدرتهـا علـى تسـعير النفـط الخـام، حيـن أدرِج النفـط علـى سـوق العقـود الآجلـة، فـي منتصـف الثمانينيّـات. ولا يمكـن ظـروفَ العـرض المباشـر الآن إلا أن تؤثـر قليـلاً فقـط فـي السـعر، مـا دام يمكـن أن يحـدَّد إزاء سـلع العقـود الآجلـة الأخـرى. أكثـر مـن هـذا، تُجبِـر الحـرب، أو الظـروف الأشـبه بالحـرب، التـي تتـرك للـدول المصـدِّرَة هامشـاً ضيّقـاً يمكنهـا أن تتحـرّك ضمنـه مـن أجـل إدارة إمداداتهـا الخاصّـة، تُجبـرُ هـذه

---

(54) Andre Vltchek, «Iraqi Kurdistan Is Collapsing: Western Propaganda and «Two Parallel Realities»,' Global Research, New Eastern Outlook, 18 February 2016, <http://www.globalresearch.ca/iraqi-kurdistan-is-collapsing-western-propaganda-and-twoparallel-realities/5508655>

(55) Ibid.

(56) Financial Times, 25/7/2003.

(57) Tarbush, The Role of the Military in Politics: A Case Study of Iraq to 1941.

(58) International Workers Association, «Iraq, Oil and U.S World Hegemony,» IWA, 16 March 2003, <http://www.iwa-ait.org/iraq-II-e.html> (viewed 18 November 2005).

الدولَ على التخلّي عن مهمّة تحديد السعر، للأسواق الأمريكيّة الماليّة. ومع استعار النزاعات، يمكن لتوقّعات النمو على المدى الطويل في الوطن العربي أيضاً أن تتحدّد بفعل توليفة من التوتر الشديد وأسعار النفط المنخفضة أو المعتدلة، كما كانت الحال منذ عام 2014. وحتى الآن، كان ممكناً أن تُعَوَّض الذيول الاقتصاديّة الرهيبة، بواسطة أسعار النفط المرتفعة؛ لكن انعدام الأمن المتعاظم يفترض أن كثيراً من عائدات النفط سيُنفَق في جهود إعادة الاستقرار، أو أسوأ من هذا، سيُشفَط إلى حيث مأوى هرب رأس المال الذي لا يُقاوَم. في الحقيقية، لا لزوم لاستعادة صورة الخطوات الواسعة التي خطاها العراق قبل عام 1980. كما يبدو في جدول الفصل الأول، كانت معدّلات نسب النمو السنوية قريبة من 10 في المئة. لكن الاقتصاد العراقي اليوم، هو نتاج ثلاث حروب، وعقوبات اقتصاديّة صارمة، وسنوات من العزلة. إن متطلّبات الحرب تفرض العلاقات الاقتصاديّة الشاملة. تُظهر الأرقام المتاحة عن العراق، أن الأداء الاقتصادي كان هزيـلاً جداً، منذ عام 2000 على الأقل. وعلى الرغم من عائدات تصدير النفط - المقدّرة بنحو 700 مليار دولار بين عامي 2004 و2014 [(59)] - فقدرة الإنتاج العراقية ضعيفة. وحكومة العراق لا توفّر سوى القليل من الأرقام: إنه اقتصاد فاقد القوّة، أما قدرته على توفير الأرقام فتقزّمت. كذلك، لا يريد النظام أن يُظهِر الحال الحاضرة التي تشرف عليها الإمبرياليّة، في مشهد سيّئ. ليس للدولة العراقيّة إشراف على مجالات واسعة من أرضه نفسها. ولا يزال يسود في البلاد الفقر المتزايد، والعدد الهائل من الأشخاص الذين لا يحصلون على الخدمات والموارد الأساسيّة، مثل الماء النقي، والطعام، والعناية الطبيّة، والكهرباء، والوظائف، والصرف الصحي.

بيــن عامــي 2000 و2004، قُــدِّر أن الناتــج المحلــيّ الإجمالــي العراقــي نمــا بالأســعار الثابتــة، بنســبة ســلبية تبلــغ 10 فــي المئــة، وهبــط بمبلــغ 15,474 مليــون دولار عــام 2003، عــام الغــزو، مــن 20,861 مليونــاً أوائــل عــام 2000 [(60)]. مقابلــة ببلــدان عربيّــة أخــرى، كان الناتــج المحلــي للفــرد ثانــي أدنــى ناتــج بعــد اليمــن عــام 2003 [(61)]. وفــي عــام 2014، بلــغ ناتــج الفــرد المحلــي 2.401 دولار[(62)]. كان ناتــج الفــرد بالأســعار الثابتــة عــام 2000 نحــو 836 دولاراً عــام 2001،

---

(59) Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC), Annual Statistical Bulletin (Vienna: OPEC, various years).

(60) Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region 2004-2005 (New York: United Nations, 2005).

(61) Ibid.

(62) World Bank, World Development Indicators (2014).

وهبط إلى 745 دولاراً عام 2002، وإلى 567 دولاراً عام 2003. ويُقَدَّر أنه ارتفع من جديد إلى 884 دولاراً عام 2004.

بعد الغزو بسنة، لم يزد ناتج الفرد اليومي على الدولارين إلا قليـلاً (2.40)، وأما نسبة البطالة، وفق الإحصاءات الرسميّة، فحامت فوق مستوى العشرة (28.1 في المئة عام 2003، ويقال إن هذا كان تقديراً أقل من الواقع، ويخفي رقماً حقيقياً هو نحو 60 في المئة). ولو أضيفت العمالة الدونية (Underemployment)، لكانت نسبة عدم تشغيل القوى العاملة أكثر شؤماً؛ فالعمالة الدونية وحدها تضيف 23.5 في المئة فوق نسبة البطالة[63]. زادت البطالة زيادة هائلة بعد تفكيك الجيش العراقي وحظر حزب البعث (طرد مؤيدي النظام السابق من القطاع العام) في مؤسسات الدولة. وكما يمكن أن نتوقّع، بالنظر إلى هذه الأرقام، انخفضت مؤشرات التنمية البشريّة العراقيّة، لسبب واضح هو الحرب. وفي زمن الغزو، أشار مسح عام 2003 لبرنامج الغذاء العالمي[64] الذي تناول 16 من 18 محافظة، إلى أن واحداً من كل خمسة عراقيّين (أي 4.6 مليون نسمة من أصل تعداد يُقَدَّر بنحو 22.3 مليون) يعاني فقراً مزمناً، وأن 60 في المئة من الشعب كان يعتمد على حصص الطعام الشهريّة. علاوة على ذلك، 36 في المئة من مجموع الأولاد (من 1 إلى 5 سنوات) الذين يعيشون ضمن عائلات شديدة الفقر، يعانون سوء التغذية. وبلغت النسبة الوطنية للأولاد الذين يعانون سوء تغذية مزمناً، من الأولاد في السن المذكورة، 27.6 في المئة[65]. كذلك تفاقمت أحوال السلامة الفرديّة وظروف العيش في العراق بعد غزو 2003 الذي قادته الولايات المتّحدة، ثم الاحتلال، تفاقماً مرعباً؛ وتبيّن الصورة المختارة ما يلي:

(1) الهجمات الأمريكيّة، وأعمال الخطف المتواصلة، والعصابات الإجراميّة، خلقت حالة من الفوضى الهائلة، وفقدان الأمن في البلاد.

(2) قَـدَّر مسـحُ برنامـج الأمـم المتّحـدة الإنمائـي[66]، أن أكثـر مـن نصـف السـكّان كانـوا يعيشـون تحـت عتبـة الفقـر، حيـن كان معـدل دخـل العائلـة الشـهري (معـدّل العائلـة 7.8 فـرد) هبـط مـن 255 دولاراً عـام 2003، إلـى 144 دولاراً عـام 2004 (أي نحـو نصـف دولار للفـرد

---

(63) United Nations, Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region 2004-2005.

(64) United Nations -World Food Programme (UN- WFP), Baseline Food Security Analysis in Iraq (Iraq: UN Country Office, 2004), pp. 27-33.

(65) Ibid.

(66) United Nations Development Programme (UNDP), Iraq Living Conditions Survey 2004 (Iraq: UNDP; Ministry of Planning and Development Cooperation, 2004).

في اليوم). أضف إلى هذا، التردّي المستمر في الخدمات الصحيّة، مع عدم توافر الدواء وتدمير المستشفيات والمراكز الصحيّة.

(3) فوق هذا، صارت الأميّة سمة أساسيّة للفقراء والشديدي الفقر: 40 في المئة من البالغين في العائلات الشديدة الفقر، و30 في المئة من البالغين في العائلات الفقيرة، أميّون. متوسط العمر المتوقع، الذي كان نحو 65 سنة في منتصف الثمانينيّات، نزل إلى 58 سنة في التسعينيّات، بينما كان متوسط العمر المتوقع في العالم في تلك السنوات مستقراً عند 66 سنة[67].

(4) جاء في تقرير آخر أصدره الكونغرس الأمريكي في نهاية حزيران/يونيو 2004، أن محافظة واحدة فقط في العراق كانت تحصل على 16 ساعة كهرباء في اليوم، مقابلة بسبع محافظات في السنة التي سبقت الغزو[68]. وحتى يومنا هذا، لا يزال انقطاع الكهرباء يبتلي البلد المتشرذم.

(5) في 22 أيار/مايو 2003، أقر مجلس الأمن الدولي القرار 1483، لرفع العقوبات عن العراق، والإنهاء المتدرّج لبرنامج «النفط مقابل الغذاء»، في ستة أشهر (انتهى البرنامج في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2003)، وتعيين ممثل دولي خاص لمساعدة العراق في جهوده لإعادة البناء. وفي 27 أيار/مايو 2003، أنهت وزارة المال الأمريكيّة معظم العقوبات الأمريكيّة على العراق، منفّذة بذلك قرار مجلس الأمن الدولي الرقم 1483. لكن على الرغم من إنفاق مئات المليارات في إعادة البناء، لا تزال الظروف محزنة. في الأصل، قُدِّرَت تكاليف إعادة البناء في المدى البعيد بـ 100 مليار دولار. وأُنفقَت أضعاف هذا المبلغ، ومع ذلك ركدت إعادة البناء. في مثال واحد عن طريقة عمل إعادة البناء، في تشرين الثاني/نوفمبر 2003، أجاز الكونغرس الأمريكي 18.2 مليار دولار للعراق، في تخصيص إضافي يرمي إلى تعزيز التنمية العراقيّة، لكن لم يُنفَق من المبلغ المقرَّر سوى 3.3 في المئة، والكثير من هذا الإنفاق كان إنفاقاً على علاقة بالأمور العسكريّة، بعيداً من الحاجات الأولويّة وإعادة البناء. وفي واحدة من حالات الغش المكشوف التي جرت تحت إشراف الولايات المتّحدة، اختفت عام

(67) United Nations, Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region 2004-2005.

(68) استند التقرير إلى شهادة سامر شحاتة أمام الكونغرس في 15 حزيران/يونيو 2004، <http://www.academia.edu/6753825/ Congressional_Testimony_ Iraq_Public_Opinion_Toward_the_United_States>.

2004 حمولة طائرة تبلغ 363 طناً من النقد (بين 12 و14 مليار دولار) محوَّلة إلى العراق[69].

الإعطاب الاقتصادي في أثناء سنوات العقوبات والحرب: انخفض معدّل الاستثمار من 30 في المئة عام 2000، وظل عند نحو 15 في المئة بعد الغزو. لقد عانى الاقتصاد العراقي التردّي المستمر في الإنتاج ما بعد اجتياح الكويت. وأبدى أيضاً مستويات منخفضة من الاستثمار والاستهلاك، وارتفاعاً في البطالة، وفي التضخُّم، وتراجعاً على غير هدى وتذبذباً في سعر الصرف الأجنبي[70]. وضَمُرَ الناتج المحلي الإجمالي بأسعار 1990 الثابتة، إلى 66 سلبي في المئة عام 1991 (خسائر الحرب) وإلى 22 سلبي في المئة عام 2003[71]. كانت الحالة الاقتصاديّة عام 1991 كئيبة بسبب فرض العقوبات الدوليّة. بلغ نمو الناتج الفردي 1 في المئة سلبي تقريباً، في الثمانينيّات، ونحو 0.5 في المئة في التسعينيّات. وضَمُرَ الناتج الفردي من 2,200 دولار في أواخر الثمانينيّات، إلى نحو 488 دولاراً في منتصف التسعينيّات، قبل أن يتحسّن قليـلاً إلى نحو 750 دولاراً في أوائل عام 2000 (انظر الجدول الرقم (4 - 1)). لم يَنْهَر الناتج المحلي الإجمالي فقط، بل إن قيمة الدينار العراقي بدأت في الانهيار نزولاً، على الأخص بفعل العقوبات. في أوائل الثمانينيّات، كان معدّل سعر الصرف مثبتاً عند 3.2 دولار للدينار، ثم انهار لتصبح قيمته 0.0006 دولار (أي أن الدولار بات يساوي 1,674 ديناراً) في منتصف التسعينيّات. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2003، حل «الدينار العراقي الجديد» محل الدينار القديم، وهو اليوم يحوم حول سعر 2,000 دينار للدولار الواحد. هذا التراجع في العملة ونقص عرض الأغذية المحليّة، ولعلّهما ربما أقل العواقب المدمّرة الناتجة من الحرب، بالنظر إلى عدد الضحايا البشريّة، أضافا ظروفاً إشكالية. تصاعدت الأسعار بمعدل سنوي بلغ 13 في المئة بين عامي 1995 و2002، مقابلة بـ 264 في المئة بين عامي 1990 و1995 (انظر الجدول الرقم (4 - 2)).

---

(69) David Pallister, «How the US Sent $12bn in Cash to Iraq and Watched it Vanish,» The Guardian, 8/2/2007, <http://www.theguardian.com/world/2007/feb/08/usa.iraq1>, and James Risen, «Investigation Into Missing Iraqi Cash Ended in Lebanon Bunker,» New York Times, 12/10/2014, <http://www.nytimes.com/2014/10/12/world/investigationinto-missin-iraqi-cash-ended-in-lebanon-bunker.html?_r=0>.

(70) United Nations, Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region 2004-2005.

(71) UN Statistics Database National Accounts Statistics: Main Aggregates and Detailed Tables (2005), <http://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/madt.asp>.

الجدول الرقم (4 - 1)

المؤشرات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعيّة في العراق (سنوات مختارة)

	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2003
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار 1990 الثابتة (ملايين $) إحصاءات الأمم المتّحدة	15,571	23,478	42,441	31,633	38,356	10,107	17,782	14,952
السكان (ألوف)	9,440	11,124	13,238	15,585	17,890	20,536	24,086	27,139
الناتج الفردي	1,644	2,111	2,063	2,030	2,144	492	738	551
البطالة (في المئة)								28.1
الدين الخارجي (مليارات $)								125,0
احتياطي النفط (مليارات البراميل)								115,0
عائد تصدير النفط (مليارات $)							17,4	8,4

المصدر: المصرف المركزي العراقي؛ **النشرة الإحصائية** (حزيران/يونيو 2003)، و**النشرة السنويّة** (2003).

الجدول الرقم (4 - 2)

التضخم وأسعار صرف السوق 1990 - 2003

	مؤشر أسعار المستهلك 1988=100	التضخُّم (نسبة مئوية)	سعر الصرف (الدينار العراقي مقابل $ أمريكي)
1990	161		4
1991	462	187.0	10
1992	894	83.8	21
1993	2611	207.5	74
1994	15463	492.2	458
1995	69729	351.0	1674
1996	59021	−15.4	1170
1997	72610	23.0	1471
1998	83335	14.8	1620
1999	93816	12.6	1972
2000	98486	5.0	1930
2001	114613	16.4	1929
2002	136762	19.3	1957
2003	182741	33.6	1936

المصدر: المصرف المركزي العراقي؛ **النشرة الإحصائية** (حزيران/يونيو 2003)، و**النشرة السنويّة** (2003).

الإنتاج بحسب القطاعات: بين عامي 1990 و2003، أصاب هبوط الناتج المحلي الإجمالي القطاعات الاقتصاديّة المختلفة. وقد أصيب قطاع النفط بشدّة. مقابلة بعام 1989، هبط إنتاج النفط 95 في المئة وتحسّن قليـلاً عام 1997، لكنه لم يعد يوماً إلى مستوياته السابقة (انظر الجدول الرقم (4 - 3)). علاوة على هذا، يبيّن الجدول الرقم (4 - 4) أن حصة التعدين والتصنيع من الناتج المحلي الإجمالي، الذي يشمل صناعة النفط، تراجعت من 33 في المئة في أواخر السبعينيّات، لتبلغ 22 في المئة في الثمانينيّات، و3 في المئة في التسعينيّات. من جهة أخرى، ظلت القطاعات الأخرى غير النفط، راكدة، في السنوات التي تلت حرب عام 1991، التي ارتفعت فيها الزراعة لتمثّل تقريباً 8,5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، بين عامي 1991 و2000، نتيجة المحاولة الوطنيّة

لزيادة عرض الغذاء ومواجهة الحصار. وعاود التصنيع نشاطه، لكن ليس بالقدر الذي كان قبل حرب عام 1991، بحيث هبطت نسبته إلى 6 في المئة في التسعينيّات بسبب نقص قطع الغيار من جراء الحصار (انظر الجدول الرقم (4 - 4)).

الجدول الرقم (4 - 3)

الناتج المحلي الإجمالي بأسعار 2002 بحسب القطاعات

(بملايين الدولارات الأمريكية)

	1989	1991	1993	1994	1995	1996	1997
النفط الخام	16,637	808	1,063	1,112	1,084	973	5,768
غير النفط	7,420	2,108	2,328	2,191	2,024	2,126	1,962
مجموع الصناعات	**24,058**	**2,916**	**3,391**	**3,303**	**3,108**	**3,099**	**7,730**

المصدر: نشرة الشرق الأوسط الاقتصادية، البناء والتنويع الاقتصادي، إعادة بناء العراق، 12 تموز/يوليو 2004.

نتيجة سياسة انفتاح بول بريمر بعد الاحتلال عام 2003، واصلت حصص الصناعة والزراعة الانحدار، ولمزيد من السوء، تدخّل صندوق النقد الدولي من أجل اعتماد الليبراليّة. في مراجعته الاقتصاديّة الأولى للعراق بعد 25 عاماً، أعلن صندوق النقد الدولي أنه «يعتقد أن التوقّع الاقتصادي للعراق في المدى المتوسط، مُرْضٍ، بشرط أن يمضي في توسيع إنتاج النفط وفق الخطة، وأن تبقى أسعار النفط العالميّة مؤاتية. إلا أن صندوق النقد الدولي يخشى مخاطر هبوط كبير لتوقع المدى المتوسط المُرضي هذا، ولا سيّما إذا خضعت أسعار النفط للكثير من اللايقين، ولم يبلغ تطوير العراق السياسي خاتمته. وهو لذلك يرى أن سيكون أمراً مهماً دعم هذا السيناريو بإجراءات للمزيد من الدخل، وعلى الخصوص بواسطة رفع أسعار منتجات النفط المحليّة. على هذه الأسس، يحث صندوق النقد الدولي السلطات على الإسراع في تقليص دعم الحكومة المنتجات النفطية، لتحرير المداخيل البالغة نسبتها 30 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي»[72]. لم يُقرِض الصندوق العراقَ مبالغ ذات شأن. وفي عام 2004، كانت الحرب على البعث، والحرب الطائفيّة، تجريان على قدم وساق، وألقت أعمال الاغتيال بالجملة، الموجّهة على

(72) International Monetary Fund (IMF), Staff Report for the 2005 Article IV Consultation, 2005 Consultation with Iraq (Washington, DC: IMF, 2005).

الخصوص للعلماء والعسكريّين السابقين، على يد ميليشيات مذهبية ومدعومة أمريكياً، ظلالاً قاتمة على مستقبل الشعب. كانت التوصية بإلغاء بضعة مليارات من الدولارات مخصّصة للدعم من أجل تفريج بؤس الأزمة في بلد كلّف احتلالُه تريليونات الدولارات، تشير إلى المدى الذي كانت فيه الأولويّة لإفقار الطبقة العاملة العراقيّة، أي تجريدها من القوة السياسيّة، تتقدّم على الأهداف الماليّة القصيرة المدى.

ماذا يمكن أن يكون الغرض الذي تخدمه توصية دولة تُسرَق بواسطة الحرب الطائفيّة، أن تقلّص إنفاقها على الفقير، غير غرض تحويل الاقتصاد الوطني إلى نمط الاقتصاد الذي يشعل النزاع في داخل الطبقة العاملة؟ لا ترمي فكرةُ خفض النفقات إلى اعتماد أفضل خيار للعوامل، مثل العمالة في مسألة رياضيّة تُعَلَّم لطلاب علم الاقتصاد. إن هذه العقيدة هي موقف طبقي مقدَّس، يرى أن الثمن البشري الناجم من خفض التكلفة، مسوَّغٌ من أجل إنجاز معيار الجدوى الإيجابيّة المؤسَّسة على تعظيم الأرباح في المقام الأول. إن أسلوب العمل مع الوقت، يفترض أن الضغط الناشئ من خفض الأسعار والطلب، يقتضي خفض تكاليف العمالة وغيرها، من أجل الحفاظ على الأرباح باستمرار. في العالم النامي، يقلّص هذا النوع من العمل حصة الأجور للطبقة العاملة؛ أما في بعض أجزاء العالم النامي: يجري هذا بواسطة الانتهاكات وشن الحرب وخفض متوسط الحياة الذي بدوره يخفض انفاقات القيمة على العمل الضروري.

البطالة: تبلغ البطالة وفق التقديرات الرسميّة الحديثة نحو 16.4 في المئة[73]؛ ولا يتضمن هذا الرقم الأرض التي تحتلها الدولة الإسلاميّة[*]، أو المنطقة الكرديّة الذاتيّة الحكم. في عام 2003، أظهر مسح أجرته وزارة التخطيط العراقيّة أن 28.1 في المئة من المواطنين الناشطين اقتصادياً، عدا المنطقة الكرديّة الذاتية الحكم، كانوا عاطلين من العمل[74]. ونسبة النساء العاطلات من العمل أعلى، على نحو صادم، من نسبة الرجال، فنسبة النساء 30.2 في المئة، ونسبة الرجال 16 في المئة، وهي باقية كذلك[75].

---

(73) World Bank, World Development Indicators (2014).

(*) هذا كان عام 2016، قبل تحرير الموصل والأنبار عام 2018 (المترجم).

(74) Central Organization for Statistics and Information Technology (COSIT), Results of The Employment and Unemployment Survey 2003 (Baghdad: Ministry of Planning and Development Cooperation, 2004), pp. 17 and 27.

(75) Ibid., and International Labour Organisation, Key Indicators of the Labour Market (KILM), 8th ed. (various issues), <http://www.ilo.org/empelm/what/WCMS_114240/lang-en/index.htm>.

الجدول الرقم (4 - 4)

تقديرات الناتج المحلي الإجمالي ومكونات مختارة بالأسعار الثابتة لعام 1990

(بملايين الدولارات الأمريكية)

	1980	النسبة المئوية (70 - 80)	1981	1990	النسبة المئوية (81 - 90)	1991	2000	2002	النسبة المئوية (91 - 00)
زراعة، صيد، غابات، صيد سمك	4895	17.99	4990	7595	17.37	5343	12389	13573	8.5
تعدين، تصنيع، خدمات		33.68	5419	9280	22.88	1474	516	438	3.41
تصنيع		8.43	3693	3389	11.70	2463	1007	840	6.46
بناء	4548	6.98	6438	2788	11.33	516	191	173	1.95
تجارة جملة، مفرّق، مطاعم وفنادق	4097	6.92	4706	5688	13.11	2073	4126	4656	26.43
نقل، خزن، اتصالات	3239	5.86	3281	3464	7.16	1520	6156	6368	26.47
نشاطات أخرى	9844	18.61	11235	11356	30.095	6160	3908	3887	22.78
الناتج المحلي الإجمالي	42441	100.00	34811	38356	100.00	12995	17782	19120	100.00

المصدر: قاعدة إحصاء الأمم المتّحدة 2005 (الإحصاءات المتراكبة التي تفترض احتساباً مزدوجاً لا تُجمَع بالضرورة).

إنتاج النفط في السنوات الأخيرة: من عام 2004 حتى عام 2013، ارتفعت صادرات النفط. تشكل عوائد النفط نحو 50 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في المعدّل[76]. تاريخياً، بلغ إنتاج النفط الذروة في كانون الأول/ديسمبر 1979 (3.7 ملايين ب/ي)، وفي تموز/يوليو 1990 (3.5 ملايين ب/ي). ومع أن البلاد كانت تحت الاحتلال، فقد نُهِبَت جميع الوزارات، وأعيد تأهيل واسع للبنية التحتيّة للنفط، وبلغ معدّل إنتاج النفط نحو 2 مليوني ب/ي، في أول عشرة أشهر من عام 2004، وأسهم هذا في زيادة صادرات العراق إلى 1.5 - 1.7 ملايين برميل[77]. في عام 2015، بلغ إنتاج النفط 3.1 ملايين ب/ي[78]. في أثناء الحرب، أُشعِلَت النار في 7 آبار عراقيّة للنفط، من أصل 1,500 بئر في المجموع. في هذا السياق، أحد التحدّيات الكبرى لاحتفاظ العراق بطاقته الإنتاجيّة من النفط، هي معركته مع «قطع الماء» ولا سيّما في الجنوب، بسبب الأضرار من تسرّب المياه إلى مخازن النفط.

إضافة إلى النفط في العراق: لا يمكن المرء أن يتحدث عن النفط وعن العراق، مرّ الكرام. النفط، ذلك السائل الأسود الذي يتفجّر من داخل الأرض ويحترق في شمال العراق، كان معروفاً في بلاد ما بين النهرين في القديم، بأنه نار الآلهة الأبديّة. ويرى دورانت[79]، أن الإسكندر حين دخل بابل سنة 331 ق.م. اختبر السائل الأسود على صبي صغير أشعل به النار ليتيقّن من أنه يمكن استخدامه للأغراض العسكريّة؛ إنها بداية مشؤومة في الحقيقة. النفط الذي يوجد منه احتياطيات هائلة تُستَخرَج بتكلفة رخيصة، ليس السبب الوحيد للهجمة الاستعماريّة، لكنه بالتأكيد يزيد حوافز الإمبرياليّة. النفط مفيد لرأس المال الذي تقوده الولايات المتّحدة من أجل السيطرة الاستراتيجيّة على القيمة، وعلى نحو ثانوي، من أجل قيمته الماليّة. والنفط يُشتَرَى بالدولار، والولايات المتّحدة هي التي تُصدِر الدولار. الولايات المتّحدة أقل تأثراً بارتفاع سعر النفط؛ لكن الدول الأخرى المستورِدة تتأثّر. وإلى سنة 2015 الطلب العالمي على النفط، ولا سيّما في الصين والهند، على ارتفاع. والواقع أن النسبة من الناتج المحلي الإجمالي لكل وحدة طاقة مستخدَمَة في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسّط ارتفع في العقد الماضي

(76) World Bank, World Development Indicators (2014).

(77) The Iraqi Strategic Review Board (ISRB), National Development Strategy 2005-2007 (Baghdad: The Iraqi Strategic Review Board, 2004).

(78) Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC), Monthly Oil Market Report (2015).

(79) Will Durant, Our Oriental Heritage: Story of civilization (New York: MJF Publishers, 1993).

(2000 - 2010)، ثلاثة أضعاف ارتفاعه في الدول العالية الدخل[80]. لقد زاد طلب الآلات الأقل استهلاكاً للوقود، بفضل سياسة تعزيز فعاليّة الوقود، وتصنيع الآلات الأقل استهلاكاً للوقود (سيارات أرخص وأجدى استهلاكاً) وبالتالي زاد طلب النفط، خلافاً للحدس الأولي. فمع أن كل آلة أجدى استهلاكاً، تحتاج إلى نفط أقل، إلا أن تزايد عدد الآلات ذات الاستهلاك المجدي للوقود، يجعلها معاً تستهلك نفطاً أكثر[81]. ولا يعني هذا أن تكنولوجيا توفير الوقود كانت فاشلة. لقد كانت ناجحة، لكن ليس إلى الحد الذي غيّر سياسة الطاقة العالميّة الاستراتيجيّة، أو بدأ في خفض طلب النفط[82] . ونسبة الإنفاق على الطاقة بكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي في العالم المتطوّر هي نصف نسبته في العالم الأقل تطوّراً. لكن استهلاك المشتقّات النفطيّة في المنتجات المبتكرة والقيمة المضافة المرتبطة بها ازداد بثبات. إن الهامش بين السعر المدفوع للمنتِج المباشر، وما يكسبه البائع بالمفرّق، توسّع مع الوقت، أي أن أرباح نصف الكرة الأرضيّة الغربي ازدادت. يرى كلير أن النمو القياسي في التسعينيّات كان يُعزى إلى «النفط الرخيص»، أكثر مما يُعزَى إلى «الاقتصاد الجديد»[83]. ومع أن كان ثمة انخفاض في معدّل استخدام النفط، مصدراً للطاقة في اقتصاد الدول الأكثر تطوّراً (ظل مستوى الطلب مستقراً)، لم تتحوّل استراتيجيّة الطاقة في الولايات المتّحدة بعيداً من الوقود الأُحفوري. فإنتاجها من النفط الصخري قلّل اعتمادها على المصادر الخارجيّة لحاجتها الاستهلاكيّة، لكن اعتمادها على السيطرة الاستراتيجيّة (الناحية الأساسيّة في النفط) يظل قائماً. لا بد في هذا السياق من ملاحظة أن ارتفاع سعر النفط منذ عام 2002، سببه الأساسي هو تأثير المضاربة، أكثر من قلّة العرض[84]. لقد فصل التدخّل السعودي في «أوبك» (منذ عام 1980) بتوصية من رأس المال الذي تقوده الولايات المتّحدة، أسعار النفط عن سيطرة المنتِج المباشر، من أجل تعميق الانقسام بين ظروف الإنتاج الفعليّة وبين المال. فما إن يُمَوأَل (Financialise) تسعير النفط حتى يقع أكثر تحت وصاية المناظرات في السوق الأمريكيّة،

---

(80) World Bank, World Development Indicators (various years).

(81) John Bellamy Foster, «Capitalism and the Curse of Energy Efficiency,» Monthly Review, vol. 62, no. 6 (2010).

(82) النفط هو المصدر الأول الوحيد للطاقة، إذ تبلغ حصته من إنتاج الطاقة العالمي 37 في المئة. انظر: World Watch (2005), <http://www.worldwatch.org/features/security/tf/3>.

(83) Michael T. Klare, «Barreling into Recession: How Oil Burst the American Bubble,» Alternet (31 January 2008), <http://www.alternet.org/story/75649/barreling_into_ recession%3A_how_oil_burst_the_american_bubble> (viewed 2 July 2014).

(84) Jayati Ghosh, «Global Oil Prices,» MRZine (19 July 2011), <http://mrzine.monthlyreview.org/2011/ghosh190711.html> (viewed 2 July 2014).

بدلاً من الخضوع لإشراف البلد النامي. والتسعير على أساس الخام العربي الخفيف انتهى عام 1985، حين تضاءلت سلطة منظمة «أوبك» نتيجة وهن الاستقلال العربي والدول الاشتراكيّة الأخرى، وفي مرحلة ما في التسعينيّات، بلغت عائدات الكويت من صندوق استثماره في الأسواق المالية نسبة 35 في المئة من مجموع الدخل[85] أي ما يوازي عائداته نفطه أو أكثر حينذاك.

ثالثاً: العراق ووجه العولمة القبيح

العولمة بالنسبة إلى العربي لا تتجسد في تكنولوجيا عصر المعلومات والقرية العالميّة والتجارة الحرّة؛ العولمة للوطن العربي تعني أكثر، العدوانيّة الإمبرياليّة التي تقودها الولايات المتّحدة؛ فإضافة إلى مزيد من الاعتماد على صادرات النفط، وتراجع نمو التصنيع والإنتاجيّة، شملت الحرب معظم أرجاء المنطقة، منذ غزو العراق. فالمنطقة تتميّز بانهيار التنمية والعوامل الخارجيّة غير المرغوب فيها. بالنسبة إلى قليل من الدول الناجحة في شرق آسيا، تعني العولمة القدرة على تنويع الإنتاج، والتصميم والتوزيع في أنحاء العالم، تحت قيادة رأس المال الكبير، وتصبح العولمة الاستيلاء الفعلي للقطاع الخاص على الأرباح من تطوير القوى المنتِجة، ومن التوسع واستثمار العمليّات المنخفضة التكنولوجيا، في العالم النامي[86]. واستدرار الفائض من البلدان النامية، من خلال استيراد مواد خامٍ رخيصة، أو من خلال الاستثمار الفائق، يبقى ضرورياً؛ لكن هذا وحده، لم يكن كافياً لإعادة تنشيط التراكم على المقياس العالمي. فالإمبرياليّة تعني أولاً القوّة، ثم تعني النهب بالقوّة، بمقدار المخاطر المحسوبة الناشئة من العدوان على البلدان النامية، أو مخاطر رأس المال المنظَّم، والريوع الإمبرياليّة التي تعوِّض من تكاليف التدخُّل[87] وعندما نتكلم على النهب نحن لا نبط بهذا المفهوم الجانب الأخلاقي، إنما واقع الحال كما هو.

---

(85) Ugo Fasano-Filho, «Review of the Experience with Oil Stabilization and Savings Funds in Selected Countries,» IMF Working Papers Series (New York: IMF, 2000).

(86) Charles Andrews, From Capitalism to Equality: An Enquiry into the Laws of Economic Change (Oakland: Needle Press, 2000).

(87) في العلاقة بين نشاط رأس المال المنظَّم وغير المنظَّم، يأخذ رأس المال دوماً على محمل الجد احتمال سلوك مسار الدمار الشامل، حين تطلِق أيديولوجيا النيوليبراليّة العنان لكي تمارس البرجوازيّة طموحها لكسب الأرباح، على درجة تفوق ما يجري في هذه المرحلة من التاريخ، من مخالفةٍ للقانون الدولي والمؤسسات.

في الثمانينيّات، بدأ رأس المال الغربي يكثّف نقل القطع المتحرّكة من منظوماته الإنتاجيّة، تلك التي لا تحتاج إلا إلى متطلبات تكنولوجيّة منخفضة المستوى حتماً، إلى العالم النامي. وكان هذا يعني خلق طبقة صناعيّة عاملة في أجزاء كثيرة من العالم الثالث، لكن بنية التكنولوجيا الجديدة، هي أكثر استغناءً عن القوى العاملة، مما كانت في المراحل الباكرة من التصنيع، أي أن الكثير من البطالة كان ينشأ من هذا أيضاً. وفيما كانت الطبقة الصناعيّة العاملة في معظم سنوات القرن العشرين، مركَّزةً في العالم المتطوّر، تضاعفت الطبقة الصناعيّة العاملة في العالم الثالث، بين عامي 1980 و2010، ثلاثة أضعاف[88]، وواصلت النمو - المزيد من أزمة التحوّل البروليتاري، في ظروف الحرب، في الفصل الخامس. وساهمت ظروف العمل الأقرب إلى السُّخرَة في العالم النامي، إضافة إلى ذلك، في خفض سعر النفط في تلك الحقبة، دافعة أرباح الشركات إلى أعلى ذراها بين 1990 و2000 [89].

في الحقبة نفسها، في الدول الضعيفة الأمن - أفريقيا جنوب الصحراء والوطن العربي - تراجعت التنمية الاقتصاديّة، ومعدّل التنمية البشريّة. وعلى الرغم من الارتفاع البسيط لعائدات النفط العربي، فإن كثيراً من مؤشرات التنمية في تلك المرحلة تراجعت، وأكثر قليـلاً من نصف السكّان كانوا بصعوبة يعيشون عيش الكفاف[90]. ليست العولمة هي امتداد الرأسماليّة إلى العالم الثالث، لأن أقبح أشكال الرأسماليّة موجودة في الأساس هناك. إنه المسار الذي يسخِّر فيه رأسُ المال المتطوّر في البلدان المتقدّمة، أو يرسل، الموجودات ورأس المال الأقل إنتاجيّة إلى العالم النامي، لتلبية متطلّبات وتيرة تراكُم أعلى له. في أزمات الإفراط في الإنتاج المتواصلة، التي يميّزها استعمال القدرة الإنتاجيّة دون مستواها الممكن والعمالة الفائضة، تقتضي هذه المتطلّبات جزئياً تدمير الموجودات البشريّة الطبيعيّة.

---

(88) ILO and Key Indicators of the Labour Market (KILM) (2014).

(89) Minqi Li, Feng Xiao and Andong Zhu, «Long Waves, Institutional Changes, and Historical Trends: A Study of the long- term Movement of the Profit Rate in the Capitalist Worldeconomy,» Journal of World-Systems Research, vol. 13, no. 1 (2007), pp. 33-54.

(90) انخفض سعر النفط وظل منخفضاً بين عامي 1981 و2002. في تلك السنوات، زادت البلدان العربيّة الإنتاج للتعويض من انخفاض العائدات التي تراجعت في الأصل في أوائل الثمانينيّات، لكنها عادت إلى الارتفاع فيما بعد. لكن في المرحلة هذه أيضاً ازداد تحويل الموارد والثروة عبر القطاع الخاص. انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003: نحو إقامة مجتمع المعرفة** (نيويورك: البرنامج، 2003)، <http://www.arabhdr.org>.

يميل رأس المال، وهو في تعريفه علاقة اجتماعيّة مركَّزة في الاستيلاء الخاص على الثروة المنتَجَة اجتماعياً، إلى أن يكون معقولاً أو مفهوماً لأن وكلاءه تحفزهم المصلحة الشخصيّة المكتسَبة؛ فهو ليس كائناً غير مفهوم أو غير عقلاني، تحرّكه نزوة خاطئة أو عاطفيّة؛ فحيث تكون مصلحة رأس المال أكبر، تكون المخاطر أكبر، والعائد أكبر، لذلك هي السياسات متوحّشة. وفي الوقت الحاضر، لا نجد مكاناً تتّضح فيه هذه العلاقة، أكثر مما تتّضح في العراق، والوطن العربي، وقد يضاف أيضاً وسط أفريقيا، بما في ذلك جمهوريّة الكونغو الديمقراطيّة. فالعراق، الذي يحتوي باطن أرضه احتياطياً هائـلاً من الوقود الأُحفوري، حُكم عليه أن يتلقّى غضب الإمبرياليّة التي تقودها الولايات المتّحدة، لأن سيطرة الإمبرياليّة على موارد الطاقة الاستراتيجيّة التي يعتمد عليها كثير من بلدان العالم الأخرى، تعطيها السطوة. لذلك، في الوقت الذي كانت أعمال العولمة في الأجزاء الأخرى الأكثر استقلالاً في العالم الثالث، تعني فقط البلترة (Proletarianisation) وإعادة تشغيل اليد العاملة في شكل ما من أشكال العمل الصناعي في وقت السلم، ففي الوطن العربي، والعراق على الخصوص، لا تزال المعادلة القديمة قائمة: مزيد من الاكتساح الاستعماري يساوي سيطرة إمبرياليّة أكبر، وريوعاً أوفر، وتشغيـلاً مرتبطاً بالحرب أي إنفاق حيوات الإنسان كمدخل ومنتج صناعي، وعليه، خلق فقراء حرب من البروليتاريا أي البروليتاريا التي تستهلك في الحرب.

فـي العقـد الأول من هذا القـرن (2000 - 2010)، توجَّـه القليل من الاسـتثمار الأجنبي المباشـر إلى أعمـال التصنيـع فـي الوطن العربـي[91]. ونـادراً ما تزحزحت بنيـة التجارة وفـق تجمّعات منتجي السـلع، وكان النفـط يمثـل نسـبة 50 فـي المئـة تقريبـاً مـن الناتـج المحلـي الإجمالـي فـي المنطقـة[92] - وظل علـى النسـبة نفسـها تقريبـاً عـام 2009. تركّـز كثيـر مـن الاسـتثمار الأجنبي فـي اسـتخراج المـواد الخام، ولا سـيّما النفـط. ولـم يتبـدّل شـيء فـي سياسـة رأس المـال الغربـي تجـاه الوطـن العربـي، سـوى أن إسـرائيل، الشـرطي القديـم فـي المنطقة لحسـاب الإمبرياليّـة الغربيّـة، صارت أقـوى، ويدهـا مطلَقة. إن مـأزق الوطـن العربـي هائـل، والوعـي الاجتماعـي يتعـرّض لهجمـة توليفـة مـن الأيديولوجيـا الإسـلاميّة والتمويـل الخليجـي، تعمـل تحت نظـر الإمبرياليّـة اليقظة، فـي توظيف الهويّة المؤسَّسـة علـى «الآخر» الـذي وفّـرت لـه ميليشـيات مذهبيـة ترعاها أمريـكا في العـراق، الفرصـة من أجـل أن تزدهـر الطائفيّة. ليـس مـن حلـول رسـميّة لهـذا المـأزق. لكـن مـع ذلـك، ثمـة حلـول عمليّـة. وحتـى نسـتخدم الجـواب

(91) UNCTAD, World Investment Report (WIR) (various years), 2012.

(92) United Nations, Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region 2004-2005.

الأيديولوجي الاشتراكي النموذجي الآن، تنبع هذه الحلول من صراع ثوري يخوضه الشعب العامل من أجل الاستقلال والاعتماد على النفس.

دعني أبدأ بطرح سلسلة من الأفكار الفوريّة، من الوقائع. الطبقات الحاكمة العربيّة غريبة، بدرجات متفاوتة، عن الجماهير العربيّة، والضغوط الخارجيّة تؤدي إلى لواذها بالغرب طلباً للحماية. إضافة إلى هذا الارتباط الطبقي برأس المال الغربي، الذي ينأى في الأساس عن أي وجه من أوجه تنمية قوة الدولة، من خلال التعاون الإقليميّ، لا يمكن أن يكون ثمة جدول أعمال سياسي عربي مشترك، لأن الثروة ناتجة من التجارة، وتوزيعَها منحازٌ إلى درجة أن اللاعبين الصغار سيخسرون لمصلحة القلة التي تمتلك رأس المال الكبير. اعتمد معظم الأنظمة العربيّة، في استراتيجيّة بقائها يوماً بيوم، على الدعم الإمبريالي، أكثر من اعتمادها على هيمنتها من خلال الدولة والمجتمع المدني. من هنا، صار الاستقرار السياسي أكثر فأكثر اعتماداً على القمع، وأقل فأقل اعتماداً على توفير الرفاه، والحريّات المدنيّة، وتكوين إجماع من خلال التناظر. الديمقراطيّة في أي بلد نامٍ تعني حقوق الإنسان الحقيقيّة، أي حقوق الطبقة العاملة وحقها في مستوى عيش لائق، والتنمية الاقتصاديّة - الاجتماعيّة، وبلا أدنى شك، حقها في تقرير المصير. والحق الأخير هو شرط تقمعه هجمات الإمبرياليّة بصورة أو بأخرى.

إذا أصبحت العولمة في أحد جوانبها، هي تثمير التركيز الرأسمالي، بدمج رأس المال للأطراف، فلن تكون أي ثقافة بمنأى عن غزوة العولمة. تترافق كَوْنَنة (Universalisation) رأس المال، ومجانسة (Homogenisation) مختلف السلع والخدمات، مع فوارق فادحة في ظروف العمل الملموسة - تبدأ سلسلة القيمة من عند المفكر الغربي المترَف، أو عمالة التكنولوجيا العالية، إلى الظروف المخيفة لعمل الأطفال والجنود القُصَّر. إن الأجر الأقل لعمل أكثر، في المصانع الأشبه بمقالع السُّخرة في العالم الثالث، لا تُظهِر الصورة الأشد قتامة، لظروف اليد العاملة في العالم. إن ظروف العمل القاسية في العالم الثالث المُستولد من حروب التراكم مقيَّمة وفق قانون القيمة، وتضخيم صفوف اللاجئين، والموت في الحروب، والمجاعة، وتجنيد العمال العرب والأفارقة في مشاريع الحرب الإمبرياليّة، هي النمط الذي تُبَدَّد به الحياة من أجل تلبية ظروف التبادل لجني الأرباح بمُدخَلات أرخص من منظور قانون القيمة هذه الصناعة الأنجح. في الوقت الذي كانت البروليتاريا الصناعية تنموّ في القارتين الآسيويّة واللاتينيّة، نمت أيضاً بروليتاريا فقراء الحرب، نتيجة الضغط الذي فرضه تنامٍ عالمي متسارع من أجل إعادة صوغ بنية القوّة وظروفها الإنتاجيّة الاجتماعيّة. وتزامنت هذه الظروف المعيشيّة والاجتماعيّة المتردّية مع الافتقار إلى أفكار

اشتراكيّة أمميّة توحّد الشعب العامل. إن إخضاع ثقافة المقاومة للهزيمة تحت وطأة النيوليبراليّة، وهجمة أيديولوجيا المنتصر، تُشظّي الأيديولوجيا المقاومة إلى أشكال متعدّدة من هويات العمل السياسي وبهذه الطبقة العاملة، تهزم نفسَها. لقد دعمت الهزيمة العسكريّة الهزيمة الثقافيّة وخلقت الانهزاميّة في سياسات الهويّات المجزّأَة. ومثال العراق واضح على نحو صارخ، حيث ضُخِّمَت الفروق البسيطة في داخل الطبقة العاملة، لتصبح أسباباً لحرب عماليّة داخليّة. من أجل تقويض آثار الإمبرياليّة الثقافيّة، وصعود رموز رأس المال القديمة في معانٍ وأوجه جديدة، لا بد للمرء من أن يقوّض رأس المال، بوصفه أداة سيطرة، ولا سيّما في أوقات الأزمات الحادّة. المعادلة بسيطة برأينا، فتقويض قوة الإمبريالية يقوض أيديولوجيتها. لم تكن الأزمة المستطيلة، بما فيها حرب الطبقة العاملة مع نفسها، قادرة على اجتذاب دعم دولي لتقويض وسائل رأس المال للسيطرة. فالقناة الإمبرياليّة التي جرت فيها عولمة العراق، ولامبالاة الطبقات العاملة الأخرى التي زادت حصصها من خلال القوة الناشئة من تدمير العراق، زادت في طحن وحدة الشعب العراقي ومقاومته، وهذا لا يجرّم رأس المال وحده، بل معه قطاعات واسعة جداً من الطبقة العاملة الدوليّة حيال الكارثة العراقيّة.

في أحد أوجه هذا الشكل من السيطرة من خلال العولمة بواسطة العنف، يحتاج رأس المال أيضاً، بوصفه عمليّة تراكم، إلى المساهمة في تنصُّل كل طبقة عاملة من الطبقات العاملة الأخرى، واستحداث ظروفٍ لطلب استهلاك مُصَنَّم (Fetishist). لقد فعل هذا بكل فاعلية مع الثقافة الاستهلاكيّة التي انغرست في وعي الجمهور وكأنها محدّدة بيولوجياً أي انتج رأس المال السلعة كما أنتج الإنسان الكفيل باستهلاك سلعة. الجانب الآخر من جملة ماركس «أُركُم، أُركُم! هذا هو موسى والأنبياء» هو «استهلِك استهلِك». إن إزالة هذا التنافس الفيبيلي للوضوح في الاستهلاك[93]، بوصفه دوراً اجتماعياً نموذجياً، هي أمر صعب التحقيق، لأن إظهار الثروة هو أيضاً إظهار للقوّة[94]. حتى الخليفة أبو بكر البغدادي في الدولة الإسلاميّة، كانت لديه ساعة يد رولكس استعرضها في أول خطبة بُثَّت له. والمضاهاة الاستهلاكيّة من أجل المكانة، تشكّل نفسيّة الطبقة الاستهلاكيّة التي ترى في وفرة الاستهلاك علّة وجودها، أو هدفاً في ذاته، يُظهِر وجودَها نفسه. وهذه الثقافة تنسف أسس الكثير من القيم الثقافيّة المتعلّقة بالموقف المعقول والمعتدل، وعلى الخصوص حين تتسلّل إلى

(93) الاستهلاك الحاسد من أجل دعم المركز الاجتماعي والقوة المستمدة من التظاهر بالترف.

(94) Arthur K. Davis, «Thorstein Veblen Reconsidered,» Science and Society, vol. 21, no. 1 (1957), pp. 52-85.

المجتمعات الزراعيّة المحافظة. إنها تماشي المفهوم الرأسمالي، حين تدفع إلى محو قيم راسخة عميقاً، قيم تَحفَظ الطبيعة وتَحميها، فتُحِلُّ محلّها التبديلات الناشئة بأنماط الاستهلاك التي تعكس الوتيرة العالية من تحوُّل نماذج القوّة الاجتماعيّة والشخصيّة في المجتمع. هذه النماذج لا تدخل في عداد الحاجات الإنسانيّة، بل في كثير من التواءات القوّة والمكانة الكثيرة الحدوث في النظام الاجتماعي. يمكن العودة إلى ديبورد والافتراض أن وسائل سيطرة رأس المال ليست في قدرته على القمع الجسدي فقط[95]، بل الأكثر حدوثاً هو بكل مظهر من مظاهر الحياة الاجتماعيّة، إذ إنه يُزيح الكثير من التفاعل الإنساني بغرسه هذا التفاعل في أشكال موضوعيّة مذهلة من التبادل. غير أن لوكاش يظل أوضح وأوثق صلةً في تفسيره لهذه الانحرافات، بمعنى أن رأس المال يفرض نظم قيمه الغريبة على المجتمع. وإجراءات خفض التكلفة في أي نفقات هي من نظم القيم هذه. حين تستبطن الطبقات العاملة أكاذيب رأس المال، وتضع تثبيت الاستقرار القصير الأمد، الناتج من انقسامات الطبقة العاملة فيما بينها، تضعه فوق الأمميّة ومكاسبها في المدى الفوري، فالكثيرون يحيدون جانباً حين ينهار العراق. ذلك هو عمق خبث رأس المال.

على الطريقة الفانونيّة، تتمايز الطبقات العربيّة المصدّعة أو المُسقَطة رتبتُها فيما بينها ثقافيًا[96]، وتستحضر رموز صراعها المحليّة. وبالنظر إلى التداعي الاجتماعي، فكثير من مظاهر المقاومة الأيديولوجية التي ظهرت في ظل النيوليبراليّة، هي انكفائيّة من الناحية الاجتماعيّة، وخصوصاً حين تستحضر نصوصاً دينيّة انتقائيّة لتقويض حقوق النساء. والانهزاميّة الأمميّة تولّد الانهزاميّة الوطنيّة.

بدلاً من أن تكون الهويات الخاصّة منضوية في إنسانيّة عامة، تتزاحم جماعات الهويات الاجتماعيّة المتنافسة من أجل الفوز برضا الإمبرياليّة. ومنذ البداية، كان الاستعمار، ثم فيما بعد الإمبرياليّة، يرعيان البديل الإسلامي - السلفي، من الاشتراكيّة. ومع أن النزعة الإسلاميّة قد تبدو، سياسياً، على خلاف مع الإمبرياليّة من وقت إلى آخر، فإن عقيدتها في شأن السوق الحرّة، والحق المطلق للمِلكيّة الخاصّة، يتساويان مع ما لدى النيوليبراليّة - وربما يفوقانه.

يخلق التطرّف الإسلامي، أي الإرهاب على طريقة الدولة الإسلاميّة، حجة زهيدة الثمن للحرب المستمرّة. تريد الإمبريالية، عند هذا المفصل المنتصر من تاريخها، أن تُصنّع

(95) Guy DebordThe Society of the Spectacle (New York: Zone Books, 1994 [1967]).

(96) Frantz Fanon, The Wretched of the Earth (New York: Grove Press, 1967).

وتختار عدوّها بثمن بخس[97] - عدو مهمته النهائيّة هي إقامة علاقات اجتماعيّة تدعّم عمليّة التراكم الرأسمالي، وتوفّر وقوداً للحروب. النكوص الاجتماعي والإدمان على الإرهاب الآتي من العراق[*] أعادا بعض المنجزات الديمقراطيّة البرجوازيّة، في الغرب إلى كتب التاريخ. إن إحلال أشكال من الممارسات الاستبداديّة التي تشبه السلفيّة الإسلاميّة، محل الليبراليّة الغربيّة، يمثل أساساً يلقى ترحيباً أكبر، ويشكل ركيزة أيديولوجيّة أمتن لإعادة إنتاج رأس المال الغربي نفسه. إن حلم السلعة الحاكمة هو أن يحل أبو بكر البغدادي بدل توني بلير.

إن الدوامة الأيديولوجيّة الفعّالة بين الدولة الإسلاميّة، والميليشيات الشيعيّة التي ترعاها امريكا، والإمبرياليّة، تأسيسيّة. المفارقة هي أن الولايات المتّحدة حين تقصف الدولة الإسلاميّة، فهي تعزّز شعبيّتها لدى كثير من أبناء الطبقة العاملة المحرومين والمهَمَّشين في العالم الإسلامي. لقد احتضنت الإمبرياليّة منذ البداية، نسختها المؤاتية من المقاومة المزيّفة في معاداتها للإمبرياليّة، حتى إذا ما اكتسبت البلدان العربيّة مزيداً من الاستقلال، وحازت على سيادة أوسع، بقيت تحت حكم الإسلاميّين، فالخسائر الطويلة الأمد الناتجة اجتماعياً، بنتيجة القمع الذاتي، لن تتيح نشر التنمية.

ثقافة الإقصاء الاجتماعي في السعوديّة هي مثال صارخ لحالة الثروة الطائلة، إلى جانب التنمية الرثّة. والمغالاة الإسلاميّة تنشئ حالة لنزع إنسانية الطبقة العاملة، لتفرض على نفسها مسيرة معاكسة للتنمية.

يقودنا هذا إلى مسألة مشهد المقاومة. لقد ناقشت الدوائر الشيوعيّة الفرنسيّة (نحو عام 1960) ما إذا كان ملائماً في المجتمعات المتخلّفة العربيّة أو الأفريقيّة، أن يكون حزبٌ شيوعي بالتحديد طليعةً مناسبة للظروف التي ينبغي فيها أن يقاد الصراع[98]. حدث الجدال لأن النخبويّة في العالم الثالث في الحزب الشيوعي، وانعدام الصلة بالثقافة المحليّة ركنت الأحزاب المؤيّدة للاتحاد السوفياتي إلى مرتبة الثقافة الثانويّة في داخل المجتمع. إن فكرة أن التحول إلى الشيوعيّة هو، نوعاً ما، أنسب للمجتمع الأوروبي، هي فكرة شوفينيّة اجتماعيّة، وهي حرفياً، لا علاقة لها البتة بالماركسيّة الثورية، لأن رأس المال ليس المخزون

---

(97) Samir Amin, «The Battlefields Chosen by Contemporary Imperialism: Conditions for an Effective Response from the South,» MRZine (2010), <http://mrzine.monthlyreview.org/2010/amin070210.html> (viewed 14 March 2013).

(*) النص مكتوب قبل القضاء على مواقع داعش في المدن العراقيّة (المترجم).

(98) Marco Di Maggio, Une crise d'hégémonie (1958-1981) (Paris: Editions sociales, 2013).

الفيزيائـي فقـط، إنما الـذات الاجتماعية كذلـك التي تمثل ترابـط أو تفـكك الطبقة العاملـة. العلاقة بين الطبقـات العاملـة الغربيّـة والبرجوازيّـة هي أكثـر من حداثـة ومعرفة قـراءة وكتابة؛ إنها علاقـة تقوم من خـلال دولـة الرفـاه، التي هي الواسـطة الماديّة للشـراكة مـع رأس المال. الأمر نفسـه يمكـن أن يقال في العلاقـة الماديّـة للأحـزاب الشـيوعيّة فـي البلـدان الناميـة، بنتيجـة وضعهـا فـي داخـل البنيـة الطبقيّـة؛ بوصفهـا جـزءاً مـن الطبقة العاملـة التي تنحصـر ميزاتها، بحسـب التحديد الرأسـمالي، فـي الحصول على حصـة أكبـر مـن الأجـور، فلنقـل بسـبب التعلُّـم (التمييـز الداخلـي فـي الطبقـة العاملـة). وقـد حظيـت الأحـزاب العربيّـة المؤيّـدة للاتحـاد السـوفياتي بميـزات طبقيّـة أيضـاً، لهـا علاقـة بارتباطهـا بالحـزب الشـيوعي السـوفياتي، وكان هـذا يفتـرض وجـود مكاسـب كثيـرة أخـرى. مـع تسـارع وتيـرة التنميـة غير المتكافئـة، صـار ردم الهوة بيـن الطبقات العاملـة الوطنيّة والدوليّـة، أصعب. وأصبحـت الطلائع العضويّة العربيّـة، علـى قول غرامشـي[99]، ضئيلة. وتفكّكـت الجدليّة القائلة بوحـدة ثقافات الطبقـات العاملة عبر الحـدود. وفتـر كمـا لم يفتـر من قبل، دعـم الطبقـات العاملة فـي المركـز، لنظرائهم فـي العالـم الثالث. وقدّمـت المقاربـةُ السـطحيّة للتـردّي البيئـي في الغـرب، حمايـةَ النبـات والحيـوان، على الأولاد السـيّئي التغذيـة فـي العـراق وغيـره. ومنـذ السـبعينيّات إلى اليـوم، تحوّلت معاشـات تقاعـد العمال فـي المركز، ومدّخراتهـم المخصخصـة، إلـى جـزء مـن رصيـد رأس المـال. وتراجعـت أهـداف الديمقراطيّـة الاجتماعيّـة فـي الصـراع مـع رأس المـال، إلـى مرتبـةٍ خلـفَ مرتبـة القوميّـة. فـي التقسـيم الدولـي للعمـل، حُـوِّل كـدحُ طبقـةٍ عاملة في أحـد البلدان النامية شـيئاً فشـيئاً، إلى نهـبٍ لطبقة عاملـة في بلد آخـر متطـوّر. وتعاظمـت قسـوة الطبقـة العاملـة الأغنـى، حيـال الـدم المُـراق فـي المسـتعمرات، وفـي الجانـب الآخـر، أخـذت تنمـو فـي العالـم الثالـث، بعـض أشـكال المقاومـة المضـادة للأمميّـة. وذهبـت بعـض دراسـات الأخـلاق، إلـى حـد تجريـم الطبقـات العاملـة الغربيّـة فـي جرائـم حـرب ضـد العمـال العـرب، لسـبب ثابـت هـو تصويتهـا لقـادة اختـاروا الحـرب مرة بعـد مـرة (نويمـان لا يمضي إلـى اللوم، لكنـه يتحـدث مصيباً عن مسـؤوليّة إنسـانيّة مشـتركة لوقـف النـزاع)[100]. مع هـذا، وبينما يقتـرب العالم بعضـه مـن بعـض بالوقـت الحقيقـي، سـوف يَجمـع الصـراعُ الاجتماعـي والسياسـي، الممثـل بالهجمـة المسـتمرة علـى الشـعوب، حتمـاً الطبقـةَ العاملـة العالميّـة معـاً. إلا أن الطبقـة العاملـة تتجنّـب حـلّ التناقـض الخطيـر فـي داخلهـا، فـي ظـروف إعـادة الهيكلـة الآن. لقـد كان فرانـك يتنبـأ فعـلاً

(99) Antonio Gramsci, Selections from the Prison Notebooks (New York: International Publishers, 1971).

(100) Michael Neumann, «Reflections on Kant and Moral Equivalence,» Counterpunch (21 November 2002), <http://www.counterpunch.org/2002/11/21/reflections-on-kant-and-moral-equivalence/>.

حين توقّع تشظّي الطبقة العاملة نتيجة دوّامة بَهَتَان لمعة النجاح الاشتراكي، وصعود القوميات والهويّات الانطوائيّة الناشئة في ظل حيويّة حركة التحرير الوطني[101]. «يُتَوَقَّع أن ينمو في السنوات المقبلة الاقتناع الديني، مع المشاعر الوطنيّة التي لا تقترح مقاومة شاملة لرأس المال»[102]. تكمن ديناميّة هذا الفشل في «الاشتراكيّة» المخفَّفة، أو المقاومة المساوِمة، على نحو أن أي حركة معادية للإمبرياليّة تتنازل مع الوقت، لقاء حسنات من رأس المال، تستسلم لتصبح ألعوبة في يد رأس المال هذا. إن معارضة رأس المال، مع نزعة أمميّة مخفَّفَة، ستجد نفسها مقولَبة في إطار الرضوخ الديمقراطي الاجتماعي. في هذا العصر، التقشّف يبتلي الشمال، بينما تتصاعد الحروب والمجاعات في بقاع متعددة من الجنوب، وكأن ذلك منسَّق. ثمة علاقة إيجابيّة حتميّة بين مختلف قطاعات الطبقة العاملة في العالم. غير أن رأس المال يقمع الطبقة العاملة بالضبط في الأوقات المتقطّعة التي يمكن فيها حدوث اللقاء بينها - من أجل أن يتيقّن من أنها لن تنتظم عبر الحدود الوطنيّة.

إن المشكلة المحيّرة في هذه القضيّة هي في التسوية النظريّة والأيديولوجيّة مع رأس المال، وهي تسوية تؤطّر الصراع بطريقة تغض النظر عن الروابط العضويّة مع الطبقة العاملة والشروط الموحِّدة للنزاع في الكرة الأرضيّة التي تحكمها القوى الرأسماليّة نفسها. كل ثقافة طبقيّة تستبطن وتفلسف مسارات عيشها. وإذا كان المشهد الاجتماعي اليوم يبدو ملوّثاً بعناصر رجعيّة، فإن اختيار مبادئ من الإسلام، تساعد الشعب على أن يكافح روحانياً بنجاح الهجمة الإمبرياليّة المنسّقة، من دون مقاومة للنظام الإنتاجي القائم، يجب ألا يكون أمراً شاذاً. ليس الإسلام الظلاميّ فقط وليد رأس المال، بل هو أيضاً وليد الأرستقراطيّة العمّاليّة في دول الشمال، التي سوّغت أخلاقياً المجاهدين الأفغان. في الولايات المتّحدة، لم يكن يمكن لما يسمّى الطبقة الوسطى، أن تتنصّل من حرب المجاهدين التي رعاها ريغان، لأنها كانت في الأصل قد انتخبت إدارة ريغان. إن القول «هيّا بنا ننتخب شخصاً يذهب إلى الحرب»، ثم نتنصّل من جرائم الحرب هو الأسلوب الذي تصوغ به طبقةٌ ما الأسسَ «الأخلاقيّة» لبقائها. لقد نشأت القاعدة في هذه الحملة، والرغبة في خروج القوات الأمريكيّة من أفغانستان بعدما دُمِّرت البلاد ووُضِعَت على سكّة الحرب الدائمة، هو انتصار آخر لرأس المال الذي تقوده الولايات المتّحدة. المغادرة أرخص، لكن قضيّة تدمير القيمة قائمة، أما الأثر الأيديولوجي لإثبات بربريّة «الآخرين»، أي الأفغان، والمسلمين، والعرب،

---

(101) Andre G. Frank, «Crisis of Ideology and Ideology of Crisis,» in: Immanuel M. Wallerstein [et al.], eds., Dynamics of Global Crisis (New York: Monthly Review Press, 1965), pp. 109-165.

(102) Ibid., p. 165.

فهو مكافأة إمبرياليّة مستمرّة تنفخ في بوق الدراسات الثقافيّة في كل جامعة تقريباً. وأصل القضيّة هو أن تسويغ العدوان الأساسي وتشعّباته، أضفى «خيراً» متعدّد المستويات لرأس المال الذي تقوده الولايات المتّحدة، والطبقات العاملة أو «الوسطى» المرتبطة به - فالغزو يعظّم الريوع الإمبرياليّة التي منها يُحوَّل بعض المال، في شكل أجور، إلى الطبقة العاملة المركزيّة. ستظل الطبقة «الوسطى» الأمريكيّة تكسب فارق أجر أعلى قليلاً (مثل أجر رئيس العمّال، أو مُعتقِل العبيد، أو حارس السجن) نتيجة للأجور الأدنى، والموارد والمُدخَلات التي يمنحها اكتساح الشعبين الأفغاني والعراقي وشعوباً أخرى، للسلطة العالميّة وبنية التراكم. سوف تقتضي الظروف القاسية وغير المتكافئة في الصراع، صدمةً منبِّهَة وإعادة انتشار لكل القوى الاجتماعيّة في العراق وغير العراق، في موقف معاد للإمبرياليّة. والعامل الأساسي في التحوّل الأيديولوجي هو الواقعيّة النظريّة، كإدراك الظروف الخاصة ضمن الصورة الإجماليّة، التي هي صورة دمار[103]. وتشبيك الصراع الوطني، مع ضرورة إلحاق الهزيمة برأس المال العالمي، في الوقت نفسه، إلى هذا الحد أو ذاك، هو المسار العملي الذي يستطيع أن يعيد قوة الاشتراكيّة الأيديولوجيّة. فهذا التشبيك يفصم الترابط بين نمو المنظمات المعادية للإمبرياليّة، وبين نمو رأس المال، ليس بتجاوز رأس المال، فهذا مستحيل، بل بجعل المقاومة تتطوّر عند تقاطع العلاقات الرأسماليّة التي تفرِّخ في عملية الإنكار بذور تدميرها الذاتي. إن تركيز الهجمة الاشتراكيّة على جبهة تكثيف التناقضات الرأسماليّة الداخليّة، هو خطوة يؤدي من خلالها إنكار الذات الرأسمالي، إلى إحياء الطبقة العاملة. ثمة تصريح بصير، صدر في إثناء المعارك ضد الاحتلال، يوجز أولوية مواجهة الإمبرياليّة في العراق، وهو الآتي.

معركة الشعب العراقي هي معركة كل الحركات، والشعوب، والأمم التي تقاتل من أجل تحرّرها من نظام العالم الإمبريالي الذي تقوده الولايات المتّحدة. لذلك، علينا أن نرص الصف بقوة خلف المقاومة العراقيّة. إذا كنا قادرين على أن ندعم صراعهم لتحطيم المحاولة الأمريكيّة لإنشاء نظام ألعوبة، ولطرد الغزاة في النهاية، فسيكون هذا انتصاراً للبشريّة. لن يمد نضال الشعبين الفلسطيني والأفغاني باندفاعة فقط، بل سيقود إلى بدء هجمات جديدة للتحرير في كل أنحاء العالم[104].

---

(103) Herbert Marcuse, «Baran's Critique of Modern Society and of the Social Sciences,» Monthly Review, vol. 65, no. 10 (2014 [1965]), and Paul A. Baran, «The Commitment of the Intellectual,» Monthly Review, vol. 13, no. 1 (1961).

(104) Al Basrah, «International Day of Action for the Iraqi Resistance,» Al Basrah.net, 19 January 2004, <http://www.albasrah.net/moqawama/english/022004/action_040204.htm>.

لقد برزت أخيراً إلى المقدّمة بعض التظاهرات المعادية للطائفيّة في العراق[105]. ويبدو أن الطائفيّة والهويّة الرجعيّة في طريقها إلى استنفاد وقودها. إن فك قبضتها عن الإمساك بأيديولوجيا الطبقة الحاكمة في العراق، يحتاج إلى الكثير من المقاومة. علاوة على هذا، ليست الولادة الجديدة محتملة من دون اصطفاف العوامل الأمميّة الممكنة الأخرى، ولا سيّما الطبقات العاملة في الدول الأساسيّة، إلى جانب براعم المقاومة العراقيّة.

يلاحظ سيلرز أن أمريكا والغرب، بعيداً من أن يكونا قارب النجاة للعالم[106]، يفتقران إلى فهم ذاتي جديد، وسيتحوّلان إلى أن يصبحا تايتانيك العالم، فيُغرِقا معهما ما بقي من المجتمع العالمي. أما كيف سيكون ممكناً للعالم النامي أن يتقبّل أي قِيَمٍ غربيّة (مثل مسألة الحقوق المتعلّقة بالجندر، أو التحويل الديمقراطي المزعوم للعراق)، حين يتعرّض هذا العالم النامي للنهب على يد الغرب، فيضع سيلرز الشرط «أن على أمريكا والعالم الغربي أن يُعيدا اختراع نفسيهما بصفة شركاء، لا بصفة أعداء للبشريّة، وعندئذ فقط يمكن لأحجار الزاوية الصحيّة في التجربة الديمقراطيّة الأمريكيّة هذه، وفي مجال المعرفة، والمشاركة الإراديّـة، أن تصبح مقبولة لدى بقيّة البشريّة كهدايا لم تعد مشبوهة»[107]. لكن، ما لم تنكشف قنوات تدفق المادّة أو القيمة، والحرب والفقر اللذين يُفرَضان على العالم الثالث، ويغذيان أمريكا والعالم الغربي، فليس محتمَلاً أن يكون ممكناً في يوم ما، حدوث هذا التحوُّل في وعي الطبقة العاملة. التفقير هنا يكون الفاعل التاريخي الملاصق للإنتاجية العالية؛ من دون تفقير لا يمكن أن ينتج رأس المال. مع أعمال الانتهاب المزدوج، الذي يؤدّي إلى مشاعر العداوة، والريوع الإمبرياليّة التي تدعم جزئياً الأجور في بلدان المركز، يصعب إحباط البُعد المنظّم في رأس المال الذي هو العين الساهرة على استقرار رأس المال هذا، وحكمه. إن أي لمحة بسيطة عن وعي ناشئ لدى الطبقة العاملة في بلاد المركز، تستدعي تسوية تعيدها إلى «الوطنيّة التي تستحقّها». ولا يمكن للمقاربة الاشتراكيّة أن تصبح ممكنة، إلا إذا أدركت الطبقات العاملة الأمريكيّة، أن علاقاتها باليد العاملة العالميّة تأتي قبل علاقتها برأس المال.

(105) Ai Issa, «Massive Protest Wave in Iraq Challenges Sectarianism,» Waging Non-Violence Org, 9 September 2015, <http://wagingnonviolence.org/2015/09/massive-protest-wave-iraq-challenges-sectarianism/>.

(106) James Sellers, «Famine and Interdependence,» in: George R. Lucas and Thomas Ogletree, eds., Lifeboat Ethics: The Moral Dilemmas of World Hunger (New York: Harper and Row, 1976).

(107) Ibid.

إن أكثر مهمّة بارزة بين المهمات، هي التمييز بين «القيم المشبوهة» وتلك «غير المشبوهة» في إطار الإمبرياليّة التي تقودها الولايات المتّحدة، والتي لا تستطيع، حسب تعريفها، أن تعيد اختراع نفسها، لتصبح شريكاً للإنسانيّة. لا يعني هذا أن ثمة مقاربة نظريّة منهجيّة تفسّر الإمبرياليّة التي تقودها الولايات المتّحدة، البراغماتية، أو التي تعمل ليومها؛ لكن لنذكر فقط قليلاً من الزخارف التي برزت أثناء حرب فيتنام، والتي قد تفيد في إنارة خط السير الإمبريالي. لقد استعانت الولايات المتّحدة بثلاثة أطر مفهوميّة، للتعامل مع البلدان الأضعف في العالم الثالث: الاحتواء، وبناء الدولة، والمقاربة المستبدّة. فيما يلي وصف جيم بيك الساخر، لما تعنيه هذه اللغة:

«الوجه الآخر لسياسة الاحتواء كان مقاربة «الاختراق التام» للشؤون الخارجيّة، «الدبلوماسيّة في العمق». إدعَم نُخَب الدول النامية من أجل «تحديث» مجتمعاتها، وطالِب بـ«إصلاحات» تقطع طريق جاذبيّة الثوريّين، وادمِج هذه الأمم بـ«المجتمع الدولي». عندئذ ستفقد الحلول الثوريّة، ويفقد «الشيوعيون» جاذبيتهم.

كان هذا، في الجوهر، مفهوم فرويد وسانتاكلوز للعلاقات الخارجيّة. أَقنِع البلدان بأن التخلُّف التنموي أمر فريد للمجتمع، عوضاً من جزء من نظام عالمي يُديمه، أو حضور أمريكي مباشر يدعمه. ثم صِف ولايات متّحدة متبرّعة تمنح الهدايا والعون التقني من أجل مصلحة الآخرين»[108].

قبل غزو العراق، التقى في الإخراج لرقصة الحرب، السخيف مع المتحذلق والمضحِك. سأفسّر هذا بأمثلة من الحالات الثلاث، بالترتيب نفسه.

السخيف: أوصى المشروع من أجل قرن أمريكي جديد بناء قدرات أمريكيّة دفاعيّة (هجوميّة في الحقيقة) إلى الحد الذي تصبح معه الولايات المتّحدة قادرة على أن تقود عدة أنماط من الحروب، ربما باستخدام أسلحة نوويّة تكتيكيّة. «على الولايات المتّحدة أن تحتفظ بما يكفي من قوّة لتكون قادرة بسرعة على الانتشار وكسب عدة حروب كبيرة في آن معاً، وكذلك قادرة على الاستجابة لطوارئ غير متوقَّعة في مناطق حيث لا تملك قواعد لقوّات متقدّمة»[109]. ونتيجة للمقاومة المسلّحة الفعليّة للقوات الأمريكيّة على

(108) Jim Peck, «An Exchange,» Bulletin of Concerned Asian Scholars, vol. 2, no. 3 (1970), pp. 60-61.

(109) Thomas Donnelly, «Rebuilding America's Defenses: Strategy, Forces and Resources for a New Century,» The Project for the New American Century (September 2000), <http://www.newamericancentury.org/RebuildingAmericas-Defenses.pdf> (viewed 5 January 2008)

الأرض في العراق، قامت حرب أوباما القائمة فعلاً على مستويات متعدّدة، لكن على الأخص بواسطة الطائرات المسيَّرة (درون)، والقصف الجوي، لكن من دون الكثير من القوات البريّة. المقاومة تعمل، لكن دور أمريكا المبكّر، بدعم ميليشيات عراقيّة أحبط تقدّم تلك المقاومة.

المتحذلق: يريد لي هاريس، وهو صحافي غير مشهور، «ألا يحدّق العرب في عيني أمريكا»، لأنه لولا الولايات المتّحدة لكان النفط تحت رمالهم عديم الفائدة. كذلك: لا يستطيع العرب أن يكسبوا دولارات أمريكيّة، وأن يشتروا أسلحة وأن يحاربوا الولايات المتّحدة بتلك الأسلحة. وتظهر حذلقته في كتابه **مقامرتنا التاريخيّة العالميّة**، حيث الحرب ضروريّة من أجل تحسين الروح البشريّة، على طريقة هيغل: «الحرب هي حالة الأمور المتعلّقة على نحو جديّ بتفاهة الممتلكات والهموم الزمنيّة». أو أحسن من هذا، «الحرب مع العراق ستشكل واحداً من تلك المفترقات الخطيرة في التاريخ، حيث تأخذ أمة تحت قيادة قائد قوي الإرادة وواثق من نفسه، على عاتقها أن تغيّر جوهر الأوضاع في العالم»[110]. إنه، في تعبير هيغل، حدث تاريخي عالميٌ، في مغزاه ونطاقه. إن الأحداث التاريخيّة العالميّة المماثلة، في رأي هيغل، بطبيعتها فريدة؛ «إنها تكسر القالب وتحطّم التقليد»[111]. في الوقت الذي تُبدي الميليشيات تضامناً اجتماعياً قبلياً أشبه بالعصبيّة عند ابن خلدون، بوصفها عامل استجماع قوي لجمهورهم، للتوحّد في الحرب، يختار هاريس بضع جُمَلٍ رمزيّة من هيغل، تنمّ عن المبالغة في وطنيّة فيها أن الجيد للأمة أي القبيلة هو جيد لمُواطِنها بغض النظر عن مكانة هذا المواطن في البنية الطبقيّة. لقد اختار الشعار القائل: «ما هو جيد لجنرال موتورز جيّد لأمريكا» ووضعه مع اللهجة المثاليّة الألمانيّة القديمة. إن هذه المقاربة هي مزيج من المأساة والمهزلة، لأن هيغل قُدِّم على غير حقيقته، وجُعل بعيداً من المتناول، واستعين بأقواله خارج سياقها.

المضحك: في تشرين الأول/أكتوبر 2002، استشكف القائد السابق للعمليّات العسكريّة الأمريكيّة في الشرق الأوسط، الجنرال أنطوني زيني، بعض السيناريوهات المحتمَلة للحرب في العراق. وعدّد عشرة شروط تمثل، عند تحقيقها، أفضل نتيجة ممكنة. هذه الشروط العشرة هي: «أولاً، التحالف مشارك في الحرب؛ ثانياً، الحرب

(110) Lee Harris, «Our World-Historical Gamble,» Ideas in Action TV, 11 March 2003, <http://www.ideasinactiontv.com/tcs_daily/2003/03/our-world-historicalgamble.html>.

(111) Ibid.

قصيرة؛ ثالثاً، الدمار خفيف؛ رابعاً، تبقى إسرائيل بعيدة من الأمر؛ خامساً، الشارع هادئ(*)؛ سادساً، النظام مستتب؛ سابعاً، العبء مشترَك؛ ثامناً، التغيير منظَّم؛ تاسعاً، العسكريون لا يعلقون؛ وأخيراً، التزامات الآخرين مُوَفّاة». وأضاف «هذه قائمة سهلة، فإذا رسمنا استراتيجيتنا وتكتيكاتنا على هذا الأساس، كل شيء سيكون على ما يـرام»(112). كل شيء كان فعـلاً وفق المخطَّط. بخطة أو من دونها، بالنظر إلى الهيمنة الأمريكيّة غير المنازَعَة، وأيديولوجيتها النيوليبراليّة، كل ما تفعله يسير على ما يرام، لأن ليس هناك أحد ذو شأن سيقول إن الأمر لم يسر على ما يرام؛ كل شيء يسير في مصلحة الهيمنة غير المنازَعَة - إلا إذا عدّ أحدهم، من باب الحكاية، غرور الأنا، عند أكاديميّي المواعظ، الذين يملكون قوّة هائلة.

لم يكن كل أنصار حزب الحرب متبلّدي الإحساس. إن أفضل مثال على البراغماتيّة الحاذقة لكن غير الحصيفة، يبرز في المناسبات العديدة، التي تخترق فيها كلمة «عمليّة» (Process) انهمار الهراء الإعلامي. وأحد هذه الأمثلة من المواقف الموجَزَ، ما قاله ناطق بلسان وكالة الاستخبارات المركزية، حين سُئِل عما يراه في «عملية السلام» في الشرق الأوسط، قال: «فلنتوقّف عن التريّث أمام كلمة السلام، كل ما نريده هو العمليّة»(113). سبب توقّفي عند مثل هذا التصريح، هو أن أثبت الاستراتيجيّة الإمبرياليّة «إفعلها يوماً بيوم»، التي تعتمدها الإمبرياليّة بقيادة الولايات المتّحدة. ليس هناك من أهداف نهائيّة، فالعمليّة نفسها أو أعمال التدمير، أو التفكيك لتجريد الشعوب النامية من قوتها السياسيّة في الوطن العربي وأفريقيا، هي الهدف بعينه. إن العمليّة التي تترسّخ بواسطتها مكانة الإمبراطوريّة من خلال الحرب، والتي يعاد بها الاستيلاء على رأس المال، هي في الحقيقة نشر التصديع العنيف، من أجل إعادة تأكيد القوة الإمبرياليّة. في كتاب **أمريكا مصيبة أو مخطئة**، يؤكد ليفن أن رسم تاريخ أمريكا الحربي في اتجاه عالمي، يشير إلى أن المحافظين الجدد ليسوا انحرافاً، وأن إعادة انتخاب جورج دبليو بوش لولاية ثانية، كان نتيجة طبيعيّة لسياسة الطبقة المسيطرة(114).

(*) المقصود الشارع الأمريكي والعربي على الأرجح (المترجم).

(112) Anthony Zinni, «Strategic Implications of a War on Iraq: Best and Worst Case Outcomes,» The Middle East Economic Survey, vol. 45, no. 44 (November 2002), <http://www.mafhoum.com/press4/119P5.htm> (viewed 2 July 2014).

(113) Interview with PBS on the McNeil Lehrer News Hour, 30 January 1990.

(114) Anatol Lieven, America Right or Wrong: An Anatomy of American Nationalism (New York: Oxford University Press, 2004).

تعقيب ختامي

حين كان نتنياهو يقرع الطبول في دعوته إلى دعم الحملة العراقيّة، كانت رسالته «إذا هُزِم العرب سيستسلمون». وتبيّن، مثلما يحدث في كل مجتمع، أن ثمة طبقات اجتماعيّة تستسلم، وأخرى لا تستسلم. وتبسيط الصراع الاجتماعي بأنه انقسام شيعيّ - سنّي هو في الواقع الحكم على مسار الهزيمة التاريخي، من خلال أعراضه - فالطائفيّة هي عَرَض للهزيمة استعادته البرجوازيّة لإعادة إنتاج نفسها. وتعريف الطبقة عند التيار الغالب، تعريف ساكن (ستاتيك)، حتى إنه غير قادر على التقاط دفق الظروف التاريخيّة، في مسيرة النمط المادي للاستيلاء على القيمة. والانشطار بين الظروف الاجتماعيّة والهويّة، كما نشهد في المجتمعات المبتلاة بالطائفيّة، هو نتيجة للانهزاميّة التي تزرعها الإمبرياليّة.

يمثل الصراع ضد التشظي الطائفيّ في العراق تحدياً لمعظم التقدّميّين، لأن مبضع الطبيب الاستعماري لن يتوقف عن العمل في العراق[115]. لقد ساهمت إيران جزئياً في الوضع القائم. إن منطقة الاهتمام الأولى عند إيران، لا يمكن أن يكون الشمال، قرب باكستان، أو في جنوب لبنان. وكذلك لا يمكن أن يكون الخليج، حيث السيطرة على التجارة ومداخيل النفط، لحماية طبقة إيرانيّة حاكمة بالسياسة «الثيوقراطيّة»، إنما حماية كيانها من هجمة استعمارية تتراكم بالتدمير؛ عُمال إيران كما الوطن العربي يواجهون حرب إبادة. الخليج هو حيث توجد الثروة، واستخراجها يقتضي نفوذاً سياسياً. لكن، مداخل إيران إلى الوطن العربي، من خلال الانتماء الشيعي فقط يكبح القوى المعادية الإمبريالية. فالطبقات العاملة من كل المشارب الثقافية هي التي تقاوم الإمبريالية؛ أما الإنغلاق فيخدم الخطة الأمريكيّة التي تسعى إلى تجزئة المنطقة على المعايير الطائفيّة. لقد سبق لإيران أن سهّلت العدوان الأمريكي على أفغانستان، حتى إنها عند حدوث الغزو الأمريكي، سلّحت فيلق بدر وأرسلته إلى العراق. لقد عرقلت إيران المقاومة الشاملة في العراق ضد الإمبراطوريّة التي تقودها الولايات المتّحدة، بصدّها قطاعاً واسعاً من الشيعة الورعين، فيما كانت القوات الأمريكيّة تعاني الخسائر فيما سُمّي «المثلث السنّي». لم يكن هذا حساباً شخصياً يُصَفّى مع صدّام، بل إنه عمل طبقي - اجتماعي يعبر عن مصالح شرائح كومبرادورية في الطبقة الحاكمة في إيران، تسعى لتوسيع نفوذها في العراق وتعزيز شروط التفاوض مع الولايات المتحدة. لكن هجمة أمريكا هي الثقل الذي لا يكل.

---

(115) آدم روبرتس [وآخرون]، **الاحتلال الأمريكي للعراق: صوره ومصائره**، تقديم عبد الإله بلقزيز، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 43 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).

وللتنويه في منظومة تلقائية، كالتاريخ الذي تحكمه السلعة المصنَّمة، لا الأشخاص - لأن هؤلاء يجسدون رأس المال - ولا الحساب المعقلن للخسارة والربح في الحرب بُمهم. الحرب وحدها هي الهدف.

إن تفكيك شعب ما وإعادة بناء مؤسساته بطريقة تضمن خسارة السكان الأصليّين سيطرتهم على نفطهم يتطلّب العدوان على كل مستوى، بما في ذلك تقسيم وتفتيت العراقيّين وإنشاء جيش وكالة مؤيد للاحتلال؛ أو، أفضل من هذا بعد، إبقاء العراقيّين منخرطين في حرب داخليّة مستمرّة. إلا أن المقاومة الشعبيّة ضد الإمبرياليّة، ستضرب مسيرة التراكم العالميّة. وإذا تبيّن أن هوبزباوم[116] على حق، بقوله إنه لا يمكن حكم شعب بواسطة قوة أجنبيّة خلافاً لإرادته، كما جاء في دروس القرن العشرين - إذن يكون ما سُمِّي في التحليل إنه غنائم حرب رأس المال بقيادة الولايات المتّحدة، هو إلهة الانتقام منه. حيثما حلّت الولايات المتّحدة، من أجل كسب الجائزة الكبرى - مثل ترتيب إقليمي يزيد في تعزيز علاقة النفط بالدولار - ستسرِّع المقاومة قلب المصائر إلى عكسها. ومثلما قيل كثيراً، كان فوكوياما متعجّلاً مرة أخرى في الحكم المسبق على التاريخ، حين زعم أن سياسة الولايات المتّحدة الخارجيّة تبدو في طريق النهوض أو الانهيار، بحسب نتيجة حربٍ، كل شيء فيها سيدعو إلى الندم[117]. ليس ثمة الكثير تندم عليه إلى الآن الطبقة الرأسماليّة بقيادة الولايات المتّحدة. حتى هذا التاريخ، لا تزال المقاومة الأمميّة للإمبرياليّة ضعيفة. عبر التاريخ، يبدو وقف التطوّر الثقافي في ما بين النهرين، كما حدث لدى نهب المغول بغداد عام 1258، أنه يرمز إلى إرجاع كل التطوّر البشري إلى الخلف. وإلى أن تتطوّر انطلاقةٌ لا تساوم للأيديولوجيا الأمميّة، من رحِم الصراعات الحاليّة، وتتكلّم بلغة التضامن الأممي بين الشعب العامل، فإن الأمور لا يمكن إلى أن تسير كما تسير الآن: من سيّئ إلى أسوأ.

(116) Eric J. Hobsbawm, The Age of Extremes: A History of the World, 1914-1991 (New York: Pantheon Books, 1994).

(117) Francis Fukuyama, «Invasion of the Isolationists,» The New York Times, 31/8/2005, <http://www.nytimes.com/2005/08/31/opinion/invasion-of-the-isolationists.html?_r=0> (viewed 29 September 2015).

الفصل الخامس

التحوُّل المنحرف

كما جاء في المقدّمة، يتناول هذا الفصل التحويل الاجتماعي للعمل[1] بوسائل نيوليبراليّة، في حين يتفحّص الفصل الأخير التحويل الاجتماعيّ للعمل والموارد عن طريق الحرب. إن تكوين يدٍ عاملة مأجورة بوتائر متسارعة في النظام النيوليبرالي، هو سمة مشتركة في الوطن العربي. سيتفحّص الفصل المسألة في كل البلدان العربيّة. ما الداعي إلى هذا القدر من الاهتمام بتصديع اليد العاملة وإفقارها، ولا سيّما منذ أوج الاشتراكيّة العربيّة؟ إن القوة العاملة هي المُدخَلَة الرئيسيّة في الإنتاج، والعامل فاعلٌ ومفعولٌ به في عمليّة التراكم. وفهم عمليّة تكوين اليد العاملة من خلال تطور قانون القيمة، هو أمرٌ أوّلي لفهم كل مسار انتزاع الموارد في ظل النيوليبراليّة. منذ أكثر من ثلاثة عقود، كان كثيرون يتطلّعون إلى تزايد كبير في القوة العاملة الصناعيّة في البلدان النامية[2]. ومنذئذ، ازدادت وتيرة البلترة (Proletarianisation) في العالم. في عام 1950، كان العمال الصناعيّون في البلدان النامية يمثّلون 30 في المئة من مجموع اليد العاملة

---

(1) بالإنكليزية The Socialisation of the labour process وهذه تعني الكثير. لكن لنقل هنا أنها تحويل العامل إلى عاملٍ مأجور صرف متكل كلياً على سوق العمل.

(2) Samir Amin, Unequal Development: An Essay on the Social Formations of Peripheral Capitalism (Hassocks: The Harvester Press, 1976); Immanuel Wallerstein, The Capitalist World Economy: Essays (New York: Cambridge University Press, 1979); Andre G. Frank, «Crisis of Ideology and Ideology of Crisis,» and Giovanni Arrighi, «A Crisis of Global Hegemony,» both in: Immanuel M. Wallerstein [et al.], eds., Dynamics of Global Crisis (New York: Monthly Review Press, 1982), and Abdel-Malek, Anouar, «Orientalism in crisis,» Diogenes, vol. 11, no. 44 (1963), pp. 103–140.

انظر أيضاً: أنور عبد الملك، **تغيير العالم**، عالم المعرفة؛ 95 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1985). البلترة لا تعني العمال الصناعيين حصراً. البروليتاريا هي الشريحة الاجتماعية الأكثر تلفقاً للفكر الثوري.

الصناعيّة في العالم. وفي عام 2010 بات العمال الصناعيّون في البلدان النامية، يمثّلون أكثر من 80 في المئة من اليد العاملة الصناعيّة في العالم(3). في الصين، والبلدان القليلة الأخرى الحديثة التصنيع في الاقتصاد الآسيوي، التي تتمتع بهامش من الاستقلال في السياسة، ومعظم الفلّاحين الذين أُجْلوا انتقلوا إلى عمل مرتفع الإنتاجيّة وكان ارتفاع أجرها موسَّط بتمثيلها السياسي. وغرس الموروث الاشتراكي لدى الصين بعض حقوق العمال التي كان يصعُب على الطبقة الرأسماليّة الناشئة أن تُلغيَها، فأدّت إلى تنامٍ متواصل في أجور العمّال الصينيّين(4). لكن في معظم أنحاء العالم، كان التحوّل منحرفاً، والكثرة من الفلاحين المأجورين، إما أصبحوا بلا عمل، وإما وُظِّفوا في أشغال غير رسميّة منخفضة الإنتاجية وفقيرة الأجور. والوطن العربي ينضوي في هذه الفئة. بين عامي 1980 و2010، هبطت نسبة سكان الريف، إلى مجموع السكان في الوطن العربي، من نحو 60 في المئة إلى نحو 40 في المئة. وبالأرقام المطلَقة، انتقل ما بين 70 و100 مليون نسمة من الريف إلى المراكز الحضريّة في داخل المنطقة العربيّة(5). وفي حين كانت هذه الهجرة تحدث، كانت نسبة استحداث فرص عمل في الإقليم العربي تهبط، ولضعف تمثيل الطبقة العاملة سياسياً هبطت حصة اليد العاملة في شكل أجور، إلى نحو رُبع الدخل الوطني(6). في عام 2007، أعلنت جامعة الدول العربيّة أن أكثر من نصف السكان العرب يعيشون بأقل من صوّة الدولارين في اليوم(7). أما أرقام نسبة الفقر المُدقِع (صوَّة الدولار الواحد، أو ما يساويها)، التي كانت تُبَيَّن على أنها منخفضة،

---

(3) International Labour Organisation, Key Indicators of the Labour Market (KILM), 8th ed. (various issues), <http://www.ilo.org/empelm/what/WCMS_114240/lang-en/index.htm>.

(4) Robert Weil, «What Difference Does a Revolution Make?: A Preliminary Contrast of India and China,» Mrzine (18 July 2010), <http://mrzine.monthlyreview.org/2010/weil180710.html> (viewed 3 November 2014).

(5) تتفاوت التقديرات كثيراً، بحسب أسلوب القياس واحتساب المسافرين يومياً إلى القاهرة. فكثير من هؤلاء انتقلوا من المناطق الريفيّة البعيدة من وسط القاهرة، إلى مناطق ريفيّة أخرى حول المدينة، لكنها مناطق لا تزال تُعَدّ ريفيّة. انظر المزيد في تقرير الأمم المتّحدة: United Nations, The Demographic Profile of Arab Countries Ageing Rural Population (New York: United Nations, 2008).

(6) Marta Guerriero, «The Labour Share of Income around the World: Evidence from a Panel Dataset,» IDPM Development Economics and Public Policy Working Paper Series, no. 32 (2012), and International Labour Organisation (2014).

(7) Arab Monetary Fund, Joint Arab Economic Report (Cairo: Arab Monetary Fund; League of Arab States, 2007).

فعُدِّلت لترتفع بعد 2011[8]. كان يصعب، في لحظة عابرة بعد الربيع العربي، إخفاء الحقيقة في شأن عمق الفقر. ففي ظل النيوليبراليّة، كان إنتاج الأغذية الأساسيّة للفرد، بحسب تحديد منظمة الأغذية والزراعة، يتضاءل، بينما كان استيراد الأغذية يزداد. ونحو نصف السكان في الوطن العربي، كانوا ينفقون أكثر من نصف دخلهم على الغذاء[9]. حين وصلت المضاربة إلى سوق السلع وارتفعت أسعار الأغذية الأساسيّة عام 2007، انضم المزيد من السكان إلى صفوف ضحايا الفقر المُدقِع. كان القطاع الزراعي يتقلّص، بالنسبة إلى الاقتصاد. في المقابل، كان الاقتصاد الإنتاجي يتّجه إلى تفكيك التصنيع، والانكفاء إلى عائدات النفط النسبيّة والريوع الجيوسياسيّة.

كانت عمليّة التفكيك التي اعتمدتها القطاعات الإنتاجيّة في ظل النيوليبراليّة، تتساوى تقريباً في اكتساحها، مع ما اكتسحته الحرب، في أثرها الاجتماعي. وحين كانت النيوليبراليّة غير قادرة على التغلغل وتفريغ تطوّر المجتمع تفريغاً كافياً، كانت الحرب الإمبرياليّة تُنجز المهمّة، كما كان الحال في ليبيا وسورية والعراق. وما يميّز المسيرة النيوليبراليّة في التاريخ العربي، هو التصديع الشامل وانتزاع الموارد الحقيقيّة، وعلى الأخص الموارد البشريّة. في هذا الفصل، أتفحّص المكوّن الأساسي لاستدامة رأس المال: تحكّمه بمسار العمل من خلال الاستحواذ. وأناقش أثر التحويل النيوليبرالي، في تكثيف عمليّة التكوين البروليتاري، وما ينتج من تبخيس العمل من خلال تجريد الطبقة العاملة من القوة السياسيّة.

من أجل هذه المهمّة، أتفحّص بإيجاز كيف أن أنماط النماذج النيوكلاسيكيّة، وعلى الأخص نماذج الاقتصاد المزدوج، غير مناسبة لتفسير عمليّات التكوين البروليتاري في الوطن العربي. تزعم نماذج الاقتصاد المزدوج أنها توفّر تفسيراً للهجرة من القطاعات الريفيّة الأقل تطوّراً في مجال فرص الخيار، وبالنسبة إلى أجور القطاع الحديث. لكن، في السياق العربي، لا ينطبق منطق الهجرة على أساس الخيار الشخصي، بين قطاعين متنافسين. علاوة على هذا، الفكرة نفسها القائلة إن لدى الفرد أو الأسرة التي تقطن في مناطق ريفيّة ترف الخيار، هي نظريّة ماكرة أكثر من كونها انعكاساً لوقائع تاريخيّة. فأي خيار كان متاحاً للفرد، كان خاضعاً للخيار الذي اتّخذته

(8) Arab Monetary Fund, Joint Arab Economic Report (Cairo: Arab Monetary Fund; League of Arab States, 2012).

(9) World Bank, «Arab World Initiative for Food Security,» (2011), <http://www.wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2011/05/27/000001843_20110601143246/Rendered/PDF/P126506000AWIFS000PID-000Concept0Stage.pdf>.

طبقـة الكومبـرادور، فـي إطـار السياسـة الاجتماعيّـة والاقتصاديـة الشـاملة. كان أمـام طبقـة الكومبـرادور التـي تولّـت التنميـة فـي الوطـن العربـي، الخيـار بيـن نمـوذج نيوليبرالـي يكَوْنِـن ويغتصـب الثـروة الوطنيّـة، لتُحَـوَّل فيما بعـد إلـى الـدولار، وبيـن اسـتراتيجيّةٍ مبنيّـةٍ علـى إعـادة تـداول الثـروة وإعـادة نشـر المـوارد الحقيقيّـة مـن أجـل التنمية في داخـل الاقتصـاد الوطنـي. وقد اختـارت الخيـار الأول. وبهـذا، حرّكـت ديناميّـة كاملـة تسـرّع اقتـلاع المنتجيـن المباشـرين، علـى الخصـوص اقتلاعهـم مـن الأرض. الفلاحـون والمزارعـون اقتُلِعـوا بالقـوّة؛ والخيـار الذي بقـي لأي فرد هـو البقـاء بعيـش الكفـاف. إن الخيـارات المتاحـة للفـرد فـي سياق السياسـة النيوليبراليّـة تضيـق شـيئاً فشـيئاً، بالاعتـداء العنيـف المتكـرّر علـى حقـوق الشـعب العامـل، هـي الانتقـاء بيـن حالتيـن بائسـتين: إمـا التخلّـي عـن الريـف، وإمـا بـؤس قـذارة المـدن. علـى الرغم مـن أن بعـض المشـابهة بيـن نمـاذج الاقتصـاد المـزدوج ونظريـات الهجـرة البنيويّـة (تلـك التـي تنشـأ فـي إطـار ماركسـي) ممكنـة، فـي أن كـلاً منهـا تنظـر فـي التبايـن الأصلـي بيـن تكويـن القطاعـن الريفـي والحضري، إلا أن الفـروق بينهـا غيـر قابلـة للتوفيـق، مـن ناحيـة المفاهيـم[10]. ففـي حيـن تـوزِّع آليـةُ السـعر فـي الأولـى، المـواردَ توزيعـاً مُجديـاً بيـن القطاعـات، ففـي الأخيـرة يصبـح السـعر أحـد الأسـباب الكثيرة التـي تـؤدّي إلـى وقـوع الاقتصـاد الريفـي الأقـل تطـوّراً فـي فلـك الأطـراف، حيـث تـزداد سـوءاً أوضاعـه السـيئة فـي الأصـل. ويصبـح سـعر العمالـة (معـدّل الأجـور) أداة للقمع. فـي نمـط التحليل الماركسـي، الإفقـار المتعمَّـد للأطـراف، يتبعـه عمومـاً تدفـق اليـد العاملـة. فـي هـذا الفصـل، أُبيّـن أن تفسـيراً أوثـق صلـة بالتكويـن البروليتـاري العربـي يكمـن فـي فهم كيـف أن الإفقـار غيـر المقيَّد للطبقـات العربيّـة العاملـة فـي ظـل النيوليبراليّـة، الـذي غالبـاً مـا ينحـطّ إلـى انهيـار اجتماعـي، هو جـزء مـن العمليّـة الموضوعيّـة لإعـادة إنتـاج رأس المـال العالمـي، مـن خـلال السياسـة النيوليبراليّة والأساليب السياسـيّة الإمبرياليّة.

(10) إنني أميّز بين البنيويّة والماركسيّة البنيويّة، لكن في الوقت نفسه، يصعب مطابقة أو مقارنة عمليّة تاريخيّة سيّالة (الماركسيّة)، متشكّلة بواسطة تمفصل عارض ومتكرّر للقوى الاجتماعيّة، مع نموذج سكوني أو اصطلاحي مثل علوم الاقتصاد النيوكلاسيكيّة. الجانب البنيوي من الماركسيّة يفتح نافذة يمكن منها المقارنة. للتوضيح، الجانب البنيوي من الماركسيّة، هو عملياً التبعيّة الجذريّة عند سمير أمين وأندريه غوندر - فرانك، وهو يختلف عن المدرسة الأمريكيّة اللاتينيّة البنيويّة. لاران يوفّر تصنيفاً كاملاً لهذه الفروق. انظر: Jorge Larrin, Theories of Development: Capitalism, Colonialism, and Dependency (Cambridge, UK: Polity Press, 1989). في هذه الأثناء، كما سنرى، سأحاول أن أُنصف كلا المدرستين، حين أشير إلى محتواهما النظري.

أولاً: الخيار في مقابل النظريّة البنيويّة (الماركسيّة)

النظريّة المقبولة في أدبيّات الهجرة، تفترض أن المهاجر السياسي الآتي من ظروف البطالة أو العمل غير اللائق، مثل ظروف عيش الكفاف عند الفلاحين، يختار أن يهاجر لأن الأجر الفعلي أو المنتظَر و/أو وسائل الراحة في القطاع الحضري أحسن مما في القطاع الريفي. لأول نظرة، يبدو الاقتراح أن الناس يختارون الهجرة من أجل تحسين حصتهم في العيش، اقتراحاً فارغاً تماماً، أي أنه من المسلَّمات، ولا يستحق النقاش. ومع هذا، يحاول كل الصرح النيوكلاسيكي أن يركز ظاهرة الهجرة في أن الخيار متاح، وفي أن الأسعار المتعلّقة بالإنتاجيّة أعلى في المناطق الحضريّة. كان معدل نمو الإنتاجيّة في الوطن العربي يميل إلى السلبيّة أكثر من الإيجابيّة، وقد أصبح حجم البطالة بالنسبة إلى طاقة الاقتصاد أكبر من أن يُستوعَب بمعايير الجدوى التقليديّة[11]. فكرة «الخيار»، أي أن تُتاح خيارات متعددة، تؤدي دوراً في حالات لا يملك فيها الناس سوى خيار عيش الكفاف، وهي تحريف أيديولوجي صرف. والقصد منها أيضاً هو الترويج لحكاية جن خرافيّة، مفادها أن هناك قطاعين، واحداً ريفياً والآخر حضرياً، دخلا في علاقة تبادل يريد كلاهما الكسب منها من دون إيذاء الآخر.

إن أي علاقة تبادل هي أيضاً علاقة اجتماعيّة. والمكاسب أو الخسائر الماليّة في أي قطاع أو طبقة اجتماعيّة، تُخفي تحتها بنية اجتماعيّة منخرطة في الإنتاج. لكن هذا ليس عمليّة إنتاج رمزيّة (كما في علم الاقتصاد النيوكلاسيكي)؛ إنه عمليّة أيضيّة حقيقيّة، تُستهلَك فيها الموارد، بما فيها الموارد العمّاليّة، في سياق العمل. والعاصمة الحضريّة، بتصعيدها سلطتها على المناطق الريفيّة، تستمد من خزّان اليد العاملة الذي كان الثمن الاجتماعي لإعادة إنتاجه على كاهل المناطق غير الحضريّة؛ بذلك تنتزع العاصمة موارد ثمنها مُبخَس، من تكوينٍ لم تُسهم فيه. ولا بد لرأس المال، في سعيه إلى الكسب، أن يُعيد خلق هذه الشروط للمُدخَلات الرخيصة في الأرياف، بأي وسائل متاحة. اليد العاملة ليست رخيصة، لكنها رُخِّصَت بواسطة القمع السياسي، والتجريد، وهذا أيضاً يقتضي تدريجاً تمييزياً مفتعَلاً، في داخل الطبقة العاملة غير المتملّكة (وبذلك تُخلق فروق في الهويّة)، وهذا هو سبب عدم التجانس الاجتماعي الاقتصادي في الطبقة العاملة. النظريّة المقبولة القائلة إن تراكم رأس المال لديه ميل من ذاته الداخليّة، من خلال توسيع التجارة والتحسين التكنولوجي، لمجانسة دخل اليد العاملة، لا تحدّده جودةٌ أفضل في الآلة، بل

(11) Key Indicators of the Labour Market (2012).

ميزان القوى بين رأس المال والطبقة العاملة[12]. في رأي ماركس، مع أن السوق تميل إلى مساواة الأجور، فالممارسة السياسيّة لدى رأس المال تحوز الأولويّة، وهي تمارس الضغط المضاد من أجل تجزئة اليد العاملة، وإلا فرأس المال يكون قد أخذ يحفر قبره بسرعة كبيرة[13].

في ظل النيوليبراليّة، تتيح التجارة الحرّة وحسابات رأس المال المفتوحة للقيم بأن تكون أكثر استعداداً لاتخاذ صفة كونيّة متجسّدة في الدولار، بوصفه الوسيط الكوني لامتلاك الثروة. يفترض جعل البلدان النامية معتمدة على الخارج بالغذاء، وتبخيس ثمن موجوداتها بعملتها الوطنيّة نفسها، قبل تحويلها إلى دولارات، مزيداً من إبعاد الطبقات العاملة في البلدان النامية، من الطبقات العاملة في بلدان المركز. والهجمة على القطاعات الريفيّة في الوطن العربي النامي، هي جزء لا يتجزّأ من عمليّة التفتيت الضروريّة لاستخلاص فوائض أعلى من هذه الكيانات في الأطراف، وفي الوقت نفسه لحرمان اليد العاملة بعضَ المساحة التي يمكنها أن تنظّم نفسها فيها كبديل سياسي قابل للعيش. إن المُناظِر التام لاستدرار الفائض الذي يشبه مثل هذه الحالات، هو حالة الاستغلال التجاري القائم على العبوديّة أو على الحروب الاستعماريّة، لإخلاء بلدان الأطراف من السكان.

أطلق ماركس على الجوانب العنيفة من عمليّة التكوين البروليتاري، كما حدث في الأرياف البريطانيّة، قبل قرنين أو أكثر، عبارة التراكم البدائي. أدت عمليّة التكوين البروليتاري لحشد القوة العاملة الإنكليزيّة، بواسطة «نزع مِلكيّة المنتجين المباشرين، الذي جرى من خلال تخريب لا يرحم وبحافز المشاعر الشائنة جداً، والأشد دناءةً، والأحقر، والأبغض خبثاً»[14]، أدّت إلى إنضاج الرأسماليّة، وسيطرة رأس المال الأوروبي، بوصفه علاقة اجتماعيّة عالمياً[15]. في مطلع القرن الماضي، كانت عمليّة التكوين البروليتاري في بلدان الأطراف مستمدّة من التطوير بواسطة الانتهاك، الذي كان الوجه الأول له، الاستعمار والحروب بعد مرحلة الاستعمار. والانتهاك بالحرب أو غيرها، هو حين يغتصب الاستعماريون البنية السياسيّة في المستعمرات. هذا النوع من التراكم كان

(12) Howard J. Sherman and and Michael Meeropol, Principles of Macroeconomics: Activist vs. Austerity Politics (New York: M. E Sharp Inc., 2013).

(13) إشارة من ماركس. انظر: Karl Marx, Capital: A Critique of Political Economy, vol. 1, The Process of Production of Capital (Moscow: Progress Publishers, 1867).

(14) Ibid.

(15) Ellen M. Wood, «The Agrarian Origins of Capitalism,» Monthly Review , vol. 50 , no. 3 (1998).

أشد وحشيّة تحت الحكم الاستعماري، وأدى إلى تصدّع عالمي شامل، وإفقار بالمعنى المطلق والمعنى النسبي؛ بالنسبة إلى مستوى العيش المحدَّد تاريخياً[16].

كانت الخيارات المتاحة أمام الأغلبية في الطبقات العاملة العربيّة، هي بين مستويين أدنى من معدّلات عيش الكفاف اللائق. لم تكن الخيارات المعنيّة تاريخياً متوافرة لكل فرد في أي وقت من الأوقات. فحين انكفأت الطبقة الاجتماعيّة الحاكمة عن الاقتصاد الموجَّه والاشتراكيّة العربيّة، قرّرت أن تعتمد إجراءات عنيفة وغير عنيفة وسياسات ترمي إلى حتّ الأسس نفسها اللازمة لإعادة إنتاج الحياة الريفيّة. في البلدان التي تتطوّر تحت عبء النزاع، مثل العراق وسورية وفلسطين واليمن وليبيا والصومال والسودان، تجسّد مسار الطرد من القرية بالاعتداء المباشر، فبحث ملايين من مهجَّري الحرب عن مأوى آمن. أما في غياب الاحتلال العسكري أو الحرب، فأدت معاهدات التجارة المفتوحة، وقوانين الاقتلاع التي تنتزع أملاك الفلاحين، مثل القانون المصري 96 عام 1992 [17] وسياسة الاقتصاد الشامل التي تمنح الموارد بعيداً من الزراعة، إلى اقتلاع سكان الريف. ومنذ عام 1980، تواصل التناقص في حصة الاستثمار في الزراعة العربيّة من مجموع الاستثمار، فبلغت نسبته 5 في المئة في عام 2009 [18]. في مصر، في مدى عقد من السنين، انخفضت حصة مجموع الاستثمار في الزراعة من نحو 10 في المئة إلى نحو 4 في المئة (انظر الجدول الرقم (5 - 1))[19]. وبلغت نسبة سوء التغذية لدى الأطفال في مصر واليمن 30 و45 في المئة على التوالي عام 2009 [20]. في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2015، أشارت اليونيسيف إلى أن نصف مليون طفل يمني يواجهون المجاعة[21]. وعظّمت الحرب والعنف منذ عام 2011 مشكلات سوء التغذية. كانت تلك نتائج سياسة مدبَّرة ومتعمَّدة، ترمي إلى إعادة تشكيل القيم الاجتماعيّة من أجل نهب القيمة بكل الوسائل الممكنة.

---

(16) Vladimir Lenin, Imperialism, the Highest Stage of Capitalism (Moscow: Progress Publishers, [1916] 1966).

(17) Ray Bush, «Uprisings without Agrarian Questions,» in: Ali Kadri, ed., Development Challenges and Solutions After the Arab Spring (London: Macmillan, 2015).

(18) Arab Labour Organisation, Workshop on Agricultural Rebirth, Damascus, 23-25 November 2010, p. 57.

(19) Ray Bush, Poverty and Neoliberalism: Persistence and Reproduction in the Global South (London: Pluto Press, 2007).

(20) Integrated Regional Information Networks – IRIN, «Egypt: Nearly a Third of Children Malnourished,» 8 November 2009, <http://www.irinnews.org/report/86893/egypt-nearly-a-third-of-children-malnourished-report>. (viewed 11 March 2012).

(21) <http://www.reuters.com/article/2015/10/16/us-yemen-security-childrenidUSKCN0SA28W20151016>.

الجدول الرقم (5 - 1)

نصيب الاستثمار الزراعي من مجموع الاستثمار في مصر

السنوات	النسب المئوية
2003	9.4
2004	9.5
2005	7.6
2006	6.9
2007	5.0
2008	4.0

المصدر: معهد التخطيط القومي، القاهرة، 2009.

لم تكن إجراءات الإخلاء هذه حادثة منفردة، سرعان ما ينكفئ عنها صانعو السياسة؛ بل كانت تُستعاد باستمرار في وقتها الحقيقي. وينطلق المنطق الدافع إلى متابعة الإخلاء، من قلب الأسلوب النيوكلاسيكي، وشكله الأيديولوجي الأوسع: النيوليبراليّة. تفترض المقاربة النيوكلاسيكيّة أن فروق الدخل تدفع بالأفراد إلى الانتقال، وبالتالي إلى تخصيص الموارد على نحو مُجْدٍ. وهي أيضاً تحاول أن توسّع مجموعة الحوافز التي تجتذب المهاجرين باستحداث تنويع من العوامل المفسِّرة الأخرى، مثل جاذبيّة المدن ووسائل الراحة فيها؛ وفي أي معيار، تصبح هذه الحوافز غير المحسوبة بأسعارها كذلك رموزاً في معادلة، وتساوي تفسيراً سعريّاً، أو في أي حال، تساوي المنافع التي يمكن تسعيرها. إن تحويل الحقيقة المعقَّدة إلى مجرّد كميّة مُبَرشَمَة في سعرٍ ما، لا يجيب عن سؤال لماذا ينتقل الناس، ولا سيّما أن الأسعار هي نفسها، نتيجة للعلاقات الاجتماعيّة، التي كانت أصلاً قد تضمّنت القرارات المركَّبة شخصيّاً واجتماعيّاً. هل كانت القرارات المركّبة التي اتخذتها الطبقة الحاكمة في المجال السياسي، التي أقامت الشروط لتكون للأسعار قيمة اسميّة ما، هي السبب الأول لقرار الهجرة، أم أنه قرار الفلّاح، الذي تتحدّد حياته بفعل هذه الأسعار «المعيَّنة»؟ الواضح، أن الفلّاح هو الذي يقبل السعر المُعطَى، وليس تجمّع رأس المال الحاكم، الذي هو صانع السعر.

إن بعض التقنيّات النيوكلاسيكيّة المعقّدة تُرجِع القرارات الفرديّة للهجرة، عبر الوقت (كما في دراسات تاريخ العمل التي تدرس نزعة الفرد للانتقال في ظروف معينة). لكن الوقت لا يمكن أن يُشَرَّح، والاستجابات الفرديّة، التي تُدرَس في لحظة معيّنة، لا تشكّل تاريخاً. وكما قيل مراراً، إن عرض شرائح مصوَّرة مختلفة التُقِطَت في أوقات ما على شاشة، لا تعيد إنتاج التاريخ، ولا هي تعيد رسم الواقع القائل إن هناك فاعـلاً للتاريخ: هو الطبقة الاجتماعيّة التي في السلطة، التي وفّرت الظروف للهجرة، بطردها المزارعين تعمُّداً، من خلال السياسة النيوليبراليّة أو الحرب. ولا يعني هذا أن الطبقة يمكن اختزالها في شخص يتآمر سراً في مكان ما لارتكاب هذه الجرائم. فمثل هذه الكليشيهات التبسيطيّة التي تَذرع المجالات الأكاديميّة، هي نفسها منتجات السلطة الطبقيّة. الطبقة هي ثِقل التاريخ، والأيديولوجيا، والمؤسسات. وليس من مؤامرة في ما تفعله. فمنصات مؤسَّسات السلطة العالميّة أصـلاً منحازة ضد الطبقات العاملة الوطنيّة والبلدان الأضعف، وهي نتاج التاريخ الاستعماري. والأيديولوجيا النيوليبراليّة تقول ذلك بوضوح وبلهجة عاميّة: حرّروا قنوات مواردكم ليبراليّاً، وحتى ينجح هذا «التحرير»، على الحاكم المستبدّ عندكم أن يكون جزءاً من الطبقة المموألة عالمياً، من أجل أن يكون حاكماً جيداً. هذا ليس كذبة؛ إنه دواء مزيَّف. لكن ثمة أمراً واضحاً، إذ تتضمّن الطريحة الأيديولوجيّة التي تنشئ سياقاً للأفراد من أجل أن يعملوا، بعلمٍ مسبَق، النتائجَ التي تترتّب على هذه الأعمال. ذلك أن «الأقوياء» لا يحتاجون إلى إخفاء نيّاتهم.

مع أن العديد من الانتقادات المختلفة وُجِّهَت للمقاربة النيوكلاسيكيّة، يبقى أن هذه المقاربة تبذر بذور الأبحاث عن الهجرة. لا يَدرس الإطارُ النظري المتعلّق بالسعر أو الخيار [الدافع إلى الهجرة] ظاهرةَ الهجرة، لأنه يُعيد إنتاج واقع مزيَّف مؤسَّس على مجموعة قرارات فرديّة. هذه المقاربة، إضافة إلى مشكلة التكوين المضلِّل فيها (جمع خواص مختلفة)، لا تنظر في التاريخ الاجتماعي الدافع إلى قرارات الهجرة. وأي إشارة إلى تطور ظاهرة الهجرة في وقتها الحقيقي، قد تَدين الطبقة الاجتماعيّة التي يخدم الفكر النيوكلاسيكي أغراضها. يدرس علم الاقتصاد النيوكلاسيكي في الواقع شيئاً آخر غير ظاهرة الهجرة؛ فموضوعه هو تلفيقٌ رياضيٌ لا علاقة له بواقع أن التفاعلات الاجتماعيّة، مثل الإخلاء، والنزاع، والتفاوض، والمساومة الخاضعة لسياسة السلطة، هي التي في الحقيقة تضع الأسعار. ولو تابع الفكر النيوكلاسيكي دراسة تطوّر ظاهرة الهجرة في وقتها الحقيقي، على الخصوص بوصفها نتاجاً جانبياً لنفوذ مؤسَّسات رأس المال، وعقْلَنَها، لكان لا بد له من أن يطرح سؤالاً عن مفهومين مقدّسين لدى التيار الغالب: أولاً، شروط

التجارة وبنية سلطتها التي هي في أساس صنع نظام السعر؛ وثانياً، النُّظُم التي تتفاعل مع التناقضات المستعصية على الحل، المتأصّلة في التشكيلات الاجتماعيّة. وعلى المنظور النيوكلاسيكي، بأي ثمن، أن يصرف النظر عن صلب قضيّة التكوين البروليتاري، الذي هو ضرورة خلق يد عاملة مأجورة محوَّلة اجتماعياً (مجرَّدة من وسائلها للإنتاج) ومُبَخَسَة الثمن. هذا المنظور النيوكلاسيكي، حين يصرف النظر عن تحليل الواقع، فهو يتجنّب تجريم الطبقة التي في السلطة، التي هو تابع لها. ويصبح موضوع دراسة النيوكلاسيكيّة هو الخيار الفردي في عالم زائف من التنافس الحر، والبطالة الإراديّة، والشحّ - التي ينعتها بالتشوّهات، والعوامل الخارجيّة التي لا تُحصَى؛ ولكل هذه التشوهات هناك منظومة أسعار تعادل أو تزيل الفائض في كل الأسواق الفرعية، ناقل سعر (Price Vector).

غيـر أن هـذه التشـوّهات هـي فـي الحقيقـة الواقـع الكامـل الـذي ينبغـي النظـر إليـه عنـد تنـاول الهجـرة. فـي الإطـار النيوكلاسـيكي، وتدفـق قوة السـوق ومـا يتعلّـق بها مـن ابتعاد مـن الظروف المثاليّـة، لكـن غيـر الموجـودة، للأحجـام الهامشـيّة، فمـا يسـمَّى التشـوّهات هـو الواقـع؛ إنهـا مسـعّرة وتـدرج ضمـن إطار توازن عـام. إذا كان ثمـة مؤامرة علـى مقياس كبيـر، فذلك ليس في كيـف أن الدول «الديمقراطيّـة» فـي الشـمال ترتكـب تكـراراً مجـازر وإبـادة فـي المسـتعمَرات؛ إنه فـي الحقيقـة، كيف يمكـن هـذه الأعدادَ من أسـعار هـذا المقدار مـن العوامـل الخارجيّة، أن تكـون «صحيحة» إلـى الدرجة التـي ينجـذب فيهـا النظـام الاجتماعـي الفائـق التعقيـد، إلـى التـوازن. ليـس هـذا مجـرّد سـوء تفاهـم لمفهـوم التـوازن المسـتعار مـن الفيزيـاء والمطبَّـق في علـم الاقتصـاد، حيث تأتـي الرياضيّات بحسـاب مختلـف لعلـم الاقتصـاد، كمـا عنـد ميروفسـكي[22]. كذلـك ليس هـذا بسـبب فلسـفة تحليليّـة تميّز بين أشـياء المجتمـع والعلـم الطبيعـي؛ كتحديـد الـذرّة، التي هـي موضـوع الكيمياء والتـي لا تفكّر بنفسـها، كمـا فـي العلم الطبيعـي، بينما في علـم الاجتماع الموضـوع هو الإنسـان الاجتماعي، الـذي يكون حيث هـو اليـوم لأنـه يخطّـط أيـن سـيكون فـي المسـتقبل. القـول إن موضـوع العلـم أكثـر تعقيـداً، لا يجعل علـم الاقتصـاد أقـل قابليّـة للتنقيـح المعرفـيّ، عِلمـاً أقـل مـن الفيزيـاء كعِلـم، فقـط لأنـه يحتـاج

---

(22) Philip Mirowski, More Heat than Light Economics as Social Physics, Physics as Nature's Economics (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1989).

إن استخدام مفاهيم مثل الأنتروبيا، والديناميكا الحراريّة، وطاقة غيبس الحرّة، والمعادلات الرياضيّة المعقَّدة الأخرى، لا يخدم غرض رسم صورة ظروف اجتماعيّة إلا إذا ربط الظروف الموضِعِيّة ببيئتها الشاملة في نمط تاريخي بالتحديد. بعبارة أخرى، إن عدم إدراج الخاص بالعام تاريخياً - هكذا تنتظم العوامل لتحويل ظروفها الاجتماعيّة - ينتهي بنا إلى إعادة نسخ البنية النووية الجامدة في المجتمع، كما لو كنا نتعامل مع المجتمع البشري، وكأنه كومة ذرّات. بذلك يكون هذا أيديولوجيا خادعة وليس عِلماً.

إلى وقت أطول لاستكشاف قوانين تطوّره. يمكن المرء أن يجول في هذه النقطة، لكن القاعدة تقول إن المقاربات المبالغة في التحليل أو اللاتاريخيّة، تنحدر إلى الفلسفة الوضعيّة (Positivism). فتصبح الرياضيات والفيزياء ملكات العلوم.

إن تطور مختلف فروع العلوم مترابط، والمشابهة في أساليب الفكر كانت تحدث منذ المراحل الباكرة من التطوّر الاجتماعي. مثلاً، لاحظ أرسطو الحركة الدوريّة المشتملة على بذور التطوّر في النظم الاجتماعيّة، وعزا أسباب الانحدار والسقوط إلى انعدام المساواة والعدالة.

تنص العدالة على المعاملة نفسها للأشخاص المتناظرين (Similar)، ولا حكومة يمكنها البقاء إذا لم تكن مؤسَّسة على العدالة. ذلك أن الحكومة لو كانت غير عادلة، فسيتّحد الجميع مع المحكومين في البلاد على الرغبة في الثورة، ويستحيل على أعضاء الحكومة أن يكونوا كثرة كافية تجعلهم أقوى من جميع أعدائهم مجتمعين[23].

ألا تجعل هذه الملاحظة التي تصف الحركات الدوريّة، كل العلوم التي تلت منذئذ، مستعيرة من الفلسفة؟ في الحقيقة، إنها كذلك؛ لكن سبب إثبات هذا الرأي بالاستناد إلى ملاحظة أرسطو تفيد غرضاً آخر أيضاً، وهو إثبات عدم الاستقرار المحتوم، والمضمون المتغيّر في النظم الاجتماعيّة. إن النظام المعقَّد الذي يسيطر عليه رأس المال، والمفعم بالتناقض، سيكون في وقت من الأوقات متفجّراً، أكان ذلك بسبب انعدام العدالة، أم بسبب التلف الاجتماعي المتدرّج (Entropy) أي الأنتروبيا. ويعتمد تثبيت استقراره على تدخُّل خارجي المنشأ، ينطوي على إرضاء الطبقات العاملة المركزيّة أو غيرها، أو على تعزيز معدّل الأرباح بنهبٍ استعماري أو إمبريالي. ولا بد لإعادة إنتاج هذا الواقع المتغيّر في التفكير نظرياً، وهذه العلاقة بين الفكر والواقع، من التعامل مع الفئات الجدليّة المرتبطة بالكلمات، مثل الطبقات الاجتماعيّة، وتأليف أنماط من الإنتاج، واستخدام عبيد بأجر، من خلال عمليّة تحويل الأشخاص إلى سلع في ظل الرأسماليّة، وهكذا دواليك، بدلاً من الكلمات نفسها، مثل العرض، والطلب، والتوازن، والإنتاجيّة الهامشيّة (التعميمات الغامضة تاريخياً)؛ إنه التطوّر المنطقي للفئات، واكتشاف الظواهر المرتبطة تاريخياً، «التي تحرّكها العلاقة التي تتجانس فيها عناصر الملموس المُحَلَّل للموضوع المطوَّر، في الموضوع على أعلى نقطة من تطوّره ونضجه، الذي يكتشف سر التوالي

(23) Aristotle, «Politics,» translated by Benjamin Jowett, book 7, Ebooks@Adelaide, <https://ebooks.adelaide.edu.au/a/aristotle/a8po/>.

الموضوعي الحقيقي لتشكُّل الموضوع، في صوغ بنيته الداخليّة»[24]. إن علاقة الكلمات بالكلمات وحدها، أو النظريّة الأحاديّة الجانب، ستبقى دوماً مجرّدة، إلا إذا غيّر ارتباطها بالملموس أو بعملية فكرٍ نستشهد عبرها بعلاقات تاريخيّة معيّنة، جذرياً طبيعةَ المفاهيم التي نتعامل بها (الفهم القاطع، في مقابل التجريبيّة الوضعيّة). غير أن مع هذه الواقعيّة، ليس ثمة مفاهيم عقليّة أو أفكار لا تتغيّر مع الوقت، تبرز فجأة إلى الحياة كأنها نتاج جانبي لنفسها، لا بفعل عوامل اجتماعيّة محدّدة تاريخيّاً، فتنشئ كـلاً من الظروف الجديدة والأفكار الجديدة التي تأتلف مع هذه الظروف. كل ظاهرة تاريخيّة تستحق تفسيرها الخاص باتّباع تطوّرها في التاريخ، وباستخلاص أشكال جديدة، من خلال الممارسة الفكريّة، نكتشف بواسطتها قوانين حركتها وكيف تحدث الأمور. النُظُم تتغيّر، وتصبح علاقاتها جديدة تماماً، وما كان، مثـلاً، نتاجاً اجتماعياً منبثقاً من الخضوع لمشيئة السيّد، في العصر الإقطاعي، يصبح نتاجاً اجتماعياً منبثقاً من الانضواء في قوانين السوق، في ظل الرأسماليّة.

في هذه الحال الأخيرة، وفقاً لأحكام السوق وكسب الأرباح، يقتضي فائض الإنتاج الاجتماعي الذي ينتجه المجتمع بواسطة التكنولوجيا المتقدّمة (بتأثير المقياس)، تسعير القوى العاملة تحت المستوى الذي يحتاج إليه المُزارع للاحتفاظ بمستوى لائق من العيش، أو في كثير من الحالات، التدمير المبكر للمُزارع الحي. الآن يختلف فائض الإنتاج مع تنوّع النفقات التي تُصرَف أجوراً للطبقة العاملة. لذلك، في المرحلة الجديدة الناضجة، التي هي الرأسماليّة، يكون الطلب والإنتاجيّة لا يزالان موجودين، لكن مضمونهما، وقوانين حركتهما المعشّشة في تناقضات النظام الاجتماعي، الناتجة من تسليع (Commodification) الحياة نفسها، تكون الآن مختلفة. السلع مسعّرة بالمال، بما فيها طاقات القوى العاملة، في نظام تعصف به أزمات الإنتاج الفائض، في مقابل الإنتاج على قدر الحاجة، من أجل جني المزيد والمزيد من الأرباح على حساب سعر القوى العاملة (أجور الطبقة العاملة الدوليّة) وأمن العيش لدى الطبقة العاملة أي حصة القيمة المنفقة على العمل الضروري. إن مثل هذا النظام لا يمكن فهمه من خلال ظواهر العرض الثانويّة، والطلب وما يرافقهما من مجموع السعر؛ بل يُفهَم فهماً أفضل بمتابعة العلاقات المتشابكة للقوى التاريخيّة أي الطبقيّة التي تشكّل الإنتاج (العرض)، والاستهلاك (الطلب) والتبادل عبر الزمن.

---

(24) Evald Ilyenkov, Dialectics of the Abstract and the Concrete in Marx's Capital Written (1960) (Moscow: Progress Publishers, 1982).

إن إعادة إنتاج الأيديولوجيا المسيطرة ووليدها النيوكلاسيكي، تَحدُث على الخصوص بنزع تاريخيّة علم الاجتماع، إما بالتشديد على عدم التواصل: الأشياء هي كما هي الآن؛ وإما بالتركيز على الاستمرار العرفي أو غير الواقعي: البشر عبر التاريخ يحبّون الاستهلاك بنهم، لكنهم، أي النيوكلاسيكيين لا يرون أنهم يستهلكون أنفسهم في مرحلة رأس المال. من أجل تفكيك المنهج الماركسي، يمكن فهم المراحل الأخيرة من التطور لا بالمفاهيم المجرّدة التي لا توجد إلا في الفكر، بل باتّباع تطور حالة معيّنة في الزمان حين تتحوّل من حال عدم الكينونة (الشكل المجرَّد) إلى الكينونة (في شكل ملموس أكثر) بواسطة قانون التطوّر الخاص. بهذه العقلنة للوقائع التاريخيّة في العلاقات البينيّة، وبالعلاقة بالحسم التاريخيّ في كُلٍ ما، يتطابق التفسير المنطقي مع التاريخي؛ وأما التحديد الخاطئ للفئات التاريخيّة، وإغفال أولويّة التناقض في الدينامية الاجتماعيّة، فيقودان بالضرورة إلى مفهوم مشوَّه لجوهر النظام الرأسمالي. علاوة على هذا، قد تكون مقبولة مطابقة الواقعي (أي التشوّهات في الإطار النيوكلاسيكي) مع التمثيل الشكلي (الأسواق المثاليّة) من أجل رسم الصورة المنطقيّة، لكن فقط حين تكون الافتراضات الأوليّة تدل على ظواهر معيّنة تاريخيّاً، في مقابل الفئات شبه اللاهوتيّة للكمال، على أنها العامل الاقتصادي الكليّ العِلم والكليّ القدرة. لكن الافتراضات النيوكلاسيكيّة عابرة للتاريخ، أو هي في أحيان بيولوجيّة فقط، إلى حد أنها على هذا المستوى من العموميّة، تستشهد فقط بنفسها. وكما أثبت ويكس، الافتراضات الأساسيّة في الاقتصاد النيوكلاسيكي، مثل النُّدرة والعمالة الكاملة، والتنافس المثالي، والبطالة الإراديّة، وما إلى ذلك، غير موجودة واقعياً على الإطلاق، وخاطئة[25]. مثلاً، السلع نادرة لدى كثيرين لا مدخول لديهم، لكنها ليست نادرة أبداً تقريباً لدى الأغنياء، أو هي نادرة بسبب حالات النقص؛ أما الأسواق ذات التنافس الحر والبطالة الإراديّة، فهي افتراضات خياليّة تُرفَع إلى مرتبة العِلم، بينما هي لا تملك أي إِسناد على أساس الظواهر. بمجرّد اعتبار علاقات القوّة والتناقضات المتواجهة، افتراضاتٍ مركزيّةً في دنيا السلع، تُصرُّ الخلاصاتُ المنطقيّة على حتميّة العلاقات الاجتماعيّة وما يرتبط بها من مهمات الوساطة، لكن ليس نتيجةً للسوق وحلّها السحري.

لِنَعُد بالنقاش إلى السياق العربي؛ لا توجَد أسواقٌ، أكانت مثاليّة أم غير مثاليّة، تستطيع أن تؤدي دوراً اجتماعياً مهماً في الكيانات الوطنيّة العربيّة، حين تَفرِضُ الهجماتُ الإمبرياليّة، وسرقةُ الحكم الذاتي من الطبقات العاملة، وتدميرُ موجوداتها الرأسماليّة

(25) John Weeks, The Irreconcilable Inconsistencies of Neoclassical Macroeconomics, Routledge Frontiers of Political Economy, Reprint Edition (London: Routledge, 2014).

الاجتماعيّة، وخلقُ ظروف الإفقار المستمر، منطقَ التنمية وشروطَها. فالأسواق - في الاستخدام الشائع للكلمة، تُعَدُّ المؤسسةَ التي أُنشئت لتكون واسطة تبادل سلع زمن السلام بالتحديد - إنما تكون عاملاً إضافياً للحرب، أو لإمكان الحرب المحتملة جداً.

ثانياً: مقارنة بالبنيويّة - الماركسيّة في لمحة

في الإطار النيوكلاسيكي، يشمل سيناريو نظرية جاذبيّة الأجور (Wage-pull Theory)، من ناحيةٍ قطاعاً ريفياً، أي أقل حداثة، مع ما يرتبط به من أجر ريفي - وهو الأجر الأول، ومن ناحية أخرى قطاعاً عصرياً يُنتج سلعاً مصنّعة، مع ما يرتبط به من أجرٍ ثانٍ، هو في المعدّل أعلى من الأجر الريفي. لذلك يهاجر الناس. إن ما يُخفيه هذا السيناريو هو العمليّة التي تحل التناقضات الاجتماعيّة لمصلحة رأس المال، أو الطبقة الاجتماعية الأقوى. الأجر، في الرأسماليّة الأكثر تطوّراً، هو إجراء يرسم صورة مشوّهة لبنية القوّة الطبقيّة الأساسيّة (الحضريّة القويّة مقابل الريفيّة الضعيفة). لكن في التركيبة الشكليّة النيوكلاسيكيّة، تتحدّد الأجور بواسطة الإنتاجيّات الهامشيّة، ويُفتَرَض أن كل كيان اجتماعي، ريفي وحضري، يتمتّع بموقع قوّة متساوٍ حيال الكيان الآخر. ويمتلك الأفراد المُذرّرون (Atomised)، بحيّز تحرّك متساوٍ، بغض النظر عن موارده ومرتبته في المجتمع. هذا هو العالم الخيالي الذي تأتي منه النظريّة النيوكلاسيكيّة. إن ما يحتاج إلى الشرح هو هذه الاختلالات في التساوُق (Asymmetries). فهي، علاوة على هذا، لا تُحصَى ولا يمكن قياسها، ويقود اختصارُها وتضمينُها في الإطار الرياضي الشكلي، إلى رُخصٍ نظري بدلاً من الصرامة الأكاديميّة. باختيارها الظواهر المصاحبة للسعر، ترفع النيوكلاسيكيّة أحد الأعراض، إلى مرتبة ما هو عاملٌ تاريخيٌ فعلاً، بدلاً من النظر في القوى الاجتماعيّة التي تشكّل ظروف إعادة تكوين اليد العاملة. ويهمل هذا الأسلوبُ التاريخيَ، لأنه سيكون عليه حينئذ أن يتعامل مع القيمة، كما في القيمة التي تمنحها الأمهات بإعطائهن الحياة، وأن يهتمّ بالمزارعين وبكل عمل آخر يكوّن اليد العاملة؛ ويفعل هذا الأسلوب ذلك، لسبب واضح: تسفيه الطبقة العاملة والمفكرين المحتَمَلين من حلفائها.

في التحليل الماركسي - البنيوي للهجرة، لم يعد فارق الأجر، الذي هو عَرَض في العلاقات الطبقيّة، لم يعد يجسّدُ آليّة الحصص التي تدفع إلى انتقال العمّال؛ بل الفارق البنيوي، ومستويات السلطة والتنمية، بين مركز عصري وطرف ريفي وما ينتج منها من تبادل غير متساوٍ يحفز على الهجرة. في هذه المقاربة، مستوى الثروة يتحدَّد بالإنتاجيّة،

لكن حصة الأجر تتحدَّد بقوة اليد العاملة السياسيّة. إن لدرجة القمع، بما فيه هيمنة رأس المال، أثراً في الانقسام الاجتماعي لدى العمّال، وفي وظيفة كل طبقة في إعادة الإنتاج الماديّة والاجتماعيّة، وكذلك في توزيع الثروة الاجتماعيّة وشكل وقيمة الدخل الذي يؤول إلى كل طبقة. في هذا المجال، يتحدّد حق كل فرد في الهجرة، بفعل الظروف المتردّية عمداً في القطاع الريفي، وبالتالي فهو من فعل رأس المال، الذي لا يُنشئ فقط طلبَ اليد العاملة، بل أيضاً ظروفاً لتلبية هذا الطلب. ومع ارتفاع درجة الدمج الاقتصادي بين المناطق الغالب فيها طابع الريف، وبين الاقتصاد الحضريّ المتطوّر، تتسارع عمليّة تآكل البنية الريفيّة. إن ما يبقى في المنطقة النامية والريفيّة في الغالب، بعد اختراقها بواسطة سلع القطاع العصري المُبَخَّسَة أثمانها وفق مقياس متدرِّج، ليس سوى بقايا نُطفةٍ صناعيّة كان يمكنها أن تغطي أكلافَها وأن تستمر في بيئة اقتصاديّة متبدّلة. والأجور التي تؤخَذ على أنها تمثل الأجور الريفيّة، ولا سيّما عند إجراء اختبارات تجريبيّة عن حالات الهجرة على المستوى الشامل، هي الأجور التي تدفعها هذه الصناعة ما قبل العصريّة الباقية: أجور الأيدي العاملة الزراعيّة المستأجَرَة، وأجور موظفي محالّ الإصلاح والخدمات، وحوانيت الحِرَف التي تديرها أُسَر صغيرة، وما إليها. إلا أن هذه الأجور، في الحقيقة، هي أجور صناعة فرعيّة تتكيّف باستمرار وتحافظ على وتيرتها في مماشاة الظروف الرأسماليّة الحديثة، لذلك فهي أجور حديثة في منطقة محصورة (Enclave)، تُدفَع ويعاد توزيعها، في مجتمعات زراعيّة تعيش تقريباً عيش كفاف.

فـي السـياق التحليلـي لنمـوذج الأجـور النيوكلاسـيكي، ينبغـي ألا تكـون هـذ الأجـور مختلفـة عـن تلـك التـي تُتَقاضَـى فـي منطقـة صناعيّـة محصـورة، فـي المركـز الحَضَـري. والأجـور التـي ينبغـي عمليـاً أن تَتَّسِـم بهـا أجـور الريـف، تمثـل حصـة المداخيـل فـي الكيانـات الأوسـع، أي كيانـات عيـش الكفـاف الريفيّـة. هـذه المداخيـل تتكـوّن جزئيـاً مـن سـلع (مـن ضمـن السـلة الاسـتهلاكيّة المنتَجَـة بوسـائل محليّـة) وجزئيـاً نقـداً، أي يمكـن قياسـها (لدفـع ثمـن هـذه السـلع مـن السـلة الاسـتهلاكيّة التـي تُشـتَرَى فـي السـوق). فـي مثـال الوطـن العربـي، تحـوّل المزارعـون إلـى الاعتمـاد أكثـر علـى السـلع التـي يدفعـون ثمنهـا نقـداً، مـن أجـل اسـتهلاكهم، إذ إن اعتصـار الأرض خفّـض الحصـة مـن السـلّة الاسـتهلاكيّة التـي تنتَـج بوسـائل محليّـة، وبذلـك صـارت

ظروف الإجلاء واضحة[26]. مثلاً، انخفضت شيئاً فشيئاً حصة الطعام لدى الفلاحين في مصر، التي تنتجها المزرعة. وبينما كانت حصة الأغذية التي تُشتَرَى بأسعار السوق العالميّة تتزايد، وتكاليف العيش اليومية ترتفع، قرّرت طبقة الفلاحين أن تهاجر تدرُّجاً من أرضها[27]. في عملية الإخلاء المستمرة هذه، الناتجة من الإخضاع الاقتصادي والسياسي المتعاظم، تتخلّى اليد العاملة في الريف أو المناطق النامية عن وسائل الإنتاج الخاصة، وتنضم إلى صفوف اليد العاملة المأجورة. نظرياً هذا انتقال من فئة خصوصية بعض الشيء إلى فئة أكثر عمومية، أو من الخاص إلى العام.

من المنظور الماركسي - البنيوي، انتقال اليد العاملة من القطاع الريفي إلى الحضري، يُعَدّ نتيجة لنمو القوى الإنتاجيّة إضافة إلى إجراءات الطرد، وانتشار رأس المال الأجنبي والسلع الخارجيّة، وهو انتشار يؤدّي إلى زعزعة استقرار بنية اقتصاد الأطراف/الريفيّة؛ هي نظرياً تحويل العمالة من عمالة مجسدة/خاصة إلى عمالة مجرده/عامة. يؤثر الاقتحام في أساليب الزراعة والحِرَف القديمة، وهو بذلك ينشئ رتلاً طويلاً من العاطلين من العمل. وتتسارع عمليّة إعادة الهيكلة الاجتماعيّة هذه، حين تتدخّل الدولة بإجراءات عنيفة وغير عنيفة، ترمي إلى استئصال كل المزارع التقليديّة والصناعات الصغيرة. وقد يكون العنف الذي تمارسه الدولة مباشراً أو مُدَبَّراً على نحو غير مباشر، لتعميق الفروق في داخل الريف نفسه. وتُستَخدَم وسائل مصادرة المزارع المرهونة، وعمليات الإجلاء، والعودة الشاملة عن الإصلاح الزراعي، وإجراءات أخرى غير مقبولة، من أجل تكوين المزيد من اليد البروليتاريّة العاملة. وهذه النتيجة هي إعادة إحياء للرَّكم البدائي الماركسي، الذي في «تطوره التاريخي [...] لا يعني سوى نزع مِلكيّة المنتجين المباشرين، أي، إلغاء الملكيّة الخاصة المستندة إلى عمل مالكها»[28]. الجذور (الجوهر في العلم الجدليّ) لنزع المِلكيّة هذا - تحويل الطبقة العاملة اجتماعيّاً حين يخلق رأس المال «حافري قبره» - هي نفسها: المظهر الخارجي، معدّلات نزع المِلكيّة، والإجراءات العنيفة، وتعبيراتها العصريّة، وهذه تتوافق مع حيويّة رأس المال المالي، أو تزايد سرعته في التبادل، التي تسرّع حدوث السياق المؤاتي للتصدّعٍ. لا توجّد المِلكيّة الخاصّة، نقيضة المِلكيّة الاجتماعيّة الجماعيّة،

---

(26) هـ. كشك، «تدهور أنماط الغذاء لدى الفلاحين الفقراء والعمال المزراعين المعدمين في الريف المصري: الآليات والنتائج،» ورقة قدمت إلى: مؤتمر ثمار، عمّان، كانون الثاني/يناير 2012، <http://www.athimar.org/Article-31>

(27) المصدر نفسه.

(28) Marx, Capital: A Critique of Political Economy, vol. 1, The Process of Production of Capital.

إلا حين تكون وسائل العمل والشروط الخارجيّة للعمل ملكاً لأفراد في القطاع الخاص[29]. والوتيرة العصريّة في تكوين الطبقة العاملة المأجورة، لا تتعلّق فقط باستئصال الفلاحين من الأرض؛ إنها عمليّة ومسألة الدرجة التي تؤدي بها الوتيرة المتزايدة لتفكيك كل أشكال استقلال الطبقة العاملة، من خلال تقليص مؤسسات موجودة أصلاً للضمان الاجتماعي في الكيانات الغربيّة، إلى إنشاء أرتال من اللاجئين في الجنوب، تؤدي إلى إصلاح أضرار أزمة مستمرّة ومتعمّقة في التراكم الرأسمالي.

حتى الآن، تناولت ما يلي في المقاربة الماركسيّة: اعتداء الرأسمالية في بلدان الأطراف يحوّل اليد العاملة والإنتاج اجتماعياً. هذا يعني أن القضاء على أشكال الأملاك الزراعيّة الخاصة يمهّد الطريق إلى تحويل فلّاحي القطاع الخاص إلى عمّال مأجورين اجتماعيّين. والتحوّل في ظروف العمل يدعم الأساس المادي للتناقض الطبقي، لأنه يوسّع أيضاً مساحة الاستيلاء الخاص (إذ يتوافر عدد أكبر من الفلّاحين الذين يمكن استغلالهم بسعر رخيص). وبالنظر إلى أن هذه ممارسة مستمرّة ومتزايدة، فدفع عمّال مأجورين إضافيّين إلى سوق العمل، يزيد في خفض الأجور المنخفضة أصلاً في العالم الثالث، وبذلك يحوّل العلاقة التجاريّة غير المتكافئة لمصلحة المركز أكثر فأكثر؛ وبهذا، يضخّم معدّل استدرار الفائض. وهذه نزعة متأصّلة في الرأسماليّة، نتيجتها متوقّفة على قوة اليد العاملة في الصراع الطبقي.

ثالثاً: الوهم النيوكلاسيكي

إن الخلل في الأسلوب النيوكلاسيكي هو أنه ينظر إلى أشكال الفكر من موقع الإطار الشكلي، ويتجاهل المضمون التاريخي، الذي يمكن هذه الأنماط الفكريّة أن تعبِّر عنه[30].

---

(29) Ibid.

(30) ليس المقصود هنا الاستخدام المعتاد للشكل والمضمون، حيث يشيران إلى شيء ما في خارجه وفي داخله، على التوالي. الشكل والمضمون هما فئتان فلسفيّتان نشأتا مع الفلسفة الهيّلينيّة، وطوّرهما فيما بعد هيغل. انظر: G. W. F. Hegel, Hegel's Logic: Being Part One of the Encyclopedia of the Philosophical Sciences (1830), translated by William Wallace (Oxford: Clarendon Press, 1830).

يُعَرَّف المضمون على أنه مجموعة من العلاقات الاجتماعيّة الخاصة بمسار تاريخي معيّن. والشكل ينشأ من شكل الفكر أو الفكرة؛ لكن هنا يعني سمة تاريخيّة مجزّأة ومكوّناً بِزرِياً [من البزرة - المترجم] للمضمون، يمثّل توسُّطه في المضمون القانون الكوني المشترك في الكيانات الاجتماعيّة ذات المسارات التاريخيّة المختلفة: أي قانون القيمة، والتحويل إلى يد عاملة مأجورة، وغيرهما. في منطق هيغل، ينشأ القانون حين يصبح المضمون قابلاً للتحويل إلى شكل، والشكل إلى مضمون. لهذا التحوّل ما يرادفه في مفهوم الصيرورة، الذي هو التمييز في النوع. بعبارات ماركس، إنه الوساطة التي تنشأ من التطوّر الفعلي التاريخي لشيء ما. كثيراً ما تختلط فئات الشكل والمضمون، بمفهومي الجوهر والمظهر؛ للتوضيح، انظر: Walter T. Stace, The Philosophy of Hegel: A Systematic Exposition (New York: Dover Publications, 1955).

وهـو ينظـر إلـى فرضيّـات النمـاذج فـي صـور معزولـة بصرامـة، لا فـي ترابطهـا، وحركتهـا، وتطورهـا[31]. مثـلاً، فـي التفسـير النظـري المُعطَـى لهجـرة اليـد العاملـة فـي نمـوذج الاقتصـاد الثنائي، علـى طريقة هاريـس - تـودارو(*) أو فـي نمـاذج حافـز الأجـر إلـى الهجـرة، التـي ظهـرت منذئـذ، كل مـا فيهـا أن اليـد العاملـة تهاجـر بسـبب الفـارق المتوقَّـع فـي الأجـر، أو فـي أي سـعر يمثّـل جـزءاً مـن الدخـل المنتظـر لـدى المهاجـر المحتمـل. ولكـن إذا اكتُشِـف فـي أي لحظـة سـببٌ مهـم آخـر يحفـز اليـد العاملـة علـى الهجـرة - وهنـاك بـلا شـك مـا لا يُحصَـى مـن الأسـباب - عندئـذ تتداعـى حوافـز الأجـر - السـعر، التـي تفضـي إلـى التـوازن. مـن هـذه النمـاذج، والمتغيّـرات المهمّـة، غيـر الأجـر أيضـاً، مـا يبـدو رمزيـاً، حيـن تُوضَـع فـي أشـكال، فـي شـكل سـعر. ولمـا كان هنـاك مـا لا حصـر لـه فعليـاً مـن المتغيّـرات الاجتماعيّـة التـي تحـث اليـد العاملـة علـى الهجـرة، فـي ظـروف حقيقيّـة متفاوتـة، ينهـار التفسـير المؤسَّـس علـى السـعر، بوصفـه نظامـاً صارمـاً مـن التفكيـر؛ وهـو حالـة مـن حـالات التجريبيّـة الفجّـة. وكمـا فـي أي مقاربـة أخـرى للتـوازن، بمـا فـي ذلـك تـوازن نـاش(**)، يتعيـن علـى جميـع الأسـواق الثانويّـة التـي لا حصـر لهـا، أن تبيـع مـا لديهـا معـاً، فمثـل هـذا السـيناريو هـو مـن القصـص الخرافيّـة. مـع التوقُّـف مـن دون تغييـر الافتراضـات الفارغـة القائلـة إن الأفـراد يسـعون إلـى المكاسـب أو المنفعـة، إذا أصبحـت النظريّـة فـي وقـت مـا مؤسَّسـة علـى العناصـر الشـاذة للتجريبيّـة الفجّـة، فـإن اللحظـة التـي تُغيّـر فيهـا الملاحظـة التجريبيّـة فالنظريّـة ذاتهـا يجـب تتغيّـر تمامـاً. لا يمكن تفسير الظواهر بالظواهر.

لا عيـب فـي تنقيـح نظريّـةٍ لاسـتيعاب وقائـعَ مكتشَـفَةٍ حديثـاً. لكـن هـذه النظريّـة النيوكلاسـيكيّة وُلـدَت ميتـة، لأنهـا مؤسَّسـة علـى افتراضـات غيـر موجـودة، وُضِعَـت قيـدَ العمـل فـي سـياقٍ لاتاريخـي. ليسـت المسـألة هـي تعطُّـل صفـة التعـدّي (Transitivity)، أو الفكـرة الفخمـة القائلـة إن الفـرد فـي المخـازن الكبـرى، الـذي يُضفـي ميلُـهُ إلـى التفـاح قيمـةً علـى هـذه الفاكهـة تدعـم سـعرها، أو القـول المسـتمد مـن نصيحـة الحِمْيَـة التـي تـرى أن الإحسـاس الجيـد

(31) Arthur K. Davis, «Sociology of Poverty,» Lecture Series, University of Alberta, 1983.

(*) وضع جون هاريس ومايكل تودارو عام 1970 نموذجاً في اقتصاد التنمية واقتصاد الرفاه، لشرح ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدن (المترجم).

(**) على اسم جون فوربز ناش، ونظريته في توازن لاعبَيْن أو أكثر (المترجم).

من أكل كعكٍ حلو، يتناقص بعد القضمتين الأوليين[32]؛ المسألة هي إزالة الوقائع بأن الظروف الاقتصاديّة من أي نوعٍ كانت، هي ممارسةُ سلطةٍ في إطار زمني مقسَّم إلى حقب. والإطار النيوكلاسيكي أيضاً نظريّة تتناقض مع الوقائع الأصليّة لأنها تبني كل بنيتها على تفاهات عابرة للتاريخ؛ يستطيع الناس دوماً أن ينتجوا ويستهلكوا، لكن الطرق والأسباب لفعل ذلك تتفاوت عبر الوقت، لذلك فهذه الافتراضات السلوكيّة متشابهة لكن على مستوى سطحي من التعميم أو التقييم الكَمِّي.

وهي في البدء، ليست نظريّة أي شيء، لأن كل ما تفترضه هو أن هناك بشر يريدون أن يجمعوا مالاً ليكونوا سعداء في التاريخ، ويفعلون ذلك بإيماءات أسعار (الأجر هو سعر العامل) تقود إلى رفاه المجتمع وفاعليّته. من خلال التقييم الكَمِّي والتعميم، قد يُعزَى التشابه المعبَّر عنه بقواسم مشتركة توفّرها وحدة القياس، والمظهر الخارجي للنوعيّة التي تُختَصَر إلى رمز، قد يُعزَى إلى تنوّع في الظروف في الزمان والمكان. مثلاً، اليد العاملة التي تغادر اقتصاد وطنها، يُعَبَّر عنها بعدد العمّال، الذي هو نتاج اندفاعته في الزمان، وكذلك نتاج التفاعل بين متغيّرات أخرى، مثل الفقر في الوطن أو الأجور في الخارج؛ لكن هذا الرقم لا يقول لنا شيئاً عن القوى الاجتماعيّة التي تميّز العامل المهاجر بوصفه عاملاً مأجوراً مُفقَراً. أنا لا أقول إنه لا يمكن أن تُجمَع وحداتُ القياس نفسها؛ إنني ألاحظ أن النظرية التي تفسّر القوى الاجتماعيّة المحرِّكة للتحوّلات الاجتماعيّة لا يمكن تحويلها إلى كميّات تُخفي خصوصيّة كل متغيّر وعمليّة صنع قراره الاجتماعي[33].

---

(32) القصور الصارخ في هذا الهراء، هو ضيق مجال تطبيقه في الطبقات الأعلى أو المناطق الأغنى؛ إنه ينطبق فقط حيث «الكعك» والخيار بين أنواعه متاحان، لكن جاذبيته بوصفه أسلوباً لاجتذاب الناس، ولا سيّما طلاب علم الاجتماع، إلى المفهوم القائل إن رأس المال ينتج الثروة، هو أداة قويّة للاستمالة. ينتج رأس مال المركز ثروة، لكن عليه أيضاً أن يخفض تكاليفه بتدمير الموجودات والإرادة السياسيّة لدى الأيدي العاملة في المراتب الدنيا من طبقاته العاملة نفسها، وطبقات العالم الثالث كذلك. إن التلازم الحتمي بين الحرب والبؤس، مع الرأسماليّة ليس مصادفة، أو نتاجاً لأخطاء مجنونة كثيرة الحدوث. إنها النتاج الجهازي لعلاقات الطبقة الرأسماليّة وأيديولوجياتها المهيمنة.

(33) ثمة مسارٌ للتمايز في داخل المتغيّرات الاجتماعيّة والاقتصاديّة، وللتمييز بينها؛ إنها نتاجُ نفسِها، وهي تتفاعل بالتغيّر النوعيّ. لذلك، حالة الطارئ الافتراضي هذه تُغفِل إمكان أن تتحوّل النماذج إلى نظريّة. هذا أكثر من كونه عدم تناسق في الزمن يؤدي إلى تحوّل غير متوَقَّع في معلومات التسلسل الزمني. إنه يتعلّق بالمُوَجِّه الناتج (Resultant Vector)، كما يقول إنغلز، لجميع القوى التاريخيّة في مسار تطوّرها، لتحقيق حالة الصيرورة، وهي الرأسماليّة. علاوة على هذا، يُغفِل خيار التيار الغالب، حين يشرّح الأحوال الاجتماعيّة بصرف النظر عن التناقض الاجتماعي، يُغفِل أن النموذج في ذاته هو فقط أداة لرسم الصورة. إذن لا يقتصر الأمر على أن بعض المتغيّرات قد أُغفِلَت، وأن النظرية تقتضي إدراجَها في عمليّة متواصلة من التحليل الفلسفي، للوقوف على أرض أصلب، أو أن العلاقات الكميّة للمتغيّرات فيما بينها، هي وحدها التي ترقى لتكون نظريّة؛ بل إن الأمر هو القصور عن أخذ ديناميّات التاريخ في الحسبان: إن هذا هو مهمة التاريخ - وهي: أي علاقة اجتماعيّة وماذا تفعل وبواسطة أي وسائل.

تمثّل التغيّرات في ممارسة اليد العاملة، والسعي في المكاسب في ظل الرأسماليّة، قصة مختلفة بين مكان وآخر، ناهيك بالحقب المختلفة الأخرى، مثل الحقبة الإقطاعيّة أو المركنتيليّة. الحقبة الحاضرة، حقبة أزمات الفائض الإنتاجي، تشتمل على التدمير المتعمَّد للموجودات، بما فيها الموجودات البشريّة، وفي الوقت نفسه الإنتاج الواسع النطاق؛ شيئاً فشيئاً تُنتَج السلع بتكاليف تنخفض باستمرار لتلبية طلب يُضائلُهُ تقليص الأجور.

يمكن استخدام النماذج، بالطبع، لإبراز وقائع معقّدة. والنماذج يمكن أن توضَح على نحو أفضل بعِلم الجَبر، إذا كان النمو الاقتصادي مفَسَّراً، بعوامل منها طرد اليد العاملة بالقوّة، والحاجة إلى خفض تكلفة العمالة بأفظع الوسائل المتاحة لرأس المال، أو بالإزالة المطلقة لقوة اليد العاملة، وهي إزالة في جزء كبير منها تعني معدّل الوَفَيَات في الحروب الإمبرياليّة، أو بتفرّعاتها في الأمراض الاجتماعيّة والمجاعة؛ إن افتراضات تقنيّات النَّمذَجَة (Modelling) هذه، قد تربط عمل الفرد من خلال عمل سياسي في سياق قوّة طبقيّة، يشكل تناقضها، بالضرورة لكن ليس حصراً، الخلفية التي يستند إليها الفرد ليعمل. لذلك، ما يُجعَل نموذجاً في هذه التناقضات المبالَغ في حتميتها، حيث السبب نتيجة، والنتيجة سبب، هو التناقض الاجتماعي نفسه، بوصفه الفاعل والفئة الكونيّة التي يمكن أن يُختَصَر تحقيقُها في عناصر غير متجانسة، ويقيَّم كمياً، لأسباب جدليّة. والواضح أن عدم اليقين التاريخي لا يمكن نَمذَجَته من دون اختزاله؛ والاختزال من أجل أن يطابق التطوّر في الرياضيّات، كثيراً ما كان أداةً لإخفاء حقيقة أعمال التيار الغالب. لكن تزوير النمذجة التقليديّة، يكمن أكثر في تحديد الفاعل على أنه الفرد المجرَّد، لا العلاقة الطبقيّة المسيطرة؛ إن المهاجر من سورية، الذي نجا بنفسه من القنابل، أو الآخر الآتي من منطقة ابتلاها الجوع، الهارب من غضب سياسة طبقته الحاكمة النيوليبراليّة، هو عامل من عوامل التاريخ، مثل خسوف القمر على سبيل الفكاهة هنا. ومع ذلك، فالنماذج التي تحدّد أفرادها على نحو أفضل أي الفرد الاجتماعي، في مضمار الظروف الاجتماعيّة التي تميّز نفسها وتُنكِر ذاتها، تستطيع موقتاً فقط أن تشير إلى العمليّات الحقيقيّة - مؤقتاً أو آنياً.

يمكن المرءَ أن يستعلم أكثر عن العلاقات البينيّة للنُّظُم وتطوّرها، وكيف تنطبق على قصة علاقات القطاع الريفي أو الحَضَري، في النماذج الثنائيّة النيوكلاسيكيّة. في هذه النماذج، يُوجَد مسبَقاً التطور المنخفض التقنيّة، والضَّيِّق الهامش الإنتاجي. إنهما مذكوران بوصفهما افتراضات، من دون أساس تاريخي. والقليل يُعرَف عن كيف حصل هذا الأداء الريفي الهزيل، أو لماذا يجب أن يكون ثمة ترابط بين هذا القطاع الريفي بالذات، والقطاع الحَضَري . لماذا يزداد القطاع الريفي فقراً بينما وسائل الزراعة الحديثة يمكن أن تُكوِّن

اقتصاداً واسع النطاق وعصرياً، تماماً مثل أي صناعة أخرى؟ لماذا ثمة حاجة إلى التبادل، بصرف النظر عن اختيار الفرد أن يهاجر؟ في الواقع، الظروف الاجتماعيّة - التاريخيّة التي تخلق، استناداً إلى التوقّعات لا الوقائع، البيئةَ الدافعةَ إلى الهجرة، غير موجودة. إن القول بأن السياسة وضرورات الرفاه لكلٍ من النظم الريفيّة والحضريّة هي سبب التفسير المؤسَّس على السعر، في إطار ثنائي، مرة أخرى، ليس معقولاً؛ ففي الواقع، من أجل عزو الأمر إلى الرفاه والسياسة، لا بد أولاً من تفسير كيف تتشكّل الأسعار، ولماذا يحدث التبادل. إذا افترض المرء أن قرار الفرد مغادرة الظروف الأقرب إلى المجاعة في المناطق الريفيّة، والانتقال إلى المدينة هو فعلاً «خيار» - أي بعبارة أخرى، إذا حوّل المرء علم الاقتصاد إلى علم الفيزياء، بوصفه علماً وضعياً، وأهمل تماماً أن البشر يحتاجون إلى مستوى كفاف يتحدّد تاريخياً - عندئذ، في هذا المعنى الأقرب إلى النظرية الفاشيّة، يكون الخيار، الذي هو خيار وحيد للهجرة، موجوداً.

إن الاستغناء عن جماهير غفيرة من الشعب حتى تتمكّن السوق من أن تتخلّص من تخمة اليد العاملة، لا يفسّر لماذا حدث أصلاً هذا التبادل، لكن يستطيع أن يفسّر لماذا يعتمد رفاه طبقة معيّنة أو «عنصر» من البشر، يُفتَرَض أنهم مختلفون عن البشريّة بسبب خصائص متأصلة ثقافيّة أو «جينيّة»، على الاستغناء عن بشر آخرين. في الواقع، إن إخلاء المناطق الريفيّة من يدها العاملة واحتياطيها، وإتخام المناطق الحضريّة بحضريّين فقراء كانوا ريفيّين، هو نتيجة النمو المتسارع في القطاعات الأكثر قوّة، التي تستمد عمالاً من القطاعات الأضعف سياسيّاً، وتستعملهم، أو في الأغلب تسيء استعمالهم في مواردهم، بما فيها الموارد البشريّة. بالقدر نفسه من الأهميّة، ثمة القليل من المعرفة الثمينة، التي توفرها هذه النماذج عن العلاقات في داخل قطاع ما، وهي علاقات تقتضي قيام أي علاقةِ تبادلٍ مع قطاع آخر. إن مجموع كل الأعمال التي يقوم بها كل المهاجرين، وقرارهم الانتقال، لو رُصِدَت تجريبياً، تشير إلى ظروف متردّية في القطاع الريفي. غير أن المهاجرين يستجيبون لظروف تاريخيّة قاهرة، تغمر القطاع الريفي. ويعني هرب المهاجرين أيضاً أنهم ما كانوا يستطيعون تحديد وجهة التنمية في قطاع مناطقهم الأصليّة. بعبارة أخرى، لديهم مجال ضيّق لتحسين التنمية الريفيّة، لأنهم لو كانوا يملكون أي نفوذ سياسي، لما كانت أوضاعهم قد ساءت.

يبقى الفاعل في تاريخ القطاع الريفي، والطبقة المسؤولة عن تطوّره، مجهولاً لدينا في شعوذة الاقتصاد النيوكلاسيكي. إضافة إلى هذا، إن تأكيد أي شيء عن القطاع الريفي استناداً إلى حركة شريحة من شرائحه (أي الجماعة المهاجرة) يعني نسيان أن حركته

تتوقّف على مزيج القوى الاجتماعيّة الموجودة في داخله، ولا سيّما دور طبقة مُلّاك الأراضي وتحالفها مع الطبقة المَدَنيَّة البرجوازيّة. وعلى الرغم من أن الحتميّة الفائضة (في كلٍ يكون فيه السبب نتجية والنتيجة سبباً) تسود دوماً، إلا أن المرء لا يمكنه أن يحسب العَرَض، وهو التصدّع المفروض بالقوة، على أنه سبب الهجرة.

للنظريّة، بوصفها نظاماً فكرياً يرمي إلى الإلمام بالتغيّرات والتحولات وتفسيرها، في المستوى التأسيسي، أساليبها الخاصّة في بناء المجرَّدات. ويمكن لبناء المجرَّد أن يكون مظهراً من الشروط التاريخيّة الخاصّة، أو مظهراً وحيد الجانب، عابراً للتاريخ، سلوكياً - بيولوجياً، إلى هذا الحد أو ذاك[34]. في النظام الرأسمالي يمكن للناس، إما أن يعتمدوا على السوق من أجل البقاء، وإما أن يتنفّسوا، ويستهلكوا الطعام ويعملوا. الحال الثانية تفترض، أياً من ظروف الحالات عبر الزمن، يشكل نوع الافتراض السلوكي في المنظومة النيوكلاسيكية. إن الطريقة التي تضع فيها المدرسة النيوكلاسيكيّة وسائل العمل بهذه الفرضيّات هي تخمينيّة؛ فهي تقيس، بوحدات قياس السعر، استجابةَ السياساتِ؛ وفي هذه الحال بالذات، السياسات التي تراود المرء ترمي إلى تفكيك أنماط العيش والملكيّة القديمة في القطاع الريفي. بهذا المعنى، تشبه طريقة التيار الغالب، بحث شركة تأمين عن علاوة ينبغي أن توضَع لموازنة تدفق اليد العاملة الذي سيُلبي طلب التراكم الرأسمالي. لكن، حين تُعَدّ الأسعار تجسيداً للطبقة أو لبنية القوة، عندئذ، لا تعود مفاعيل قانون القيمة - الجانب التخميني من علم الاقتصاد النيوليبرالي - تفسّر الكثير. حتى تكون النظريّة على علاقة بالواقع في حقبة معيّنة، لا بد من أن تكون قادرة على توفير نظرة إلى الكل، نظرة كونيّة، تكون أيضاً مجموع كل الظواهر. والمسألة هي متابعة مسار التمايز الذاتي للواقع، وتعيين

---

(34) في شأن التجريد الوحيد الجانب، أتّبع إيليينكوف في دراسته التعريف الماركسي للمجرَّد. ليس المجرَّد صفة أو سمة مشتركة للظرف الاجتماعي عبر الزمان. إنه مظهر من الظرف الاجتماعي أو امتلاك الملموس حسياً، لكنه بالأحرى عكسه؛ ويتبيّن أن الملموس حسياً هو فقط «تجسيد» مجرّد، وحيد الجانب للكوني. انظر: Ilyenkov, Dialectics of the Abstract and the Concrete in Marx's Capital Written (1960).

«هذا القلب، الذي يُنظَر فيه إلى الملموس حسياً على أنه شكل من مظاهر المجرَّد والعام، بدلاً من أن يُنظَر إلى المجرَّد والعام على أنه مظهر للملموس، هو سمة من التعبير عن القيمة. في الوقت نفسه، هذا يجعل التعبير عن القيمة صعباً على الفهم. إذا قلت: القانون الروماني والقانون الألماني كلاهما قانون، فهذا أمر مفروغ منه. أما من جانب آخر، إذا قلت: القانون، الذي هو تجريد، متحقِّق بهذه الصفة في القانون الروماني والقانون الألماني اللذين هما قانونان ملموسان، فإن العلاقة بين المجرَّد والملموس تصبح غامضة». انظر: Marx, Capital: A Critique of Political Economy, vol. 1, The Process of Production of Capital, p. 771.

القوى الاجتماعيّة التي تطلق حركته (لذلك يمكنني القول مجموع الظواهر المختلفة)[35]. ومن أجل أن تفعل النظريّة هذا، فإن أفضل ما تعرّف له المجرّد، هو التعريف الذي يمثل تطور المجتمع في حركته على أنه نتيجة لتعامل المجتمع مع التناقض، لا نتيجة لقاسم ما (مثل مقدار ما يأكل الفرد ويمتّع نفسه) معتاد مع عيش البشر عبر التاريخ.

يمكن اعتماد أسلوب بديل للنظريّة بواسطة استقصاءات تاريخيّة، يجسّدها تفكير اصطلاحي عن القوى الاجتماعيّة التي تشكّل التطور. وهذا يتيح التنوّع في الوحدة. الملموس حين يكون في حالة صيرورة بقانون الحركة، أو المجرَّد، المولود بديناميّات تاريخيّة محدّدة للتطوّر الاجتماعي (كما في تقليص قوة اليد العاملة، وهو نفسه المجرَّد أو القانون، بوصفه إجراءً ضرورياً في ظل الرأسماليّة، يثمر مع التكوّن البروليتاري المتصاعد، أو الملموس). إن العام والنظري هو الخصوصيّة التاريخيّة للصراع الطبقي، الذي يحدّد ديناميات علاقات القيمة الملموسة التي تبلغ الذروة، في الأسعار نفسها، وهي التعبير المجرَّد للقيمة.

في انتقال آخر، النظرية تتناول علاقة الكل بالفرد: كيف تتحوّل القوة من الكل إلى الفرد، وعلاقتهما المتبادلة. في الأسلوب النيوكلاسيكي، قوة الفرد تحرّك عمليّة الهجرة. غير أن الفرد، بوصفه عاملاً، يواجه وضعاً اقتصادياً متردياً، ناجماً عن أعمال رأس المال المهيمن؛ وهو لا يستطيع أن يستجيب إلا بالانتقال، أو بعدم التحرّك من وضع لم يسهم هو أو هي فيه بالضرورة. والقوة الفرديّة تعمل من أجل تغيير بنية رأس المال التاريخيّة الموروثة، من خلال أشكال التنظيم السياسي الوسيط. قوة الفرد ليست في تعظيم الجانب المفيد وفق ما يُسَمّى باللاتينيّة homo economicus[*]، كما في بلوغ حالة الشبع من

---

(35) لاحظ ألتوسير أن ليس ثمة آثار فلسفيّة من هيغل عند ماركس، وإلا لأصبح ماركس هيغلياً بكل معنى الكلمة. إن هذا فلسفي فقط وليس منطقياً؛ ماركس مدين بأسلوبه لهيغل. لكن صرامة الماركسيّة الفلسفيّة تنبع من الطلاق مع هيغل في علم المعرفة. «رفض ماركس اختلاط الأمور عند هيغل، الذي يساوي بين الشيء ومعرفة الشيء، بين العمليّة الحقيقيّة والعمليّة المعرفيّة. يدافع ماركس عن التمييز بين الشيء الحقيقي (الملموس الحقيقي، الكل الحقيقي، الذي يبقى في استقلاله، من بعد ومن قبل، خارج الرأس، وبين شيء المعرفة، الذي هو نتاج الفكر الذي يصنعه في ذاته بوصفه فكراً - ملموساً، وفكراً - كلاً، أي بوصفه شيئاً - مُفَكَّراً، مختلفاً تماماً عن الشيء - الحقيقي، الملموس - الحقيقي، الكل الحقيقي، الذي تتكون معرفته بالتحديد من خلال الملموس - المفَكَّر، الكل - المفَكَّر، إلى آخره. ويمضي ماركس حتى أبعد، ويبيّن أن هذا التمييز لا ينطبق فقط على هذين الأمرين (المُفَكَّر والحقيقي)، بل أيضاً على وسائل إنتاجهما الخاصة». انظر: Louis Althusser, «Philosophy as a Revolutionary Weapon,» First published in L'Unità (1968), this translation first published in New Left Review (1971).

سبق إيليينكوف ألتوسير وميّز بين وسائط إنتاج شيء حقيقي ما، وتطورها التاريخي، وبين وسائط إنتاج الشيء المعرفي، الذي يجري من خلال الصعود من المجرَّد إلى الملموس في الفكر.

(*) الإنسان الذي يتصرّف للإفادة القصوى مما يستهلك، وللكسب الأقصى من إنتاجه (المترجم).

سندويشة؛ بل قوة الفرد هي في العلاقة السياسية الوسيطة في الممارسة السياسيّة الجماهيريّة. مثلاً، يمكن قياس ممارسة عمال الريف للقوّة، بدرجة التحسين نتيجة لمساواة تنميتهم الريفيّة مع القطاعات الأخرى.

بالنظر إلى التفاوت الحضري - الريفي، وعمليّات الطرد اللاحقة، ليس مرجحاً أن يكون المهاجر الريفي عاملاً تاريخياً ذا سلطة. يمكن المرءَ أن ينقل نظريّة ما من كونها خارجة عن الموضوع إلى أن تكون مناسبة، من خلال تحديد القوة التي يحشدها الطرف القادر تاريخياً (طبقة رأس المال الحاكم) على إحداث ظروف اجتماعيّة متردّية في الريف. معالجة مسألة السبب الذي يجعل أي تطور جديد في العلاقة بين نظامين غير متجانسين (الريفي والحضري) يُثير بالضرورة نقاطاً إلى نموذج كوني محدَّد تاريخياً من التنمية في ظل الرأسماليّة. كما سلف، ثروة رأس المال، هي تكديس السلع، حين تعيد القيمة المتنامية بذاتها، إنتاج الظروف لتناميها بتجريد المنتِج المباشر؛ لكن التجريد نفسه يكتسي أشكالاً كثيرة، إلى درجة أن الظواهر التي تنشأ من عمليّة التصديع هذه، متنوّعة قدر تنوّع الأحداث نفسها. لا يصل المرء إلى القانون العام (الكوني في النظريّة) بالبحث عن خصائص مشترَكة في نتيجة التصديع، لأن ليس ثمة خصائص مشتركة، إلا إذا أحصى المرء كمياً الأوجه الكثيرة لنتائج التصديع المذل، بوحدة القياس نفسها. الكوني هو العمل الضروري، لكنه ليس الحصري، للتجريد الذي تؤدي إليه علاقة رأس المال الاجتماعيّة المهيمنة. وعلى نحو أخص، في شأن مسألة الهجرة، على النظريّة أن تختبر عمق العلاقة بين تبادل خدمات اليد العاملة، في مقابل أجور المال، بين قطاع ريفي وقطاع حضري، والتناقض الذي تُحدثه الهجرة. ثم إن المرء يجد أن الكوني أو القانون في تكوين البروليتاريا، هو التناقض الاجتماعي بين طبقة فلاحي القطاع الخاص (أو المزارعين نصف المتحوّلين بروليتارياً) وعمليّة الإنتاج الرأسمالي المتنامي النهم إلى المُدخَلات الرخيصة.

رابعاً: تفسير غير سعري لتكوين البروليتاريا

في ظل انتقـادات كثيرة للطريقة النيوكلاسـيكيّة، لا بد مـن متابعة بعض المجـالات التي على صلة بظـروف التكوين البروليتاري فـي الوطن العربي، مـن أجل إنهاء المخاوف في شـأن الأولوية المزيّفة لنظام السـعر. فـي المقاربة الماركسـيّة، ظروف انتقـال العمال هي تيار تحتـي للتطوّر. لكل كيـان اجتماعي مضمونـه الاقتصادي الخـاص، لذلك لكلٍ مسـاره في التطويـر. البعض يطرد كثيـراً مـن الفلاحيـن العامليـن فـي ملكيّـة خاصـة، بينمـا آخـرون يبعدونهـم

بوتيرة بطيئة. وتتوقف وتيرة الطرد على وتيرة استهلاك المكوّنات الداخليّة للإنتاج، أي قوة اليد العاملة، والقوة المكافئة لتنظيم اليد العاملة السياسي، أي الفلاحين.

إن مسار ممارسة الأيديولوجيا الغالبة، أي هنا أيديولوجيا النيوليبراليّة - لموازنة الطريقة الماركسيّة، إذ تتحوّل الفكرة أو الشكل إلى مضمون، في العمليّة التي تكون فيها لنظرية سياسة التطوير بعض النتائج في التطوير - يحيل الكثير من العالم النامي إلى موقع أقل من مؤاتٍ إزاء عالم متطوّر. خلف هذا المسار، ثمة علاقة بنية طبقية وقوة غير متكافئة، ينتج منها تبادل غير متكافئ. بلغةٍ بنيويّةٍ أمريكيّة لاتينيّة صافية (نظريّة الإطار الأصلي للتبعيّة)، أدى تطوير اقتصاد عالمي رأسمالي إلى انقسامه إلى مركز يتخصّص في إنتاج السلع الصناعيّة الحديثة والمبتكرات التقنيّة، وأطراف منخرطة في إنتاج موادّ خام وأغذية. إن ظروف التجارة، أو نسبة أسعار الصادرات إلى أسعار الواردات في البلدان النامية تزداد سوءاً، ويؤدي هذا، إلى جزءٍ مما ينشأ في بلدان الأطراف التي تُستنزَف نحو المركز. في رأي بريبيش وفورتادو، يبيّن التطوير غير المتساوي على الخصوص، عدم التكافؤ في الأساس التقني بين العالمين النامي والمتطوّر[36]. لكن التقليد الماركسي يرى أن التفاوت التقني بين البلدان النامية والمتطوّرة ثانوي مقارنة بالعلاقة الاجتماعيّة لرأس المال، التي تنشئ البيئة السياسيّة، والأيديولوجيا والمؤسسات الضروريّة في البلدان النامية، لخدمة مصالح رأس المال المركزي، وضمان الوصول إلى موارد العالم الثالث. هذا ما يقوله ماركس في هذه المسألة:

«ما إن يستولي الإنتاج الرأسمالي على الزراعة التقليديّة، حتى يهبط طلب اليد العاملة الزراعية الريفيّة هبوطاً مطلقاً. [...] لذلك يستمر مصدر هذا الفائض النسبي من السكان في التدفّق. لكن السيل المتواصل نحو المدن يفترض، في البلد نفسه، فيضاً كامناً من فائض السكان، الذي يصبح حجمه واضحاً فقط حين تكون قنوات تصريفه مفتوحة لاتساع استثنائي. لذلك يتحوّل العامل الزراعي إلى أجير بأدنى الأجور، فيقف دوماً على رجل واحدة أصلاً في مستنقع الفقر»[37].

تختلـف ديناميّــة نظريّــة التبعيّــة الراديكاليّــة للتطويــر، عــن مجــرّد افتــراض بُنيَتَيْــن مختلفتيــن تتماسّــان فــي زمــن مــا؛ فالتبعيّــة الراديكاليّــة، وإصــلاح علاقــة التبــادل، وترقيــع الأســعار، لا تحــول

(36) Raúl Prebisch, The Economic Development of Latin America and Its Principal Problems (New York: United Nations Department of Economic Affairs, 1950), and Celso Furtado, Development and Underdevelopment (Berkeley, CA: University of California Press, 1964).

(37) Marx, Capital: A Critique of Political Economy, vol. 1, The Process of Production of Capital.

دون التوجّه نحو تجريد اليد العاملة مما تملك. إنها تصف عملية التكوين البروليتاري، بوصفها ظرفاً تاريخياً متواصـلاً استلزمها جمع الثروة المركزيّة بالتصنيع. يشرح فرانك، وهو وجه بارز في هذه المدرسة مثالاً مميّزاً للتطوير الرثّ في العالم الثالث، وأثره في اليد العاملة.

تطوير الصناعة في ساوباولو، لم يجلب ثروات أكبر إلى المناطق الأخرى من البرازيل. بدلاً من ذلك، حوّلها لتدور في الفلك الاستعماري، وتابع تجريدها من رأس مالها، وعزّز، بل حتى عمّق تخلفها التنموي. ليس ثمة أدلة كثيرة توحي بأن مثل هذه العمليّة يمكن أن تنقلب إلى عكس مسارها في المستقبل المنظور، إلا بمقدار ما يهاجر فقراء الأقاليم ويصبحون فقراء المدن الحضريّة[38].

تتميّز هذه الصناعة التي تتطوّر في ساوباولو بالكثير من خصائص ما يتطوّر في أرجاء العالم النامي. فالتطوير يمضي في مساره عبر نمو استثمارات الشركات المتعدّدة الجنسيّات، أو عبر فتح أسواق محليّة للسلع الأجنبيّة. إن الطلب على عمالة أرخص، والظروف التي تؤدي إلى زيادة عدد المهاجرين من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، تماشي تركيز رأس المال هذا، العابر للحدود. ولا بدّ من ذكر أن هذه العلاقة ليست هيدروليكيّة (أشبه بالعلاقة الميكانيكيّة)، بل علاقة قيمة مشروطة، يُنظَر فيها إلى التخلّف التنموي من زاوية الثروة المتكوّنة تاريخيّاً، والميزان الطبقي. الأجر، في الرؤية الماركسيّة - البنيويّة، يختصّ بالمسألة الأساسيّة للبنى الاقتصاديّة المختلفة ذات الأسس التقنيّة المختلفة، التي تدخل في علاقة تبادل غير متكافئ. ليس لأن الفرد أو آليّة الأجر تنحدر إلى موقع ثانوي أو غير مهم، بل لأن الفرد في هذا السياق يستجيب لتغيّرات في البيئة الاجتماعيّة الاقتصاديّة التي تتشكّل بصرف النظر عن إرادته/ها الفوريّة. أما في الأسلوب النيوكلاسيكي، فالفرد هو نواة العمل أو العنصر غير المنازع، في المقاربة الراديكاليّة، إنه الكائن البشري الاجتماعي، الذي يتخثّر قراره السياسي في قوة الطبقة، التي هي العامل في السياق التاريخي. ثمة نوعان من الكائنات البشريّة نتعامل معهما، البشريّة الاجتماعيّة والإنسان الاقتصادي (homo economicus)؛ الأخير لا يواجه الهمّ التاريخي. من منظور راديكالي، التكوين الاجتماعي في مجمله، وفي كتلته السياسيّة ضمن العلاقات الدوليّة وفي استقلاله، هو نفوذه التاريخي.

---

(38) Andre G. Frank, «The Development of Underdevelopment,» Monthly Review, vol. 41, no. 2 (1966), pp. 37-51.

في نماذج التيار الغالب، تُبدي القطاعات الريفيّة والحضريّة المستغرقة في التبادل، علاقة وظيفيّة وإيجابيّة فيما بينها: إنها تتاجر فقط، من دون حوافز أخرى. في الإطار الراديكالي، هذان القطاعان مرتبطان بعلاقة خصومة. والجماعة الأقوى التي تملك قاعدة تقنيّة تضم وتُخضِع تلك التي تملك قاعدة تقنيّة أضعف. وسمة «التقليديّة» في النظريّة الثقافويّة (Culturalist) المطبّقة على القطاع الريفي، ليست سبباً لوضعه الأضعف. ربما لا تزال المناطق الريفيّة تُبدي تقاليد ماكثة من الماضي، لكن آثار الماضي أيضاً تمكث في المجتمعات الحضريّة العصريّة. ليست هناك عتبة كميّة لرجحان كفة تقليد البشر ما قبل العصر، تحدّد ما إذا كان تشكيلٌ ما رأسمالياً أو غير رأسمالي. الأمر نفسه ينطبق أيضاً على نسبة البطالة. فالنسبة العالية أو المنخفضة لا تحدّد درجة الرأسماليّة. الرأسماليّة هي مرحلة تاريخيّة، رأس المال فيها هو العلاقة المولِّدة. لقد كانت التشكيلات العربيّة الريفيّة عاجزة عن مواجهة هجمة الإمبرياليّة، ولم تُسهم طبقة المزارعين، بوصفها فاعـلاً في التاريخ، إسهاماً ذا شأن لتحسين تنميتها. وعلى هذا، المناطق الريفيّة أو الأطراف، ليست مستقلّة، ولا هي تخرج من مدى نفوذ رأس المال وسلاحه. والفلاحون، مثل نظرائهم عمال المدن، بحسب حكمة ماركس في **الثامن عشر من برومير** (The Eighteenth Brumaire) «يصنعون التاريخ لكن ليس حسبما يُرضيهم». إنهم يصبحون خزّاناً لمزيد من الموارد، أو عمال أجرة في طور الانتظار. إن النسب العاليّة للعمالة الدونية (Underemployment)، والتوظيف الريفي على مستوى الفقر، هما التعبير عن الأزمة الاجتماعيّة المستمرّة في ظل رأس المال. والعمالة الكاملة (العمالة التي تشمل كل القادرين على العمل (Full Employment)) للعمال في ظروف الإنتاجيّة المنخفضة، لا تتعارض مع مسيرة المجتمع نحو زيادة منتجاته. يعمل رأس المال في المناطق الريفيّة بنمط استعماري - لنصف الأمور مرة أخرى: نقل اليد العاملة بالهجرة هو النتيجة الحتميّة للهجمة المكثّفة والمنسَّقة بين الكومبرادور والإمبرياليّة، الرامية إما إلى الإعراض عن موارد أو تبخيس ثمنها، من أجل إعادة استعمالها فيما بعد.

إن انتظار نضوج التحويل المرافق لتبادل السلع، من أجل تصنيف تكوين ريفي تكويناً رأسماليّاً، هو سوء فهم يرى في رأس المال مخزوناً من السلع، لا علاقة اجتماعيّة. يفرض التناقض بين الأشكال الخاصّة للاستيلاء، والأشكال الاجتماعيّة للإنتاج، إخضاع القطاع الريفي للحضري، وهذا غالباً ما يحدث بالوسائل السياسيّة العنيفة. لا يسعى القطاعان الريفي والحضري إلى تبادل السلع من أجل أن يتوحّدا؛ والمتوَقَّع أن توحِّدَهما بالقوة السياسةُ الطبقيّة والهيمنةُ الإمبرياليّة.

الأمر مختلف في المستعمرات. هناك، يصطدم النظام الرأسمالي في كل مكان، مع مقاومة المنتِج، الذي يستخدم عمله، بوصفه مالكاً لظروفِهِ كيَدٍ عاملة، لإغناء نفسه بدل إغناء الرأسمالي. ويظهر هنا عملياً هذا التناقض بين النظامين الاقتصاديّين المتعارضين تماماً، في الصراع بينهما. ولما كان الرأسمالي يسند ظهره إلى نفوذ بلده الأم، فهو يحاول أن يزيح من دربه بالقوّة أنماط الإنتاج والامتلاك المؤسَّسة على اليد العاملة المستقلّة لدى المنتِج[39].

ليس هناك نمط هجين للإنتاج، نصف رأسمالي ونصف ما قبل الرأسمالي. والعدد الكبير لعربات الثيران جنباً إلى جنب الشاحنات الحديثة، لا يصنع نصف أو ربع رأسماليّة، كما لو كان يمكن قياس الرأسماليّة إزاء آلية تشبه «الآلية السويسريّة» (Swiss like machinery). يوجد تكوين ريفي نامٍ رأسمالياً، يتّصف بالتقدم التقني الضعيف، وهو تكوين يعتمد تطوره على ديناميّة الطبقة الحاكمة أو التحالف الطبقي في المناطق الرأسماليّة الأقرب إلى المركز. واليد عاملة الزراعيّة هي جزء من الطبقة العاملة التي يعتمد دخلها على حصة اليد العاملة من الدخل، التي تتحدَّد سياسياً. واقتلاع المزارعين وتحويلهم إلى عمال أجرة اجتماعيين (تحويلهم اجتماعياً) ينشآن في العلاقة بالإفقار، وضرورة توسيع جحافل اليد العاملة الاحتياطيّة - النتيجة الطبيعيّة لتوسُّع علاقة رأس المال الأوسع. لكن، في التراكم العضوي والمتشابك، ليس القطاع الريفي ثانوياً في المرتبة فقط لأنه يشكّل النسبة المنخفضة من الناتج المحلي الإجمالي. فمن دون شطب (الاحتفاظ بالشيء وإنكاره في آن معاً) للمناطق غير الحضريّة، تعاني قدرة رأس المال التاريخيّة على الصمود. القطاع الريفي مفيد بوصفه خزّاناً للموارد المبخسة الثمن، ومنتجاً متواصلاً لليد العاملة التي تتحمل الطبقة العاملة نفقات قيمتها، ومستودَعاً لرأس مال عارِضٍ في زمان الأيديولوجيا الاشتراكية. في هذه الوحدة للقوى الاجتماعيّة المختلفة، يتّجه ميل تحالفات الطبقة الحاكمة إلى تكوين وتنظيم العمالة وما تستلزمه من تكوين بروليتاري، بناء على حاجة التراكم الرأسمالي.

في الوطن العربي، حتى الاستقلال في منتصف القرن العشرين، كان الاقتصاد يستند خصوصاً إلى الأرياف. وبعد الاستقلال، نحو عام 1950 وحتى عام 1980، حدثت التطوّرات البنيويّة، ولا سيّما تلك المتعلّقة باقتلاع الفلاحين، بوتيرة تستند إيجابياً على وتيرة التراكم الرأسمالي المُختَطَف إمبريالياً. والاقتصاد الوطني ينمو بواسطة نمو الإنتاجية التي قد تعزّز الأجور، أقل مما ينمو بواسطة نهب حصة أكبر من العمّال ذوي الأجرة المنخفضة. لقد استثمرت نُظُم الاشتراكيّة العربيّة بكثافة في الزراعة، للجم تدفق العمال

(39) Marx, Capital: A Critique of Political Economy, vol. 1, The Process of Production of Capital.

من حال الكفاف في قطاع الزراعة. كانت للتحويل الرأسمالي في الزراعة آثار لكل من الأمن الوطني وأمن النظام: عزّزت الغلالُ المبيعة نقداً والأمنُ الغذائي، الاقتصاد الوطني، وأدى دفق الفلاحين المنخفض نحو المدن إلى إبطاء نمو مدن الصفيح وفقر المدن الذي كان يمكن أن يهدّد الأنظمة.

في ظل النيوليبراليّة، تحمَّلَ تحويلُ السكان إلى خزّان يد عاملة في مناطق الكفاف الزراعي، وفيما بعد إلى عمال أجرة (مستَخدَمين غالباً في أعمال فقيرة الأجر في المدن) التكاليفَ الإضافيّةَ لتفكيك المناطق الريفيّة - مُنشِئاً طبقيّة ريفيّة من صفين، مع طبقة طفيليّة مندمجة بصفة مستهلكين، مع المركز، من خلال فائدة سعر العائد من فئات أسعار التبادل. الأمر الجديد في النيوليبراليّة هو أن وتيرة تصديع اليد العاملة لبّت طلب رأس المال الوطني، وكذلك رأس المال الدولي. وتتضمن الفئة الماركسيّة لجيش احتياطي اليد العاملة كلَّ مَنْ هم في سن العمل القابلين للعمل، لكن غير القادرين عليه لأن الاقتصاد لا ينتج ما يكفي من وظائف.

في ذلك الزمن، كما اليوم، أنتجت المستعمرات، ثم فيما بعد الأطرف، أعداداً هائلة من المزارعين. «لكن في المستعمرات [...] عدد السكان المطلق يزداد أسرع مما في البلد الأم (البلد المستعمِر)، لأن كثيراً من المزارعين يدخلون إلى هذا العالم كبالغين جاهزين [...]، وهكذا ينهار قانون عرض اليد العاملة وطلبها»[40]. كتب ماركس هذا، في تعقيب على الأشخاص الكثر الذين يُشحَنون بالقوة إلى المستعمَرات أو أولئك الكثر من سكان مناطق أرياف المستعمَرات، الذين يتحوّلون إلى يد عاملة مستعبَدَة، ومن هنا، مدفوعة بالقوّة إلى العمل. في أزمان أحدث، كان التقدّم التكنولوجي، وتغيّر ميزان القوى بعد الاستقلال (الاستقلال النسبي في بلدان الأطراف) إضافة إلى استيراد تكنولوجيا تستغني عن اليد العاملة، يعنيان أنه خلافاً للأيام السالفة حين كانت كل اليد العاملة مستوعَبَة في الإنتاجيّة المنخفضة، الزراعة الأشبه بالعبوديّة، ونسبة كبيرة من الداخلين حديثاً في سوق العمل، أصبحوا منقطعين على الدوام عن الإنتاج، أو يحتالون على العيش في عمل متدني الإنتاجيّة في مناطق المدن. وعلى الأخص، أفضى أيضاً نزعُ التصنيع وخفضُ التوظيف في القطاع العام و/أو الاستثمار العام، إلى تقلّص وتيرة خلق وظائف لائقة. ونتج من أزمة فائض الإنتاج العالمية تبخيس لأجور اليد العاملة، ليس فقط على قاعدة الأعداد الوافرة (فائض من الأشخاص يبحثون عن عمل)، لكن أيضاً، وهذا أهم، على قاعدة القوة

(40) Ibid.

العاملة المتراكمة التي يُرَخِّص ذلُّها سعرَها في السوق بَعدُ أكثر. فمئات الملايين المتمرّغون في الفقر، الذين يُبدون قلة قيمة اليد العاملة حين يُعتَدى عليهم ويموتون باستمرار، يخدمون الغرضين المترابطين، وهما تبخيس اليد العاملة ونزع قوتها. ويبقى احتمال دنيء، الآن أكثر من الماضي، أن في استعراض القوة الإمبرياليّة، ليس ثمة عدد من القتلى في الحرب والمجاعة، ما يكفي لإحداث ندرة في اليد العاملة العالميّة.

في معظم أنحاء العالم النامي، اكتسب تكوين البروليتاريا اندفاعةً منذ عام 1980 تقريباً، مع مجيء العصر النيوليبرالي؛ لكن في معظم أنحاء ذلك العالم، كان ينشأ عمالُ أجرة من دون أعمال أجرتها لائقة[41]. وبنتيجة النمو المتسارع، ظهر قدر أعلى من قمع العمال واستغلالهم. ومع تحوّل القيمة عالمياً إلى الدولار - المموأل، ومع نشر نسب الأرباح فصلياً - ازداد بؤس ظروف اليد العاملة في الإنتاج. مراحل سلسلة الإنتاج الأساسيّة، وهي ميدان إنتاج المادة الخام، حيث يسيطر في الغالب العنف في العالم النامي، أحدثت أسوأ التناقضات في علاقة النمو المتسارع والاستغلال المولّد للفقر. وصار جانب العيش الكفاف، شيئاً فشيئاً، في الاقتصاد الريفي المتداعي، هو آلية الإسناد الاجتماعي للفلاح الذي يمكنه كسب أجر، لكن ليس محتملاً أن يجد يوماً عملاً يتقاضى منه أجراً لائقاً.

إن فشل القطاع الريفي في توفير أسناد اجتماعي كافٍ، زاد طيف الأزمة، ولا سيّما أن مع اغتصاب الشركات للأرض، ومستوردات الأغذية الأرخص من الشمال، تفاقمت حال الأرزاق المحليّة، وتقلّصت حصة السلّة الاستهلاكيّة التي تنتجها الوسائل المحليّة[42]. إضافة إلى الطرد بالقوّة، فعّلت الطبقة الحاكمة العابرة للقطاعات، القوانين التي تؤثر في مقادير أقل من الطعام المنتَج للاستهلاك الفوري لدى الفلاحين، وبالتالي، أنشأت الحوافز لمغادرتهم الأرض. يستند الاستقلال والسيادة إلى قيادة الطبقة العاملة في الدولة، ومزيج العيش والأمن الوطني. وحرمان الطبقات الريفيّة من الأمان، بما في ذلك أمان الغذاء، زاد في تآكل سيادة الدولة في السياسة. كان ثمة أكثر من نمط الدمج بواسطة السلع مع العالم الغربي، يميّز هذه العلاقة. فالسلع تُتَبادَل، ليس فقط لأنها جهد عمل مُشَيَّأ (Objectified)، بل أيضاً لأن هناك علاقة اجتماعيّة، هي في ذاتها السياق المُعطَى تاريخيّاً، الذي يدفع

(41) Immanuel Wallerstein, «Structural Crisis in the World- System: Where Do We Go from Here?,» Monthly Review, vol. 62 , no. 10 (2011).

(42) كشك، «تدهور أنماط الغذاء لدى الفلاحين الفقراء والعمال الزراعيين المعدمين في الريف المصري: الآليات والنتائج».

بتجارة السلع. إن تقريب البرجوازيّة العربيّة في ظل النيوليبراليّة - وتحوُّلها إلى طبقة كومبرادوريّة - كان مكتمـلاً تقريباً في سنة حدوث الربيع العربي، وما أنتجه من تفكّك في داخل الكيان العربي فاقم الظروف الموضوعية الرهيبة في الأصل، إلى درجة الانفجار.

إن تحليـلاً غير ماركسي، لكن بنيوياً، في موازاة خطوط نظريّة التبعيّة الأمريكيّة اللاتينيّة غير الراديكاليّة، لا يشرح سبب هذه العلاقة بين كيان اجتماعي ونفسه، بما في ذلك تناقضاته ونمط ارتباطه مع القطاع العصري عبر تحالفات الطبقتين الريفيّة والحضريّة[43]. ولا تحظى بالتركيز الكافي المسألةُ المتعلّقة بالقوة التي تؤثر في ديناميات التراكم الرأسمالي العصري - أزمته، وطلبه للعمالة الرخيصة، وما يُنتجه من سياسات العدوان في المناطق الريفيّة، تؤدي إلى تشابك بنيتين في علاقة تبادل. علاوة على هذا، التناقض الاجتماعي الذي هو من طبيعة كل مجتمع طبقي، يغطي عليه الفصلُ المتعلّق بالدولة الأمة. لكن الدولة هي شكل من التنظيم الاجتماعي بمستويات متفاوتة من السيادة وشرائح متعدّدة من البنى الطبقيّة والأمنيّة. وعلى المرء أولاً أن يسأل عن علاقة اليد العاملة الريفيّة أو الحضريّة بطبقته الحاكمة. هل كان يمكن أن تحدث تغيّرات اجتماعيّة في القطاع الريفي نتيجة لتناقضاته الطبقيّة الداخليّة، والتغيّرات التي قادت الأمور في موازاة مصلحة رأس مالٍ أكثر حداثة، كما في حالةٍ بارزةٍ هي شراكة الطبقات المالكة للأرض مع البرجوازيّة؟ القولُ بصوتٍ خافت إن البُنى هي نوعاً ما ثابتة، وتتحدّد بواسطة مشاعر «قوميّة» عابرة للتاريخ لدى الطبقات الاجتماعيّة، هو كعب أخيل نظريّة التبعيّة البنيويّة غير الماركسيّة. لم يكن فشل سياسات بدائل الواردات من أمريكا اللاتينيّة، نتيجة فشل السياسة نفسها؛ بل الفشل يمكن عزوُهُ بحصافة أكثر، إلى التعاون الحتمي بين البرجوازيّة الكومبرادوريّة اللاتينيّة والطبقة الرأسماليّة في المركز الإمبريالي[44]. لقد أُخذ في الحسبان الدرجة الأعلى للعدوانيّة الإمبرياليّة - هذا ما حدث في الوطن العربي. يكمن فشل المقاربة البنيويّة في قلة التركيز على المضمون الاجتماعي لتكوين القيمة في عمليّة اجتماعيّة مشبَعة بالتناقضات. أسوأ من هذا بعد، إحلال الواردات في السياق العربي مصيره الفشل بوتيرة أسرع حين تكون قاعدة التجارة، ودفق رؤوس الأموال، وقواعد مبادلة العملات الأجنبيّة، كلها تقريباً مستعارة مسبقاً من الإمبرياليّين. إن طريقة كشف هذا الفشل، هي بفهم مـؤسَّـس عـلـى نـظـريّـة الـقـيـمـة، الـتـي تـغـيّـر تـمـامـاً قـواعـد الـروابـط الفكرية.

---

(43) Larrin, Theories of Development: Capitalism, Colonialism, and Dependency.

(44) Ibid.

تفترض هذه المقاربة قراءة تاريخيّة للطبقة الاجتماعيّة وبنية القوة مقدّمةً لسياسة مُمدّاة (Reified) - أي جعلها مادية - وتكوين للسعر.

خامساً: النقد الماركسي

يمكن بلترة (Proletarianisation) عمليّة التكوين البروليتاري، في علاقة تبادل قوّة اليد العاملة، وهي في ذاتها سلعة، لقاء سلع أخرى. إن تفحُّص المسألة على هذا المستوى من التجريد يكشف تماماً العلاقات الاجتماعيّة التي تكمن في مسار تكوين البروليتاريا. كذلك، عند فهم هذه العلاقات من منظور القيمة، يمكن استخلاص تقديرٍ، من الميول في العلاقات الاجتماعيّة، التي تتحكّم بالتطورات الجارية. في الظاهر، يرى المرء تبادلاً يجري بين كيان أقل تطوّراً، هو القطاع الريفي الأقل تحديثاً، والقطاع الحضري العصري المتطوّر. الأول يصدّر أو يبيع قوة اليد العاملة من أجل الحصول على سلع استهلاكيّة من الكيان المتطوّر. وهذه العلاقة الوظيفيّة بين التشكيلين تفرض أن أحدهما يؤدي غرضاً للآخر. فالمنطقة الريفيّة تدفع جزءاً من عجزها التجاري بتعويضٍ من التحويلات. وتَحرُّكُ هذه اليد العاملة استجابةً لأجور أعلى، هو مفهوم يُدرِك جانباً واحداً فقط من صورة التبادل. في اللحظة التي يحدث فيها التبادل، فإن العوامل الحاسمة في العلاقة الوظيفيّة (يد عاملة تشتغل للحصول على سلع استهلاكيّة من خارج منطقتها)، وكذلك عوامل العلاقات الريفيّة الداخليّة (طرد مخزون اليد العاملة الفائض من الريف)، تتضافر معاً في الأشياء التي تُتَبادَل. هذه الأشياء هي قوة اليد العاملة والسلع الاستهلاكيّة: وكلاهما قيمةٌ مُشَيَّأة (Objectified) مُحَوَّلة من منتجيها. عند النظر من زاوية المناطق الريفيّة، لا تبدأ مسألة علاقة التبادل من اللحظة الأخيرة حين ينتقل الإنسان خارج منطقته ليعمل؛ فتلك أيضاً مسألة تعلُّق بتاريخ فرص العمل الضئيلة في الريف، وتكلفة إبقاء المزارعين. إن التكلفة الاجتماعيّة لإعادة إنتاج اليد العاملة، وكل القيمة المقدَّرَة وغير المُقَدَّرة نقدياً، التي أُنفِقَت في دعم مُزارع لا يجد عملاً له في منطقته منذ ولادته، لا تُثمِر للقطاع الريفي المقموع. فالمشكلة هذه لا يمكن تحويلها إلى مجرَّد فكرة شكليّة، هي أن سعر قوة اليد العاملة (معدّل الأجر) يجتذب العمال، لأن القطاع الريفي تعرّض أصلاً للتفكيك بقوّة قبل أن يأتي إغراء الأجور في المدن. ببساطة، ثمة تاريخ يصنع المهاجر.

من الناحية التحليليّة، تأتي إلى الذهن في الآن نفسه، مسألة ما إذا كانت مبادلة قوة اليد العاملة بأجور تَحدُث لأن المهاجرين الريفيّين يخدمون مَهَمَّة لرأس المال في المدن،

وهم مُجتَذَبون بفعل الأجور، أو لأن كثرةً من اليد العاملة الريفيّة عاطلةٌ من العمل في القطاع الريفي، ولذلك عليهم الرحيل. لكن مسارات هذه التطوّرات لا تتزامن. فالتجريد السياسي والاقتصادي للمناطق الريفيّة يسبق صُنعَ مزارعين، قوةُ عملهم جاهزة من أجل المبادلة. وقضيّة الحتميّة السببيّة ليست عمليّة إحصائيّة، تعزو الكثير إلى جاذِب الأجر أو طارِد اليد العاملة؛ إنها مسألة الأولوية التاريخيّة في القوة الدافعة، في أن علاقةً اجتماعيّة خاصة يُعاد إنتاجها كثيراً، من أجل تمهيد الأسس لسرقةِ رأسِ المال العصري اليدَ العاملةَ الريفيّة. وكما قالها أولمان، في «رقصة الجدليّة»، لا تَسَل من أخذ الإوزّةَ من العامّة، بل سَل من أخذ العامّةَ من الإوزّة[45].

تصف الدراساتُ التجريبيّة بعناية كلَّ قضيّة هجرة على أنها مختلفة، وبذلك يصبح ثمة عددٌ من النظريات يساوي عدد الدراسات. كل قضيّة هي مختلفة، حقاً. لكن، مرة أخرى، الاكتفاء بسرد قائمة الفروق بين قضايا الهجرة، يُغمِض الديناميات الاجتماعيّة العامة، التي تُنشئ ظروف التحويل البروليتاري. الديناميّة الكونيّة هي عمليّة التحويل البروليتاري نفسها، أو هي كيف يؤكد قانونُ القيمة نفسَه. في الطريقة النيوكلاسيكيّة، تصبح علاقة التبادل هذه مُدرَكَة مفهومياً فقط إذا حُوِّلَت إلى مجرّد سعرٍ أو أجر. لكن كثيراً من الكيانات الاجتماعيّة غير المتطوّرة، لم تعرف نظاماً مالياً، ولم تكن لديها في البدء، أسعار ماليّة. لنتذكّر: الأسعار ليست مُعطاة، إنها تنتج من أساس بنية قوّة مشوَّهة. لنضع السؤال على هذا النحو: هل يمكن وضعُ سعر اليد العاملة دون مستوى الحاجة إلى بقاء البشر في قيد الحياة، إلى حد أن الهجرة تصبح ضرورة من أجل البقاء؟ بالطبع، الجواب عن هذا السؤال من وجهة نظر النيوكلاسيكيّة، هو أن في عالم التوازنات المُذَرَّى (Atomised)، ثمة سعر، يُخلي السوق. لكن هذا السعر المنخفض قد يُخلي أيضاً حياة كثير من المزارعين. إلا أن نظام الأسعار هو أشبه بظاهرة نظام الأجور الاجتماعي، الذي يحتاج إلى شرح. من أجل إدراك جوهر التحويل البروليتاري، عليّ أن أوثّق تاريخ نشوء اليد العاملة المأجورة (التحويل الاجتماعي لليد العاملة الريفيّة) وانتزاع يدٍ عاملة إضافيّة من الأرض، بالتزامن مع حاجة رأس المال. من أجل الإضاءة على هذا الموضوع، أرسم العمليّة، من منظور التبادل الماركسي، على أنها تَوسُّطُ التناقض بين القيمة وقيمة الاستعمال، أو بين الثمن الاجتماعي لليد العاملة (الاستثمار في اليد العاملة) وإنتاجها. طبقة اليد العاملة من الناحية النوعيّة فريدة في أنها في الوقت نفسه سلعة (قوة العمل، التي هي ما يبيعه

(45) Bertell Ollman, Dance of the Dialectic: Steps in Marx's Method (Urbana: University of Illinois Press, 2003).

المُـزارع)، ومنتِـجٌ لسـلع - منتِجٌ يمكن لمعدّل إسـهامه فـي صنع السـلع أن يكون مقـدَّراً دون قيمته في سـعر الاسـتغلال. لكـن دعنـا الآن ننظـر فقـط فـي مظهـرٍ حيـث تكـون قـوة العمـل (النشـاط الفكـري والجسـدي الـذي يُضفيـه العمّـال علـى السـلع أو الخدمات) هـي سـلعةٌ تُتَبادَل مقابل سـلعة أخـرى. أي سـلعة هـي نتـاج نشـاط اجتماعـي ذي غرض، وهـي تأتي فـي نهايـة عمليّـة الإنتاج، وتحـدَّد بأنهـا كائن موضوعـي. لـكل سـلعة، فـي ذاتهـا، قبـل أن تدخـل فـي شـبكة التبـادل، صفتـان: القيمـة الاسـتعمالية والقيمـة. القيمـة، بخـلاف الرؤيـة الريكارديّـة، ليسـت فقـط معدَّل كميّـة ما مـن العمل (كما فـي معدّل الحجـم المركّـز لليـد العاملـة، حيـث تُنفَق كميّـة معيّنة مـن العمل فـي وقت مـا)، وهي جوهـر القيمة فـي نظـر ريكاردو: معـدَّل مُدخَل اليـد العاملة الفيزيولوجـي في السـلعة. إن فعل العمـل الطبيعي عابر للتاريـخ. إلا أنـه يسـتلزم القيمة بوصفهـا وقت عمـل اجتماعي ضروريـاً: أي، العلاقـة التاريخيّـة المعطاة بإنتـاج السـلعة، التـي تتسـاوى اجتماعيّـاً مـع العمـل[46] فـي ظـل الرأسـمالية فقـط. إن القيمـة، بصفتها هـذه، هـي علاقـة تناقـض السـلعة الداخلي: فهـي الفاعـل والشـيء. بعبـارة أخـرى: القيمة هـي العلاقة الداخليّـة بيـن السـلعة وذاتهـا، وهـي تظهـر فـي العلاقـة مـع سـلعة أخـرى[47]. قـوة العمل مفيـدة (في السـلعة التـي تنتجهـا أو الخدمـة التي توفّرهـا؛ أي إنتاجيتهـا)، لكن أيضاً لهـا ثمن. في الحالـة التي ننظر فيهـا، إنفـاق القطـاع الريفـي علـى التطويـر البشـري وإبقـاء المُـزارع فـي خدمـات المـدارس، والعنايـة الصحيّـة، والطعـام (العنايـة بمـال أو بـلا مـال)، هـو ثمـن إعـادة إنتـاج قـوة اليـد العاملـة الريفيّـة، وقيمتهـا الحقيقيّـة. هـذه القيمـة، التـي لـم يسـهم فيهـا الرأسـمالي الحضـري فـي شـيء، تُحَـوَّل إلـى سـلع تنتجهـا اليـد العاملـة الريفيّـة حيـن تهاجـر. ويصـح هـذا الأمـر فـي قطـاع اليـد العاملـة العصريّة (الحضريّـة) وسِـلَعه. وهكـذا، قبـل حـدوث التبـادل، تكـون لـكل سـلعة، بوصفها نتاجـاً لعلاقـات القيمة، صفـةٌ مزدوجـة (القيمـة أو وقـت العمل الضـروري اجتماعيـاً، وقيمـة الاسـتعمال) وعلاقتهـا بذاتها. هذه العلاقـة بيـن السـلعة وذاتهـا هـي علاقـة تناقـض. أولاً، لسـلعة قـوة العمـل ثمـن فـي ذاتهـا، مـن حيث إنفـاق اليـد العاملـة التـي تعيـد إنتـاج العمـل؛ لكـن، ثانيـاً، ليسـت لهـا قيمـة اسـتعمال، أو لهـا قيمـة قليلـة لمالكهـا، فـي داخـل المجتمـع الريفـي المعتصَـر حيـث أُنتِجَـت لكـن ليـس لهـا سـوق تسـتطيع فيه أن تُنشَـر أو تُباع. ذلك يشـبه السـلعة المُشَـيَّأة (Objectified) التي ينتجها الرأسـمالي الصناعي وعليه أن يبيعهـا. المحـاكاة الهازئـة، مـن زاويـة ماركسـيّة: التبـادل (هنـا، الهجـرة نفسـها التـي تُتَبـادَل مـع السـلع الاسـتهلاكيّة) يتوسّـط تناقضـات القيمـة الداخليّـة بيـن القيمـة فـي ذاتهـا (وقـت العمـل

(46) Isaak I. Rubin, Essays on Marx's Theory of Value (Detroit, MI: Black and Red, 1972).

(47) Ilyenkov, Dialectics of the Abstract and the Concrete in Marx's Capital Written.

الاجتماعي الضروري من أجل إنتاج قوة العمل) والقيمة الاستعمالية التي يمكن لقوة اليد العاملة أن تمنحها للسلع في عمليّة الإنتاج[48].

عرَضياً، لا يحدث التبادل فقط في اللحظة، أو حين تظهر رسوم العرض - الطلب البيانيّة على ألواح الصفوف المدرسيّة؛ التبادل هو التعبير الخارجي لظاهرة حل التناقض الداخلي الموجود في السلع الحقيقيّة: لقد أوجدَ المجتمعُ المزارعين، وسرق رأس المال الأرض التي يمكنهم عليها أن يعملوا. غير أن العمليّة لا تتوقف لأن اليد العاملة دُفِعَت خارجاً، نتيجةً للتناقض بين القيمة والقيمة الاستعمالية. هناك الآن مشكلة تبادل الكثير من السلع المفيدة والقابلة للتبادل، سلعةً مقابل سلعة. في البدء، التناقض الذي ظهر في القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية، حُلَّ بواسطة شكل القيمة المالي. ومع أن كل سلعة متبادَلَة تحتفظ بفائدتها وقابليّة تبادلها في الوقت نفسه، فإن الشكل المالي، الذي له فقط قيمة تبادليّة، يَرفع تصنيفَ قيمة الاستعمال ويتوسّط الواقعيّة المتعدّدة لعلاقات التبادل.

قوة العمل، مثل السلع الأخرى، تباع من أجل المال أو السلع الاستهلاكيّة. يحل ماركس التناقضات التي تتراكم عادة في نظام الفكر الرسمي (من رسم أو شكل منطقي) (Formal)، بمتابعة تطوّر الشيء بالوقت الحقيقي؛ والتناقضات محفوظة وتضمن ديناميّة حركة من مرحلة إلى أخرى. من خلال أشكال التنظيم الاجتماعيّة، كل ظرف اجتماعي ملموس أو خاص (مثل توسيع التبادل أو التجارة في سوق معيّن) يتجاوز عقباته الخاصّة بالنمو ليصبح شكلاً أكثر كونيّة أو تجرّداً، وذلك بواسطة شكل المال. منهجيّاً، الصعود يتشكّل تاريخيّاً، وما أصبح مجرّداً في زمن ما، سوف يُنظَر إليه حتماً على أنه ملموس، ونتيجة لبقاء التناقضات (الملموس هو تعبير عن المجرَّد، وكلاهما نمطان من التجريد من واقع يتكشَّف).

قوة العمل سلعة فريدة، ولم تظهر إلى الوجود إلا مع ظهور العلاقات الرأسماليّة. مع أن أشكال العبوديّة الإغريقية - الرومانية تضمنت أشكالاً هامشيّة من تلاقي المزارعين مع قوة اليد العاملة[49]، إلا أن قوة اليد العاملة بوصفها هذه، أصبحت مهيمنة كسلعة، حين «صارت السلعة مالاً» في ظل الرأسماليّة. قوة العمل، السلعة التي يؤدي تبخيسها إلى

---

(48) Marx, Capital: A Critique of Political Economy, vol. 1, The Process of Production of Capital.

(49) Arghiri Emmanuel, Unequal Exchange: A Study of the Imperialism of Trade (New York; London: Monthly Review Press, 1972).

فائض قيمة، هي العنصر الأول الذي يميّز رأس المال بوصفه علاقة اجتماعيّة وتاريخيّة، في ظل الرأسماليّة[50].

يبيّن ماركس أن شكل المال وتطوّر الائتمان، يُبقيان التناقضات الاجتماعيّة المختلفة التي لها علاقة بالطبقة وبأشكال التنظيم الاجتماعي والتوزيع[51]. على نقيض المقاربة النيوكلاسيكيّة، حيث يصبح المال مخزناً للقيمة، يبيّن ماركس أن القيمة في شكل المال (وهو أحد أشكال القيمة الكثيرة) يلتقط بنية القوة غير المتكافئة والتناقضات في داخل نظام الطبقة الرأسماليّة. المال هو أي شيء إلا الحياد. مثلاً، لتراكم رأس المال الوهمي (الأكوام فوق أكوام دين لا يُسَدَّد في الأسواق الرأسماليّة) أثر غير وهمي في الطبقة العاملة (الطبقة العاملة وُجِدَت لتدفع سداد الديون)؛ من هنا، يرفع رأس المال الوهمي بالأرقام المطلقة، حصة الإنتاج الاجتماعي الآيلة إلى البرجوازيّة[52]. المال هو مقياس جدلي للقيمة، ترعاه الطبقات المسيطرة من أجل إعادة إنتاج ظروف التراكم الاجتماعيّة.

لا بد، من أجل أغراض بحثنا، من أن نتفحّص الظروف التي تتطلّب تطوير تبادل قوّة العمل مقابل الأجر المالي، في العلاقات الداخليّة القائمة، في خلق كلٍ من قوة العمل والسلع الأخرى. فهذا يتيح فهماً لعمليّة التكوين البروليتاري، كجزء من أزمة رأس المال المستديمة، التي هي واضحة أولاً في أزمة فائض الإنتاج، وتقتضي تدمير القيمة وشطب القيمة الاستعمالية، في شروط التبادل الضاغطة - أثر قانون القيمة. يحتاج المرء إلى أن يعرف كيف أن هذه التناقضات الداخليّة تعالَج وتُحَلّ، لا بالفكر، بل في سياقها الواقعي من التطوّر، ضمن مرحلة تاريخيّة رأسماليّة معيّنة، تحدَّد في الخطوط العريضة، بأنها علاقة رأس المال.

وعليه، فالإفقار الطويل المدى للقطاع الريفي، وعزله اقتصادياً، يعيدان خلق الظروف لا للاستغلال الشامل فقط، بل لتدمير القيمة أيضاً. هذه الفئة الأخيرة غير واردة في معظم الأوقات، في الخطاب الماركسي الغربي في شأن الإمبرياليّة، لأنها تضع، في قلب التراكم الرأسمالي، قتل المُزارع، إلى جانب قوة عمله/ها الزراعي. ولأزمة فائض الإنتاج

(50) في نظر ماركس، إن ساعة من معدّل العمل الضروري اجتماعياً، تنتج القيمة نفسها أيا كانت كثافة رأس المال النسبيّة للنمط المعيّن من الصناعة، التي يُستَخدَم فيها العامل، وفائض القيمة هو على وجه الحصر، الفارق بين مكافئ قيمة الأجور المدفوعة للعمال وقيمة الإنتاج الكامل لهذا العامل.

(51) Evald Ilyenkov, The Dialectics of the Abstract and the Concrete in Marx's Capital, translated from the Russian by Sergei Syrovatkin (Moscow: Progress Publishers, 1982).

(52) Riccardo Bellofiore, Rosa Luxemburg and the Critique of Political Economy (London: Routledge, 2009).

الرأسماليّة صورة أخرى، وهي الاستهلاك الدوني (Underconsumption) (شراء سلع وخدمات دون مستوى عرضها) إن وضع حد أعلى لا يُتَخَطَّى للاحتمال الاقتصادي في القطاع الريفي، وتقييد نزوعه إلى التحديث من أجل إفقاره وجعل يده العاملة فائضة فيه عن حاجته، هو رد الفعل الآلي، الذي هو الاستهلاك الدوني، أي صورة المرآة السلبيّة لأزمة أكبر كثيراً، وهي فائض الإنتاج. يؤدي تدمير حقوق الامتلاك الصغيرة وتحويل قوة العمل الريفيّة اجتماعياً، إلى خفض قيمة اليد العاملة، ويصفق الباب في وجه إعادة استيعاب العمال في المناطق الريفيّة. وتسجّل هذه العمليّة أيضاً نقطة أخرى في مصلحة رأس المال، إذ إن الاستقلال الأوسع الذي ينجم من الإنتاج المحلي للأغذية الأساسيّة، هو جزء من الأساس المحتمَل لمقاومة الطبقة العاملة. في المناطق الريفيّة أو غير المتطوّرة، تعتمد أشكال تكوين جيش الاحتياطي من العمّال، الحدود القصوى من أساليب الاستغلال التجاريّ (قوانين الطرد، والعنف والظروف الأشبه بالعبوديّة)؛ إنها جزء من الظروف الوجوديّة لخلق فائض قيمة، من تحضير المُدخَلات الأولية في المراحل المبكرة من الإنتاج، مثل المواد الخام واليد العاملة. وعمليّة الإنتاج عضويّة، وهي عمليّة ينبغي فيها للحدود الوطنيّة، والهويّة والحدود القائمة سياسياً، ألا تحجب سلسلة المُدخَلات العابرة للشعوب التي تبدأ من إنتاج التصميم الفكري، والتعدين وإنشاء الظروف للتعدين وأخيراً إنجاز صنع المُنتَج. في كلٍ من هذه المراحل، تتفاوت أشكال العنف والانتزاع في كثافتها لتعزيز انفصال القيمة الاستعمالية عن القيمة التبادلية، التي تتجلى في اللحظة التي تُسعّر فيها كل القيم المنتجة لتُخفي الحقائق، أي علاقات القيمة في سعر مُصَنَّم. إن العيش نفسه بالمستوى نفسه من المهارات، مع القيمة نفسها، تفرض سعراً مختلفاً أو قيماً محدّدة اجتماعياً. ويُعَمِّق الانفكاك الناجم من تكاثر اليد العاملة الفائضة، وما ينتجه من صدوع اجتماعيّة التمايزَ في داخل القوة العاملة، وهو شرط لا غنى عنه، من أجل التراكم.

حتى الآن، تبرز ثلاث قضايا متداخلة من طرح المشكلة على هذا النحو.

الأولى، كما سلف شرحه، هي أن هذا التبادل يُنشئ تناقضاً بين اليد العاملة الريفيّة القابلة للاستخدام، وبين حدود استعمالها في القطاع الريفي، أو بين القيمة (الفئة الموضوعيّة بصفة مخزون القوة العاملة) وبين القيمة الاستعمالية، أي قابليّة الاستخدام. وكلما كبُر التناقض بين هذين الإثنين، ازدادت الحاجة إلى الهجرة الخارجيّة أو التبادل مع الخارج من أجل تحقيق السلعة التي هي قوة العمل. كما سنرى في المقطع التالي، كلما كانت كبيرة وتيرة إفقار الريف نتيجة لحصته المنخفضة في الدخل (غير الكافية ليعيد إنتاج

نفسه)، ازدادت وتيرة التصدّع الاجتماعي. ومثلما أسلفنا، حصة الدخل للطبقة العاملة في هذا القطاع وغيره، لا تتقرّر بمستويات الإنتاجيّة، بل في سياق الصراع الطبقي.

الثانية، إن لتثبيت القيمة الاستعمالية في عمليّة التبادل التي يقرّرها ميزان القوى في بنيةٍ طبقيّة، أثراً لا يقاوَم في الاستلاب. ويتحدَّد مدى الاستلاب، بمقدار ما أن الطبقة العاملة مُقَرَّبة، وما يرافق ذلك من مدى كون سلعة القوة العاملة، التي هي من إنتاج العمّال، تعلو فوق هؤلاء العمّال وتحكمهم «بوصفهم قوة مستَلَبة ومعادية»[53] - جانب «صنميّة السلع» في المقولة الماركسيّة. أن تكون قوة العمل فوق العامل - أي إمكان أن يضع العامل قوة عمله/ها قيد التشغيل، فيصبح أكثر قيمة من العامل نفسه - في سياق متطوّر خالٍ من الأزمة، هذا يعني نوعاً من الاستلاب يُسَلِّع (Commodifies) تقريباً كل مظاهر الحياة البشريّة. في الدول المُضعَفَة أو المُعَرَّضة للقصف، مثل العراق وسورية اليوم، يصبح البشر أنفسهم سلعاً، وإمكان الاستغناء عن قوة العمل (وعن المُزارع أيضاً) يحدِّد مصير اليد العاملة. ليس الفرد وحده هو الذي سيُترَك أمام خيارين، إما أن يهاجر، وإما أن لا يهاجر؛ وتعتمد الطبقة الحاكمة خيارات تتوقّف على اتساع جيش العمال الاحتياطي، وتأثيره في وتيرة التراكم.

الثالثة، هي قضية الشكل المالي [للقيمة]. على الرغم من أن المال هو مساوٍ (Equivalent) عالميٌ يحل التناقضات التي تنشأ من التبادل، إلا أنه يُخفي في ذاته تناقضات في النظام الاجتماعي. على الخصوص، يزيد رأسُ المال، بتعميمه الثروة في شكل مال، تقييدَ إعادة إنتاج طبقة مُـلّاك الأراضي الريفيّة بنظيرتها الصناعيّة. وهكذا، لا تحصل عمليّة التكوين البروليتاري فقط من خلال إجراءات التقشّف التي تُفرَض من الخارج، بل بقمع طبقة مُلّاك الأراضي المتعاونة أيضاً، التي يتوقّف نمط مراكتمها الثروة على المال التي كسبته من الغلال. وعلى قدر الأهمية نفسه، يصبح المال أداة إضافيّة تحدِّد بواسطتها إعادةُ إنتاج رأس المال (من خلال ميزان القوى الطبقيّة) الثروةَ الاجتماعيّةَ التي تؤول إلى كلٍ من الطبقات الاجتماعيّة في المناطق الريفيّة. ويتضافر لغزُ نظام السعر، مع توزيع العرض المالي في المناطق الريفيّة، من أجل اعتصار الشعب العامل الريفي.

من خلال صنميّة المال/السعر، تعزز الطبقة الحاكمة وتيرة الاستغلال ومعدّل الإفقار الضروريّين لخلق فائض من العمّال.

---

(53) Karl Marx, «The German Ideology,» (1844), <https://www.marxists.org/archive/marx/works/1845/german-ideology/ch01a.htm>.

من منظور تحليلي، يبدو أن مسألة وجود تطوّر غير متكافئ في هذه الوحدة بين القطاعات العصريّة والقطاعات الأقل تطوّراً، تمثّل الثنائيّة التي تضع حدود الموضوع. وقد يبدو أن معرفة الفوارق بينهما تفسّر التكوين البروليتاري والهجرة. لكن، عند القراءة المتأنّية، هذان القطاعان منفصلان كما أنهما متّحدان. الهيمنة السياسيّة الممارَسة على المنطقة الريفيّة تربطها بالرأسماليّة، ليس فقط عن طريق التجارة بالسلع/العمّال، بل قبل هذا بالعلاقة الاجتماعيّة، وبالتحديد بواسطة نفوذ رأس المال السياسي. والرأسماليّون يشترون الأراضي من أجل إدخالها في نطاق الإنتاج الرأسمالي. وعلاقة هيمنة الحضري على الريفي هي في الأساس، امتداد للعلاقة الاجتماعيّة لرأس المال المركزي بالمناطق النائية (Hinterland). لا يهم كثيراً، إذا كان معظم القطاع الريفي يعمل أو لا يعمل، من دون أن ننسى أن نسبة البطالة العالية (أي نسبة العمال الذين لا عمل لهم) ليست ما يميّز كياناً رأسمالياً عن كيان ما قبل رأسمالي. وفي أي حال، فالمقارنة غير مناسبة، ما دام أن في كيانات ما قبل رأس المال، الكل يعمل في أعمال منخفضة الإنتاجيّة. يحتاج رأس المال، بوصفه قيمة ذاتيّة التوسّع، إلى قوة من أن يختار احتمالاً، ويضم موجودات في عمليّة الإنتاج التي يحفزها الربح. لكن، لما كان محرّك التراكم هو الكسب، وفائض الإنتاج شرطاً دائماً، فإن الموارد غير المستغَلَّة أيضاً تشكّل جزءاً من التلازم من أجل إنتاج القيمة، من هنا، الوفرة الهائلة لسكان الريف العاطلين من العمل. وبمقدار ما أن القطاع الريفي مُخضَعٌ اجتماعيّاً وسياسياً لأوامر رأس المال المركزي، حيث تُنجَز المراحل النهائية من الإنتاج، لا يعود المرء يلاحظ أي فصل بين كيانين اجتماعيّين وجغرافيّين مختلفين من حيث تكوينهما. القطاع الرأسمالي ينفي ويحتفظ في آن واحد (Sublate) قطاع ما قبل الرأسمالي[54].

لذلك يبدو منطقياً أن تشخيصاً للمشكلة لا بد من أن يتناول النفوذ الاجتماعي المسيطر لدى الطبقة الحاكمة من القطاع العصري وحليفه المُلحَق، طبقة مُلّاك الأراضي الريفيّة، اللذين يُفقِران معاً المناطق الريفيّة.

سادساً: الظروف الملموسة

منذ أوائل الثمانينيّات، حين ضعفت المقاومة الأيديولوجيّة الاشتراكيّة، انكفأ المزيد من الناس عن أساليب كسب عيشهم السابقة وسيقوا إلى الفقر. لقد فُصِلوا عن وسائل

(54) كلمة يشطب هنا تعني يُبطِل، ويُنهي، لكن في الوقت نفسه يُبقي ويحفظ.

كسبهم الخاصّة، وحوِّلوا اجتماعياً عمالاً، وحُرِموا من الوسائل الأيديولوجيّة والتنظيميّة لتطوير إطار يمَكِّنهم من سد حاجات العيش الكريم. كانت الهجرة من الأرياف من الاتساع، ما جعل الأمم المتّحدة تبدأ بتناول المسألة من حيث الوضع العمري الديمغرافي، لدى سكّان الريف في الوطن العربي[55].

في الوطن العربي، نصف سلة استهلاك الغذاء مستورَدة، وبذلك يؤدي ارتفاع أسعار الطعام، إلى خفض الدخل. وتُبيّن التطوّرات في القطاع الزراعي، كما في الجدولين الرقمين (5 - 3) و(5 - 4)، انخفاضَ مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاضاً في معدّل العمل الزراعي وارتفاعاً مستمراً للفقر في المناطق الريفيّة.

في العقود الثلاثة الماضية، انضم معظم البلدان العربيّة إلى منظمة التجارة العالميّة. شهدت هذه الحقبة انفتاحاً أكبر في الأسواق الزراعيّة، وبذلك، انكشافاً أكبر لتأثير تذبذب الأسعار وتزايد الاستيراد. تبلغ نسبة التجارة العربيّة البينيّة نحو 10 في المئة من مجموع الاتّجار مع بقية العالم، على الرغم من منطقة التجارة الحرّة العربيّة الكبرى (أنشئت منذ عام 1997)، التي يُفتَرَض أن تعزّز التجارة العربية البينيّة. إلا أن الطبقة الكومبرادورية وحلفاءها من خارج الحدود، يضمنون أن المعاهدات العربيّة التنمويّة المشتركة لا تجد طريقها إلى التطبيق، وأن تبقى كل جهود الاندماج غير فعّالة. ذلك أن سوقَ غذاءٍ عربيّةً مترابطة ومتساندة، قد تزيد عنصراً للأمن العربي الوطني والعابر للبلدان، وتغيّر دينامية القوى، وتُميل قاعدة التفاوض الدولي لمصلحة البلدان العربيّة. لكن لا الطبقة الكومبرادوريّة العربيّة، ولا شركاؤها الدوليون، يدعمون تمكين الشعب العامل في الوطن العربي، بالحريّة الآتية من الاستقلال الغذائي.

فـي البلـدان الأشـد فقـراً فـي الوطـن العربـي، يُنـذِر أقـل انخفـاض فـي عـرض الغـذاء المحلـي، بخطـر أن يتحـوّل إلـى مزيـد مـن تقليـص نسـبة الاسـتهلاك الفـردي. في السـنوات العشـرين الماضيـة، انخفضـت نسـبة معـدّل الاسـتهلاك الفـردي قليـلاً[56]. لكـن الملاحَـظ أن فـي السـنوات نفسـها، أبـدى الإنتـاج الفـردي مـن الأغذيـة الأساسـيّة (الحـد الأدنـى مـن السـلة الغذائيـة، بحسـب منظمـة الأغذيـة والزراعـة) اتجاهـاً نحـو الانخفـاض، وعُـوِّض تراجـع مسـتوى العـرض المحلـي، بزيـادة الاسـتيراد[57]. قـد يقـال إن زيـادة اندمـاج السـوق تخفـض الأسـعار، وبذلـك فهـي منـع

(55) United Nations, The Demographic Profile of Arab Countries Ageing Rural Population.

(56) Food and Agriculture Organization [FAO], CountrySTAT (various years), <http://www.fao.org/economic/ess/countrystat/en>.

(57) Ibid.

توافر عرض الأغذية من أن ينخفض أكثر معدّل الاستهلاك الفردي، وأن في ظروف أشد حمائيّةً، قد تزداد تفاقماً مشكلة انتشار سوء التغذية. غير أن ظروف الحماية ما كان لها أن تَحِثّ الطاقة الإنتاجيّة المحليّة.

الجدول الرقم (5 - 2)

سكان الريف والحَضَر في الدول العربيّة، 1980 - 2020

(نسب مئوية)

نسبة سكان الأرياف					نسبة سكان المدن				
1980	1990	2000	2010	2020	1980	1990	2000	2010	2020
56.2	50.1	46.3	42.6	38.6	43.9	49.8	53.7	57.4	61.4

المصدر: United Nations, The Demographic Profile of Arab Countries Ageing Rural Population (New York: United Nations, 2008).

الجدول الرقم (5 - 3)

مساهمة القطاع الزراعي في التشغيل وفي الناتج المحلي الإجمالي

(في المئة)، في بلدان وسنوات مختارة

	الجزائر	مصر	الأردن	المغرب	سوريا	تونس	الضفة الغربية وغزة
التشغيل	1977:31 1955:12	1976:47 2000:30	1979:11 1993:6	1971:58 1999:44	1970:50 1991:28	1975:39 2001:22	1980:23 2000:14
القيمة المضافة	1977:8 2000:9	1976:28 2000:17	1979:7 2000:2	1971:20 2000:14	1970:20 2000:24(*)	1975:18 2000:12	1987:19 2000:8

(*) هبوط القطاع الزراعي السوري بدأ عام 2000، مع اعتماد الجيل الثاني من إصلاحات النيوليبرالية. المغرب وسورية هما البلدان اللذان لديهما أدنى نسبة اعتماد على استيراد الأغذية.

المصدر: البنك الدولي 2004، تقرير التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، MENA Development Report Unlocking the Employment Potential in the Middle East and North Africa: Toward a New Social Contract (Selected countries and years).

الجدول الرقم (5 - 4)

توزيع الفقر الريفي والحَضَري(*)

البلدان والأراضي	نسبة الفقراء في المدن	نسبة الفقراء في الريف	نسبة مجموع الفقر الريفي
اليمن	21	40	84
مصر	10	27	78
العراق	16	39	...
الأردن	12	19	29
سورية	8	15	62
فلسطين	21	55	67
السودان	27	85	81

(*) أعيد النظر جوهرياً بمعظم هذه الأرقام بعد انتفاضات 2011، وما أنتجته من توسّع فوارق مؤشرات الغنى والفقر.

المصدر: البنك الدولي، **مؤشر التنمية العالميّة** (2008)؛ أرقام العراق من المكتب المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات (COSIT)، ومن البنك الدولي، **مؤشر التنمية العالميّة** (2010)؛ وأرقام السودان، من إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة (FAO) (2007).

باستثناء بلدان الخليج، فاق الاستيراد العربي للمنتجات الزراعيّة 3.5 أضعاف صادرات عام 2008 [58]. إن تمويل مستويات الاستيراد المستمرة في التنامي، في ظروف تناقص المدّخرات ومشكلات ميزان المدفوعات، يضيف إلى العجز المالي (تقليص المدخرات في الخليج). في البلدان حيث قسائم الطعام مدعومة، تزيد أسعار الغذاء المرتفعة الضغط على هذا العجز. في الأحوال السائدة الآن، معدّل نمو الناتج المحلي الفردي في معظم البلدان العربيّة راكد (في السنوات الثلاثين التي سبقت عام 2002، كان هذا الناتج يتزايد، على الرغم من عدم وجود تكافؤ كبير في التوزيع، لكن المعدل العام في تلك السنوات الثلاثين، كان أقرب إلى 1 في المئة). الأهم، كما جاء في المقدّمة، تناقصت حصص الدخل شيئاً فشيئاً لدى الشعب العامل. ووضعت ديناميّاتُ عدم التكافؤ في الدخل الناتج من نظام ضريبي غير عادل، وهشاشةُ ميزان الممدفوعات، الطبقة العاملة في وضع استقرار

(58) تتضمن الواردات والصادرات الأغذية الأساسيّة إضافة إلى المحاصيل القابلة للتسويق نقداً. انظر: Arab Organization for Agricultural Development (AOAD), Developments in Arab Agricultural Trade, Statistical Abstract, no. 29 (2009).

أكثر اهتزازاً، ما دام دفع الديون يتم من خلال مزيد من تقليص حصة دخل اليد العاملة. وما لم يُعَد الاستثمار وقطاع الزراعة الوطنيّة الأساسي، فإن الاستعباد المالي للبلدان الفقيرة لن ينكفئ.

كان يُفتَرَض بانفتاح السوق النيوليبراليّة أن تُطلِق الموارد من قطاعات الإنتاجيّة المنخفضة، وتشحذ الأفضليّة المقارَنة للأنشطة الاقتصادية الأعلى أداءً. غير أن نمو الإنتاجيّة كان في الغالب أقل أو سلبياً، ولا يزال الوطن العربي بعيداً من جني فوائد التجارة الكاملة، لو كان لهذه الفوائد أن تكون موجودة أصلاً في ظل مثل هذه الترتيبات. ويعني الأثر المتضافر للأداء الاقتصادي العام المتراجع، وحسابات ميزان المدفوعات، تصديعاً مستمراً تقريباً لليد العاملة والموارد المحليّة. والعمال المصروفون من قطاعات صارت غير تنافسيّة من جراء ترتيب التسعير غير المتوازن - ولا سيّما زراعة منتجات الكفاف - إنما يزيدون صفوف البطالة في المدن.

في البدء، كان للإنتاجية الزراعيّة المنخفضة في الوطن العربي جذور تاريخيّة، تعود إلى القمع الاستعماري، أو الإهمال والتكنولوجيا المتقادمة. الأمم العربيّة، كما حدّدتها المعاهدات الإمبرياليّة، برزت في خارج مراكز التصنيع، وباستثناء المرحلة الباكرة لإعادة البناء ما بعد الاستقلال، بقيت تسير على طريق التخلّف التنموي النسبي، تدعمه معاهدات تجاريّة غير متوازنة. وفي النتيجة عانت طاقتها الإنتاجيّة من انحياز تاريخي سلبي مركَّب (تفكيك البُنى والرسملة الضئيلة من جانب الطبقات الكومبرادوريّة، تدعمها سياسة نيوليبراليّة تشرف عليها الإمبرياليّة بقيادة الولايات المتّحدة منذ 1980). والمقلق أيضاً هو أن ثمة مؤشرات على أن البلدان العربيّة المستوردة للغذاء، ولا سيّما المجموعة الأشد فقراً، أصبحت بالتدرُّج، أكثر حساسيّة لعجز الإنتاج. واحتمال تضافر الصراعات مع عجز الإنتاج يفتح الباب لمستويات استهلاك فردي غذائي أدنى، ويفاقم مشكلة سوء التغذية. على الرغم من أن الاتجاهات بالخط البياني المستقيم، لا تشير رسمياً إلا إلى الأشياء الآتية، في ظروف غير متبدّلة، وأن مسار تطور الواردات والصادرات للفرد، تنبئ بتبعيّة نامية للواردات [59]. عند منتصف السبعينيّات تقريباً، كان إنتاج الأغذية الأساسيّة في المجموعة العربيّة يزيد على ثلاثة أرباع مجموع الاستهلاك المحلي [60]. في الحالة الحاضرة من هبوط معدّل الإنتاج، وفي الظروف القائمة والمستمرّة، سيمثّل إنتاج الغذاء

---

(59) Food and Agriculture Organization [FAO], CountrySTAT (various years), <http://www.fao.org/economic/ess/countrystat/en>.

(60) Ibid.

المحلي عام 2020 أقل من ربع الاستهلاك. إن بقاء وتيرة الاستهلاك (استعمال الغذاء) على المستوى الحالي، يعني بالضرورة أن حجم المستوردات سوف يزيد بنسبة بسيطة على ما كان في التسعينيّات. وبإيجاز، إذا أبقت الشريحة الأفقر مستوى استهلاك الغذاء للفرد على حاله، فستكون ثمة حاجة إلى استيراد المزيد من الطعام، لأن معدّل انخفاض إنتاج الأغذية ربما لا يعوّضه تماماً معدّل نمو استيراد الطعام. وحين يكون هذا المقدار من سلة الغذاء مستورَداً، حتى عتبة الدولارين للفقر تصبح بلا معنى. الغذاء الذي يساوَم عليه ويُدفَع ثمنه بالدولار، ثم فيما بعد يُدفَع ثمنه بالعملة المحليّة، سيزيد حصة الدخل لدى الطبقة العاملة، التي تذهب لاستهلاك الطعام، بالنسبة نفسها التي يُرفَع فيها سعر الغذاء بالدولار. لذلك، الدعم هو أداة لا غنى عنها للاستقرار، بالنظر إلى أن أسعار الغذاء خضع لمساومات وتذبذبت بعنف أخيراً (بين عامي 2002 و2016).

هل يقتضي عمل الكثير من أجل رفع استهلاك الفرد وتخفيف مشكلة سوء التغذية في الإطار البنيوي القائم؟ لا، على ما يُفترَض، لأن مبلغ التعويض المطلوب يمثل حصة صغيرة من الموازنة، أو حصة يمكن المساعدةَ الرسميّةَ للتنمية بمبلغ زهيد أن تغطيها. لكن، مبالغ المال أو لوجستيّات تسليم الأغذية، الضروريّة لتخفيف وطأة المجاعة وسوء التغذية، ليست السبب الذي يحول دون حل هذه المشكلات. المجاعة وسوء التغذية وتناول ما دون الحاجة، هي جزء أساسي من بنية الهيمنة الإمبرياليّة أو الاجتماعيّة اللازمة لعمليّة تجنيد اليد العاملة من أجل التراكم الرأسمالي، وطنياً وعالمياً على السواء. إن تجنيد اليد العاملة وقمعها، وفي أحيان إبادتها جزئياً، هي التي تسيّر تسعير الموارد في البلدان النامية، دون مستوى قيمتها كثيراً، حتى إذا ما دُمِجت القيمة واليد العاملة في الجنوب، بالإنتاج في الشمال، فإن فائض قيمة أكبر، ومكاسب أعلى ستُجنى نتيجة للاستغلال الفائق.

إن معالجة سوء التغذية تتطلّب القليل من الموارد، لكن الكثير من إعادة الهيكلة البنيويّة الطبقيّة، وانقلاباً كاملاً على سياسة التنمية السائدة. وما يرتبط بها من تماس اقتصادي شامل خاطئ مع الواقع. مع اعتماد توقّعات أكثر واقعيّة، حتى البلدان العربيّة الأشد فقراً تشهد نسب نمو معتدلة إلى عالية، لكن هذا لا يعوِّض وتيرة هبوط قطاع الأغذية المحلي، من دون موازنة النمو وإعادة توزيعه عبر الشرائح الاجتماعيّة، مع عناية خاصّة بتوسيع قطاع الضرورات الأساسيّة. في عمليات التكيّف الهيكلي التي فرضتها المؤسسات الدولية، تأسس النمو الاقتصادي على خلل أكبر في توازن الأداء القطاعي؛ لكن خلافاً لتوقُّع هيرشمان، كان القطاع القائد ميالاً إلى الانتزاع، وأبدى القليل من الروابط

الإيجابيّة مع بقيّة الاقتصاد[61]. إن بنية هذا الاقتصاد القائم على الاستيراد، أكثر دفعاً نحو التبعيّة الغذائيّة، لأنه يميل إلى تفضيل تصدير القطاع الأولي، أو المحاصيل المبيعة بالمال، على حساب قطاع الأغذية الأساسيّة.

إن النتيجة الصافية لهذه الظروف المأزومة من إنتاج الطعام، إضافة إلى الحروب والطرد بالقوة من الأرض، عجّلت التكوين البروليتاري. غير أن «الخيار» الفردي - الضرورة أكثر من الخيار - لمغادرة مناطق الريف، لا يحدث فقط لأن التراكم الأعلى لدى المراكز العصريّة يقتضي تطبيق سياسة الطرد، وتبادل سلع القطاع العصري لقاء خدمات اليد العاملة - إنه نابع أيضاً بنتيجة أزمة متأصلة في النظام الريفي نفسه (ترابط الطبقة الحاكمة الريفيّة - الحضريّة الذي يُفسد إعادة الإنتاج الريفي). السلطة الأولى في تركيبة الطبقات هذه للنظم الضعيفة والمفتوحة، هي للإمبرياليّة، أو الجماعة العليا في التراتب الطبقي. تُوقِف السياسة الإمبرياليّة أو الحرب نمو القطاع الريفي نفسه، ببتر تحقيق القيمة في التوظيف الزراعي. وثمة حاجة إلى النظر في المسألة من حيث القيمة، لأن التقدير الأعلى للقيمة، كما سنرى أدناه، من خلال السعر في المناطق الريفيّة يعني تحوّلاً في البنية الطبقيّة. باختصار، الوجوه النظريّة في تكوين البروليتاريا هي:

- المناطق الريفيّة - بفعل توسيع الهيمنة الإمبرياليّة المرتبطة بطلبات رأس المال - خضعت لتحوّلات مهمّة، وهي ليست في أي حال، نمطاً ما قبل رأسمالي، أي هي رأسمالية النمط.

- يتطلّب امتداد رأس المال إلى المناطق الريفيّة إعادة إنتاج اليد العاملة المُبخَسَة من تلك المناطق. ويواكب استئصالَ العمال الزراعيّين التقليديّين، فرضُ قيود على الزراعة، وسياساتُ تصديعٍ بالقوّة.

- علاقة نقل اليد العاملة إلى المركز الحضري، بدأت أولاً كعلاقة تبادل تحت أنظار الهيمنة الإمبرياليّة ونتيجة لشحن التناقضات الطبقيّة في التشكيل الاجتماعي العربي. وتفاقم إذلال الريف بتحالفات الطبقة الحاكمة العابرة للقطاعات، وعنف السياسة الطبقيّة.

---

(61) Albert O. Hirschman, «The Strategy of Economic Development,» in: A. N. Agarwal and Sampat P. Singh, eds., Accelerating Investment in Developing Economies (London: Oxford Press, 1969).

بالنسبة إلى هيرشمان، بما أن القطاع السبَّاق في التنمية هو القطاع الأولي وليس الصناعي، يعني أن عدم التوازن في التنمية يُرسي قواعد التخلف التقني.

- التكاليف الاجتماعيّة لإعادة إنتاج اليد العاملة المهاجرة في المناطق الريفيّة، لا يمكن ردّها بمكافآت، على الأقل في حساب الاستغلال الفائق، لكن كذلك سيل المهاجرين استمر من دون هوادة؛ لذلك، لا تعيد المكافآت رسملة الكيانات الأقل عصريّة للاحتفاظ باليد العاملة - استمرار النزوح في الريف يعني أن الأجور العائدة إلى الريف لا تكلفة إنتاج اليد العاملة.

سابعاً: إعادة القضيّة إلى موضعها

مع تضافر تأثير التصديع، والنيوليبراليّة واتجاه التكوين الرأسمالي العضوي المتزايد عالمياً[62]، صار جيش العمالة الاحتياطي هائـلاً مقابلة بالسَّعة القائمة والعمال المستخدَمين إنتاجياً. وحيثما لا تؤدي الحروب إلى تقصير الأعمار، تزيد المكاسبُ الكامنة لدى الطبقة العاملة، من جراء الأدوية واللقاحات الأرخص المُنتَجَة بكثرة، معدّلَ الأعمار في ظروف الفقر. كثيراً ما يقيّم منظّرو الإمبرياليّة التقدمَ، في البلدان النامية من زاوية أسطوريّة، وبذلك، وبغض النظر عن الإبادة الاستعماريّة في الماضي، والحروب، أو السياسة النيوليبراليّة، يرون أن الإمبرياليّة تحسّن حياة «المتوحّشين» السابقين، أو المخلوقات غير المثقّفة، في العالم النامي. غير أن تقدّم المستعمِرين أنفسِهم، مبنيٌ على لجم وتدمير تقدّم شرق أكثر تقدّماً تاريخيّاً، وهو شرقٌ راكم المستعمِرون الثروةَ عند زواله. مع وضع الأسطورة جانباً، إن أفضل ما يتعارض مع تحسين مستوى عيش الطبقة العاملة، هو التزايد التاريخي لمستوى الدخل المرتبط بتطوير القوى المنتِجة، ولا سيّما التكنولوجيا. ويؤكد تراجعُ حصة الأجور، والتفاوتُ المتزايد في الدخل، ومعدل نموُ الإنتاجيّة السلبي، أن مستوى العيش المحَدَّد تاريخياً، انخفض أيضاً.

لا يحتـاج القمـعُ المصاحـب لنظـام الأجـور، الـذي يضبـط جـودةَ العيـش وإعـادةَ إنتـاج الطبقـة العاملـة، إلــى تســريعِ إفقــار العمــل الوطنيّــة فقــط، بــل عليــه، علــى نحــو متبــادَل، أن يُبْخِــس

(62) التكوين الرأسمالي العضوي هو علاقة قيمة، حيث النفقات على رأس المال الثابت، بما في ذلك التقدّم التكنولوجي، تفوق نفقات رأس المال المتحرّك على الجانب العمّالي من عمليّة الإنتاج. إن تقدّم هذه العلاقة، مع الوقت، يطرد اليد العاملة.

نحن هنا نرى الجانب الإيجابي في القيمة، أي ذلك الذي يعيد إنتاج الطبقة العاملة وهذا جانب غير مُحدِّد بصورة كاملة من الناحية التاريخية. فالقيمة كعلاقة اجتماعية نعمل على إلغاء الطبقة العاملة بالتراكم الهدري لأن المقرر الفاصل في علاقة القيمة هو ممارسة العنف لإلغاء الذاتية عند الطبقة العاملة. وبما أن العسكرة حقل تراكم، تصبح بذلك أعداد الموتى هي المنتج إلا على قيمة رأس المال. في غياب ذاتية العمل طبعاً.

العمل أيضاً، شرطاً مسبقاً لخلق فائض قيمة. ويَعرِض رأسُ المال، متباهياً، الموتَ والبطالة والفقرَ عند اليد العاملة، على نحو يساهم، من طريق الإثبات، في فراغَ القوة عند البروليتاريا. وكما تُثبت الظروف في البلدان الأقل تطوّراً، التي تمزقها الحرب، تصبح فظائعُ نظام الأجور الناتجة من تكوين بروليتاريا من فقراء الحرب الذين مُحِيَ تماماً تمثيلُ عملهم، بواسطة سياسة الهويات المُخَضَّبة بالدماء، تصبح حتماً أكثر زخماً، بسبب الطرد بالقوة، ومعدل الوَفَيَات المرتفع من جراء العنف والتصدّع. في الوحدة العضويّة المتكاملة التي هي عملية الإنتاج الاجتماعية، لا تَبتزل سياسةُ الإفقار التي تتّبعها الإمبرياليّة بقيادة الولايات المتّحدة النتاجَ الاجتماعيَ فقط، بل تحوّله إلى مسار ذاتي التعاظم، إذ إن كل خسارة تلو الأخرى لدى الطبقة العاملة، تُسهِم في تقوية منطق رأس المال الأيديولوجي. ويُذكَّر، بالطبع، أن حصة الأجور الآيلة إلى الطبقة العاملة تتقلّص بالتفتيت السياسي لقوة اليد العاملة.

في الوطن العربي، ضَرِبَت بقوّة ظروفُ عيش الفقر في المدن، في ظل النيوليبراليّة. ولا تَدفع شريحةُ اليد العاملة التي تحصل على أجور «أعلى» في المدينة، إلى الهجرة من الريف، من باب الحسد. إن تباهي القلّة الناجحة ضمن حالات الهجرة الريفيّة، الذي يُحدِث ضغطاً معنوياً، إذا اتُّخِذ شاهداً أيديولوجياً، إنما يُغفِل مسرح الجريمة، الذي هو: معدل الأجور نفسه هو عَرَض من إجراءات التصديع الممارَسَة على سكان الريف في الإجمال. إعادة الإنتاج الأيديولوجيّة هي سابقة لإعادة إنتاج رأس المال. بسبب شبكة الإنتاج المترابطة عالمياً، يُحدِثُ استعراضُ المزيد من العمال المحرومين والمهجَّرين ضغطاً وطنياً وعالمياً لخفض الأجور. في قلب المسألة، ثمة آليتان تعملان لتهجير العمال في الوطن العربي[63]:

- أولاً، سياسة الإمبرياليّة المعبَّر عنها في علم الاقتصاد للإفقار النسبي والمطلَق، في مناطق الأطراف.

(63) في الاقتصاد العربي المُدمَج إمبريالياً، يتأتّى إنتاج الثروة المركزيّة من عدم إشراك اليد العاملة في الإنتاج، أقل مما يتأتّى من إبعادها عنه، وإضعافها، وتفتيتها. القيمة تنتج من الاستغلال التجاري، ومن تزخيم تسليع الطبقة العاملة وتجريدها من الصفات الإنسانيّة: أولاً، وطنياً، من خلال حصة أجور أدنى تتيح للطبقة الكومبرادوريّة أن تستثمر المزيد من الفائض في الخارج؛ وثانياً، بمعدل تسليع الحياة البشريّة وجعلها أمراً يُستَغنَى عنه، وبذلك تقليص نفوذ اليد العاملة العالميّة أيديولوجياً. لقد أعيد نشر شعب عربي عامل جائع، ومسلوب، ومنزوع القوّة، في عملِ تدميرٍ ذاتي، في حروب إمبرياليّة. إن عوامل القوة، التي تعبِّر عن القوة الطبقيّة، والتي تكمن وراء عوامل التجارة ونهب الموارد، من أجل الحفاظ على وتيرة الرَّكم العالمي، يعاد إنتاجها في كل أشكال العدوان، بما فيها تدمير الحياة بواسطة الحرب.

- ثانياً، الدمج شبه المُنجَز الذي نشأ من فرض التوحيد الاقتصادي من خلال النيوليبراليّة، ومعاهدات التجارة المفتوحة.

القطاع الحضري هو الحيّز الوحيد المتاح للبقاء، بعد خنق الحياة الريفيّة. والفقر المستحكِم في الريف، والتنمية غير المتوازنة، واستنزاف قوّة الطبقة العاملة الريفيّة هي بالطبع الدليل على أن الأجور المخفّضة لا تُعوِّض خسران القيمة في الأرياف. والحصة المتدنيّة من الدخل الذي يؤول إلى القطاع الريفي مرتبطة بالطريقة التي دُمِج بها هذا القطاع وطنياً وعالمياً، وكذلك بالنسبة الطبقيّة للقوّة التي حكمت هذا الدمج. ويتفاوت طيف الدمج من الإنتاج الزراعي المعصرَن للمحاصيل التي تباع نقداً، إلى مخزون الحروب. والقطاعات الريفيّة في الوطن العربي تميل إلى النمط الثاني، بالنظر إلى أن الحرب هي المسار الأساسي في اتجاه التخلّف التنموي. ومثلما شرحت، تساهم هذه اليد العاملة المهجّرة في إنتاج قيمة، لكن ليس بواسطة نشاط عمل القيمة المضافة في المرحلة الأخيرة من الإنتاج؛ فهناك أنشطة قيمة مضافة في كل مرحلة من الإنتاج. المراحل الباكرة من الإنتاج تقتضي فصل اليد العاملة و/أو التشغيل في عمل يتطلب انقضاء الحياة في مدى عمر قصير، كالأعمال الوضيعة في ظروف غير صحيّة أو الاستخدام في زمن الحرب بصفة جندي. حين تكون القيمة، كفئة اجتماعية، هي ما يلزم لإعادة إنتاج المجتمع، فإن إقامة الحدود الوطنيّة، وقتل الآخر، يوفر فائض قيمة مطلقاً، وبذلك، ثروةً للمركز الإمبريالي. لا ينشأ وقت اليد العاملة الضروري اجتماعياً، في المراكز الإمبرياليّة فقط؛ فكل ظرف تاريخي مباشر أو غير مباشر لقولبة القيمة، وفقاً لحاجة التبادل، هو جزء من فائض القيمة[64]. بعبارة أخرى، في العمليّة المترابطة والتاريخيّة لخلق الثروة، كل لحظات الوحدة الكاملة، وكل العلاقات التابعة لعلاقة رأس المال المحوريّة، تساهم في القيمة، بالتأثير المباشر أو البنيوي في عمليّة الإنتاج. لذلك، على الرغم من أن إزالة المجاعة والفقر لا تتطلب الكثير من المال، فلن يُبذَل جهد من أجل إنهائهما، لأن في أزمة الإنتاج الزائد، إبطال الموارد أو تدميرها، بما فيها البشر، هي الوسيلة إلى تحقيق معدل أعلى من فائض القيمة. ليس هذا تاريخاً مغايراً للواقع؛ إنه ما يحدث بانتظام في ظل الرأسماليّة.

عـلاوة علــى هــذا، لقــد رفعــت الموألــةُ (Financialisation) نهــبَ الثــروة أو القيمــة المتظهرنــه فــي المــال، مــن خــلال تقليــص حصــص دخــل الأجــور (حصــة أدنــى لليــد العاملــة) إلــى مســتوى

(64) Karl Marx, Capital: A Critique of Political Economy, vol. 3, The Process of Capitalist Production as a Whole (New York: International Publisher, 1894).

النمط الأعلى لتلبية نوازع رأس المال إلى تجميع الإنتاج وتركيزه[65]؛ الشرطان الأخيران لم يعودا فقط واقعيَّين، كما في إنشاء احتكارات هائلة في المركز، ومن خلال تقييم الثروة الدوليّة بأرقام المال (بالتحديد الدولار)، بل أصبحا أيضاً مجرّدَين، يدعمان قوة البرجوازيّة العابرة للحدود الوطنيّة. إضافة إلى التكوين العضوي المتنامي في رأس المال، تدعمُ العمليّةُ الثنائيّة لنمو الأرباح من خلال النهب من دخل اليد العاملة والتركيز الأعلى للثروة بالقيمة المجرَّدة (المال)، ظروف مواصلة فصل اليد العاملة المحوَّلَة اجتماعياً.

يُسَرِّع الدمجُ الرأسمالي من خلال الموأَلَة المتزايدة في ظل النيوليبراليّة الوتيرة التي يعمل بها القانون العام المطلق للتراكم الرأسمالي. في كثير من الحالات، في دوائر الماركسيّة الغربيّة، بحسب ديفاين[66]، يُهمِلُ عملُ القانون العام هذا - وهو القانون الذي يُحابي فيه تكوينُ القيمة الرأسمالي الإنتاجيّةَ العليا ويهجّر اليد العاملة - الترابطَ الدوليَ للإنتاج. ولا بد من توضيح يتعلَّق ببلدان الأطراف المصدِّرَة للمواد الخام، في العالم الثالث. القِيَم المنتَجَة في كيانات الأطراف، أو الموارد غير الماليّة المربوطة بإنتاج رأس المال، تتكوّن بعمليات اجتماعيّة عنيفة، وتُحَوَّل إلى أسعار في إطار غير متكافئ من حيث الطبقات أو من حيث القوة. إن تمزيق الوسائل القديمة لكسب العيش، وتضخيم صفوف العاطلين من العمل، ونهبِ موارد العالم الثالث، ودفعِ البشر إلى الذل، بوسائل الحرب والسياسة النيوليبراليّة - هذه تؤسس اجتماعياً لمعدلات الأرباح الفصليّة. إن سياسة الانتزاع والعدوان الإمبريالي، تتوسّط توسيع الهوّة بين المكسب الخاص، وإعادة توزيع القيمة في بنية عالميّة معقّدة للإنتاج، تتخطّى حدود الأمة الدولة الضيّقة.

ثامناً: تفتيت الطبقة العاملة والهويّة

فـي أحـوال الفقـر التـي تسـود أريـاف الوطـن العربـي، «أولويّـة السياسـة أو الطابـع السوسـيولوجي للإمبرياليـة» - أو فكـرة أن رأس المـال يواظـب علـى إعـادة تمتيـن قوتـه فـي إعـادة إنتـاج أرباحـه تسـود علـى فكـرة الاقتصاديـة البحتـة، لـذا تأديـب للطبقـة العاملـة يـدَّر علـى

(65) تستخدم الرأسماليّة المموأَلة بُعبُع العجز والدين، في إطار حسابات رأس المال المفتوحة، من أجل زيادة الضرائب وخفض حصة اليد العاملة. لكن، حين تكون العملة الوطنية حرّة التداول، والتحويل إلى السوق العالميّة، فهي لا تعود عملة وطنيّة. والمراكز الماليّة الدوليّة تحوّل حصص القيمة الحقيقيّة في مصلحتها، بجهد بسيط حين تُخضِع الدول لسُخرة سد الدين مثلاً وإجراءات أخرى.

(66) James G. Devine, Marx's Law of Capitalist Accumulation Revisited: Counteracting Tendencies and Internal Dynamics (Los Angeles: Loyola Marymount University, 2005).

رأس المال لاحقاً، أكثر مما يحصل عليه من استثماره في دفع الطبقة العاملة هذه إلى العمل المنتِج - هذه الفكرة في سياق عربي تتخذ معنى أوضح. ذلك لأن هذه المجتمعات غير المتطوّرة أو الريفيّة، أكبر فائدة حين تخدم المصالح الإمبرياليّة من خلال عدم الأمان في المجتمعات المذكورة أي بعدم تطورها، مما تخدمها بما يمكن للمجتمعات في نموّهما أن تضيفه من القيمة أو الثروة. إن المقاومة المثمرة للإمبرياليّة تكتسب قيمة أعلى ليس، من خلال التنمية وزيادة الدخل، بالمجتمعات الطرفية فقط، بل بالماهية التاريخية التي يكتسبها بميزان القوى العالمي أيضاً.

المقاومة الناجحة تتطلّب أيضاً نقائض النيوليبراليّة، وهي السياسات التوسّعيّة الماليّة والنقديّة، المموَّلة في استقلال نسبي عن أصفاد البنية الماليّة الدوليّة. في بيئة رأسماليّة وطنيّة، على الطبقات الوطنيّة الحاكمة أن تضبط أرباحها بحصر حدود اندماجها برأس المال العالمي. وعلى تراكم ثروة البرجوازيّة الوطنيّة أن يكون له سقف يعيد تسيير الكثير من الإنتاج الاجتماعي في داخل الاقتصاد الوطني - وهذا قيد يدمّر علّة وجود الطبقة الكومبرادوريّة الحاكمة. ومن ثم، حتى يوضَع قيد التنفيذ جدول العمل المعادي للإمبرياليّة لدى المجتمعات غير المتطورة أو الريفيّة النامية، ستحتاج البنية الطبقيّة في الدولة، إلى أن تسيطر عليها تشكيلة سياسيّة من الطبقة العاملة تستطيع أن تردم الهوّة بين فروق الطبقة العاملة الداخليّة، في تحالف ضد رأس المال. خلافاً لهذا الهدف المنشود، تحوّلت الانقسامات في داخل الطبقة العاملة التي غذّتها الهويّات في الوطن العربي، إلى نزاعات بغيضة. يُظهِر التيار الغالب مفاهيمَ الانقسام في الهويّات المبنية برعاية الإمبريالية، ولا سيّما بين شيعي وسنّي، وكأنها تشكّل انقسامات أساسيّة عابرة للطبقات. وفي تزوير فاضح للتاريخ، يُزعَم أن هذه الهويات أزليّة في الزمان، وأنها تكوِّن خطوط فوالق في التجمُّع والانتظام. وتُتَّخذ هذه الهويّات دليلاً على أن فوريَّة المكوّنات الثقافيّة للطبقة أوضح تعبيراً من المكوّنات الاقتصاديّة، وكأن المكوّنات الاقتصاديّة مشتبكة في لعبة تنافس مع التقاليد الثقافيّة. إلا أن الطبقات الاجتماعيّة لا يمكنها أن توجَدَ خارج العلاقات الطبقيّة التي تربطها معاً؛ وتحليل الطبقة في التشكيلات الاجتماعيّة المتنوّعة ينبغي أن يبدأ من هذه النقطة أي بنية الصراع الطبقي. في إطار هذه العلاقات، تتكوّن البنى الطبقيّة، بما فيها تاريخها وتطوّرها. إن كينونة الطبقة وما تفعله يتوقَّفان على أين هو موضعها من الطبقات الأخرى؛ وأهمها الطبقة الماليّة الإمبرياليّة التي تقودها الولايات المتّحدة، بقوتها الأيديولوجيّة، بوصفها طبقة. إن الهويّات المتعددة المتشظّية أو هويّة الطبقة العاملة الواحدة، تنهض وتنهار بناء على مدى الهيمنة الأيديولوجيّة الإمبرياليّة. في مطالع القرن

العشرين، فشل الدور الاستعماري المعروف جداً في تقسيم المجتمع العربي وفق خطوط الهويات، في وجه صعود مدّ الاشتراكيّة العالميّة. إن الطبقات العاملة العربيّة وانقساماتها الداخليّة تعكس ميزان القوى، الذي انطوى أخيراً على تراجع اليسار العالمي أمام صعود الإمبرياليّة.

إن العامل الإمبريالي الذي يهاجم ويسيطر، هو لحظة حاسمة (علاقة تاريخيّة أساسيّة)، يكوِّن مولوداته الأيديولوجيّة في هويّات تقسم الطبقات العاملة. في هذه العلاقات الاجتماعيّة، لا ينظم الرأسماليون علاقاتهم بوسائل الإنتاج فقط بما في ذلك الإنسان المُسطَّح، بل بترتيبات التوزيع أيضاً التي تثبّت رأس المال كعلاقة اجتماعيّة.

هذا هو البُعد التنظيمي في رأس المال، وهو عمليّة سياسيّة تعزّز ميدان عمل نموّه، حيث تمثل قوة الدولة المفتاح في اللحظة المفصليّة. تستطيع الطبقات العاملة، في العلاقة بالطبقة المسيطرة، أن تحتفظ بتنظيمها، وتاريخها، وفهمها المشترَك للصراعات المعادية للإمبرياليّة، أو المعادية للرأسماليّة، وبتجربتها الجماعيّة، وهذه معاً، تؤثر في تماسك الطبقة العاملة ككل، بما فيها الريفيّة. الطبقة لا تختفي تحت الهويّة؛ إنها موجودة في علاقةٍ بالطبقات الأخرى، وبوصفها علاقة بالمِلكيّة التي فيها تُفَعِّل الترتيباتُ القانونيّةُ انقسامَ اليد العاملة، وفق البنى المسيطرة للقوّة السياسيّة والأيديولوجيّة. على المستوى المجرَّد الصرف، الطبقة هي وساطة حالة كينونة خاصّة، تتجسَّد في شكل سياسي أكثر عموماً؛ هذا الشكل يسبب الشقاق في ظروف الهزيمة والتراجع. وهذه السمات، في عناصرها المشترَكة والمتباينة، هي نتيجة درجة التماسك في الطبقة، وميزان القوى، بما في ذلك القوى الأيديولوجيّة، في بنية سياسيّة ما.

الطبقة هي مكوّن فاعلٌ حقيقي للتاريخ، لكن، في علاقتها بالطبقات الأخرى. هذه العلاقات ثابتة ماديّاً في الأرض، ولا يمكن إلغاؤها أو محوها بالتعويض الأيديولوجي تحت ستار هويّة انقساميّة. تؤول السمات والصفات الثقافيّة المختلفة إلى الكيانات الاجتماعيّة، وفق نتيجة الصراع الطبقي. لذلك، الطبقة هي العمليّة التي تكشف الصفات الاجتماعيّة المتشعّبة، الموجودة وفق العلاقة مع رأس المال. ويظهر القمع الذي تعانيه الطبقات العاملة في الوطن العربي بفعل الإمبرياليّة ومشروعها للسيطرة على النفط، على أنه حالة تفكيك بين الظروف الاجتماعيّة والوعي الذي يُعبَّر عنه بكل أنواع الهزائم في اللحظة التاريخيّة الحاضرة. بينما تتواصل تشظية الطبقة العاملة على أساس الدين وأسس ثقافيّة أخرى، في كل مكان، تحت وابل التمويل وحرب رأس المال الأيديولوجيّة، تُمَزِّق

الإمبرياليّة بغِلٍ أشد، حين توجِّه تمزيقها إلى التقاطع حيث تدعو الظروف الاجتماعيّة المدمَّرة الطبقةَ العاملةَ إلى عمل معادٍ للنظام وإلى التضامنٍ. لكن في المرحلة الحاضرة، الدرجة التي يتماهى الناس في الوطن العربي، أو لا يتماهون سياسياً كأعضاء في طبقة اجتماعيّة، هي درجة بعيدة من أن تكون استثنائيّة بالمعنى المقارَن. وهم في الوقت نفسه، لا يوجَدون اجتماعياً خارج النظام الطبقي. ومع أن ثمة طبقات عاملة متقلقلة، ومنقسمة داخلياً، غير أن ثمة أيضاً حالات من المتماسك والاندفاع الثوري. قبيل الانتفاضة، مثـلاً، كانت إضرابات العمال المصريّين في المحلّة، والاتحاد العام التونسي للشغل، تمثل قطبي مقاومة تَكوَّن من حولهما تضامن طبقي، ووحّدت طيفاً من الشرائح المُفقَرَة المختلفة[67]. لكن فيما بعد، في إثر أزمة الانتفاضة، ظهر الإسلام السياسي - وهو من بنات أفكار الاستعمار، ورعته الإمبرياليّة من أجل المرحلة الانتقاليّة - بوصفه قوة منظّمة[68]. لكن التعبير السياسي الإسلامي في هذه الحال، لم يكن موحَّداً؛ وظل متوقفاً على الأدوات والفرص التي برزت من الدعم الضمني في الدوائر الإمبرياليّة، حيث الهدف هو إجهاض الاندفاعة الثوريّة للانتفاضة. ينبغي ألا يكون السؤال عن وجود طبقة اجتماعيّة؛ بل عن أي نوع من العمل السياسي ينشأ استجابة للهجمة التي يكابدها الشعب العامل في الوطن العربي، وأهم من هذا، فيما يتعلّق بالإمبرياليّة.

تعقيب ختامي

بين عامي 1980 و2015، كان نحو ثلث سكان المدن العربيّة، من المهاجرين الريفيّين الجدد. ومعظم هؤلاء المهاجرين انضموا إلى صفوفٍ فقيرةٍ أصـلاً من الطبقات العاملة الحضريّة، المشتغلة في أنشطة منخفضة الإنتاجيّة بالمعنى الكلاسيكي، وغير رسميّة، وضئيلة الأجور. في أحياء الصفيح حيث خدمات الدولة مجتزأة، تهتم مجموعة «مختارة» من ناشطي المنظمات غير الحكوميّة، بهؤلاء المهاجرين. إنها في معظمها، مؤسسات من المجتمع المدني ذات توجّه إسلامي مؤمرك. مع انحسار الأيديولوجيا الاشتراكيّة، أُخضِع المهاجرون لعقيدة الإسلام السياسي (المتأمرك) التي تدين الأفراد الفاسدين، لكن لا تدين السياق الذي يعمل ضمنه هؤلاء الفاسدون، وهو الرأسماليّة. لقد كانت أجهزة أمن الأنظمة العربيّة، وهي مؤسسات الدولة الوحيدة الفعّالة، حريصة في اختيار العاملين الطيّعين من

(67) Cigdem Cidamli, «Call for Class Solidarity from Egyptian El Mahalla Workers,» MRZine (7 April 2008), <http://mrzine.monthlyreview.org/2008/mahalla070408.html> (viewed 2 July 2014).

(68) George Corm, Pensée et Politique dans le Monde Arabe: Contextes Historiques et Problématiques, XIXe-XXIe siècle (Paris: la Decouverte, 2015).

المجتمع المدني. أما المجموعات الأكثر راديكاليّة، فقُيِّد نشاطها، بينما أعطي المجال كاملاً لتلك التي لم تسائل في شأن الأساس الكومبرادوري لرأس مال دول الأطراف. ومثلما أُشيرَ في الفصل الثاني، بعد ثورة الخبز عام 1977، تساكن السادات مع العناصر الأكثر طواعية من الإخوان المسلمين؛ كذلك، كانت القطاعات المطيعة للغرب من الإخوان المسلمين، بعض الوقت قبل الانتفاضة، كاملة النشاط تحت رعاية المنظمات الأمريكيّة غير الحكوميّة.

وأصبحت ممتلكات الفلاحين والطبقة العاملة، التي سُرِقَت بواسطة الدولة، ملكاً للطبقة الحاكمة. وجاءت انتفاضات عام 2011 ومضت، وحيث لم تقع حروب أُجريَت انتخابات مُحدده النتائج مسبقاً، لكن أحداً لم يسأل عن السرقات السابقة التي ارتكبتها الطبقة الحاكمة. ولا شك في أن أي عملية سياسيّة تسير وفق رؤية الإمبرياليّة واستراتيجيّتها، مجرَّدَةً من الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة، ستيعد إنشاء نمط ديمقراطي كالذي أنشأته الولايات المتّحدة بعد غزو العراق. وما دامت الآلية الأيديولوجيّة التي ستحدّد وضع الطبقة العاملة في الدولة تقرّرها الإمبرياليّة، فستظل الثروة المسروقة ملكاً لا يُسأل في شأنه للطبقة الحاكمة.

لما كانت حصة اليد العاملة أضأل من أن تعيد إحياء نموٍ سليم، أي لأن مجموع الأجور يبقى ضئيلاً لتشغيل الدورة الاقتصادية، فالأدوات السياسيّة الأساسيّة التي يمكنها أن تعيد التوازن لجانب الطلب في اقتصاد البلدان العربيّة، هي بالتحديد إعادة توزيع الثروة والإصلاح الزراعي، قد تلقَّت الضربة القاضية من جراء الانهمار النيوليبرالي الغامر - إعادة التوزيع هنا ضرورة تنموية وليست خياراً لأن الطلب ضحل ولا يكفي للنهوض. والطبقات البرجوازية الوطنية لن ترضى بالتأميم لذلك حرب الطبقة العاملة مع برجوازيتها الوطنية يجب أن تتلازم مع حربها ضد الإمبريالية.

بالنظر إلى أن الاقتصاد العالمي متشابك عضوياً، فالوصفات اللاسياسيّة التي تُركِّز على الجانب الكينزي من الطلب لإعادة بناء الاقتصاد الوطني العربي، تظل فارغة الصدى لأن بديهياً ليس من مصلحة المركز تنشيط طرف ينافسها في ظل أزمة فائق إنتاج دولية. وحتى السياسات المرغوب فيها، الماليّة والنقديّة الأكثر توسّعاً، لا معنى لها، من دون تعديل ميزان القوى، ولجم البرجوازيّة الكومبرادوريّة. بعبارة لجم، أعني على الأقل، السماح لتوسّعها أن يكون فقط في شكل حصص محدودة من المال (Rationed)، بالعملة الوطنيّة، من غير إتاحة تحويل النقد الوطني إلى الخارج، أي كما كان الحال في عهد

الاشتراكيّة العربيّة. إن اعتماد الاشتراكيّة العربيّة أسعاراً مختلفة لتبادل العملة، ونسب الفائدة، وتجارة المقايضة جزئياً، تعيد قواعد اللعبة في مصلحة القطاعات المنكوبة في الاقتصاد ومداخيل الطبقة العاملة.

إن استعادة التنمية تعني استعادة سياسة الاستقلال، في ظل السيادة الشعبيّة. والعلاقة الإيجابيّة بين الحيّز السياسي والنتيجة التنمويّة الإيجابيّة هي مسألة مباشرة، إلى درجة أنها، على الرغم من حساسيّتها، تناولها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد): «فكرة الحيّز السياسي تتعلّق بحريّة الحكومات وقدرتها على تحديد ومتابعة أفضل خليط مناسب من السياسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة، من أجل تحقيق تنمية عادلة ومستدامة»[69]. لكن، في نمط نموذجي للفكر التابع والمتوقف عند قول نصف الحقيقة، وهو نمط ناتج من خضوع الأمم المتّحدة للقوة الإمبرياليّة المهيمنة، عزا المؤتمر انعدام الحريّة المذكورة، في مرّة، إلى «الالتزامات القانونيّة المختلفة الناشئة من الاتفاقات المتعدّدة الأطراف، والإقليميّة، والثنائيّة»[70]. هذا، بينما يبحث مجلس الأمن الدولي في شأن احتمال أن تتصاعد الحروب الإقليميّة إلى حروب عالميّة، وبينما صارت سيادة الدولة نتاجاً جانبياً للقانون الديمقراطي العالمي، الذي يكون فيه تطبيق الاتفاقات جزءاً من سلوك الأمم الغربيّة الجنتلمان بالسحرية فمتى كان للدول قانون أممي ومتى كان الغرب جنتلمان. يستدعي النمو الأُسِّي المتسارع من خلال جني الأرباح في نظام مفتوح ومندمج، معدلاً أعلى من الإضعاف الاجتماعي في جانبه القذر أي الجانب الذي يراعي قوة رأس المال، من أجل تغذية مساره الموضوعي: وهذا ما سمّاه ميزاروس المعدّل الأيضي لإعادة إنتاج رأس المال[71]. في مثل هذه العلاقة الحقيقيّة، تُحدّد الأشكالُ العنيفةُ لممارسة قوة الطبقة، الكثيرَ من عوامل الاستقلال. ليست القوة الطبقيّة شخصاً أو جماعة لاتاريخيّين، في الموقع التنفيذيّ بسلطة فرديّة مصابة بجنون العظمة؛ إنها انهمارٌ هو التاريخ، في دوّامة أيديولوجيّة مسيطرة، ومؤسسات متراصّة وُلِد فيها العرب والأفارقة لكي يكونوا منتوج رأس المال بدمائهم أو لكي ينتصروا.

فـي كثيـر مـن الحـالات، تتجـاوز السياسـات الاجتماعيّـة الديمقراطيّـة الظـروف المؤذيـة فـي الشـرائح الدنيـا مـن نظـام الإنتـاج الدولـي. حيـن ننظـر فـي وابـل الوصفـات الكينزيّـة التـي يعتنقهـا

---

(69) United Nations Conference on Trade and Development [UNCTAD], Trade and Development Report 2014 (Geneva; New York: United Nations Publications, 2014).

(70) Ibid.

(71) Istvan Mészáros, Beyond Capital: Towards a Theory of Transition (New York: Monthly Review Press, 1995).

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، قد يصاب المرء بالغثيان حيال سذاجة الفكرة التي ترى أن كل البلدان تستطيع أن تزيد الطلب في آن معاً، مكمّلاً أحدها الآخر، فيصعد الجميع إلى نوع من جنّة تنمويّة؛ فهم يتناسون مغالطة التكوين المنطقية (The Fallacy of Composition)؛ في كل الأحوال، مثل هذه السيناريوهات مُتَصَوَّرَة تحت قيادة قطاعات خاصّة تقود في الدولة والاقتصاد. إذا أُخِذَ تراكم رأس المال المكوّن عالمياً من أرباح القطاع الخاص في مجموعِهِ، فإنه بالضرورة يرفع المستويات في إحدى زوايا العالم الثالث على حساب زاوية أخرى، إما في العالم الأول، وإما في شريحة أخرى من العالم الثالث. ديمقراطيّة الفورديّة[72] المطلقة، مساوية للاشتراكيّة، حيث يمتلك العمومُ الأرباح. فقط حين تُنتج العامّةُ معدّلاتِ الأرباح، فتتوَزَّع بالتساوي عبر الحدود الوطنيّة، يمكن لمصالح أفقر البلدان أن تتوافق مع نتيجة إصلاح الطلب في أي بلد متوسط الدخل. في مثل هذا العالم الاشتراكي والافتراضي، سرعان ما سيختفي الاستغلال وفائض القيمة.

في الحقيقة، ترتفع مستويات بلدان الدخل المتوسط، مثل البرازيل والمكسيك وغيرهما، من جرّاء المدى الذي يَنكُب فيه البؤسُ والحربُ الشرائحَ الدنيا في توزيع العمل دولياً (مثل اليمن، والصومال، وموريتانيا، والسودان). إذا تركنا جانباً مركزيّة التناقضات الطبقيّة، فإن تكرار المقولات الكينزيّة بلا توقّف يشوّش آليات التوزيع ويدعم سيطرة رأس المال الأيديولوجيّة. إنها تمثّل أسلوباً للبعد المنظَّم من رأس المال لإدارة التراكم بالحرب أو بالإفقار المفروضَيْن على شرائح المُعدَمين(*) في العالم الثالث[73]. أسوأ من هذا،

---

(72) Fordism - كلمة وضعها أنطونيو غرامشي عام 1934، لوصف الاقتصاد الحديث القائم على الإنتاج بالجملة والاستهلاك بالجملة (المترجم) مع تزايد بالأجور يخلي السوق من فائض الإنتاج.

(*) استخدم المؤلف كلمة Lazarus وهو فقير يروي قصته الإنجيل (المترجم).

(73) حتى في مثل هذه الساحات للتدخل الإنساني، كما في إقراض الجوعى، السياسة الرأسماليّة هي سياسة هيمنة أكثر منها سياسة رحمة. انظر مثلاً إلى المشروع الهالك أو الذي لم يُطبق (The Peace Clause Project) الذي كان يرمي إلى إنشاء آلية إقراض دوليّة لتسهيل قيود السيولة للبلدان المستورِدة البحتة للغذاء، حتى إذا ما قصّرت المحاصيل، أمكن لها أن تقترض بـمعدلات امتياز، لشراء الغذاء. انظر: Food and Agriculture Organization [FAO], Revolving Fund for the Purpose of Implementing the WTO Marrakesh Decision Relating to the Least-Developed and Net Food-Importing Developing Countries <http://www.fao.org/docrep/005/y3733e/y3733e0a.htm>.

عام 2001 طلب الصندوق التأسيسي 16 مليون دولار فقط حتى يبدأ، لكن المانحين رفضوا تأسيس صندوق الإقراض هذا، على الرغم من أنه يستطيع أن يحقق ربحاً، ورفضوا كذلك أن يروا البلدان الفقيرة تقترض بفوائد متدنية حتى تبقى تحت السيطرة من خلال تجويعها. المقصود هنا أن بالرغم من التكاليف القليلة لإلغاء الجوع، تفضل الدول الإمبريالية استمرار الجوع لأن سياسة التجويع هي سياسة تحكم.

تحوّلت الأسباب المُفتَرَضة للتخلّف التنموي في الأيديولوجيا السائدة لدى الفقراء، من كونها دونيّة جينيّة إلى كونها دونيّة ثقافيّة.

إن نـزع مـا لـدى الفلاحيـن يزيد مـن تحويـل اليـد العاملـة والإنتاج إلـى مراحـل أكثـر اجتماعية أو أكثـر اتـكالاً علـى السـوق، وتكثيـف تناقضـات رأس المـال. عنـد النظـر إلـى أزمـة القطـاع الريفـي، مـن حيـث منـع تحقيـق القيمة (قـوة اليد العاملـة) الذي يؤدي إلـى تبخيس قيمـة العمالة فـي جزء ضعيف التمثيـل السياسـي للفلاحيـن، فـإن هـذا المنـع متصـل بالسياسـة، وبتكويـن تحالفـات طبقيـة ريفيّـة - حضريّـة. وعلى التحـوّل البنيوي المسـتند إلى تحالـف عريض للطبقـة العاملة أن يضم طبقـة المُعدَمين الجـدد فـي الصـراع مـن أجـل الاسـتحكام بالوجـه السياسـي بالإنتـاج اجتماعيّـاً، وتمكيـن أشـكالٍ مـن المِلكيّـة الاجتماعيّـة. مـع أن الانتقـال إلـى الاشـتراكيّة يبـدو الآن وهمـاً، غيـر أن الإصلاحـات التـي تتضمّـن آليـة إعـادة التسـعير، ليسـت أمـراً متعـذّراً. فبقـدر مـا يتعلّـق الأمـر بالتنظيـم الاجتماعـي للاقتصـاد التابـع وقطاعـه الزراعـي، تبـرز نقطتـان مـن التركيـز السـابق علـى تناقضـات القيمـة فـي القطاعـات الريفيّـة وغيـر المتطـوّرة: الأولـى، لا بـد مـن إعـادة ابتـكار نظـام أسـعار، يعيـد تقييـم اليـد العاملـة، ويُرَسـمِل الاقتصـاد الوطنـي والمناطـق الريفيّـة، مـع ضمانـات سـعريّة ومخصَّصـات دعمٍ تكـون جـزءاً مـن إعادة الابتـكار تلـك[74]؛ ثانياً، من خـلال تحويـل المِلكيّة الزراعيّـة اجتماعيـاً، إلى مزارع صغيـرة أو مملوكـة جماعيـاً، علـى نحـو يضمـن أن تتناسـق المصلحـة الاجتماعيّة مـع المصلحـة الخاصة (الإصـلاح الزراعـي الـذي يجمـع بيـن الهمـوم الإنتاجيّـة والحوافـز الشـخصيّة والرفـاه). علـى المسـتوى الوطنـي، يتطلّـب الاحتفـاظ بالإنتـاج الاجتماعـي، مـن أجـل إعـادة تسـويقه داخـل الحـدود الوطنيّـة، هندسـةَ أسـعارٍ متعـدّدةَ الوشـائح، تضمـن لسياسـات التبـادل ونسـبة الفائـدة، أن تُثَبَّـت مـع المـوارد، ونظـام أسـعار مـا بيـن الصناعـات، يحفـز الإنتـاج (أسـعار مضبوطـة بيـن - صناعيّـة). علـى مسـتوى قطـاعٍ زراعـيٍ تابـع، تمثّـل ضمانـاتُ الإنتـاج، وتمويـل الزراعـة بفوائـد امتيـاز - وإدمـاج الزراعـة فـي الاقتصـاد الوطنـي مـن خـلال زيـادة الاسـتثمار - الاسـتراتيجيّات الفُضلـى تصنيـم السـلع يسـود علـى البشـر، ويفـرض توزيـع الموارد بما هو ناشـئ مـن التناقض بيـن القيمة الاسـتعمالية في بنيـة اجتماعيّة تضعهـا اليـد العاملـة الضروريـة اجتماعيّـاً ضـد العمـل أو العمـال كطبقـة اجتماعيـة. حيـن تكـون قـوة اليـد العاملـة المسـتغربة مـن العامـل أو المـزارع[*] أعلـى قيمـة مـن المـزارع، لا يمكـن حـل

(74) Charles Bettelheim, The Transition to Socialist Economy, translated by Brian Pearce (New York: The Harvester Press Ltd., 1975).

(*) Alienated، معزولة بالمعنى الماركسي (المترجم).

المشكلة بمناشدة لأَنْسَنَة (Humanising) عمليّة العمل أو سيرورة العمل. لا يمكن أنسَنَة نظام الأجور الذي تحرّكه الأرباح، في ظل الرأسماليّة، وإذا بدت بعض شرائح العمل الوطنيّة أفضل أمناً، فذلك في المعتاد على حساب شرائح عمال آخرين وطنيّين أو خارج الوطن. وتساهم اليد العاملة الفائضة في علاقات التراكم بكونها فائضة، أو بانخراطها في الحروب، بما فيها حروب الوكالة الإمبرياليّة، أي أنها تشارك كعمل حي وميت في آن واحد. بإخضاع البشريّة والطبيعة أيضِيّاً، في عمليّة مترابطة عضوياً، إخضاعاً لا يعرف حدوداً وطنيّة، ونمطُ نموِّه في ظل الموألة يستخلص نسبياً ثروة أكبر بفائض القيمة المطلق، لا يصبح إنشاءُ احتياطي جيش اليد العاملة جزءاً مندمجاً شيئاً فشيئاً مع ديناميات رأس المال فقط، بل مندمجاً مع عمليّة تدمير اليد العاملة نفسها جزئياً أيضاً.

لذلك، ما ينبغي أن يتغيّر، هو أمران يبدو أنهما لا يتغيّران من أعمدة رأس المال: البنية الطبقيّة، ووتيرة فائض التحويل الاجتماعي، في كل من المنبع (الإعادة الأصلية لتوزيع الثروة) والنتاج الأخير (فرض ضريبة على الدخل الأعلى).

في الوقت الحاضر، لا تزال القوانين التنموية نفسها التي تتحكّم بإنتاج المجتمع، والتي خلقت الأزمة قبل الربيع العربي، على حالها. وتواصل الاستراتيجيّة الإمبرياليّة السعي لتحقيق المزيد من تفكيك الأسس السياسيّة لأمن الطبقة العاملة، وبذلك تبخيسها. لقد وسّعت الإمبريالية الدَين، إلى درجة أن العمال في الأجيال الآتية سيُسَلَّعون ويُصَدَّعون ليبقوا عنصراً مكمِّلاً يُثبِّت نسب القيمة والربح من نظام الأوراق النقديّة، التي تعني الثروة لدى الطبقات الحاكمة. في هذه المرحلة الباكرة من القرن الحادي والعشرين، القبضة الإمبرياليّة على القنوات الاقتصاديّة التي تغذّي الانقسام الداخلي في الطبقة العاملة، هي قبضة حديديّة. واليوم، كما في السابق، يجب أن ينهض الوعي الثوري من خارج الحدود الضيّقة للصراع الاقتصادي، الذي لا يؤدّي إلا إلى تدعيم السياسات التفكيكيّة بين القطاعات[75]. إن أشكال العمل التي تربط القطاع الضيق (الخصوصي) بالكل التنظيمي (سياسات الطبقة العاملة الأمميّة) تبشّر بمولد جديد للرؤية العالميّة التي تقوّي الطبقات العربيّة العاملة والريفيّة.

(75) Vladimir Lenin, What Is to be Done? Burning Questions of Our Movement, translated by Joe Fineberg and George Hanna (Moscow: Foreign Languages Publishing Houses, [1902] 1961), <https://www.marxists.org/archive/lenin/works/1901/witbd/index.htm> (viewed 2 July 2014).

الفصل السادس

الحرب المتواصلة في الوطن العربي

يتناول هذا الفصل الأخير دور الحرب الإمبرياليّة في إنكار السيادة لجماهير الشعب العامل العربي، وبالتالي إبقاء تقييم مُبخَس للموارد العربيّة من أجل التراكم الرأسمالي في دول المركز. والحروب على الوطن العربي، التي يرد ذكرها، ليست حوادث تاريخيّة منقطعة الصلة بحاجات رأس المال العالمي. يمثل الوطن العربي، المشكَّل والمقولَب بواسطة ممارسة استعمارية متواصلة، وعدوان وإعادة استعمار إمبريالي، تعبيراً بارزاً لنظرية الحرب المتواصلة[1]. النفط في شكله الخام، مع قيمة الريوع الإمبرياليّة، المستخلَصة من السيطرة الاستراتيجيّة، يمثل مكوّناً حاسماً لعمليّة التراكم العالمي. وتُبقي سيطرةُ رأس المال بقيادة الولايات المتّحدة على النفط، بواسطة العنف، وتيرةَ انتزاعه ومكانة الإمبرياليّة الأمريكيّة. بهذه الصفة، تنبثق رابطة التشكيل الاجتماعي العربي مع الإمبرياليّة بقيادة الولايات المتّحدة - الطبقة الرأسماليّة التي تَعبُر الحدود الوطنيّة - من الهيمنة الأمريكيّة ومن حروب العدوان للاستيلاء على موجودات المنطقة العربيّة. فمن أجل استعادة الإسهام المتناقص لدورة رأس المال، الناجم عن الطبقات العاملة المستقلة التي تحتفظ لنفسها بحصة أكبر من القيمة التي ينتجونها، تلجأ الولايات المتّحدة وحلفاؤها الطبقيّون بانتظام إلى العدوان العسكري. تُعزّز النزعةُ العسكريّة التطويرَ التكنولوجي المرتبط بالحروب، والتوسّعَ المالي، وتُرفع معدّلات الانتزاع، أي خفض القيمة في الكيانات

---

(1) Rosa Luxembourg, «The Accumulation of Capital,» (1913), <http://www.marxists.org/archive/marx/works/1867-c1/ch30.htm>. (viewed 5 July 2012), and Vladimir Lenin, Imperialism, the Highest Stage of Capitalism (Moscow: Progress Publishers, [1916] 1966).

الاجتماعيّة غير الآمنة، وعلى الأخص الكيانات العربيّة. لذلك، وكما كان يمكن لماو تسي تونغ[2] أن يقولها في سياقنا اليوم، الوطن العربي مرتبط برأس المال العالمي بماسورة البندقيّة. وما تفترضها ضرورةُ الحرب في نظر الإمبرياليّة، بالتنمية العربية، هو أن النزعة القتاليّة الإمبرياليّة أو التهديد الجدي بها، يمكن أن يؤديا إلى انهيار الدولة، بوصفها وسيلة محتمَلة لتمثيل الطبقة العاملة في النظام السياسي الدولي. حتى الآن، حيثما لم تخرّب الحرب بعد المجتمع تماماً، يميّز التنميةَ العربيّةَ نتائجُ تنمويّةٌ هزيلة في النمط النيوليبرالي للحكم.

في هذا الفصل الختامي، أتناول بعض جوانب الظروف المترابطة للحرب كفئة من العسكرة، التي هي بالتالي فئة من التراكم الهدري، أي التنمية العربية المُفسَدَة، بوصفها نتيجة ضروريّة للعدوان الإمبريالي في حربه المتواصلة. ومع وجود إسرائيل والدولة الإسلامية [داعش] في صدد بناء دول نقيّة عرقياً، ومحو الحدود المعترَف بها دولياً، والهزء بمعاهدات ترتيبات الأمن الدوليّة، تخص المخاطر الناجمة من المنطقة الكوكبَ كلَّه. وحتى ينشأ بديلٌ أممي من بين خطوط فوالق التناقضات، ستظل الحروب تخلق دوامة اجتماعيّة لولبيّة هابطة ومستدامة، تُشظّي الطبقات العاملة، على أسس إثنيّة وطائفيّة. وأهم من هذا، نتيجة للمَوأَلَة، تعزّز عمليّة نزع الصفة الإنسانيّة عن سيرورة العمل في زاوية من العالم قوةَ رأس المال في كل زاوية[3]. لأول مرة منذ ما بعد حقبة الحرب العالمية الثانية، يُثبِت انخفاض حصة أجور الأرستقراطيّة العماليّة في الدول المركزيّة بلا أدنى ريب، العلاقةَ العضويّة بين الطبقات العاملة العالميّة[4]. وانخفاضها ليس مرتبطاً فقط بالمصادفة مع هبوط الأمم الأفقر التي تعرّضت للقصف، بل إن سببها هو هبوط تلك الأمم. هنا تنتهي كذبات الأرستقراطيّة العمّاليّة الغربيّة الرديئة، وهنا يبدأ البحث عن نظريّة صراع تنشأ من ظروف المهجّرين الجوعى في المناطق التي تمزقها الحرب وفي عمل قانون القيمة.

---

(2) Mao Tsi Tong, «Problems of War and Strategy,» 6 November 1938, <https://www.marxists.org/reference/archive/mao/selected-works/volume- 2/mswv2_ 12.htm> (viewed 23 February 2015).

(3) Utsa Patnaik and Prabhat Patnaik, «Imperialism in the Era of Globalization,» Monthly Review, vol. 67, no. 3 (2015).

(4) إن قياس إنتاج العامل الفرد في بلدان المركز، يُخفي القيمة المباشرة وغير المباشرة للتحويلات من بلدان الأطراف، التي لها أثر في إعادة إنتاج طبقات المركز العاملة، التي يرفع تحويلها إلى سعر إنتاج، مستويات الإنتاجية في بلدان المركز. إن كون مستوى الأجور الحقيقية في الشمال ينخفض - أو يترنّح خلف الإنتاجيّة، بهامش عريض، على الرغم من الأسس الموضوعية التي ينبغي أن ترفعه - لا يمكن إلا أن يعني، أن الطبقات العاملة الشماليّة تدفع ثمن التراجع الأيديولوجي الاشتراكي، الذي شاركوا فيه. هذه النتيجة وحدها، ينبغي أن تركّز النظر على العلاقات العضوية في اليد العاملة في العالم.

أولاً: الحرب والطبقة الكومبرادوريّة

مع لا وجود لدولة قد تكون تحقيقاً للمثال السياسي في ظل الرأسماليّة، فإن الدولة العربيّة فقدت منذ وقت طويل حتى مظهر الدور المساند لرأس المال الوطني، وهي نادراً ما تمثل حقوق مواطنيها بالتوسّط. الدولة العربيّة التي تسيطر عليها الإمبرياليّة يجب أن تباعد بين الطبقة العاملة وحقوقها. إنها تخلق القيود الخارجيّة لمنع التحرر من العوز وتنمية الحريات المدنيّة، بالقمع في معظم الأوقات، وبالتمايز عن الدعاية النفسيّة البارزة المشوِّهة للعقول، صارت مستبطَنَة لدى كثير من أفراد الشعب، بوصفها إجراءات سياسة ذاتيّة. والدولة، عملاً بمقولة «أن يخافوك أفضل من أن يحبّوك»، هي عامل بيع وشراء (Arbitrage) في ممارستها القمع العنيف أو التهدئة بالحَسَنَة المباشرة، بدلاً من الحصول على القبول بواسطة التمثيل[5]، وتزامناً، الحصول على الثروة بمكاسب الإنتاجيّة. لكل كيان عربي هويّة خاصّة، تحدّدها بنيته الطبقيّة، وعلاقة الترابط بين القوى المحليّة والخارجيّة. وحين تندمج طبقة التجار الحاكمة مع رأس المال الأجنبي، تصبح جزءاً من تلك القوى الخارجيّة - ومتجذّرة مادياً فيها. إنه نِصْف إدراكٍ أن نتناول الروابط الطبقيّة الوطنيّة الدوليّة أو العلاقات اللاشخصيّة، الموضوعيّة، والتاريخيّة، من حيث الكميّة أو النسبة المئويّة المنسوبة إلى صانعي القرار المحليّين أو الخارجيّين، لإلقاء اللوم. والعلاقات الطبقيّة التاريخيّة هي أيضاً ميزان القوى المسيطر، أو التاريخ المبالَغ في تحديده، الذي بالقطع، لم ينصف الطبقات العاملة في الوطن العربي. المبالغة غير ممكنة في وصف كم هو مضلِّل أن تُحَوَّل الطبقة إلى مفهوم حيثما كان، بالقياس الوطني المجرَّد عن الدولي، ولا سيّما حين تكون دورة رأس المال عابرة للحدود الوطنيّة، وكميّة القيمة المُقَدَّرة في حقبة زمنية ما، بلا قيمة إلا بعلاقتها بالروابط الاجتماعيّة المكوِّنة لها المتحرّكة في وقت اجتماعي[6]. مثلما جاء في الفصل السابق، القيمة هي فاعل - مفعول به، إنها السلعة الفيزيائيّة والعلاقات التي تنظّم السلعة، بينما الطبقات هي علاقات مترابطة عابرة

---

(5) بالتمثيل هنا لا أعني الانتخاب الذي يتم بشروط الفاعل التاريخي لإعادة الفاعل التاريخي إلى السلطة. التمثيل هنا هو الارتباط العضوي بالدولة للقوة العاملة، ومقياس هذا هو حق الشعب في الثروة الوطنية.

(6) الوقت الاجتماعي هو الزمن الذي يقع تحت سيطرة رأس المال وهو كذلك الوقت الذي يُثمر فيه الوعي الثوري، نتيجة للتناقض الملازم بين الفاعل والمفعول به في خلال الممارسة، وصعود الوعي الثوري حين تقاتل الطبقة العاملة (الفاعل) للإمساك باستعمال القيمة التي انتُزِعَت منها، من خلال قنوات التراكم الخاصة (المفعول به)، ثم بعد ذلك يخطو المجتمع إلى الأمام على فواصل زمنيّة أقصر من الوقت. بمحاكاة لمعنى الوقت الاجتماعي في أسطورة سيزيفوس كما أعاد كامو روايتها: كل كميات الصخور التي دفعها للصعود إلى قمة التل، في أي فسحة من الوقت، ما كانت تعني شيئاً، حتى أمكنه تحقيق ما أنزلته به الآلهة من ظلم لا يُوصَف، وكان عليه أن يُوقفهم. الوقت الاجتماعي هو تلك الخيوط في الزمن التي فيها، إما أن يَبرُز الوعي الثوري من وسط ظروف التمرّد، أو أن يسبّب تمرداً وهناك أيضاً مقولة للينين: نُحقق في أيام ما لم يُحقق في سنين.

للحدود الوطنيّة، اندمجت فيها طبقة التجار العرب مع العلاقة الاجتماعيّة التي هي الإمبرياليّة.

طبقة التجار بوصفها كومبرادوريّة، تغذّي تحويل الموارد الوطنيّة إلى موجودات بالدولار، أو تعمل تابعاً أميناً للإمبرياليّة، يخدم أهدافها التموضعيّة الاستراتيجيّة. وطبقة التجار التي تتولّى التشكيل الاجتماعي، هي نسخة متطرّفة للكومبرادور. إنها تقيم علاقة نخرية (Necrotrophic) بالاقتصاد الوطني، وتَغتصب القيمةُ من الطبقة العاملة من دون أن تعيد الاستثمار فيها، لأنها ببساطة لا تعتمد على زيادة الإنتاجيّة الوطنيّة لتعزيز ثروتها. إن الاستبداد الموروث من الكيانات الإقطاعيّة القديمة، الذي لم تحطّمه الثورات البرجوازيّة الليبراليّة، والماكث في وسط أزمة التراكم المتعاظمة الشدّة، يعاود الظهور في مظاهر تجزيئيّة تقسيميّة (أيديولوجيّة) من أجل أن يفرض نظاماً صارماً على اليد العاملة[7].

ومثلما قيل، الأثرياء العرب تحميهم قوة جويّة إمبرياليّة، ويمكنهم أن يكسبوا فوائد أعلى على ثرواتهم مما يكسبون من مداخيل المشاريع الوطنيّة الإنتاجيّة. باستثناء الجهود التصنيعيّة بعد الاستقلال، كان جانب التجار في الاقتصاد العربي هو الجانب الوحيد الذي ربَّاهُ الاستعمار؛ وفي العصر النيوليبرالي عاد إلى الموقع نفسه الذي كان فيه زمن الاستعمار. لكن، في السياق العربي، تعيد العدوانيّة الإمبرياليّة الصريحة طرح سؤال عن توصيف العلاقة بين التكوين الذي كان في مرحلة ما بعد الاستعمار، وبين القوى الإمبرياليّة الحاليّة. تشكل السيادةُ الهزيلة للدولة العربيّة، ونموُّها الهش، واكتساحُها بالحرب، حالةً من حالات التنمية بواسطة حروب العدوان بدلاً من التبادل الصناعي المؤسَّس على التجارة. في الخيار بين جعل الناس يشتغلون بأجور بخسة، وبين تبخيس الناس حرفياً، أَخضعت الإمبرياليّةُ بقيادة الولايات المتّحدة الوطن العربي للنمط الثاني. استدخال الهزيمة تخلق حالة الهزيمة الفعلية أو المحتملة أمام التحالف العسكري الأمريكي - الإسرائيلي بيئة عربية قابلة للاختراق بسهولة لمثل هذه الحرب. والمخاطر المحسوبة التي تواجهها الإمبريالية قليلة، وهي تقل شيئاً فشيئاً نظراً إلى ضعف الأمن العربي. في المقابل، ففي طوق شرق آسيا، حيث يسود ارتباط أقوى بين التنمية والشواغل الأمنية، كانت تدفقات رأس المال الإمبريالي وتأثير دولة يابانية بلا أنياب عسكرية، قادرة

(7) هذا لا يعني أن الاستبداد في ظل الإقطاع أشد قَسوة من الاستبداد الرأسمالي. التراكم الرأسمالي مختلف عما سبقه لأنه يستهلك حياة الإنسان كمدخل للإنتاج.

على تمرير بعض مكاسب الرفاهية نتيجة إغداق الموارد على التصنيع والقطاعات الأخرى القابلة للتبادل التجاري، لكن يعزي السبب لتلك التنمية الحزام الرادع الذي بنته الإمبريالية لاحتواء الصين الشعبية. وعلى النقيض، تسعى النزعة الحربيّة لدى التحالف الذي تقوده الولايات المتّحدة، وأمراء الحرب العرب الذين ترعاهم، والذين يمثّلون أدوار الوطنيّين، بينما قاعدةَ إعادة إنتاجهم الماديّة تكمن في الريوع الجيوسياسيّة والدوائر الماليّة الدوليّة، إلى قلب اتجاه التنمية المبنيّة على التصنيع. الحرب ضرورية، والغرض الوحيد أو محور عجلة معظم الكيانات الاجتماعيّة في المنطقة العربيّة باستثناءات بسيطة.

إضافة إلى الزخم التاريخيّ للعدوان الإمبريالي لتعديل مواقع القوة، تقتضي أولويّة السياسة أو الطابع السوسيولوجي في الإمبرياليّة، تعزيز حكم رأس المال بالاستغناء عن بعض المكاسب الماليّة المباشرة. مع أن الحاجة إلى سلطة القوة، والسيطرة، والاستقرار، أمر مركزي للقدرة على التكيّف لدى رأس المال، بوصفه العلاقة الاجتماعيّة التي تؤكد الممارسة الإمبرياليّة، إلا أن هذه الاندفاعة العدوانية معتمَدَة في الوطن العربي، أكثر من أي مكان آخر. هذه هي في الأساس نتيجة التفكير الإمبريالي الذي يرى أن سياسة الحرب، وبالتوازي، السيطرة على النفط، تعلو على مسألة تطوير القدرة الإنتاجيّة في المنطقة العربيّة من أجل غرض التجارة. تَنتُج القناةُ غير المباشرة في الربح المالي لدى الإمبرياليّة بوساطة الحرب، والقوة الناجمة عنها، والنتاج الأيديولوجي المصاحب، لا الاتّجار بالسلع المدنيّة الاستعمال.

الحــرب في ســياق متخلف، هــي تبخيس للقيمة، والســيطرة من خــلال نزع القوة بواســطة فصل البشــر والمــوارد. كل العمــل الضــروري المُحقق في ســياق تاريخــي بما في ذلــك إنتاج العامــل يتجلى فــي لحظة حســابية التي هي الســعر البخس الــذي يعكس كل تلــك القيم. وثمة نقطتــان في المجــال الواقعــي، تتعلّقــان بأمر انتــزاع المــوارد العربيّة مــن مالكيهــا بوصفهم منتجيــن، ثم تبخيــس ثمنهــا. أولاً، ليــس كثيراً ما تكســبه القــوى الغربيّــة من أربــاح التجارة المســتخلَصة من الدخــل المالي البائس فــي الوطن العربي، إلا فــي دول الخليج التــي أموالها في الأصــل تحت أنظــار القــوة الماليــة المســيطرة. باســتثناء النفــط، ثمــة القليل مــن النفائس المرغــوب فيها حين تكــون حصة دخل اليــد العاملة فــي البلــدان العربيّة غير بلــدان الخليج، هي أقل من 0.3% فــي المئة من دخل العالــم. ثانياً، الإنفاق العســكري (الكينيزيّة العســكريّة)[8] أو أفضــل مــن ذلــك، الإنفــاق الحربــي، هــو هــدف فــي ذاتــه، لأنــه يعيــد توزيــع

(8) للتنويه الإتفاق العسكري عملية حسابية بالأسعار المتاحة لكنها لا تعكس الصيرورة الاجتماعية للحروب. نحن هنا نُصرَّ على بندين: البند الأول، هو امتصاص الفائض الاقتصادي بسندات خزينة رغم الحرب؛ والثاني، الحرب تعمل كقانون القيمة، أي أنها تستعبد.

القيمة الحقيقيّة للطبقة الرأسماليّة، ويعزز الموجودات الماليّة - في الوقت نفسه بأرصدة أعلى (إنفاق عسكري أو ديون حرب) توَزَّع بين الطبقة الماليّة وبين التقشّف. أكد فوستر وآخرون[9] موقف كاليكي القائل إن الإنفاق العسكري الأمريكي نما بسبب الإمبراطوريّة الرأسماليّة، لا بسبب الحاجة إلى احتواء التهديد السوفياتي، بامتصاص الفائض الأمريكي الهائل، والمساعدة على درء الانكماش الاقتصادي. هذا الموقف قال به أيضاً باران وسويزي[10] وماندل[11]. وعلى وجاهة هذا الرأي، فإنه ثانوي بالنسبة إلى واقع حروب العدوان والاستيلاء والتدمير أو تبخيس سعر القيمة الحقيقيّة البشريّة والطبيعيّة في العالم الثالث.

وهذا يصح في هذا العصر من الموأَلَة (وجود فائض هائل من المال بالنسبة إلى الإنتاج الحقيقي) أكثر مما يصح في العصور السابقة، لأن الإنفاق العسكري واستهلاكه للفائض غير كافيَيْن وحدهما من أجل زيادة الفائض من غير شن الحرب فعلاً. والحرب على الوطن العربي ينبغي ألا تُقاس فقط من حيث درجة الفائض أو معدّل أدنى من التراكم يصل إلى عتبة تَفتَح فيها منفَذ تصريف، بتفعيل النزاع. فالحرب الإمبرياليّة هي شرط اجتماعي متأصّل، يُرَسِّخ حكم رأس المال بمقدار معدّل التراكم الرأسمالي. ويحذّر عبد الملك من المبالغة في التركيز على قياس الكميّة[12]، في تفسير الإمبرياليّة، ولا سيّما أن العالم الثالث مُتَفَّهٌ بسبب ضآلة حصته من الإنتاج بالدولار، من مجموع دخل العالم. لقد أدرك لاويزين وكوب إدراكاً لامعاً قيمة العلاقة في جذر الاندفاع الإمبريالي من حيث تحويل القيَم إلى أسعار[13].

«في عالم حيث سعر السلع في السوق يميل إلى أن يكون عالميّاً، فيما سعر السوق لطاقة اليد العاملة تختلف بسبب الصراع الطبقي - التاريخي والمعاصر على السواء - النتيجة هي إعادة توزيع للقيمة من البلدان التي فيها سعر سوق متدنّية لطاقة اليد العاملة، إلى

(9) John Bellamy Foster, Hannah Holleman and Robert W. McChesney, «The U.S. Imperial Triangle and Military Spending,» Monthly Review, vol. 60 no. 5 (2008), <doi:10.14452/mr-060-05-2008-09_1>.

(10) Paul A. Baran and Paul M. Sweezy, Monopoly Capital: An Essay on the American Economic and Social Order (London: Penguin Books, 1975).

(11) Ernest Mandel, Late Capitalism (London: New Left Books, 1975).

(12) Anouar Abdel-Malek, «Geopolitics and National Movements: An Essay on the Dialects of Imperialism,» Antipode, vol. 9, no. 1 (1977), pp. 28-35, <http://www.praxis-epress.org/CGR/12-Abdel-Malek.pdf> (viewed 19 September 2014).

(13) Torkil Lauesen and Zak Cope, «Imperialism and the Transformation of Values into Prices,» Monthly Review, vol. 67, no. 3 (2015), <http://monthlyreview.org/2015/07/01/imperialism-and-the-transformation-of-values-into-prices/#fn15>.

البلدان التي فيها سعر سوق مرتفعة لطاقة هذه اليد العاملة. لذا ينبغي تفسير الإمبرياليّة في سياق تحويل القيمة إلى سعر. والزعم أن هذا يحوّل مفهوم الاستغلال من دائرة الإنتاج إلى دائرة الحركة في الأسواق، هو أمر مخادع. فالعمل البشري هو الذي يخلق القيمة وفائض العمل يخلق فائض القيمة. إلا أن القيمة (الفائضة) ليست صفة ماديّة تضيفها اليد العاملة على السلع كما لو كان ذلك مثل جُزَيء يُدمَج ويُخزَن في السلعة المنتَجة. بل القيمة وتحويل القيمة إلى سعر سوق، هي نتيجة علاقات اجتماعيّة بين اليد العاملة ورأس المال، وبين رؤوس أموال مختلفة. إنها التحويل من قيمة إلى سعر سوق يضمن استمرار التراكم على نطاق واسع. وتقتضي هذه الدورة من رأس المال تحويل القيمة وفائض القيمة إلى أرباح، ونقل القيمة من الجنوب إلى الشمال، وفق الأسعار المنخفضة التي يدفعها الشمال لقاء السلع المنتَجَة في الجنوب. لذلك لا يحدث الاستغلال في قطاع واحد معيّن من الإنتاج أو الاقتصاد الوطني؛ إنه نتيجة مجموع عمليّة التراكم الرأسمالي العالمي»[14].

الحرب هي القناة الأساسيّة لضمان أن تحويل القيمة إلى سعر، يستجيب لحاجات التراكم الإمبريالي. ما إن يُرَكَّز الانتباه على علاقة الحرب في بنية الإنتاج العالمية، حتى يترتّب أن يتحوّل موضع الصراع الطبقي الأممي إلى مناطق الحرب، التي انتُزِعَت قيمتها ودُمِّرَت. إن القياس الكَمّي المالي لمتوسط مقدار وقت العمل (كما في القول إن كميّة العمل هي جوهر القيمة) الذي يعود سعره إلى قيمته الحقيقيّة أو سعره الطبيعي، هو التفسير الريكاردي لنظريّة قيمة العمل، وليس لموقف ماركس. ومثلما جاء في الفصل السابق، قوة العمل الماركسيّة - السلعة - هي مثل أي سلعة أخرى: علاقة داخليّة لتناقض القيمة مع قيمة الاستعمال، تتجسّد خارجياً في قيمة التبادل، وليست نوعاً من المعدّل الرياضي لكميّات مختلفة من العمل تُقاس في لحظة معيّنة من الزمن. إن مظاهر القيمة الفيزيولوجيّة (الكمّية) وحدها تفترض علاقات القيمة التاريخيّة المعيَّنة في ظل الرأسماليّة، لأن كميّة العمل تُحدَّد من خلال التبادل المالي. وعمليّة تحقيق التناقض الداخلي لسلعة ما (القيمة أو اليد العاملة الضروريّة اجتماعياً في مقابل القيمة الاستعمالية أو إنتاجية اليد العاملة) من خلال التبادل - كما في تسعيره بواسطة معدّل الأجور - تقتضي كل زوائد التاريخ والصراع الطبقي، بما في ذلك ما يصل حتى إلى شن الحروب الإمبرياليّة. لدى الرأسمالي، عبر القوة الطبقيّة، مصلحة متأصّلة في تبخيس سعر قوة العمل بالأجور المنخفضة لأن ذلك يخفُضُ حصة العمل الضروري ويرفع العمل الإضافي، المؤسس

(14) Ibid.

بوساطة الصراع الطبقي لمعدل الأرباح. إن محاولة جعل القيمة والأرباح المالية تتّفق مباشرة، ومن دون تناقض، هي «أصعب كثيراً من تربيع الدائرة. [...] إنها ببساطة محاولة إظهار ما لا وجود له، وكأنه موجود في الواقع»[15]. في هذه المرحلة من التحليل، دعنا فقط نفترض أن قوة اليد العاملة هي متغيّرٌ يتحدَّد تاريخياً، وسياسياً، واقتصادياً، تشارك في تقييمه الحرب الإمبرياليّة بوصفها مكوّناً مركزياً. عندما تُعَدُّ القيمة مادّة ملموسة (كميّة فيزيولوجيّة) - ومادة من دون تاريخ صيرورة، كما في قانون القيمة الكلاسيكي، أو بوصفها معدَّل كمية عمل - عندئذ فقط يمكن المرء أن يقول إن الطبقات العاملة الغربيّة منتِجة رئيسيّة للثروة، أجورها مسوَّغَة بإنتاجيتها العالية؛ لكن هذا المعدَّل في ذاته لا وجود له، ولو كان موجوداً فهو لا يمكنه أن ينتج فائض قيمة. المؤكَّد أن الناس اشتغلوا دوماً ليُنتجوا، لكن في ظل الرأسماليّة فقط، تتحدَّد حصّة اليد العاملة بواسطة قيمة تبادل سلعة قوة العمل. نموذجياً، بحث ماركس على الدوام عن الخصوصيّة التاريخيّة في الرأسمالية ليفسّر أعمالها. لقد كانت ظروف العمل المحسوسة والمختلفة دوماً موجودة كقوانين طبيعيّة لإعادة إنتاج المجتمع. لكن، قوانين التطور الاجتماعي الخاصّة بتبادل السلعة في ظل الرأسماليّة، تتجسّد في توسُّط تناقض القيمة/القيمة الاستعمالية، في صورة ماليّة[16]. بهذا المعنى، فإن قانون حل التناقض الداخلي في القيمة، بواسطة تبادل المال هو الكوني، الذي هو أيضاً مجموعة عناصر غير متجانسة لا تُحَلّ من خلال جمع كميات العمل المختلفة مباشرة، بل على نحو غير مباشر بظهورها في نظام السعر. التناقضات في نظام ماركس لا تنتهي؛ إنها تتحوّل عبر مرحلة أخرى من الصيرورة، بينما تبقى محفوظة ومُنكَرة في آن معاً (المزيد عن هذا الموضوع الشائك في قسم التطوّر الهمجي، أدناه).

أما في نفس موضوع قوة العمل وقيمته، فليس ثمة فوائد مطلقة في الإنتاجيّة من خلال الاقتصاد المتقدّم، بسبب عدم تجانس القدرات الإنتاجيّة والمعيار المكبوت طبقياً، الذي بواسطته تقيَّم الإنتاجيّة وتقاس. يرى إيمانويل أنه «لو كانت الإنتاجيّة المقارَنة فعلاً هي التي تحدِّد الأجور والمداخيل عموماً، فإن البلدان غير المتطوّرة ينبغي أن تكون لديها مستويات أجور وعيش أعلى من تلك التي في البلدان المتطوّرة، ما دامت فائدة السلعة المصدَّرة في العادة، أعلى من ضرر السلعة المستورَدة»[17]. من دون التمييز بين قوة اليد

Karl Marx, Theories of Surplus Value (Moscow: Progress Publishers, 1863). (15)

Evald Ilyenkov, Dialectics of the Abstract and the Concrete in Marx's Capital Written (1960) (Moscow: Progress Publishers, 1982). (16)

Arghiri Emmanuel, Unequal Exchange: A Study of the Imperialism of Trade (New York; London: Monthly Review Press, 1972), p. 424. (17)

العاملة كسلعة والعامل، وتحديد عملية التقييم الطبقيّة لقوة اليد العاملة دون مستوى قيمتها، ستكون لدينا نظريّة القيمة الريكارديّة المبنيّة على المادة فقط، التي رأى ماركس[18] أنها توهِن نظريّة قيمة اليد العاملة، وتُعيدها إلى تفسير لاتاريخي لمصادر الربح، وبالتحديد يُصبح رأس المال المستثمَر مصدر الربح. رأى ماركس في قوة العمل[19] أنها سلعة يخضع تحديدها لقواعد مطبّقة في سلع أخرى، وتجنَّب آراء واهمة، مثل: الأجور تحدّدها الإنتاجيّة. وطرح كاليسكي[20] وإيمانويل[21] نقطة شبيهة، حين رأيا أن الأجور تتحدَّد في الإنتاج لا في سوق العمل - فسوق العمل تؤثر في اليد العاملة فقط بواسطة تطور سوق الإنتاج الأوسع، بوصفه مكوّناً ثانوياً لهذه السوق[22] أي سوق العمل. في السنوات الأخيرة، رأى كوب أنه على الرغم من أن المكننة المتزايدة تؤدي إلى خلق قيم استعمال أكثر في وحدة الوقت[23]، فإن تكثيف استهلاك قوة اليد العاملة وحده يستطيع أن يُنتج قيمة مضافة، ولما كانت الأجور ليست السعر المدفوع لقاء نتيجة العمل، بل هي سعر قوة اليد العاملة، فالأجور الأعلى ليست نتيجة آليّة لمكاسب الإنتاجيّة الآيلة إلى رأس المال.

إن ما يُغفَل عنه كثيراً في الجدال، هو أن كامل بنية التراكم من خلال الحرب، التي تحقق الفائض ثم تزيده، إنما في لُبّها علاقة قيمة فاعلة. إن لنشر الفائض المالي الغربي الهائل بالإنفاق العسكري علاقة بهذا، لكنه جزء فقط من القصة. إن دورة **انشُر القيمة، دَمِّر/اخلق قيمة وأعِد التقييم** من حيث الأسعار المحدّدة بالقوّة الطبقيّة، تكمِل دورانها، نتيجة ممارسة الحرب الإمبرياليّة، التي تؤدي أيضاً دوراً في تثبيت حكم رأس المال. من دون تنظير الحرب في دورة القيمة، هناك نظريّة جزئيّة فقط. على هامش هذا، فإن قانون القيمة، بوصفه العمليّة التاريخيّة التي تتجلى في أوجه مختلفة من لحظات خلق فائض القيمة، يتضمّن، كما جرى التركيز عليه مـراراً، إعـادة التفعيل المستمرّة للاستغلال التجاري،

---

(18) Marx, Theories of Surplus Value.

(19) Karl Marx, Wage Labour and Capital, translated by Friedrich Engels ([1847] 1947), <http://www.marxists.org/archive/marx/works/1847/wage-labour/index.htm> (viewed 12 January 2013).

(20) Michal Kalecki, «Political Aspects of Full Employment,» Political Quarterly, vol. 14, no. 4 (1943).

(21) Emmanuel, Unequal Exchange: A Study of the Imperialism of Trade.

(22) في رأي كاليكي، تتحدَّد الأجور الحقيقية - الأجور في الأسعار - في آن معاً، بقوة شروط الاحتكار الشاملة، وتسرّب الموارد إلى الخارج. لكن لأن مستوى الأسعار العام يرتفع نتيجة التضخُّم الذي يهبط بالأجور، فعلى نقابات العمال ومنظمات الطبقة العاملة أن تدفع في اتجاه رفع القيمة الاسميّة للأجور (طلب زيادتها) من أجل تثبيت استقرار الأجر الحقيقي أو رفع مستواه أو زيادة القدرة الشرائيّة لدى العمال.

(23) Zak Cope, Divided World, Divided Class: Global Political Economy and the Stratification of Labour under Capitalism (Montreal: Kersplebedeb, 2015).

بينما تُنشئ الحروب الاستعمارية والإمبرياليّة أعداداً هائلة من عبيد الأجر وموارد رخيصة، على طريقة الأقنان، لكن على نطاق أوسع كثيراً، نظراً إلى معدّل الوَفَيَات الناجمة من المجاعة والحروب. العنف عامل مركزي في الرأسماليّة[24]، وعلاقاته الاجتماعيّة المشتركة تعيد تأكيد علاقة النهب الإمبريالي مرّة بعد مرّة. هنا يرى المرء عمليّة تاريخيّة لخلق قيمة بالانتزاع العنيف، الذي يُهوَّن دورُه في الأدبيات التقليديّة، لأن التمركز الأوروبي (Eurocentric) المفرط على الدخل بالدولار، هو أعلى في البلدان المتطوّرة بنتيجة حروب العدوان الإمبرياليّة، في الماضي والحاضر.

على المرء أن يطرح سؤالاً بديهياً: هل يمكن عملةَ الدولار وحدها، أو الثروةَ المتراكمةَ نقداً بالدولار، أن تكون ما هي من دون الحروب الاستعماريّة والإمبرياليّة؟

بالعودة إلى سياقنا العربي والتاريخي المحتمل، الحرب هي - بفعل عدم قابلية تحويل النزاع إلى التطور التاريخي - مفتاحٌ في علاقة الجماعة العربيّة الحاكمة بالإمبرياليّة، حتى لو كانت هذه العلاقة تعني تدمير موجودات الدولة العربية.

تجني الحروب واقتصاد التسلُّح الدائم قيمة ماليّة وتعيد تشكيل الظروف الاجتماعيّة التي تُنتِج القيمة. وبغضّ النظر عن استخدام ملايين في إنتاج القيمة، وتدميرها، وجنيها، فديناميّة الحرب نفسها تغذّي التكنولوجيا العسكريّة أو منتجاتها المدنيّة الجانبيّة التي تستعمل على الخصوص أموالاً عامّة. الحرب تحفظ للولايات المتّحدة التفوّق التكنولوجي لدى الطبقة الرأسماليّة التي تقودها الولايات المتّحدة، التي بنيتها المؤسّسيّة هي الولايات المتّحدة نفسها؛ والتفوّق التكنولوجي هو الأساس المادي للسيطرة في التقسيم الدولي للعمل. مالياً، يوسّع تمويل الحروب الديون الأمريكيّة في الحيّز الدولاري؛ من هنا، تأتي الموجودات الماليّة المتاحة للمال المؤسسي، لينهب من حصّة الطبقة العاملة ويتوسّع. في المقابل لا بد للفائض المالي بالدولار، من أن يتدعّم بمزيد من التوسّع العسكري، وإعادة التموضع الاستراتيجي الإمبريالي. تشكّل جميعُ هذه العمليات المترابطة والذاتيّة الاندفاع، مجموع رأس المال الذي ينبغي فيه تفسير الحرب على الوطن العربي، على أنها لحظة حاسمة. والوطن العربي الذي شهد أعلى وتائر تكرار النزاعات في العالم[25]، هو أصلاً الخاصرة الرخوة لرأس المال، فهو

(24) التناقض بين القيمة الاستعمالية، العام، والقيمة التبادلية، الخاص، يُحل بممارسة العنف.

(25) Stockholm International Peace Research Institute, Yearbook and Military Expenditure Database (SIPRI) (Stockholm: Stockholm International Peace Research, various years).

سهل التَلَقي جداً، وقابل لإعادة إنتاج الحرب الدائمة، وهذا مكوّن رئيسي لتثبيت استقرار رأس المال.

يتطلّب نمو المال المُنفَق في الحروب فرض ضرائب أعلى وتمويـلاً أقل في الإنفاق الاجتماعي على الطبقات العاملة في المركز: المفهوم القديم والمعهود للتقشّف الذي يحوّل حصة أكبر من الإنتاج الاجتماعي إلى الطبقة الرأسماليّة. في الوطن العربي، تؤدي علاقة الحرب، والنتائج المترتّبة عليها من فائض الهجرة، إلى تسليع حياة البشر - إلى جانب تسليع اليد العاملة المقَدَّرة أو غير المقَدَّرة نقداً - وهي نتائج تجنيها الحرب بواسطة الموت المفاجئ أو معدّل أعمار أقصر، بالنسبة إلى الأعمار المحتمَلة في السياق التاريخي. ومثل التكنولوجيا، العنف ذاتي النشوء (متأصل) في الرأسماليّة، وهو يَرشَح نتيجة الصنميّة (الإقصاء عن السيطرة الاجتماعيّة المباشرة) التي تحكم توزيع الموارد. الحروب تستهلك بالمعنى الحرفي الحياة البشريّة والموارد النفيسة الأخرى التي يكون تدميرها مركزياً للاستغلال التجاري في بلدان الأطراف المهزومة.

حين تُعَدُّ القيمةُ، بوصفها تناقضاً داخلياً في مراحلها التطوريّة، أو في حال صيرورتها شكلاً مجرداً وهو التنافر بين الاجتماعي أي، القيمة الاستعمالية، والخاص، أي القيمة التبادلية، الذي لا يُحلُ إلا بالعنف - أي حين تنتقل من الملموس إلى المجرد وتُبَادلُ عبر المال الذي تُحدِّده قوة رأس المال الأيديولوجيّة، عندئذٍ، تُخضِعُ الحربُ الطبقةَ العاملةَ في الأطراف لمتطلّبات جني الأرباح في المركز. في ظروف التبادل الناجم عن تحوّل موازين القوى، الذي تنصاع فيها القيم الاجتماعيّة، القيمة وقيمة استعمال اليد العاملة، لمشيئة القوى الطبقيّة الحاكمة أو الإمبرياليّة، يتحوّل العرب والأفارقة الذين يموتون في الحروب الإمبرياليّة هم أيضاً إلى منتجي ثروة بموتهم المبكر. فموتهم المبكّر هو الحجارة التأسيسيّة في سلسلة الإنتاج التي لا تعرف حدوداً وطنيّة بها. يُعاد تفعيل الاستغلال التجاري، الذي ضم على غير رغبة منهم، المزارعين المستعبدين إلى يده العاملة، وأخمد حياتهم في زمن قصير؛ وبالحرب يُعاد تفعيل صيرورة العمل التي تجبر العمال العرب على الدفاع الذاتي، وبقدر ما تطفئ أعمارهم في مدى زمني قصير. لا يمكن للإبعاد المنظم في رأس المال، وثقافته ومؤسساته الموروثة، أن تُهَذَّب أو تؤمَر شخصياً بوقف التراكم التنافسي الأعمى، ومسيرة الموت العنيف. لأن على المستوى المنطقي تتقمص السلع دور الفاعل التاريخي الذي تأتمرُ بإراداته الطبقات الحاكمة، وبما أن تطور السلع موضوعي، فكذلك التاريخ. في الجانب العمّالي، كما تثبت هزيمة حركات السلام في القرنين العشرين والحادي والعشرين، كانت الطبقة العاملة المنظّمة أيضاً عاجزة عن أن توقِف حروب العدوان

الإمبرياليّة. وحتى الآن في التاريخ، تمكّن العنف الإمبريالي من النجاة من أشكال الإشراف الاجتماعي المسؤول. إن الكثير من البلدان العربيّة تخضع لمسار مزدوج من الاحتواء المُنهِك الذي يؤدي إلى التداعي على الذات، أو إلى حرب عدوان صريحة. وتُزعزِع طبقةُ التجار العرب الكومبرادوريّة، بممارساتها المتطرّفة، أمنَها الذاتي (وأحياناً حتى أمنها الشخصي) والسيادة والدولة، كجزء من عمليّة موت مبرمَج (تدمير يفيد رأس المال) يُمليه الأمر الصادر تاريخياً من السلعة المتجسدة في الرأسمالي الذي يحكم علاقتها بالإمبرياليّة.

في السياق العربي، لا تُتاح لعلاقات الاقتصاد الوطني ولسياساته فرصة النضوج وتسيير السياسة في خط يتفق والهموم الوطنيّة. وتبدو السياسات المفروضة من الخارج كأنها قوة قاهرة، مع تطوير العلاقات الاقتصادية على ما تستلزمه الأغراض السياسيّة؛ عند هذا المفصل التاريخي، ومع انحسار القوى الديمقراطيّة العالمية الهائلة في قمقم، غير قادرة على إيجاد شكل سياسي للانتظام، وحيال حدوث ذلك العدد من الحروب التي تجزّئ الشعب العامل، يبدو بلوغ أفق تطوير الأهداف الوطنيّة أمراً صعب المنال. لكن، كما جاء في الفصل الثاني، زاد تسارع التبادل تقليص الزمان والمكان. ربما، مع احتمال انقلاب مواقف في الشيوعيّة الغربيّة الأوروبية التمركز (Eurocentric)، تماماً مثلما يحدث في الاقتصاد ازدهار وأزمات، قد يحاكي صعودُ وهبوطُ الوعي الثوري، ترادفاً مع التنظيم الطبقي، التحوّلَ الحادَ في دورة الأعمال الاقتصاديّة. لكن من المؤكد أن التوسع الحربي في المحيط يدعم التراكم كما هو عملية تراكم في ذاته، إذ الضغط على شعوب المحيط بما في ذلك التراكم بتقصير الأعمار لن ينكفئ. في أي حال، يبقى هذا مشروطاً بظروف الصراع. وحدها الهوامش الضيقة متاحة لسياسات التنمية الوطنيّة، وعبء العدوان الإمبريالي يُجبِر هذه المجتمعات على استعمال مواردها للأغراض العسكريّة أو للانصياع لشروط الإمبرياليّة. إن إفراز طبقة الكومبرادور، ثم إذعانها لسياسات الاغتصاب أي الإتاوة المُوَلَّفة في التوليفة النيوليبراليّة، وخنق الاقتصاد ببطء، هي من مظاهر التقلّب الطبقي في زمن تراجع الأيديولوجيا الاشتراكيّة. لقد مهّد مبدأ الإبتعاد من بديل حرب الشعب نوعاً من التواطؤ في حال ليبيا وسورية واليمن، الظروف الموضوعيّة لاقتصاد الحرب، والتحولات الطبقيّة المصاحبة له: صعود طبقة برجوازيّة الحرب، وظهور البروليتاريا التي أفقرتها الحرب. تَضْمَن «براغماتيّة» الاستسلام للإمبرياليّة المتفوّقة عسكرياً، ولسياساتها الاقتصاديّة، استخلاصَ الإتاوة من طريق سياسة سوق حرّة. في المقابل، ليس الانتصار الأيديولوجي للإمبرياليّة التي تقودها الولايات المتّحدة على الاشتراكيّة والطبقة العاملة

العربيّة محصوراً في بزل الريوع من المنطقة العربيّة. فبالنظر إلى قيمة النفط الاستراتيجيّة، تتدفق الريوع الإمبرياليّة من بقيّة أنحاء العالم إلى الأسواق التي تهيمن عليها الولايات المتّحدة، من جراء التدمير العنيف للمناطق العربيّة والمجاورة.

كذلك كثَّف انعدام الأمن المتعاظم في الكيانات العربيّة بعد غزو العراق، وتيرةَ اغتصاب الموارد من المنطقة (مقيسة بوتيرة هروب اليد العاملة ورأس المال في تقرير الأمم المتّحدة عام 2008). لم يبقَ الكثير للسكان المحليّين يحسّنون به حصتهم من الحياة. لقد عرَّض تقدّمُ النيوليبراليّة كأيديولوجيا للخطر مكاسبَ الماضي، ومع أن السيطرة الوطنيّة على النفط قد تلاشت أصلًا، بفعل الموألة (Financialisation) (فالنفط أُدرِج على سوق السلع في أواسط الثمانينيّات)، وإمعاناً في التحقير والأذيّة، عاد إلى التداول حديث خصخصة النفط، في برامج التطوير[26]. وبعد فشل الربيع العربي، تلك الثورة في زمن غياب الأيديولوجيا الثورية في فرض سياسةِ تحويلٍ اجتماعي، والفزع الذي تلاه، عادت المنطقة وأُخضِعَت لقوة الحرب الاستعمارية بكامل عزمها، أو حتى لما هو أسوأ، أي برامج التنمية العكسيّة. على خطٍ موازٍ، ومع توجيه الموارد نحو الأغراض الخاصّة، سوف تزداد سرعة تبخُّر نمو الثروة الوطنيّة من دون أي أثر للتنمية، وبذلك سيزداد إغراء التمويل الزهيد للعناصر الجهاديّة، التي تُمعِن في تسليع الحياة البشريّة بتوصيات رأس المال، تحت ذريعة التزام الشريعة الدينيّة. ثمة جدليّة سلبيّة حقيقيّة، أو دوامة تنمويّة هابطة، تساوي مقدار هبوط الأيديولوجيا الاشتراكيّة، أو مقدار مغادرة الماركسيّة الأوروبية التمركز (Eurocentric) مواقع إدراك أن نظريّة القيمة وحرب الطبقات

(26) مع أن إيران غالباً ما تُذكَر على أنها المرشحة المقبلة للتفكيك بفعل الحرب الإمبريالية التي تقودها الولايات المتّحدة، يبدو أن خطة رؤية 2030 السعوديّة الإصلاحيّة النيوليبراليّة، قد تساهم في إسقاط المملكة العربيّة السعوديّة أولاً. فخطة الرؤية 2030 السعوديّة، وهي خطة تطوير مؤسسة على دعم القطاع الخاص، ضمن آليات قنوات التراكم الخاص المفتوح، ورأسمالية بارونات النهب، قد تجرّد السعوديّة من كل مواردها وتُسَعِّر الانشقاقات المذهبية التي تشتد فيها الصراعات بين الطوائف. للمناسبة، إن أي صراع مفتوح في شبه الجزيرة العربيّة، في ظل الاعتماد الذاتي الأمريكي على النفط والضغط الذي قد يُحدثه هذا الصراع على الصين، يعزّز دورة التراكم لدى النزعة العسكريّة، وتدمير القيمة وإعادة تركيب القوى لرأس المال الذي تقوده الولايات المتّحدة. من الممكن، وفقاً لتغيّر موازين القوى العالميّة، أو ما قد يُحدِثه إشعال النار في السعوديّة في علاقات القوّة والقيمة لرأس المال الذي تقوده الولايات المتّحدة، أن يكون مثل هذا التطور للأحداث خلف الباب. إلى جانب التصاعد الأخير في انتقاد السجل السعودي في شأن حقوق الإنسان في وسائل إعلام التيار الغالب، فسعار الحرب غير المعتاد وعجز الإنفاق الذي يقلّص رصيد الصندوق السيادي، ثمة حفلة نهب هائلة قادمة، من جميع الذين يقدّمون العروض لبناء المملكة العربية السعوديّة المقبلة. انظر: «How Saudi Arabia Wants to Privatize Its Oil but Keep the Profits,» <http://sputniknews.com/middleeast/20160112/1032998730/saudi-aramco-privatization-pillage.html#ixzz45xIth8Av> (viewed 12 February 2016).

تبدأ حيث تُلحِق الإمبرياليّة أكبر الأذى، في الوطن العربي وأفريقيا، وفي كل ذلك فلسطين بالطبع[27].

مع صعود الجهاديّين ومعارضتهم العنيفة للأنظمة الفئوية أصلاً، تتلاشى شيئاً فشيئاً قبضة الطبقة العربيّة العاملة عن صنع مصيرها. واليسار العالمي هو من الضَّعف إلى درجة أن القوى الإقليميّة، إما منبطحة على باب الإمبراطوريّة الأمريكيّة، وإما راغبة في الإذعان؛ لكن الإمبراطوريّة لا تقبل «نعم» جواباً، خوفاً من قدوم «السلام». في هذه الأثناء ومع ضعف السيادة الشعبية على الأرزاق، تعاظم الدافع المؤسس على استخراج القيمة للسيطرة على النفط الإقليمي. لقد ازدادت الصراعات الإقليميّة بعد الربيع العربي، وأمعن الكثير من النظم الاستبداديّة الوطنيّة في تركيز السلطة بالرهان على الهزيمة الأيديولوجيّة التي لحقت بالقوى الشعبيّة، بعد الانتفاضات. حين يتعذّر وضع عقد اجتماعي مع البروليتاريا الوطنيّة، تُبدي الطبقات المُمسكة بدقّة قيادة هذه النُّظُم ميلاً متأصّلاً للاتجاه إلى دمج نفسها مع رأس المال العالمي. والجانب الخفي من هذا الاندماج ذو جانبين: الأول، إضافة إلى التدمير وتحقيق القيمة بالجملة بواسطة الحرب، تصبح الموجودات المقَدَّرة بالقيمة (الأشياء التي لا مالك بها) مواد محتملة رخيصة لرأس المال أي النمط التجاري للاستغلال؛ والثاني، تتخذ الولايات المتّحدة الجماهير العربيّة رهينة من أجل فدية، مع نفطها، الذي سيواصل كثيرون في أنحاء العالم شراءه بواسطة الدولار.

ثانياً: التطوّر الهمجي

إذا كانت التنمية، على الرغم من الموارد الهائلة، لا تزال هزيلة، والرأسمالية توفّر القليل من التقدّم للوطن العربي، يمكن عندئذ بناء قضية في شأن الانحطاط الرأسمالي، على نحو ما وصفته لوكسمبورغ[28]. تعني فكرة الانحطاط الرأسمالي، كما استُخدِمَت في أوائل القرن العشرين، الانحدار إلى الهمجيّة (وفق تصريح لوكسمبورغ الشهير، بأن اختيار البشريّة الآن هو بين الاشتراكيّة والهمجيّة)[29]؛ ويمكن المرء أن يقارب نتائج التطوّر في

(27) كما ناقشت في كتاب التنمية الممنوعة، الصراع في فلسطين هو مركز الصراع الأممي.

(28) Luxembourg, «The Accumulation of Capital,» (1913).

(29) المقولة هذه هي أصلاً لكارل كوتسكي Karl Kautsky، تُقتبسُ على إنها للوكسمبورغ. لكن كوتسكي رددها اقتباساً من فريدريك أنغلز هو الآخر.

البلدان العربيّة التي تتعرّض للحروب، على أنها نموذج انحدار إلى الهمجيّة، ولا سيّما مع ضآلة التضامن الأممي لوقف الانهيار.

على الرغم من أن انعدام القدرة والتكنولوجيا العصريّة يمكن أن يعني التخلُّف، فإن معضلة التنمية أو انعدامها، يجب تفسيرها بنجاح تحالفات الجبهات المعادية للإمبرياليّة، الوطنيّة والعابرة للحدود الوطنيّة. على المستوى البدائي، العلاقة الحاسمة في بلورة الوعي الثوري (بإثبات ملموس به)، هي حين تتحكّم الطبقة العاملة، بوصفها العامل التاريخي، بدورة رأس المال؛ وهذه مجرّد طريقة أخرى للقول إن درجة التطوير هي درجة الاستقلال عن نظام الأجر أو الابتعاد من عبوديّة الأجر. إن الدول الأقل تطوّراً، وعلى الخصوص الدول الأفريقيّة والعربيّة - حيث استخراج المواد الخام حيوي للتراكم الرأسمالي العالمي، وحيث ميزان القوى يميل على نحو مؤذٍ لمصلحة الإمبريالي/المستعمر السابق - هي التي تبرز فيها عبارات الانحطاط، والتنمية العكسيّة، وفي كثير من الأحيان أيضاً الهمجيّة. فيما يتعلّق بالوطن العربي، يتناسب توسُّع العدوانيّة الإمبرياليّة التي تقودها الولايات المتّحدة، مع اندفاعتها التاريخيّة للسيطرة ومع علاقة النفط بوصفه سلعة استراتيجيّة، أي السلعة التي حلت محل معيار الذهب على الصعيد الكوني. تتطلّب سيادةُ الدولار وعلاقة النفط بالدولار، أن تلزم الدوائر الإمبرياليّة الأخرى الحدَّ في طموحاتها الإقليميّة/الاستراتيجيّة، بما يتوافر مع دوائر الرأسمال المموأل الأمريكي ثمة وحدة في العلاقة بين النفط من أجل النفط، وبين النفط كوسيلة لتوسيع الهيمنة. أما في جانب «النفط من أجل النفط» من القصّة، فكونه يشكّل أكثر من 10 من المئة من التجارة العالميّة (وسائل النقل تحل في المرتبة الثانية بنسبة 3 في المئة، باستخدام مستوى تصنيف التجارة الدولية، حتى مستوى الرقم الأعلى من 100)، فإن دولرة النفط هي هدف مركزي لدى رأس المال الذي تقوده الولايات المتّحدة. أما في جانب الهيمنة، فإن حصة الطاقة من النفط لدى القوى التي لا تزال صاعدة (الصين والهند على الخصوص) في العالم النامي هي ضعفا حصة بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ أضف إلى هذا، اعتماداً عالياً على النفط المستورَد، فتصبحُ هذه البلدان بعدُ، أكثر هشاشة وقابلية لعامل الهيمنة الاستراتيجيّة[30]. وبأخذ ابتزاز الرعب من نفاد النفط في الحسبان، يكون النفط عاملاً استراتيجياً في ذاته، إلى جانب سيادة الدولار عملة لشرائه، وكيف يختص بكل مستويات

(30) John Bellamy Foster, «Capitalism and the Curse of Energy Efficiency,» Monthly Review, vol. 62, no. 6 (2010).

سلسلة إنتاج القيمة النفط مُدخل في معظم الصناعات[31]. تقريباً كل عمليّات الإنتاج تحتاج إلى النفط في مُدخَلاتها. فرضياً كان من الممكن للبشرية أن تنمو بالتعداد من غير تبعيّة عالية كهذه للنفط، لكن الحقيقة هي أن نمو البشريّة سار بالتوازي مع نمو المُدخَل النفطي في الطاقة والمكونات[32]، وأن الانسحاب المفاجئ لمصدر الطاقة هذا، قد يُعجِّل حدوث أزمة فوريّة، وهذا يمثل ناحية أخرى لقيمته الوجودية.

لذلك، حين تناقَش جدياً أسباب الحروب، فلا يمكن تجنُّب مسألة النفط. وحتى حين يركّز المناقشون على عمليّة توازن الاقتصاد الأمريكي - يستخدم بيتراس عبارة «الجمهوريّة مقابل الإمبراطوريّة»[33] من أجل توصيف العلاقة المتناقضة للهيمنة العالمية الأمريكية المعسكَرة، والمموألَة، مع سلامة الاقتصاد الأمريكي الأساسي، والأمن المادي لدى سكانها - فالمقدّمة المنطقيّة الأولى التي تُسَيِّر الإمبراطوريّة هي الهيمنة على النفط. إن تعزيز هذه الهيمنة على موارد النفط، يمدّ رأس المال الذي تقوده الولايات المتّحدة بأكثر من النفوذ المناسب على معظم البلدان المعتمِدة على النفط. يدعم الترابطُ بين الدولار والنفط، وعلى الخصوص تسعيرُ البرميل بالدولار، قوةَ الطبقة الرأسماليّة التي تقودها الولايات المتّحدة، وهذه الطبقة توفِّر الأرصدة اللازمة لإبقاء استقرار الدولار، بوصفه عملة عالميّة[34]. يتعزّز هذا المنطق، حين نعلم أن الموأَلَة (Financialisation) والأرباح بالقنوات المالية أصبحت تمثّل أكثر من نصف أرباح الشركات عام 2010.

تُوَسِّع طبقة رأس المال بقيادة الولايات المتّحدة كـلاً من نفوذها العسكري وموألتها/أرصدتها، ولهذا عليها أن تعيد منح نفسها السلطة. الديون الأمريكيّة ليست ديون الدولة فقط. كما جاء في المقدّمة، ديون كيان اجتماعي ما هي مجموع الديون الخاصّة والعامّة؛ لكن، هناك أيضاً ضمانات المبادلات العالميّة التي يساندها موقع الولايات المتّحدة المالي، ولا سيّما بوصفها جهة العرض العالميّة للمال (المدولر في معظمه)، وهي ضمانات نمت ثلاثة أضعاف الإنتاج العالمي الحقيقي، في العصر النيوليبرالي. إن سيطرة الولايات المتّحدة على مناطق استراتيجيّة عديدة، وعلى الخصوص في الوطن العربي، توفّر لطبقتها الحاكمة نقطة أفضليّة من حيث الضمانة الإضافيّة حيال المستقبل؛ إن سياسة

---

(31) Prabhat Patnaik, The Value of Money (New Delhi: Tulika Books, 2008).

(32) بمعنى آخر، لولا الطاقة التي وفرها النفط لما كانت البشرية تكاثرت في مليار إلى سبعة مليارات في القرن العشرين.

(33) James Petras, «Empire or Republic: From Joplin, Missouri to Kabul, Afghanistan,» (2011), <http://petras.lahaine.org/?p=1857>. (accessed 5 March 2012).

(34) Patnaik, Ibid.

الفائدة التي يقرّرها مجلس الاحتياطي الفدرالي تضبط وتيرة سير المبادلات الماليّة العالميّة. إن تسعير النفط بالدولار، ومعايرة مستوى عدم الاستقرار في الوطن العربي على نحو يضمن للطبقة الماليّة بقيادة الولايات المتّحدة زيادة سلطتها، يتيح لهذه الطبقة أن تنتزع حصة أكبر من الريوع الماليّة العالميّة. والطبقة الأمريكيّة الحاكمة محط حسد الطبقات الرأسماليّة الأخرى، بما تجنيه من ريوع فوق ريوع من خلال تَسيُّد الدولار أو إصدار القيمة الكونية من دون تكلفة اقتراض أو فوائد. لمسألة الاستقرار أو عدم الاستقرار (الحرب) في الوطن العربي، وتحويلها ميزان القوى لمصلحة المعسكر الذي تقوده الولايات المتّحدة، أثرٌ موضوعيٌ في التسعير المُبخَس للموارد، والمكافآت الإيجابيّة الأيديولوجيّة لرأس المال. لكن لها أيضاً أثرٌ في الانتزاع المالي، تماماً مثل الهيمنة على النفط. والسيطرة على الدفق الدائري للبترودولار العربي في سندات الخزينة أو مبيعات الأسلحة، ثانويّة مقابلة بفئة الريوع الإمبرياليّة الأكبر كثيراً، من خلال سيادة الدولار غير المباشرة، من بقيّة أنحاء العالم؛ لكن لما كانت السيطرة الإقليميّة ضروريّة لعمليّة اغتصاب القيمة الحقيقيّة المستمر والمتفاقم، من الطبقات العاملة في العالم (التقشُّف المُتَنَكِّب على القوّة الأيديولوجيّة النيوليبراليّة) فإن الاعتداء على الوطن العربي يصبح الدعامة الأساسيّة للسياسة الخارجيّة الأمريكيّة. ولولا هذه التيارات التحتيّة الماديّة، لأصبحت نظريّة الإمبرياليّة مسألة نزوة نفسيّة، ولفقدت الكثير من أساسها السياسي - الاقتصادي.

إن التراكم في عصر الإمبرياليّة الماليّة ينمو عبر مقاربة من شعبتَيْن، لحل كارثة الإنتاج الفائض الدائمة: التوسّع في سلع المستهلِك المدني النهائي، والإنفاق العسكري/الحربي؛ مع التذكير أن وتيرة الاستغلال التجاري بالتراكم الحربي أعلى من تلك المتصلة بتوسع الأسواق السلعية الأخرى[35]. تزيد الأزمات، سواء ذلك الهبوط المالي في الدورة الاقتصاديّة عام 2008، أو في الحروب الدائمة، من استبدال تحقيق السلع المدنية للمستهلِك النهائي (دور الأرباح المكتسبة من بيع السلع في السوق) وتعزّز دور المغامرات العدوانيّة بواسطة حروب التدخُّل. كما سلف، الإنفاق العسكري والحرب ليسا فقط وسيلة لتفريج حدوث نقاط اختناق (إتمام السلع ببيعها واستهلاكها) حين تجتاز الفوائض عتبة ما، لكنهما أيضاً أسلوباً لإعادة تأكيد هيمنة رأس المال. ما دام تنظيم المنافسة الرأسماليّة غير كافٍ وحده ليحول دون الانكماش تبقى الأزمة كعنصر دائم في

(35) Lenin, Imperialism, the Highest Stage of Capitalism.

الرأسماليّة[36]، إلا إذا أُلغي فائض القيمة رداً على ذلك. الحرب الدائمة قد سبق وصفها بأنها الممارسة الأساسيّة لدى الإمبرياليّة، وهي وسيلة تُحَلّ بواسطتها المصاعب المتزايدة الناجمة من مشكلة الحفاظ على نسبة الأرباح، وفي الوقت نفسه إيجاد توازن بين جانبي الإنتاج والتوزيع، أي بما أن الأزمة دائمة فالحرب دائمة[37]. شدّد لينين على أن النزعة العسكريّة تمثل علاقة أساسيّة في عمليّة التراكم العالميّة، في ظل الاحتكار الرأسمالي، وهي لا تعوق اعتبار العسكريّة الإمبرياليّة عمـلاً ضد تنظيم المد والوعي الثوريّين. لكن، في عبارات أوضح، أكّد لينين[38]، وكذلك لوكسمبورغ، أن الحرب دائمة، لأن الاندفاع نحو اقتسام المستعمَرات ودوائر النفوذ[39]، من أجل أن يواصل رأس المال عمليّة التراكم، يضع بعض القوى العالميّة في مواجهة بعضها. لينين في نقده كاوتسكي أيضاً، قال إن هذه الفروق بين الإمبرياليّين غير قابلة للتصالُح، لأن العلاقة العضوية بين الحرب ورأس المال[40]، هي جزء من واقع حاله، ولا يمكن التوسّط فيه من خلال سياسة بينيّة إمبرياليّة توقِف الحرب (الإمبرياليّة المُغالية). بذلك ستكون الرأسماليّة على عكس طبيعتها، لأنها مبنية على اقتناص فائض القيمة بالقوة وزيادة معدل إنتاج فائض القيمة بالقوة كذلك.

في ظل الرأسماليّة، لم يكن ثمة لحظة اكتسب فيها التراكم العالمي اندفاعةً كافية لترفع الاستثمار والاستهلاك في الوقت عينه. في ذهني الظروف الاجتماعيّة في العالم النامي، الذي كثيراً ما يُغفَل في إطار تحليل اختزالي لدورة الأعمال العالميّة (على أساس السعر). في تمييز فوستر بين الإمبرياليّة الحديثة وأشكالها السابقة في القرن العشرين[41]، يرى أن لدى رأس المال المموأَل (Financialised) نزعة أصيلة للتقدّم بحربٍ «تَحدُث في سياق ما يُسمّيه كبار استراتيجيّي السياسة الخارجيّة الأمريكيّة «حرب الثلاثين عاماً الجديدة» تشنّها واشنطن للسيطرة الاستراتيجيّة على الشرق الأوسط والمناطق المحيطة». والأزمة تزداد تسارعاً وتُسَعَّر نيرانُها، لأن المال يحتقر عمليّة الإنتاج الحقيقي، وكما سلف أعـلاه، يَحدُث انتزاعُه لحصة اليد العاملة، بالتقشّف في الداخل، والحرب في الخارج. تربط المؤسسات الماليّة نفسها بقوّة مع الدولة، بالنظر إلى أن المصارف الأمريكيّة والاحتكارات

---

(36) Paul M. Sweezy, «Four Lectures on Marxism,» Monthly Review (1981), <http://monthlyreview.org/books/pb5844/>. (Accessed 23 February 2015)

(37) Lenin, Ibid.

(38) Ibid.

(39) Luxembourg, «The Accumulation of Capital,» (1913).

(40) Vladimir Lenin, The Proletarian Revolution and the Renegade Kautsky, Collected Works, vol. 28 (Moscow: Progress Publishers, 1918), pp. 227-325.

(41) John Bellamy Foster, «The New Imperialism of Globalized Monopoly- Finance Capital,» Monthly Review, vol. 67, no. 3 (2015).

الشبيهة، التي يُقال إنها «أكبر من أن تنهار»، تمارس سلطةً من أجل استخراج القيمة بخفض حصة عيش الكفاف لدى اليد العاملة، وهذا الانتزاع ليس آنياً، أو مختزلاً في سعر آني، إنما في دورة الحياة والقيم التي تعيد إنتاج الحياة في تلك الدورة التاريخية. هذا الانتزاع غير القابل للوَقف، لا يستطيع أن يعمل إلا بتلغيز (Mystify) العمليّات الماليّة. فالديون الوهميّة المحوَّلة نقداً، تُلبَس لبوس القداسة الإلهيّة إلى حد أن قلّةً يقترحون بدائل اجتماعيّة «للتقشُّف الذي لا عيب فيه»، ولحروب التدخُّل.

وعلى كتلة رأس المال الوهميّة، أي الدين المتراكم طبقات فوق طبقات ولا يمكن سداده، الذي تسانده هيمنة رأس المال بقيادة الولايات المتّحدة، أن يتدفّق بحريّة إلى الحَرَم المقدَّس للعائدات الأعلى من الأجور الأدنى، أو من مناطق المخاطر الأعلى، أي العائدات الأعلى.

يقاس معدّل الربح بالنسبة إلى رأس المال الحقيقي والمالي، ولما كان هذا المقدار من الأرصدة قد خُلِقَ وليس في مقابله نشاط موازٍ حقيقي، تصبح الهجمة نحو رفع الأرباح هجوميّة أكثر لأنها تريد من خلال التراكم الحربي خلق رديف حقيقي للمال الوهمي. وعلى الرغم من أن التدفق عبر الحسابات الرأسماليّة في المجال المحاسبي، واضحة للرؤية، فإن أحداً لم يفكّر، في البلدان العربيّة بعد الربيع العربي، ولا سيّما مصر، في فك ارتباط الاقتصاد الوطني عن الاحتواء المالي الدولي بواسطة الديون. كذلك لم يُفَكَّر أبداً، في أنه شبه مستحيل على جهاز الدولة البرجوازي، بما في ذلك صرح علم الاجتماع كله في التيار الغالب، أن ينشر أي حقيقة قد تهدّد بخطرٍ ما، حكمَ رأس المال أزمة الأيديولوجيا البديلة عميقة إلى حد أن من بين المغالطات التي تُعَمَّم ضد الاشتراكيّة، قولٌ مأثور، إن على الناس أن يقفوا في طابور عدة ساعات لشراء رغيف خبز، فهذا القول صار متجذّراً بعد كل هذا المقدار من الغرس في العقول الذي مارسته أجهزة رأس المال، إلى درجة أن السياسة الاجتماعيّة البديلة مُحِيَت تماماً من خريطة البدائل القابلة للعيش. نقف اليوم في زمن كتابة هذا النص أمام عالم سلَّم خياراته التاريخية لرأس المال والعيش بالتجاوب معه.

في الكيانات التابعة وغير الآمنة، مثل الدول العربيّة، يُعَدّ إخضاع الدولة لرأس المال أقرب إلى أن يكون نهائياً. فرأس المال الحاكم، أي تضافر البرجوازيّة المحليّة والخارجيّة، يستمد تشجيعاً من القوى الإمبرياليّة في استيلائه على الدولة. ويظهر التواطؤ بين الدولة ورأس المال المُدمَج مالياً [بالخارج] في سياسة المواظبة على الانكماش في الداخل، الذي يُعَد أكثرَ مظاهر الاغتصاب فيه تثبيتُ العملة الوطنيّة على سعرٍ بالدولار، في إطار

حسابات رأس المال المفتوحة. إن الثلاثي الكريه الذي يضم ضعف النقابات وقوة البروليتاريا، ونظم تثبيت العملة على الدولار، وتدفقات رأس المال الحرّة، تَحِتهُ حصّة اليد العاملة المنخفضة أصلاً، برفع مستويات أسعار المستهلك العامة، وتكديس احتياطيات الدولار، من أجل ضمان تحويل العملة الوطنيّة التي صارت رخيصة بواسطة احتكار التسعير، وهي مع ذلك محوَّلَة إلى الدولار بسعر ثابت. تدعم المصارف المركزيّة الطبقة الأغنى، بإبقائها تحويل العملة، بالسحب من الموجودات الوطنيّة من أجل حماية ثروة الطبقة المُقتَدِرَة لتبقى ثابتة بالدولار. من السخافة التركيز على كبح التضخم في سعر الخبز بسبب تثبيت سعر الصرف للدولار. لأن سياسة التثبيت تُضمّ الأصول والموجودات التي تسيل بدعم آت من الانخفاض في حصة الأجور[42].

دعنا نُعِد افتراضاً ما هو معلوم جيداً، وهو صعود رأس المال المالي، لكن لنتعامل مع نتاج جانبي مأسوي له: رؤوس الأموال الماليّة تتوسّع بانتزاع حصة أكبر من الفائض الموجود، أكثر مما تتوسّع بتنمية هذا الفائض عبر الأسواق الكبيرة، ومكاسب الإنتاجيّة؛ لذلك فهي تحتاج إلى تثبيت سعر الصرف، من أجل أن تظل قيمة موجوداتها ثابتة، والتضخُّم من أجل أن تحرم الطبقة العاملة حصةً أكبر من الدخل.

فـي الكيانـات العربيّـة، يُقَـدِّسُ تحالـفُ الكومبـرادور مـع رأس المـال الدولـي، انفتـاح حسـابات رأس المـال، علـى الرغـم ممـا يُنشـئه الاحتياطـي المجمّـد والتحويـل إلـى الخـارج، مـن ضغـوط علـى الاقتصـاد الوطنـي. لـم تَـرِد يومـاً كلمـة «تنظيـم» أو ضبـط حسـاب رأس المـال علـى الجـدال السياسـي بعـد الربيـع العربـي. والنـزف الناشـئ مـن انفتـاح رأس المـال والتجـارة، يشـل السياسـات الوطنيّــة الشــاملة. هــذا لا يعنــي أن لــدى الــدول العربيــة المختَطَفــة علــى يــد الكومبــرادور، الخيـار بعـد اليـوم؛ إنهـا ببسـاطة تفقـد السـيطرة وتتشـدّد فـي الإنفـاق المالـي، بتقليـص الإنفـاق الأولـي (نـوع الإنفـاق علـى المـدارس والصحـة، وهـذا هـو التقشّـف الـذي تمليـه المؤسسـات الماليّــة الدوليّــة)، وممارســة التبــادل المُجحــف مــع اليــد العاملــة، أي تقليــل حصــة العمــل الضــروري. تســتنزف آليــات الســوق غيــر المنضبطــة المــوارد الوطنيّــة بنســبة أعلــى بواســطة تقليــص حصــة اليــد العاملــة مــن الناتــج الاجتماعــي، مــع وجــود القــوة الإمبرياليــة المصمِّمــة علـى الحـرب، التـي تهيمـن علـى العمليّـة السياسـيّة بواسـطة عملائهـا. وبالنتيجـة، يُسـهم اختـلال التــوازن المتنامــي، بيــن اســتهلاك الطبقــة العاملــة وتهريــب المــوارد، وهــو اختــلال

(42) للملاحظة، كثيرون من اقتصاديي التيار الغالب يمدحون الدولرة أو تثبت العملة الوطنية بالدولار لأنها تثبت سعر الخبز. لكن هذه السياسة تثبت الربح بالدولار وتخفض حصة الأجور.

مرهون بسيطرة رأس المال الأيديولوجيّة على المجتمع والدولة، يُسهم في انشطار المجتمع عند الشقوق - مثلما حدث أصلاً قبيل الربيع العربي - والشقوق هذه هي تلك التي أملتها الإمبريالية على المجتمعات العربية.

حين يُمسك رأس المال بقيادة الولايات المتّحدة بأورِدة النفط، فهو في الوقت نفسه يضغط على دوائر رأس المال المختلفة المنافسة، حتى تُذعِن الائتمان بالدولار. إن ما يبيّنه الحساب البسيط هو أن ثمة طبقة تتولّى حكم إمبراطوريّة، تنعَم بسيادة الدولار والريوع الإمبرياليّة، وأنها لا تتحمل أية خسائر في الحروب المتواصلة، فالحرب كما ذكرت أداة وغاية للتراكم. والاستدانة غير المحدودة تقريباً، بعملتها هي، توفّر لها سلطاناً أي إصدار النقد من دون تكاليف على دائنيها، وتدفع بهم إلى مساندة مغامراتها العسكريّة، لأنهم يخشون أن يؤدي خسران الهيمنة على المناطق الاستراتيجيّة إلى خفض قيمة الدولار (خفض قيمة الدولار يَحِتّ المدّخرات العالميّة). والحجّة القائلة إن الإمبرياليّة لا مصلحة لديها لغزو العالم الثالث لأنه باهظ الثمن بالدولار بالنسبة للولايات المتّحدة، هي حجّة تُغفِل علاقة الإخضاع الإمبريالي، التي هي مركزيّة في صياغة القيمة وفي أساس قيمة الدولار. إنها أيضاً تجمع الطبقة الأمريكيّة العاملة مع الطبقة الحاكمة وتخلط الحابل بالنابل. في الحقيقة، القيمة في شكل المال، هي مظهر لا يفسّر الكثير في ذاته، لأن التسعير بالمال يخفي علاقات القيمة. حين ضعُفت الإمبراطوريّة البريطانيّة بعد الحرب العالميّة الأولى، تداولت المؤسسات الأمريكيّة الجنيه الإسترليني إحساناً منها وليس قسراً[43]. إن حروب الغزو الإمبرياليّة مركزيّة بالنسبة إلى قيمة الدولار، الذي هو في الوقت نفسه تعبير عن القيمة، وأداة قمع.

تعيــد الهجمــات الإمبرياليّــة فــي فلســطين، واليمــن، وســورية، والعــراق، وأماكــن أخــرى، هيكلــة مواقــع القــوة ومراتبهــا، وهــي حاســمة للتراكــم، بانتــزاع ملكيّــة الشــعوب، وهــذه قاعــدة الاســتغلال التجــاري. والسياســة الاســتعماريّة والإمبرياليّــة فــي الســياق العربــي تنــزع التصنيــع فــي اقتصــاد الــدول المســتعمَرة والمهيمَــن عليهــا، وبذلــك تجعلهــا منصّــة للاقتصــاد الاســتعماري نفســه؛ أكثــر مــن ذلــك، تســعِّر هــذه السياســة المــوارد وقيمــة الشــعب المســتعمَر بحســب درجــة ســيطرتها علــى القيمــة، أي مجمــل علاقــات الإنتــاج بمــا فــي ذلــك إنتــاج الإنســان. ليســت القــوة الكامنــة وراء التســعير الإمبريالــي والاســتغلال التجــاري، هــي قــوة الاحتــكار النموذجيّــة المرتبطــة بتكلفــة المُدخَــلات العاليــة فــي المعرفــة التكنولوجيّــة المحرَّمَــة. بــل هــي العنــف الفــظ

(43) Patnaik, The Value of Money.

الذي بواسطته روكِم فائض القيمة التاريخي، بحسب عبد الملك، بواسطة الدول التي خلفت القوى الاستعمارية[44].

ليست الريوع الإمبريالية التي تجنيها الطبقة الماليّة بقيادة الولايات المتّحدة من جراء العسكرة هائلة فقط، بل إنها أصبحت «الجيروسكوب» لحفظ التوازن لاستقرار النظام. لقد بلغت قوة رأس المال المالي من الارتفاع عام 2008، إلى درجة أنه استطاع أن يحوّل ديونه على موازنات المصارف المركزيّة، فيما تابَعَ الاستدانة والتوسُّع حتى في إثر الانهيار. بعد الحرب العالمية الثانية، واصل جزء من الريوع الإمبرياليّة وتدفّق الإتاوة من خلال القنوات الماليّة إلى رأس المال بقيادة الولايات المتّحدة، العمل كرشوة للطبقات العاملة في بلدان المركز من خلال دول الرفاه. لقد أخفقت إخفاقاً تاماً الفكرة التي شاعت كثيراً من جانب أرستقراطيّة اليد العاملة الغربيّة، القائلة إن الإصلاح يقود إلى الثورة. بدلاً من ذلك، قاد الإصلاح إلى التراجع في الوعي الثوري في بلدان المركز. وزاد في رفع أجور الطبقات العاملة المركزيّة وثروة الأمم الأرستقراطيّة، كما قال إيمانويل[45]. حالما يتحوّل الصراع بعيداً من نقطة الإنتاج إلى دائرة التبادل (التداول)، «حتى يكف الصراع عن أن يكون في أساسه صراع طبقات لعمال الأجر في مقاومة بزل المستغِلّين فائضَ القيمة، ويصبح فقط مسألة تعديل الدولة عمليّةَ التبادل، أي تنظيم الرأسماليّة»[46]. في التداول، الذي تغذّيه جزئياً إتاوة الحرب والاستغلال المُفرِط في الأطراف الذي منه تزداد حصة أجور العمال الغربيّين، العمّال والرأسماليون يتشاركون غالباً في المصالح نفسها؛ كما في نمو رأس المال بواسطة النهب الإمبريالي، وتمرير بعض المكاسب إلى الأطراف الحليفة في اليد العاملة الغربيّة. لكن، حين يتركّز صراع العمّال على شروط الإنتاج، مثلاً، «لا تقصفوا العرب من أجل النفط الذي نستعمله في سياراتنا ومعاملنا»، بالتشديد على نقطة الأصل في الإنتاج، يتحوّل صراع العمّال ليقترب من حرب طبقةٍ أمميّة، أي أن نقطة أرتكاز الصراع يجب أن تستهدف مساواة شروط الإنتاج، لا شروط التبادل.

لقد بُرهنت الأسس السوسيولوجية للإمبريالية نتيجة اصطفاف الطبقة العاملة القوميّة بمعاداة الأمميّة، والتسوية بدلاً من الصراع المضاد للنظام، إلى جانب وعي رأس المال الحاجة إلى تهذيب تنافسه الضيّق الأفق، ليضمن متانة هيمنته بينما سجَّل معدل الأرباح

(44) Anouar Abdel-Malek, Social Dialectics: vol. 2: Nation and Revolution (New York: SUNY Press, 1981).

(45) Emmanuel, Unequal Exchange: A Study of the Imperialism of Trade.

(46) Earl Browder, The Meaning of Social- Fascism (New York: Workers Library Publishers, 1933), p. 35.

مستويات عالية. في النظام النيوليبرالي، بينما انخفضت حصّة اليد العاملة العالميّة نتيجة أن رأس المال الدولي أصبح متجانساً، تجزّأت المقاومة، وصارت أقل تنظيماً. بفعل الانفتاح الاقتصادي، دمج تقدّم رأس المال غير المقيَّد، البرجوازيّات الوطنيّة القصيّة، وسَلَّع موارد بلدانها، بما في ذلك أحياناً أجواؤها ومياهها. بهذا التكثيف للقوّة تحت قيادة طبقة الريع المالي الأمريكيّة، برزت ظروف عامة جديدة، يَرْشَح تصميمها السببيّ، المتجذّر في الصفائح الزلزاليّة (Tectonic) لديناميّات رأس المال الأساسيّة، الظواهر غير الموسَّطة في سياسته أو البدائل المتاحة له في سياساته.

أياً كانت متطلّبات التراكم المُضَمَّنة في نسب الأرباح الفصليّة، تعتمد الطغمة (Nomenklatura) البرجوازيّة الحاليّة، تغييرات في الميراث التاريخي لمؤسسات الحرب الباردة، وتطلق يديها لإعادة صوغ المعاهدات الدوليّة القديمة، بتلفيق معاهدات جديدة هجوميّة، وحروب تدخُّل. كذلك يتيح المستوى الأعلى من اندماج رأس المال، وتجانسه، يتيح له أو يقرر معدّل أرباحه، قبل الأجور، وبخاصّة أن ليس من حركة عمال أمميّة منظّمة تستطيع بفعاليّة أن تواجه الوضع القائم بشكل من التنظيم قابل للعيش، وبديل أيديولوجي.

لقـد أيَّـد التاريـخ مـا قالـه أرغيـري إيمانويـل عـام 1970، حيـن افتـرض أنـه يصعـب أن تلتقـي مصالـح عمـال البـلاد الغنيـة مـع مصالـح طبقـات العمـال الأمميّـة الأفقـر، فـي نقطـة مـا مـن الزمـان. حالمـا تلتقـي مصالـح الطبقـة الأمميّـة العاملـة، مـن خـلال أوليّـة السياسـة، أو مـن خـلال الأسـس السوسـيولوجية للرأسـمالية، تغـرف الطبقـة الحاكمـة المركزيّـة مـن محفظتهـا لتبـذر الانقسـامات. يجـب عـدم التركيـز كثيـراً علـى مهـارة الاقتصـاد، كمـا هـي الحـال فـي محاولـة جدولـة الأسـعار وفـق القيـم فـي مرحلـة زمنيـة محـددة، أي تماثـل السـعر والقيمـة، بوصفهـا قضيـة مركزيّـة فـي نظريّـة الإمبرياليّـة، التـي هـي سوسـيولوجية بـلا شـك[47]. إن اتجـاه الأسـعار والمـال فـي شـكله النقـدي يُثبـت وجـود تغيّـر فـي درجـة الاسـتغلال، لكنـه لا يسـتطيع أن يعبّـر عـن مجمـوع القيمـة فـي زمـن واحـد. وتفسـير إيمانويـل للتبـادل غيـر المتكافـئ هـو فـي الواقـع أكثـر مـن واجهـة لتراجـع شـروط التجـارة[48]؛ إنـه كمـا ذكـرت فـي المقدمـة الشـروط الكاملـة للاسـتغلال، وعلـى الخصـوص، الاسـتغلال التجـاري لكيانـات الأطـراف، الـذي يُلبِـس الطبقـة لباسـاً وطنيـاً؛ لكـن لا الطبقـة الحاكمـة ولا المحكومـة وطنيـة بالجوهـر، إلا إذا كانـت ممارسـة الوطنيـة موسَّـطة للأمميـة. الجانـب الآخـر مـن منطـق الاسـتغلال التجـاري، هـو أن أجـور بلـدان

(47) Abdel-Malek, Social Dialectics: vol. 2: Nation and Revolution.

(48) Emmanuel, Unequal Exchange: A Study of the Imperialism of Trade.

الأطراف هي «تبخيس أسعار» عميق لتكلفة إعادة إنتاج اليد العاملة الاجتماعيّة. فالقياس الكمّي بالمعيار الاستعماري/الإمبريالي للقيمة، والتقييم المنخفض للإنتاجية بالدولار، ينبغي ألا يُنزِلا العالم النامي إلى وضع قيمة منخفضة إذا ما وجدت المقاومة. إن مفهوم علاقات القياس الكمّي للقيمة، وفقاً لمستوى التكنولوجيا الغربية الأعلى، والإنتاجيّة الأعلى، من أجل تسويغ أجور أعلى في دول المركز، يُغفِل أن الأجور والإنتاجيّة هما أمران اجتماعيان، أي أن القيمة علاقة ذات بموضوع. القياس على هذا النحو هو اصطلاح يتطلّب إخضاع الوقت الاجتماعي لفسحة مرغوب فيها طبقياً في الوقت الزمني. ما هو اجتماعي وعضوي لا ينقسم، والوقت الذي يبدأ عنده المرء في قياس الإضافات الصافية للقيمة المضافة في سلسلة قيمة، يحدّد أيضاً موقع المرء الطبقي. إن التفسير الخبيث الذي ينسب قيمة أعلى، وبالتالي أجوراً أعلى، للإنتاجيّة المؤسَّسة على التكنولوجيا، يُهمل العلاقة المترابطة للإنتاج والوحشيّة الإمبرياليّة بما في ذلك من عمليات الإفراغ السكاني لضبط سيرورة العمل، التي هي إسناد للإنتاجيّة المركزيّة الأعلى، المؤسَّسة على الدولار. وللدولار، كما سأبيّن لاحقاً، قيمة يحدّدها العدوان الإمبريالي والهيمنة الاستراتيجيّة على النفط، ولا يحدّدها تفوّقٌ تكنولوجي غربي ما. في **رأس المال**، رأى ماركس من الافتراضات المنطقية التي ناقشها في الكتاب الأول من **رأس المال** أن السلع تباع بقيمتها، وهذه فرضية منطقية لإثبات عملية الاستغلال، وأن سعر قوة اليد العاملة يرتفع أحياناً فوق قيمتها، لكنه لا يهبط دونها يوماً أبـداً[49]. ثم يُنظّر بأن «المقدار النسبي لفائض القيمة وسعر قوة اليد العاملة، يتحدّد وفق ثلاثة ظروف: (1) طول يوم العمل، أو اتساع حجم العمل؛ (2) الكثافة المعتادة لليد العاملة، واتساع حجمها، حيث تُوَسَّع كميّة اليد العاملة في زمن معيّن؛ و(3) إنتاجيّة اليد العاملة، حيث تُنتِج كمية عمالة مماثلة، في وقت معيّن، كميّةً أكبر أو أقل من الناتج، وفقاً لدرجة التطوّر في ظروف الإنتاج»[50]. لكن في **رأس المال**، المجلّد 3 يتخلى ماركس عن هذه الفرضيات المنطقية ويعود للواقع، ويرى أن خفض الأجور دون قيمة قوة العمل، من أجل زيادة فائض القيمة، يبطئ الاتجاه نحو هبوط الأرباح[51]. ليس هذا فقط، فـ «الأجور دون القيمة» أو الاستغلال المُفرِط هو أهم العوامل التي تبطئ الاتجاه نحو هبوط معدّل الأرباح. إن الافتراض الأول من المجلد 1، يرسم صورة القوى المتفاعلة

---

(49) Karl Marx, Capital: A Critique of Political Economy, vol. 1, The Process of Production of Capital (Moscow: Progress Publishers, 1867), chap. 17.

(50) Ibid.

(51) Karl Marx, Capital: A Critique of Political Economy, vol. 3, The Process of Capitalist Production as a Whole (New York: International Publisher, 1894).

المختلفة، التي تعمل على سعر قوة العمل، وإنتاج فائض قيمة، في ظل تجريداتٍ تاريخيّةٍ مختارة، أو تجريداتٍ وحيدة الجانب، مثل القول إن القيمة تقرّر السعر. الغرض هو إثبات أن الأجور هي سعر قوة العمل، التي هي بدورها سلعةٌ ينتجها وقتُ العمل الضروري اجتماعياً المستثمَرِ فيها، لكنها سلعةٌ سعرُها، أي الأجر، حتى لو كان محدَّداً عند قيمته، ينشئ الظرفَ الذي فيه «قيمة تواصل قوة العمل الهبوط، بالنسبة إلى فائض القيمة، ومن هنا تستمر الهوّة بين وضع العامل المعيشي، ووضع الرأسمالي، في الاتساع»[52].

بقيمة النقد، وحسابياً فقط ترتفع معدّلات الربح حين تُخفض معدّلات الأجور، وبذلك تكثر حالات عدم المساواة، لكن السبب التاريخي لعدم المساواة هو شرذمة الطبقة العاملة. وفي الافتراض الثاني يتابع ماركس بعرض أثر قانون القيمة، أو «حين يقول العلم كلمته» لتوثيق إنتاج فائض القيمة في ظل رأسماليّة أكثر تطوّراً، أو، قد يضيف المرء، في ظل رأسماليّة مركزيّة دمجت أساساً الكرة الأرضيّة، ويمكنها من خلال ممارسة قوتها الطبقيّة، أن تخفّض حصة الأجور العالميّة لدى الطبقة العاملة، بواسطة أعمال الانتزاع الصريحة أو الانقسام الداخلي في الطبقة العاملة من جرّاء فروق الدخل والوسائل الأيديولوجيّة. يشدّد تعقيب سميث في شأن الاستغلال المُفرِط، على مغزى خفض الأجور دون قيمة قوة العمل في توليد فائض القيمة[53]؛ لكنه يلاحظ أن ماركس «يستبعده عن مزيد من التحليل». ويمضي إلى القول إن هذا الاستبعاد «كان قد تغاضى عنه الماركسيون التقليديّون الذين قلّبوا بسرعة صفحات **رأس المال** بحثاً عن ذخيرة يستخدمونها ضد نظريّة التَّبَعيّة، وبدلاً من ذلك استخدموا تعقيب ماركس بأن الأجور الحقيقيّة في إنكلترا، الأعلى منها في ألمانيا وروسيا، تتناغم مع معدّلات أعلى من الاستغلال في إنكلترا، وقوله عن معدّل فائض قيمة أدنى كثيراً في الصين مما في إنكلترا، وبضعة تعقيبات متفرّقة أخرى، من أجل تعميَة حقائق دامغة، عن معدّلات استغلال أعلى من الوجهة النظريّة، وبذلك استخدموا رأس المال نفسه من أجل إخفاء المسار الرأسمالي الإمبريالي، وحمايته من النقد»[54]. وبينما مضى الماركسيّون التقليديّون إلى هذا الحد للإغضاء عن ظروف واضحة لأجور منخفضة عن قيمة قوة العمل، فإنهم صرفوا القليل من الانتباه أو صرفوا

(52) Marx, Capital: A Critique of Political Economy, vol. 1, The Process of Production of Capital.

كما سأناقش لاحقاً في كتاب عن الإمبريالية أن افضل الحالات لرأس المال في تخفيض الوضع المعيشي، هي إلغاؤه في زمن حياة أقصر.

(53) John Smith, Imperialism in the Twenty-First Century: Globalization, super-exploitation, and Capitalism's Final Crisis (New York: Monthly Review Press, 2016).

(54) Ibid., p. 240.

كل انتباههم، عن كيف أن قانون القيمة يؤكد نفسه كوسيلة لإنكار السيادة للجماهير العاملة العربيّة، بواسطة الحرب، وفوق هذا، لخلق بروليتاريا فقيرة أو فقراء حرب، وكذلك لإبخاس قيمة الموارد العربيّة كلها، لقد صرفوا النظر عن التراكم بالهدر أو هدر حيوات الناس في العسكرة كالمحدد الأهم لفائض القيمة.

يرى كوب أن الأجور الدوليّة الفائقة هي الأجور التي تفوق كثيراً معدّل القيمة العالميّة لقوّة العمل[55]، وهي تُمنَح فقط للمراتب العليا، من الطبقة العاملة الدوليّة. من حيث القياس، لا يمكن احتساب معدّل كميّة قوة العمل في نقطة ما من الزمن، على أنه يساوي هذا المقدار من الدولارات. فالقيمة هي العلاقة المتبدّلة على الدوام، في التناقضات الداخليّة ضمن السلعة، وهي جليّة في الأسعار التي ترعاها القوة الطبقيّة. وأقرب ما يمكن للمرء أن يدنو منه لرؤية انفصال القيمة عن السعر، هو عندما يتابع الحركة النسبيّة في اتجاه الأسعار التي يكسبها المنتجون المباشرون، مقابلة بالأسعار عند آخر نقطة مبيع[56]. في حالة الأجور، الاتجاه هو حصة الأجر الضروري لمواجهة تكلفة العيش المحدَّدة التي ترتفع تاريخيّاً (وليس سلة غذاء للإنسان في العصر الحجري أي الصياد الجامع، كما في التعريف المتركّز أوروبياً) مقارنة بالحصة الضئيلة من الأجور، فهي أفضل ما يوضح تباعدَ الأجر عن قيمة قوة العمل.

لكـن، كمـا بيّـن إيمانويـل، مـن حيـث الميـزة المقارَنَـة، يتمتّـع العالـم النامـي بإنتاجيّـة أعلـى كثيـراً، نتيجـة لإنتاجـه سـلعاً «لا ينتجهـا الغـرب لإسـباب طبيعيـة» (Exotic)[57]. وهـو أيضـاً أوضَـحَ موقـف ماركـس أن الرأسـمالي لا يشـتري العمـل، بـل قـوة العمـل، وكل فائـض قـد ينتـج مـن زيـادة إنتاجيّـة العمـل يمتلكـه الرأسـمالي أو مالـك وسـيلة الإنتـاج، لا العامـل[58]. ومـع أن ماركـس أخضَـعَ الجانـب النفسـي فـي العمـل، وكثافتـه (كميّـة العمـل المبذولـة فـي وقـت معيّـن) وحلّـه فـي وقـت عمـل مطـوَّل (مقيـاس العمـل الأساسـي)، لطابـع القيمـة الاجتماعـي وأثـره فـي توزيـع اليـد العاملـة، مـن حيـث معـدّل كثافـة العمـل، مـع ذلـك العـدد الهائـل مـن مصانـع السُّـخرة وظـروف الإنتـاج فـي الحـرب، يُفـرِّخ فـي أنحـاء العالـم، فقـد يُفضـي هـذا أيضـاً، إلـى الاسـتنتاج أن الطبقـات العاملـة الغربيّـة ليسـت منتجـة ثـروة أساسـيّة أجورهـا مسـوَّغة بسـبب إنتاجيّة

(55) Cope, Divided World, Divided Class: Global Political Economy and the Stratification of Labour under Capitalism.

(56) Korkut Boratav, «Movements of Relative Agricultural Prices in Sub-Saharan Africa,» Cambridge Journal of Economics, vol. 25, no. 3 (2001), pp. 395-416.

(57) Emmanuel, Unequal Exchange: A Study of the Imperialism of Trade.

(58) Ibid., p. 419.

أعلى - إنتاجيّة هي في الحقيقة ليست إنتاجيّتها. وسبب التشديد على عبارة في الحقيقة هو أن حصة الأجور الأعلى لدى المراتب العليا في الطبقات العاملة الغربيّة ليست نتيجة إنتاجيّة أعلى إنما نتاجاً للتحاصص على أسس ميزان القوى السياسي، وبذلك تصبح كل حصص الأجور ريوعاً جيوسياسية. هذه المرتبة من الطبقة العمالية هي جزئياً مدّخِر ومالك للثروة من خلال مكاسب صراعهم الطبقي العمالي، التي اغتصبها فيما بعد رأس المال ليوسّع فارق الأجور في داخل الطبقة العاملة الدولية، لكن دوماً بمحاولة رأس المال المستمرّة لخفض حصة كل العمال من الدخل.

إن الحسابات السياسيّة من أجل مواصلة عمل الطبقة الحاكمة المركزيّة في عمليّة عدم تقريب أو تقسيم طبقاتها العاملة فقط، بل أيضاً الطبقات العاملة في العالم النامي، تجري من خلال إجراءات تقسيميّة كثيرة، ومنها الحرب على الوطن العربي، والإرهاب المنظَّم الذي يؤدي إلى زيادة مهمّة في انقسام الطبقة العاملة الداخلي. لقد سبق وأغدق الميراث الإمبريالي على الطبقات العاملة الغربيّة بمكانة مفضَّلة في السوق الدوليّة، يعزّزها على الدوام تركيزهم على النقابيّة القوميّة في صراعهم الطبقي. إن الافتراض المنطقي أن الإنتاج ونظام الأجور هما اجتماعيّان بالبديهة، وليسا أمراً خاصاً، يتيح اقتطاع الأجور المركزيّة كونها ثماراً غير شرعيّة للإمبرياليّة. بموجب الافتراض النازع إلى إنقاص الحصة، لأن العمال لا يملكون رأس المال، وأن الإنتاجيّة الإضافيّة ناجمة عن المكننة، فإما أن تكون الإنتاجيّة الإضافيّة ملكاً لكل العمال المشاركين في الإنتاج من أول عمليته، وإما أن كثافة العمل يجب أن تكون الأساس للإنتاجيّة، وبالتالي، فإن عمال الدول النامية الذين يكدحون في ظروف صعبة هم أعلى إنتاجيّةً. يمكن تقدير الإنتاجيّات الفرديّة بالأسعار أو بالكميّات، لكن فقط كمعدّلات دلاليّة للإنتاجيّة الاجتماعيّة. الإنتاجيّة الاجتماعيّة ونظام الأجور ينبثقان من الإنتاج العابر للحدود الوطنيّة، والصراعات الطبقيّة التي تساهم في معايرة معدّل قيمة الفائض. في اقتصاد البلدان التي تتصف معاملها بالكدح المضني (Sweatshop)، يعمل قانون القيمة، من خلال سياسات الإمبرياليّة، لضمان ألا تكتسب تكنولوجيا بلاد الأطراف اندفاعةً (لا تلحق بالتكنولوجيا الغربيّة)، وأن تبقى الأجور متدنية بالنسبة إلى مطالب رأس المال المركزي.

فـي اقتصـاد البلـدان المعرّضـة للحـرب، الغنيّـة بالمـوارد الطبيعيّـة، مثـل اقتصـاد البلـدان العربيّـة، تحافـظ السياسـات الإمبرياليّـة علـى ميـزان قـوى، تُوهَـن بموجبـه القـدرةُ الإنتاجيّـة فـي الكيانـات المعتَـدَى عليهـا، وتُوهَـن الأشـكال السياسـيّة التـي تتيـح لسـكانها أن يتحكّمـوا فـي

امتلاك مواردهم - والحد الأقصى لشكل هذا الاعتداء يصل إلى درجة تفتيت الدول[59]. الشروط والعلاقات الملموسة التي تشكل الواقع الاجتماعي للإنتاج ونظم الأجور، مترابطة ونوعيّة، مع جانب كميّ مجرّد أو عام، يمكن أن يلاحَظ بقياس اصطلاحي. إلا أن هذا القياس الاصطلاحي السطحي أيضاً، هو الذي ينبّه الطبقة المتملّكة، ويضع المعايير لهذه الطبقة من أجل أن توزّع الموارد. وفي نظام إنتاج عالمي مترابط عضوياً، يؤكد التوزيع النسبي للعمل نفسه، حيثما تتجلّى علاقة ترابط العمل الاجتماعي في التبادل الخاص لمنتجات العمال الفرديّة، بتبادل قيمة هذه المنتجات بالضبط[60]. علاوة على هذا، ما هو ضروري اجتماعياً ينشأ من التنافس الأعمى، لذلك، لا يمكن علاقاتِ التبادل اليومي أن تكون متطابقة بمقاييس القيمة. وبينما يتفاقم انقسام اليد العاملة السياسي، كذلك تزداد قنوات عزل مزيد من العمّال، أو إقحام العمال في حرب وتسريع دفق القيمة إلى الأمم الأرستقراطيّة. إن عزل القيمة أو تدميرها بما في ذلك استهلاك حياة الإنسان في الحرب لناتج ومكون للقيمة، بمعنى آخر حرب الوجود، تتخذ معنى حرفياً حيوياً لرأس المال، وهو على علاقة ارتباط مع المبادلة بين التقدّم التكنولوجي الملازم (التكوين العضوي لرأس المال) والحاجة إلى زيادة معدّل فائض القيمة بزيادة وتيرة الاستغلال. واليد العاملة المعزولة بالقوّة أيضاً اجتماعيّة، وعلاقتها برأس المال تنبئ بالإنتاجيّة ونسبة الأجور. ما دامت «مهمّة المجتمع البرجوازي التاريخيّة هي إنشاء السوق العالميّة، على الأقل في خطوطها الأساسيّة العريضة، ونمط إنتاجٍ يقوم على أساسها [...] وما دامت المهمّة قد أُنجِزَت مع استعمار كاليفورنيا وأستراليا»[61]، فإن هذا التوكيد لرأس المال (إذلال العالم الثالث) منطقي، وتاريخي، ويسبق تحويل الثروة إلى قيمة بالدولار.

ما كان يمكن أوروبا أن تجني هذا القدر الهائل من الثروة من دون الاعتماد على النهب الإمبريالي، فحتى الثورة الصناعية كان فاعلها التاريخي إبادة الذات الأخرى، أي الشعوب المستعمَرة في علاقة القيمة، والحاجة إلى بقاء العالم الثالث متخلّفاً. بالنسبة إلى البلدان الغربيّة تنشأ من هذا المنطق المذكور (نهب العالم)، وكما جاء في قانون ماركس العام المطلق للتطوّر الرأسمالي، الحرب، في سياق الاستغلال التجاري، تماماً مثل ظروف

(59) معدل فائض القيمة في علاقة القيمة يرتفع مع إلغاء الذاتية في العمل. الحرب للاستعباد من خلال تفكيك الدول استعبادية عالية ومعدل فائض قيمة عالٍ كذلك.

(60) Karl Marx, «Marx to Kugelmann,» London, 11 July 1868, <https://www.marxists.org/archive/marx/works/1868/letters/68_07_11-abs.htm> , (viewed 2 January 2013).

(61) «Marx to Engels, October 8, 1858,» in: Karl Marx and Frederick Engels, Selected Correspondence (Moscow: Progress Publishers, 1975), p. 103.

العبوديّة القصوى التي تجمع العامل مع قوة عمل العامل، تُحَقِّق، أي تُبَدِّد، العمال وقوة عملهم - تحقيق سلعة ما هو بيعها في السوق من أجل أن تُستَهلَك، لكن استهلاك قوة العمل في الحرب، يعني أيضاً موت حامل هذه القوة، أي العامل. الحرب في ذاتها هي عمليّة إنتاج، مع هذا الغرض المزدوج على الأقل: تحقيق سلع الحرب وإنتاج ميازين قوى جديدة؛ والأخيران هما الخدمة التي تؤديها الحرب للإمبرياليّة، وفقاً لنتيجتها. إن العلاقة بين رأس المال ووَجهِهِ العنيف، أي الإمبرياليّة، تتأكد من جديد بحروب العدوان. وفي هذا الشأن، يَحسُن أن نلاحظ أن مكان الإنتاج هو العمليّة العالميّة المترابطة، والإطار الزمني هو البُعدُ التاريخي الذي يبدأ مع ولادة رأس المال ومع بداية جني فائض القيمة، أو فائض القيمة التاريخي. وطول ومجال حدود الزمان والمكان هذه، يكوّنان المضمون والميل الأيديولوجي لأي إطار مفهوميّ يستخدمه الباحثون. إنها عمليّةُ اختزال مع نيّةٍ معلَنَة للتمييز، وموقفٌ اعتذاري، أن يتكلّم المرء على التطوّر الرأسمالي في بلد واحد، وأن يهمل الكوارث التي أوقعتها الإمبرياليّة. على النحو نفسه، يمكن لقياس القيمة الكمّي، بالخرافة الأيديولوجيّة الرأسمالية والمفهوم الاختزالي وحدهما، أن يكون، في هذه الزاوية أو تلك من العالم، سبباً لتقسيم الأجر الاجتماعي للطبقة العاملة الأممية.

في ظل الرأسماليّة، يتم تحديد حصة الأجور من المنتج الاجتماعي من خلال القوة السياسية للطبقة العاملة. ما هَمّ كم تنتج اليد العاملة، فمن دون تمثيل سياسي ستهبط حصتها من الدخل إلى لا شيء. أعيد هنا التركيز على هذه النقطة من أجل دحض فكرة الإنتاجية الفردية كذلك - الإنتاجية اجتماعية والتسعير نتاج اجتماعي يرمز إلى موازين القوى في علاقة القيمة.

لقد نتجت الأجور الأعلى في بلدان المركز بفعل العلاقة الاجتماعيّة للإمبرياليّة (تثبيت استقرار رأس المال) حيث تؤدي العوامل المعنويّة التاريخيّة دوراً في إبقاء تزايد الأجور[62]: يرى إيمانويل، مثل ماركس، أن لقيمة قوّة اليد العاملة عاملاً معنوياً وتاريخياً ما، وهو بالتحديد، تعيين الأجور بالصراع الطبقي في داخل حدود معيّنة من الإنتاج - لنقُل فقط وطنيّة أو ضمن الحدود الوطنيّة. إنه لأمرٌ واضح، أن تطبيق المبدأ الأخلاقي للطبقة الكومبرادوريّة/التجاريّة نفسه، على الوطن العربي الذي يتعرّض لحرب العدوان، لا ينتج إلا أجورَ فقر. لكن، بالنظر إلى أحوال الأمور العامة (الحال الوجوديّة) لرأس المال، التي تقتضي استمرار تبخيس قوة العمل، فليس ضرورياً أن يولَى اهتمامٌ لهذا القسم أو ذاك من

(62) Emmanuel, Unequal Exchange: A Study of the Imperialism of Trade.

الطبقة العاملة، طبقاً لجودة الآلات التي تستخدمها؛ ليس فقط لأن العمال لا يمتلكون الآلات، بل بداهةً لأنه، حتى لو افترضنا أن الإنتاجيّة التكنولوجيّة مهمّة في تحديد الأجور، فلا علاقة لهذا بأن رأس المال يجب أن ينشئ يداً عاملة معزولة وغير منتجة، كشرط للإنتاج.

يمكن وصف الشذوذ كما يلي: الإنتاجيّة تهم رأس المال، وقد تدعم معدّل الأجر لدى شريحة قليلة من سكان العالم، نتيجة الإشراك الانتقائي لهم في الثروة، لكن على رأس المال أن يخلق موارد غير منتجة وبشراً غير عاملين، من أجل أن يحتفظ بمعدّلات أرباحه(63)؛ يمكن عندئذ للمسألة أن تُطرَح على هذا النحو: بمثل هذه المبادلة، أيُّ أقسامٍ من الطبقة العاملة تستحق أن تقود الصراع الثوري - الذين مُنِحوا عمـلاً وأُعطُوا أجراً أعلى قليلاً، أم الذين يعملون بأجورِ فقرٍ، أو يُقصَفون، أو يُجوَّعون؟

في النظرة الاسترجاعيّة، كل تركيبة اليد العاملة النقابيّة الغربيّة، التي يُفتَرَض أنها شرط مسبق للتحويل الاشتراكي، هي تواطؤ ضمني مع رأس المال لتَجَنُّب الحاجة، لا إلى العنف الثوري فقط في الصراع الطبقي، بل أيضاً لتَجَنُّب الحاجة إلى نوع من العصيان المدني يزعزع التشكيلة الطبقيّة الغربيّة. قد تكون هذه هي النتيجة المنطقيّة الحمقاء، لكنها لا يمكن أن تكون أكثر حماقة مما يحدث، أو ما سيحدث نظراً إلى ميزان القوى الحاضر. في أي حال، تمنح قِيَم الطبقة الرأسماليّة حقوقاً ومستحقات متأصّلة لليد العاملة الغربيّة. إن المراتب الأعلى أجراً في اليد العاملة المركزيّة، التي تُستَمَدّ أجورها و«وعيها» جزئياً من العدوان الإمبريالي، هي التي تضمن أسوأ مصير لليد العاملة في بلدان الأطراف، ومعه، الممارسة التي تضمن القانون العام المطلَق للتراكم الرأسمالي. الجزء الصعب في بناء الصراع الطبقي الأممي هو أن الوجود الاجتماعي لشرائح هائلة من الطبقات المركزيّة، وهو وجود مموَّلٌ جزئياً بواسطة الغنائم الإمبرياليّة، هو الذي يحدّد وعي هذه الشرائح.

تلجأ القوّة المستعمِرة أو الإمبرياليّة إلى العدوان من أجل تجميد التصنيع في الكيانات الضعيفة، وبالتالي، تنظّم اقتصاد البلد المغزو، ليصبح رافداً للإنتاج المركزي. لنلاحظ أن إسهام الطبقات العاملة المختلفة في القيمة، بالمنتجات النهائيّة، مختلف نوعيّاً (ويحتاج إلى عمليّاتٍ وكثافاتِ عملٍ مختلفة) وأنه مترابط عضوياً. لا يُعطي إيمانويل قيمةَ التحويل من بلدان الأطراف في ذاتها حقَّها من التشديد، بسبب قلة قيمة تسعير هذا التحويل

(63) لأن هذا يخفض العمل الضروري أو تكلفة إعادة إنتاج العامل.

المحتسَبَة في تدفقات رأس المال. إن تدفق رأس المال من الأطراف إلى المركز، لا تدلّ إلا على جزء من الإنتاج الاجتماعي الذي يُتْعَب - هروب رؤوس الأموال من جنوب الصحراء الأفريقيّة ليس سوى جزء ضئيل من مجموع تدفق رأس المال إلى المركز(64). باستثناء دول الخليج، تبدو قيمة نهب الفوائض الماليّة من البلدان العربيّة غير ذات بال؛ لكن القيمة الحقيقيّة، أي تجميع الفائض التاريخي المستمر، من خلال استهلاك الحيوات البشريّة في الحرب، هائل. إن إغفال القيمة المستولَى عليها، ولا سيّما الحياة البشريّة المستهلَكَة في الحروب والسياسات التقشّفيّة، يخفّض باستمرار أي تقييم لقيمة الفائض الذي تنتجه الطبقة العاملة في الأطراف. إلى جانب النتائج الأيديولوجيّة الجانبيّة السلبيّة على الشعوب المتعرّضة للعدوان، نتيجة الهزيمة، فالحرب هي مشروع ضخم مُفرِطٌ في الاستغلال، يقلّص معظم الأسعار الوطنيّة، وغالباً الدوليّة، المرتبطة بموجودات الطبقات العاملة، دون قيمتها كثيراً. في أي حال، الخطوط الفاصلة بين فائض القيمة المطلق والفائض النسبي اعتباطيّة، على الأخص حين تُزهَق أرواحٌ متساوية القيمة في الأطراف، نتيجة صناعة الحرب في لحظة تحقيقها - استهلاكها العامل وقوة عمله في سوق العسكرة الغربيّة.

لنراجع: ثمة في الاستعمار والإمبرياليّة أكثر من مجرّد الحسابات والأموال التي تُحوَّل من الوطن العربي. فالاستعمار من أجل تجريد الطبقة العاملة في شعوب الأطراف، من حق ممارسة سيادتها، من خلال الدولة، على مواردها البشريّة والطبيعيّة، يساهم كذلك بواسطة قنوات ميزان القوى، في تحديد أسعار التبادل بالدولار عالمياً. في حال الطبقة العاملة العربيّة، تستولي الإمبرياليّة على سلعه الأولية، باستعمال رأس المال العسكري، وفي الوقت نفسه، تطلق هذه النزعةُ العسكريّةُ الفائضَ المحجوب، إلى المركز. هذه الظروف التي تحقّق الفائض للمركز من خلال العدوان العسكري، تفرض على الكيانات العربيّة تكلفة عسكريّة فوق طاقتها. إنها تخلق نمط عيش زمن الحرب، واقتصاد حرب، ومعه الطبقات الاجتماعيّة المرتبطة بالحرب، وبروليتاريا فقراء الحرب. كذلك تُحوّل الحربُ الثروةَ المدنيّة العربيّة نحو العمليّة العسكريّة. إنها حرفيّاً تستعمل وتُسَلِّع اليد العاملة البشريّة العربيّة وتدمّر قيمتها في سياق إنتاجٍ عسكريٍ عصري يستعمل تكنولوجيا أعلى مستوى كثيراً من أي شيء آخر في الجوار. الحرب تنقل العمليّة الفيزيائيّة النهائيّة لإنتاج التكنولوجيا المتطوّرة من أجل أن تبلغ ذروتها، في الوطن العربي بدلاً من بلاد

(64) United Nations Conference on Trade and Development [UNCTAD], World Investment Report (WIR) (various issues).

المركز، لأن القنابل، في الواقع، تُلقَى هناك. الوطن العربي هو موقع السوق حيث تُتَبادَل التكنولوجيا المتطوّرة، مع العمال والمدنيّين المستخدَمين جنوداً، فتُستهلَك ويُستَهلكون معها. المفارقة هنا هي أن آلة الحرب الغربيّة، بما فيها قنابلها، في مرحلة تحقُّقِها، تستعمل كـلاً من الجنود العرب والأمريكيّين والإنسان العربي مُدخلاً ومنتجاً في صناعة الحرب.

من حيث الإنتاجيّة، تُكمِل الدورةُ التاريخيّة كاملَ دورتها مع تجنيد العامل العربي واستهلاك حياته وقوة عمله، بواسطة قنابل إمبرياليّة عالية التقنيّة. وثقافة العلوم التي أسهم فيها العرب في العصور الوسطى، عادت بأشكال تكنولوجيّة متطوّرة لتجنيد العرب العاملين المعاصرين وإبادتهم. يُجبَر العربي، مثل الأقنان العبيد، على حربٍ حيثُ الضراوةُ والحجمُ المطلق لقوة اليد العاملة التي تُدفَع طُعمَةً للمدافع المتفوّقة، تَقصِفُ الأعمارَ في مدىً زمني قصير، من هنا يتأتّى المعدّل المرتفع لفائض القيمة. الحرب تحقّق القيمة بتدمير السلع العسكريّة نفسها، إلى جانب قوة اليد العاملة العربيّة، وتعيد موضعةَ علاقات القوّة التي هي في الوقت نفسه، خدمات قيمة، ومُدخَلاتٌ في علاقات القيمة. إن تدمير القيمة بالحرب، لا تدمير إنتاج اليد العاملة فقط، بل قتل العامل الحي نفسه أيضاً - بمعدّلات الموت - شرطٌ جوهري لتبخيس قيمة اليد العاملة عالميّاً (مع احتساب الأثر الأيديولوجي بقوة الإثبات). فإلى جانب الأثر المباشر للحرب، تُصرَف القيمة الضرورية لإعادة إنتاج الشعب العامل، مضاعَفةً بفعل تكاليف الحرب وأثرها السياسي، الذي يجعل الطبقات العاملة العربيّة بلا قوّة.

ثالثاً: القدرة الإنتاجيّة المتداعية

في ظروف الحرب، تباطأت وتيرة تكوين رأس المال المنتِج في الوطن العربي. ونمو الاستثمار الخاص يماشي العائدات المنتظرة ودرجة المخاطر المرتبطة بهذا الاستثمار. أما في الوطن العربي، فالمسألة مسألة سياق لا مجرّد استجابة فرديّة لمؤشرات السوق. والسياق هو مزيج من الدولة التي لا دفاع لها، وتناقضاتها الطبقيّة الحادّة، والحرب أو وُشُوك الحرب. إن علاقة الترابط بين الاستثمار والنمو، المعرَّفة على أنها «الباعث على الاستثمار» والمحدّدة بالفارق بين معدّل الربح المتوقَّع ونسبة الفائدة، هي السياق الذي يرسمه الطلب والاقتصاد الشامل[65]. في هذا، كما في إطار كل حساب اقتصادي شامل،

(65) Michal Kalecki, «The Structure of Investment,» in: Michal Kalecki, Selected Chapters on the Economic Growth of the Socialist and the Mixed Economy (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1972), pp. 102-112.

حشو ظاهر، أفكار خاطئة. فالاستثمار بالتوافق مع معدّل النمو، يتوقّف على المكسبيّة، وحين يزيد الطلب تهبط عائدات الاستثمار مع الحافز للاستثمار، معجّلة الركود. في ظروف المخاطرة العاديّة، حين تهبط نسبة الفائدة - مشيرةً إلى تراجع المخاطر ورافعةً الاستثمار - يحدث ارتفاع في النمو نتيجة نسبة إنتاج رأسمالي أعلى[66]. لكن بسبب تقلُّص العائدات لعوامل الإنتاج، يبدأ معدّل النمو والعائدات في الارتفاع بوتيرة أبطأ، وهكذا يجني الاستثمار الأعلى، نسب أرباح أدنى. تختلف القصّة في منطقة تفتقر إلى السَّعَة، منكوبة بالحرب، مثل الوطن العربي. فيما يخص السَّعة، يؤدي العجز في الحساب التجاري (الافتقار إلى سوق تصدير للسلع المحليّة) وأجور متدنيّة، إلى عائدات إنتاج أقل للاستثمار. إضافة إلى الطلب الضعيف للسلع المحليّة، تبطئ المخاطرُ المرتفعة والتكاليفُ الماليّة الاندفاعَ إلى الاستثمار - ويمكنها التحوُّل بين مختلف التقنيّات من دون إضافة لكتلة رأس المال. هذه هي افتراضات قياسيّة في المعقوليّات التحليليّة، وقد يضيف المرء بضعة متغيّرات قد تبدّل الأمور في اتجاه أو آخر، بما في ذلك صدمة خارجيّة المنشأ (دفعة حكوميّة) قد تعدّل دورة الأعمال الآيلة إلى الهبوط.

لكـن لا شـيء مـن هـذه القضايـا المتعلّقـة بالطلـب، يَهـمّ حيـن تدخـل فـي الحسـبان حـالات عدم اليقيـن العربيّـة. فالعائـدات المتقلّصـة لا تُنـزِل الواقـع إلـى مسـتوى الحسـاب أو الرياضيـات الطبقيّـة المنحـازة فقـط، بـل في السـياق العربـي أيضـاً، أيُّ وصفـةٍ رسـميّة لا تصمـد لأسـباب تاريخيّـة. فالتاريخ العربـي، وقـواه الموضوعيّـة واللاشـخصيّة الاجتماعيّـة المشـبَعَة بالعنـف، تمثـل سـياقاً شامـلاً مختلفـاً نوعيـاً. مـع الحضـور الدائـم لاحتمـال الحـرب، وانهيـار دول انهيـاراً كامـلاً، يتحـرّك الوقـت الاجتماعـي بسـرعة، إلـى درجـة أنه يضغـط الفُسَـح المطلوبة للتقييـم العـادي للمخاطر. والآفـاق اللازمـة للتخطيط والاسـتثمار في مشـاريع المدى البعيـد غير مضمونـة، لأن دوامة تاريـخ الطبقة العاملة، وهـي دوامةٌ لم تُنـازَع، وتأتـي وسـط أزمـة رأس المال فـي الحرب، تضـع المـدى البعيد في حالة شـك. عـدم اليقين هذا يُجانِـب قابليّـة حيـاة إطـار تحليلـي إحصائـي للتفكيـر فـي الظـروف العربيّـة. والتقييـم الأكتـواري (Actuarial)[*] للعائـدات فـي حقبـة مسـتقرة غيـر ممكـن، لأن الحقـب المسـتقرّة قليلـة. بعبـارة أخـرى، المخاطـر التـي تواجههـا المؤسسـات الرأسـماليّة في الوطـن العربي جديّة بمـا يكفـي، لأن لا التهديدات السياسـيّة الخارجيّـة، ولا عوامـل الاسـتقرار الداخليّـة السياسـيّة والاجتماعيّـة، تسـمح بوضـع

(66) F. Targetti and A. P. Thirwall, The Essential Kaldor (London: Gerald Duckworth and Co. Ltd., 1989).

(*) احتساب الخبراء المخاطرَ الاقتصاديّة والماليّة المحتملة (المترجم).

سياسة بعيدة المدى، أو تخطيط إنتاج إلا في دورة مؤممة طبعاً. والمرء يشك في وجود أي مقدار من المزاج الاستعماري الخاص المتفائل الذي يمكنه أن يستجيب لهذا التحدّي.

العنف يبدل مسار المخاطر، ونوعها، وبنيتها. فالمؤسسات - ومنها الدولة - والموجودات الرأسماليّة، يمكن أن تُمحَى بسرعة في عمل حربي. وحدَه المزاجُ المتفائل من الصنف غير العادي، يمكنه أن يتعامل مع احتمال انهيار الدولة. واحتمال انهيار الدولة العربيّة يمحو المستقبل الذي هو ضروري لوضع استراتيجيّة صناعيّة في القطاع الخاص. في هذا السياق، تَعلَقُ قرارات الاستثمار الخاص في أوضاع ينبغي فيها للعائدات أن تعدّل التكاليف الرأسماليّة في أزمان قصيرة، وإلا فإن مال رأس المال يتّجه إلى الهرب. مع نوع حالات عدم اليقين حيال الانهيار الكامل، يتلاشى تماماً تقريباً أي حافز لاستثمار رأس المال الخاص. بالحساب الجبري، علاقة المخاطر بالواقع ضعيفة. في حقب عدم اليقين التاريخيّة، تصطدم المصادفة مع الضرورة، وتنصهر قيمُ احتمال عائدات المستقبل ضمن حالات طبيعيّة مختلفة، في احتمال واحد - الحرب الحتميّة، والحرب فقط. ليست المسألة هي مسألة تغيُّر في درجة أو حجم المخاطر، بل هي أن المستثمرين يستثمرون لأنهم جزء من اقتصاد الحرب، التي هم منخرطون فيها بالضرورة - ونمط العيش في أثناء الحرب، تعتمده التشكيلات الطبقيّة ذات العلاقة بالحرب، التي تستند إعادة إنتاجها إلى علاقاتها بالإمبرياليّة ودوائر رأس المال الأخرى، ولها مصالح استراتيجيّة في مآل الحرب. إلى جانب تراكم رأس المال في الحرب، عدم اليقين التاريخي هو العقبة الكبرى لتكوين رأس المال المدني. وعدم اليقين يتركنا حيال ثلاثة أنماط من رؤوس الأموال الوطنيّة الراغبة في الاستثمار في الاقتصاد المحتمل انهياره: رأس مال الدولة؛ وأقسام رأس المال الوطني الخاص غير القادر على الانتقال إلى الخارج؛ وأقسام رأس المال الخاص التي تتحوّل إلى عملاء حرب للقوى الإمبرياليّة، يستمدّون عائدات من الاقتصاد العسكري نفسه. وأمراء الحرب العرب الكثر، الذين علاقتهم المتضاربة هي برجوازيّة الحرب، هم مثال على النمط الثالث.

في هذه الظروف، الاتجاهات تنحو نحو صعود رأس المال ذي الإنتاجيّة المتدنّية، ونحو إبداء معدّل النمو اضطراباً شديداً مرتبطاً بقطاع النفط. لا يملك المرء أن يتمنّى زوال الحرب في منطقة حرب. وما يفشل التيار الغالب في رؤيته هو أن الاستثمار في ظروف الحرب هذه يصبح مسألة عملانيّة يتعيَّن فيها على البلاد العربيّة أن تضمن الأمن الفعلي (وجوهره هو أمن الطبقة العاملة) من أجل تأمين الاستثمار والنمو. القضية ليست مسألة رأي؛ إنها الواقع الذي حصل، وهي مسألة ما حدث فعلاً (لا ننسى أن معدّلات النمو

الفردي السنوي الطويلة المدى، التي استمرّت ثلاثة عقود، منخفضةٌ الآن ولا تزال تهبط، بينما نوعيّة الاستثمار انحرفت إلى معدّلات الإنتاج الفردي المنخفضة). وعلى الرغم من الجهود المثابرة لتزيين الأرقام وتجميلها، فإن زائراً آتياً من الفضاء الخارجي يستطيع أن يلاحظ أن الإحصاءات تنم عن مأساة. لذلك، طوى النسيان الجهودَ المستمرّة لوكالات رأس المال بقيادة الولايات المتّحدة - وعلى الأخص البنك الدولي - لتقليص دور الحكومة في الاقتصاد، وهي جريمة بسابق التصميم والتعمُّد غرضها تقزيم الدولة، التي هي الشكل السياسي المحتمل لتنظيم الطبقة العاملة.

أكثر من هذا، ليس تدمير الحياة والبنية التحتيّة، وخسران الدخل الضائع، وهجرة اليد العاملة، أكانت ماهرة أم غير ذلك، أموراً يمكن استردادُها بواسطة السلام أو خطط إعادة البناء. الحروب تُضيّق حيز التحوّل الاجتماعي الذي يمكن فيه للقيم الكونيّة، لا المذهبيّة أو الفئويّة الضيّقة، أن تنمو. الحروب تُحدِث، من خلال سياسات الهوية المخضّبة بالدماء، تفريقاً جسديّاً حقيقياً وحدوداً نفسيّة تقسم الشعب العامل. في الوطن العربي، قد يبدو أن للحرب أسباباً محليّة نجمت عن المهزلة المأساة للهويّة العربيّة الوهميّة الطائفيّة أو القبليّة، التي أُبرِزَت بوصفها الشكل السياسي الوحيد لتمثيل الطبقة العاملة، إلا أن مسار الحروب في الواقع، يتّبع خططاً مرسومة بعوامل تاريخيّة عابرة للحدود الوطنيّة، تُسَيِّر أيضاً التطورات. فالهويّات الطائفيّة التقسيميّة تنتعش حين تكسب الإمبرياليّة، ويمكن ملاحظة ذلك تاريخيّاً.

ليس هناك تقريباً شَبَهٌ عَرَضي بين أنـواع الإسـلام السياسي الممارس اليوم، وأوجـه السياسة الإسلاميّة التاريخيّة. والواقع هو أن الإسلام السياسي/الاقتصادي اليوم، يشترك في سياسته النقديّة، مع الأحزاب المحافظة في البلدان المتطوّرة، أكثر مما يشترك مع المصارف المركزيّة لدى الخلفاء، لو كان في أيامهم مصارف مركزيّة[67]. العامل التاريخي الذي هو الإمبريالية التي تقودها الولايات المتّحدة، وتمثّلها التحالفات الطبقيّة العابرة للحدود الوطنيّة ومؤسسات الحرب، يروّج للحرب من أجل مصلحته ومن أجل السيطرة على النفط، على الرغم من المزاعم الإنسانيّة[68]. بالمعايير الملموسة أكثر، العوامل

---

(67) الربا كان ثمن كراء النقد المعدني لفترة زمنية. أما سعر الفائدة فهو عضوي لعملية خلق المال ويمثل ثمناً لرأسمالٍ نقدي يعكس الدورة المكونة من خلال ساعات العمل الضروري آنيا ومستقبلياً. سعر الفائدة مؤشر لدعم أو تكثيف عمليات الاستغلال بما فيها الاستغلال الحربي.

(68) ليس أمراً مفاجئاً أبداً، أن «جهاز الاستخبارات الإسرائيلي يرى في الحرب السنيّة - الشيعيّة المحتملة في سورية تطوراً مؤاتياً للبلد وللغرب، وفقاً لرسالة إلكترونيّة من محفوظات وزيرة الخارجيّة الأمريكيّة السابقة هيلاري كلنتون، نشرتها ويكيليكس في 23 تمّوز/ يوليو 2012. <https://wikileaks.org/clinton-emails/emailid/12171> (viewed 10 January 2016).

التاريخيّة هي الدور الذي تؤديه القوى الطبقيّة التي تقودها الولايات المتّحدة من خلال أشكال اجتماعيّة لاشخصيّة وموضوعيّة، مثل مجلس الأمن الدولي، ومؤسَّسات بريتون وودز، وهي ذات بنى مقرَّرَة منحازة أصلاً إلى الولايات المتّحدة.

التزاحمُ جارٍ بين مختلف الدوائر الرأسماليّة لاتّخاذ موطئ قدم وحصة في السيطرة على سياسات المنطقة ومواردها. والريوع الجيوسياسيّة تتدفّق على المنطقة. فالأموال المدفوعة للميليشيات العراقيّة والسوريّة والليبيّة واليمنيّة هي حالة صارخة من حالات دفق المال الذي يعيد إنتاج الطبقات المرتبطة بالحرب، والانقسامات والحروب التي لا تنتهي. والشرط المسبق الإمبريالي بقيادة الولايات المتّحدة، هو أنْ تُوزَّع الأموال الجيوسياسيّة على أسس فئويّة/طائفيّة، من أجل تعميق الانشقاقات الاجتماعيّة. وبسبب كون القوى المحليّة ألعوبة في أيدي قوى دوليّة لا يمكن التوفيق بينها، فستصبح الكيانات العربيّة الاجتماعيّة مرة أخرى غير قادرة على حماية أمن شعوبها المعيشي.

تعقيب ختامي

في الوطن العربي، الحرب ليست استمراراً للسياسة بوسائل العنف؛ بل هي استمرار للعنف بوسائل السياسة. هذه الجملة المقلوبة لكارل فون كلاوزفيتز، هي موجزٌ معبّرٌ يمثل النظريّة التي حيكت على أساسها الحجّة [في هذا الكتاب]. الحرب، أو الحرب المتواصلة، ليست مقتصرة على الوطن العربي وحده؛ لسبب واحد، وهو أن الحرب تَبْتَلي أو هي ابتَلَت كل مناطق الكرة الأرضيّة، في وقت ما، ومعظمها في السنوات الأخيرة؛ فمنذ 100 عام فقط تمزّقت أوروبا من جرّاء الحربين العالميتين الأولى والثانية. لكن الحرب تبدو أمراً ملازماً للعالم العربي. ورُبَّ قائل إن الوطن العربي زاوية استراتيجيّة، لذلك فالحروب الصغيرة فيه تُضَخَّم أكثر من حجمها. لكن، إضافة إلى موقع الحرب الاستراتيجي، فإن جرعة كبيرة من الإدمان الإعلامي تزيد، على أهميّته الاستراتيجيّة أصلاً، المبالَغةَ فيها. هناك نوع من «صناعة إعلام حرب للشرق الأوسط» تحيط بالأحداث. فبينما كانت الدولة الإسلاميّة - داعش تُحرِق طياراً أردنياً حياً في أوائل شباط/فبراير 2015، حدثت مجزرة سواطير في الكونغو الشرقية [جمهورية الكونغو الديمقراطيّة]، لكنها

حظيت بتغطية قليلة في إعلام التيار الغالب[69]. قبل ذلك، حظيت حرب الأيام الستة عام 1967 أضعاف الانتباه الذي حظيت به حرب الهند مع باكستان، وهي أكبر كثيراً، في الحقبة نفسها تقريباً.

ومع هذا، فالانتباه الإدماني، أو الإثارة الإعلاميّة في شأن المنطقة، ليسا موضوع النقاش الذي يريد المرء أن يتابعه، ليُظهِر أن هناك حرباً، أكثر من المناطق الأخرى، سببها أزمة رأس المال. ما أقوله هو أن الحرب، أو احتمال الحرب الطويل الأجل في الوطن العربي، هو لازمة ناتجة من نظام تراكم عالمي وعلاقاته الدوليّة ذات الصلة. في الوطن العربي، صارت الحرب هدفاً في ذاتها. منذ حروب نزع الاستعمار، واستعمار فلسطين، والحروب الإقليميّة الحارّة في الحرب الباردة، حتى «الحرب على الإرهاب» في الحاضر، ثمة قاسم مشترَك واحد، وهو أن السياسات التي اتُّبِعَت كان غرضها إذكاء النزاع. وإذا افترضنا أن أحد كبار اللاعبين سعى لتفريج التوتر، فإن المسار الإقليمي التاريخي يشير إلى أن جهوده قد فشلت تماماً. تزيد الطبقة الرأسمالية في الولايات المتّحدة بالتدريج، مع حلفائها الدوليّين التابعين، قوّتها وقوة العلاقة الإمبرياليّة، بتفكيك منصّات المقاومة لدى الطبقات العاملة في الوطن العربي (بالإضعاف والتجزئة)؛ من هنا يتواصل العدوان.

يرى تشوسودوفسكي مُحِقاً، أن الكيان العربيّ يتحوّل من دولة إلى ميدان، نتيجة العدوان الذي تقوده الولايات المتّحدة[70].

تقع الدولة العربيّة في ذيل نظام العلاقات الدوليّة التي تتطلّب منها أن تكون في وضع يراوح بين النزاع بكل معنى الكلمة، وبين درجة عالية من التوتّر. وكلمة **تتطلّب** أساسيّة في طريحة الحرب المتواصلة. ذلك، أولاً، بأن هناك وتيرة عالية من النزاعات الإقليميّة في الوطن العربي - وهي أعلى وتيرة في العالم[71]، وثانياً، وهذا أكثر حسماً، بسبب أزمة رأس المال المركزي، الذي عليه أن يدمر حق الطبقات العربيّة العاملة في التنمية، من أجل أن تهيمن الإمبريالية بقيادة الولايات المتّحدة، على المنطقة الاستراتيجيّة. فالتنمية العربيّة، أي أمن الطبقة العاملة، ربما تقتضي أن تتولّى المجتمعات العربيّة أمور حياتها على نحو

(69) «Machete Attack by Ugandan Kills 23 in DR Congo,» Indian Express, 4/2/2015, <http://indianexpress.com/article/world/middle-east-africa/machete-attack-by-ugandan-kills-23-in-dr-congo/> (viewed 7 August 2015).

(70) Michel Chossudovsky, «The Global Economic Crisis, the IMF and the Middle East,» (MEI-NUS Seminar, Singapore, 16 January 2014).

(71) Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), Yearbook and Military Expenditure Database (Stockholm: Stockholm International Peace Research, various years).

يُضعِف الهيمنة الإقليميّة التي تقودها الولايات المتّحدة. ولا يمكن السماح بهذا، بسبب البترودولار وتحويلات القيمة الأخرى من الوطن العربي نفسه، وبسببٍ أكثر رجحاناً، وهو الإسهام في القوة التي تقودها الولايات المتّحدة، الناشئة من السيطرة على النفط، بوصفه مورداً استراتيجياً للإمبرياليّة؛ وتُثبِت هذه النقطة الأخيرة، أي أن على الإمبرياليّة بقيادة الولايات المتّحدة أن تُنكر على الطبقات العربيّة العاملة حقها في التنمية، ضرورةَ (وليس مصادفة) الحرب بالنسبة إلى رأس المال. النقطة الأخرى التي ينبغي أخذها في الحسبان، هي أن النزعة العسكريّة الإمبرياليّة بقيادة الولايات المتّحدة، أكثر ارتباطاً بانتزاع القيمة، من ارتباطها بنشر فائض الاحتكار الزائد وهذا ناتج مبدئياً في ثقل الإرث التاريخي المحدد للخيارات السياسية.

ليس ثمة قصف إمبريالي حدث بالخطأ أو بمعلومات استخباريّة خاطئة؛ التاريخ ليس سلسلة أخطاء أو نتائج غير مقصودة، بالنسبة إلى الطبقة الإمبرياليّة الحاكمة. لم تمثِّل قوى التاريخ الموضوعيّة، وعلى الأخص قوى التراكم بالحرب، أي مخاطر وجوديّة للطبقة الحاكمة؛ فبالحكم من خلال السجلات التاريخيّة على النمو المتسارع مع تعاظم اللامساواة - الناشئ من النهب بواسطة الحرب الإمبرياليّة، والتكنولوجيا التي تحرّكها الحرب، ومال الحرب، وقبل أي شيء، السلطة الإمبرياليّة الناتجة من الحرب - قد يقول المرء إن «هذه الذيول غير المقصودة» تعمل العجائب لحساب الطبقة الماليّة الحاكمة. فالبُعدُ الرأسمالي المنظَّم نادراً ما تفوته «حرب جيدة».

«لقد أخطأنا»، أو «العواقب لم تكن مقصودة» هي شخصنةٌ سهلة للتاريخ - وقراءة للتاريخ وكأنه مهزلة ميلودراميّة، يكون فيها البطل الجالس في المكتب البيضوي الذي يحاول أن يأتي بالسلام والازدهار للكرة الأرضيّة.

فوق هذا، تكثر التشويهات في سياق الحرب والانهزاميّة الأيديولوجيّة. في منتصف العقد الأول من القرن الحالي، كان رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البنك الدولي، يتحدّث عن التنمية العربيّة، حين أنهى محاضرته بحكمة زائفة ألقى فيها اللوم على العرب بسبب حالة عدم تطوّرهم. وكثرٌ في اليسار الليبرالي ينسخون هذه الحكمة الزائفة، بلوم الهويّة الوطنيّة والطابع الثقافي، بدلاً من الطبقة. غير أن العربي المجرَّد غير موجود؛ أما الطبقة العربيّة العاملة فموجودة. ليس ثمة عربي يبلغ به عدم القابلية الثقافيّة أنه لا يستطيع الاستجابة لتحديات التنمية، كما ليس من مواطن مثل هذا في جنوب الصحراء، أو من حضارة المايا. إن مفهوم العربي المجرَّد هو هجوم أيديولوجي يخاطب

الأهواء لا العقل، موجّه ضدّ العربي الحقيقي، والطبقة العاملة والأفراد الفقراء، لأن العادة هي لومهم على أحوالهم. والأنظمة العربيّة الحاكمة بدعم الإمبرياليّة، تَثبُت في مقاعد الحكم بمقدار ما تبديه من قمع للشعب العامل العربي. وحين يُسَلَّط الضوء على العلاقات العابرة للحدود بين الطبقات العربيّة الحاكمة والإمبرياليّة التي تقودها الولايات المتّحدة، مع قراءةٍ وثيقةٍ لميزان القوى، يتّضح تماماً أن الطبقة الإمبرياليّة هي التي تصبح الفاعل في التطور التاريخي والعربي.

إن هبوط اليسار الأيديولوجي، هو دليل لاحق على إثبات الأخطاء النظريّة في فهم البُعد الأممي لقانون القيمة ودور رأس المال، الذي يفصل على الخصوص، الطبقات العاملة المركزيّة عن الطبقات العاملة في بلاد الأطراف[72]. لقد أبدت الديمقراطيّة الاجتماعيّة الغربيّة، وضمنها الصيغة اليساريّة منها، حتى الآن ممارسة فاشلة (نظريّاً وعملياً معاً) لا يزال الكثير من بلدان العالم يجني منها ثمار الاستثمار السيّئ الذي دُفِع به إلى الصراع؛ وكونُ المرء الآن في هذا الغَوْر في أشكال التنظيمات العماليّة الأمميّة، وأيديولوجيتها، لا يمكن أن يعني سوى أن أجزاء كثيرة من اليسار كانت عملياً حليفة لليمين. فقد عَمَدَت، من خلال ممارساتها العمّاليّة الأرستقراطيّة إلى تخدير طبقتها العاملة نفسها، بتصنيمها الديمقراطيّة البرجوازيّة. في نظامٍ محفوفٍ بالتناقضات ولا تتوقف فيه إضافة المغالطات، لا تستطيع الديمقراطيّة البرجوازيّة[73]، في جانبها التوزيعي - الذي هو العلاقة المثبِّتة للاستقرار في إطار علاقة رأسماليّة متفجّرة داخلياً - أن تُطَبَّق لدى كل الأمم (ولا يعني هذا أن فيها شُبهةَ ديمقراطية، مثلما هي مطبَّقة الآن). النمط الإجرائي، الذي به تُحقّق الطبقةُ العاملةُ ذاتَها في دولة، هو نمط ديمقراطي، أو هو نمط لا يكون بحصّة الإنتاج الاجتماعي الذي تأمر بها الطبقة الحاكمة. إن تأليه «نظام الانتخاب»، العمليّة المُصَنَّمَة التي سَكِر بها الكثير من دوائر اليسار الغربي، هو التسويغ المزيَّف لدى الولايات المتّحدة حتى تقصف بلداً من بلدان العالم الثالث، وتحويل اقتصاده إلى الليبراليّة، وإزالة معارضيها، وتفعيل إطار دستوري يغرس التقسيم الفئوي للمجتمع، ثم عندئذ اعتماد حق الاقتراع «للجميع». إلى جانب السيارات المفخَّخة التي تحصد حياة الأبرياء، يصبح الاقتراع توسلاً لرغيف الخبز من قائد الفئة أو الطائفة.

(72) الحرب كمصنع لإنتاج القيمة بهدر حياة الإنسان هي النظرية المعنية في الفكر الماركسي الغربي.

(73) ديمقراطية إسرائيل التي تصفق لقصف غزة هي مصغَّرٌ لديمقراطية أوروبا.

إن إعادة بناء الأيديولوجيا البرجوازيّة للهويّة، قد دفعت وعي الطبقة العاملة إلى حالة من الروحانية الأسطوريّة. وهذه الأيديولوجيا هي من بنات أفكار علم التيار الغالب الزائف. إن لَيّ معنى **الحقيقي** من خلال التغاضي عن الواقع نتيجة لتجريبيّة ضيّقة، أو بتحليل الأوضاع إلى جسيمات لامتناهية الصِّغَر من دون ربطها بالكل، قد خطا خطوات وكأنه معرفة لا تناقَش. وهكذا أصبحت المقارنة فيما بين آراء الأشخاص، التي هي حيويّة للتطوّر العلمي، متجذّرة في القواعد والافتراضات نفسها، حتى باتت المجادلات في موضوعات خلافيّة تعود إلى المواقع نفسها من دون أي قيمة نظريّة مضافة أي أنهم يناقشون في هامش واحد. لا أحد يخالف في شأن الأساسيّات، التي هي مجرّد أفكار تخدم الطبقة الحاكمة. ولكن يمكن المرء أن يتوقّع أن مثل علم الاجتماع هذا، قد يتبيّن أنه ليس سوى هامش في خدعة سوكال(*) ما إن تسيطر الطبقة العاملة.

إن الموقف الاعتذاري الذي يلقي اللوم على أساس فشل بناء الأمة بعد رحيل الاستعمار عن البلدان النامية، يفترض أن الاستعمار حين يسحب قواته، يكفّ عن إلحاق الضرر. الاستعمار لم يكتفِ بإعادة نقطة انطلاق الوطن العربي إلى الوراء، بل عمل بموجب الضرورة لمتابعة الوتيرة الاجتماعيّة أو الأيضيّة من أجل إعادة إنتاج رأس المال، بتخريب أي من البرامج الاجتماعيّة أو كلها. لقد دعم الرجعيّةَ العربيّةَ في كل وقت، ولا سيّما بتحالفه مع الإسلام السياسي والمملكة العربيّة السعوديّة. حين يجزّئ اليسارُ الغربيُ صراعَ الطبقة العاملة بأشكاله الوطنيّة المُمَدّاة (Reified) ويمجّد ديمقراطيّة الممارسة الانتخابيّة البرجوازيّة، فهو يُضمِر ضمناً قبولاً لرأس المال، يفوق في وزنه أعمال الإبادة التي بها يُبخِس رأس المال أسعار مُدخَلاته - الموقف القائل إن «الرأسماليّة تقدّميّة» الذي يكمن وراءه تسويغٌ لرأس المال. لم تكن الرأسمالية يوماً تقدمية لأن النوع الاجتماعي لرأس المال يتراكم بالهدر. والديمقراطيّة البرجوازيّة، من حيث وظيفتها كعمليّةٍ تُدفَع للطبقة العاملة المركزية من غنائم الحرب الإمبرياليّة، هي لعنةُ تنميةِ العالم الثالث؛ على خلاف المقولة التي تستند إلى لعنة النفط. إن هذه العبادة الضمنيّة للديمقراطيّة البرجوازيّة، هي في صلب البناء الإصلاحي في الاتجاه نحو انقسامات الطبقة العاملة، وربما نحو الفاشيّة. لقد كان للعرب والأفارقة جنوب الصحراء، الخيار بين الموت على أيدي جنود غربيّين أصحّاء متعلّمين، أو الموت على أيدي من هم أقل تعلُّماً، بحسب برامج حالة الرفاه الاجتماعيّة الديمقراطيّة في الشمال. وحين يتراجع الصراع الطبقي،

(*) ألان سوكال عالِم أراد اختبار جديّة مجلّة علميّة فأرسل إليها مقالة «علميّة» زائفة توافق أفكار تيارها الفكري فنشرته (المترجم).

كذلك يتراجع الوعي الطبقي الثوري. إن التفريج النفسي عن عقدة الذنب، لدى اليسار الغربي، وهو تفريجٌ أحدثه رأس مال الشركات، يقوّي الفكرة القائلة إنه لا يزال ثمة مجال لتحقيق الوهم الديمقراطي البرجوازي، في المستقبل. وهذه الضوضاء الصادرة عن أشكال تنظيميّة ضئيلة، في المركز تغطّي على حقيقة أن انتصار رأس المال كان سريعاً، وعنيفاً وتنظيمياً قبل أن يصبح أيديولوجياً. وكما قال أحد قادة رأس المال العالمي عام 1990 بعد انهيار الاتحاد السوفياتي: يمكننا تلطيف حقنا في اعتقال أفراد من دون تهمة، لأن الشيوعيّين المنضبطين المنظمين ما عادوا موجودين؛ كل ما لدينا الآن هم الفوضويّون والتروتسكيّون أي بمعنى آخر يسار تافه. لا يمكن أن تقوم معارضة جادّة لرأس المال، من غير مقاومة لا تساوم، مؤسسة على المبادئ التي تتجاوز النقابويّة الاقتصادويّة (Economistic Unionism)، نحو معاداة الإمبرياليّة، أو المبادئ التي تركّز على دائرة الإنتاج، بدلاً من التركيز على المداولة/التوزيع.

حاشية ملحَقة

يُربَط التكوين العربي برأس المال العالمي بوسطة العدوان الذي يستخدم قوة غير متناسبة. لقد فشلت الاشتراكيّة العربيّة بسبب استخدام مثل هذه القوة، وليس لأن «وقودها قد نَفِد». ماذا يعني القول إن الاشتراكيّة العربيّة قد استنفدت وقودها، أو فشلت لأسباب ذاتيّة، بينما كل المتغيّرات الاقتصاديّة الشاملة كانت أسلَمَ بالمقارنة بالإذلال النيوليبرالي الحالي. ما فشل هو دور الطبقات الحاكمة التي ابتعدت من خيارات حرب الشعب لأسباب تراكمية. في الوقت الذي يضيق فيه المجال الحيوي(*) الإمبريالي بقيادة الولايات المتحدة تحت وطأة ضغط إيراني بدعم صيني - روسي في الخليج، تتصاعد اندفاعة هذه الإمبرياليّة من أجل تسوية أي منصةِ تَطَوُّر (بما في ذلك بنى الدولة) التي قد تساهم في تموضع قوى رأسماليّة منافِسة في المنطقة. تاريخيّاً، السياسة الواقعيّة (realpolitik) والقوة العسكريّة كانتا تمهّدان لكل أنماط السياسات الإقليميّة الأخرى؛ لذلك، فهذا إثبات آخر للرأي القائل إن الوطن العربي مربوط [برأس المال العالمي] بفوهة بندقيّة أو مترابط مع الإمبريالية في فوهة البندقية كما نوه ماوتسي تونغ.

(*) استخدم المؤلف الكلمة الألمانيّة lebensraum أي المجال الحيوي، وهي الكلمة التي استعملها النظام النازي الألماني لتسويغ توسّعه الحربي في أوروبا (المترجم).

لكن، بينما تتعاظم الخلافات بين رأس المال الذي تقوده الولايات المتّحدة وبين القوى المعارِضة في الوطن العربي، في شأن مسائل السيطرة على الموارد المحليّة، كذلك ستتعاظم الخلافات بين مختلف دوائر رأس المال في العالم، ولا سيّما رؤوس الأموال الوطنيّة المُعَرَّضة لنظام السُّخرة للدولار - الصين على الأخص، على أساس أن يبقى رأس مالها في معظمه وطنياً. الضغط الذي تواجهه الولايات المتّحدة في الوطن العربي، من جانب المنافسين على الموارد الاستراتيجيّة، هو سبب آخر لعدم استطاعة إسرائيل أن تندمج في المنطقة العربيّة. بنية التجارة الإسرائيليّة موجَّهة على نحو متأصّل، إلى الأسواق الغربيّة، وهي لا تتّجه نحو طلب السوق العربيّة الضئيل[74]. فبعد عقود من «السلام» مع مصر والأردن، يبقى التبادل التجاري الإسرائيلي مع هذين البلدين متدنياً - في الحقيقة هو غير ذي شأن، إذا استثنينا شراء إسرائيل الغاز في زمن اعتمادها على الاستيراد[75]. في الجانب الآخر، تبقى القطاعات الرأسماليّة الإسرائيليّة التي لها مصلحة في الاندماج مع الوطن العربي، أو حركة السلام الضعيفة التي تطالب بتطبيع العلاقة مع الدول العربيّة، غير ذات صلة بالموضوع. الكيان الإسرائيلي يعيد إنتاج مستويات عيشه (الشراكات المفضَّلة والمساعدات) والكثير من المزاج النفسي (état d'esprit) بواسطة الشراكة الإمبرياليّة. إسرائيل مندمجة في المنطقة كشريك إمبريالي فقط، وهي تتاجر وتبادل أمن الإمبريالية والرجعية العربية مقابل ريوع جيوسياسية. في المقابل، يؤدي الهجوم الذي تقوده الولايات المتّحدة على الوطن العربي إلى تقوية العلاقة الاستعماريّة - الاستيطانيّة بتسعيره العداوة تأسيساً لحروب قادمة. عندما تُنزَع صفة الأسطورة عن الهجوم الإسرائيلي على العرب في فلسطين، يصبح هذا الهجوم محاولة أيديولوجيّة لتجريد الفلسطينيّين من سلاحهم، والسكان العرب من وسائل مقاومتهم، التي يمكنها أن تردع عمليّة الانتزاع الإمبرياليّ، أكثر مما هو هجومٌ في شأن استعمار الأرض؛ الانهزام هو الاستعمار الحقيقي. يقيم دور شرطي الإمبرياليّة الإسرائيلي الذي لا لبس فيه، حاجزاً يفصل بين الطبقات العاملة العربيّة والإسرائيليّة على نحوٍ شبه نهائي.

تدور التطوّرات في داخل دوائر رأس المال المركزي، حول محورين مترابطين: علاقة رأس المال الذي تقوده الولايات المتّحدة بنفسه (على الأخص، كيف تؤدي الريوع الإمبرياليّة الأمريكيّة أداءها في العلاقة باقتصادها نفسه)، وعلاقة رأس المال الذي تقوده

(74) حسين أبو النمل، **الاقتصاد الإسرائيلي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989).

(75) International Monetary Fund [IMF], International Financial Statistics (IFS) (Washington, DC: IMF, various years), <http://data.imf.org/?sk=5DABAFF2-C5AD-4D27-A175-1253419C02D1>.

الولايات المتّحدة برؤوس الأموال الوطنيّة الأخرى (كيف ينظر بقيّة العالم إلى اقتنائه الدولار على أنه مسألة متقلقلة غير مستقرّة). ورأس المال الذي تقوده الولايات المتّحدة يساوي نفسه برأس المال العالمي، أو يميّز نفسه عنه، بدرجة السلطة التي يمتلكها في إطار تقسيم سُلَّم العمل الدولي - أي تفوقه في التكنولوجيا التي تسيّرها الحرب - والعنف الممارَس على بلدان الأطراف، ولا سيّما الوطن العربي. لقد سبق أن اختبر الوطن العربي حدود التصادم في داخل الإمبرياليّة، حين انتهكت الولايات المتّحدة، بشنّها الحرب على العراق عام 2003، المعاهدات في القانون الدولي الذي يصدر عن مجلس الأمن. ثمة حدود لتمييع هويّة رأس المال الوطنيّة، بغض النظر عن درجة عولمة رأس المال المالي - فالأمة خاضعة لرأس المال، لكنها أيضاً وسيلة لإعادة إنتاج رأس المال هذا. إن اعتماد رأس المال الأمريكي المتزايد على الموارد الخارجيّة، وعلى الهيمنة على مناطق النفط، هو الرباط الذي يشد معاً أجزاء رأس المال العالمي المموأل (Financialised) إلى رأس المال الأمريكي. من حيث الصيغة، يعتمد مستوى النزعة الهجوميّة بقيادة الولايات المتّحدة على الدرجة التي يصبح فيها نمو رأس المال الذي تقوده الولايات المتّحدة، التابع في شكله المدولر، عبئاً على رؤوس الأموال العالمية الأخرى المنافِسة، ومسوِّغاً لخروجٍ منظَّمٍ أو غير منظَّم من الدَّيْن المملوك بالدولار. في الأساس، العبء هو الإجراء المعكوس عن مقدار ما يصبح حيوياً العدوانُ الذي تقوده الولايات المتّحدة، على الأخص في الوطن العربي، لتأمين الضمانات الطويلة الأجل لرأس المال المالي. مع أن الأجانب يمتلكون حيزاً من الدين الأمريكي، وهذا قد يُضِر بمِلكيّة الولايات المتّحدة الموارد، غير أن عالَماً عربياً واهناً، ممسوكاً ومضموناً ومراقَباً عسكرياً، يؤخِّر العتبة التي عندها ستضعُف سيادة الدولار العالميّة. وما دام رأس المال العالمي يُثبّت استقرارَ قيمة مدّخراته بالدولار، من خلال العدوان الذي تقوده الولايات المتّحدة على الوطن العربي، فستبرز أيضاً ظروف الإمبرياليّة الفائقة (Ultra-imperialism) (أو الإجماع على نقل الحرب على الدوام، إلى بلاد الأطراف)؛ من هنا ينتج التعقيد المتعدِّد الشرائح الأوروبي - الأمريكي في العلاقات الإمبرياليّة الداخليّة[76].

واقعياً، بمقدار ما يواصل نمو رأس المال الذي تقوده الولايات المتّحدة اعتماده على التوسُّع في الحروب العربيّة أو الإقليميّة، وعلى تسعير النفط بالدولار، وهيمنة شديدة

(76) في كتاب **الحزام الرادع** ناقشت أن التجمع الأوروبي الأمريكي يمثل الإمبريالية بينما مفهوم الإمبريالية لا ينطبق على الصين.

على تدفق الموارد العالميّة المموألة، فإن الخلافات في داخل دوائر رأس المال العالميّة (المنافسة الإمبرياليّة البينيّة) المتعلّقة بالسيطرة على الوطن العربي، واقتسام الريوع الإمبرياليّة، ستتعاظم أيضاً مبدئياً الإمبريالية بحاجة إلى منصة سلطة لاقتناص القيمة المُشكَّلة بالمال، والأهم هي مصادر إنتاج القيمة والتحكم فيها. الحروب العربيّة حروب بالوكالة، وعلى الأخص النزاع السوري، الذي استوجبَ تصويتاً بالنقض الصيني - الروسي في مجلس الأمن الدولي، الذي يعطي تمويله إشارة واضحة إلى أن الموأَلة (Financialisation) لا تُبدِّد خلافات الرأسماليّين فيما بينهم. على الرغم من المخاطر المصاحبة للتدخُّل الروسي الحالي في سورية، فهذا التدخُّل هو مثالٌ دالٌّ.

إن رؤية انسحاب القوات الأمريكيّة من العراق، وأفغانستان، ومناطق أخرى اعتُديَ عليها في الماضي، على أنه فشلٌ لسياسة الولايات المتّحدة، هو قراءةٌ سياسيّة، لكن من وجهة نظرٍ اقتصاديّة - سياسيّة، ولا سيّما من حيث تبخيس الموارد، هذه الحملات مكافأة لرأس المال. فعلى الرغم من عمليات الانسحاب، فإن حصّة رأس المال العالميّة من الدخل لا تزال تواصل النمو. ومعاً، رأس المال بوصفه أيديولوجيا، والانتزاع والتمدية (Expropriation and Materialisation) في الإنتاج (العلاقة الحقيقيّة التي تتجاوز الادّعاءات الوطنيّة) تقف على أرض أصلب. في العقود الثلاثة الماضية، تجمّد دخل الطبقات العاملة المركزيّة أو تضاءل، وبلغ تجريد الطبقات العاملة في الأطراف من إنسانيّتها أعماقاً جديدة، وهو ربما ما يفيض الآن على جنوب أوروبا، وعلى الأخص اليونان.

في العصر المالي الحديث، ازدادت قوة التجاذب للطبقات العاملة، وأسبابها الموضوعيّة للتوحُّد زادت، من خلال الطريقة التي تُستَمَدُّ بها حصّة أجورها العالميّة من فُتات أرباح رأس المال العالمي المتجانس مالياً؛ التجانس المالي الرأسمالي يعد الأرضية الموضوعية لتجانس العمل . كذلك تزيد الموأَلةُ تماسكَ رؤوس الأموال تجانساً، مع تدويل الأرباح. كثيرٌ من الرأسماليّين يتّخذون، من خلال سلطتهم الأيديولوجيّة والمؤسَّسيّة، القرار لتقليص حصة الأجر، وتحريك العداوات البينيّة في داخل الطبقة العاملة. وشيئاً فشيئاً تتعامل الطبقات العاملة مع بنيةٍ رأسماليّةٍ مركَّبة واحدة: المؤسسات التي ترعاها الولايات المتّحدة (البُعد المنظَّم في رأس المال)، وليس مع رؤوس أموال مختلفة غير مترابطة - لقد حولت المؤالة قاعدة الصراع أكثر نحو الأممية.

في الوطن العربي، يعمل النشاط التبشيري للمجتمع المدني الذي تدعمه الإمبرياليّة، في بث مفاهيم دينيّة في الثقافة العامة، ويزيد من الاستلاب الديني، أو من نقل مسؤولية

البؤس الدنيوي إلى قوة أخرويّة، أو إلى تقصير بشري عن إطاعة الأوامر الإلهيّة. ومع معاناة الشعب العامل ظروفاً أقسى، فإن أسلمة الحياة السياسيّة تعطي مهلة وقف تنفيذ قصيرة للطبقة التجاريّة الحاكمة. وفي غياب نموذجٍ اشتراكي بديل، فالتغيير وفق انتفاضات 2011 لا يمكن أن يستقدم التقدّم. العدوان الإمبريالي يعيد بناء الطبقات الحاكمة في بلدان الأطراف، كتجمُّعٍ للحلفاء الطبقيّين، يمثل فيه رأس ماله قوّة الدفع في الدولة الوطنيّة النموذجيّة في ظل الاستعمار. ومع تباعد هويّات الطبقات العاملة عن واقع ظروف الطبقة العاملة، يكسب تحالف الطبقات الحاكمة العابرة للحدود مع الإمبرياليّة، مزيداً في التحكم في الأرض والزمن. في الوقت الحاضر، يبدو أن حكم الطبقة المسيطرة، أياً كانت الظروف الاجتماعيّة المؤذية من الحرب والبؤس في الأطراف - وهما وافران في أفريقيا والوطن العربي - سيظل مصوناً بوسائل القوة الأيديولوجيّة التي يملكها هذا الحكم، وهي قوة أهمُّ أعمدتها الهويّةُ الإسلامويّة المحرَّضة ضد الطبقة. ما إن تعيد سياسات الهويّة إنتاج البرجوازيّات التي تشكّل التاريخ، التاريخ الذي يتمثّل بحالة الحرب، فإن المزيد من التاريخ العربي، وبالتالي تاريخ الطبقة العاملة العالميّة، يصبح من صنع تضافر عوامل متعددة قاهرة، ويُفلِت من السيطرة الاجتماعية في ظل حالة الاستلاب الكلي هذه. ستواصل حصة اليد العاملة في الانخفاض، وستُحَصَّل بما يتناسب مع قوة الطبقة العاملة في الدولة. في وضع انقسام الطبقة العاملة الدوليّة، تُقَيَّم قوّةُ الطبقة العاملة في دول الأطراف، بمدى اختراقها الدولة بواسطة منظماتها السياسيّة. وضمناً، ونتيجةً لرأس المال الذي يصبح أكثر تجانساً، سقوط الطبقة العربيّة العاملة، هو سقوط أيضاً للطبقة العاملة العالميّة. ليس مصادفة على الإطلاق، أن حصص الأجور في أجزاء أساسيّة من العالم، انخفضت بعد قصف العراق وتدميره عام 1991.

في نظام اجتماعي يشبه النظام العضوي، تَنسَلُّ البعثات الدينيّة - الأيديولوجيّة والحرب في الأطراف من جديد لبتر مكاسب الطبقات العاملة المركزيّة وحرياتها المدنيّة. وإذ يتّسع الشقاق بين الأمم الأرستقراطيّة والأمم المستغَلَّة تجارياً، كذلك يتَّسع نطاق التبخيس، أي التسليع لكل من الكائن البشري، ولقوة عمله/ها على السواء. لكن مع مجيء الوقت الذي تصبح فيه الروابط البعيدة المدى، التي تربط اليد العاملة معاً، واضحة في عيون الطبقات العاملة، فإن الحقب المتقطّعة التي أُبرِزَت على أنها فرصٌ لقسمٍ من اليد العاملة، كي يحقّق مكسباً على حساب قسم آخر، قد استغلّها رأس المال لغير مصلحة الطبقة العاملة، كما أصاب في تحليلهما إيمانويل وبتلهايم. ومع إخفاق صراع الطبقات العاملة للاستحواذ على الزمن لأن الصراع على التحكم في الزمن هو لب الصراع الطبقي، حينئذٍ بلغ تعاون

طبقات اليد العاملة المركزيّة مع رأس المال ضد العالم الثالث، الذروة، حين أيّدت ما سُمّي القصف الإنساني الذي أهلك تشكيلات اجتماعيّة كاملة[77].

يتوِّج تدمير الدول، وآخرُها سيناريو تدمير سورية واليمن، الانتصارَ الأيديولوجي الإمبريالي بقيادة الولايات المتّحدة. فبدلاً من التوجّه ضد تفوُّق الإمبرياليّة التي تقودها الولايات المتّحدة بالتركيز على الانقسامات الرأسماليّة البينيّة، من أجل تحفيز نخر رأس المال، حُوِّلَت الصراعات المعادية للإمبرياليّة في البلدان المستغّلَّة تجارياً، إلى مواقف أخلاقيّة تبرئ الإمبرياليّة من كل تاريخ الإبادة الجماعيّة؛ ولقد كان دور الماركسية الغربية السّم الرئيس في عملية خلط الأوراق هذه.

الإمبرياليّة هي علاقة معقَّدة دُفِعَت فيها الدولة الأمة المركزيّة إلى مواجهة مع رأس مالها؛ لكن في الوقت نفسه، كلٌ من رأس المال المركزي ودولته الأمة يستفيدان من النهب الإمبراطوري. مع صعود الصين، وتعمُّق الانقسام الطبقي في الولايات المتّحدة، وانتفاخ ديونها نتيجة الدولرة في العالم، يكمن وراء الباب خفض تصنيف الموقف الإمبريالي الأمريكي - لكن فقط تصنيف الدولة الأمة، لا رأس المال المدوَّل، وما يتصل به من عنف إمبريالي. إن هَزْمَ رأس المال يحتاج إلى حركة طبقة عاملة أمميّة منظّمة ومسلّحة. لقد استجاب رأس المال بقيادة الولايات المتّحدة تاريخيّاً بخفض قيمة الدولار، من أجل أن يعيد هيكلة حصص الثروة بين مختلف دوائر رأس المال. ويثير خفض قيمة المقتنيات الماليّة بالدولار ردَّ فعل معاكساً لدى حَمَلة الدولار الأجانب، وزيادةً في العدوان الإمبريالي - ولا سيّما على الوطن العربي - من أجل إعادة إصلاح القامة الإمبرياليّة. حتى سقوط الاتحاد السوفياتي، عولجت الخلافات في شأن إعادة توزيع الموارد بين الدول الرأسماليّة، إلى حد بعيد، بواسطة آليات مُهندَسَة سياسياً ضد العدو المشترَك، الاتحاد السوفياتي. وبعد صعود رأس المال العالمي بلا وازع، جاء انتشار التقشّف نحو الداخل، من الأطراف إلى المركز. كذلك دعمَ بروزُ السوق الحرّة بوصفها أيديولوجيا رأسماليّة غير منازَعَة، عمليّةَ التصنيم، وزاد فصلُ إنتاج التكنولوجيا المحليّة، والعنف، عن الإشراف الاجتماعي العقلاني. وبالطريقة نفسها التي هاجر فيها التقشُّفُ إلى الشمال، بدأ العنفُ مسيرته نحو الشمال.

---

(77) Arghiri Emmanuel and Charles Bettelheim, «International Solidarity of Workers: Two Views: The Delusions of Internationalism; Economic Inequality between Nations and International Solidarity,» Monthly Review, vol. 22, no. 2 (1970), <http://archive.monthlyreview.org/index.php/mr/article/view/MR- 022-02-1970-06_2>. (Retrieved 23 February 2015).

مختصرات

AGLCA: القانون العام المطلق للرّكم الرأسمالي

AHDR: تقارير التنمية البشريّة العربيّة (برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي)

ALO: منظمة العمل العربيّة

AMF: صندوق النقد العربي

AOAD: المنظمة العربيّة للتنمية الزراعيّة

CAPMAS: الوكالة المصرية المركزية للتعبئة الشعبية والإحصاء

CBO: مكتب الموازنة بالكونغرس

CBS: مكتب الإحصاء المركزي السوري

CMES: مجلس دراسات الشرق الأوسط

COSIT: المكتب المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات (العراق)

EIU: وحدة المعلومات الاقتصاديّة

ERF: منتدى البحث الاقتصادي

FAO: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

FAOSTAT: إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

FDI: الاستثمار الخارجي المباشر

GAFTA: منطقة التجارة الحرّة العربيّة الكبرى

IAIGC: الشركة العربية لضمان الاستثمار

IBS: بنك التسويات الدولي

IFI: المؤسسات المالية الدوليّة

IFS: الإحصاءات المالية الدولية

ILO: منطمة التجارة العالميّة

ILOKILM: المؤشرات الأساسية لسوق العمل - منظمة العمل الدوليّة

ILOSTAT: إحصاءات منظمة العمل الدوليّة

IMF: صندوق النقد الدولي

IRIN: شبكات الإعلام الإقليميّة الموحَّدة

IS: الدولة الإسلاميّة، المعروفة باسم داعش

ISRB: مجلس المراجعة الاستراتيجيّة العراقي

IWA: رابطة العمال الدولية

KAR: مجموعة كار الكرديّة

LNM: الحركة الوطنيّة اللبنانيّة

MB: الإخوان المسلمون

MEED: نشرة المعلومات الاقتصادية للشرق الأوسط

MEES: نشرة الشرق الأوسط الاقتصاديّة

MENA: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ODA: المساعدة الرسميّة للتنمية

OECD: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

OPEC: منظمة الدول المصدّرة للبترول

PLO: منظمة التحرير الفلسطينيّة

SIPRI: مؤسَّسة استوكهولم الدوليّة لأبحاث السلام

SITC: مستوى تصنيف التجارة الدولية

UAB: اتحاد المصارف العربية

UGTT: الاتحاد العام التونسي للشغل

UNCTAD: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

UNDP: برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي

UNICEF: منظمة الأمم المتحدة الدولي للطفولة

UNIDO: المنظمة الدوليّة للتنمية الصناعيّة

UTIP: مشروع عدم المساواة في جامعة تكساس

WB: البنك الدولي

WDI: مؤشر التنمية العالمية

WFP: برنامج الغذاء العالمي

WHO: منظمة الصحّة العالميّة

WIR: الحلقة الاقتصادية السويسرية

WTO: منظمة التجارة العالميّة

المراجع

1 - العربية

كتب

أبو النمل، حسين. **الاقتصاد الإسرائيلي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.

أمين، جلال. **كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية**. القاهرة: دار الشروق، 2007.

باروت، محمد جمال. **العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح**. الدوحة؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003: نحو إقامة مجتمع المعرفة**. نيويورك: البرنامج، 2003.

الحسن، بلال. **ثقافة الاستسلام**. بيروت رياض الريس للكتب والنشر، 2005.

الحمش، منير. **الفكر الاقتصادي في الخطاب السياسي السوري في القرن العشرين**. بيروت: بيسان للنشر، 2004.

الدوري، عبد العزيز. **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي**. بيروت: دار الطليعة، 1969.

روبرتس، آدم [وآخرون]. **الاحتلال الأمريكي للعراق: صوره ومصائره**. تقديم عبد الإله بلقزيز. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 43)

سيد، م. **نماذج التنمية في الفكر العربي**. القاهرة: جامعة القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2003.

سيف الدولة، عصمت. **أسس الاشتراكية العربية.** القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1965.

عامل، مهدي. **مدخل إلى نقض الفكر الطائفي: القضية الفلسطينية في أيديولوجية البرجوازية اللبنانية.** بيروت: مركز الأبحاث الفلسطيني، 1980.

عبد الفضيل، محمود. **مصر والعالم على أعتاب ألفية جديدة.** القاهرة: دار الشروق، 2000.

عبد الملك، أنور (مشرف). **الجيش والحركة الوطنية: مصر، فيتنام، باكستان، إندونيسيا، اليابان، الصين، الكونغو.** ترجمة حسن قبيسي. بيروت: دار ابن خلدون للطباعة، 1971.

دوريات

«برلمان لا يرتقي إلى عظمة مصر ودورها الحضاري المشرف.. والشعب المصري قال كلمته عندما أدار ظهره لانتخابات يعرف نتائجها مسبقاً.» **الرأي اليوم:** 2015/10/20.

«العراقيّون يترحمون على نظام صدّام حسين.» **الرأي اليوم:** 2016/1/26.

مؤتمرات

الاقتصاد المصري في ربع قرن، 1952 - 1977: دراسة تحليلية للتطورات الهيكلية: بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين، القاهرة 23 - 25 مارس 1978. تحرير إسماعيل صبري عبد الله وإبراهيم العيسوي وجودة عبد الخالق. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978.

مؤتمر ثمار، عمّان، كانون الثاني/يناير 2012، <http://www.athimar.org/Article-31>

ندوة الاقتصادية الخامسة، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، 1986.

مواقع إلكترونية

«في بلاد الثراء والنفط: ربع السعوديين تحت خط الفقر.» 3 كانون الثاني/يناير 2013، <http://middle-east- online.com/?id=146523>.

«يوسف زعين يفتح خزانة أسراره بعد صمت 40 عاماً.. بمفاجآت مثيرة.» العربية.نت، 7 حزيران/يونيو 2005، <http://www.alarabiya.net/articles/2005/06/07/13742.html>.

2 - الأجنبية

Books

Abdel-Malek, Anouar. Egypt: Military Society; the Army Regime, the Left, and Social Change under Nasser. New York: Vintage Books, 1968.

———. Peuples d'Afrique. Monte-Carlo: Editions du Cap, 1961.

———. Social Dialectics, vol. 2: Nation and Revolution. New York: SUNY Press, 1981.

Abernethy, Virginia Deane. Population Politics. New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 2000.

Abrahamian, Ervand. The Coup: 1953, the CIA, and the Roots of Modern U.S.- Iranian Relations. New York: New Press, 2012.

Agarwal, A. N. and Sampat P. Singh (eds.). Accelerating Investment in Developing Economies. London: Oxford Press, 1969.

Althusser, Louis. Lenin and Philosophy and Other Essays. New York: Monthly Review Press, 1971.

Amin, Samir. Accumulation on a World Scale. New York: Monthly Review Press, 1974 [1957].

———. Unequal Development: An Essay on the Social Formations of Peripheral Capitalism Hassocks: The Harvester Press, 1976.

Andrews, Charles. From Capitalism to Equality: An Enquiry into the Laws of Economic Change. Oakland: Needle Press, 2000.

Arab Monetary Fund, Joint Arab Economic Report. Cairo: Arab Monetary Fund; League of Arab States, 2011.

———. Joint Arab Economic Report. Cairo: Arab Monetary Fund and League of Arab States, various years.

Awadi, Hisham. In Pursuit of Legitimacy: The Muslim Brothers and Mubarak, 1982-2000. New York: I. B. Tauris, 2004.

Ayubi, Nazih N. Over-Stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East. London: I. B. Tauris, 1995.

Badiou, Alain. Ethics: An Essay on the Understanding of Evil. Translated by Peter Hallward. New York: Verso, 2001.

Baran, Paul A. The Political Economy of Growth. New York: Monthly Review Press, 1957.

———.and Paul M. Sweezy. Monopoly Capital: An Essay on the American Economic and Social Order. London: Penguin Books, 1975.

Barkey, Henri J. (ed.). The Politics of Economic Reform in the Middle East. New York: St. Martin's Press, 1992.

Beblawi, Hazem and Giacomo Luciani (eds.). The Rentier State. London: Croom Helm, 1987.

Bellofiore, Riccardo. Rosa Luxemburg and the Critique of Political Economy. London: Routledge, 2009.

Berberoglu, Berch (ed.). Power and Stability in the Middle East. London: Zed Books, 1989.

Bettelheim, Charles. The Transition to Socialist Economy. Translated by Brian Pearce. New York: The Harvester Press Ltd., 1975.

Boggs, Grace Lee. The Next American Revolution: Sustainable Activism for the 21st Century. Berkeley, CA; London: University of California Press, 2011.

Bottomore, T. B. Elites and Society. London: C. A. Watts, 1964.

Browder, Earl. The Meaning of Social-Fascism. New York: Workers Library Publishers, 1933.

Buick, Adam and John Crump. State Capitalism: The Wages Systems under New Management. London: Macmillan, 1986.

Burawoy, Michael. The Politics of Production: Factory Regimes under Capitalism and Socialism. London: Verso, 1985.

Bush, Ray. Poverty and Neoliberalism: Persistence and Reproduction in the Global South. London: Pluto Press, 2007.

Bulletin of Industrial Statistics for Arab Countries. 8th Issue. Beirut: United Nations, 2014.

Bush, Ray. Civil Society and the Uncivil State: Land Tenure Reform in Egypt and the Crisis of Rural Livelihoods. Geneva: United Nations Research Institute for Social Development, 2004.

——— .and Habib Ayeb (eds.). Marginality and Exclusion in Egypt. London: Zed Books, 2012.

Central Agency for Public Mobilization and Statistics. Egypt, Statistical Yearbook. Cairo: CAPMAS, various years.

Central Organization for Statistics and Information Technology (COSIT). Results of the Employment and Unemployment Survey 2003. Baghdad: Ministry of Planning and Development Cooperation, 2004.

Chang, Ha-Joon and Ilene Grabel, Reclaiming Development: An Alternative Economic Policy Manual. London: Zed Books, 2004.

Chapra, Muhammad Umer. Morality and Justice in Islamic Economics and Finance. Cheltenham, UK; Northampton, MA: Edward Elgar Publishing, 2014.

Cliff, Tony. State Capitalism in Russia. London: Pluto Press, [1955] 1974.

Cope, Zak. Divided World, Divided Class: Global Political Economy and the Stratification of Labour under Capitalism. Montreal: Kersplebedeb, 2015.

Corm, George. Pensée et Politique dans le Monde Arabe: Contextes Historiques et Problématiques, XIXe-XXIe siècle. Paris: La Decouverte, 2015.

Davis, Arthur K. Farewell to Earth: The Selected Writings of Arthur K. Davis. Vermont: Adamant Press, 1993.

Davies, Robert W. (ed.). The George Macaulay Trevelyan Lectures Delivered in the University of Cambridge, January – March 1961. Hampshire: Macmillan, 1986 [1961].

Dawishi, Adeed and I. William Zartman (eds.). Beyond Coercion: The Durability of the Arab State. New York: Croom Helm, 1988.

Debord, Guy. The Society of the Spectacle. New York: Zone Books, 1994 [1967].

Deutscher, Isaac. Marxism, Wars and Revolutions: Essays from Four Decades. London: Verso, 1964.

———. The Unfinished Revolution: Russia 1917-1967: The George Macaulay Trevelyan Lectures Delivered in the University of Cambridge, January- March 1967. Oxford: Oxford University Press, 1967.

Devine, James G. Marx's Law of Capitalist Accumulation Revisited: Counteracting Tendencies and Internal Dynamics. Los Angeles: Loyola Marymount University, 2005.

Di Maggio, Marco. Une crise d'hégémonie (1958-1981). Paris: Editions sociales, 2013.

Drucker, Peter F. Managing for Results. New York: Harper and Row, 1964.

Durant, Will. Our Oriental Heritage: Story of Civilization. New York: MJF Publishers, 1993.

Economist Intelligence Unit (EIU). Syria Country Profile. London: EIU, 1989-1990.

Emmanuel, Arghiri. Unequal Exchange: A Study of the Imperialism of Trade. New York; London: Monthly Review Press, 1972.

Fanon, Frantz. The Wretched of the Earth. New York: Grove Press, 1967.

Fisher, Sydney N. (ed.). Social Forces in the Middle East. New York: Cornell University Press, 1955.

Frank, Andre Gunder. Lumpenbourgeoisie and Lumpendevelopment: Dependency, Class and Politics in Latin America. New York: Monthly Review Press, 1972.

———. ReORIENT: Global Economy in the Asian Age. Berkeley, CA; London: University of California Press, 1998.

Furtado, Celso. Development and Underdevelopment. Berkeley, CA: University of California Press, 1964.

Ghareeb, Edmund and Beth Dougherty. Historical Dictionary of Iraq. 2nd ed. Lanham, MD: Scarecrow Press, 2013.

Goldberg, Ellis J. (ed.). The Social History of Labor in the Middle East. Boulder, CO: Westview Press, Inc., 1996.

Goodwin, Neva [et al.]. Macroeconomics in Context. 2nd ed. New York: Routledge, 2015.

Gramsci, Antonio. Selections from Political Writings (1921-1926). Edited by Quintin Hoare. London: Lawrence and Wishart, [1928] 1978.

———. Selections from the Prison Notebooks. New York: International Publishers, 1971.

Griffin, Keith B. and James K. Boyce. Human Development in the Era of Globalization: Essays in Honor of Keith B. Griffin. London: Edward Elgar, 2006.

Haggard, Stephan. Pathways from the Periphery: The Politics of Growth in Newly Industrializing Countries. New York: Cornell University Press, 1990.

Hakimian, Hassan and Ziba Moshaver (eds.). The State and Global Change: The Political Economy of Transition in the Middle East and North Africa. Richmond: Curzon, 2001.

Hegel, G. W. F. Hegel's Logic: Being Part One of the Encyclopedia of the Philosophical Sciences (1830). Translated by William Wallace. Oxford: Clarendon Press, 1830.

Heydemann, Steven (ed.). War, Institutions, and Social Change in the Middle East. Berkeley, CA: University of California Press, 2000.

History of the Communist Party of the Soviet Union (CPSU). New York: International Publishers, 1939.

Hobsbawm, Eric J. The Age of Extremes: A History of the World, 1914-1991. New York: Pantheon Books, 1994.

———. On History. London: Abacus, 1998.

———.(ed.). Pre-capitalist Economic Formations. London: Lawrence and Wishart, 1964.

Human Rights Watch. Human Rights Watch World Report 1992: Events of 1991. New York; Washington, DC: Human Rights Watch, 1991.

Hussein, Mahmoud. La Lutte de Classes en Égypt, 1945 à 1970. Paris: Maspero, 1971.

Ikram, Khalid. The Egyptian Economy, 1952-2000. New York: Routledge, 2006.

Ilyenkov, Evald. Dialectics of the Abstract and the Concrete in Marx's Capital Written (1960). Moscow: Progress Publishers, 1982.

———. The Dialectics of the Abstract and the Concrete in Marx's Capital. Translated from the Russian by Sergei Syrovatkin. Moscow: Progress Publishers, 1982.

International Monetary Fund [IMF]. International Financial Statistics (IFS). Washington, DC: IMF, various years.

———. Staff Report for the 2005 Article IV Consultation, 2005 Consultation with Iraq. Washington, DC: IMF, 2005.

The Iraqi Strategic Review Board (ISRB). National Development Strategy 2005-2007. Baghdad: The Iraqi Strategic Review Board, 2004.

Johnson, John J. (ed.) The Role of the Military in Underdeveloped Countries. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1962.

Jomo, K. S. and Erik S. Reinert. The Origin of Development Economics: How Schools of Economic Thought Have Addressed Development. New Delhi: Tulika Books, 2005.

Kadri, Ali (ed.). Development Challenges and Solutions After the Arab Spring. London: Macmillan, 2015.

Kalecki, Michał. Essays on Developing Economies. Hassocks: Harvester Press, 1976.

———. Selected Chapters on the Economic Growth of the Socialist and the Mixed Economy. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1972.

Key Indicators of the Labour Market [KILM] (2014).

Kienle, Eberhard (ed.). Contemporary Syria: Liberalisation between Cold War and Cold Peace. London: British Academic Press, 1994.

Kolkowicz, Roman and Andrzej Korbonski (eds.). Soldiers, Peasants and Bureaucrats: Civil-Military Relations in Communist and Modernising Societies. London: George Allen and Unwin, 1982.

Labica, Georges and Gérard Bensussan. Dictionnaire Critique du Marxisme. Paris: Presses Universitaires de France, 1985.

Laqueur, Walter Z. (ed.). The Middle East in Transition: Studies in Contemporary History. London: Routledge and Kegan Paul, 1958

Lambert, Wilfred G., Alan R. Millard and Miguel Civil. Atra-Hasis: The Babylonian Story of the Flood. Winona Lake, IN: Eisenbrauns, 1999.

Larrian, Jorge. The Concept of Ideology. Athens: University of Georgia Press, 1979.

———. Ideology and Cultural Identity: Modernity and the Third World Presence. Cambridge, UK: Polity Press, 1994.

———. Marxism and Ideology. New York: Humanities Press, 1983.

———. Theories of Development: Capitalism, Colonialism, and Dependency. Cambridge, UK: Polity Press, 1989.

Lenin, Vladimir. Imperialism, the Highest Stage of Capitalism. Moscow: Progress Publishers, [1916] 1966.

———. Left-Wing Communism: An Infantile Disorder. Translated by J. Katzer. Moscow: Progress Publishers, [1920] 1964.

———. The Proletarian Revolution and the Renegade Kautsky. Moscow: Progress Publishers, 1918. (Collected Works, vol. 28)

———. What Is to be Done? Burning Questions of Our Movement. Translated by Joe Fineberg and George Hanna. Moscow: Foreign Languages Publishing Houses, [1902] 1961.

Lieven, Anatol. America Right or Wrong: An Anatomy of American Nationalism. New York: Oxford University Press, 2004.

Lukacs, Georg. History and Class Consciousness. London: Merlin Press, 1967.

———.and Thomas Ogletree (eds.). Lifeboat Ethics: The Moral Dilemmas of World Hunger. New York: Harper and Row, 1976.

Lutsky, Vladimir B. Modern History of the Arab Countries. Moscow: Progress Publishers, 1969.

Mandel, Ernest. Late Capitalism. London: New Left Books, 1975.

Marx, Karl. Capital: A Critique of Political Economy, vol. 1, The Process of Production of Capital. Moscow: Progress Publishers, 1867.

———. Capital: A Critique of Political Economy, vol. 3, The Process of Capitalist Production as a Whole. New York: International Publisher, 1894.

———. Grundrisse: Foundations of the Critique of Political Economy (Rough Draft). Translated with a foreword by Martin Nicolaus. New York: Penguin, 1973 [1863].

———. Theories of Surplus Value. Moscow: Progress Publishers, 1863.

———.and Frederick Engels. Selected Correspondence. Moscow: Progress Publishers, 1975.

Matar, Linda. The Political Economy of Investment in Syria. London: Palgrave Macmillan, 2016.

Mészáros, Istvan. Beyond Capital: Towards a Theory of Transition. New York: Monthly Review Press, 1995.

Mirowski, Philip. More Heat than Light Economics as Social Physics, Physics as Nature's Economics. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1989.

Nelson, Joan M. (ed.). Economic Crisis and Policy Choice: The Politics of Adjustment in the Third World. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1990.

Niblock, Tim and Emma Murphy (eds.). Economic and Political Liberalisation in the Middle East. London: British Academy Press, 1993.

Pappenheim, Fritz. The Alienation of Modern Man: An Interpretation Based on Marx and Tönnies. New York: Monthly Review Press, 1959.

Patnaik, Prabhat. Finance Capital and Fiscal Deficits: News Analysis. Oxford: International Development Economics Associates, 2009.

———. The Value of Money. New Delhi: Tulika Books, 2008.

Prebisch, Raúl. The Economic Development of Latin America and Its Principal Problems. New York: United Nations Department of Economic Affairs, 1950.

Ollman, Bertell. Dance of the Dialectic: Steps in Marx's Method. Urbana: University of Illinois Press, 2003.

Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC). Annual Statistical Bulletin. Vienna: OPEC, 2010.

Osman, Tarek. Egypt on the Brink: From Nasser to The Muslim Brotherhood (Revised and Updated Edition). 2nd ed. New Haven, CT: Yale University Press, 2013.

Owen, Roger. State, Power and Politics in the Making of the Modern Middle East. 3rd ed. New York, London: Routledge, 2004.

Perthes, Volker. The Political Economy of Syria under Asad. London: I. B. Tauris, 1995.

Poulantzas, Nicos. Political Power and Social Classes. Translation [from the French edited by] Timothy O'Hagan. London: Sheed and Ward, 1973.

———. State, Power, Socialism. London: NLB, 1978.

Richards, Alan and John Waterbury (eds.) A Political Economy of the Middle East: State, Class, and Economic Development. Boulder, CO: Westview Press, 1990.

Rodinson, Maxime. Islam and Capitalism. Austin, TX: University of Texas Press, 1978.

Rubin, Isaak I. Essays on Marx's Theory of Value. Detroit, MI: Black and Red, 1972.

Schlemmer, Bernard (ed.). Terrains et engagements de Claude Meillassoux. Paris: Karthala, 1998. (Broché)

Schumpeter, Joseph A. Capitalism, Socialism and Democracy. London: Routledge, [1942] 1994.

Shahin, Wassim and Ghassan Dibeh (eds.). Earnings Inequality, Unemployment, and Poverty in the Middle East and North Africa. Westport, CT: Greenwood Press, 2000.

Sharp, Jeremy M. Egypt: Background and U.S. Relations. Washington, DC: Congressional Research Service, 2015.

Sherman, Howard J. and Michael Meeropol. Principles of Macroeconomics: Activist vs. Austerity Politics. New York: M. E Sharp Inc., 2013.

Smith, John. Imperialism in the Twenty-First Century: Globalization, super-exploitation, and Capitalism's Final Crisis. New York: Monthly Review Press, 2016.

Stace, Walter T. The Philosophy of Hegel: A Systematic Exposition. New York: Dover Publications, 1955.

Standing, Guy. The Precariat: The New Dangerous Class. London; New York: Bloomsbury Academic, 2011.

Stockholm International Peace Research Institute. Yearbook and Military Expenditure Database (SIPRI). Stockholm: Stockholm International Peace Research, various years.

Syrian Central Bureau of Statistics (CBS). Statistical Abstract. Damascus: Government Publication, various years.

Tarbush, Mohammed A. The Role of the Military in Politics: A Case Study of Iraq to 1941. London: Kegan Paul International, 1982.

Targetti, F. and A. P. Thirwall. The Essential Kaldor. London: Gerald Duckworth and Co. Ltd., 1989.

Todaro, Michael P. Economic Development. Englewood Cliffs, NJ: Prentice- Hall, 1979.

Truitt, Willis H. Marxist Ethics: A Short Exposition. New York: International Publishers, 2005.

Turner, Bryan. Capitalism and Class in the Middle East: Theories of Social Change and Economic Development. London: Heinemann Educational Books Ltd., 1984.

UNESCO. Institute for Statistics. Montréal: UNESCO Institute for Statistics, 2015.

United Nations. Analysis of Performances and Assessment of Growth and Productivity in the ESCWA, 2003.

———. The Demographic Profile of Arab Countries Ageing Rural Population. New York: United Nations, 2008.

———. Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region 2004-2005.

———. Survey of Economic and Social Developments in Western Asia. Beirut: ESCWA, 2006.

———. Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region 2007-2008.

———. Survey of Economic and Social Developments in the Arab Region 2014-2015: Summary. New York: United Nations, 2015.

United Nations -World Food Programme (UN- WFP). Baseline Food Security Analysis in Iraq. Iraq: UN Country Office, 2004.

United Nations Conference on Trade and Development [UNCTAD]. Trade and Development Report 2007: Building a Development-friendly World Trading System. Oxford; New York: Oxford University Press, 2007.

———. Trade and Development Report 2014. Geneva; New York: United Nations Publications, 2014.

———. World Investment Report (various issues).

United Nations Development Programme (UNDP). Iraq Living Conditions Survey 2004. Iraq: UNDP; Ministry of Planning and Development Cooperation, 2004.

United Nations Industrial Development Organization [UNIDO]. Industrial Statistics Database, INDSTAT4-2014 edition. Geneva: UNIDO, various years.

Vahabzadeh, Peyman. A Guerrilla Odyssey: Modernization, Secularism, Democracy, and Fadai Period of National Liberation in Iran 1971-1979. New York: Syracuse University Press, 2010. (Modern Intellectual and Political History of the Middle East)

Vatikiotis, Panayiotis J. Revolutions in the Middle East and Other Case Studies. London: Allen and Unwin, 1972.

Wallerstein, Immanual. The Capitalist World Economy: Essays. New York: Cambridge University Press, 1979.

———.[et al.] (eds.). Dynamics of Global Crisis. New York: Monthly Review Press, 1982.

Weeks, John. CDPR Discussion Paper 0498: The Law of Value and the Analysis of Underdevelopment. London: Centre for Development Policy and Research, School of Oriental and African Studies, University of London, 1998.

———. The Irreconcilable Inconsistencies of Neoclassical Macroeconomics. Reprint Edition. London: Routledge, 2014. (Routledge Frontiers of Political Economy)

World Bank. Claiming the Future: Choosing Prosperity in the Middle East and North Africa. Washington, DC: World Bank, 1995.

———. Middle East and North Africa Region, Assessment of the Local Manufacturing Potential for Concentrated Solar Power (CSP) Projects. Washington DC: The World Bank, 2011.

World Development Indicators. Washington, DC: The World Bank, 2012.

Žižek, Slavoj (ed.). Mapping Ideology. London: Verso, 1994.

Periodicals

Abaza, Deya. «Price Controls, Currency Devaluation Fuel Drug Shortages in Egypt.» Ahram Online: 12/3/2013.

Abdel-Malek, Anouar. «The Crisis in Nasser's Egypt.» New Left Review: vol. 1, no. 45, 1967.

———. «Geopolitics and National Movements: An Essay on the Dialects of Imperialism.» Antipode: vol. 9, no. 1, 1977.

———. «Orientalism in Crisis.» Diogenes: vol. 11, no. 44, 1963.

Abdel-Sattar, Heba. «36 Years after the «Bread Uprising»: Egypt's Struggle for Social Justice Lives On.» Ahram Online: 18/1/2013.

Ahmed, Nafeez. «How the World Health Organization Covered up Iraq's Nuclear Nightmare.» Guardian: 13/10/2013.

Alavi, Hamza. «The State in Post-Colonial Societies: Pakistan and Bangladesh.» New Left Review: vol. 1, no. 74, 1972.

Amin, Samir. «The Arab Nation: Some Conclusions and Problems.» MERIP Reports: vol. 68, 1978.

———. «The Battlefields Chosen by Contemporary Imperialism: Conditions for an Effective Response from the South.» MRZine: 2010.

———. «Political Islam in the Service of Imperialism.» Monthly Review: vol. 59, no. 1, 2007.

———. «The Surplus in Monopoly Capitalism and the Imperialist Rent.» Monthly Review: vol. 64, no. 3, 2012.

Anderson, Lisa. «The State in the Middle East and North Africa.» Comparative Politics: vol. 20, no. 1, October 1987.

Arab Organization for Agricultural Development (AOAD). Developments in Arab Agricultural Trade, Statistical Abstract, no. 29, 2009.

Argitis, Georgios and Christos Pitelis. «Monetary Policy and the Distribution of Income: Evidence for the United States and the United Kingdom.» Journal of Post Keynesian Economics: vol. 23, no. 4, 2001.

Balibar, Etienne. «Es Gibt Keinen Staat in Europa: Racism and Politics in Europe Today.» New Left Review: vol. 1, no. 186, March –April 1991.

Baran, Paul A. «The Commitment of the Intellectual.» Monthly Review: vol. 13, no. 1, 1961.

Batatu, Hanna. «State and Capitalism in Iraq: A Comment.» Middle East Report: vol. 142, September-October 1986.

Bianchi, Robert. «Egypt's Revolutionary Elections.» The Singapore Middle East Papers: vol. 2, 2012.

Binns, Peter. «State Capitalism, Marxism and the Modern World.» Education for Socialists: no. 1, 1986.

Boratav, Korkut. «Movements of Relative Agricultural Prices in Sub- Saharan Africa.» Cambridge Journal of Economics: vol. 25, no. 3, 2001.

Butter, David. «Syria's under the Counter Economy.» Middle East Economic Digest (MEED): vol. 23, 1990.

Chapra, Muhammad Umer. «Islamic Economic Thought and the New Global Economy.» Islamic Economic Studies: vol. 9, no. 1, September 2001.

Cidamli, Cigdem. «Call for Class Solidarity from Egyptian El Mahalla Workers.» MRZine: 7 April 2008.

Cooper, Mark. «State Capitalism, Class Structure, and Social Transformation in the Third World: The Case of Egypt.» International Journal of Middle East Studies, vol. 15, no. 4, 1983.

Cui, Zhiyuan. «The Bush Doctrine and Neo-conservatism: A Chinese Perspective.» Harvard International Law Journal: vol. 46, no. 45, 2005.

Dasgupta, Dipak, Jennifer Keller and T.G. Srinivasan. «Reform and Elusive Growth in the Middle-East: What Has Happened in the 1990s?.» World Bank Middle East and North Africa Working Paper Series: no. 25, 2002.

Davis, Arthur K. «Decline and Fall.» Monthly Review: vol. 12, no. 6, October 1960.

———. «Thorstein Veblen Reconsidered.» Science and Society: vol. 21, no. 1, 1957.

Drysdale, Alasdair. «The Asad Regime and Its Troubles.» MERIP Reports: vol. 110, 1982.

Dunham, Barrows. «Thinkers and Treasurers.» Monthly Review Press: vol. 7, no. 6, 1955.

Emmanuel, Arghiri and Charles Bettelheim, «International Solidarity of Workers: Two Views: The Delusions of Internationalism; Economic Inequality between Nations and International Solidarity.» Monthly Review: vol. 22, no. 2, 1970.

Ernesto, G. (pseud). «Syria Raises Wages to Calm the Situation Following the Killing of Demonstrators.» World News Post: March 2011.

Feenstra, Robert C., Robert Inklaar and Marcel P. Timmer. «The Next Generation of the Penn World Table.» American Economic Review: vol. 105, no. 10, October 2015.

Foley, Duncan K. and Adalmir Marquetti. Extended Penn World Tables – EPWT Version 4.0, New York, August 2011.

«Foreign Aid Substitutes for Self- Reliance.» Middle East Economic Digest (MEED): 24 May 1996.

Foster, John Bellamy. «Capitalism and the Curse of Energy Efficiency.» Monthly Review: vol. 62, no. 6, 2010.

———. «Naked Imperialism: An Interview with John Bellamy Foster.» MRZine: 17 November 2006.

———. «The New Imperialism of Globalized Monopoly- Finance Capital.» Monthly Review: vol. 67, no. 3, 2015.

———. Hannah Holleman and Robert W. McChesney. «The U.S. Imperial Triangle and Military Spending.» Monthly Review: vol. 60, no. 5, October 2008.

Frank, Andre G. «The Development of Underdevelopment.» Monthly Review: vol. 41, no. 2, 1966.

Fukuyama, Francis. «Invasion of the Isolationists.» The New York Times: 31/8/2005.

El-Ghobashy, Tamer. «First Round of Egyptian Parliamentary Elections Ends.» Wall Street Journal: 19/10/2015.

«Government Report: Iraq Loses 40 bn$ Annually Due to Electricity Crisis.» Shafaq News: 14/9/2013.

Guerriero, Marta. «The Labour Share of Income around the World: Evidence from a Panel Dataset.» IDPM Development Economics and Public Policy Working Paper Series: no. 32, 2012.

Haaretz Service and Reuters. «Assad Cousin to New York Times: No Stability in Israel if There's No Stability in Syria.» Haaretz: 10/5/2011.

Hassan, Mohamed and Cyrus Sassanpour. «Labour Market Pressures in Egypt: Why Is the Unemployment Rate Stubbornly High?.» Journal of Development and Economic Policies: vol. 10, no. 2, 2008.

Hopfinger, Hans and Marc Boeckler. «Step by Step to an Open Economic System: Syria Sets Course for Liberalisation.» British Journal of Middle Eastern Studies: vol. 23, no. 2, 1996.

Hudson, Michael. «From Marx to Goldman Sachs: The Fictions of Fictitious Capital, and the Financialization of Industry.» Critique: Journal of Socialist Theory: vol. 38, no. 3, 2010.

Jensen, Derrick. «Neighbourhood Bully: Ramsey Clark on American Militarism.» Interview. The Sun Magazine: 2001.

Kalecki, Michal. «Political Aspects of Full Employment.» Political Quarterly: vol. 14, no. 4, 1943.

Al-Khafaji, Isam. «I Did Not Want to be a Collaborator.» Guardian: 28/7/2003.

———. «State Incubation of Iraqi Capitalism.» Middle East Report: vol. 142, September-October 1986.

Lauesen, Torkil and Zak Cope, «Imperialism and the Transformation of Values into Prices.» Monthly Review: vol. 67, no. 3, 2015.

Lawson, Fred H. «Syria's Intervention in the Lebanese Civil War, 1976: A Domestic Conflict Explanation.» International Organization: vol. 38, no. 3, 1984.

Li, Minqi, Feng Xiao and Andong Zhu. «Long Waves, Institutional Changes, and Historical Trends: A Study of the Long- term Movement of the Profit Rate in the Capitalist Worldeconomy.» Journal of World-Systems Research: vol. 13, no. 1, 2007.

Liu, Henry C. K. «Too Big to Fail versus Moral Hazard.» Asia Times Online: 23/9/2008.

«Machete Attack by Ugandan Kills 23 in DR Congo.» Indian Express: 4/2/2015.

Marcuse, Herbert. «Baran's Critique of Modern Society and of the Social Sciences.» Monthly Review: vol. 65, no. 10, 2014 [1965].

Marzouk, N. «The Economic Origins of Syria's Uprising.» Al Akhbar Newspaper: 28/8/2011.

Meisenhelder, Tom. «Amilcar Cabral's Theory of Class Suicide and Revolutionary Socialism.» Monthly Review: vol. 45, no. 6, November 1993.

Mészáros, Istvan. «The Dialectic of Structure and History: An Introduction.» Monthly Review: vol. 63, no. 1, 2011.

Mora, Frank O. and Quintan Wiktorowicz. «Economic Reform and Military: China, Cuba, and Syria in Comparative Perspective.» International Journal of Comparative Sociology: vol. 44, no. 2, 2003.

Moubayed, Sami. «Syria: Reform Balance Sheet.» Arab Reform Bulletin: vol. 5, no. 2, 2007.

Pallister, David. «How the US Sent $12bn in Cash to Iraq and Watched it Vanish.» The Guardian: 8/2/2007.

Patnaik, Utsa and Prabhat Patnaik. «Imperialism in the Era of Globalization.» Monthly Review: vol. 67, no. 3, 2015.

Peck, Jim. «An Exchange.» Bulletin of Concerned Asian Scholars: vol. 2, no. 3, 1970.

Perelman, Michael. «Marx, Devalorisation, and the Theory of Value.» Cambridge Journal of Economics, vol. 23, no. 6, 1999.

Perthes, Volker. «The Syrian Economy in the 1980s.» Middle East Journal: vol. 46, no. 1, 1992.

Petras, James F. «State Capitalism and the Third World.» Journal of Contemporary Asia: vol. 6, no. 4, 1976.

«Poverty and Illiteracy on the Rise in Egypt: New Study.» Ahram Online: 13/9/2011.

Risen, James. «Investigation Into Missing Iraqi Cash Ended in Lebanon Bunker.» New York Times: 12/10/2014.

Robinson, Glenn E. «Elite Cohesion, Regime Succession and Political Instability in Syria.» Middle East Policy: vol. 5, no. 4, 1998.

Roug, Louise. «Food Shortages Gnaw at Iraqis' Stomachs, Morale.» Los Angeles Times: 16/6/2005.

Al-Sabbak, M. [et al.]. «Metal Contamination and the Epidemic of Congenital Birth Defects in Iraqi Cities.» Bulletin of Environmental Contamination and Toxicology: vol. 89, no. 5, 2012.

Sanger, David E. «Rebel Arms Flow Is Said to Benefit Jihadists in Syria.» The New York Times: 15/10/2012.

Shaoul, Jean. «Growing Poverty in Syria.» World Socialist Web Site (13 July 2010), <http://www.wsws.org/en/articles/2010/07/soci- j13.html>.

Slackman, Michael. «Bread, the (Subsidised) Stuff of Life in Egypt.» The New York Times: 16/1/2008.

Spindle, Bill. «Syria Confronts a Turning Point: Lebanon Exit Brings a Reckoning with Regional, Domestic Issues.» Wall Street Journal: 2/5/2005.

Stalon, Jean-Luc. «We Must Address Political Economy of Growth without Development in Africa.» The East African: 23 October 2015.

Vandenberghe, F. «Reification: History of the Concept.» Logos: vol. 14, no. 1, 2001.

Wallerstein, Immanuel. «Structural Crisis in the World- System: Where Do We Go from Here?.» Monthly Review: vol. 62 , no. 10, 2011.

Weil, Robert. «What Difference Does a Revolution Make?: A Preliminary Contrast of India and China.» Mrzine: 18 July 2010.

Wood, Ellen M. «The Agrarian Origins of Capitalism.» Monthly Review: vol. 50 , no. 3, 1998.

Zinni, Anthony. «Strategic Implications of a War on Iraq: Best and Worst Case Outcomes.» The Middle East Economic Survey: vol. 45, no. 44, November 2002.

Theses

Arab Labour Organisation, Workshop on Agricultural Rebirth, Damascus, 23-25 November 2010.

Charafeddine, Fahima. «Approche du Socialisme Arabe en Moyen Orient 1945-1970.» (Thèse de 3ème cycle: Philosophie, Paris 10, 1981).

Matar, Linda. «The Political Economy of Investment: A Historical Examination of Domestic Investment Behaviour in Syria.» (PhD Dissertation, SOAS, University of London, 2012).

Conferences

Historical Materialism Conference, London, 8-10 December 2006.

PEL Seminar Series at the International University College of Turin 19 January 2012.

United Nations, Expert Group Meeting on Employment Policies and Economic Development in Countries Including those Emerging from Conflict, Damascus, 19-20 December 2007.

Papers

Center for Middle Eastern Studies, Harvard University. «The Role of Economic Institutions in the Organization of Middle Eastern Economic Life in the Modern and Pre- Modern Periods.» (CMES Conference, Harvard, March 2011).

Chouman, A. «The Socialist Experience in Syria, the Consequences of its Movement towards the Market Economy, and the Impact of Restructuring and Globalization.» (unpublished paper, 2005).

Fasano-Filho, Ugo. «Review of the Experience with Oil Stabilization and Savings Funds in Selected Countries.» IMF Working Papers Series (New York: IMF, 2000).

Krogstrup, Signe and Linda Matar. «Foreign Direct Investment, Absorptive Capacity and Growth in the Arab World.» The Graduate Institute of International Studies Working Paper, no. 2 (2005).

Sourani, A. «A Reading in the Position of the Petty Bourgeoisie.» (Lecture, Beit Lahm University, 2015).

Websites

Accorsi, Alessandro and Giovanni Piazzese. «Sisi's Economy: Big Plans Fail to Yield Results.» Middle East Eye (2 October 2014), <http://www.middleeasteye.net/news/sisi-s-economy-1552381636>.

Althusser, Louis. «Part Seven: Marxism and Humanism.» marxists.org (June 1964), <https://www.marxists.org/reference/archive/althusser/1964/marxism-humanism.htm>.

Amin, Samir. «The Battlefields Chosen by Contemporary Imperialism: Conditions for an Effective Response from the South.» MRZine (2010), <http://mrzine.monthlyreview.org/2010/amin070210.html>.

Aristotle. «Politics.» Translated by Benjamin Jowett, book 7, Ebooks@Adelaide, <https://ebooks.adelaide.edu.au/a/aristotle/a8po/>.

«At a Glance: Syrian Arab Republic.» UNICEF (2013), <http://www.unicef.org/infobycountry/syria_statistics.html>.

Badiou, Alain. «The Event, Ceasefire.» (2014), <https://ceasefiremagazine.co.uk/alain-badiouevent/>.

Al Basrah. «International Day of Action for the Iraqi Resistance.» Al Basrah.net, 19 January 2004, <http://www.albasrah.net/moqawama/english/022004/action_040204.htm>.

Benjamin, Medea. «From Cairo to Madison: Hope and Solidarity are Alive.» Global Exchange Organization (21 February 2011), <https://globalexchange.org/2011/02/21/from-cairo-to-madison-hope-and-solidarity-are-alive>.

Bilmes, Linda J. «The Financial Legacy of Iraq and Afghanistan: How Wartime Spending Decisions Will Constrain Future National Security Budgets.» HKS Faculty Research Working Paper Series RWP13-006 (March 2013), <https://research.hks.harvard.edu/publications/getFile.aspx?Id=923>.

Binns, Peter and Duncan Hallas. «The Soviet Union: State Capitalist or Socialist?.» Marxist Internet Archive (1976), <http://www.marxists.org/archive/hallas/works/1976/09/su2.htm>.

Braverman, Harry. «The Nasser Revolution.» American Socialist Internet Archive (January 1959), <https://www.marxists.org/history/etol/newspape/amersocialist/amersoc_5901.htm>.

Bsheer, Rosie. «Poverty in the Oil Kingdom: An Introduction.» Jadaliyya (30 September 2010), <http://www.jadaliyya.com/pages/index/202/poverty-in-the-oil-kingdom_an-introduction->.

Cabral, Amilcar. «Brief Analysis of the Social Structure of Guinea.» marxist.org, 1969, <https://www.marxists.org/subject/africa/cabral/1964/bassg.htm>.

Chomsky, Noam. «America Paved the Way for ISIS.» Salon (16 February 2015), <http://www.salon.com/2015/02/16noam_chomsky_america_ paved_the_way_for_isis_partner>.

———. «Will the US invade Iraq?.» Zmagazine: 1 September 2002, <http://www.chomsky.info/interviews/20020901.htm>.

Doherty, Regan and Yasmine Saleh. «Benefactor Qatar Dampens Talk of Fast New Help for Egypt.» Reuters (11 March 2013) <http://www.reuters.com/article/2013/03/11/egypt-economy-idUSL6N0C37N120130311>.

Donnelly, Thomas. «Rebuilding America's Defenses: Strategy, Forces and Resources for a New Century.» The Project for the New American Century (September 2000), <http://www.newamericancentury.org/RebuildingAmericas-Defenses.pdf>.

Economic Research Forum. The Post-Revolutionary Economic Prospects of Egypt (updated) <http://erf.org.eg/?s=socialism&type=all>.

Egypt: Population Growth Overtakes Literacy Rise, IPS Inter Press Service News Agency, 12 March 2010, <http://www.ipsnews.net/2010/03/egypt-population-growth-overtakes-literacy-rise/>.

Estimated Household Income Inequality Data Set, UTIP (University of Texas Inequality Project), 2008, <http://utip.gov.utexas.edu/data.html>.

Food and Agriculture Organization [FAO], CountrySTAT (various years), <http://www.fao.org/economic/ess/countrystat/en>.

———. Revolving Fund for the Purpose of Implementing the WTO Marrakesh Decision Relating to the Least-Developed and Net Food- Importing Developing Countries <http://www.fao.org/docrep/005/y3733e/y3733e0a.htm>.

Foreign Relations of the United States, 1958-1960, vol. XII, Near East Region; Iraq; Iran; Arabian Peninsula, Document 210, 1959, <https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1958-60v12/d210>.

Friedman, Milton. «Neo-Liberalism and its Prospects.» Farmand (17 February 1951), <https://miltonfriedman.hoover.org/friedman_images/Collections/2016c21/Farmand_02_17_1951.pdf>.

Ghosh, Jayati. «Global Oil Prices.» MRZine (19 July 2011), <http://mrzine.monthlyreview.org/2011/ghosh190711.html>.

Guerriero, Marta. «The Labour Share of Income around the World: Evidence from a Panel Dataset,» IDPM Development Economics and Public Policy Working Paper Series, no. 32 (2012), <http://piketty.pse.ens.fr/files/Guerriero2012.pdf>.

Halliday, Denis. «WHO Refuses to Publish Report On Cancers and Birth Defects in Iraq Caused by Depleted Uranium Ammunition.» Biblioteca Pleyades (13 September 2013), <http://www.bibliotecapleyades.net/ciencia/ciencia_uranium80.htm>.

Hallinan, Conn. «The Saudis Are Stumbling: They May Take the Middle East with Them.» Foreign Policy in Focus (11 November 2015), <http://fpif.org/the-saudis-are-stumbling-they-maytake-the-middle-east-with-them/>.

Harris, Lee. «Our World-Historical Gamble.» Ideas in Action TV, 11 March 2003, <http://www.ideasinactiontv.com/tcs_daily/2003/03/our-world-historicalgamble.html>.

«How Saudi Arabia Wants to Privatize Its Oil but Keep the Profits.» <http://sputniknews.com/middleeast/20160112/1032998730/saudi-aramco-privatization- pillage.html#ixzz45xIth8Av>.

Integrated Regional Information Networks – IRIN, «Egypt: Nearly a Third of Children Malnourished.» 8 November 2009, <http://www.irinnews.org/report/86893/egypt-nearly-a-third-of-children-mal nourished-report>.

International Workers Association. «Iraq, Oil and U.S World Hegemony.» IWA, 16 March 2003, <http://www.iwa-ait.org/iraq-II-e.html>.

«Iraq's Abandoned Children.» Al Jazeera (10 May 2011), <http://www.aljazeera.com/video/middleeast/2011/05/201151041017174884.html>.

Issa, Ali. «Massive Protest Wave in Iraq Challenges Sectarianism.» Waging Non-Violence Org, 9 September 2015, <http://wagingnonviolence.org/2015/09/massive- protest-wave-iraq-challenges-sectarianism/>.

International Labour Organisation Database of Labour Statistics (2009), <http://www.ilo.org/ilostat>.

Juhasz, Antonia. «The Handover that Wasn't.» Alternet (2004), <http://www.alternet.org/story/19293/the_handover_that_wasn%27t>.

Kanbur, Ravi. «Economic Policy, Distribution and Poverty: The Nature of Disagreements.» (IFAD Rome, 19 January 2001), <https://www.ifad.org/documents/10180/53c8e7e4-8cd2-4ac9-8772-22773897e9fd>.

Klare, Michael T. «Barreling into Recession: How Oil Burst the American Bubble.» Alternet (31 January 2008), <http://www.alternet.org/story/75649/barreling_into_ recession%3A_how_oil_burst_the_american_bubble>.

Kroll, Andy. «Tomgram: Andy Kroll, the Spirit of Egypt in Madison.» Tom Dispatch.com (27 February 2011), <http://www.tomdispatch.com/blog/175360>.

Lindorff, Dave. «War: Where 69¢ of Each of Your Tax Dollars Goes.» Nation of Change (8 February 2015), <http://www.nationofchange.org/2015/02/08/war-69%C2%A2-tax-dollars-goes/>.

Luxembourg, Rosa. The Accumulation of Capital (1913), <http://www.marxists.org/archivemarxworks/1867-c1/ch30.htm>.

Mao Tsi Tong. «Problems of War and Strategy.» 6 November 1938, <https://www.marxists.org/reference/archive/mao/selected-works/volume-2/mswv2_ 12.htm>.

———. «Selected Works of Mao Tse-Tung.» marxists.org (August 1937), <https://www.marxists.org/reference/archive/mao/selected-works/volume-1/mswv1_17.htm>.

Marx, Karl. «The German Ideology.» (1844), <https://www.marxists.org/archive/marx/works/1845/german-ideology/ch01a.htm>.

———. «Grandrisse: Notebook V.» Translated by Martin Nicholaus (Penguin Publications, 1973), <https://www.marxists.org/archive/marx/works/1857/grundrisse/ch10.htm>.

———. «Marx to Kugelmann.» London, 11 July 1868, <https://www.marxists.org/archive/marx/works/1868/letters/68_07_11-abs.htm>.

———. Wage Labour and Capital. Translated by Friedrich Engels ([1847] 1947), <http://www.marxists.org/archive/marx/works/1847/wage-labour/index.htm>.

Mészáros, Istvan. Marx's Theory of Alienation, <http://www.marxists.org/archive/meszaros/works/alien/index.htm>.

Morrow, Adam. «EGYPT: Can't Wait a Generation to Eat.» Inter Press Service, 26 March 2008, <http://www.ipsnews.net/2008/03/egypt-can39t-wait-a-generation-to-eat/>.

Neumann, Michael. «Reflections on Kant and Moral Equivalence.» Counterpunch (21 November 2002), <http://www.counterpunch.org/2002/11/21/reflections-on-kant-and-moral-equivalence/>.

Parenti, Michael. «To Kill Iraq,» Michael Parenti Political Archive (May 2003), <http://www.michaelparenti.org/IRAQGeorge2.htm>.

Petras, James. «Empire or Republic: From Joplin, Missouri to Kabul, Afghanistan.» (2011), <http://petras.lahaine.org/?p=1857>.

———. «Washington Faces the Arab Revolts: Sacrificing Dictators to Save the State.» 2 July 2011 <http://petras.lahaine.org/articulo.php?p=1837&more=1&c=1>.

Rousseau, Jean-Jacques. The Social Contract (Book 2) (1762), <https://www.marxists.org/reference/subject/economics/rousseau/social- contract/ch02.htm>.

Saleh, Yasmine. «UPDATE 2 - Egypt Wheat Stocks Dwindle, Sufficient for 89 Days.» Reuters (13 March 2013), <http://www.reuters.com/article/2013/03/13/egyptwheat-idUSL6N0C56CA20130313>.

Shaoul, Jean. «Growing Poverty in Syria.» World Socialist Web Site (13 July 2010), <http://www.wsws.org/en/articles/2010/07/soci- j13.html>.

El Sharnouby, Dina. «Morsi's 100-Day Plan to Rebuild Egypt.» Open Democracy (29 July 2012), <https://www.opendemocracy.net/en/morsis-100-day-plan-to-rebuild-egypt/>.

Smet, Brecht de and Seppe Malfait. «Trade Unions and Dictatorship in Egypt.» Jadaliyya (31 August 2015), <http://interviews.jadaliyya.com/pages/index/22526/trade-unions-and-dictatorship-in-egypt>.

Sweezy, Paul M. «Four Lectures on Marxism.» Monthly Review (1981), <http://monthlyreview.org/books/pb5844/>.

Syria Report. «Byblos Bank Syria to Increase Capital to SYP 6 Billion.» (2010), <http://www.syria-report.com/news/finance/byblos-bank-syriaincrease-capital-syp-6-billion>.

———. «Remittances to Reach USD 850 Million in 2008.» <http://www.syria-report.com/news/economy/remittances-reach-usd-850-million-2008>.

«Syrian Deposits in Lebanese Banks: Between Myth and Reality!.» 11 October 2011, <http://www.information-international.com/info/index.php/themonthly+/articles/682-syrian-deposits-in-lebanese-banks-between-myth-and-reality>.

«The Syrian Revolt Enters a New Phase.» 24 July 2012, <http://www.leninology.com/2012/07the-syrian-revolt-enters-new phase.html>.

Taqi, J. M. «Who Is More Worthy of Compensation: Iran or Iraq.» Ahewar (2008), <http://www.ahewar.org/>.

University of Texas Inequality Project – UTIP, «Estimated Household Income Inequality Data Set.» (2008), <http://utip.gov.utexas.edu/data.html>.

UN Statistics Database National Accounts Statistics: Main Aggregates and Detailed Tables (2005), <http://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/madt.asp>.

US Department of State. «The 1973 Arab-Israeli War.» in: Milestones: 1969-1976, Last modified 31 October 2013, <https://history.state.gov/milestones/1969-1976/arab-israeli-war-1973>.

«US Gives Egypt $150 mln to Help with Transition.» Daily News Egypt: 18/2/2011.

Vltchek, Andre. «Iraqi Kurdistan Is Collapsing: Western Propaganda and «Two Parallel Realities».» Global Research, New Eastern Outlook, 18 February 2016, <http://www.globalresearch.ca/iraqi-kurdistan-is-collapsing-western-propaganda-and-twoparallel-realities/5508655>.

Westall, Sylvia and Tom Perry. «Food Price Rises Put Restive Egypt on Edge.» Reuters (13 March 2013), <http://www.reuters.com/article/2013/03/13/egypt-foodidUSL6N0C5DKT20130313>.

World Bank. «Arab World Initiative for Food Security.» (2011), <http://www.wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2011/05/27/000001843_20110601143246/Rendered/PDF/P126506000AWIFS000PID-000Concept0Stage.pdf>.

Yadlin, Amos. «Israel Has No Existential Threat.» AlRased (2015), <http://www.arrased.net/?siteid=1&langid=5&itemID=56926>.

فهرس

- ب -

- ت -

- ث -

- ج -

- ح -

- خ -

- د -

- ر -

- ز -

- س -

- ش -

- ص -

- ط -

- ع -

- هـ -

- و -

- ي -

هذا الكتاب

تأثرت المنطقة العربية وحركات التحرر الوطني فيها، كغيرها من مناطق العالم الثالث، الواقع معظمها تحت حكم الاستعمار، بموجة الفكر والحركات الاشتراكية التي عمت العالم منذ انتصار الثورة البلشفية في الاتحاد السوفياتي، التي انطلقت لتقدم بديلاً للرأسمالية وتناقضاتها الاجتماعية التي نشرت الاستغلال والاستلاب والفقر والنهب داخل المجتمعات نفسها وبين مركز النظام الأسمالي وأطرافه. وقد حققت التجربة الاشتراكية العربية الكثير من الإنجازات، سواء على مستوى التنمية الاقتصادية وتطوير القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة)، أو على مستوى التنمية الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة والتعليم ومتوسط الدخل وإعادة التوزيع العادل للثروة الوطنية. لكن هذه التجربة عرفت الكثير من الإخفاقات أيضاً، وما لبث أن أخذت تتفكك منذ سبعينيات القرن الماضي.

يدرس علي القادري في هذا الكتاب التجربة الاشتراكية العربية، وظروف نشوئها وأسباب تفككها، محللاً البنية الطبقية لتلك التجارب وأبرز التطورات التي عرفتها هذه البنية والتي ساهمت في تحويل هذه التجارب عكسياً باتجاه الخيارات النيوليبرالية التي قضت على إنجازات المرحلة الاشتراكية لديها، وتحديداً البنية الاقتصادية المنتجة، وعززت دور الاقتصادات التجارية - الاستهلاكية غير المنتجة، وأعادت هيمنة الطبقة الكومبرادورية التي عرّضت هذه البلدان لعملية نهب اقتصادي لمصلحة مراكز النظام الرأسمالي العالمي، وسببت في تراجع معدل النمو واضمحلال إنجازات التنمية الاشتراكية وانخفاض فرص العمل وانتشار الفقر، مقابل تراجع الوعي الطبقي وصعود صراع الهويات.

علي القادري

باحث في جامعة سنغافورة الوطنية، وباحث سابق في قسم التنمية الدولية في كلية لندن للاقتصاد، ثم في «مختبر البحوث المتقدّمة حول الاقتصاد العالمي» في الكلية نفسها.

من مؤلفاته: **الإمبريالية بخلفية سورية**، و**تحديات التنمية وحلولها بعد الربيع العربي**، و**التنمية العربيّة الممنوعة**، و**الحزام الواقي: قانون واحد يحكم التنمية في شرق آسيا والعالم العربي**. يركز القادري في كتاباته على مسألة التراكم الرأسمالي عبر الدمار والهدر والعسكرة، منظِّراً أن الحروب الإمبريالية في المنطقة العربية ليست مجرد محاولات للسيطرة الاستراتيجية على النفط وللنفوذ، بل هي في حد ذاتها وجه من أوجه إنتاج الربح.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة» شارع البصرة
ص ب: 113-6001 الحمرا - بيروت 2034-2407 لبنان
تلفون: 750084/5/6/7 1 (961+)
فاكس: 750088 1 (961+)

www.caus.org.lb
info@caus.org.lb
@CausCenter
@CausCenter
CausCenter

الثمن 20$

978-9953-82-889-3

